

أعمال الدورة التكوينية الدكتورالية الموسومة
ب: منهجية البحث العلمي في ظل التحول الرقمي
المنعقد بتاريخ 22 ماي 2022
جامعة سطيف

المنهجية والتكنولوجيات الرقمية

إشراف وتنسيق
د. زكية بلهول



دار قاضي للنشر و الترجمة

دار قاضي للنشر والترجمة
مكتب رقم 02 الطابق الأول شارع الأمير عبد القادر
مقابل الحي الإداري - ورقلة
00213660625929
Gadi.editions@gmail.com
ردمك : 4-23-867-9931-978-E-
الإيداع القانوني : السداسي الثاني 2022



دار قاضي للنشر و الترجمة



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين-سطيف-2
كلية الحقوق والعلوم السياسية



تنظم فرقة البحث التكويني PRFU حول:

"حوكمة الضمان الاجتماعي في الجزائر: المكاسب والرهانات"

جامعة محمد لمين دباغين-سطيف-2

بالاشتراك مع:

فرقة البحث التكويني PRFU حول:

"تصميم سيناريو تكويني للمرافقة البيداغوجية عن بعد يركز على استخدام الفيديوهات البيداغوجية لفائدة أساتذة

التعليم العالي ضمن منصة التعليم عن بعد Moodle

جامعة محمد لمين دباغين-سطيف-2

فرقة البحث التكويني PRFU حول:

"آليات تفعيل دور الجماعات الإقليمية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"

جامعة محمد لمين دباغين-سطيف-2

وفرقة البحث التكويني PRFU حول:

"المخاطر المضمونة في تشريع الضمان الاجتماعي"

جامعة الإخوة منتوري-قسنطينة-1

وبالتنسيق مع:

دار قاضي للنشر والترجمة – ورقلة، الجزائر

مخبر البحث والتطوير في علوم المعلومات والإنسانيات الرقمية التابع لمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST

مخبر تطبيقات التكنولوجيا الحديثة على القانون-جامعة سطيف-2

مخبر دراسات وأبحاث حول المجازر الاستعمارية-جامعة سطيف-2

الخلية المركزية للجودة لجامعة سطيف-2

حول:

منهجية البحث العلمي في ظل التحول الرقمي

يوم: الأحد 22 ماي 2022.

بمقر الكلية

الرئيس الشرفي للدورة

أ.د. قشي الخير-مدير جامعة سطيف 2-

المدير الشرفي للدورة

أ.د. بن أعراب محمد -عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية-

رئيسة الدورة التكوينية الدكتورالية

د. بلهول زكية

المنسق العام للدورة

د. غربي نجاح

د. لعباني وفاء

رئاسة لجنة التكوين والتقييم

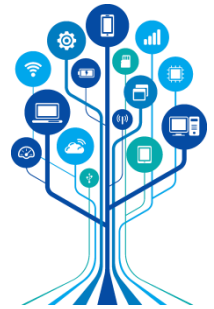
د. توابتي ريمة ايمان سرور

د. برارمة صبرينة

المنسق التقني للدورة

أ. بلهامل محمد عبد الفتاح

د. بونوني مهدي



لجنة التكوين (من جامعة سطيف -2)

د. بوسعدية عبد الرؤوف	د. توابتي إيمان ريمة سرور	د. بشير شريف شمس الدين	أ.د. بلعيساوي محمد الطاهر
د. بن بلقاسم أحمد	د. جبابلة عمار	د. برارمة صبرينة	د. عفان يونس
د. قرماش كاتية	د. بلهول زكية	د. قرقور نبيل	د. مهني هبة
أ.د. شوقي سمير	د. داهل و افية	أ.نمديلي رحيمة	د. خلاف وردة
د. مهني وردة	د. هامل فوزية	د. بلهول زكية	د. صفو نرجس
د. جودي زينب	د. سقني فاكية	د. لعقابي سميحة	د. بوكثير أمال
د. خرشي الهام	د. حسام مريم	د. زايدي أمال	د. ملعب مريم
د. بن كسيرة شفيقة	د. بونوني مهدي	د. غرزولي اخلاص	د. طالبي أمينة فاطمة الزهرة
د. رمضان مسيكة	د. قنوفي وسيلة	د. زروق نوال	د. عو ابد شهرزاد
د. ناصري مريم	د. غربي نجاح	د. داسي نورة	د. شاكري سمية
د. بن دعاس سهام	د. سعداوي كمال		د. بن عثمان فوزية
د. سمية بهلولي	د. بن ستيرة اليامين	م. ماكني يونس	د. عبد الله شيباني
د. معمري نصر الدين	د. روايح فريد	د. عماروش سميرة	د. نايل صونية

لجنة التكوين (من خرج جامعة سطيف -2)

د. بوكثير عبد الرحمان جامعة المسيلة	د. قاضي هشام. جامعة ورقلة	د. لعباني وفاء . جامعة قسنطينة -1-
أ. د. لخذاري عبد المجيد . جامعة خنشلة	د. خوادجية سميحة حنان. جامعة قسنطينة 1	د. زعموش فوزية. جامعة قسنطينة 1
د. بوشكيوة عبد الحلیم.- جامعة جيجل-	د. مقلاتي عاشور. جامعة برج بوعريرج	د. بربار نور الدين. جامعة تيارت
د. سكيل رقية. -جامعة الشلف-	د. هداچ وحید جامعة تيارت	د. عيسى زهية . جامعة بومرداس
د. مقلاتي مونة. جامعة قالمة	د. جفالي أسامة . جامعة جيجل	د. حملة كوثر. جامعة بومرداس
أ.عطوي وداد . مركز جامعي تيبازة	د.عطاء الله توفيق . جامعة خنشلة	د. معماش صلاح الدين. جامعة بومرداس
د. توفيق عطاء الله. جامعة خنشلة	د.مهموب يزيد. جامعة برج بوعريرج	د.خروفة غانية. جامعة قسنطينة 1.
د.مرزوقي وسيلة . جامعة أم البواقي	د.حططاش عمر. جامعة المسيلة	المستشارة .بومخيلة سميرة . برج بوعريرج
د/بودرهجيرة . من المركز التقني للبحث العلمي cerist	أ.بلهامل عبد الفتاح . جامعة برج بوعريرج	د.سماتي الطيب. رئس محكمة سطيف
د. مانع العليجة. مركز جامعي تيبازة	د.فاضل الهام . جامعة قالمة	د.لعوارم وهيبة. جامعة برج بوعريرج
د.بونوني وداد. جامعة بجاية.	د. كربوب نسيم. جامعة بجاية	د.أعمر بوريشة. جامعة الجزائر 3

رئيسة اللجنة التنظيمية: أ.خباة أميرة

أعضاء اللجنة التنظيمية للدورة

مخلوفي خضرة	بوغازي وهيبة	لرقت سميرة	بوخنفوف سميرة
بوغابة شافية	لواهم رضا	حمودي فطيمة الزهراء	بوخنفوف اسماء
فرح ربيعة	عطوي عبد المالك	منصوري عبد الرؤوف	لعمامرة راشد

دباجة الدورة التكوينية

كانت منهجية البحث العلمي ولا تزال محل اختلاف بين الدارسين، وهذا الاختلاف لا يمثل عائقا لوضع أرضية مشتركة لتوحيد منهجية البحث في الدراسات القانونية، فالقاعدة تقول "مالا يدرك كله لا يترك جله"، فهي تختلف في الجزئيات الشكلية ولكنها تتفق في إرشاد الطالب نحو بحث كامل.

وإن كان كل باحث في الدراسات العليا يصبو إلى انجاز بحث – ثمرة تكوينه- جيد ذو قيمة علمية في الوقت المحدد وبأقل جهد، فإن قيمته العلمية تتوقف على توافر مجموعة من العوامل المتداخلة، في مقدمتها البحث عن جوهر الحقيقة التي إذا ظفر بها الباحث أعلنها بكل موضوعية. ولعل أهم ما يحتاج إليه هذا الأخير خلال مختلف مراحل بحثه، هي الطريقة التي يستطيع من خلالها جمع مادته الأولية وتحضيرها وإعدادها بما يناسب موضوع بحثه، ثم كيفية استخدامه لهذه المعلومات في بنائه المعرفي الذي يسعى لإشادته سواء أكان هذا المشروع بحثا جامعيًا أو مقالا علميا...أو غيره.

انطلاقا من هذا، تعتبر منهجية البحث العلمي علما وفنا لمن يعمل في مجال إنتاج المعرفة، تتجلى أهميتها في مدى مساهمتها في توجيه الباحث وإرشاده لكتابة بحث علمي على نحوٍ كاملٍ وصحيح. فالمنهجية العلمية- كما هو معلوم -ليست غاية في حد ذاتها؛ بل هي مجرد وسيلة تساعد الباحث على إتباع طريقة علمية في تناول موضوع دراسته عبر جميع مراحلها، حيث تعد مهارة إعداد البحوث العلمية من المهارات العلمية اللازمة لإعداد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات وطلبة الدراسات العليا وغيرهم.

وتستقي هذه الدورة التكوينية أهميتها من موضوعها الذي يربط بين متغيرين مركزيين ومهمين في البحث العلمي. المتغير الأول-القديم- الذي يعد العمود الفقري للبحث العلمي هو: منهجية البحث العلمي بمفهومها الواسع "الإجرائي والموضوعي"، والتي أحدثت فيها التكنولوجيات الرقمية ثورة هائلة وتغييرا كبيرا في مفهومها لا يمكن قياسه وقياسه عواقبه بوضوح، حتى أصبح البحث العلمي اليوم جزء لا يتجزأ من الفضاء السيبراني الذي بدوره يؤثر في مهارات وممارسات الباحث، كما يزداد مع تطورها التأثير على طرق العمل التي يسلكها الباحث في إعداد بحوثه العلمية وكتابتها ونشرها.

أما المتغير الثاني -الحديث- فهو التكنولوجيا الرقمية وشيوع استخدامها، وبالأخص في مجال البحث العلمي الذي صار حقلًا خصبا لمختلف أشكال وأوجه استخداماتها، حيث تعبر هذه الأخيرة عن الاعتماد الأساسي والمفرد على: الحواسيب وأجهزة الكمبيوتر، الهواتف الذكية، اللوحات الرقمية، الانترنت للتواصل والاستعلام والبحث... وغيرها.

لقد اكتسبت منهجية البحث العلمي خصوصية في ظل التطورات التكنولوجية والرقمية التي شهدتها العالم خلال السنوات الأخيرة، والتي كان لها تأثيرا مزدوجا على هذه الأخيرة من خلال وقعها الإيجابي بإدراج أدوات وتقنيات مستحدثة يتم استخدامها من طرف الباحثين، إضافة إلى الثورة الهائلة التي أحدثتها تقنيات التكنولوجيات الحديثة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

وباتت توظيف التكنولوجيات الرقمية في قطاع التعليم العالي من مقتضيات العصر المعلوماتي، وضرورة إتقان مهاراتها التقنية من أساسيات التعليم العالي والبحث العلمي، لدورها البار وأثرها الإيجابي في تيسير وتسهيل التواصل والحصول على المعلومات وإعداد الأبحاث العلمية، بما يخدم الباحثين والمختصين في طلب العلم والمعرفة والبحثية. خاصة وأن البحوث الجامعية التي تنجزها الجامعات تعتبر أحد أهم آليات إثراء المعرفة العلمية والتبادل المعرفي، إلى جانب دورها في تصنيف الجامعات والمؤسسات العلمية ومراكز الأبحاث وترتيبها عالميا.

كما أتاحت التكنولوجيا الرقمية فرصا أكبر وأسرع وأكثر فعالية وفاعلية لترقية البحث العلمي والنهوض به، بفعل ما أتاحت من تقنيات رقمية مستحدثة وفرص التواصل والاتصال بين الجامعات، ومراكز البحث، ومراكز التفكير، والباحثين... وكل الفواعل المهتمة بالبحث العلمي؛ فبات من اليسير بمكان طلب المعلومة، وتقفي أثرها في زمن ذاع فيه صيت:

- المعلومة الرقمية السريعة والعالمية.
- الكتاب الإلكتروني،
- المكتبات الرقمية المتنوعة والكثيرة،
- قواعد البيانات العلمية التي لها أثر على مصداقية المرجع العلمي،
- الترجمة الآلية الذكية السريعة،
- البحث المنطقي المعروف باسم العوامل المنطقية " Boolean "
- الرقمنة في تسيير المكتبات،
- الهوية الرقمية البحثية و (ORCID) Open Researcher and Contributor
- برمجيات الكتابة البحثية الجديدة، التي تساعد الباحث على التعامل مع البيانات والمعطيات، كمساعدته على قراءة الإحصائيات ورسم الجداول والرسوم البيانية... بل حتى أن منها ما يساعد على الكتابة الموثقة الصحيحة للهوامش والمراجع، وفق الأصول المنهجية والعلمية المتعارف عليها من قبل المدارس المنهجية العالمية الكبرى، وتحسين إخراج البحث في شكله النهائي.

• تقنيات التواصل بين الباحثين عن طريق: البريد الإلكتروني، شبكات التواصل الاجتماعي، غرف المحادثات، الفضاءات الرقمية التي أتاحت إمكانيات الإطلاع على عروض التكوين والدراسة، ومختلف الفعاليات العلمية المتنوعة من ملتقيات وندوات ومؤتمرات منتديات ومجموعات لتسهيل عملية التواصل بين المهتمين بمختلف المواضيع، وتبادل المراجع، والمعلومات، والخبرات، بل وحتى توزيع استمارات الاستبيانات والبحوث الميدانية.

وفي المقابل، وبالرغم مما حققته هذه الأخيرة من إيجابيات، إلا أنه سُجل لاستخدام هذه التكنولوجيات الرقمية العديد من النقائص والسلبيات التي أثرت على جودة البحث العلمي وفي مقدمتها تأتي ظاهرة السرقة العلمية التي تفتشت في الأوساط العلمية والأكاديمية.

تأسيساً على ذلك، تأتي هذه الطبعة من الدورة الدكتورالية التكوينية، كمبادرة أولى تهدف في الأساس إلى توجيه الباحثين وطلبة الدراسات العليا وإرشاد خطواتهم المنهجية في سبيل الوصول إلى الاستخدام الأمثل والرشيد للتقنيات الرقمية التي استحدثتها التكنولوجيات الرقمية في مجال البحث العلمي وتمكينهم منها، وعلى الباحث الامتثال لمجموعة الآليات والمهارات التي تجعل مهمته أسهل وتعطي عمله مصداقية أكثر.

وعليه ستكون الإشكالية التي ننطلق منها في هذه الدراسة ونبني عليها تصورنا للموضوع كالآتي: ما هي معايير وتقنيات انجاز بحث علمي ذو جودة ومصداقية في ظل التحول الرقمي الراهن؟

ولتبسيط هذه الإشكالية أكثر، نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الذي أحدثته التكنولوجيات الرقمية بالمنهجية والعلم في السنوات الأخيرة؟ هل هي المنهجية الرقمية أو رقمنة مهارات المنهجية العادية في نجاز البحث العلمي؟
- هل أحدثت التكنولوجيات الرقمية تعديل وتغيير عميق في المنهجية؟
- هل التقنيات الرقمية جديدة حقا، وهل هي مكملية للتقنيات والمهارات العادية الموجودة في المنهجية أو منافسة لها؟ وهل الباحث في المستقبل بحاجة إلى مهارات البحث العلمي العادية؟
- ما هي المهارات المنهجية التي تأثرت وتغيرت بشكل كبير من التقنيات الرقمية؟
- هل الباحث ملزم بالتدريب على التقنيات الرقمية الموجودة وإتقانها لانجاز بحث ذو جودة ومصداقية أو يمكنه ذلك دونها؟ وهل هو ملزم كذلك بمواكبة كل التطورات في التقنيات الرقمية الجديدة لإعداد بحث علمي؟

أهداف الدورة التكوينية

- (1) تطوير المهارات الأساسية التي تمكن الباحث من إنجاز بحث علمي وفقا لقواعد منهجية سليمة في عالم رقمي واسع ومعقد.
- (2) تمكين الباحث من اكتساب أرضية صلبة لأسس ومقومات منهجية البحث العلمي كمنطلق لإدراك أبعاده.
- (3) إعداد الباحث لدخول عالم البحث العلمي الرقمي وتطوير قدراته في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتوجيه خطواته بدقة.
- (4) تنمية قدرات الطالب في مجال البحث الإلكتروني والكتابة والتواصل، ومضاعفة قدرته على البحث المستقل.
- (5) مساعدة الباحث على إنجاز بحثه في الوقت المحدد وبأقل الجهد وبتكلفة أوفر في ظل الفضاء الرقمي.

محاور الدورة التكوينية

- المحور الأول: تقنيات إعداد وكتابة بحث علمي في ظل بيئة رقمية بامتياز.
- المحور الثاني: تقنيات التدقيق اللغوي والترجمة العلمية.
- المحور الثالث: منهجية التعليق على النصوص القانونية والأحكام القضائية.
- المحور الرابع: مهارات استخدام التكنولوجيات الحديثة والرقمية في مجال البحث العلمي.

الجلسة الافتتاحية للدورة التكوينية الدكتورالية (08:30 - 10:30)

تلاوة قرآنية

النشيد الوطني

كلمة الأستاذ الدكتور: **قشي الخير**

مدير جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2

كلمة الأستاذ الدكتور: **بن جدو طالبي**

نائب رئيس الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي والتكوين العالي فيما بعد

التدرج- جامعة سطيف 2

كلمة الأستاذ الدكتور: **بن أعراب محمد**

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

كلمة الدكتورة: **بلهول زكية**

رئيسة الدورة التكوينية الدكتورالية

كلمة الأستاذ الدكتور: **قاضي هشام**

مدير مركز رؤية جديدة لجودة البحوث والدراسات الأكاديمية بالجزائر

ومدير دار قاضي للنشر والترجمة

كلمة الدكتورة: **لعباني وفاء**

رئيسة فرقة البحث التكويني PRFU حول: "المخاطر المضمونة في تشريع الضمان الاجتماعي"

جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة1

كلمة الدكتورة: **طالبي آمنة فاطمة الزهرة**

رئيسة الخلية المركزية للجودة- جامعة سطيف2

كلمة الدكتور: **جبابلة عمار**

رئيس فرقة البحث التكويني PRFU حول: آليات تفعيل دور الجمعيات الإقليمية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة

في الجزائر

جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2

كلمة الدكتور: **بونوني مهدي**

رئيس فرقة البحث التكويني PRFU حول: "تصميم سيناريو تكوييني تكوييني للمر افقة البيداغوجية عن بعد يرتكز على استخدام الفيديوهات البيداغوجية لفائدة أساتذة التعليم العالي ضمن منصة التعليم عن بعد Moodle"
جامعة محمد ليين دباغين- سطيف2

كلمة الأستاذ الدكتور: **بلعيساوي محمد الطاهر**

مدير مخبر تطبيقات التكنولوجيات الحديثة على القانون"-جامعة سطيف2-

كلمة الدكتور: **بوسعدية رؤوف**

مدير مخبر دراسات و أبحاث حول مجازر الاستعمار"-جامعة سطيف2-

الجلسة الافتتاحية: المداخلات

مداخلات الجلسة الافتتاحية

الرئيس الشرفي: أ.د. بوضياف عبد الرزاق، جامعة سطيف2

المداخلة الأولى بعنوان: "في إصلاح البحث العلمي"
من تقديم: د. بوكثير عبد الرحمان، جامعة المسيلة

المداخلة الثانية بعنوان: "إمكانية توحيد منهجية إعداد البحوث العلمية في ظل تنوع التقنيات وتطور التكنولوجيات"
من تقديم: د. بوشكيوة عبد الحليم، جامعة جيجل

المداخلة الثالثة بعنوان: "منهجية عرض وإلقاء البحوث العلمية في البيئة الرقمية-مبادئ ومهارات الإقناع العلمي"
من تقديم: د. قرقور نبيل، جامعة سطيف2

المداخلة الرابعة بعنوان: "الأمانة العلمية ودورها في تطوير البحث العلمي"
من تقديم: د. عطاء الله توفيق، جامعة خنشلة

المداخلة الخامسة بعنوان: "الباحث بين: الترجمة الالكترونية- كأحد أكبر تحديات الذكاء الاصطناعي- والتمكن من اللغات"

من تقديم: د. بلهول زكية، جامعة سطيف 2- و.د. توابتي إيمان ريمة سرور، جامعة سطيف2

مهارات إعداد وكتابة بحث علمي في ظل التحول الرقمي

الورشة الفرعية الأولى: مهارات إعداد وكتابة بحث علمي في ظل التحول الرقمي

(11:00 - 13:00)

رئيس الورشة: د. جبالة عمار، جامعة سطيف2

اسم ولقب المتدخل	عنوان المحاضرة	انتماء المتدخل
د. عفان يونس د. شيباني عبد الله	الضوابط المنهجية لصياغة إشكالية البحث العلمي	جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2 جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2
د. فاضل الهام	دور الإشكالية في تحقيق جودة البحث العلمي	جامعة 08 ماي 1945-قالمة
د. خروفة غانية	تقنية تقسيم الموضوع كمرحلة من مراحل إعداد البحث العلمي	جامعة قسنطينة1
د. جفالي أسامة	تقنيات تبويب وتقسيم المعلومات	جامعة جيجل
د. حسام مريم	تقنيات ترقية البحث الإلكتروني عن المراجع والمعلومة	جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2
د. بلواعر ليلي د. معمري نصر الدين	دليل الباحث القانوني في البحث العلمي الإلكتروني – تقنيات وإجراءات-	جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2
د. ملعب مريم د. جودي زينب	إستراتيجية الباحث للبحث عن المعلومة في ظل البيئة الرقمية	جامعة سطيف2 جامعة سطيف2
د. بوحملة كوثر	طرق الوصول إلى المصادر القانونية في البيئة الرقمية	جامعة بومرداس
د. مهوب يازيد	مزايا الاعتماد على المواقع الرسمية الرقمية للهيئات والمنظمات كمصدر للمعلومة لباحث الدكتوراه	جامعة برج بوعريريج
د. مهي وردة	دور المكتبات الرقمية كأحد متطلبات التعليم الرقمي في تجويد البحث العلمي ودعم تكوين طلبة	جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2
د. مرزوقي وسيلة	تقنيات التعامل مع مصادر المعلومات في انجاز البحث العلمي	جامعة أم البواقي
د. بن ستيرة اليامين	كيفية جمع وتخزين ومعالجة المعلومات بطريقة الكثرونية سهلة	جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2
د. عماروش سميرة	جمع المادة العلمية وتوثيقها وترتيبها في البحوث القانونية	جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2

جامعة برج بوعريبرج	تقنيات الاقتباس العلمي في ظل التحول الرقمي	د. لعوارم وهيبة
جامعة محمد لفين دباغين- سطيف2	آليات التحكم في انجاز البحث العلمي بين الوقت المتاح والنتائج المستهدفة	د. نايل صونية
جامعة محمد لفين دباغين- سطيف2	معايير ضمان جودة البحث العلمي -	د. صفونرجس
جامعة محمد لفين دباغين- سطيف2	البحث القانوني الأصيل ذو الجودة العلمية.	د. جبالبة عمار
جامعة محمد لفين دباغين- سطيف2	أهمية ومعايير كتابة الملخص في البحوث القانونية.	د. سقني فاكية
جامعة محمد لفين دباغين- سطيف2	الأمانة العلمية في إعداد البحث العلمي. قراءة تحليلية للقرار الوزاري 1082-20	د. ناصري مريم
جامعة محمد لفين دباغين- سطيف2	أساليب توثيق البحوث العلمية	د. بن عثمان فوزية
جامعة الجزائر 3-	أدوات البحث العلمي ودورها في تحقيق أهداف البحث العلمية المعلنة	د. أعمار بوريشة
جامعة محمد لفين دباغين- سطيف2	منهجية التوثيق في البحوث العلمية	أ. خبابة أميرة
جامعة محمد لفين دباغين- سطيف2		أ. بوغازي وهيبة

مناقشة عامة

الورشة الفرعية الثانية: ضوابط كتابة مقال علمي ونشره في ظل الرقمنة

(11:00 - 13:00)

رئيس الورشة: د. بن بلقاسم أحمد، جامعة سطيف2

اسم ولقب المتدخل	عنوان المحاضرة	انتماء المتدخل
د. شوقي سمير د. بن بلقاسم أحمد	منهجية إعداد مقال علمي	جامعة محمد لفين دباغين- سطيف2 جامعة محمد لفين دباغين- سطيف2
د. عيسى زهية د. بودرهجيرة	دور البوابات الإلكترونية للمجلات العلمية في جودة البحث العلمي: البوابة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) أنموذجا	جامعة بومرداس المركز التقني للبحث العلمي cerist
د. برامة صبرينة	واقع النشر العلمي في المجلات والدوريات المحكمة في الجزائر في ظل الرقمنة	جامعة محمد لفين دباغين- سطيف2
د. مقلاتي عاشور	مزايا النشر في المجلات العلمية الدولية	جامعة برج بوعريبرج
د. زغموش فوزية	دور المنصات الرقمية في ترمين المقال العلمي	جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة 1

د. قرماش كاتية	أثر التحول الرقمي على منهجية إعداد مقال علمي في مجال العلوم القانونية	جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2
د. سكيل رقية	دور منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP في ترقية البحث العلمي	جامعة الشلف
د. بربار نور الدين	دور المنصات الرقمية في تكوين طلبة الدكتوراه بالجزائر	جامعة تبارت

مناقشة عامة

الفترة الصباحية: الورشة الثانية

الورشة الثانية: التدقيق اللغوي والترجمة

(11:00 - 13:00)

رئيسة (ة) الورشة: د. طالي أمينة فاطمة الزهرة، جامعة سطيف2

اسم ولقب المتدخل	عنوان المحاضرة	إنتماء المتدخل
د. بوكثير أمال	التدقيق اللغوي في البحوث العلمية	جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2
د. مهي هبة	مهارات اكتساب الأسلوب العلمي الجيد لطلبة الدكتوراه	جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2
د. داهل وافية		جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2
د. عطوي وداد	الضوابط الشكلية والموضوعية في الكتابة الأكاديمية	جامعة تيبازة
د. سعداوي كمال	دور اللغة العلمية في جودة وقيمة البحث العلمي	جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2
غرزولي إخلاص	Editing and Proofreading in Academic Writing : Hints for Doctoral Students	جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2
طالي أمينة فاطمة الزهرة	Initiation à la traduction juridique : quelques bonnes pratiques	رئيسة مركز خلية الجودة، جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2
د. زروق نوال	خصوصية الترجمة في البحوث القانونية- نماذج تطبيقية	جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2
د. عوابد شهرزاد		جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2

مناقشة عامة

الورشة الثالثة: التعليق على الأحكام والقرارات القضائية

(16:00 - 14:00)

رئيس الورشة: د. بشير الشريف شمس الدين، جامعة سطيف2

اسم ولقب المتدخل	عنوان المحاضرة	انتماء المتدخل
د. حططاش عمر	منهجية الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية في الأبحاث العلمية	جامعة المسيلة
د. لخداري عبد المجيد	منهجية تعامل الباحث مع النص التشريعي	جامعة خنشلة
د. قنوفي وسيلة أ. نمديلي رحيمة	التعليق على النص القانوني بين الدراسة الأكاديمية والممارسة العملية	جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2 جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2
د.مقلاتي منى	منهجية التعليق على نص قانوني	جامعة قالم
المستشارة/بومخيلة سميرة د. سماتي الطيب	منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية	مستشارة لدى مجلس قضاء برج بوعريج قاض ورئيس محكمة
د.خلاف وردة	منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية - التعليق على قرار مجلس الدولة الجزائي نموذجاً-	جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2
د.هداج وحيد	منهجية التعليق على القرارات القضائية-نماذج تطبيقية-	جامعة تيارت
د. لعقابي سميحة د. بشير شريف شمس الدين	منهجية التعليق على القرارات القضائية: مدخل نظري ونموذج تطبيقي	جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2 جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2
د. هامل فوزية	منهجية التعليق على القرارات والأحكام القضائية	جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2
د. روابح فريد	منهجية الاستشارة القانونية	جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2
د. بوسعدية رؤوف د. غبولي منى	منهجية التعليق على القرارات القضائية	جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2 جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2
أ. لرقط سميرة أ.مخلوفي خضرة	منهجية إعداد مذكرة استخلاصية	جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2 جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2

مناقشة عامة

الورشة الرابعة: مهارات استعمال التكنولوجيات الحديثة

(16:00 - 14:00)

اسم ولقب المتدخل	عنوان المحاضرة	إنتماء المتدخل
المدرّب ماكني يونس	مهارات قوقل الرقمية في البحث العلمي	مدرب من برنامج إعداد المدربين من منظمة Learning World ومتحصل على شهادة نجاح في العديد من البرامج الحاسوبية والمكتبية من Cloud Google
د. لعباني وفاء	استخدام التكنولوجيا الحديثة في البحث العلمي	جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة 1
د. بهلولي سمية	دورالمعرف المفتوح للباحث ORCID "والمساهمين في دعم الهوية الرقمية (ID) للباحث وتثمين نتائج البحث العلمي " على المستوى الدولي	جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2
أ. داسي نورة	جهود قطاع التعليم العالي في أخلقة الحياة الجامعية: برنامج Progres نموذجاً	رئيسة مصلحة المستخدمين بكلية الإنسانية والاجتماعية. جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2
د. زايدي أمال	مهارات التمهيش وفق طريقة APA	جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2
د. بلعتروس شمس الدين	دورالتكنولوجيات الحديثة في تطوير أدوات البحث العلمي -الفهرسة الآلية نموذجاً-	جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2
Bounouni mahdi kerboub nassim	Conception d'un cours en ligne: démarche et bonnes pratiques	جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2 جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2
Bounouni ouidad Bounouni mahdi	Identité numérique d'un chercheur	جامعة بجاية جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2
Bounouni mahdi	Citer ses sources dans le texte avec les normes APA	جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2

مناقشة عامة

الجلسة الختامية للدورة التكوينية الدكتورالية

قراءة التوصيات

كلمة الأستاذ الدكتور: بن أعراب محمد

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

كلمة الدكتورة بلهول زكية: رئيسة الدورة التكوينية الدكتورالية

والإعلان الرسمي عن اختتام الدورة التكوينية الدكتورالية

في إصلاح البحث العلمي القانوني

In reforming legal scientific research

د. بوكثير عبد الرحمن،

جامعة محمد بوضياف، مسيلة.

abderrahmane.boukthir@univ-msila.dz

ملخص:

للبحث العلمي عموما والبحث القانوني خصوصا مجموعة من الخصائص والأهداف، إذا فقدتها يغدو مجرد عملية روتينية تائهة عن غايتها، ولقد أصيب البحث العلمي في مجال القانون في الجزائر بمجموعة من الأعطاب التي تتطلب الإصلاح للعودة به إلى وظيفته الحقيقية-إسعاد المجتمع والرفي به-، نحاول في محاضرتنا حصر هذه الأعطاب والكشف عنها، تمهيدا لاقتراح حلول في سبيل إصلاحها.

كلمات مفتاحية: البحث العلمي، التبعية العلمية، الوثوقية، العلمية والتقنية، التكامل المعرفي.

Abstract;

Scientific research in general and legal research in particular has a set of characteristics and goals, if it loses it, it becomes just a routine process lost from its purpose. Our lecture will identify and detect these faults, in preparation for proposing solutions in order to fix them.

Keywords: *scientific research, scientific dependency, reliability, scientific and technical, cognitive integration.*

مقدمة:

أقل ما يقال عن حالة البحث العلمي في المجال القانوني في الجزائر أنها غير مرضية، يلاحظ ذلك الباحثون أنفسهم، ولم يعد الأمر مجرد ملاحظات عامة بل أصبح حقيقة علمية؛ فلقد أصدرت منظمة اليونسكو في سنة 2010 تقريرها عن علم الاجتماع في العالم انتهت في أحد فصوله إلى أنّ حالة العلوم الاجتماعية-ومن بينها العلوم القانونية-في العالم العربي ليست جيدة، وأنّ عددا كبيرا من الطلبة والجامعيين العرب لا يكاد يوجد لديهم أهداف محددة لبحوثهم ودراساتهم¹.

لقد أكدّ هذه الحقيقة الدكتور إمام حسنين خليل في دراسة له حول: "حالة علم القانون ومنهجية تجديده في الأدبيات العربية"²، حاول من خلالها تقييم الأدبيات باللغة العربية في مجال المعرفة القانونية، وما

¹ Rigas Arvanitis, Ronald waast and Abdel Hkim Al-husban, *Social sciences in the Arab World*, in : **World Social Science Report : Knozledge Divides** (Paris: International Social Science Council; UNESCO Publishing, 2010), accessed on 21/04/2022, at: <https://goo.gl/spi9aj>, p. 68

² إمام حسنين خليل، "حالة علم القانون ومنهجية تجديده في الأدبيات العربية" مجلة رؤى استراتيجية، (المجلد 2، العدد

إذا كانت القضايا التي تناولتها نابعة من حالة المجتمع وما إذا كانت المناهج المستعملة في دراسة هذه القضايا تتناسب معها. هناك أيضا محاولات إبستمولوجية من طرف الباحث المغربي أحمد السيكيوي حول إبستمولوجيا القانون وواقعها المزري في المغرب الشقيق، وكثير من زفراته التي أطلقها تنطبق على الدرس القانوني في الجزائر كذلك.

إنّ مثل هذه الأعمال وإن كانت من جهة تعبيرا عن الواقع المزري للبحث العلمي في مجال القانون في العالم العربي عموما والجزائري خصوصا، إلا أنّها من جهة أخرى تبشّر بالخير إذ تعبر عن يقظة وانتباه لحالة التردّي التي نعيشها، وهي أولى خطوات الإصلاح.

وغني عن البيان أنّنا لا نقصد مما أسلفنا التعميم ولكننا نصف الحالة الغالبة لواقع البحث العلمي القانوني، كما أننا ننوه إلى أنّ موضوع إصلاح البحث العلمي في مجال القانون موضوع واسع عريض، لا يمكن أن نتناول جميع جوانبه في هذه المحاضرة؛ خاصّة تلك المتعلقة بمنظومة البحث العلمي فهي تحتاج إلى دراسات مستقلة.

وعليه فإنّ إشكالية هذه المحاضرة تقتصر على: الوقوف عند أهمّ الأعطاب الدّاخلية التي يعاني منها البحث العلمي في مجال القانون كخطوة أولى لإصلاحه؛ معتمدين منهجا وصفيا نقديا في الكشف عن هذه الأعطاب وبيان أثرها السلبي على البحث العلمي القانوني، مع اقتراح ما أمكن من حلول. سأتناول ذلك من خلال التطرّق إلى العناصر التالية:

أوّلا: خصائص البحث العلمي الهادف.

ثانيا: أعطاب البحث العلمي القانوني في الجزائر.

ثالثا: خطوات على طريق الإصلاح.

أوّلا: خصائص البحث العلمي القانوني الهادف.

تقدّم تعريفات كثيرة للبحث العلمي¹، لكننا نختار التعريف التالي: "البحث العلمي هو إعمال العقل والحواس وجميع الملكات الأساسية الأخرى من أجل فهم حقيقة الظواهر الطبيعية والاجتماعية التي تقع حولنا، وتسخيرها بما يعود بالخير والتقدم على المجتمع"² من هذا التعريف يمكننا أن نعدّد الخصائص التالية للبحث العلمي القانوني:

1. عملية عقلية: تتمثل في محاولة الباحث المتجرّد من الأحكام المسبقة البحث أكثر خارج حدود المعرفة الموجودة، من أجل الوصول إلى استبصار علمي. وهذا الأخير لا ينشأ من تلقاء نفسه بل يتشكل تحت تأثير تراكم

¹ في تعريف البحث العلمي ينظر مثلا: ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي، مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر،

الأردن، 1984، ص 41-42؛ عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط.2، دار النمير، دمشق، 2004، ص.17

² أحمد إبراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في القانون، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص.35

المعرفة، وينضج حيث يطرح المجتمع هذه المشاكل والمهام، يعتمد عمق البصيرة على الصفات الفردية للباحث وقدراته العقلية وحماسه للمعرفة.

2. عملية هادفة: خاصة بالنسبة للباحث المسلم، فإن هدفه من البحث يستهدف ثلاث غايات أساسية وهي التقرب إلى الله أولاً، تحقيق السعادة والخير والتقدم للمجتمع ثانياً، والمشاركة في المعرفة الإنسانية ثالثاً.¹

3. حركي متجدد: فنتائج العلم وخصوصاً العلوم الاجتماعية ليست بالأشياء المقدسة ولا المعصومة من الخطأ، فهي صحيحة في حدود ما يتوقّر من أدلة وبراهين تدعّم وتثبت صحتها، وهذه الحقيقة العلمية قد تتغير بمجرد ظهور دلائل جديدة تبين خطأها أو نسبتها، خاصة وأنها مرتبطة بالحياة الاجتماعية المتغيرة في جميع جوانبها.

إنّ فقدان البحث العلمي في المجال القانوني لأيّ خاصية من هذه الخصائص يشير إلى أحد الأعطاب التي تتطلب الإصلاح، فهل تتوافر هذه الميزات جميعاً في بحوثنا القانونية؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما هي مظاهر ذلك؟ وكيف السبيل إلى إصلاحها؟

إنّ الإجابة الدقيقة على مدى توافر هذه الميزات تتطلب:

☞ احتكاكاً بواقع البحث العلمي في مجال القانون.

☞ مسحا للمصادر وقواعد البيانات التي تحتوي معلومات عن أبرز المواضيع التي ينشغل بها الباحثون، وما يستخدمونه من منهجيات، وما يستعملونه من أدوات، وما يتوصلون إليه من نتائج.

ثانياً: أعطاب البحث العلمي القانوني في الجزائر:

إن الاحتكاك بواقع البحث العلمي هو الذي يساعدنا على تأكيد الفرضيات التي نشاهد آثارها اليومية في واقع البحث العلمي، أمّا فيما يخص المسح العلمي للمصادر التي ذكرنا فقد قام الدكتور إمام حسين خليل² بنشر دراسة له توصلت من خلال المسح الذي أجرته إلى النتائج التالية:

☞ التكرار الكبير لمواضيع البحث، وغياب عنصر التجديد فيها، والميل إلى دراسة المواضيع التقليدية.

☞ غياب الدراسات الإحصائية، والإعراض عن استعمال المناهج الكمية والاكتفاء بالمناهج الكيفية.

☞ قلة الدراسات التطبيقية وكثرة البحوث النظرية.

☞ غياب الربط بين مواضيع البحث والبيئة المحيطة بها، والظروف والملابسات التي تحيط بالتشريعات وظروف إصدارها.

¹ خليفة حمّاش، أهداف البحث العلمي ومبادئ الكتابة عند المسلمين، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، (مجلد 14، عدد 1،

15 جوان 1999)، ص. 307.

² دراسة سبقت الإشارة إليها.

في الدراسات المقارنة غالبا ما تكون المقارنة بطريق الانفصال.

تبيّن النتائج المتوصّل إليها فقداننا لخصائص البحث العلمي الهادف (العقلية، استهداف إسعاد المجتمع، التجديد والرقي)، وهو ما يصيب البحث العلمي القانوني بمجموعة من الأعطاب التي تقعد به عن دوره، من أهم هذه الأعطاب:

1. التبعية العلمية:

إن البحث العلمي في العلوم الإنسانية لا يتركز على معطى الحياد العلمي كما بلورته العلوم الطبيعية¹، بل يجب أن يتناسب في مناهجه وموضوعاته، مع تاريخ وهويّة المجتمع الذي ينتمي إليه وبيئته وقيمه وإفادته، وأن يراعي خصوصياته التاريخية والدينية والأنثروبولوجية.

إنّ واقع البحث القانوني في العالم العربي يدلّ حسب الأستاذ محمد وفيق زين العابدين، على انفصام شبه تام بينه وبين العلوم التراثية وأهمها العلوم الشرعية، وهو ما ترتب عليه انفصاله ليس عن الموضوعات التي يحتاجها المجتمع والقضايا التي يهتم بها فحسب، يلعن القيم والرؤى المعرفية للمجتمع الجزائري بوصفه مجتمعا عربيا مسلما.² وللأسف فإنّ هذه الحالة لا تقتصر على البحث العلمي في مجال القانون فقط بل في العلوم الاجتماعية وهو ما خلص إليه تقرير اليونيسكو الذي سبقت الإشارة إليه.³

من مظاهر هذا الانفصام على سبيل المثال أننا نجد تقبلا غير مفهوم للباحثين في مجال القانون لنصّ المادة الأولى من القانون المدني الجزائري من حيث تأخيرها لمبادئ الشريعة الإسلامية في الترتيب كمصدر من مصادر القانون، ويترجم هذا التقبّل ندرة إن لم نقل انعدام دراسة أو بحث يتناول هذه المسألة، بل وإتني لألاحظ إجماعا لدى أساتذة القانون الإداري إلّا قليلا منهم حول عدم مصدرية مبادئ الشريعة الإسلامية للقانون الإداري، وما ذلك إلّا بسبب الارتباط التاريخي بين القانون الإداري الجزائري والقانون الإداري الفرنسي. لقد ساهم في هذه التبعية العلمية للغرب ارتباط نشأة علم القانون في البلاد العربية عموما والجزائر خصوصا بالاستعمار، والإشراف الاستعماري على تكوين النخبة الأولى من القانونيين العرب، واستمرار ذلك النهج بعد استقلال الأقطار العربية؛ فالقانون في البلاد العربية لم ينشأ نتيجة تطور اجتماعي، وإنما نشأ بوصفه أداة للتعبير عن إرادة الدولة وأيديولوجيتها ووسيلة لإخضاع مواطنيها، وتنفيذ برامجها.

¹ عز العرب حكيم لبناني، الهوية الاجتماعية وثنائية الأعراف والقانون، مجلة يتفكرون، العدد 12، 2018، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.mominoun.com/article> الهوية-الاجتماعية-وثنائية-الأعراف-والقانون-

آخر اطلاع: 21 أبريل 2022.

² محمد وفيق زين العابدين، "التبعية وأزمة توطن المنهجية في المجتمع العلمي العربي، علم "القانون" حالة للدراسة"، مجلة سياسات عربية، (العدد 39، جويلية 2019)، ص. 75.

³ World Social Science Report: Knowledge Divides, Op.cit., p. 354

2. الوثوقية:

من بين النتائج التي ترتبت على عطب التبعية العلمية في جانبها النظري أننا نجد الكثير بل الغالبية من الباحثين تلقوا النظريات والمفاهيم العامة للقانون وفقا لنظرة غربية ولا يفهمونها إلا وفقا لهذه النظرة، مع الاعتقاد بصلاحيتهما المطلقة على الرغم من أن الغرب تخلّص من أغلبها.

يظهر ذلك في التسليم بالنظريات الفقهية الغربية والاكتفاء بترجمتها حرفيا وشرحها والتسابق نحو الاستشهاد بأسماء أصحابها وروادها من فقهاء القانون الغربي، والالتزام بالاختيارات الأيديولوجية المتحكمة في صياغة القانون وتطبيقه دون الجرأة على نقدها أو طرح بدائل مغايرة.

إنّ أهمّ مظهر من مظاهر هذا العطب، غياب البحوث القانونية في مجال فلسفة القانون، وحتى المحاضرات والدروس التي تلقى على طلبة القانون غالبا ما تكون تلقينا لنظريات مرّ على أحدثها قرن من الزمان. كما يظهر أيضا من خلال أحكام القضاء سواء العادي منه أو الإداري، إذ كثيرا ما يرصّع أحكامه بالعبارة الشهيرة: "من المبادئ المستقرّ عليها قانونا وقضاء..."، وهي في أغلب الأحيان مبادئ من وضع قضاء خارجي هو القضاء الفرنسي، وهنا يحق لنا التساؤل: هل يعي هؤلاء أنّ هذه العبارة إذا لم يكن لها ما يصدّقها في السوابق القضائية الجزائرية، فإنّها تعدّ مساسا بالسيادة الوطنية!!

هذا من جهة الإطار النظري، أما من جهة القاعدة القانونية محل البحث العلمي فإنّ الخلل الذي أصاب البحث هو معاملة الباحث لها معاملة فوقانية، في فهم خاطئ لمبدأ سيادة القانون.

3. تنازل الباحث عن وظيفته الرقابية والإصلاحية لصالح فوقانية وهمية للقاعدة القانونية:

يُظهر تعامل غالبية الباحثين مع القاعدة القانونية فهما خاطئا لمبدأ سيادة القانون، حيث يعتبرون أنّ إرادة المشرّع المصاغة في القاعدة القانونية هي عنوان الحق والعدل والصلاح، ويفترضون أنّ المشرّع حكيم لا يري الشعب إلاّ سبيل الرشاد، وبهذا تقتصر بحوثهم على شرح القواعد القانونية، ومحاولة تفسيرها بحثا عن إرادة المشرّع الحقيقية، بله المفترضة.

صحيح أنّ القانون فوق الجميع، ولكنّ أوان هذه الفوقانية ومحلّها هو تطبيق القاعدة القانونية، والمعني بها حينئذ هم المخاطبون بها، لكن العلم-والباحث-فوق القاعدة القانونية؛ فهو الذي يراقب ظروف التشريع وأهدافه الظاهرة والخفية، ومصدره الحقيقي، ومدى تناسبه مع البيئة التي يطبّق فيها، فإذا كان القانون فوق الجميع فإنّ العلم فوق القانون.

إنّ المطلوب من الباحث هو أن يتعامل مع القاعدة القانونية تعامل الطبيب مع المريض، يشخّص اختلالاتها ويعالج ثغراتها، من أجل ذلك وجب عليه استحضار جميع سياقاتها الاجتماعية والحضارية والأيديولوجية، هنا فقط يكون منتجا للمعرفة، أو بالأحرى باحثا.

4. التوظيف السياسي للبحث القانوني:

رغم أن مبدأ سيادة القانون فكرة مسلم بها في حدود الغايات الشريفة لها¹، لكن المقصود بالقانون القانون بوصفه نظاماً اجتماعياً، يوازن بين المصالح الفردية والمؤسسية، وهذا هو جوهر فكرة العقد الاجتماعي التي هي أساس قيام الدولة الحديثة، لكن للأسف يتم استخدام هذا المبدأ من طرف بعض الباحثين لتبرير إخضاع مصالح المجتمع لمصالح السلطة الحاكمة وحدها.

وعلى حد تعبير حسن كيرة، أحد أكبر أساتذة القانون في الوطن العربي، فإن: "القانون عندهم هو إرادة الدولة ولا شيء غير إرادتها"².

المثال الواضح الذي يمكننا ضربه لهذا العطب هو التوسّع في فكرة أعمال السيادة كاستثناء على مبدأ المشروعية، ومعاملة التعليمات والمناشير على أنها قرارات تنظيمية (تشريع فرعي)، في حين أنها لا تمثل في الحقيقة إلا إجراءات تنظيم داخلية لا تلزم سوى الإدارة وأعاونها.

هكذا فإنّه بين فكرة أعمال السيادة، والتشريع بموجب التعليمات، والتسويق لهما من طرف البحوث القانونية المضيّعة لهدفها، تضيع حقوق المواطن في مواجهة الإدارة، ويضيع أي معنى للديمقراطية التمثيلية. إنّ هذا الانحراف بالبحث العلمي ومقاصده يحوّلّه إلى أحد أدوات لتبرير أوامر السلطة، بدلا من أن يكون رقيبا عليها ومقوماً وموجهاً لأعمالها.

إنّ الباحث الذي يحترم سيادة القانون ليس الباحث الذي لا ينتقد القانون ويظهر له كامل الطاعة، إنما هو ذلك الذي يثمن القوانين العادلة ويفهم وظيفتها، ويبين عوار الجائرة منها أو غير الجيدة في إطار استعراض سياقاتها المختلفة خاصة السياسية منها، ويبدلي بدلوه في سبيل دحضها والعودة بها إلى طريق العدالة والفعالية.

5. انصراف الباحث عن دوره العلمي إلى ممارسة دور تقني:

يتجلى ذلك في نظرة الباحث إلى القانون كتقنية لفض النزاعات-وهو كذلك فعلا بالنسبة للقضاة والمحامين وباقي أعوان القضاء-، لكن بالنسبة للباحث فلا؛ بل عليه أن ينظر إليه كعلم اجتماعي هدفه إصلاح المجتمع، وهكذا عليه ألا يقصر بحثه على شرح القواعد القانونية، والبحث عن الثغرات التشريعية، ومطالبة المشرّع بتدراكها، بل دراسة سياقات القاعدة القانونية وظروف صدورها، والظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتناولها، ثم تقييم هذه القاعدة وتقويمها.

¹ حسب الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان فإن: "سيادة القانون تشير إلى مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة بما في ذلك الدولة ذاتها مسؤولين أمام قوانين صادرة علنا، وتطبّق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان"، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، *S/2004/616مقدم إلى مجلس الأمن في 23 أوت 2004، متوفر على الرابط:

<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/Npdf?OpenElement>، آخر اطلاع 22 أبريل 2022.

² محمد وفيق زين العابدين، مرجع سابق، ص. 80

6. النظرة التجزئية للبحث القانوني:

تتسم غالبية البحوث القانونية بالبحث حسب منطقتها الداخلي، حيث تعتمد على مبادئ علم القانون ونظرياته بعيدا عن السياق العام للظاهرة، (الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي، الثقافي...) حتى أصبح الباحث منفصلا عن العلم يخرج المسائل بمنطق داخلي جامد، حيث يدرس النصوص دراسة نمطية دون ربطها بسياقات النشأة ودون استحضار أبعادها المختلفة، بل إن هناك إمعانا في هذه التجزئية والتخصيصية بحيث هناك توليد متواتر للتخصصات، يتوه بسببها الباحث عن كليات القانون في حد ذاته ناهيك عن السياق العام للظاهرة، مما يجعل من البحث العلمي مجتزأ عن بيئته من جهة وعن منطق الكلي من جهة أخرى.

في هذا السياق يقول عالم الاجتماع المغربي نجيب بودربالة رحمة الله عليه: "...يتساءل الفلاسفة وعلماء الرياضيات والبيولوجيون والمؤرخون والسوسيولوجيون باستمرار عن وظيفتهم الاجتماعية، أما رجال القانون فيتابعون مهدوء دراسة القانون والأحكام القضائية حسب منطقها الداخلي"¹.

بالإضافة إلى هذه الأعطاب تجدر الإشارة إلى أهم الأعراض المنتشرة في مجال البحث القانوني والتي نزلت بمستوى جودته، من أهمها:

1. غياب المنهج النقدي، وغلبة المنهج الوصفي والتحليلي.
2. ظاهرة تكرار البحوث وعدم إضافة الجديد.
3. غياب البحث العلمي في مجال فلسفة القانون.
4. الاعتقاد بأن النصوص القانونية مصدر المعرفة.
5. الالتزام التام بإرادة المشرع عند التفسير، وتحديد وظيفة الباحث بالبحث عن هذه الإرادة، والكشف عنها.
6. عدم مواكبة تطور المجتمع، وتغير ظروفه.
7. جمود القانون وعدم تطوره.

يظهر من عرض هذه الأعطاب والأعراض أنّها تجرّد البحث العلمي القانوني من خصائصه التي يؤدّي من خلالها دوره في الرقي بالمجتمع وإسعاده، فهل هناك سبيل لإصلاحها؟

¹ نجيب بودربالة، ترجمة: محمد زرين، القانون بين القبيلة والأمة والدولة، جدلية التشريع، العرف، الشريعة والقانون، إفريقيا الشرق، المغرب، 2015، ص ص. 246-247، نقلا عن: أحمد السكسوي، النزعة الاستيمولوجية لفهم القانون: نحو دائرة تداولية لعلم القانون. النزعة-الاستيمولوجية-لفهم-القانون-نح / متوفر على الرابط: <https://hekmah.org> آخر اطلاع 21 أفريل 2022

ثانيا: خطوات في طريق الإصلاح.

بعد أن قمنا بتشخيص المشكلة وأبعادها، يسهل علينا الآن محاولة تقديم وجهة نظرنا في إصلاحها، ولقد لاحظنا من خلال الأعطاب التي سبقت الإشارة إليها أنّ هناك خلافاً لدى الباحثين القانونيين إمّا في الوعي بوظيفتهم وإمّا حول تصوّرهم لموضوع البحث القانوني.

أما الأول: فقد أدّى بهم إلى التخلّي عن دورهم الإصلاحي، والابتعاد عن الإشكالات والتساؤلات الحقيقية التي يفترض طرحها من قبل الباحثين، والاكتفاء بالدور الشارح أو المبرر للقاعدة القانونية والمسلم بما أنتجه السابقون وهو ما تسبب في جمود البحث العلمي القانوني.

أما الثاني: فقد أدّى إلى عزل البحث القانوني عن محيطه وبيئته، وبالتالي عدم فاعليته.

وعليه نقترح أن يتناول الإصلاح النقاط التالية:

1. تعزيز الخاصية العلمية في البحث القانوني.

2. دراسة الظاهرة القانونية في إطارها التكاملي؛ بعيداً عن جمود المنطق الداخلي للقانون.

1. تعزيز خاصية العلمية في البحث القانوني.

يقتضي تعزيز خاصية العلمية في البحوث القانونية وعي الباحث بوظيفته العلمية، والتي تعني تحرره من الوثوقية، وممارسة كامل سلطته البحثية على القاعدة القانونية.

إنّ وعي الباحث بصفته العلمية يقتضي منه ممارسة الرقابة والتقييم على القاعدة القانونية، كما يقتضي منه التحرر من شكلايتها، والتعامل معها كموضوع للبحث لا كحاكم عليه، حتى لا يتسبب تقديسها وجعلها بمنأى عن التقييم والتقويم في دخولها في صدام مع المجتمع، قد يصل حدّ الثورة على السلطة القائمة.

حسب الباحث المغربي أحمد السكسيوي فإنّه لكون القانون خطاباً تواصلياً يهدف إلى إحداث أثر في سلوك المخاطبين به؛ فإنّ دراسته لا تتأني إلاّ بمقاربة علمية تبتغي فهم النص القانوني على عدة مستويات، المستوى الأول يبحث في النص القانوني تركيباً ودلالة وتداولاً وهو المستوى اللغوي اللساني، والمستوى الثاني يبحث غاية القانون وفلسفته ونشأته وقيّمته وهو المستوى الفلسفي أما المستوى الثالث فيبحث مآلات القانون وآثاره في المجتمع (علم الاجتماع القانوني، علم النفس القانوني، علم الأنثروبولوجيا...)¹

أما تحرر الباحث من الوثوقية فيقتضي أن يمارس دوراً فقهياً يساند القاضي في ممارسة دوره التفسيري للقانون، من خلال تزويده بالحلول التفسيرية المتقدمة، وبالتالي تحريره من التبعية المطلقة للمشرع، عوض الاعتماد الكلي على هذا الأخير وترجيّه في كل مرّة أن يتدارك الثغرات الموجودة في التشريع.

¹ أحمد السكسيوي، النزعة الاستيمولوجية لفهم القانون: نحو دائرة تداولية لعلم القانون

متوفر على الرابط: <https://hekmah.org> النزعة-الاستيمولوجية-لفهم-القانون-نح

يعبر عن هذا الفقيه المغربي محمد الشليح بقوله: "إنّ المناداة كلّما تعذّر إيجاد جواب عن أي سؤال يطرح بضرورة تدخّل المشرّع لتقنين هذا الجواب الذي يبحث عنه، يمثل ضرباً من التشجيع على تنامي الكسل الفقهي".¹

يتطلّب هذا الدور من الباحث النظريين الشك إلى كلّ المسلمات السابقة، وإلا ضاعت عليه مواطن الخلل في المعالجة القانونية لكثير من الظواهر، خاصّة تلك المستجدة التي لا تتناسب مع المسلمات السابقة، وعلى سبيل التمثيل، هل على الباحث أن يثق في مقولة أن "المشرّع حكيم"، وأنّ: "القاعدة القانونية تعبر عن الإرادة الشعبية لأنها تصدر عن ممثلي الشعب" وهو يرى أن قوانين الاستثمار وتلك المتعلقة بالقروض وبالتنازل عن العقار... الخ صدرت - خلال أكثر من عشرية كاملة - كلها لخدمة طبقة معينة هي الطبقة الأوليغارشية المسيطرة في المجتمع، ألا يحقّ لنا في مثل هذه السياقات أن نقول أن القاعدة القانونية هي تعبير عن إرادة الطبقة المسيطرة في المجتمع كما يرى الفكر الماركسي، وليست تعبيراً عن السيادة الشعبية؟!

إذا تحرّر الباحث من الوثوقية، فإن هذا التحرر لا محالة يؤدي به إلى تجديد البحث القانوني، والذي على سبيل المثال أفرز لنا مؤسسة كمؤسسة صندوق الزكاة، وهو الذي دفع إلى اعتماد الصيرفة الإسلامية، وهو الذي يساهم شيئاً فشيئاً في بناء نظرية المعرفة القانونية الخاصة بنا كمسلمين، وهو الذي يفضي بنا إلى دراسة القاعدة القانونية في سياقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة مما يمكننا من وضع اليد على مكامن الخلل فيها وبالتالي الحيلولة دون الوقوع في معضلة تطبيق القانون وتعارضه مع الواقع الميداني.²

إنّ هذا الدور المتحرر من الوثوقية: يتطلّب منّا جهداً كبيراً يبدأ بإعادة فلسفة القانون إلى مكانتها في الدرس القانوني بمنظور متجدد، ثم بفتح تخصصات للبحث فيها على مستوى ما بعد التدرّج، وهو ما يفتح آفاقاً لإعادة النظر في الأطر النظرية والمفاهيمية لعلم القانون، ولما لا؛ بناء نظرية قانونية تراعي خصوصيتنا وهويتنا الإسلامية.

ثانياً: دراسة الظاهرة القانونية في إطارها التكاملي.

يعني ذلك التخلي عن النظرة التجزئية والاستقلالية للبحث القانوني، والتوجه نحو دراسة الظاهرة القانونية في سياقاتها المختلفة، وهو ما يتطلب اعتماد منهج التكامل المعرفي، حيث يتكامل علم القانون مع العلوم الأخرى المعنية بالظاهرة التي تتناولها قواعده، فدراسة القانون وفق منطقها الداخلي منتزعا من سياقاته لا يعدو أن يكون تقنية أو فناً لا يرقى إلى مستوى العلم.

¹ محمد الشليح، مدلول الفصل 15 من القانون 6-79 المنفذ بظهير 25 دجنبر 1980 من خلال تحليل ميتودولوجي (مداخلة مناسبة تخليد الذكرى الخمسينية لتأسيس المجلس الأعلى)، ص ص. 38-39، نقلا عن أحمد السكسيوي، الترعة الاستيمولوجية... مرجع سابق.

² من الآثار الوخيمة لغياب هذه الخاصية في البحث القانوني، ما نراه من مقاومة اجتماعية طبيعية ومفهومة جداً لتطبيق قوانين البيئة والتعمير.

إنّ اعتماد منهج التكامل المعرفي يشير إلى:¹

1. جهود توحيد المعرفة المتناثرة بين العلوم والحقول المعرفية.
2. الإلمام بعلوم متعددة وعدم الاقتصار على الاختصاص الدقيق.
3. حاجة العلوم بعضها إلى بعض في نمو العلم وتقدّمه.

ويحمل مصطلح التكامل المعرفي في معانيه أمرين:²

1. أنّ علما معيننا يحتاج إلى أن يتكامل مع علم آخر أو أكثر، من أجل تطويره وتقدّمه.

2. حاجة الإنسان في فهمه لعلم معيّن إلى علوم أخرى تعين في تحقيق هذا الفهم.

تتفاوت مستويات التكامل المعرفي بتفاوت درجة التفاعل بين العلوم ودرجة تعقيد الظاهرة محل البحث والمزيج المعرفي المتعلق بها.³

➤ مستوى التعدد المعرفي: يشارك في البحث عدد من الحقول المعرفية نظرا لتعدد المعارف المتعلقة بالظاهرة.

➤ مستوى التفاعل المعرفي: فيه تحدث عملية تركيب معرفي تؤدي إلى جمع الأجزاء المعرفية، يبدأ بالاتصال والمقارنة بين الأفكار، وينتهي بالتكامل المتبادل للمفاهيم.

➤ مستوى الدمج المعرفي: فيه تتم إذابة وصهر أسس ومبادئ وآليات تنتمي إلى حقول معينة وتخصصات مختلفة، بحيث يقود ذلك إلى توحيد محتوياتها.

ومن أهم العلوم التي يقتضي البحث القانوني أن يعتمد معها منهج التكامل المعرفي:

أ. علم اللغة: باعتبار النص القانوني تعبيراً تواصلياً؛ له لغته ودلالاته.

ب. علم المنطق: باعتبار النص القانوني يحتاج بناءً منطقياً مُحكماً.

ت. علم الاجتماع: فمن جهة أولى؛ موضوع النص القانوني هو الظاهرة الاجتماعية، ولا يمكننا دراسة وتحليل النص القانوني وإصلاحه، دون فهم الظاهرة التي يتناولها، ومن جهة ثانية؛ يفرز تطبيق

¹ علي إبراهيم عجين، مشروع التكامل المعرفي بين السنة النبوية والعلوم المعاصرة، منطلقات ومعالم، مداخلة في مؤتمر

مستجدات العلوم الشرعية، الجامعة الأردنية، 30، 31 تموز 2019، ص. 5

² فتحي حسن ملكاوي، "مفاهيم التكامل المعرفي"، مقال ضمن كتاب جماعي: رائد جميل عكاشة (تحرير)، التكامل المعرفي؛

أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية، ط. 1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرنندن، فرجينيا، الولايات المتحدة

الأمريكية، 2012، ص. 52

³ بكر تركي عبد الأمير حبيب، "استخدام مداخل التكامل المعرفي في التطوير التنظيمي لمنظمات الخدمة العامة"، مجلة كلية

بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (العدد 12)، 2006، ص. 192-212

القاعدة القانونية في الواقع العديد من الظواهر الاجتماعية التي تستدعي علم الاجتماع كعلم مكمل لعلم القانون من أجل إصلاح القاعدة القانونية.

ث. الانفتاح على المناهج الأخرى: وطرح الفكرة القائلة باستقلال البحث القانوني في مناهجه، إذ كانت سببا في تأخر علم القانون في البلاد العربية كثيرا، ولهذا فإنه ينبغي السعي من أجل استعمال المناهج الكمية في البحوث القانونية.

ج. كما ينبغي الاستفادة من منهج أصول الفقه الإسلامي: وخاصة قواعد تفسير النصوص، والقياس، والسبر والتقسيم، والتعارض والترجيح، والمقاصد...¹

ح. لقد مضى علماء الأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع وعلم النفس، واللسانيات، وعلم الاقتصاد وعلم السياسة أشواطاً بعيدة في دراسة القانون من وجهة نظر هذه العلوم،² وهذه الجهود مهدت الطريق لتفاعل رجال القانون من الجهة الأخرى على الأقل من خلال الاستفادة من هذه الدراسات في بحوثهم القانونية.

خاتمة:

يعاني البحث العلمي القانوني في الجزائر من عدّة أعطاب، منها ما أصاب وعي الباحثين بوظيفتهم العلمية، ومنها ما أصاب منهجيتهم في البحث العلمي، ولقد عرضنا في محاضرتنا لهذه الأعطاب، التي يمكن تلخيص أهمها في:

1. افتقار أغلب البحوث القانونية للخاصية العلمية ويظهر ذلك من خلال:

التبعية العلمية وسيطرة الأفكار والنظريات والمبادئ الغربية على الدرس القانوني الجزائري، وانفصامها عن هوية المجتمع المحلي، مما يفرز فجوات بين القانون والواقع الميداني تجعل من تطبيق القانون مهمة صعبة إن لم تكن مستحيلة في كثير من الأحيان.

¹ لقد استفاد العلامة ابن خلدون أيما استفادة من علم أصول الفقه في وضع أسس نظرياته في علم الاجتماع.

² تجدر الإشارة إلى بعض المؤلفات من هذا النوع وكلها متوفرة على شبكة الانترنت:

- ألان سوبيو (ترجمة: عادل بن نصر، مراجعة: جمال شحيد)، الإنسان القانوني، بحث في وظيفة القانون الأنثروبولوجية، ط. 1، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2012.

- مرتضى جابر كاظم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين، ط. 1، (دار عدنان- بغداد، دار الأمان- الرياض، منشورات الاختلاف- الجزائر، منشورات ضفاف- الرياض)، 2015.

- محمد الشليح، القانون والاقتصاد بين الاتصال والانفصال، المجلة المغربية للقانون الاقتصادي، (العدد 2

- محمد شحادة ربيع وآخرون، علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1994.

- علاء الدين خروفة، فلسفة التشريع الإسلامي ومدى مساهمتها اتجاه علم القانون المعاصر، ط. 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة فهد الوطنية، جدة 2000.

الوثوقية التي تعبّر عن كسل علمي، حيث تنطلق أغلب البحوث من نظريات ومبادئ وفي أحيان كثيرة آراء، جاءت في سياقات معينة لا تصلح بالضرورة للسياقات الزمانية والمكانية التي يجري فيها البحث، وهو ما يمضي بالبحث في طريق خاطئ منذ بدايته، ويتسبّب في التوصل إلى نتائج خاطئة، كما يؤدّي إلى جمود البحث القانوني وعدم تطوّره.

عدم إدراك الباحث القانوني لوظيفته، إذ تتعامل أغلب البحوث القانونية مع النص القانوني على أنّه يمثل سيادة القانون، التي يجب احترامها، وبالتالي اقتصار عمل الباحث على الوصف والشرح، وفي أحسن الأحوال اكتشاف الثغرات ودعوة المشرّع إلى تداركها، وبالتالي تعطيل العمل الاستنباطي والنقدي في البحوث القانونية.

2. معاناة البحث القانوني من ظاهرة التجزئة، والانغلاق على منطقته الداخلي باسم التخصص؛ ويظهر ذلك في:

- التعامل مع النص القانوني وفقاً لمنطق داخلي مغلق على نفسه بعيداً عن السياقات الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية والسياسية... للظاهرة القانونية، وبالتالي عدم إدخال جميع المعطيات اللازمة للوصول إلى الحلول الصحيحة للإشكاليات التي تطرحها البحوث القانونية.

- إعراض البحوث القانونية عن المناهج المعروفة في العلوم الاجتماعية الأخرى، خاصة المناهج الكميّة.

بعدما قمنا بتحديد هذه الأعطاب قمنا باقتراح إصلاح البحث العلمي في مجال القانون من خلال:

1. وعي الباحث بوظيفته العلمية وتحرره من التبعية العلمية ومن الوثوقية وتقديس النص القانوني، فإذا كان هذا الأخير حاكماً في واقع الناس وفي المحاكم، يجب أن يعامل كمهم في البحث القانوني، والقانون الذي يطبّق عليه هو قانون العلمية.

2. تبني منهج التكامل المعرفي في البحوث القانونية، بجميع مستوياته (التعدد، التفاعل، التداخل) مع باقي العلوم التي تشارك في بحث الظاهرة القانونية.

3. استعمال أكثر للمنهج النقدي، ومناهج البحث الكمية المعروفة في باقي العلوم الاجتماعية.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. أحمد إبراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في القانون، دار الجامعة الجديدة للنشر،

الإسكندرية، 2009

2. آلان سوبيو (ترجمة: عادل بن نصر، مراجعة: جمال شحيّد)، الإنسان القانوني، بحث في وظيفة

القانون الأنثروبولوجية، ط.1، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،

لبنان، 2012.

3. ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي، مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر، الأردن،
4. عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط.2، دار النمير، دمشق، 2004
5. علاء الدين خروفة، فلسفة التشريع الإسلامي ومدى مساهمتها اتجاه علم القانون المعاصر، ط.2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة فهد الوطنية، جدة 2000.
6. مرتضى جابر كاظم، اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين، ط.1، (دار عدنان- بغداد، دار الأمان- الرباط، منشورات الاخلاف- الجزائر، منشورات ضفاف- الرياض)، 2015
- المقالات والمدخلات:

1. أحمد السكسيوي، الدرس القانوني من ضيق التقنية إلى سعة العلمية متوفر على الرابط: <https://www.aljazeera.net/blogs/2017/3/13/>الدرس-القانوني-من-ضيق-ال
2. أحمد السكسيوي، الزعة الاستيمولوجية لفهم القانون: نحو دائرة تداولية لعلم القانون. متوفر على الرابط: <https://hekmah.org> الزعة-الاستيمولوجية-لفهم-القانون-نح /
3. إمام حسنين خليل، "حالة علم القانون ومنهجية تجديده في الأدبيات العربية" مجلة رؤى استراتيجية، (المجلد 2، العدد 5، 31 يناير 2014).
4. بكر تركي عبد الأمير حبيب، "استخدام مداخل التكامل المعرفي في التطوير التنظيمي لمنظمات الخدمة العامة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (العدد 12)، 2006
5. خليفة حمّاش، أهداف البحث العلمي ومبادئ الكتابة عند المسلمين، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، (مجلد 14، عدد 1، 15 جوان 1999)
6. عز العرب حكيم لبناني، الهوية الاجتماعية وثنائية الأعراف والقانون، مجلة يتفكرون، العدد 12، 2018
- متوفر على الرابط التالي: <https://www.mominoun.com/article>الهوية-الاجتماعية-وثنائية-الأعراف-
7. علي إبراهيم عجين، مشروع التكامل المعرفي بين السنة النبوية والعلوم المعاصرة، منطلقات ومعالم، مداخلة في مؤتمر مستجدات العلوم الشرعية، الجامعة الأردنية، 30، 31 تموز 2019
8. فتحي حسن ملكاوي، "مفاهيم التكامل المعرفي"، مقال ضمن كتاب جماعي: رائد جميل عكاشة (تحرير)، التكامل المعرفي، أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية، ط.1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندين، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012
9. محمد الشيلح، "القانون والاقتصاد بين الاتصال والانفصال"، المجلة المغربية للقانون الاقتصادي، (العدد 2)
10. محمد شحادة ربيع وآخرون، علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1994.

11. محمد وفيق زين العابدين، "التبعية وأزمة توطين المنهجية في المجتمع العلمي العربي، علم القانون" حالة للدراسة، مجلة سياسات عربية، (العدد 39، جويلية 2019)
التقارير:

1. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، *S/2004/616 مقدم إلى مجلس الأمن في 23 أوت 2004،
متوفر على الرابط: <https://documents-dds->

2. **Rigas Arvanitis, Ronald waast and Abdel Hkim Al-husban, Social sciences in the Arab World, in : **World Social Science Report : Knozledge Divides** (Paris: International Social Science Council; UNESCO Publishing, 2010), accessed on 21/04/2022, at: <https://goo.gl/spi9aj>**

دور الإشكالية في تحقيق جودة البحث العلمي

The role of the problem in achieving the quality of scientific research

د. إلهام فاضل

جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

fadel.ilhem@univ-guelma.dz

ملخص:

إن صياغة الإشكالية البحثية من أصعب الخطوات التي يبدأ بها الباحث بحثه، لذا فإن التسرع في تحديدها غالبا ما تؤدي بالبحث لأن يحيد عن خطته الأساسية، ويرجع ذلك إما لصياغتها بصورة عادية وبسيطة لا تستطيع التعمق في صلب الموضوع، أو لأنها واسعة للحد الذي يصعب معها الإجابة عليها، أو لعدم تناسب المنهج المستعمل مع طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية.

من هنا، تبرز أهمية موضوع الورقة البحثية التي تركز على كيفية تأثير تحديد الإشكالية وضبطها على ضمان جودة البحث العلمي وتوجيهه الوجهة الصحيحة التي تعطيه قيمته المميزة، وتضمن فائدته في تقدم البحوث حول الموضوع الذي عالجه .

الكلمات المفتاحية : الإشكالية ، بحث علمي ، جودة. سؤال فرعي.

Abstract:

The formulation of the problem is one of the most difficult steps that the researcher begins his research with, so rushing to identify it often leads the research to deviate from its basic plan, due either to its formulation in an ordinary and simple way that cannot go deep into the heart of the topic, or because it is so broad that it is difficult to answer it, or because the method used does not fit with the nature of the topic and its research problem.

hence the importance of the topic of the research paper that focuses on how identifying and controlling the problem affects the quality of scientific research and directing it to the right direction that gives it its distinctive value and ensures its usefulness in the progress of research on the topic that it treats.

Keywords: problem, scientific reseach, quality, sub question .

مقدمة:

يحتل البحث العلمي في الوقت الراهن، مكانا بارزا في تقدم النهضة العلمية وتطورها، من خلال مساهمة الباحثين بإضافتهم المبتكرة في رصيد المعرفة الإنسانية، حيث تعتبر المؤسسات الأكاديمية هي المراكز الأساسية لهذا النشاط العلمي الحيوي، بما لها من وظيفة أساسية في تشجيع البحث العلمي وإثارة الحوافز العلمية لدى الطالب والدارس حتى يتمكن من القيام بهذه المهمة على أكمل وجه.

يتناول البحث العلمي ظاهرة علمية ما، قد تمس في موضوعها مجالات عديدة ومتنوعة، كالمجال الاقتصادي والسياسي والقانوني.... وغيرها.

ولكي يحقق البحث العلمي الأهداف المرجوة منه، يجب أن يلتزم الباحث بمنهج معين ويستعين بأدوات وتقنيات وإتباع مجموع الخطوات المتعارف عليها، والتي تقتضي من كل باحث ضرورة الإلمام بها قبل القيام بأية محاولة في مجال البحث العلمي، والتي اصطلح على تسميتها بمراحل البحث العلمي.

إن اختيار إشكالية البحث وتحديدها، يعتبر من أهم وأصعب المراحل لإنجاز البحث العلمي، لأنها المحرك الأساسي لأي بحث وقاعدته والمحدد لبقية أجزائه، فبتحديدها بصفة دقيقة وصياغتها بطريقة سليمة يكون الباحث قد حدد ماذا يريد وما ينبغي الحصول عليه والأهداف المراد تحقيقها، فيخرج الباحث من دائرة العموميات إلى الخصوصية المراد دراستها، وبالتالي التركيز على ما هو مهم في البحث والتخلي عن الأجزاء التي لا تفيد في دراسته، أي تحديد إطار البحث للباحث.

وعليه نسعى من خلال هاته الورقة البحثية، إلى هدف أساسي يتمحور في تمكين الباحث خاصة في مجال العلوم القانونية من صياغة إشكالية ممنهجة ومحكمة باعتبارها خطوة هامة في البحث العلمي، ذلك أنها تمثل البناء الصحيح والجيد للموضوع في حالة الصياغة الصحيحة لها لأنها ترتبط بالخطوات اللاحقة.

لذلك ستكون الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية كالآتي: كيف يؤثر تحديد وضبط الإشكالية على جودة البحث العلمي؟.

للإجابة على هذه الإشكالية، تم تقسيم موضوع البحث إلى مبحثين: الأول سنخصصه إلى الإطار المفاهيمي للإشكالية في البحث العلمي، أما المبحث الثاني سنتطرق فيه إلى صياغة وبناء الإشكالية في البحث العلمي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإشكالية في البحث العلمي

تعد الإشكالية خطوة مهمة من خطوات البحث العلمي؛ فهي تمثل بالنسبة له ما يمثله الجهاز العصبي بالنسبة لجسم الإنسان. لذا قيل لا وجود لبحث جيد بدون إشكالية جيدة، هذا إلى جانب كونها البصمة المميزة لأي بحث، إذ يمكن إجراء عدة بحوث حول موضوع واحد، غير أن الإشكالية الخاصة بكل بحث هي التي تميزه عن غيره من البحوث. فماذا نعني بإشكالية البحث؟

المطلب الأول: مفهوم الإشكالية

للاحاطة بمفهوم الإشكالية ستم دراسة تعريفها في الفرع الأول، وأسس اختيار الإشكالية البحثية الجيدة في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف الإشكالية

إنّ للإشكالية في البحث العلمي تعريفات متنوعة، منها: ما ذكره "موريس أنجرس" إذ يرى أنّ الإشكاليّة عبارة عن "عرض الهدف من البحث على هيئة سؤال يتضمّن إمكانية التقصي والبحث بهدف الوصول لإجابة محددة".¹

وترى رجاء دويدي، أنّ الإشكالية عبارة عن "سؤالٍ يهدف إلى معرفة العلاقة التي تربط بين متغيّرات البحث، ويتحقق الغرض من البحث بالإجابة عن هذا السؤال".²

أمّا الباحثان لارامي وفالي: فيريان أنّ "الإشكالية الخاصة بكل بحث هي التي تميز هذا البحث عن غيره من البحوث التي تتناول نفس المشكلة، لأنها تصف وجهة النظر التي تتم وفقها معالجة الإشكالية".³

فالإشكالية تتجسد في "وجود حالة من الغموض التي تكتنف موضوع البحث"، أو أنها تتجسد في "وجود خلاف في الآراء والمواقف حول الموضوع"، وعلى ذلك يحاول الباحث من خلال بحثه جمع أكبر قدر من المعلومات والحقائق التي تساهم في إزالة اللبس والغموض وتحديد خصائص تلك الإشكالية والوصول إلى تحليل علمي دقيق لها.⁴

بناءً على ما سبق، نخلص إلى أنّ الإشكالية هي: "كل ما يجذب اهتمام الباحث ويدفعه لتقصي حقيقته لمعرفة ما يجهله عنه أو لتقييم ما يعرفه الآخرون حوله، فهي القضية المحورية والإشغال الرئيسي للباحث

¹ أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصة للنشر، الجزائر، 2002.

² رجاء وحيد دويدي، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر، 2006، ص: 91.

³ أ.لارامي وب.فالي، البحث في الاتصال. عناصر منهجية، ترجمة فضيل دليو وآخرون، ط 2، مخبر علم الاجتماع والاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص 721.

⁴ طه العنكبوتي، نرجس العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، ط 1، منشورات ضفاف، بيروت، 2015، ص

في بحثه".¹ وكلُّ بحثٍ يتميّز بإشكاليةٍ خاصة تُميّزه عن غيره من الأبحاث التي تبحث في نفس الموضوع أو المشكلة.

الفرع الثاني: أسس اختيار الإشكالية البحثية الجيدة

هناك عدة اعتبارات ومعايير وشروط يجب على الباحث مراعاتها عند تحديد وضبط الإشكالية، لكي تكون صالحة للبحث، ومن بين هذه الأسس ما يلي:

1- نطاق الإشكالية: من الضروري أن تقع المشكلة قيد البحث في نطاق الباحث وتخصّصه العلمي، لأن ذلك يعطيه بعداً إضافياً يميّزه عن غيره، فبحكم التخصص يكون الباحث أقدر الناس في التعرف والإحاطة بالمشاكل وكيفية معالجتها، وبذلك يكون قادراً على التعرف على المجالات المفتوحة للدراسة، والمواضيع التي تطرق لها سلفه من الباحثين وكيفية معالجتهم للصعوبات التي تعرضوا إليها.²

2- اهتمامات الباحث: يفترض أن تثير الإشكالية اهتمام الباحث وأن تشكل تحدياً بالنسبة له، إذ بدون الاهتمام والفضول المعرفي لا يستطيع الباحث المثابرة والعمل الدؤوب،³ فكلما كانت الرغبة قوية في التقصي والبحث كلما دفعه ذلك إلى الاستمرارية في البحث والكشف عن الحقيقة.

3- كفاءة الباحث: إن ميل الباحث لاختيار الإشكالية شرط هام ولكنه غير كاف، إذ لا بد من توافر القدرات والمهارات والاطلاع على الأعمال العلمية والإلمام بها ونقد الأبحاث السابقة وتحليل النتائج المتوصل إليها بخصوص المشكلة البحثية، فالبحث إبداع يتمثل في المبادرة التي يبديها الباحث على اكتشاف علاقات جديدة تمتاز بالأصالة التي ينتج عنها عمل جديد.⁴

4- حداثة الإشكالية وأصالتها: قصد بها أن يقوم الباحث باختيار إشكالية جديدة، ولم يسبق لباحث آخر دراستها،⁵ إذ لا يوجد مبرر لدراسة مشكلة تمت دراستها من قبل، بمعنى آخر لا تقبل الاقتباس، فلا نأخذ من الغير الآخر الإشكالية وإن فعل الباحث صار أسيراً لفكر الآخر فهي من إبداع الباحث وحده، ولكن يجوز له أن يستند لأراء وأفكار وملخصات الآخرين، وكذلك الدراسات والتعليقات المتصلة بموضوع معين

¹ نورالدين حتوت، منهجية البحث في العلوم السياسية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 34.

² دواوي نعيمة، منهجية صياغة الإشكالية في البحث السيسولوجي، مجلة التعليم، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، المجلد 7 العدد 1 ماي 2020، ص 177.

³ فريد علواش، محمد جغام، مساهمة تحديد الإشكالية في نجاعة البحث، أصول البحث العلمي (المنهج، الإشكالية، الأمانة العلمية) صادر عن مخبر أثر حركة الإجتهد القضائي على حركة التشريع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص 82.

⁴ حمدي شاكر محمود، البحث التربوي للمعلمين والمعلمات، الطبعة الثالثة، دار الأندلس للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 65.

⁵ أحمد عارف العساف ومحمود الوادي، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإدارية (المفاهيم والأدوات) ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 163.

والاستنتاجات المنبثقة عنها في تكوين الأفكار الخاصة به وصياغة الافتراضات العلمية والإتيان بالبراهين والأدلة والبيانات التي تدعم أفكاره، وحلوله ووجهات نظره حول المسألة المطروحة للبحث.¹

5- الأهمية العلمية: بمعنى أن يكون للمشكلة البحثية المختارة للدراسة أهمية واضحة في إطار التخصص العلمي للباحث، ويجب أن تكون مشكلة البحث ذات دلالة وأصالة عالية في نطاق اهتماماته العلمية وتخصصه الدقيق، فضلاً عن إمكانية القيام بدراساتها.²

6- الاطلاع على المصادر العلمية: إن الإطلاع على مصادر علمية دقيقة وحديثة يمكن الباحث من الإحاطة بشكل كبير على مشكلته البحثية إحاطة معمقة، ويدخل ضمن هذا الإطار الدراسات السابقة حول الموضوع، حيث تتيح للطالب فرصة التعرف على البناء الصحيح للإشكالية وتساعد على كسب اللغة العلمية المتخصصة، وتعتبر تدريب له على البناء المنطقي للأفكار وتسلسلها العام فالإطلاع على الرصيد العلمي السابق للموضوع يمهّد لبناء إشكالية واضحة ودقيقة.³

7- تحديد مجالي المشكلة البحثية المكاني والزمني: فالتحديد الدقيق لنطاق المشكلة يسهل معالجتها ويوفر الجهد، ويستبعد الموضوعات عديمة الأهمية من نطاقه.⁴

8- توفير التكاليف المادية الكافية لإتمام مجريات الدراسة: من بين معايير اختيار مشكلة البحث الأساسية أن يتناسب ذلك مع ما يمتلكه الباحث من أموال، أو ما تُقرُّه جهات الدراسة من اعتمادات مالية للباحثين، حيث أن هناك بعض الدراسات التي تتطلب ميزانية كبيرة لدراستها وبحثها ومن هنا يجب على الباحث تحديد الموارد المتاحة وإمكاناته المادية لدراسة المشكلة وإنهائها بالشكل المطلوب.

المطلب الثاني: علاقة الإشكالية بأجزاء البحث العلمي

خصصنا هذا المطلب لمعرفة علاقة الإشكالية بأجزاء البحث العلمي، وهذا من خلال: علاقة الإشكالية بموضوع البحث (الفرع الأول)، علاقة الإشكالية بعنوان البحث (الفرع الثاني)،

الفرع الأول: علاقة الإشكالية بموضوع البحث

من المهم أن يحرص الباحث على ربط موضوع البحث العلمي مع الإشكالية الخاصة به، فالعلاقة وطيدة بين الإشكالية وموضوع البحث، فإذا استطاع الباحث الوصول إليها يصبح أكثر قدرةً على فهم وتحليل متطلبات نجاح البحث، وخصوصاً عندما يتمكّن من الوصول إلى حلٍ صحيحٍ لإشكالية البحث العلمي، كما

¹ فريد علواش، محمد جغام، مرجع سابق، ص 83.

² سعدي لويظة، إشكالية طرح إشكالية محكمة (ممنهجة) في العلوم الاجتماعية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ج/قسم العلوم الاجتماعية العدد 20 - جوان 2018، ص 184.

داودي نعيمة، مرجع سابق، ص 176.³

محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المناهج، الإقترايات والأدوات، دار قرطبة، الجزائر، 1997، ص 433.⁴

يتوجب عليه أن يكون متحكماً في كيفية صياغة الإشكالية بناءً على موضوع البحث العلمي. ثم إن ما نكتبه في الموضوع هو إجابة متدرجة ومتسلسلة على الإشكالية.

الفرع الثاني: علاقة الإشكالية بعنوان البحث

هناك ترابط واضح بين عنوان البحث والإشكالية، والأمر المؤكد أن وضع وصياغة عنوان البحث هو خطوة سابقة لوضع الإشكالية حيث لا يمكن للباحث وضع إشكالية دون أن يكون قد حدد وبدقة عنوان البحث بمتغيراته الأساسية.

حيث تكون الإشكالية هي تحديد دقيق لعلاقة هذه المتغيرات ببعضها ضمن نطاق مشكلة بحثية يتطلب الإجابة عنها وتأكيداتها في البحث.

فدقة وضع عنوان البحث إنما سببها هو الدقة في فهم الخلل الذي يعترى الموضوع، فكلما كان الإلمام بالموضوع جيداً كانت صياغة الإشكالية جيدة، وكلما كانت إمكانية البحث في الموضوع متوافرة كان الإشكال أكثر دقة، وعليه فإن علاقة الإشكال بالعنوان هو علاقة بيان وتوضيح كيفية رفع الخلل عن الموضوع¹.

وقد جرت العادة، حتى أصبح مسلماً بصحته أن يعيد الطالب العنوان في شكل سؤال ليصبح إشكاليته البحثية، لكن هذا الأمر خاطئ منهجياً، وإن كان مستعملاً على نطاق واسع، لأن الإشكالية ليست من السطحية والبساطة في ترجمة العنوان في شكل سؤال، بل هي إيجاد علاقة سببية بين متغيرات العنوان، مما يشكل إشكالية بحثية².

المبحث الثاني: بناء وصياغة الإشكالية في البحث العلمي

بعد اختيار الباحث لمشكلة البحث وتحديد بدقتها بالاستناد إلى المعايير المذكورة السابقة يأتي دور صياغة الإشكالية حيث لا يكفي مجرد إحساس أو حديث الباحث عنها، بل لا بد من صياغتها في شكل إشكالية، فيجد الباحث نفسه أمام سؤال كبير، ما هي صياغة الإشكالية؟

وتتفرع عن هذا السؤال العديد من الأسئلة في ذهن الباحث، كيف يمكن كتابة إشكالية مقبولة علمياً وعملياً، وكيف يتحقق ذلك؟ هل هناك شروط ومعاييرها؟ هل هناك مواصفات تميز الصياغة الجيدة للإشكالية؟ ما هي الخطوات الصحيحة لكتابة الإشكالية؟ وغيرها من الأسئلة فمن غير السهل عادة أن يصيغ الباحث إشكالية بحثه بصورة واضحة وجيدة في أقصر مدة ممكنة.

¹رياض عميراوي، "قضية الإشكالية في البحوث العلمية." متاح على <http://www.daie.com>

²نسيسة طويل، الشروط الأساسية لصياغة الإشكالية العلمية ووضع الفروض في البحوث العلمية، أصول البحث العلمي (المنهج، الإشكالية، الأمانة العلمية) صادر عن مخبر أثر حركة الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص 94.

المطلب الأول: مراحل بناء الإشكالية.

تحدد غالبا مراحل إعداد الإشكالية في ثالث مراحل أساسية على الشكل التالي¹:

المرحلة الأولى: إيجاد سؤال عام للبحث.

في هذه المرحلة يقوم الباحث بالبحث عن فكرة عامة للبحث لأن موضوع البحث يبدأ على شكل أفكار قبل أن يطورها إلى سؤال عام، ولإختبار السؤال العام للموضوع المراد دراسته يجب الاعتماد على المصادر المختلفة لذلك خاصة مطالعة ما كتب حول الموضوع في مختلف المراجع كالأطروحات والمجلات المتخصصة... حتى يكون فكرة عامة حول الزوايا التي درست منها المشكلة والتي لم تدرس منها، حتى يكون بحثه أصيلا ولا يكرر ما بحثه الآخرون، بالإضافة إلى التجربة الشخصية والملاحظة والمشاكل الواقعية، الخبرة...

المرحلة الثانية: تحليل السؤال العام

وتعني هذه الخطوة تحصيل نظرة عامة عن المعطيات المتوفرة حول السؤال العام، أي معرفة ما كتبه الباحثون السابقون حول هذا السؤال، ويتم القيام بهذا التحليل من خلال القيام بأربع خطوات تتمثل في:

☞ فحص السؤال العام بأسئلة نوعية: أي الإحاطة بالموضوع أو الظاهرة من خلال توجيه جملة من الأسئلة النوعية.

☞ تشخيص المتغيرات والعلاقات: أي تحديد المتغيرات في المشكل المدروس وتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات.

☞ تنظيم المتغيرات والعلاقات: بعد تشخيص المتغيرات والعلاقات تأتي عملية تنظيمها في هيكلية متوافقة لبيان تفاعلها وفق ما توضحه النماذج والنظريات.

☞ ضبط المفاهيم: يجب على الباحث ضبط المفاهيم التي يدرسها والتي تقوم عليها؛ لأنها تشكل حجر الأساس في صياغة النظريات العلمية، لذا من الضروري الحرص على وضوحها ودقتها.

المرحلة الثالثة: اختيار سؤال نوعي للبحث

بعد اختيار السؤال العام للبحث وتحديد المتغيرات والعلاقات بينها وضبط المفاهيم، تأتي المرحلة الثالثة والمتتمثلة في اختيار تساؤل يعبر بدقة عن المشكلة المراد دراستها وحلها علميا وصياغتها وفق لشروط الصياغة السليمة والتي سنتطرق لها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: شروط صياغة الإشكالية وطرقها

لصياغة إشكالية صحيحة، لا بد من توفر شروط محددة وطرق معينة لذلك، وهذا ما سنراه في الآتي.

¹ سليمان بلعور، عبد الرحمان بن سانية، "إعداد الإشكالية وأهميته في ضمان جودة البحث"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009. ص ص 46-50.

الفرع الأول: شروط صياغة الإشكالية

من شروط الصياغة السليمة لإشكالية البحث ما يلي:

- ☞ ضرورة تعبير الإشكالية عن مشكل / أو إشكال علمي حقيقي يبين حيرة الباحث اتجاه الصعوبة والإبهام والغموض الذي يكتنف هذه المشكلة البحثية التي على الباحث أن يكشف عنه ويوضحه.
- ☞ أن تصاغ في شكل تساؤل حتى يسهل تحديدها، وبصياغة دقيقة واضحة ولغة سليمة.
- ☞ تجنب المصطلحات العامة والأدبية ذات الدلالات المتعددة واستعمال بدلا من ذلك مفاهيم من جنس التخصص.
- ☞ أن تستمد الإشكالية من المجال المعرفي للباحث ومن تخصصه.
- ☞ ضرورة أن تكون مضبوطة وبدقة ولا تتضمن إطنابا ولا حشوا لفظيا ولا تناقضا .
- ☞ ضرورة أن تكون واضحة في مصطلحاتها ومفرداتها العلمية.
- ☞ ضرورة أن تطرح المشكلة المدروسة في صيغة إشكالية تنطلق من تصور / بناء يتدرج من الأفكار والتوضيح العام والكلّي إلى ما هو خاص وجزئي بمعنى ينطلق من نظرة كلية إلى نظرة جزئية (من الكل إلى الجزء).
- ☞ لا يمكن صياغة الإشكالية اقتصارا على عنوان البحث وتحديد الظاهرة المراد دراستها، بل لابد من بذل الجهد في التنقيب عن مختلف ما كتب في الموضوع (كتب، مقالات، أبحاث؛ ..)، ورصد الآراء المتعددة فيه، فذلك مسعف في الإلمام بالأسباب التي أدت إلى المشكلة المراد معالجتها، وبالتالي صياغتها صياغة شاملة ودقيقة، كما يجنبه هذا الفحص تكرار الإجابة عن أسئلة أجيب عنها من قبل.
- ☞ يجب أن تتضمن الإشكالية متغيرين أو عدة متغيرات يتم الربط بينهما أو بينها جميعا.
- ☞ على الباحث تجنب طرح تساؤلا وصفيا يقتصر إجابته على أرقام ومعلومات بسيطة، أو يُقتصر في الإجابة عليه بنعم أو لا، ولا ينبغي أن يكون فلسفيا يبحث في غير الممكن معرفته، بل عليه طرح تساؤلات يثير نقاشا وتفكيراً حول مشكلة معينة.
- ☞ يفضل أن تستهل الإشكالية بتمهيد يكون بمثابة البوصلة التي توجه نظر القارئ إلى موطن إشكالية البحث، حتى لا يتشتت انتباهه ويعرف ما سيقصر عليه في قراءة البحث، ولا يكون هذا التمهيد طويلا مملا ولا مختصرا مخللا.
- ☞ يتبع السؤال الإشكالي العام بأسئلة متفرعة عنه: أو كما يسميها البعض بالتساؤلات البحثية لأنها توضح الأجزاء التي تشكل الكل في الإشكالية، كما أنها القاعدة التي يبني عليها البحث فهي تسهل عمل

الباحث من حيث أنه يستطيع وضع خطة بحثية على أساس هذه التساؤلات في الحصول على خطة بحثية نموذجية.¹

لهذا يجب لتأكيد على أن التساؤلات الفرعية يجب أن تعرب عن جوهر الإشكالية كما يجب أن تكون بعيدة عن الغموض والتأويلات التي من شأنها أن تخل بالمعنى وبالتالي تشويه معنى الإشكالية.

ثم بعد كل هذا يصرح الباحث بالأهداف المرتقب تحقيقها من خلال الإجابة عن إشكالية البحث، وكذا المقاربة المنهجية المعتمدة (منهج البحث).

من كل هذه الشروط نستنتج أن الإشكالية هي عملية تعميق وتحديد للمشكلة المطروحة ونظرة متفحصة من طرف الباحث لما يريد أن يدرس والمسارات والطرق العلمية التي عليه إتباعها من أجل إجابة علمية على تساؤلاته.

الفرع الثاني: طرق صياغة الإشكالية

هناك طريقتان لصياغة الإشكالية، وهما:

أولاً: الصيغة الاستفهامية:

وهي ما يعرف بصيغة السؤال، هنا يضع الباحث إشكاليته من خلال طرح تساؤل رئيسي يتعلق مباشرة بموضوع بحثه و مجموع جوانبه.

هذه الطريقة يفضلها معظم العاملين في ميدان البحث العلمي، كونها تساعد الباحث في تحديد الهدف الرئيسي من البحث، وهو: الإجابة عن السؤال.²

يستطيع الباحث كذلك توضيح إشكاليته من خلال طرحها في تساؤل رئيسي تتفرع عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية، الهدف من هذا هو التوضيح الدقيق لما يريد الباحث دراسته والتوصل إليه وهو ما تمت الإشارة إليه سابقاً.

وتختلف التساؤلات التي تطرح فيما بينها من حيث الصياغة والأسلوب استناداً لمتغيرات الموضوع ومؤشرات الفرعية، وتنوع الأسئلة الفرعية ما بين³:

(1) - تساؤلات كشفية (ماذا؟ ما هو؟).

(2) - تساؤلات وصفية تبحث عن النماذج المتكررة للظاهرة (كيف؟).

¹ نسيم طويل، مرجع سابق، ص 93.

سهيل رزق دياب، مناهج البحث العلمي، بدون ناشر، 2003، ص 35.

نور الدين حتوت، مرجع سابق، ص 37.

(3) - تساؤلات تفسيرية (لماذا؟) .

(4) - تساؤلات تقييمية (إلى أي مدى).

ثانياً: الصيغة التقريرية

هي صياغة الإشكالية في "جمل خبرية تقريرية"، يصف فيها الباحث مشكلة بحثه وبيتعد تماماً عن طرح الأسئلة أو توضيح الإشكالية بالاستفهام، حيث يغيب تماماً في هذه الحالة وبدلاً من إنهاء عرض المشكلة وتوضيح الإشكالية بتساؤل رئيسي يعرضها الباحث بجمل خبرية.

هذه الصياغة يستخدمها الباحث إذا كان موضوعه من الموضوعات العامة التي لا تحتاج استكشاف وجمع معلومات عامة، بمعنى لا توجد في ذهنه أسئلة معينة يبحث عن إجابات لها، فهو يريد التوصل إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المشكلة¹.

وتجدر الإشارة إلى أن صياغة إشكالية على شكل الفرضيات لا يتلاءم مع ميدان العلوم القانونية، لأنها تستخدم في الأبحاث العلمية التي تحتاج دراسة للعلاقات بين المتغيرات، وفي الأغلب تستخدم في التخصصات التطبيقية، ك: الهندسة، الفيزياء، الكيمياء،... وغيرهم، ويكون الهدف من الفرضيات هو قياس مدى إيجابيتها أو سلبيتها.

يفهم من كل ما تم عرضه أن:

صياغة الإشكالية هو أساس كل عمل بحثي وعلمي مقبول، فهي ليست مجرد تساؤل يطرحه الباحث ليجيب عنه خلال بحثه فقط وإنما هي: بناء وتشكيل لتصور عام للمشكلة المطروحة يقوم على معلومات علمية، مفاهيم، ومصطلحات مترابطة بصفة منظمة ومنسجمة تثير تساؤلاً أو عدة تساؤلات حول موضوع الدراسة تدفع الباحث بقوة إلى إجراء البحث والتوصل إلى إجابات للأسئلة المطروحة.

خاتمة:

ما نخلص إليه في الأخير، هو أن الإشكالية تعتبر المحور الذي يدور عليه البحث العلمي ككل، والذي ترتبنت نتائجه به، فكلما كانت الإشكالية جيدة كانت الانطلاقة جيدة لبحث ذي قيمة علمية جيدة وذلك شريطة تمكن الباحث من دراسة هذه الإشكالية والإجابة عنها بطريقة ممنهجية محكمة.

فإذا لم يتمكن الباحث من ضبط إشكاليته والشروع في إنجاز البحث فإنه سيقع حتماً في مشكل تغير السؤال في كل مرة وينتهي به الأمر إلى البعد بشكل واضح وبعيد عن الموضوع الذي انطلق منه والتوقف عن الاستمرار في البحث العلمي بالنتيجة، والذي لم يعد ممارسة اعتبارية تخضع في منهجيتها لذاتية الباحث

¹ عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي، ط 1، مركز النشر العلمي، المملكة العربية السعودية،

واجتهاداته، وإنما هو عملية تسير وفق خطوات علمية مضبوطة، معتمدة أكاديميا في المؤسسات الجامعية على اختلاف تخصصاتها.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

- (1) أ.لارامي وب.فالي، البحث في الاتصال. عناصر منهجية، ترجمة فضيل دليو وآخرون، ط2، مخبر علم الاجتماع والاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري قسنطينة، 2004
- (2) عبد الرشيد بن عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي، ط1، مركز النشر العلمي، المملكة العربية السعودية، 2012
- (3) سهيل رزق دياب، مناهج البحث العلمي، بدون ناشر، 2003
- (4) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المناهج، الإقترابات والأدوات، دار قرطبة، الجزائر، 1997
- (5) أحمد عارف العساف ومحمود الوادي، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإدارية (المفاهيم والأدوات) ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015
- (6) حمدي شاكر محمود، البحث التربوي للمعلمين والمعلمات، الطبعة الثالثة، دار الأندلس للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية 2006
- (7) نور الدين حتوت، منهجية البحث في العلوم السياسية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018
- (8) طه العنكبوتي، نرجس العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، ط1، منشورات ضفاف، بيروت، 2015
- (9) أنجريس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبه للنشر، الجزائر 2002.
- (10) رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر، 2006

المقالات:

- (1) سليمان بلعور، عبد الرحمان بن سانية، إعداد الإشكالية وأهميته في ضمان جودة البحث، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009
- (2) نسيم طویل، الشروط الأساسية لصياغة الإشكالية العلمية ووضع الفروض في البحوث العلمية، أصول البحث العلمي (المنهج، الإشكالية، الأمانة العلمية) صادر عن مخبر أثر حركة الإجتهد القضائي على حركة التشريع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.

- (3) سعيدي لوبزة ، إشكالية طرح إشكالية محكمة (ممنهجة) في العلوم الاجتماعية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ج/قسم العلوم الاجتماعية العدد 20 - جوان 2018.
- (4) فريد علواش ، محمد جغام ، مساهمة تحديد الإشكالية في نجاعة البحث ، أصول البحث العلمي (المنهج، الإشكالية، الأمانة العلمية) صادر عن مخبر أثر حركة الإجتهد القضائي على حركة التشريع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.
- (5) دواوي نعيمة ، منهجية صياغة الإشكالية في البحث السيسولوجي، التعليمية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، المجلد 7 العدد 1 ماي 2020.

المواقع الالكترونية:

- رياض عميراوي قضية الإشكالية في البحوث العلمية متاح على الموقع:

<http://www.daie.com>

ضوابط إخراج البحث العلمي

Regulations for directing scientific research

د جفالي أسامة.

كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة جيجل

oussama.djeffali@univ-jijel.dz

ملخص:

مراعاة للجانب الشكلي للبحث العلمي وتحديدًا عملية إخراجها، فإنّ هناك مجموعة من الضوابط التي يتعيّن على الباحث التّقيّد بها، وهذه الضوابط منها ما هو متعلّق بمسألة تقسيم وتبويب المادة العلمية المجموعة، وتفصيلاً لذلك، يتعيّن عليه أن يحسن صياغة العناوين الفرعية عند ضبط الخطة النهائية للبحث، وأن يراع تجانس المعلومات المدرجة تحت نفس العنوان الفرعي فضلاً عن مراعاة التوازن في تقسيم المعلومات كما وكيفا، إلى جانب التدرج في سرد المعلومات مع تحديد الأولويات في العرض.

وبعد الرسو على الشكل النهائي للبحث العلمي واختيار التّصور الذي يبدو أنّه الأمل لإخراج البحث، يبدأ الباحث في عملية التحرير النهائي وإخراج البحث في شكله الأخير، ولن يتأتّ ذلك إلا بضرورة احتواء العناوين الجانبية على مقدمات وخواتم وتقسيم محتوى كل عنوان فرعي إلى فقرات قصيرة مع مراعاة التسلسل في الأفكار إلى جانب سلامة اللغة وحسن توظيف المصطلحات مع تحبيذ الأسلوب المباشر واعتماد الأسلوب الخبري وأخيرا الاستخدام الأمثل للهامش.

كلمات مفتاحية: بحث علمي، خطة، معلومات، طالب، كتابة.

Abstract:

Taking into account the formal aspect of scientific research, specifically the process of its output, there are a set of controls that the researcher must adhere to, and these controls are related to the issue of dividing and classifying the collected scientific material, and in detail, he must improve the formulation of sub-headings when setting the final plan of the research And to take into account the homogeneity of the information listed under the same sub-heading as well as taking into account the balance in dividing the information quantitatively and qualitatively, in addition to the gradual narration of the information with defining the priorities in the presentation.

The final editing process and the output of the research in its final form, and this will only be achieved by the necessity of containing the side headings on introductions and conclusions and dividing the content of each sub-heading into short paragraphs, taking into account the sequence of ideas in addition to the integrity of the language and good use of terms with the preference of the direct method and the adoption of the news method and finally the optimal use for the margin.

Keywords: scientific research, plan, information, student, writing.

من المؤكد أن الباحث عن المراجع لبحثه لا يختار من هذه الأخيرة إلا تلك التي تخدمه وتقدم له القيمة المضافة، وهذا الاختيار يكون -بداية- بتصفح تلك المراجع ومعاينتها شكلا، فإن تقبلها ودخلت في دائرة اهتمامه، باشر البحث والتنقيب في مضمونها، ومن ثم جمع ما يريد من معلومات وبيانات، ليصل في الأخير إلى تحرير هذه الأخيرة وإخراجها في شكلها النهائي الذي يقدم للجمهور أو للجهة التي تتطلبه حسب الحالة، وبالموازاة مع ذلك، فإن أي بحث علمي -وبصرف النظر عن القيمة العلمية التي يحتويها- فإن كان شكله الخارجي غير مستوف للمقتضيات الشكلية أعرض عنه جمهور الباحثين وتقلصت فرص الإقبال عليه وأدى ذلك إلى ضعف مقروئته، وهذا أمر في غاية طبيعته طالما أن النفس البشرية عموما جبلت على حب الأمور البسيطة والمنظمة وسهولة التّقبّل، وإن كان البحث أكاديميا قد يكون محل تحفظات من جانب جهة الإشراف أو الخبرة أو التحكيم.

تبعاً لهذا الواقع، يلعب الشكل الخارجي للبحث العلمي -الذي سيكون مستقبلا مرجعا لبحث آخر- دورا بارزا في استقطاب الباحثين، ومن ثم جعله أرضية للانطلاق في أبحاث أخرى، فيكون بذلك مصدرا لإسناد المعلومات والأبحاث المستقبلية، وقبل ذلك، فإنّ من معايير تقييمه وإجازته من قبل المحكم أو الخبير أو المشرف مدى مقبولية شكله الخارجي -إلى جانب شقّه الموضوعي طبعاً- فإن كان غير متوازن أو ذو صياغات أو عناوين ركيكة أو سيء التمهيش أو غيرها من مظاهر الرداءة الشكلية للبحث العلمي، كان مصدر تحفظ يوجب إعادة التّظر في الكثير من جوانبه، ومن هنا يثور التّساؤل حول الشكليات التي يتعيّن على الباحث التّقيّد بها عند إخراج بحثه العلمي في صورته النهائية.

إن الإجابة عن هذه الإشكالية تمر عبر مرحلتين رئيسيتين، ففي البداية يتعيّن تبيان الكيفية التي يحسن بها الباحث تبويب وتقسيم المعلومات والبيانات التي جمعها سلفا، وهو ما يطلق عليه بهيكلية البحث العلمي (أولا) وبعدها يتم شرح الضوابط التي تحكم كتابة وتحرير تلك المعلومات والبيانات على الوجه الذي يجعل منها بحثا علميا أصيلا ذو جودة وقيمة مضافة (ثانيا).

أولا: تقنيات تبويب وتقسيم المعلومات

بعد أن ينته الباحث من جمع البيانات والمعلومات، يجد نفسه في وضع يسوده كثرة وتنوع وتشابه واختلاف وتفرّع وأحيانا تضارب هذه الأخيرة، خصوصا إذا كانت في مجال العلوم الإنسانية، ذلك أنّ البيانات والمعلومات التي تندرج ضمن هذا النوع من العلوم أكثر تعقيدا وتغيّرا وغموضا وعمقا من نظيرتها في العلوم التقنية أو الطبيعية، لأن الأولى تخص الإنسان ذو السلوكات المتغيرة والمعقدة وأحيانا غير المفهومة، على عكس الثانية التي تتعلّق بالمعطيات الفيزيقية التي لا تتضمن سوى عدد قليل من المتغيرات الثابتة نسبيا¹، وعليه لا بد من ترتيب تلك المعلومات والبيانات وتنظيمها بالشكل الذي يسمح بالتدرّج في التّطرّق إليها ومن ثم فهم مضامينها

¹- أبو شعيشع مختار إسماعيل، أصول البحث العلمي، المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية مع

عرض لبعض الأبحاث العلمية المنشورة، دون دار نشر، دون بلد نشر، 2002، ص 22.

والوصول إلى النتيجة المرجوة منها، ولا يتأت ذلك إلا عن طريق تقسيمها وتبويبها بشكل منهجي منظم، يسمح بإرساء التصميم النهائي للبحث العلمي، ويراعى في ذلك ما يلي:

1. صياغة العناوين الفرعية

يفترض أن تعبر العناوين على المضامين التي تغطّيها، وتكون مستوفية لما سيتم ذكره من غير قصور في تناول ذلك المضمون أو إطالة فيه من غير مبرر، ويشترط في عنونة المواضيع الفرعية للبحث أن تكون عناوينها قصيرة وبسيطة وجذّابة ومثيرة لحبّ الإطلاع، كما يجب ألا تكون مركّبة وأن تكون مصطلحاتها مفهومة ومباشرة وتوحي مباشرة بالمعاني التي ستنتظر إليها مضامينها، غير تاركة أي مجال للتأويلات، وكلّما كان الموضوع الفرعي المندرج ضمن البحث صغيراً كلّما وجب توخي الدقة في اختيار ألفاظ عنوانه الفرعي واستبعاد المصطلحات الفضفاضة والواسعة المعاني.

تبعاً لذلك، فإنّ التقيّد بالضوابط المذكورة في عنونة المواضيع الفرعية للبحث العلمي يسهم -أولاً- في ضبط الخطة النهائية لهذا الأخير، ومن ثمّ يجعل المطلّع عن فهرس البحث المعني ملحقاً في الخوض في مضمونه فضلاً عن أنّ الفهرس يكون مجيباً إلى حد ما عن إشكالية البحث، والحديث هنا عن الخطة الناطقة، التي تجعل الجمهور يكتشف بعض الجوانب من الإجابة عن إشكالية البحث بمجرد الاطلاع على الخطة أو الفهرس، وما عليه سوى مراجعة ما تم استعراضه من معلومات مندرجة تحت مختلف العناوين الفرعية للتعرف على الاستدلالات والبرهنة المؤسسة لذلك، ومن ثمّ يترسّخ الاعتقاد الذي ساوره عند الاطلاع على فهرس البحث في موافقة أو معارضة وجهة نظر الباحث.

إنّ حسن صياغة العناوين الفرعية أمر مرهون بالرّصيد اللّغوي والأدبي للباحث ومدى تحكّمه في لغة بحثه فكّلما كان ملماً بالجانب اللّغوي فيه، سهل عليه انتقاء الألفاظ والكلمات المعبّرة بدقة عن العنوان الفرعي المندرج في بحثه وتوظيفها في مكانها الصحيح¹، وبالنتيجة يكون ذلك العنوان موحياً بما يرد فيه من معلومات، والإلمام بلغة البحث والتحكّم فيها يوجبان المرور بثلاث محطات للتمكّن من ذلك، فأولها يتعيّن على الباحث تلقي لغة البحث بطريقة سليمة، وذلك من خلال السمع والقراءة، ثم في مرحلة ثانية يتم تحليل ومعالجة وتخزين تلك اللّغة في الذاكرة مع استدكارها بطريقة دورية لتفادي نسيانها، وأخيراً يتم استعمالها أو توظيفها عن طريق إرسالها من خلال التلاوة العلنية والكتابة، وكل هذه العمليات لا تأت اعتباراً أو جملة واحدة، بل تكون عبر فترات معيّنة وبصفة متواترة.

2. تجانس المعلومات مندرجة تحت نفس العنوان الفرعي

من المؤكّد أن المادّة العلمية التي يجمعها الباحث تختلف جزئياتها ومكوّناتها بحسب دور ومركز كل واحدة منها في البحث العلمي وحجم الإضافة التي تقدّمها فيه، غير أنّه لا بد أن تظهر بعض المعلومات والبيانات وكأنتها

¹- جفالي أسامة، "مواصفات الباحث العلمي"، مداخلة ضمن اليوم الدراسي حول التحلي بروح الأمانة العلمية، رسالة وتذكير لطلبة الماجستير والدكتوراه، المنعقد يوم 24 أبريل 2022، كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة سكيكدة، ص 4.

تجتمع فيما بينها وتتحد من حيث النوع أو الطبيعة أو درجة الأهمية أو الزمان أو المكان أو غير ذلك من المتغيرات الكثيرة، التي يمكن أن تشكل عوامل مشتركة تربط مجموعة معينة من المعلومات والبيانات، وتجعلها تتكامل فيما بينها لتشكل موضوعا فرعيا مستقلا ومتميزا بخصوصيات معينة، وهو ما يفضي في الأخير إلى انقسام البحث إلى مجموعة من البحوث الفرعية المندرجة تحت عناوين فرعية أيضا، هي تلك التي تظهر فيما بعد في الخطة النهائية.

تبعاً لما ذكر، فإنّ عملية تقسيم المعلومات وتبويبها تخضع لضابط أساسي ومهم وهو التجانس والترابط، الذي يتعين أن يجعل من كل مجموعة معلومات مندرجة تحت عنوان فرعي معين فكرة ثانوية تعبّر عن تلك المعلومات الجزئية، ويترتب عن ذلك ضرورة استبعاد كل معلومات أو جزئية تناقض تلك الفكرة الفرعية أو تضعفها أو تخرج عنها، فتلك المعلومة الجزئية مكانها حتما هو ضمن مجموعة معلومات أخرى تندرج تحت عنوان فرعي آخر مشكّلة رفقة نظيراتها من المعلومات المتجانسة معها فكرة ثانوية أخرى، وهكذا تنقسم كل المعلومات المجموعة من طرف الباحث وتبوّب دون أن يكون هناك تضارب أو تناقض أو قصور أو ارتجال في استعراض المعلومات.

3. التوازن في تقسيم المعلومات

يشمل التوازن في تقسيم المادة العلمية المجموعة، التوازن من حيث الحجم والكم، أي أن يتم تقسيم البحث إلى مجموعة من المحاور بشكل متساو من حيث كمية المعلومات وعدد الصفحات الواردة في كل محور –ويحدّد هنا التقسيم الثنائي، أي أن يكون لدينا محورين إن أمكن ذلك- فضلا عن توازن عدد العناوين الفرعية المندرجة تحت المحور المعني مع نظيرتها في المحور الآخر، وهذا النوع من التوازن في تقسيم المعلومات لا يثير أي صعوبة للباحث، إذ أنّه عبارة عن عملية حسابية بسيطة تقوم على التقسيم الرياضي لعدد الصفحات وعدد العناوين الفرعية وعدد العناصر الواردة في كل البحث بشكل يضمن التجانس فيما بينها بالشكل المحدد سلفا، مع ضمان عدم التكرار أو التداخل بين مختلف العناصر المشكّلة للخطة النهائية.

بالإضافة إلى التوازن من حيث الحجم والكم، نجد النوع الثاني من التوازن في تقسيم المعلومات، وهو التوازن من حيث النوع والكيف، وهو الذي يقوم على توازن التقسيم من حيث الطرح المنطقي، أي أن تكون الأفكار المطروحة والمعالجة في محور معين متناظرة ومتقابلة مع تلك المطروحة في المحور الآخر تناسباً أو تضاداً، فالفكرة التي تطرح في محور معين تقابلها وجوباً فكرة أخرى تتحد معها في نفس الموضوع ويربطها بها عامل محدد، ومن هنا تظهر مسألة مراعاة التجانس في تقسيم المعلومات، وفي الواقع فإنّ احترام التوازن من حيث الطرح المنطقي والفكري أمر يستعصي على الباحث، لأنّه ببساطة يكون مطالباً بالبحث في العوامل التي ينبغي أن تربط أو تفرّق بين كل مكّونات المادة العلمية المندرجة تحت البحث الواحد، وفي نفس الوقت عليه أن

يستبعد كل معلومة لا تخدم بحثه ولا تقدم له الإضافة اللازمة، وهذا الضابط قد يصعب على الباحث طالما أنه بذل جهداً في جمع تلك المعلومة¹.

على سبيل المثال، عندما يتضمّن المحور الأول جانب وقائي لمتغيّر ما، فإنّ المحور الثاني يتضمّن وجوباً الجانب العلاجي له، وعندما يعالج المحور الأول الجانب الإجرائي لمسألة معيّن فتلقائياً نجد أن المحور الثاني يعالج الجانب الموضوعي منه، وعلى العكس من ذلك لا يمكن أن نجد المحور الأول يتحدث عن التنظيم القضائي ككل في الجزائر ويعرض المحور الثاني التنظيم الهيكلي لمجلس الدولة، فالمعلومات الواردة في المحور الثاني ليست متناظرة من تلك الواردة في المحور الأول، لأنها ببساطة جزء منها، كما أنّه لا يعقل أن يتضمن المحور الأول إختصاصات البرلمان وفي مقابل ذلك يعالج المحور الثاني موضوع مدى إستقلالية السلطة التشريعية، لأنّ الموضوعين غير مترابطين في أية جزئية.

إلى جانب ما ذكر، فإنّ التقسيم الثنائي للمعلومات هو التقسيم المحبذ، لكونه يعرض المتغيّر الرئيسي في البحث العلمي في الشق الأول من خطة البحث ومرادفه في الشق الثاني، فيكون استعراض المعلومات والبيانات بشكل متقابل، والحديث عن التقسيم الثنائي ينسحب حتى على العناوين الجانبية، فنجد البحث يحتوي على باين وفي كل باب فصلين وهكذا إلى غاية أبسط عنوان فرعي الذي يحبذ أن يحتوي على نقطتين.

أخيراً، ومع التّشديد على أهمية ما ذكر أعلاه، إلا أن مراعاة التقسيم الثنائي للبحث العلمي لا ينبغي أن تجعل الباحث يهمل عناصر مهمة في بحثه إعمالاً لهذا التقسيم، كما لا يجب أن يجعله يدرج مجموعة من المعلومات غير المتجانسة تحت عنوان فرعي واحد مادام ليس لديه سوى استخدام عناوين فقط، فعند وقوع الباحث في هذا الموقف، حري به أن يتجاوز موضوع التقسيم الثنائي ويعمل الجانب الموضوعي الذي يقتضي عدم إهمال بعض العناصر أو تقسيم المعلومات إلى ثلاث أو أربع مجموعات مما يتطلب نفس العدد من العناوين الفرعية، فصحيح أنّ الجانب الشكلي مهم في البحث العلمي، إلا أنّ هذه الحقيقة لا يمكن أن أعمالها على حساب المادة العلمية التي تدخل في البحث العلمي وتخدمه.

ثانيا- تقنيات التحرير النهائي للبحث

بعد الانتهاء من مهمّة تقسيم وتبويب المعلومات على الوجه السالف عرضه – التي تعتبر الأرضية الممهّدة للخطوة الموالية في عملية الإخراج التّهائي- تبدأ الهندسة الهيكلية للبحث العلمي بالتبلور، إذ في هذه المرحلة يبدأ الباحث بتجسيد مجهدياته ونتائج بحثه وفقاً لقواعد وأسس علمية دقيقة، فيشرع في إدراج المعلومات والبيانات ضمن العناوين الرئيسية والفرعية المعدة في المرحلة السابقة، وذلك وفق الضوابط والتقنيات التي سيتقدّم استعراضها، وفي هذه المرحلة من مراحل إنجاز البحث العلمي يبدأ التفاعل بين القدرات الذاتية

¹- قطاف تمام أسماء، "شروط كتابة بحث التخرج في العلوم الإنسانية"، مجلة الإجتهد القضائي، مخبر أثر الإجتهد القضائي على حركة التشريع، جامعة بسكرة، المجلد 12، العدد 2، أكتوبر 2020، ص 222.

للباحث والمادة العلمية التي جمعها، وذلك من أجل إما إنتاج مولود علمي جديد أو رسكلة ما هو قديم وفق رؤية جديدة¹، وذلك كله يتم بمراعاة ما يلي:

1. احتواء العناوين الجانبية على مقدمات وخواتم

من أجديات البحث العلمي أنّ طرح الأفكار ومعالجة المعلومات المندرجة تحت كل عنوان فرعي تحليلاً ونقداً يكون وفق نقاط أو عناصر أو فقرات معينة، منظّمة ومقسمة تقسيماً منهجياً، غير أنّه لا يمكن البدء في استعراض تلك المعلومات وفق هذا الشكل مباشرة، إذ يتعيّن التمهيد أولاً لما سيتم التطرق إليه، وبعد عرض المادة العلمية المعنية ينتهي الأمر باستخلاص ما تم التوصل إليه وإبراز الحكم النهائي فيها، وهذا الأمر يحتم صياغة ما يشبه المقدمات والخواتم – إن صح تسميتها كذلك – قبل وبعد كل مادة علمية مستعرضة تحت أحد العناوين الجانبية، وعلى ذلك فإنّ شكل المواضيع الفرعية المندرجة تحت العناوين الجانبية يشبه إلى حد كبير شكل البحث العلمي المكتمل من حيث أجزائه خصوصاً من حيث المقدمة والعرض والخاتمة.

إنّ التمهيد للموضوع الفرعي المعالج يضع الجمهور في إطار البحث ويزيل الضبابية التي يمكن أن تطبع المتصفح للمعلومات الواردة في هذا العنوان الفرعي، كما يستحسن أن يتم تقديم ما يشبه بالتصريح الجزئي بما سيتم عرضه ضمن العنوان الفرعي المعني من عناصر رئيسية، وإلى جانب ذلك فإنّ خلاصة ما تم استعراضه في هذا الموضوع الفرعي يرسّخ المادة العلمية التي تم الاطلاع عليها ويبرز النتيجة المتوصل إليها، فضلاً عن أنّه يمهد لما سيتم استعراضه تحت العنوان الفرعي الموالي، وتجدر الإشارة إلى إنّ العناوين الجانبية للبحث تكون في بداية الصفحة وليس في وسطها، وتتوسط الصفحة ولا تنته بنقطة².

2. تقسيم المادة العلمية إلى فقرات قصيرة مع مراعاة التسلسل في الأفكار

سبق القول أنّ المعلومات المندرجة تحت العناوين الفرعية تشكل بذاتها بحوثاً فرعية مستقلة نسبياً عن بعضها البعض، غير أنّ هناك ترابطاً تسلسلياً يجمعها، بحيث يجعل منها مكملّة لبعضها البعض، فلا تستساغ اللاحقة إلاّ بالتي تسبقها ولا تكتمل السابقة إلاّ بالتي تليها، وهكذا، ليكتمل الأمر بالخاتمة التي تلخص النتيجة الأخيرة المتوصل إليها في نهاية كل عرض، وهذا كله يتعيّن أن يجسّد الوحدة العضوية والموضوعية لمختلف محتويات البحث العلمي³.

نفس الحكم ينطبق على المعلومات الواردة تحت نفس العنوان الفرعي، فبالرغم من أن المادة العلمية المندرجة تحته تتحد في نفس الفكرة، إلاّ أنّ طرح هذه الفكرة ومعالجتها وتحليلها ونقدها واستنباط أحكامها ثم الحكم عليها، مسائل توجب التسلسل في الطرح مع مراعاة الأولوية في ذلك، وهو ما يعني تقسيم هذا العمل إلى مجموعة من الفقرات، يتم في كل واحدة منها معالجة جانب معين منه، فالبدائية أولاً بالتمهيد لما سيتم عرضه

¹- قطاف تمام أسماء، المرجع السابق، ص 222.

²- أبو شعيشع مختار إسماعيل، المرجع السابق، ص 27.

³- ربيعي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي، الأسس النظرية والتطبيق العملي، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 275.

ومناقشته، ثم الشروع في التحليل والمناقشة ومن ثم نقد المواقف مع إبراز مكامن الخطأ والتنويه بالإيجابيات حال وجودها، وفي مرحلة أخير يأتي الاستنتاج واقتراح البديل إن تطلّب الأمر ذلك، مع التمهيد دائماً لما سيتم استعراضه في العنصر الموالي¹.

إذن، كل مرحلة من هذه المراحل – التي هي في أصلا فكرة معيّنة أو مجموعة أفكار متجانسة- يتعيّن أن تحويها فقرة مستقلة، وبالنتيجة نجد أن مجموع الأفكار والمعلومات المدرجة تحت العنوان الفرعي الواحد منقسمة هي الأخرى إلى مجموعة من أفكار ومعلومات فرعية، متدرجة ومترابطة، معبر عنها في مجموعة من الفقرات، لا تتجاوز كل واحدة منها الثمانية أسطر على أقصى تقدير مادامت الفقرات الطويلة تشعر القارئ بالملل والتضايق، علما أنه يمنع إدراج حروف الربط في بداية كل فقرة، على أساس أن كل واحدة منها تحتوي على فكرة مستقلة عنه الأخرى، فلا داعي لربطها ببعضها، خصوص أن كل فقرة تنتهي وجوبا بنقطة لا بفاصلة.

3. أسلوب الكتابة

غني عن البيان أنّ من مواصفات الباحث الناجح تحكّمه في أدوات البحث العلمي والتي من بينها إتقان لغة بحثه، فحتى يكون أسلوب بحثه موفقا وناجحا يتعيّن بناء الجملة وعدم تكرار المعنى مع رشاقة الأسلوب ومراعاة سلاسة وسهولة الطرح ثم حسن الربط بين الجمل والوحدات التعبيرية، والانتقال من الجملة إلى الأخرى دون انقطاع أو تلكؤ، وهو ما ينتج بالضرورة وضوح الأفكار والمعاني والترابط والتسلسل فيما بينها بشكل متدرّج²، كما أن عملية التحرير النهائي للبحث العلمي توجب تجنّب أسلوب التشويق والمبالغة والمتعة الأدبية و البلاغة الزائدة أو حتى الدعاية لفائدة جهة معيّنة أو تزكية أحد الفقهاء أو المفكرين³.

يظهر إذن تحكّم الباحث في أدوات ووسائل بحثه العلمي من خلال سلامة لغته والتوظيف الجيد للمصطلحات وما يستلزم ذلك من دقة في التعبير واعتماد الأسلوب الأنسب في الطرح مع مراعاة الوضوح في ذلك، والذي ينتج عنه وضوح الأفكار وتسلسلها وتدرّجها، كما يظهر تحكّم الباحث في أدوات بحثه العلمي من خلال التقليل من الاقتباس والاستناد لآراء الآخرين وبمقابل ذلك يتعيّن عليه استعراض آرائه وتعليقاته بشكل مؤصّل ومؤسس ونقد بناء لآراء الآخرين من دون مبالغة أو تقصير⁴.

أما عن الأسلوب المحبذ لتحرير المادة العلمية موضوع البحث، فيتعيّن استخدام الأسلوب الخبري وتغيبب الأسلوب الإنشائي، لأنّ المنطق لا يقبل استخدام النداء في البحث العلمي أو المخاطبة أو الاستفهام أو التعجب⁵، كما أن استخدام أسلوب المتكلم يمكن أن يمس بموضوعية وحيادية الباحث، وبالمقابل فإنّ

1- أبو شعيشع مختار إسماعيل، المرجع السابق، ص 23.

2- قطاف تمام أسماء، المرجع السابق، ص 224.

3- ربيعي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، ص 272.

4- جفالي أسامة، المرجع السابق، ص 4.

5- أبو شعيشع مختار إسماعيل، المرجع السابق، ص 23.

الأسلوب الخبري الذي يقوم على السرد والتحليل والتعامل مع البيانات والمعلومات بصفة مباشرة، وهو الأسلوب الأمثل لمناهج البحث المستخدمة في العلوم الإنسانية.

إلى جانب ما ذكر، فإن إدراج علامات الوقف ضمن المادة العلمية المحررة يقوي المعنى وسهم في فهمه أكثر، فوضع النقطة يكون في نهاية الجملة المستقلة كانهاء للمعنى، واستعمال الفاصلة يكون بين الجمل والأفكار المترابطة، وتستعمل للإسترسال في عرض المعلومات، بينما يستعين الباحث بالفاصلة الاستفسارية لشرحه أو تبرير ما سبق عرضه أو، كما أنّ استعمال الجمل الاعتراضية يحيل الباحث على فكرة جانبية بسيطة دون استعمال للهامش، علما أن حذفها لا يؤثر على المعنى العام للفقرة، ووضع ثلاث نقاط متتالية في النهاية يدل على أن الفكرة الحالية يمكن أن تتواصل.

4. حسن استخدام الهامش

أولا، بالتمعّن في مصطلح التهميش نجد أنّه مصطلح أوسع مما يكتب في هامش الصفحة بعد وضع خط رفيع يفصله عن المتن، حيث أنّ هذه العملية يصطلح عليها لغويا بالإهماش، فتهميش المعلومة بمفهومه الواسع يعني إبعادها عن مسرح المناقشة والتقليل من أهميتها وعدم تسليط الضوء عليها، وهذا عكس وضع المادة الموضوع في هامش الصفحة، فأحيانا نجد ما يكتب في الهامش أكثر أهمية مما يكتب في المتن، ففي الهامش نجد إثراء لمعلومة مقتضبة وردت في المتن، أو تأصيلا لفكرة أو موقف غامض أو رأي مخالف لما تم استعراضه، كما قد نجد في الهامش إستعراضا لحال الأنظمة المقارنة بخصوص مسألة معيّنة وغيرها من المسائل المهمة ذات العلاقة غير المباشرة لما يتم استعراضه في متن البحث.

على هذا الأساس يلعب الهامش أدوارا مهمّة ومختلفة في إخراج البحث العلمي، فبالإضافة إلى ما ذكر، يكرّس الهامش الأمانة العلمية عند توثيق المعلومات المقتبسة، ومن خلاله يسند الباحث رأيه ويعززه بمواقف غيره من الباحثين والفقهاء خصوصا إذا كان ذلك الرأي شاذًا أو مستجدا وتتم أيضا من خلاله الإحالات بنوعها -الداخلية والخارجية- وذلك تلافيا لتكرار المعلومة بالنسبة للإحالة الداخلية أو تضخيم المتن بالنسبة للإحالة الخارجية، كما أنّه يعطي للباحث مساحة أوسع للإثراء والنقاش والتوسع في موضوع معيّن لا يمكن معالجته في المتن خوفا من الخروج على الموضوع، وعلى ذلك يتعيّن على الباحث أن يجيد اختيار موضع وتوقيت استعمال الهامش¹.

إن حسن اختيار الباحث موضع وتوقيت استعمال الهامش تتحكم فيه عدة عوامل، منها غزارة المعلومات وتنوعها أو حتى تناقضها، فيتم هنا استخدام الهامش بكل كبير إعمالا للأمانة العلمية، كما أنّ ذكر الفقهاء أو أقوالهم أو مواقفهم يحتم التعريف بهم في الهامش، وأيضا فإنّ الجدّة في البحث العلمي تقتضي إسناد ما ورد في البحث من معلومات مخالفة لما هو سائد بآراء ومواقف بعض الباحثين، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ استعراض المعلومات العرضية وذات العلاقة غير المباشرة بالمادة العلمية المستعرضة في البحث يحتم إثراء

¹- للإستزادة أكثر حول هذا الموضوع، راجع: جريو خيرة، "الإقتباس وطرق التوثيق"، التعليمية، المجلد 7، العدد 1، ماي

النقاش فيها على هامش الصفحة، فضلا عن أنّ في بعض الأحيان يكون الباحث مضطرا للخوض في معلومات سبق عرضها في نفس البحث أو أن خطة البحث تقتضي تناول الموضوع مرتين وضمن مواضع مختلفة، هنا يكتفي الباحث بالإحالة عليها مع تحديد رقم الصفحة الواردة فيها.

خاتمة:

نصل في نهاية هذه المداخلة إلى أنّه حتى يتم إخراج البحث العلمي في صورته النهائية التي تعبّر عن مكنوناته الحقيقية وتجعله مرجعا ثريا للباحثين المستقبليين، يتعيّن مراعاة جملة من الضوابط الشكلية التي يترتّب عن تجاوزها تهاوى البحث العلمي وتراجع أهمّيته بصرف النظر عن أصالته وجودته والقيمة المضافة التي يفترض أن يقدّمها، وهذه الضوابط الشكلية هي ضوابط مشتركة بين كل التخصصات وفي شتى مجالات البحث وليست حكرا على العلوم القانونية أو حتى العلوم الإنسانية عموما، فمتى احترمها الباحث كان إخراج بحثه العلمي جيدا، ومن ثم زادت مقوّمات نجاحه وفرص تميّزه.

غير أنّه وبالرغم من أهمية هذه المسألة في إضفاء الجودة والأصالة على البحث العلمي إلا أنّها لوحدتها لا تكف، إذ تبقى مرهونة بالجوانب الشكلية الأخرى للبحث العلمي فضلا عن تلك الموضوعية، فالبحث عبارة عن عمل متكامل ومترايط ومتناسق، لا يكون محققا للغاية التي أنجز من أجلها إلا كانت كل جوانبه الشكلية والموضوعية مراعية للمعايير المطلوبة للبحث العلمي المتميّز. وقبل كل ذلك يتعيّن أن يحوز القائم به على المواصفات الأخلاقية والمهنية التي تؤهّله لأن يكون باحثا علميا حقيقيا وناجحا.

قائمة المراجع:

أولا- الكتب:

- 1- أبو شعيشع مختار إسماعيل، أصول البحث العلمي، المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية مع عرض لبعض الأبحاث العلمية المنشورة، دون دار نشر، دون بلد نشر، 2002.
- 2- ربيعي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي، الأسس النظرية والتطبيق العملي، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

ثانيا- المقالات:

- 1- جريو خيرة، الإقتباس وطرق التوثيق، التعليمية، المجلد 7، العدد 1، ماي 2020.
- 2- قطاف تمام أسماء، شروط كتابة بحث التخرج في العلوم الإنسانية، مجلة الإجتهد القضائي، مخبر أثر الإجتهد القضائي على حركة التشريع، جامعة بسكرة، المجلد 12، العدد 2، أكتوبر 2020.
- 3- جفالي أسامة، مواصفات الباحث العلمي، مداخلة ضمن اليوم الدراسي حول التحلي بروح الأمانة .

المنهج الوثائقي: إستراتيجية فعالة لإعداد بحث علمي

The documentary approach: is an effective strategy to prepare scientific research

د. معماش صلاح الدين

كلية الحقوق والعلوم السياسية – بودواو-

جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس -

s.maamache@yahoo.fr

ملخص:

نسعى من خلال هذه المشاركة إلى الوقوف على ماهية المنهج الوثائقي، وتعريفه و تحديد معالمه، و مدى أهميته في إعداد بحث أكاديمي مقبول، من خلال معرفة كيفية إيجاد المعلومة و بالخصوص المعلومة التي نحتاجها، ثم كيفية إيجاد وثائق البحث و التعامل معها، وهذا كله يتضح عندما تحدد المراحل الضرورية و الأساسية لتطبيق هذا المنهج، وتبدو أهمية هذه المشاركة في ظل قلة المراجع باللغة العربية التي تطرقت لدراسة هذا المنهج.

كلمات مفتاحية: بحث علمي، منهج، مرجع، معلومات، باحث.

Abstract:

We seek, through this participation, to identify the nature of the documentary curriculum, define it and define its features, and the extent of its importance in preparing an acceptable academic research, by knowing how to find information, especially the information we need, and then how to find and deal with research documents, And all this becomes clear when the necessary and essential stages for applying this approach are identified, and the importance of this participation appears in light of the lack of references in the Arabic language that dealt with the study of this approach.

Keywords: Scientific Research, Method, Reference, Information, Researcher.

مقدمة:

يعرف المنهج الوثائقي على أنه مسعى أو مبادرة منهجية تسمح بتعريف أو تحديد ومعالجة معلومات حول موضوع ما، أو بعبارة أخرى معرفة كيفية توثيق المعلومة، معرفة كيفية إيجاد المعلومة أو معرفة كيفية طرح الأسئلة، معرفة المعلومة التي نحتاجها، معرفة قراءة المعلومة، فهمها، نقلها، تقييمها، توظيفها ومدى استجابتها لحاجتنا العلمية. وهناك من يعرف المنهج الوثائقي على أنه مجمل المراجع التي تسمح بالبحث وتعريف وإيجاد الوثائق المتعلقة بموضوع ما، من اجل بلورة إستراتيجية البحث.

تظهر أهمية المنهج الوثائقي عندما نكون في حالة فرط المعلومات وتنوع مصادرها، الأمر الذي يجعل مسار البحث الوثائقي وتبني معلومة ما بشكل نهائي يقتضي الاعتماد على منهج فعال، لان كثرة المعلومات وعدم ترتيبها وعدم خضوعها لمنهج معين قد يؤدي إلى عكس الهدف المنشود، بمعنى انعدام المعلومة.

فالمنهج الوثائقي ليس نشاطا موجها إلى خط معين، أو تحديد إشكالية، ما بل هو عملية أخذ ورد، لأن الحاجة إلى معلومة ما تتغير حسب التقدم في البحث (مراحل البحث)، كما انه أيضا يعد عملية معقدة تعتمد على عدة مراحل، تستدعي ضرورة وضع كل الإمكانيات حيز التنفيذ. ومن المهم هنا تكوين الطلبة من أجل التحكم في المعلومات واكتساب منهجية البحث الوثائقي.

إن الغاية من منهجية بحث جيدة، هي تسهيل إنتاج عمل جامعي فني من حيث الوثائق ودقيق علميا، الأمر الذي يتطلب المرور بعدة مراحل أهمها:

☞ تحضير البحث.

☞ تحديد مصادر المعلومات.

☞ البحث عن الوثائق وتصنيفها.

☞ تقييم نوعية وملائمة المصادر.

☞ إعداد ملف وثائقي.

فقبل كل شيء، هناك بعض الأسئلة الأولية التمهيدية التي تساعد على وضع إستراتيجية بحث معين: ما هي طبيعة العمل المراد القيام به؟ بحث، مذكرة، أطروحة، مقال، محاضرات...

أولا- تحضير البحث:

يبدأ تحضير البحث كقاعدة عامة بتحضير موضوع البحث و تحديد طبيعة الوثائق المعتمد عليها، ثم تحديد الموضوع و تطايره و بعده صياغة العنوان، وفي النهاية يتم حصر الموضوع، وكل مرحلة لها ما يميزها عن غيرها بالرغم من التشابه الكبير من حيث الشكل.

1- اختيار الموضوع: إن العناصر الأساسية التي تؤدي إلى اختيار الموضوع والاختناع به هي المعارف والمعلومات الأولية على الموضوع، وكذلك الفائدة الشخصية المتوخاة منه، بالإضافة إلى علاقة الموضوع بالمعلومات المتلقاة أثناء الدراسة¹. ومن أجل توضيح موضوع البحث وفهمه بصفة عامة، يمكن تصفح وثائق ذات الصلة بالموضوع لإعطائنا نظرة إجمالية وعامة على المسألة التي نريد أن نعالجها.

2- طبيعة الوثائق: في هذه المرحلة فان الوثائق التي من المهم استعمالها، نجد القواميس بمختلف اللغات ومختلف التخصصات لتأصيل الفكرة أو ترجمة العنوان باللغة الفرنسية أو الانجليزية، الموسوعات لإعطاء كل فكرة عدة أبعاد، الكتيبات والتي تعتبر ذات طابع تدليلي، خلاصات ونتائج البحوث العلمية، مقالات، أطروحات، تقارير، ومن المهم وضع قائمة لمختلف مظاهر أو أبعاد الدراسة التي يحتملها الموضوع (سياسي، اقتصادي، قانوني، تاريخي) ومن المستحسن وضع قائمة أخرى تتضمن مختلف الأفكار التي نملكها

¹ - Édith JAILLARDON et Dominique ROUSSILLON, Outils Pour La Recherche Juridique, Éditions des archives contemporaines, France, 2010,p.16.

حول محاور الموضوع الجديرة بالدراسة، فالإحاطة بالموضوع وتعريفه تعد نقطة البداية لبحث جدي وجاد وهذا يحتم تحديد المصطلحات ومختلف المفاهيم التي تشكل فيما بعد مفاتيح الاستمرار في البحث

3- تحديد الموضوع: من الضروري طرح الأسئلة قبل مباشرة مشروع بحث وثائقي، وفي هذا يمكن الاعتماد على تقنية العصف الذهني و الخريطة الذهنية.

أ- العصف الذهني: وهي تقنية للتفكير تعتمد على تجميع الأفكار وطرحها للمناقشة بين الباحثين، ثم أخذ المقترحات من كل باحث، ونقصد هنا تساؤلات شكلية تساعد على تهيئة الأفكار والمعارف.

فعلى الباحث أن يعتمد على كمية الكتابة، والكتابة و التدوين بغزارة وبدون قيود لكل المصطلحات والعبارات التي تختلج نفس الباحث، دون تنقيح أو رقابة ولا يحاول الانتقاد، فكل الأفكار مرحب بها، وسيكون من السهولة بمكان أن تكون له نظرة على مجمل الموضوع، وبزوايا متعددة (الاجتهاد القضائي، الجانب التطبيقي)، ومن أجل تسهيل الحصول على الكلمات المفتاحية للبحث والأفكار يمكن تصنيف المصطلحات في جدول منظم للمصطلحات الرئيسية والثانوية التي تتبعها.

فالأسئلة التي ينبغي على الباحث طرحها والإجابة عليها عن الطريق البحث، تكون وفق أسلوب ممماكل (من، ماذا، من، أين، كيف، لماذا)¹، وهي وسيلة استذكارية تسمح بطرح مجموعة من الأسئلة البسيطة، التي تستعمل من أجل تحديد وتدقيق الموضوع والتعمق فيه جيدا.

- من؟ **qui**: يقصد بها السؤال عن الأشخاص المعنيين أو الذين لهم علاقة بالموضوع أو من يمكن أن يخطبهم الموضوع كأشخاص أصليين أو استثنائيين.

- ماذا؟ **quoi**: ماذا نقصد بالموضوع؟ ما هي أهم العناصر التي تكون الموضوع؟ ما هي الإشكالية التي يحملها الموضوع؟.

- متى؟ **QUI**: ونقصد بالإجابة عن هذا السؤال تحديد المجال الزمني للدراسة، فقد تبدأ الدراسة من تاريخ أول ظهور للموضوع أو الفكرة، وقد تقتصر الدراسة على حقبة زمنية معينة، وفي كل الحالات فان تحديد هذا المجال الزمني يجعل الباحث يخرج عن الموضوع أو يقع اختلالا في الدراسة .

- أين؟ **ou**: ونقصد بها تحديد الإطار الجغرافي للدراسة، فقد يكون الإقليم ضيق (بلدية، ولاية)، وقد يكون موسعا نوعا ما ليشمل إقليم الدولة، وقد يتعدى الأمر ذلك في إطار دراسة مقارنة بين الدولة وبين الأنظمة القانونية المعترف بها في العالم.

- كيف؟ **COMMENT**: هنا تقتضي الإجابة بالاعتماد على أسلوب معين ومنهج محدد أو عدة مناهج لتسهيل البحث، فقد يطرح السؤال كيف ظهرت فكرة الموضوع لأول مرة؟ ما هي العوامل التي ساهمت في ظهوره؟، ما هي الوسائل المساعدة على تكريسها...؟

¹-<https://bibliotheque.ichec.be/utiliser-des-outils-documentaires/les-etapes-a-suivre/evaluer-la-qualite-et-la-pertinence-des-sources>

- لماذا؟ **POUR QUOI**: بمعنى لماذا تطرح هذه الإشكالية؟ ما هي الأسباب التي أدت إلى طرح هذه الإشكالية؟ أو بعبارة أدق، لماذا نعالج هذا الموضوع؟ يعني أن يبحث في الأسباب والظروف والتداعيات التي قادتنا إلى معالجة هذا الموضوع، فقد يبرر ذلك في صياغة النصوص القانونية التي قد تحمل التناقضات أو العراقيل والمشاكل التي تواجه تطبيقها، أو التفسيرات التي قد تعطيها الجهات القضائية لمختلف الأحكام والنصوص القانونية، وقد يدعو ذلك وجود فراغ قانوني يسعى الباحث من خلاله إلى لفت النظر إلى ضرورة المعالجة القانونية لهذه الظاهرة، بإعادة صياغتها بطريقة سليمة، أو تكملة النقص الذي يكتنفها أو إيجاد نص جديد كونه غير موجود.

ب - الخريطة الذهنية: تعتبر الخريطة الذهنية وسيلة تسمح بتنظيم المعلومات التي تدور حول فكرة مركزية، فهي خريطة ترسم مسار التفكير، حيث تبدأ القراءة من المركز نحو الخارج في معنى يشبه عقارب الساعة، فهي وسيلة تسمح بتحديد وتنظيم المعارف والمعلومات المتحصل عليها حول موضوع البحث، فهي تساعد على هيكلية التفكير وتنسيق المعلومات، أي نظرة مفصلة وفي نفس الوقت عامة حول الموضوع، وبذلك تعد طريقة علمية وذهنية لتلخيص وتقديم المعلومة مما يسمح بتبيين وتركيز المعلومات ووضعها في شكل هرمي متسلسل، كما تسمح بتسجيل وترتيب كل الأفكار التي تم جمعها أثناء تقنية العصف الذهني.

إن الخريطة الذهنية تسمح بتشغيل قسبي الدماغ، القسم الأيسر الذي يعمل بالمنطق، والقسم الأيمن الذي يعمل بالتخيل، فالخريطة الذهنية تعتمد على التركيز وفهم وترسيخ الأفكار والمعلومات، فهي وسيلة إنتاجية، حيث تكفي الكلمات المفتاحية لاستعادة الأفكار من الذاكرة، كما تساعد على تجنب الإغلاق الذي يصيب المخ أثناء البحث عن الأفكار، كما تسمح بتسهيل ملاحظة ما إذا كان جزء من التفكير غير متطور وغير متقدم بالمقارنة مع الأجزاء الأخرى، بوضع إشكالات البحث والفكرة المركزية في لب الخريطة الذهنية، ثم تسجيل الأفكار الأساسية، وهذه الأخيرة بطبيعة الحال تفتح المجال لصياغة أفكار فرعية مرتبطة بالكلمات المفتاحية، بالإضافة إلى صياغة جمل قصيرة.

نخلص في النهاية إلى أنه انطلاقاً من الوسائل السابقة (العصف الذهني، الخريطة الذهنية) يتم اختيار الكلمات المفتاحية والعناصر المميزة التي تسمح بحصر الموضوع عن طريق عبارة ذات معنى والأفكار التي تساعد على توجيه البحث ووضع قائمة منظمة بذلك، ويتم اختيار الكلمات المفتاحية الأساسية (الأبواب، الفصول)، والكلمات الفرعية والثانوية (المباحث، المطالب)، ويجب تجنب المصطلحات الأكثر عمومية ويستحسن توظيف الأسماء والأفعال والصفات.

4- صياغة العنوان: ينبغي أن ينطوي عنوان البحث على جملة قصيرة وقد يساعد على البحث صياغتها في شكل سؤال، ويجب أن تكون المصطلحات ذات مغزى. وبيان للبحث بهذه الطريقة يجب أن يكون بأكبر دقة ممكنة، حيث لكل كلمة من العنوان أهمية خاصة ويجب أن تتوافق مع المفاهيم المفتاحية التي تسمح بصياغة معادلة البحث، ويستحسن من أجل كل مفهوم البحث عن مرادفاته والمعاني التي يمكن أن تحتلها هذه الكلمات أو المصطلحات ذات الصلة، بالإضافة إلى ترجمتها إلى لغات غير لغة البحث (الفرنسية، الإنجليزية).

5- حصر الموضوع: أو توسيعه وتظهر على مستوى هذه المرحلة نوعين من الصعوبات¹، يمكن أن تصادف الباحث، وهما:

• النوع الأول: الموضوع عام للغاية وواسع جدا هنا سنتوقع المخاطر التالية:

- غزارة المعلومات ووفرة الوثائق؛

- معالجة الموضوع بطريقة سطحية تتميز بالعمومية.

فما الحل إذن؟ إن الحل يتمثل في حصر الموضوع بالتركيز على مظهر واحد من مظاهر الإشكالية أو زاوية واحدة من زواياها، كالاتعاد مثلا عن منطقة جغرافية أو حقبة زمنية معينة أو بعض المفاهيم العامة. وهذا الخيار لا يكون عرضة للانتقاد إذا كان مبررا بالإشارة إلى ذلك في المقدمة.

• النوع الثاني: الموضوع دقيق ومحصور جدا وفي هذه الحالة نتوقع المخاطر التالية:

- المعالجة الصعبة للموضوع.

- صعوبة تحديد المراجع والوثائق (المادة العلمية).

- ضرورة معاينة عدد كبير عن المصادر.

فما الحل إذن؟ إن الحل يكون باستحسان الخوض في آفاق الموضوع ومستقبله، ويجب بعث الموضوع في سياق أوسع لكي يسمح للباحث باستعراض زوايا المسألة التي لم يتمكن في البداية من التفكير فيها وتوسيع نطاقها.

ثانيا: تحديد مصادر المعلومات: قبل الخوض في الموضوع وتحليله، يجب اختيار أحسن مصادر المعلومات (المكان) من أجل بحث وثائقي، وهذا المسعى يتضمن نقطتين مهمتين:

- طبيعة الوثائق التي نبحث عنها (مقالات، مجلات، دراسات، أطروحات... الخ)؛

- طبيعة المصادر المعتمدة (فهارس المكتبات، قواعد البيانات- GOOGLE، محرقات البحث،

بوابات متخصصة... الخ).

1- طبيعة الوثائق: ويعتمد في ذلك على مستوى (درجة) وطبيعة المعلومات المستهدفة بالبحث:

☞ القواميس والموسوعات، فمن المهم لفهم موضوع ما وحصره، الاعتماد عليها خاصة عندما يتعلق الأمر بالمفاهيم الجديدة كالتطورات بدون طيار (درون)، وتفيد في التعمق في البحث ويدخل ضمنه المكتبات التي تركز على مسائل معينة (متخصصة).

☞ المذكرات، والتي تسمح بأخذ فكرة ونظرة سريعة حول الموضوع البحث، أو الكتب والكتيبات والتي لها نفس الدور.

¹ - خالد حامد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط1، دار جسور للنشر و التوزيع ، 2008، ص 99.

- ☞ الملخصات، والتي تسمح بالتعمق في إحدى زوايا الموضوع.
 - ☞ أعمال الملتقيات والمؤتمرات العلمية، والتي تعطي تقريراً عن ذلك الملتقى أو ذلك المؤتمر العلمي.
 - ☞ الأطروحات والمذكرات وتقارير البحوث.
 - ☞ الوثائق المتخصصة، كالتقارير الرسمية والإحصائيات، المحاكم، وما يصدر عن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.
 - ☞ الوثائق الرسمية، وهي التي تصدر عن الدولة أو مؤسساتها كالقوانين والمراسيم والتنظيمات... الخ.
- 2- طبيعة المصادر: ونقصد بالمصدر مراكز البحث والمعاهد والمكتبات الجامعية والالكترونية، زهي كما

يلي:

- أ- فهارس المكتبات: وقد تكون عامة أو متخصصة والتي لا مفر منها لإيجاد الوثائق الورقية، فهارس المكتبات الجامعية، أو فهرس المكتبة الوطنية، أو الجامعات الأجنبية. وهناك فهارس جماعية، مثل الفهرس الجماعي للمكتبات الفرنسية (<http://www.sudoc.abes.fr> : SUDOC)، أو الفهرس العالمي (<http://www.worldcat.org/>) (Worldcat)، أو فهرس المكتبة الوطنية الفرنسية (<http://catalogue.bnf.fr>).
- ب- قواعد البيانات البيبليوغرافية: وتتألف من مجموعة منظمة من المراجع حول موضوع أو مجال أو نوع من المستندات والوثائق وقد تحتوي على تحليل أو ملخص¹، وفي كثير من الأحيان توفر إمكانية الوصول إلى النص الكامل للوثيقة، ويمكن التمييز بين عدة قواعد للبيانات كما يلي:
 - ☞ قواعد البيانات الخاصة والتي تتولى البحث في مجالات خاصة في بعض العلوم (ع. الطبية، ع. الاجتماعية، ع. الإنسانية).
 - ☞ قواعد البيانات المتخصصة، والتي تكون أكثر دقة، كالتخصص في مجال معين، مثل القانون، الاقتصاد... الخ.
 - ☞ قواعد بيانات تسمح بالولوج إلى النص الكامل للوثيقة، مثل: موقع الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، و المواقع الفرنسية، Econlit, Persée, Cairn, Jstor, These.fr.
 - ☞ قواعد بيانات لا تسمح بالدخول إلى النص الكامل، أو الدخول الجزئي فقط، كالمجلات و الدوريات.
 - ☞ قواعد البيانات الواقعية (factuelle): وهي تسمح بتوفير المعلومة القابلة للاستغلال مباشرة من قبل المستخدم مثل موقع (Maitron) الخاص بالقواميس، موقع (Kompass) الخاص بالمؤشرات الاقتصادية.
- ج- المدونات: وهي تجميع مجموعة من النصوص القانونية أو الفقهية في مؤلفات واحدة، مثل المدونة البنكية للقانون الجزائري.

¹ - خالد الحامد، مرجع سابق، ص. 103.

د- مصادر شبكة الانترنت: وهي متعددة، غير أنها غير محبذة في البحث، إلا في الحالة التي تكون ذات مصداقية (تابعة لمركز بحث أو مواقع رسمية لمؤسسات الدولة أو منظمات دولية)، وهناك بعض المواقع بنصح بالإبحار فيها مثل محركات البحث المتخصصة (Google)، إضافة إلى البوابات الالكترونية والمواقع الرسمية، ونأخذ على سبيل المثال المواقع التالية:

- WorldWideScience (<http://worldwidescience.org>)
- Université en ligne (<http://uel.unisciel.fr>)
- Sciences.gouv.fr (<http://www.science.gouv.fr/>)
- Legifrance (<http://www.legifrance.gouv.fr/>)
- Centre international de recherche scientifique (<http://www.cirs.fr>)

ثالثا: حصر الوثائق: ومن خلال هذه المرحلة يتم فحص ومعالجة مختلف المصادر المختارة عن طريق إعادة النظر في البحث وتقييمه وتسجيل النتائج الملائمة للبحث، ومن اجل مباشرة بحث وثنائي جاد من المستحسن استعمال ما يسمى بجدول البحث، يسجل على مستوى الكلمات المفتاحية للبحث ومختلف المرادفات للحفاظ على دفتر خاص بالبحث، ومن المهم ملاحظة أن عناصر المراجع البيبليوغرافية لوثيقة ما لا تسمح فقط بإيجادها بل أيضا توثيقها بطريقة صحيحة (التهميش)، ويجب التمييز هنا بين الوثائق الأولية (PRIMAIRE)، والوثائق الثانوية (SECONDAIRE)¹.

- فالوثائق الأولية، هي الوثائق التي تقدم معلومة ذات طبيعة أصلية بمعنى الحالة التي يكتب فيها الكاتب المعلومة أو يصممها بنفسه.
- الوثائق الثانوية، وهي الوثائق التي تحمل معلومات ذات طبيعة وصفية وتحليلية حول الوثائق الأولية، مثلا عندما نأخذ مرجعا يتكلم عن تعريف جديد نشر في بحث سابق، وأحسن مثال على ذلك: قائمة المراجع، أو فهرس الكتب.

1- البحث عن طريق استعمال قواعد Booleéns (الحروف و- أو - ماعدا): وهي على التوالي: المعية، التخيير، الاستثناء. وهي تسمح بإيجاد صلة بين مصطلحات البحث أو الكلمات المفتاحية من اجل إيجاد المعلومة أو الوثيقة.

فالواو: (et) يعني البحث بأكبر دقة ممكنة، أي البحث بدقة عالية في المصطلحات التي نريدها مثلا: المحكمة الجنائية الدولية ودل العالم الثالث، فالبحث يكون فقط حول علاقة المحكمة الجنائية الدولية بدول العالم الثالث، ويقصى من ذلك البحث حول كلا المتغيرين على حدا.

أما أو: (ou) فيكون البحث فيها أكثر اتساعا، فيعني مثلا في البحث السابق يكون البحث حول المحكمة الجنائية الدولية أو دول العالم الثالث، وكذلك العلاقة بينهما.

¹- Édith JAILLARDON et Dominique ROUSSILLON, Op, Cit, p.22

ماعدا: (sauf) أو إلا وهنا يكون البحث موجها نحو مفهوم واحد، ويعني في المثال السابق البحث حول المحكمة الجنائية ماعدا دول العالم الثالث، أي دون التعرض لدول العالم الثالث¹.

2- البحث باستبدال الأحرف بالرمزين ؟ - §: إن علامة الاستفهام تعوض حرفا سواء في بداية أو وسط أو نهاية المصطلح، ويستعمل كثيرا في البحث باللغات الأجنبية: مثل wom?n للبحث عن مصطلحي woman أو women، و economi? للبحث عن مصطلحات économie أو economic أو economia، ونفس الاستعمال بالنسبة لـ §.

3- البحث عن طريق العبارات أو الجمل: وذلك بالاعتماد على المزدوجتين، فاستعمال هاتين الأخيرتين يسمح بمباشرة بحث عن سلسلة من الأحرف (نفس الكلمات، بنفس الترتيب، بنفس النظام)، و تكون مفيدة بالخصوص عندما يقود البحث إلى عدد كبير من النتائج، أو من أجل البحث في عبارة محددة مثلا: <<دفع الفدية>>، تعني البحث عن كل المراجع التي تضمنت هذه العبارة بنفس المصطلحات.

رابعا- تقييم نوعية وملائمة المصادر: قد يطرح سؤال لماذا نقيم المصادر التي اعتمدنا عليها في البحث؟، للإجابة على ذلك نقول ان القيام بأي بحث يرتكز على معلومات موثوقة، وهذا الأمر مطلوب خاصة عندما يكون البحث معتمدا على مواقع الانترنت فكل معلومة لم يعرف أصلها ينبغي من حيث المبدأ أن تستبعد، ومن أهم مبادئ مصداقية المصادر، نجد المؤلف، دار النشر، تاريخ نشر الوثيقة، مجال المصدر (العنوان URL)، هدف وموضوع الموقع، سمعة الموقع، ومؤشر ومقروئية الموقع، مضمون المعلومة، الحجج... الخ.

1- كيفية تقييم نوعية المراجع وملاءمتها: إن اختيار المراجع لا يتم فقط من أجل نوعيتها، بل أيضا من أجل ملائمتها مع العمل المراد تجسيده، إذ الاستغلال السريع قد لا يكون كافيا من أجل تقييم ملائمة المضمون، ومن أجل هذا من المستحسن الوقوف عند العناصر التالية:

- ☞ عنوان الوثيقة: بخصوص الكتاب يجب التركيز على ما هو مكتوب على صفحة العنوان.
- ☞ الملخص: و نجده في مختلف السجلات البيبليوغرافية المنشورة في قواعد البيانات، سواء في بداية المقال أو نهايته، أما في الكتب يكون في الصفحات الأربعة الأولى او في الغلاف.
- ☞ فهرس الموضوعات: يسمح بتقييم جيد للمضمون، و المعاينة الجيدة لمختلف الفصول الملائمة.
- ☞ الجداول والإحصائيات: تساعد على فهم جيد للموضوع و قد تكون أكثر أهمية للعمل.
- ☞ طبيعة الوثيقة: تسمح بتحديد ما إذا كانت الوثيقة البيداغوجية تصلح للبحث أو لتبسيط المفهوم.

☞ المقدمة والخاتمة: إن معاينتها تسمح بتحديد إشكالية البداية، و نتائج الكاتب.

2- وسائل البحث القانوني: وهي أي أداة نستعملها في البحث القانوني، وتبقى الوثائق ذات الطابع الورقي غير قابلة للتحكم فيها والسيطرة عليها، نظرا لكون عدد كبير من هذه الوثائق لم يتم رقمتها (وضعها

¹ -<https://bibliotheque.ichec.be/utiliser-des-outils-documentaires/les-etapes-a-suivre/evaluer-la-qualite-et-la-pertinence-des-sources>

في شكل الكتروني)، ومع ذلك يعتبر الحاسوب أمراً أساسياً من أجل البحث، ويعتبر كذلك الوسيلة الفعالة والوحيدة لضبط الوثيقة الورقية، فهو لا يسمح بالحصول السريع على المعلومة فحسب، بل أيضاً بالتعيين المادي والملموس والواقعي للمعلومة (مكتبة، موقع انترنت)، كما يسمح الإعلام الآلي بالوصول إلى المعلومات المهمة التي لم تنشر بعد، أو التي لن تنشر من قبل المؤلفين في المستقبل¹.
وغالباً ما يتم تجاهل هذه الوثائق في البداية (كونها غير منشورة)، والتي أصبحت في الحاضر جزءاً مدمجاً في مصادر البحث (مقال، حكم غير منشور يجب أن يلحق بالأطروحة). فكل مصادر القانون معنية ليس فقط الفقه، بل أيضاً المصادر الرسمية مثل القانون والاجتهاد القضائي (قرارات المحكمة العليا ومجلس الدولة، الجريدة الرسمية)، بسبب توفرها في النسخة الالكترونية، وبالتالي لا يوجد هناك خيار حيث يجب اللجوء إلى الوسيطتين معا (الورقية، الالكترونية)، ولكل منهما منهجية خاصة لكنهما يشتركان في بعض قواعد البحث.

أ- الوثائق الورقية: نشير في هذه الحالة أن المعلومات القانونية يوجد أكبر جزء منها في النسخ الورقية، والتي تتمثل فيما يلي:

أ-1- الكتب: وهي كقاعدة عامة الكتب العامة، الدراسات والبحوث، الكتب الوجيزة، باستثناء الحالة الخاصة بالمحاضرات، كون هذه الأخيرة غير كافية لبحث في مستوى طور الدكتوراه، ويمكن أن تكون المدونات القانونية الكبرى والموسوعات غنية بالمعلومات، وقد أصبح معظمها في الوقت الحالي متاح في شكل نسخ الكترونية مثل موسوعة DALLOZ، الموجودة في شكل أقراص مضغوطة،

أ-2- الكتب الخاصة: وتتمثل في الأطروحات والدراسات العلمية، حول مواضيع متشابهة أو متماثلة، ويمكن أن تكون مصادر غنية بالمعلومات، لذلك يجب أن تستعمل بعناية بالغة من خلال احترام حقوق المؤلف.

أ-3- المجلات القانونية: وهي متنوعة وكثيرة، عامة وخاصة، ويمكن الاستناد عليها في هذا الصدد، ويوجد الكثير منها في الوقت الحالي في نسخ الكترونية²، مثل المجلات الموجودة عبر المنصة الوطنية للمجلات (ASJP)

أ-4- الجرائد والمجلات الموجهة للجمهور: نشير أن هناك نوع من الجرائد والمجلات التي تتمتع بالمصداقية والموضوعية موجهة للعامة (الجمهور)، مثل لوموند الفرنسية، والأصداء بالفرنسية، دير شبيغل الألمانية، ذو غارديان البريطانية، فهي تقدم فائدة خاصة إذا كان الموضوع المنشور متعلق بنقاش حول إصلاح جاري أو تعديل قانوني مطروح للنقاش مثلاً، ومع ذلك يجب أن يكون الباحث واقعي، كون هذه الجرائد والمجلات في الغالب لا تقدم بحثاً علمياً معمقاً يعتمد على التفكير العلمي، وأغلب هذه الوثائق، قابلة للتصفح عبر الانترنت مجاناً، بنسخة كاملة وفي نفس اليوم، مع إتاحة الفرصة لتصفح الأرشيف كذلك.

¹-SYLVIE FAYET, Méthodologie Documentaire à Parisiv, BBF

Paris T. 44 n° 1,1999,p.54

² - René PEPIN, La Recherche Documentaire En Droit, *Chronique bibliographique* (2003-04)

34 R.D.U.S.p.424.

ب- الوثائق الرقمية: تعرف الوثيقة الرقمية على أنها مجموعة متجانسة من المواضيع (النصوص، الصور، المحاضرات المسموعة،... الخ)، المخزنة في آلات الإعلام الآلي المترابطة فيما بينها، أو تخزن في وسائط الإعلام الآلي الأخرى كالتواصل، وتتميز بكونها قابلة للنقل على دعائم الكترونية، وهذه الوثائق الرقمية قد تكون في الأصل ورقية ثم ترقمن، وقد تكون في الأصل رقمية و تحول إلى رقمية عن طريق طباعتها، والجدير بالذكر هو وجوب احترام حقوق المؤلف كذلك، سواء في الاستعمال أو الإسناد أو الاقتباس.

لكن كيف تتم عملية توثيق مصادر الانترنت؟ بالرغم من محاسن شبكة الانترنت إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أمرين مهمين وهما: وفرة المعلومات، ومصداقية المضمون.

وفرة المعلومات، من خلالها يمكن كتابة كلمة مفتاحيه واحدة في محرك البحث ومنها نحصل على ملايين الإجابات، ويكون من الصعب هنا السيطرة على هذه الوفرة، أما الأمر الثاني المتمثل في مصداقية المضمون، فإن كل شخص يمكن له فتح موقع أو صفحات على شبكة الانترنت ويكتب فيها ما يشاء، مما يحتم على الباحث البحث عن أصل المعلومات والتحري على مدى صدقها، ونتيجة لذلك يستحسن الانتباه إلى ما يلي:

- وجوب إدراج العنوان (الموقع) بدقة أثناء البحث في موقع ما، خاصة وأنه يمكن أن تتعرض بعض المواقع الصفحات إلى لقرصنة، مما يساهم أكثر في عدم مصداقية معلوماتها.

- عدم نسيان أن شبكة الانترنت في حركية دائمة، فقد يظهر موقع أو صفحة معينين، وسرعان ما يختفيان فجأة وفي أي لحظة، وبالتالي عند التوثيق يجب كتابة العنوان الكامل، التاريخ (يوم - شهر - سنة)، الوقت (الساعة - الدقيقة).

خامسا- بناء رؤية شاملة حول الموضوع:

إن صياغة موضوع وبناء خطة مرتبطين ببعضهما البعض، فهما إطار البحث والإشكالية المتبناة، حيث يحدد الهيكل العام للعمل¹، فأطروحة الدكتوراه ليست دراسة وصفية أو سرد تاريخي أو نقل لتجارب سابقة، بل هي قبل كل شيء تفكير، وطرح قانوني يترجمان في إطار بحث يأخذ في النهاية شكل أطروحة، ويمكن تلخيص المسائل التي يمكن أن تطرح على أي باحث مبتدئ في الأطروحة كما يلي:

أ- ما هو المراد من هذا التفكير والبرهنة؟ وهي مسألة الموضوع.

ب- كيف أتمكن من تجسيد هذا التفكير والبرهنة؟ وهي مسألة الخطة.

1- بناء الموضوع: الأصل أن الموضوع غير متاح بل يجب صياغته وبنائه، فقد يحدث أن يتصل طالب بأستاذ من أجل الإشراف على أطروحة أو مذكرة، أو يطرح عليه موضوع ما للإشراف على انجازه، مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، أو العقود، فيشير الأستاذ على الطالب إن مثل هذه المواضيع لا تصلح لتكون موضوع أطروحة أو مذكرة بل تكون موضوع لمحاضرات أو دروس، كون موضوع المحاضرات هذه غير محدود

¹ - علي مزاح، منهجية التفكير القانوني، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص.86.

وغير محصور، عكس موضوع الأطروحة الذي يحتاج إلى تحديد وحصر وصياغة كموضوع بحث يتضمن إشكالية، ما يعني البحث من أجل تطوير الفكرة والتفكير والبرهنة.

هذه المرحلة تسمح بجمع المعلومات وإعطاء بعض الأفكار، وفي هذا المعنى يمكن القول بأنها تسمح بتركيب عناصر الموضوع، لكن هذه العناصر في الأصل غير مرتبة (مبعثرة)، فقد تكون قليلة أو كثيرة بالمقارنة مع النتيجة المرجوة.

فالتنسيق بين هذه العناصر ودمجها يجب أن يجسد، وهذا ما يسهل صياغة الإشكالية التي يبدأ منها البحث¹، حتى ولو كان أحد المفاهيم صعب من حيث التعريف السريع له (التحديد) بطريقة واضحة، فيمكن مع ذلك الإشارة إلى أن الإشكالية عبارة عن مجموعة متناسقة ومنظمة من الأسئلة والمفاهيم المتعلقة بالموضوع المعين، كما تسمح هذه العناصر بتطوير طرح خاص بالموضوع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ومنه يمكن تعريف الإشكالية على أنها: >> مجموعة متناسقة ومنظمة من الأسئلة والمفاهيم المتعلقة بموضوع معين، تسمح بالاعتماد على فرضيات، يشكل فيها التفكير القانوني والبرهان العلمي قلب البحث <<.

إن صياغة وبناء الموضوع يعني تحديد الفرضيات التي تسمح بتعيين العناصر التي تؤخذ بعين الاعتبار والتي يسمح تفسيرها بإعطاء المعنى الذي يسهل فهم المؤسسة أو الآلية القانونية محل الدراسة، واحتمال المساهمة في صياغة نظرية.

قد يطرح إشكال فيما يخص اقتراح إجابات عن الأسئلة والفرضيات المعتمدة فيمكن القول أن الفرضيات الجيدة والمقبولة هي التي يكون لها أصول مختلفة (عدة قراءات، تعديلات قانونية، بنية ثقافية... الخ)، وهذا شيء مهم جداً لأنها تقترح خارطة طريق للبحث، وقد تفترض وجود تشابهات أو اختلافات في العلاقة بين هذا المفهوم أو ذاك، فالصفات الأكثر إفادة في البحث تتمثل في: الذكاء، الحدس، الدقة، امتلاك المعارف، القدرة على طرح أكثر قدر من الأسئلة (أسئلة جيدة)، كما أن أي أمر بسيط قد يساعد الباحث، فهو في طريق تحديد الإشكالية التي من المستحسن صياغتها في جملتين على الأكثر وبصيغة جيدة.

2- رسم الخطوط العريضة للخطة: الأصل أن الكتب القانونية إطار واضح وشديد الصرامة في مجال البحث، فهي تقدم مختلف العناصر بصفة واضحة ومترابطة مع بعضها البعض ومع العناصر الأخرى، عن طريق أقصى درجات المنطق والدقة الممكنة، فالخطة هي أساس التفكير والبرهنة والحجج التي يعتمد عليها الباحث، والتي يجب أن تكون إذن واضحة ودقيقة وتشرح الإشكالية التي يعمل الباحث على تطويرها وفي هذا المعنى يتحدد مفهوم الأطروحة من حيث وجهة نظر ما سيتم عرضه، والحجج المقدمة.

إن الخطة قبل كل شيء وسيلة عمل وهي مفيدة لكل من:

¹ - علي مزاح، مرجع سابق، ص. 86.

الكاتب، حيث تساعده ليكون على علم تام بكل ما هو مهم للتفكير والبرهنة، وملزم بإتباعها، وهذا حسب مستجدات البحث لأنها قابلة للتغيير في كل المراحل، إضافة إلى القارئ، الذي تمنحه فكرة سهلة الاستيعاب وواضحة التعابير وبالتالي سهلة الفهم.

إن الخطة متغيرة ولا يمكن صياغتها من الوهلة الأولى في الواقع، ويمكن أن نؤكد أن الخطة لا تكون نهائية مادام البحث لم ينته بعد، وبالتالي تبقى محل تقييم، أي قابلة للتغيير والتعديل حسب الأسانيد والحجج المتضمنة في وثائق البحث وغريلة المعارف، وفهم الموضوع، فيجب أن نبدأ بمسودة الخطة ثم خطة مؤقتة، ثم بعد ذلك نقوم بغريلة وتوضيح المعالم الأساسية التي توجّهنا في بحثنا، وهذه الخطة تشكل تصميمًا ودعمًا للعمل البحثي.

3- صياغة خطة مؤقتة (أولية): يتم صياغة خطة أولية عن الموضوع أو مؤقتة انطلاقًا من أفكار أساسية تم التوصل إليها من خلال البحث الأولي، والتي يجب أن تنظم وتنسق وقد تجمع استثناء.

بالعودة إلى ما تطرفنا إليه سابقًا بخصوص العناصر المبعثرة، فإن الباحث يهتم بالعناصر الموجودة تحت تصرفه واختيار مدى تكيفها المحتمل مع صورة المعنى المراد الوصول إليه. ومن أجل ذلك يجب الاعتماد على إستراتيجية بحث، وفي هذه المرحلة تكون الخطة المتوصل إليها موجزة جدًا، باستثناء التقسيمات الكبرى والتي يبدو أنها قد لا تظهر إلا بصفة تدريجية، أي بعد تطوير التقسيمات الفرعية، فيمكن للمسودة أن تعطي إطارًا للبحث، ولكنه يبقى مؤقتًا، لأن بعض العناصر تعدل بالحصول على معلومات وأفكار جديدة من خلال تحيين المعلومات، أو اقتراحات من مدير البحث المشرف على أطروحة الدكتوراة¹، وفي هذه الحالة فإن الباحث ملزم بالاستمرار في البحث من خلال مراجع ومقالات وأطروحات، كما يستمر في التحقيق وربط اتصالات شخصية مع الأشخاص الذين يملكون المعلومات، غير الموجودة في الوثائق التي بحوزة الباحث، كطرح تساؤلات أو استفسارات.

كما يستعمل أيضا النصوص والوثائق الرسمية والإطلاع على الآراء الفقهية بخصوص الموضوع، وهذا أمر ضروري من أجل إعطاء مستوى نظري وانسجام للعمل، ويستمر في البحث واستعمال الاجتهاد القضائي.

4- تأطير الخطة: إن وضع إطار واضح وخاص بالخطة مهم بعض الشيء في مراحل معينة من البحث، فيجب أن تكون الخطة دقيقة وصارمة وعاكسة للإشكالية التي تم صياغتها سابقًا، وتسمح الخطة المؤطرة بالإحاطة النهائية بالموضوع، وبناء على ذلك تكون كل عناصر القرار بيد الباحث، ونقصد بالقرار قدرة الباحث على الفصل فيما يريد أن يبحث فيه وما يمكن الاعتماد عليه وما لا يدخل في البحث، فعليه بما يلي:

☞ القيام بعملية الغريلة الأخيرة بين مختلف الحلول.

☞ وضع الخيارات النظرية من تعاريف ومفاهيم مهمة والتي ينطلق منها.

☞ الفصل بين بعض المحاور عن بعضها.

¹-Édith JAILLARDON et Dominique ROUSSILLON, Op Cit, p.18.

ترسيخ الأفكار المهمة.

إضافة بعض الأفكار من أجل إعطاء الطرح النهائي للأطروحة، ويقصد بها الإحاطة الدقيقة بالأبعاد التي سيتناولها البحث لأن الباحث قد يصادف ما يلي:

- قد تظهر بعض العناصر من البداية على أنها هامشية لكن أثناء سير البحث تبدأ أهميتها بالظهور شيئاً فشيئاً.

- وقد يكون الموضوع محصوراً جداً في البداية، ما يعني أنه يجب على الباحث إعطاء مدى أوسع أو توسيع البحث نوعاً ما على الأقل من الناحية النظرية، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن نكون أما الحالة المعاكسة، حيث يكون الموضوع محل البحث في البداية أوسع أو واسع للغاية فيلزم حصره وتقييد مجال البحث انطلاقاً من بعض الاعتبارات التاريخية والجغرافية مثلاً، مع الأخذ بعين الاعتبار تناسب مدة البحث مع هذا الصنف من البحوث (3 أو 4 سنوات للأطروحة)، ويجب الأخذ بعين الاعتبار كذلك المفاهيم المستجدة، والتي يمكن التحقق منها بعدة طرق، كنشر قوانين جديدة في الجريدة الرسمية، أو المصادقة على اتفاقيات دولية... الخ، كما يمكن أن تكون المستجدات متعلقة بقرارات قضائية كصدور اجتهاد قضائي جديد يمس جوانب جوهرية في القانون وتفسير القاعدة القانونية أو التراجع عن اجتهاد قضائي، ومهما يكون الأمر فإن المستجدات يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار وتدمج في البحث حسب الطرق المناسبة من أجل إثراء مختلف جوانبه وحسب متطلبات الموضوع.

5- الخطة النهائية: إن الخطة النهائية تبنى شيئاً فشيئاً مع مدير البحث (المشرف)، وهنا يجب تذكّر السؤالين اللذان يجب طرحهما: ما هدف البحث؟ وكيف يمكن تكريس الهدف؟ هذا بصفة عامة، وقد يطرح الباحث السؤال التالي: من بين العناصر والوثائق التي أملكها (نصوص قانونية، اجتهادات قضائية، وجهات نظر فقهية، التفكير الشخصي)، أيها مناسب للبحث الذي سأقوم به؟

وكمثال، من أجل البحث المعمق حول شروط إنشاء جهاز أو هيئة معينة، ما هي الأمور المهمة للتفكير؟ وهل من الضروري الاعتماد في البحث على كل مهام وأهداف الجهاز؟ فإذا كانت الإجابة بلا، فينبغي أن تكون الغرلة ضرورية، وإذا لم تكن الغرلة صارمة فإننا سنواجه خطر يتمثل في غياب الجدوى والأهمية، بمعنى أن التفكير والتحليل في وسط فوضى المعلومات، غير مناسب ويضيع القارئ الذي لا يستطيع متابعة مخطط البحث، وبالتالي يكون العمل ضخماً (وهل هو الهدف المرجو من البحث؟)، لأنه دون تنظيم ودون محاور رئيسية، الأمر الذي سيؤدي بنا إلى طرح سؤال مهم وهو: ما هي العناصر الضرورية وحتى الأساسية للتفكير والتحليل الذي نريد إتباعه؟ أو بعبارة أخرى ما هو الأمر الضروري بالنسبة لي كباحث من أجل البحث عن رأس الخيط الذي اتبعه في تفكيري وتحليلي بطريقة مناسبة؟ ولا أتخلى عنه لأجل عدم تضبيب القارئ من أجل اعتبارات التفكير الذي أقترحه لا غير.

في النهاية، هناك نقطتين لا ينبغي إغفالهما في إطار وضع خطة لأطروحة الدكتوراه، تتمثلان فيما يلي:

الخطة المتبناة تسمح بعرض وطرح وتفكير قانونيين؛

✍ الخطة المتبناة تستند على أفكار رئيسية تؤطر التفكير.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، ينبغي تجنب التكرار في الخطة، وفي الواقع يمكن دراسة الموضوع (المصطلح) بفصول أو مباحث مختلفة، لكن بشرط أن تكون من زوايا مختلفة كذلك، بحسب ما يقتضيه التفكير والطرح، فالخطة التي تتضمن تكرارا لا تليق بالبحث.

ومن المعلوم أن هناك قواعد يجب احترامها في الخطة، باحترام قاعدة التنظيم الداخلي للتقسيمات من حيث العناوين، الفقرات، طريقة الكتابة، وقاعدة التوازن (التقريبي) لمختلف التقسيمات، والابتعاد كل البعد على العناوين الشاردة.

قائمة المراجع:

1- مراجع باللغة العربية

- خالد حامد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط 1، دار جسر للنشر و التوزيع، 2008.
- علي مراح، منهجية التفكير القانوني، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

2- مراجع باللغة الأجنبية

- Édith Jaillardon Et Dominique Roussillon, **Outils Pour La Recherche Juridique**, Éditions Des Archives Contemporaines, France, 2010.
<https://Bibliotheque.Ichec.Be/Utiliser-Des-Outils-Documentaires/Les-Etapes-A-Suivre/Evaluer-La-Des-Sources>
- Sylvie Fayet, **Méthodologie Documentaire à Parisiv**, BBF Paris T. 44 N° 1,1999,P.54
- René PEPIN, **La Recherche Documentaire En Droit**, Chronique Bibliographique (2003-04) 34 R.D.U.S.P.424.

تقنيات ترقية البحث العلمي الإلكتروني

Electronic scientific research improvement techniques

د. مريم حسام

كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سطيف - 2-

meriemhassam81@gmail.com

ملخص:

سعت مختلف تقنيات ومواقع البحث العلمي الإلكتروني إلى الكشف عن أثر المصادر والمراجع الإلكترونية في ترقية البحث العلمي، وتنمية مهارات الباحث في مجال البحث العلمي الإلكتروني.

لهذا يعتبر انتشار الأنترنت بمختلف محركات البحث التي تحتويها وسيلة أساسية لزيادة المعرفة وسهولة الوصول للمعلومة، وهذا ما أكسب الباحث أبعادا معرفية جديدة زادت من جودة بحوثه. ولهذا عملنا من خلال هذه الورقة البحثية على تبيان أهم تقنيات ومواقع البحث الإلكتروني المدعمة للباحث وكذلك المطورة للبحث العلمي في مختلف المجالات.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، الأنترنت، محركات البحث، المواقع الإلكترونية.

Abstract:

Various electronic scientific research techniques and websites sought to reveal the impact of electronic sources and references in promoting the scientific mission and developing the researcher's skills in the field of electronic scientific research.

For this reason, the spread of the Internet in the various search engines that they contain is considered an essential means to increase knowledge and ease of access to information, and this is what gave the researcher new cognitive dimensions that increased the quality of his research. That is why we worked through this research paper to show the most important techniques and websites for electronic research supported by the researcher as well as developed for scientific research in various fields.

Keywords: *Scientific research, internet, search engines, websites.*

مقدمة

يقوم البحث العلمي بدور رئيسي في عملية التنمية الشاملة، وبما يحقق صالح المجتمع، في المجالات الصحية والاجتماعية والإنتاجية.. وغيرها. وتُستخدم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كفرص متاحة للباحث في تطوير الأبحاث العلمية.

بعد انتشار الأنترنت كوسيلة للمعرفة والعلم والوصول للمعلومات بسهولة عبر العالم وليس في حدود البلد فقط، اكتسب البحث العلمي بعدًا وعمقًا جديدًا فالיום أصبح الباحث يستطيع الوصول لأحدث المراجع وأحدث الإصدارات من الدوريات العلمية .

تعتبر مصادر المعلومات الإلكترونية المستقاة من الخدمات المختلفة لشبكة الانترنت ذات الطبيعة المعرفية من كتب، مجلات، موسوعات ومعاجم، قواعد بيانات...، وغيرها من أهم المصادر التي يعتمد عليها الباحث في البناء المعرفي لموضوع دراسته حتى أنها أصبحت تشكل ما يفوق نسبة 50% من مجموع المصادر الكلية للدراسة، حيث أن البيانات والمعلومات الهائلة المتاحة من الإنترنت تمكن الباحث من تكوين قواعد للبيانات ونظم للمعلومات تساعده في فهم طبيعة المشكلة البحثية، وعمل خطة بحث أكثر ملائمة لتحقيق أهداف البحث.

ويقصد بنظام المعلومات أنه إطار عام متكامل يتضمن مجموعة من الملفات الفرعية التي تحتوي على معلومات معينة ومتراصة، تتفاعل سويًا وفقاً لمجموعة من الأسس، وطبقاً لسلسلة من الإجراءات لتساعد في تزويد الباحث وغيره بالمعلومات لتساعده في إجراء البحث العلمي.

تمثل الإنترنت تقدماً مذهلاً في وسائل الحصول على المعلومات وتخزينها والاستفادة منها (ثورة المعلومات)، بالإضافة إلى نقلها من مكان إلى آخر مهما بعدت المسافات (ثورة الاتصالات). ولأن تكنولوجيا المعلومات تتعامل أساساً مع الكمبيوتر والبرمجيات، فقد أدى ذلك إلى زيادة حجم المعلومات التي يمكن نقلها وتخزينها، ويمكن الحصول عليها في الحال، بما يجعلها في متناول الباحث خلال إجراء البحث العلمي.

ومن أهم مزايا الإنترنت في مجال البحث العلمي؛ أنه يمكن الحصول على المعلومات بصفة دائمة وخلال خطوات البحث، لأنه في العمل On line بصفة دائمة، فالمعلومات جاهزة كما أنها من أكثر من مصدر حول العالم، وغزارة المعلومات تمثل فرصة وتحدياً في نفس الوقت، وعلى الباحث أن يسعى للاستفادة منها. وبالتالي تصبح فرصة لخدمة البحث العلمي والوصول إلى نتائج وتوصيات تفيد المجتمع وتسهم في تحقيق التنمية.¹

لهذا عملنا من خلال هذه الورقة البحثية على بيان إيجابيات البحث الإلكتروني كأهم عامل في البحث العلمي ككل، وتزويد الباحث بأهم محركات البحث الإلكترونية وكذلك أهم المنصات والمواقع التي توفر مراجع إلكترونية.

إشكالية البحث: لبيان دور الإنترنت في البحث العلمي؛ هناك سؤال رئيسي نطرحه هو: كيف يمكن لشبكة الإنترنت أن تدعم البحث العلمي وتساعد الباحث في ترقية بحثه؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وتأصيلها، قسمنا البحث إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: البحث الإلكتروني وأهميته في ترقية البحث العلمي.

المحور الثاني: أهم محركات ومواقع البحث العلمي الإلكتروني الداعمة للبحث العلمي.

¹ "البحث العلمي في ظل الأنترنت وثورة المعلومات" <https://islamonline.net>

المحور الأول: البحث الإلكتروني وأهميته في ترقية البحث العلمي

قبل التطرق إلى البحث العلمي الإلكتروني وأهم تقنياته ومهاراته وإيجابياته في ترقية البحث العلمي لابد أن نتطرق أولاً لتعريف البحث العلمي بصفة عامة، ثم بعدها نتخصص في البحث العلمي الإلكتروني وهذا من خلال العناصر التالية:

أولاً: مفهوم البحث العلمي

سنعمل من خلال هذا العنصر على تعريف البحث العلمي وبيان أهميته وأهدافه بالنسبة للباحث، وهذا من خلال ما يلي:

1-تعريف البحث العلمي

البحث العلمي لغة: يتكون من كلمتين هما: البحث والعلم. البحث هو "التقصي والاستقصاء المنظم"، أما العلم فهو "مجموعة القواعد والمبادئ التي تشرح بعض الظواهر".

ويعرف البحث العلمي اصطلاحاً بأنه "وسيلة أو إستراتيجية للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير المعلومات الموجودة فعلاً أو تصحيحها، على أن يتبع في هذا الفحص والاستقصاء الدقيق، خطوات المنهج العلمي، اختيار الطريقة والأدوات اللازمة لجمع البيانات والمعلومات وبحثه"¹.

كما يعرف بأنه: "وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها، والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة"². ويعرف على أنه يمثل الطريقة الممنهجة التي تتبع عدداً من الخطوات المتتالية ابتداءً من معرفة المشكلة وتحليلها، وجمع البيانات وتوثيقها بهدف استخلاص جملة من الحلول المنبثقة عن التحليل والمقارنة والإحصاء.³

هو أيضاً عملية تقصي منظمة ومنهجية بقصد التأكد من صحة الحقائق، أو إثبات حقائق جديدة، بشرط اتباع الأساليب والمناهج العلمية أثناء القيام بالبحث العلمي وإعداد تقاريره ونتائجه.⁴

¹ بوحوش عمار: وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين – ألمانيا، 2019م، ص 37.

² بوحوش عمار: وآخرون: المرجع السابق، ص 34.

³ البحث العلمي وليس التدريس هو المثل الممتاز ومعيار تميز الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، حيث يعتبر ما يقوم به المدرسون في الجامعات من بحوث ودراسات علمية هي معايير تقييم الجامعة وتصنيفها. ويفيد البحث العلمي في تصحيح بعض المعلومات عن الكون الذي نعيش فيه وعن الظواهر التي نحياها، وعن الأماكن المهمة والشخصيات وغيرها، ويفيد أيضاً في التغلب على الصعوبات التي قد نواجهها سواء كانت سياسية أم بيئية أم اقتصادية أم اجتماعية.

⁴ من أهم محركات البحث العلمي على شبكة الأنترنت "<https://arblog.praxilabs.com/top-5-scch-engines/>"

2- أهمية البحث العلمي

بالحديث حول أهمية البحث العلمي تتجلى في الكثير من المهارات التي يكتسبها الباحثون أثناء العمل على أبحاثهم، وما يظهر من آثار عظيمة على المجتمعات التي بدورها تستفيد بشكل كبير من نتائج تلك الأبحاث، وبناءً على ذلك يمكننا تلخيص أهمية البحث العلمي في النقاط التالية¹:

- 1- تنمية مهارات البحث العلمي لدى الباحثين، وتساعدهم على تحديد أفضل الوسائل العلمية للوصول إلى معلومات علمية دقيقة وتجنب العشوائية.
- 2- زيادة إطلاع الباحثين، وتوسيع مداركهم المعرفية، وهنا تتركز أهمية البحث على مستوى الأفراد، حيث يستطيع الوصول إلى المعلومات الجديدة في مجال اختصاصه الذي يدرس فيه.
- 3- تطوير قطاعات الدولة وهو ما ينعكس بشكل مباشر على عامة الشعب، فيمكن توفير أحدث التقنيات في مختلف مجالات الحياة وهو ما يسهل عليهم تأدية أنشطتهم اليومية.
- 4- تدقيق ومراجعة الباحث الجديد للدراسات العلمية السابقة التي أجراها الباحثون على الموضوعات العلمية المشابهة لمجال بحثه، وتوضيح مدى صحة نتائج الأبحاث السابقة.
- 5- البحث العلمي يسعى لحل المشكلات عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الأدلة التي يمكن في ضوءها اكتشاف حقائق جديدة والتأكد من صحتها.
- 6- يختبر المعارف التي يتوصل إليها، والتي لا يعلنها إلا بعد فحصها وثبوتها والتأكد منها .
- 7- يشمل جميع ميادين الحياة وجميع مشكلاتها، ويستخدم في مختلف المجالات.

3- أهداف البحث العلمي:

يسعى البحث العلمي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها²:

- 1- فهم قوانين الطبيعة والسيطرة عليها، وتوجيهها لخدمة الإنسان .
- 2- لنهوض بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً والإسهام في تنميته.
- 3- الإهتمام بقضايا التقدم العلمي، والثقافي للجامعة، وتطوير رسالتها الحضارية في المجتمع.
- 4- تطوير إمكانيات الإنسان وقدراته المادية .
- 5- تعميق التلاحم والإحتكاك العلمي بين المؤسسات الإنتاجية المتقدمة المهتمة بقضايا البحث العلمي .
- 6- تقديم خبرات الجامعة واستشاراتها ومخرجات عملياتها البحثية لمشروعات التنمية المحلية .

¹ "من أهم محركات البحث العلمي على شبكة الأنترنت"، الموقع السابق.

وكذلك: وعد شوكت محمد: " دور الأنترنت في تطوير البحث العلمي"، (أطروحة دكتوراه)، جامعة دمشق، سوريا، 2013 - 2014، ص ص. 77-78.

² وعد شوكت محمد: المرجع السابق، ص. 79.

7- وصف الظواهر دون التدخل في مجرياتها، ورصد ما ينتج منها من عالقات متبادلة.

8- الكشف عن أسباب وقوع الحوادث بوضع مجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها تشخيص الظاهرة .

ثانياً: البحث العلمي الإلكتروني

نتناول من خلال هذا العنصر تعريف وأهمية وأساليب البحث العلمي الإلكتروني، وهذا من خلال ما يلي:

1-تعريف البحث العلمي الإلكتروني:

يُعتبر البحث الإلكتروني واحداً من أسهل وأنجع طرق البحث عن المعلومات في العصر الحديث، فالشبكة العنكبوتية توفر عدداً لا حصر له من المعلومات على صفحات مواقعها التي لا تُعدّ ولا تُحصى من كثرتها وتنوعها،¹ مما وفر إمكانية لكافة الباحثين للبحث عما يريدونه من معلومات مختلفة، بهدف إثراء عقولهم، وتطوير مهاراتهم، وتوسيع مداركهم. محرّكات البحث توفر شبكة الإنترنت العديد من المحرّكات البحثية التي يُقبل المستخدمون عليها وبشكل مستمرّ، حيث تساعد هذه المحرّكات المستخدمين في إيجاد ما يبحثون عنه بكل سهولة ويسر، ودون عناء.

تمتاز هذه المحرّكات بسهولة استعمالها، إذ يمكن لشخص لا يعرف غير القراءة والكتابة أن يستعملها، فكل ما عليه هو إدخال الكلمات المفتاحية التي تدل على الموضوع الذي يبحث عنه، ثمّ الضغط على زر البحث، عندها سيظهر عدد كبير جداً من النتائج التي تمكّن الباحث من الحصول على ما يبحث عنه من معلومات.

توفّر محرّكات البحث إمكانية التنوع في النتائج، فإذا أراد الباحث شكلاً آخر من النتائج غير المواد المقروءة فبإمكانه إظهار النتائج على شكل الصور، أو مقاطع الفيديو، أو الأخبار، هذا وتوفر محرّكات البحث أيضاً خدمات عديدة للمستخدمين إلى جانب الخدمة الرئيسية، ألا وهي البحث عن المعلومات، ومن أبرز هذه الخدمات: الخرائط، والترجمة، وغيرهما. مميّزات البحث الإلكتروني توفر الوقت والجهد على الباحثين، خاصة أولئك الذين يحتاجون إلى الحصول على معرفة عامة حول موضوع معين، أو أولئك الذين يحتاجون إلى التأكّد بشكل أولي من صحة معلومة مسبقاً لديهم. استطاعت جميع العديد من نتائج البحث المختلفة ووضعها بين يدي الباحث، كما صار بمقدور الباحث استعراض العديد من أشكال النتائج البحثية في المكان ذاته، دون حاجة إلى التنقل وبذل الجهد في سبيل ذلك. وقّرت على الباحثين الكثير من الأموال، فكل ما يحتاج إليه الباحث

¹ يمكن الوصول إلى المصادر الإلكترونية الرقمية عن طريق قواعد البيانات التي تعرف على أنها مكان إلكتروني أو تجمع إلكتروني (مخزن رقمي إفتراضي) لعدد كبير من المعلومات والمعارف والبيانات المتخصصة في موضوع ما أو عدة مواضيع متنوعة، لإتاحتها لزوار القاعدة من الباحثين بواسطة شبكة الانترنت. (دون مؤلف: "أثر المكتبات الرقمية في تنمية مهارات البحث عن مصادر المعلومات الإلكترونية لدى طلاب كلية التربية بجامعة طيبة"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 165، أكتوبر 2015،

حتى يجد المعلومة التي يبحث عنها جهاز حاسوب، أو هاتف محمول، أو جهاز لوحيّ، بالإضافة إلى وجود اتصال بين أحد هذه الأجهزة وشبكة الإنترنت¹.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عددا كبيرا جدا من مصادر المعلومات على الأنترنت ولكن يوجد بالقطع عدد أقل من المواقع أو المساحات عليها، ذلك أن الموقع الواحد يضم عددا من هذه المصادر بالإضافة إلى أن امتلاك موقع على الأنترنت يترتب عليه إعطاء خدمات من خلال هذا الموقع كتقديم ونشر المعلومات الأخرى².

2- أهمية مميزات شبكة الأنترنت لترقية البحث العلمي :

تكتسب المعلوماتية أهميتها من مميزات الكبيرة نذكر منها³:

1- أنها تحتوي خزان كبيرا وهاما من المعلومات يصل إلى عشرات المليارات من صفحات الانترنت

2- سهولة الوصول إلى هذه المعلومات مجانية أو شبه مجانية .

3- سهولة تصنيف وحفظ هذه البيانات والمعلومات .

4- الاطمئنان إلى حد كبير على عدم تلفها أو ضياعها أو تأثرها بالعوامل والمؤثرات الفيزيقية والفترة الزمنية .

5- شبكة الانترنت تعد وسيلة اتصال مهمة بين الناس سواء على صعيد المؤسسات العمومية والخاصة الاقتصادية، الاجتماعية، والخدمية... حيث إمكانية تحقيق الاتصال بالصورة والصوت عبر برامجها المتعددة والتي يعد المسنجر أشهرها .

ونجد أن من بين الأساليب الحديثة لجمع البيانات عن طرق هذه الشبكة في جميع العلوم وخاصة منها العلوم الإنسانية والقانونية استخدام محركات البحث التي ستذكر في عنصر استخدام شبكة الانترنت. ونتيجة لمميزات هذه الشبكة التي ذكرناها أصبح بإمكان الباحث أن يطور بحثه بمعلومات يمكنه الحصول عليها من أي جامعة أو أكاديمية أو أي مكتبة على مستوى العالم، كما يمكنه دعم بحثه من خلال التواصل مع مختلف الخبراء في موضوع بحثه على مستوى العالم لتزیده بخبراتهم، وهذا ما يساهم في إرتقاء البحث العلمي وتقليص مدة إنهاء البحوث مقارنة بالمدة التي كانت تستغرقها البحوث سابق في إطار البحث العلمي التقليدي قبل ظهور عالم الرقمنة والإلكترونيات وشبكات الأنترنت.

¹ محمد مروان : " البحث الإلكتروني" <https://mawdoo3.com>

² رواحي خيرة: " ثقافة الأنترنت: دراسة ميدانية لإستعمالات الشبكة بمدينة تمهت"، (مذكرة ماجستير)، جامعة وهران، 2009-2010، ص.69.

³ عمر حمادو والعربي بن داود: "دور الأنترنت في خدمة البحث العلمي"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد خاص:

الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، ص. 474. [https://dspace.univ-](https://dspace.univ-ouargla.dz/jSP0335.PDF)

[ouargla.dz/jSP0335.PDF](https://dspace.univ-ouargla.dz/jSP0335.PDF)

3- أساليب جمع البيانات من شبكة الانترنت :

لا تقتصر أساليب جمع البيانات على علم معين من العلوم المختلفة وإنما على جميع مجالات العلوم وهي:¹

☞ استخدام محركات البحث على شبكة الانترنت لاكتشاف ما هو موجود على الشبكة مما يبحث عنه الطالب أو الباحث عنه وأشهرها محرك البحث google.

☞ أدلة الانترنت ومنها تلك المتخصصة بشتى أنواع الاهتمامات كدليل المجالات العلمية، دليل الجامعات، نوادي الباحثين...الخ.

☞ المقابلة باستخدام الانترنت وعن طريق برامج المحادثات الصوتية والمرئية والكتابية.

☞ المكتبات الالكترونية المتوفرة على شبكة الانترنت.

☞ المنتديات الإلكترونية وهي مواقع تبادل الآراء والأفكار لأعداد من مرتادي الشبكة تجمعهم خصائص مشتركة مثل فئات الشباب، النساء، الرجال، المثقفون...الخ. أو اهتمامات مشتركة مثل الرياضة، الفن ، التخصص العلمي ... الخ. ويتم الانضمام لهؤلاء وفق فتح حساب مجاني يحصل بموجبه المشترك على كلمة مرور إلى جانب لقبه الخاص .

توجد مجموعة توصيات يضعها الخبراء في استخدام البحث على شبكة الانترنت وأهمها:

☞ من المفيد أولاً أن تتعرف على محرك البحث والتقنيات المستخدمة في هذا المحرك من أجل توظيفها في عملية البحث .

☞ حدد ما تريد من الإنترنت في شكل دقيق (موضوع محدد، مواقع محددة)، حاول أن تستخدم كلمات دقيقة ومباشرة للموضوع الذي تريد البحث عنه لا تكتف بطريقة واحدة في إدخال كلمة البحث، حاول في عديد من المترادفات والصيغ لكلمات البحث (صيغة المفرد أو الجمع)، لدى البحث عن المفاهيم المجردة استخدم صيغ المفرد لدى البحث عن الأشياء المحسوسة أو الأشخاص والجماعات استخدم صيغ الجمع .

☞ لا تستخدم العبارات العامة وكثيرة الاستخدام مثل حروف الجر والعطف.

☞ كن على إلمام بالموضوع الذي تبحث عنه وبتداخلاته مع الموضوعات.

☞ لدى عدم اقتناعك بنتائج بحثك استخدم البحث المتقدم الذي تتيحه معظم محركات البحث العالمية والعربية.

☞ إذا كنت تبحث عن موضوع محدد حاول أن تتعرف على محركات البحث المتخصصة مثل محرك بحث خاص بالطب أو الاقتصاد أو المجتمع.

☞ وإذا لم تكن مرتاحاً من نتائج محرك بحث ما، حاول استخدام محرك بحث آخر أو في إمكانك استخدام محرك بحث يجمع عدداً من محركات البحث.

¹ عمر حمادو والعربي بن داود: المرجع السابق ، ص ص . 474- 478.

المحور الثاني: أهم محركات ومواقع البحث العلمي الإلكتروني الداعمة للبحث العلمي.

من خلال هذا المحور سنقدم للباحث أهم محركات البحث على شبكة الأنترنت وكذلك أهم المواقع الإلكترونية¹ التي تساعده في عملية البحث العلمي، وتدعم تطوير وترقية وزيادة جودة بحثه العلمي وتقوية قائمة مراجعه وهذا من خلال العناصر التالية:

أولاً: محركات البحث الإلكترونية

محركات البحث هي عبارة عن برامج على الشبكة العالمية، تعمل بمثابة دليل، يستطيع أن يعطيك الإجابة السريعة على العنوان الذي تبحث عنه من خلال كتابة كلمة أو عدة كلمات (مفتاحية) لهذا الموضوع، من ناحية احتمال كونه موجوداً أم لا. وإذا كان العنوان موجوداً فإنه سوف يعطيك تفاصيله ويمكنك منه، وتوجد على شبكة الأنترنت العديد من محركات البحث، غير أن أهم هذه المحركات هو محرك البحث Google وسندرج من خلال هذا العنصر أهم محركات البحث، وهذا فيما يلي:

1- محرك البحث جوجل Google:

يعد محرك البحث جوجل Google من أشهر محركات البحث الذي يقدم خدمات البحث العلمي ، ويمكن الدخول لهذا المحرك من خلال الموقع (www.google.com) ، ويتميز المحرك جوجل بالخيارات المتعددة للبحث العلمي الأكاديمي و المتقدم، مثل البحث عن طريق اسم الكاتب أو تاريخ النشر أو الجامعة أو البحث باستخدام معاملات تقوم بتصفية و فلترة نتائج البحث، كما يمكننا هذا المحرك من الدخول إلى مواقع

¹الفرق بين مواقع ومحركات البحث:

محركات البحث: هو مواقع ضخمة جداً تخضع لقوانين وخوارزميات معقدة، تستقبل يومياً كم كبير من الأشخاص الذين يبحثون عن معلومات معينة، حيث تعمل المحركات على عرض العديد من النتائج التي يمكن أن تطابق ما أمكن المواضيع التي يبحث عنها الزائرين، كما تعمل على تشبيكهم بمواقع وحسابات كثيرة تابعة لشركات خاصة أو أشخاص عاديين تتضمن عناوين المواضيع التي يتم البحث عنها. أشهرها غوغل، ياهو، بينغ وغيرها الكثير. في حين أن موقع البحث هو نتيجة البحث التي تظهر لك بعد كتابة العنوان في محرك البحث، وتكون على شكل حسابات خاصة وعمامة لمجلات أو منصات أو وكالات أخبار أو مراكز أبحاث يتم تصميمها من قبل مهندسين متخصصين بلغات البرمجة وتكنولوجيا المعلومات، والتي ينشر من خلالها أبرز المقالات أو الأخبار أو المواضيع التي تبحث عنها ضمن محرك البحث.

مختلف الجامعات والأكاديميات وكذلك المكتبات وحتى المنظمات... إلخ، وإليك صورة عن هذا المحرك أدناه.



2- محرك الباحث العلمي جوجل سكولار Google scholar

في إطار تخصيص الخدمات التي تعنى بالبحث العلمي وطلبتته وباحثيه والأوساط الأكاديمية، أطلقت شركة Google أخيراً محرك بحث جديد، وهو الباحث العلمي يشمل فقط مقالات علمية وأبحاثاً على شبكة الإنترنت. يتيح هذا المحرك الجديد المتوفر في موقع (www.google.scholar.com) للطلبة والباحثين الحصول على نتائج بحث تخص مجالات تخصصهم على اختلافها.

ويتميز هذا المحرك بالموثوقية والمصدقية الكاملة في نتائج البحث، حيث يسهل الوصول إلى النصوص الكاملة للأبحاث، ويتضمن جوجل الباحث العلمي مادة وفيرة من الأبحاث والرسائل العلمية المعتمدة والمجلات العلمية المحكمة. أيضاً يتضمن الكتب والمخلصات والمقالات الصادرة عن ناشرين أكاديميين وجامعات عالمية وجمعيات وهيئات متخصصة وغيرهم من مؤسسات البحث العلمي.

إن الباحث العلمي من Google، يساعد في التعرف على أكثر الأبحاث العلمية صلة بمجال البحوث التي نشتغل عليها. حيث أنه يقوم بعرض نتائج البحث مرتبة حسب الأهمية والتاريخ والأثر العلمي الذي تركته في مجال تخصصها وبالتالي يتيح لنا التوصل لأهم ما تم نشره في مجال تخصصنا والاطلاع عليه بسهولة ويسر. وسندرج صورة عن هذا المحرك أدناه.

My profile My library SIGN IN

Google Scholar

Articles Case law

Articles about COVID-19

CDC NEJM JAMA Lancet Cell BMJ
Nature Science Elsevier Oxford Wiley medRxiv

Stand on the shoulders of giants

3- محرك البحث بينغ Bing :

بينغ Bing هو محرك بحث تمتلكه وتديره شركة مايكروسوفت، واليوم يُستخدم Bing أيضًا كمحرك بحث منافس لمحرك البحث جوجل، ويوفر Bing مجموعة كبيرة من الميزات، بما في ذلك منتجات الويب والفيديو والصور وخريطة البحث، والفلاتر المتقدمة والتي تتيح للمستخدمين تحسين نتائج البحث العلمي من خلال عرض مختلف البحوث والكتب والمجلات، وكذلك البحث عن الصور والفيديو، وأيضًا ميزة إجاباته الفورية والقوميس، والحسابات، وتتبع الطيران، والعديد من الأمور الأخرى، ويمكن الدخول لهذا المحرك عن طريق الرابط (www.bing.com) وسندرج صورة لهذا المحرك فيما يلي.



4- محرك البحث ياهو! Yahoo.

هو محرك مملوك لشركة ياهو! ، وهو ثالث أكبر محرك بحث في الولايات المتحدة، يأتي بعد محرك بحث جوجل ومحرك بحث بينغ . أصل محرك بحث ياهو (Yahoo! Search) يشير إلى واجهة ياهو التي ترسل الإستعلامات إلى الفهارس البحثية للصفحات مع الدليل الخاص به من المواقع والنتائج ستظهر لأي مستخدم في (Yahoo)، ويعتبر ياهو مثله مثل باقي محركات البحث من خلال توفير المادة العلمية للباحث والسماح له بالدخول إلى مختلف المواقع البحثية... غير أنه لا يحض بنفس الإقبال الذي يحض به محرك البحث جوجل وبينغ، وذلك لأن خدمات الأخيرين أعلى من الخدمات التي يقدمها ياهو خاصة من ناحية التحديث، ونجد محرك البحث ياهو على الرابط (<https://fr.yahoo.com>) وإليكم أدناه صورة عن محرك البحث ياهو!



5- محرك البحث BASE:

هو محرك بحث أكاديمي متعدد التخصصات والموارد العلمية، أنشأته جامعة بيليفيلد في ألمانيا . يعتمد على برامج مجانية ومفتوحة المصدر مثل منصة البحث Apache Solr وغيرها من المكتبات الرقمية التي تقوم بتنفيذ بروتوكول مبادرة الأرشيف المفتوح، بالإضافة إلى البيانات الوصفية ، تقوم مكتبة جامعة بيليفيلد بفهرسة مواقع الويب المختارة ومجموعات البيانات المحلية ، والتي يمكن البحث عنها جميعًا

عبر واجهة بحث واحدة، ويمكن الدخول إلى محرك البحث هذا بواسطة الرابط (www.base-search.net) . وإليك صورة عن محرك البحث BASE.



ثانياً: أهم المواقع والمنصات العلمية المدعمة للبحث العلمي

من خلال هذا العنصر سنضع بين أيديكم أهم المواقع والمنصات العلمية التي تحتوي على المواد العلمية المختلفة، سواء مجلات أو رسائل جامعية أو حتى كتب، وهذا من خلال ما يلي:

1- موقع DOAJ

يمكن الدخول إلى هذا الموقع من خلال الرابط التالي: <https://doaj.org>، هو موقع مقالات علمية مجانية، ويعد دليل منظم كبير عبر الإنترنت يتم تحديثه من قبل مجتمع من نخبة الأكاديميين. يقوم الموقع بفهرسة وتوفير الوصول إلى مجلات علمية عالية الجودة، والتي يقدر عددها بحوالي 18 ألف مجلة.

ليس هذا وحسب، بل أن الموقع يوفر حوالي 7 مليون مقالة علمية تغطي جميع المجالات العلمية المختلفة مثل: العلوم، التكنولوجيا، الطب، العلوم الاجتماعية، العلوم الإنسانية وغيرها الكثير من المجالات العلمية.

2- موقع ASJP

يمكن الدخول إلى هذه المنصة من خلال الرابط التالي: <https://www.asjp.cerist.dz/en>، ويمثل هذا الموقع المنصة الوطنية للمجلات الصادرة عن الجامعات الجزائرية، وحرصاً من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية على الارتقاء بواقع المجلات الأكاديمية التي تنشر من قبل جامعاتها قامت بتبني إنشاء منصة إلكترونية على شبكة الانترنت لإدارة المجلات العلمية وتجاوز مشاكل النشر التقليدي وتسهيل التواصل العلمي.

3- منصة deepdyve

يمكن الدخول إلى هذه المنصة من خلال الرابط التالي: <https://www.deepdyve.com>

تتيح هذه المنصة للباحثين الأكاديميين الحصول على المعلومات العلمية من مختلف المجالات العلمية الشهيرة، كما أنها تتيح إمكانية إضافة بريدك الإلكتروني الذي من خلاله يتم التواصل معك وإخبارك بأخر المنشورات.

4- موقع Worldwide Science

يمكن الدخول إلى هذا الموقع عبر الرابط : <https://worldwidescience.org>

تعتبر بوابة علمية عالمية، تتكون من قواعد بيانات علمية ووطنية ودولية من جميع أنحاء العالم، تعمل على تسريع الاكتشاف العلمي من خلال توفير البحث الشامل وترجمة المؤلفات والمجلات الأكاديمية بلغات متعددة منتشرة عالمياً.

5- موقع Science.gov

يمكن الدخول إلى هذا الموقع عبر الرابط: <https://www.science.gov>

يعد بوابة رائعة للمعلومات العلمية الحكومية ونتائج البحوث، يوفر أبحاثاً من أكثر من 45 قاعدة بيانات علمية و200 مليون صفحة من المعلومات العلمية و2000 موقع علمي.

6- مواقع أخرى:

لا توجد قائمة شاملة للمواقع التي تقدم مقالات الوصول المفتوح، لأن عددها أخذ في الازدياد، ولكن ما يلي ذو أهمية خاصة:

[Arxiv.org](https://arxiv.org)–

موقع أميركي ينشر أوراق بحثية علمية.

[AcademicJournals.org](https://academicjournals.org)–

موقع يضم خلاصة وافية للمجلات الإلكترونية المفتوحة في مجالي العلوم والعلوم الإنسانية.

[/http://www.journal.cybrarians.info](http://www.journal.cybrarians.info)–

موقع لأمناء المكتبات باللغة العربية.

[/https://doaj.org](https://doaj.org)–

موقع يضم دليل لدوريات الوصول المفتوح.

[المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية – الموارد العلمية الحرة](https://www.iasj.net)

مقره هولندا.

[https://iasj.net/iasj](https://iasj.net)–

المجلات الأكاديمية العلمية العراقية.

خاتمة:

يتضح من عرضنا السابق أن للبحث الإلكتروني من خلال مختلف المحركات والمواقع الإلكترونية أهمية بالغة في ترقية وتطوير البحث العلمي ومن أهم النتائج التي يمكن الوصول إليها في هذا المجال هي:

- ✓ المواقع الإلكترونية مهما تنوعت تعتبر وسيلة تفتح الآفاق الواسعة أمام الباحث العلمي لاقتناء المراجع بمختلف أنواعها ولغاتها وحتى تخصصاتها.
- ✓ كما تسهل المواقع الإلكترونية عملية البحث وكذلك تزيد من سرعة إنجاز الأبحاث العلمية، وهذا عن طريق اختزال الزمن الذي كان يستغرقه الطالب في عملية البحث التقليدية في رفوف المكتبات والتي تتطلب وقتا وجهدا وكذلك انتقال الباحث إلى مختلف الجامعات والمكتبات.
- ✓ شبكة الانترنت تعد وسيلة اتصال مهمة بين الناس سواء على صعيد المؤسسات العمومية والخاصة الاقتصادية، الاجتماعية، والخدمية... حيث إمكانية تحقيق الاتصال بالصورة والصوت عبر برامجها المتعددة والتي يعد المسنجر أشهرها، كما تسمح بالاتصال مع مختلف الخبراء في مجالات البحث التي يدرسها الباحث وهذا للاستفادة من خبراتهم ونصائحهم.

التوصيات:

- ☞ تعميم الانترنت في جميع الكليات والجامعات وتفعيل دورها في جميع الأنشطة وطرق التدريس والتقويم .
- ☞ العمل على تدريس طرق البحث الإلكترونية وكذلك المكتبات الرقمية في المرحلة الجامعية لجميع الطلبة في كل الكليات والتخصصات ، وهذا بغية تنمية مهارات البحث لديهم عن مختلف المراجع والمصادر الإلكترونية.
- ☞ إجراء دراسات لقياس أثر استخدام الانترنت على تحصيل الطلاب واكتسابهم للمهارات وعلى اتجاهاتهم تجاه المقاييس الدراسية.
- ☞ عمل مواقع الكترونية للجامعات والكليات والمؤسسات والمحافل البحثية والعلمية الأخرى
- ☞ الإكثار من الدراسات والبحوث والندوات التي تراجع وتشخص وتقيم واقع هذه الخدمة ومدى توظيفها في مجالات الحياة اليومية المختلفة ومنها البحث العلمي.

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- بوحوش عمار: وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- ألمانيا، 2019.

المجلات:

- 1- عمر حمادو والعربي بن داود: " دور الأنترنت في خدمة البحث العلمي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص: الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي.
<https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/SSP0335.PDF>

2- دون مؤلف: " أثر المكتبات الرقمية في تنمية مهارات البحث عن مصادر المعلومات الإلكترونية لدى طلاب كلية التربية بجامعة طيبة"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 165، أكتوبر 2015.
https://jsrep.journals.ekb.eg/article_553866990abf77f8.pdf

الأطروحات:

1- رواجي خيرة: " ثقافة الأنترنت: دراسة ميدانية لإستعمالات الشبكة بمدينة تهمرت"، (مذكرة ماجستير)، جامعة وهران، 2009-2010.

2- وعد شوكت محمد: " دور الأنترنت في تطوير البحث العلمي"، (أطروحة دكتوراه)، جامعة دمشق، سوريا، 2013-2014.

مقالات إلكترونية:

1- "5 من أهم محركات البحث العلمي على شبكة الأنترنت
<https://arblog.praxilabs.com/top-5-scie/>

2- "البحث العلمي في ظل الأنترنت وثورة المعلومات" <https://islamonline.net>

3- محمد مروان: "البحث الإلكتروني" <https://mawdoo3.com>

طرق الوصول إلى المصادر القانونية في البيئة الرقمية

Methods of Access to Legal Sources in The Digital Environment

د. بوحملة كوثر

كلية الحقوق والعلوم السياسية – بودواو-

جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس -

kaouther.bhmaa@yahoo.com

ملخص:

تناولت هذه المداخلة موضوع طرق الوصول إلى المصادر القانونية في البيئة الرقمية من أجل تسليط الضوء على الثروة المعرفية التي تشتمل عليها مكتبات القانون اليوم خاصة بعد التطور التكنولوجي ، الذي أثر بطريقة إيجابية على كم المعلومات في مقابل ظهور صعوبات قد يواجهها الباحث خاصة أمام تنوع وتشعب مصادر هذه المعلومات الأمر الذي يستوجب إحاطة الباحث بأهم الطرق والوسائل التي من شأنها تسهيل عملية الوصول إلى هذه المعلومات وكذا تبيان أهم الطرق التي تعينه على معرفة غريلة هذه المعلومات وتمحيصها.

كلمات مفتاحية: البيئة الرقمية، مصدر، المعلومات، الباحث، بحث علمي.

Abstract;

This intervention dealt with the issue of ways to access legal resources in the digital environment in order to shed light on the wealth of knowledge contained in law libraries today, especially after the technological development, which positively affected the amount of information in return for the emergence of difficulties that the researcher may face, especially in front of the diversity and complexity of these sources Information, which requires informing the researcher of the most important ways and means that will facilitate the process of accessing this information, as well as showing the most important ways that help him to know the sifting and scrutiny of this information.

Keywords: digital environment, source, information, researcher, scientific research.

مقدمة:

تقدم المكتبات بشكل مباشر خدمات وأدوات متكاملة لإنشاء مجموعات وموارد البيانات المتنوعة والتقاطها وتخزينها ومشاركتها وإدارتها ومعالجتها وتحليلها. و تتمتع مكتبات القانون حالياً بإمكانية الوصول إلى مجموعات أكثر شمولاً بكثير مما تمتلكه أي منها، وبسهولة أكبر مما هو متاح الآن من خلال الإعارة بين المكتبات أو من خلال جهود المؤسسات العلمية على المستوى الداخلي أو الدولي، الذين يلعبون دوراً رئيسياً في الدعوة إلى البحث الإلكتروني خاصة فيما يتعلق بالوصول المفتوح إلى مخرجات البحث والمنح الدراسية المفتوحة. وتعتبر مفاهيم المساواة في الوصول إلى الخدمات القانونية، والمساواة أمام القانون بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس أو الإعاقة، أو مدى القدرة على تحمل التكاليف، أو الكفاءة، وإمكانية الفهم، والفعالية، مفاهيم مهمة في الدراسات القانونية.

ويقصد بالوصول المفتوح إلى البحث العلمي والأكاديمي الإتاحة المجانية للمعلومات على الإنترنت، والسماح لأي مستخدم بقراءة النصوص الكاملة لهذه المقالات أو تنزيلها أو توزيعها أو طباعتها أو البحث عنها أو نسخها، أو للفهرسة، أو القيام بتوظيفها كبيانات في برنامج معين، أو استخدامها لأي غرض قانوني آخر، دون عوائق مالية أو قانونية أو تقنية بخلاف تلك التي لا يمكن فصلها عن الوصول إلى الإنترنت نفسه.

لقد أشار مايكل كارول من كلية الحقوق بفيلانوفيا إلى الروابط بين حركة الوصول المفتوح إلى الأبحاث والأدب الأكاديمي في العلوم والتخصصات الأخرى، والحركة من أجل حرية الوصول إلى المصادر المتعلقة بالقانون، والتي تتعلق بالقضايا والقوانين والمواد الأخرى الصادرة عن الهيئات ذات السلطة التشريعية. وأشار أيضاً إلى أهمية الوصول المفتوح إلى الدراسات القانونية وكذلك إلى الوثائق الصادرة عن المحاكم والهيئات التشريعية والسلطات الأخرى¹.

وعليه، فإن مثل هذه العملية لا تهدف فقط لتحقيق فوائد تعود على الباحثين القانونيين الذين يجعلون أعمالهم متاحة على الإنترنت العام، بل تهدف أيضاً إلى تحسين جودة الاتصال الأكاديمي، لهذا سنطرح الإشكالية التالية: ما هي طرق الوصول المفتوح للمعلومات في البيئة الرقمية وما هي مصادرها؟

للإجابة على هذه الإشكالية سنتناول في هذه المداخلة: مكتبة القانون، أنواع المصادر، و عملية توليدها من أجل تسهيل عملية استخدامها من قبل الطلاب والمحامين وأعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الباحثين الذين يقومون بالبحوث القانونية.

أولاً: مكتبة القانون

تهدف مكتبة القانون إلى مساعدة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعلماء من خلال الإدارة المنظمة لمختلف أنواع مصادر المعلومات المطلوبة للفصول الدراسية العادية، و من أجل تسهيل عملية إعداد المهام الأكاديمية أو من أجل إعداد الأطروحة أو التقارير، أو التدريس، و تفيد أيضاً حتى الإداريين، وصانعي

¹ -Michael W. Carroll. "The Movement for Open Access Law". Lewis and Clark L. Rev. 2006:

741-760.http://works.bepress.com/michael_carroll/3

السياسات، وبرامج البحث والتوعية القانونية. كما تحاول توفير أنواع مختلفة من الموارد من المصادر أصلية و ثانوية، والموارد البشرية ، والمنظمات كمورد، ومسودة الدستور، وقرارات المحكمة العليا ، ومناقشات الجمعيات المعتمدة، والقوانين، وأعمال البرلمان ، والكتيبات ، والقواعد التي يضعها القضاء والملخصات والمجلات الإلكترونية وقواعد البيانات وغيرها.

وبالرغم من أن العديد من أمناء المكتبات القانونية خبراء في القانون الدولي والبحوث القانونية ، بالإضافة إلى مصادرها الأولية ، وأدبياتها ، وأدوات البحث الخاصة بها ، ومناهج البحث. ومع ذلك ، فإن مفهوم "مكتبات دولية للقانون" يشمل شيئاً أكبر من مجرد مجال دراسة يمارس فيه مجموعة من الخبراء مهنتهم، فقانون توليد الموارد هو المجموعة الكاملة من المبادئ والسوابق والقواعد واللوائح والإجراءات التي تهدف إلى ضمان النظام والعدالة في مجتمع متحضر، ويشمل الدساتير والتشريعات والقرارات الاتحادية ، الدولية والمحلية والمدنية والجنائية¹.

فعلى سبيل المثال، يتم إنشاء المصادر الأولية للقانون وإنتاجها من قبل الفروع التشريعية القضائية والإدارية للحكومة على مستويات السلطة التشريعية كأساس والسلطة التنفيذية كاستثناء ، كما تتكون الكثير من المعلومات القانونية والتنظيمية من تلك القواعد المسجلة التي ستكون محل تطبيق من قبل المجتمع والإجراءات التي يمكن أن تنفيذها، وكذا تمثيل المصالح والاحتياجات المعلوماتية لجميع المواطنين من خلال هذه المحاكم والمكاتب الإدارية والتشريعية و الهيئات التي تنتج المعلومات القانونية لتلبية مهمة المؤسسة الحكومية. وعليه وبسبب الطبيعة المتخصصة والأنظمة التنظيمية ولغة المعلومات القانونية ، يكون استخدامها أمراً أكثر صعوبة مقارنة بمعلومات المصادر الأخرى، ويرجع سبب هذه الصعوبة إلى:

1. التدفق المستمر للمعلومات القانونية والحكومية و القضائية، حيث يتم الفصل في القضايا باستمرار ويتم تمرير أو مراجعة التشريعات أو القواعد أو اللوائح.

2. وبما أن، إنشاء وإصدار ونشر غالبية المعلومات القانونية والحكومية يتم من قبل المحاكم والهيئات التشريعية والإدارات أو الوكالات. و من أجل الوصول إلى هذه المعلومات، يجب على الباحثين معرفة الجهة القضائية أو الوكالة الصحيحة (المنشئ) التي أنتجت المعلومات المطلوبة.

3. يجب على المستخدمين النظر في العديد من مجموعات الموارد بدلاً من الاكتفاء بمورد واحد فقط، كما هو الحال في أدوات المعلومات التقليدية. ومن أجل معرفة المعلومات القانونية المحددة، يجب على المستخدم معرفة مجموعة المجلدات والجرائد الرسمية التي تم نشر القانون فيها.

4. الأصل أن عملية نشر المعلومات القانونية والحكومية كمطبوعات "رسمية" أو "غير رسمية"، تتم من قبل الحكومة أو تتم من خلال تعاقدها مع ناشر تجاري من أجل نشر الوثائق "الرسمية" ، لكن هناك حالات يتم نشر المطبوعات "غير الرسمية" من قبل ناشرين خاصين أو شركات غير معتمدة قانوناً لنشر مثل هذه

¹ -ALIA Report – Strategic Roadmap for Australian Research Infrastructure. 2011.P.02.

المعلومات الحكومية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تعدد المطبوعات "غير الرسمية" أو الوثائق غير "الرسمية"، كما نجد أن هؤلاء الناشرين الخاصون يقومون بعملية النشر أسرع من الناشرين الحكوميين ويوفرون أدوات بحث ذات قيمة مالية كقيمة مضافة لنسخهم .

5. تختلف الاستشهادات الببليوغرافية المستخدمة للعثور على موارد المعلومات للمنشورات القانونية والحكومية عنها في التخصصات الأخرى وهي فريدة لكل نوع من أنواع هذه الموارد،

ثانياً: أنواع موارد القانون

نجد أن هذه الموارد تشتمل على قوانين صادرة عن المشرع و موارد صادرة عن كليات الحقوق في شكل مؤلفات أو مجلات و مؤتمرات وملتقيات منشورة وغيرها، وقد توسعت هذه المعلومات من قدر ضئيل من معلومات صادرة عن المشرع أو صادرة عن المحاكم إلى وجود مكثف للغاية على الإنترنت لكل فرع من فروع الحكومة والجماعات المحلية . بحيث يتم إضافة موارد جديدة إلى الويب كل يوم، و هذه الإتاحة للإصدارات القانونية يجعل القانون في متناول الجميع حقاً.

ومن اجل تجاوز هذه الصعوبات تم إنشاء المعهد العالمي للمعلومات القانونية (WorldLII) ، والذي يعد مرفق بحث قانوني عالمي مجاني ومستقل وغير هادف للربح¹، حيث يتألف WorldLII من ثلاثة مرافق رئيسية: قواعد البيانات : Databases ، والفهرس Catalog ، والبحث على شبكة الإنترنت Websearch كما يوفر WorldLII وسيلة بحث واحدة لقواعد البيانات الموجودة في معاهد المعلومات القانونية، والذي تم تطويره بشكل تعاوني من قبل معاهد المعلومات القانونية التالية :

- معهد المعلومات القانونية الأسترالي (AustLII)
- معهد المعلومات القانونية البريطاني والأيرلندي (BAILII)
- معهد المعلومات القانونية الكندي (CanLII)
- معهد هونغ كونغ للمعلومات القانونية (HKLII)
- معهد المعلومات القانونية (كورنيل) (LII (كورنيل))
- معهد المعلومات القانونية لجزر المحيط الهادئ (PacLII)
- كلية الحقوق بجامعة ويتس (كلية ويتس للحقوق)

¹ - اعتمدت LIIs ، في مونتريال في أكتوبر 2002 ، بموجب إعلان مونتريال بشأن وصول الجمهور إلى القانون.



World Legal Information Institute

Free, independent and non-profit access to worldwide law

Find **in WorldLII**

Tip: First time users should read [basic search tips](#).
[Search Help] [Databases Full Search Form]

[Translate](#) - [翻译](#) - [翻訳](#) - [번역](#) - [하십시오](#)


Databases	News & Additions	Catalog
<ul style="list-style-type: none"> • Africa • Asia • Australasia • Europe • North America • Pacific Islands • Case Law • Law Reform • Law Journals • Legislation • Other • Resources • Treaties <p>Hosted on WorldLII:</p> <ul style="list-style-type: none"> • Cambodia • East Timor • South Africa 	<ul style="list-style-type: none"> • 4th International Conference on Law via Internet, Montreal, 2-4 October (CanLII) • By Region (WorldLII Catalog) Catalog >> Countries >> China • South Australian WorkCover Levy Review Panel Decisions 2000- (AustLII) • Cambodian Databases (WorldLII) • DIAL Cambodia In-Country Training, May 2002 (WorldLII) • New Brunswick Court of Queen's Bench (CanLII) • Past News & Additions... <p>Latest Catalog Additions</p> <ul style="list-style-type: none"> • Journal of International and Comparative Law <i>Link added:</i> >> Law Journals >> International Law 	<ul style="list-style-type: none"> • Categories • Countries • Other indexes • Regions • Subjects • Courts & Case-Law • Education • International Law Journals • Law Reform • Lawyers • Legislation • Parliaments • Research • Treaties

<<http://www.worldlii.org>>



تشمل هذه الأرشيف على قواعد البيانات Databases¹ تتمثل في قرارات المحاكم الدولية، وقواعد البيانات من عدد من البلدان الآسيوية، وقواعد البيانات من جنوب أفريقيا (المقدمة من كلية الحقوق Wits). كما تم تضمينه أكثر من 270 قاعدة بيانات من 48 سلطة قضائية في 20 دولة في الإصدار الأولي لـ WorldLII. يتم تضمين قواعد بيانات السوابق القضائية والتشريعات والمعاهدات وتقارير إصلاح القانون والمجلات القانونية وغيرها من المواد. يوفر كتالوج WorldLII روابط لأكثر من 15000 موقع ويب متعلق بالقانون في كل موقع بلد في العالم². كما يجعل البحث على شبكة الانترنت Websearch الخاص بـ WorldLII النص الكامل للعديد من هذه المواقع قابلاً للبحث الذي يمكن أن يصل إليه عنكبوت الويب

¹ - تحتوي WorldLII بالفعل قواعد بيانات من 20 دولة في ست قارات (في الوقت الحاضر بشكل رئيسي تلك التي تتبع تقاليد القانون العام): من أستراليا (120)، كندا (61)، بريطانيا وأيرلندا (27) وجزر المحيط الهادئ (25) وهونغ كونغ (13) ودول أخرى في آسيا وأفريقيا (6). يتم تضمين جميع أنواع قواعد البيانات القانونية: السوابق القضائية (165)، والتشريعات (45)، والمعاهدات (3)، وإصلاح القانون (4)، والمجلات القانونية (11)، وقواعد البيانات المتخصصة. مجتمعة، تشتمل LII التي يمكن الوصول إليها من خلال WorldLII على 240 قاعدة بيانات من 43 سلطة قضائية، مع أكثر من 50 غيغابايت من النصوص القابلة للبحث.

² - كتالوج WorldLII & Websearch: يضيف كتالوج WorldLII ومحرك البحث المستند إلى العنكبوت (جزء من WorldLII وبعض LIIs) فهرسًا عالميًا لما يقرب من 15000 موقع ويب، و 20 جيجا بايت أخرى من مواقع القانون القابلة للبحث. هذا هو أكبر كتالوج خاص بالقانون على الإنترنت، ويغطي كل دولة في العالم، وأكثر من 100 موضوع قانوني. يمكن تكرار عمليات البحث عبر WorldLII عبر كتالوج WorldLII و Websearch وعبر Google، بدون إعادة إدخال البيانات.



Contributors:

[Databases] [Recent Additions] [Translate] [Add a Link] [Disclaimer]

WorldLII >> Categories

[WorldLaw Help] [Basic Operators]

Find

Search: All WorldLII Catalog
 Only WorldLII Catalog >> Categories
 All WorldLII Databases
 Law on Google

- [Countries](#)
- [Legal Information Institutes](#)
- [Other indexes](#)
- [Regions](#)
- [Subjects](#)

الخاص بـ WorldLII. وكما هو معروف في عصر البحث القانوني عبر الإنترنت ، قد يتم تقييد الوصول للمعلومة أو المصدر من قبل الناشرين القانونيين التجاريين من خلال استخدام التكنولوجيا و كما قد يعتمد على طبيعة المستخدم ونوع الاستخدام المطلوب. و يُعد التمييز السعري إحدى الطرق التي يمكن للناشرين القانونيين التجاريين من خلالها تقسيم الوصول إلى قواعد بياناتهم. في العصر الرقمي ، كما قد يكون لدى مختلف المستخدمين أيضًا مستويات مختلفة من القدرة على الوصول إلى المعلومات القانونية الأمر الذي يظهر بشكل واضح في أنشطتهم ، حيث نجد مثلاً كل من معجم المفردات¹ Lexis و Westlaw² تفرض رسومًا مخفضة بشكل كبير على كليات الحقوق مقابل استخدام خدماتها. و بالمقارنة بما هو معمول به مع كليات الحقوق ، نجد أن الرسوم التي يفرضها Lexis و Westlaw على لمستخدمين التجاريين مثل شركات المحاماة مرتفعة جدًا ، في حين تقع الأسعار المخصصة للدوائر الحكومية في مكان ما بين مستويات مكاتب المحاماة وكليات الحقوق.

¹ - في اللغويات ، يشير مصطلح **lexis** (من اليونانية القديمة: word) إلى المجموعة الكاملة لجميع الكلمات الممكنة في لغة ما ، أو مجموعة فرعية معينة من الكلمات التي تم تجميعها بواسطة بعض المعايير اللغوية المحددة. على سبيل المثال ، يشير المصطلح العام lexis إلى جميع كلمات اللغة الإنجليزية ، بينما يشير المصطلح الأكثر تحديدًا lexis الإنجليزي إلى مجموعة فرعية معينة في قاموس اللغة الإنجليزية ، بما في ذلك الكلمات التي ترتبط ارتباطاً معنوياً بالمجال الديني للحياة. أما في اللسانيات النظامية الوظيفية ، المعجم أو العنصر المعجمي هو الطريقة التي يسمي بها المرء شيئاً معيناً أو نوعاً من الظاهرة. نظرًا لأن المعجم من منظور وظيفي نظامي هو وسيلة للاتصال ، فيمكن إدراكه من خلال كلمات نحوية متعددة مثل "البيت الأبيض" أو "مدينة نيويورك" أو "النوبة القلبية". علاوة على ذلك ، نظرًا لأن المعجم هي طريقة للاتصال ، فقد تدرك كلمات مختلفة مثل الطفل والأطفال والأطفال والأطفال نفس العنصر المعجمي.

² - Westlaw هي خدمة بحث قانوني عبر الإنترنت وقاعدة بيانات خاصة بالمحامين والمهنيين القانونيين متوفرة في أكثر من 60 دولة ، كما تتضمن موارد المعلومات الخاصة بـ Westlaw أكثر من 40.000 قاعدة بيانات من السوابق القضائية ، والتشريعات الفيدرالية والخاصة بالولاية ، والقوانين الإدارية ، ومقالات الصحف والمجلات ، والسجلات العامة ، والمجلات القانونية ، ومراجعات القانون ، والأطروحات ، والأشكال القانونية ، وموارد المعلومات الأخرى. وتتم فهرسة معظم المستندات القانونية في Westlaw إلى نظام أرقام المفتاح الغربي ، وهو نظام التصنيف الرئيسي في West لقانون الولايات المتحدة. يدعم Westlaw اللغة الطبيعية والبحث المنطقي ، تشمل ميزات Westlaw المهمة الأخرى KeyCite ، وهي خدمة التحقق من الاستشهاد ، والتي يستخدمها العملاء لتحديد ما إذا كانت القضايا أو القوانين لا تزال قانونًا معمولًا به ، وواجهة مبوبة قابلة للتخصيص تتيح للعملاء إحصار مواردهم الأكثر استخدامًا إلى الأعلى ، كما تنظم علامات التوبوب الأخرى محتوى Westlaw حول احتياجات العمل المحددة للمتقاضين وممارسي الشركات الداخليين والمحامين المتخصصين في أي من أكثر من 150 موضوعًا قانونيًا ويعتبر معظم العملاء الأكثر استعمالًا لها هم محامون أو طلاب قانون ، ولكن يمكن للأفراد الآخرين أيضًا الحصول على حسابات من أجل الاستفادة من خدماتها.

وبالإضافة إلى المصادر المرجعية القانونية والحكومية، نجد أن المصادر الثانوية تلعب دورًا مهمًا كون أنها مفيدة جدًا للباحثين في تحديد وشرح القانون، والتي تشمل على الأدوات المرجعية القانونية والتنظيمية في شكل كتيبات، وقواميس، وموسوعات، والدوريات القانونية، والخدمات الإخبارية.¹ (لوسون، 2003)

ثالثًا: البيئة الرقمية

طورت التكنولوجيا الرقمية منصات جديدة، ورسمت حدودًا جديدة للبحوث القانونية ذات الإمكانيات الهائلة للبلدان النامية. كما أن تماسك مصادر المعلومات القانونية، والسياق العالمي للموارد القانونية أمران أساسيان للغاية لدرجة أن هناك حاجة إلى استراتيجيات جديدة للاستغلال الكامل للفرص والإمكانيات اللا محدودة التي توفرها الأنظمة الرقمية بشكل عام والإنترنت بشكل خاص. فمنذ فجر عصر الإنترنت، ازدادت كمية المعلومات القانونية والحكومية التي يتم نشرها وإتاحة الوصول إليها من خلال التسليم عبر الإنترنت بشكل كبير كل عام، حيث أنها متاحة من عدد من المصادر على الإنترنت.

في الواقع، أحدثت تكنولوجيا المعلومات في القرن الحادي والعشرين ثورة في الطريقة التي يتم بها نشر الكثير من هذه المعلومات من قبل السلطة القضائية والتشريعية والهيئات الإدارية والطريقة التي يمكن لجميع المواطنين ومستخدمي المعلومات الوصول إليها، بحيث لم يعد المستخدمون بحاجة إلى موارد متخصصة أو يضطرون إلى الانتظار لأسابيع أو حتى أشهر للوصول إلى العديد من موارد المعلومات القانونية والحكومية، إذ تلتزم الإدارات التابعة للدولة سواء على المستوى المركزي أو المحلي بالنشر الإلكتروني للمصادر الأساسية للقانون، والتي تشمل التشريعات والقوانين والتقارير والقواعد واللوائح، وذلك لكي يتمكن الجمهور ومن له مصلحة من الاطلاع عليها.

كما تنشر أيضا المصادر الثانوية للقانون رقميا على شبكة الإنترنت. وتشمل هذه الموارد أدلة المهنيين القانونيين والخبراء، والموسوعات، والقواميس، والأشكال القانونية، والأطروحات، وكتيبات الاقتباس، والصحف القانونية، ومراجعات القانون أو المجالات. وتنتج كليات الحقوق والمحاكم والوكالات الحكومية ومكاتب المحاماة أيضا، داخليا، مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات القانونية، أو تقارير خاصة، أو مقالات، أو كتيبات إرشادية، أو مذكرات قانونية متاحة عن طريق الإنترنت.

وتوفر التقارير أو الدراسات المنشورة إلكترونيا من قبل طلاب كلية الحقوق أو أعضاء هيئة التدريس أو المكتبات أو المحامين أو المشاركين الآخرين في العملية القانونية معلومات قيمة على الإنترنت. وتعتبر أهم قاعدتي بيانات للمعلومات القانونية والتنظيمية: نظامي المشتركين في **Westlaw** و **Lexis**، كما أن هناك

¹ - فمثلا نجد أن كتاب هارفارد الأزرق هو دليل الاقتباس الأكثر استخدامًا لتنسيق المواد القانونية بشكل صحيح حيث تستند مقدمة الاقتباس القانوني الأسامي من LII التي كتبها Peter W. Martin إلى الإصدار السابع عشر من The Bluebook: A Uniform of Citation، المعروف باسم The Harvard Bluebook أو Bluebook. كما يحتوي كتاب الاقتباس التمهيدي على جدول محتويات يمكن البحث فيه بسهولة مع ارتباطات تشعبية لمواد موجودة على موقع ويب Cornell's LII Web site الخاص بالمعهد للمعلومات القانونية.

العديد من المواقع المتاحة مجاناً على شبكة الإنترنت حيث يمكن العثور على معلومات قانونية وتنظيمية، وعلى الرغم من حدوث زيادة كبيرة في كمية المعلومات القانونية المتاحة على شبكة الإنترنت، إلا أن هناك قيود على نطاق هذه المعلومات وتغطيتها على المواقع الشبكية، فمثلاً من بين قواعد البيانات الكاملة databases المتاحة مجاناً هناك 133 مقالة فقط في مجلة قانونية متاحة للاستخدام.

رابعاً: موارد البحوث القانونية على شبكة الإنترنت

وتشمل موارد البحوث القانونية المدعومة بشبكة الإنترنت ما يلي:

• فهرس المكتبات على الإنترنت وصفحات استقبال المكتبات والجامعات

• قواعد البيانات الإلكترونية (Online databases): هي قاعدة بيانات يمكن الوصول إليها من شبكة محلية أو الإنترنت، على عكس تلك التي يتم تخزينها محلياً على جهاز كمبيوتر فردي أو التخزين المرفق به (مثل قرص مضغوط). ويتم إضافة قواعد البيانات عبر الإنترنت على مواقع الويب، ويتم توفيرها كبرامج كمنتجات خدمية يمكن الوصول إليها عبر مستعرض ويب. قد تكون مجانية أو تتطلب الدفع، على سبيل المثال عن طريق الاشتراك الشهري. يحتوي البعض على ميزات محسنة مثل التحرير التعاوني وإشعار البريد الإلكتروني.

• الجرائد والمجلات الإلكترونية (Online magazines and journals): المجلات عبر الإنترنت هي مجلات إلكترونية تتناول مواضيع تهتم المتخصصين في المجال الأكاديمي أو العلوم أو التجارة أو الصناعة و يشار إليها عادةً باسم المجلات على الإنترنت.

• النصوص أونلاين

• صفحات الويب والنص التشعبي (Web pages and hyperlinks): هو نص يتم عرضه على شاشة الكمبيوتر أو أي أجهزة إلكترونية أخرى مع إشارات (ارتباطات تشعبية) إلى نص آخر يمكن للقارئ الوصول إليه على الفور و ترتبط مستندات النص التشعبي ببعضها البعض عن طريق الارتباطات التشعبية، والتي يتم تنشيطها عادةً عن طريق النقر بالماوس أو مجموعة الضغط على المفاتيح أو لمس الشاشة، بصرف النظر عن النص، يُستخدم مصطلح "النص التشعبي" أيضاً أحياناً لوصف الجداول والصور وتنسيقات المحتوى التقديمي الأخرى ذات الارتباطات التشعبية المدمجة، و يعتبر النص التشعبي أحد المفاهيم الأساسية لشبكة الويب العالمية، حيث تتم كتابة صفحات الويب غالباً بلغة ترميز النص التشعبي (HTML). كما هو مطبق على الويب، بحيث يتيح النص التشعبي نشر المعلومات بسهولة عبر الإنترنت.

• فرق المناقشة والقوائم (Discussion groups and lists): هي عبارة مجموعات تنشئ بهدف المناقشة من قبل مجموعة واسعة من المستخدمين المعتادين في جميع أنحاء العالم، والذين يكونون بحاجة لهذا المصدر من المعلومات ومن مميزات قدرة أي شخص على إنشاء مجموعات جديدة والانضمام إليها.

• مجموعات Usenet (Usenet groups): يوزنت هو نظام مناقشة موزع عالمياً متاحاً على أجهزة الكمبيوتر، تم تطويره من نسخة Unix-to-Unix للأغراض العامة (UUCP)

• المكتبات الافتراضية **Virtual libraries** : هي المكتبة التي توفر مداخل أو نقاط وصول (Access) إلى المعلومات الرقمية وذلك باستخدام العديد من الشبكات، ومنها شبكة الإنترنت العالمية، وهذا المصطلح قد يكون مرادفاً للمكتبات الرقمية وفقاً لما تراه المؤسسة الوطنية للعلوم National Science Foundation وجمعية المكتبات البحثية Libraries research of Association في الولايات المتحدة الأمريكية

ومما سبق ، سيكون البحث القانوني في المستقبل مدفوعاً بشكل كبير بتكنولوجيا المعلومات، كما سيسهل الإنترنت هذه العملية ، وهذا الأمر بالضرورة يتطلب وجود أن يكون الباحث القانوني في المستقبل كفوئاً في مجال تكنولوجيا المعلومات ومتعلماً للإنترنت ومطلعاً مهنيّاً على بيئة المعلومات الإلكترونية المتطورة. (Omekwu, 2005)

خامساً: المستودعات الرقمية

تعرف المستودعات الرقمية بأنها أنظمة معلومات تستوعب وتخزن وتدير وتحفظ وتتيح الوصول إلى المحتوى الرقمي، حيث يوفر نموذج OAIS¹ أساساً مفاهيمياً لتصميم مستودعات متوافقة مع المعايير. وتعد المستودعات الرقمية ظاهرة جديدة نسبياً ظهرت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تم تطوير مفهوم المستودعات الرقمية الموثوقة لضمان خدمات الحفظ العالية المستوى لجميع أنواع المستودعات، وهناك العديد من أنواع المستودعات، بما في ذلك المستودعات المؤسسية والتأديبية والحكومية والمركزية، والتي تجمع المحتوى من عدة مستودعات فرعية. ووفقاً لدليل مستودعات الوصول المفتوح، فإن معظم المحتوى في الوصول المفتوح (83.2%) متاح من خلال المستودعات المؤسسية، كما تقدم المستودعات المؤسسية بنية تحتية أساسية للمنع الدراسية في العصر الرقمي وإمكانية إحداث ثورة في التواصل الأكاديمي. ونشير أيضاً إلى أن جزءاً رئيسياً من الخدمة هو إدارة التغيير التكنولوجي ونقل المحتوى الرقمي من مجموعة من التقنيات إليها².

تخدم المستودعات الرقمية المؤسسية أغراضاً متعددة، حيث يتمثل هدفها الأساسي في دعم التواصل العلمي وتوفير الوصول المفتوح إلى المقالات والرسائل الجامعية وبيانات البحث، بالإضافة إلى ذلك، فهي توفر منصات لتخزين وحفظ الملفات الرقمية الرئيسية التي تم إنشاؤها نتيجة لمشاريع الرقمنة، إذ أحياناً تكون

¹ OAIS- هو أرشيف يتكون من أشخاص وأنظمة ، تتمثل مسؤوليته في الحفاظ على المعلومات وجعلها في متناول المجتمع المستهدف من المستخدمين. ويعد النموذج المرجعي OAIS - النموذج المرجعي لنظام معلومات أرشيفية مفتوح - هو نتيجة عمل CCSDS - اللجنة الاستشارية لنظم بيانات الفضاء (هيئة دولية لتوحيد وكالات الفضاء) - تم تنفيذه بناءً على طلب ISO. أدى هذا العمل ، الذي شارك فيه ممثلو المكتبات ودور المحفوظات المؤسسية ، في عام 2002 إلى صياغة وثيقة تحدد بطريقة عامة للغاية البنية المنطقية ووظائف نظام الأرشيف، و الذي يشكل الآن معيار ISO دولي (ISO 14721).

Iris Xie PhD, Krystyna K. Matusiak PhD, in Discover Digital -

2

<https://doi.org/10.1016/B978-0-12-417112-1.00009-0>. Libraries, 2016

الحدود بين المستودع والمكتبات الرقمية غير واضحة، حيث تستضيف المستودعات أيضاً مجموعات رقمية للوصول إليها.

كما توفر المستودعات الرقمية الموثوقة خدمة الحفظ، حيث تم عرض هذه الفكرة لأول مرة في التقرير الأساسي المتعلق بالحفاظ على المعلومات الرقمية، وقد أكد المؤلفون على دور الثقة في إدارة هوية وسلامة وجودة المعلومات الرقمية في أنظمة الأرشيف ويوصون بتطوير عملية التصديق، حيث تم توضيح مفهوم المستودع الرقمي الموثوق به بالكامل في تقرير تأسيسي آخر، و الذي جاء تحت عنوان: المستودعات الرقمية الموثوقة: السمات والمسؤوليات، الذي أعدته مجموعة عمل RLG / OCLC ، في 2002، حيث يُعرّف المستودع الرقمي الموثوق به بأنه المستودع "الذي تتمثل مهمته في توفير وصول موثوق وطويل الأجل إلى الموارد الرقمية المُدارة إلى مجتمع ما، حالياً وفي المستقبل"¹. و من أجل الاعتراف بمصداقيته، يجب أن يحتوي المستودع على سمات معينة تضمن موثوقية وصحة المعلومات المخزنة، وقد حددت كل من مجموعة RLG² و OCLC³ الخصائص التالية للمستودعات الرقمية الموثوقة والمستدامة: بأنها تتحمل مسؤولية الصيانة طويلة الأجل للموارد الرقمية نيابة عن المودعين ولصالح المستخدمين الحاليين والمستقبليين.

1- 2002 , Trusted Digital Repositories: Attributes and Responsibilities An RLG-OCLC Report -
p.05..Research Libraries Group All rights reserved. First published in May 2002

2 - RLG في أوائل السبعينيات من القرن الماضي ، أنشأت ثلاث جامعات أمريكية ومكتبة نيويورك العامة نوعاً جديداً من اتحاد مشاركة الموارد العملية ، والذي تم دمجها في عام 1975 باسم (Inc. RLG ، The Research Libraries Group) ، حتى اندماجها مع اتحاد مكتبات OCLC في 2006. نمت RLG لتشمل تقريباً كل نوع من مؤسسات الذاكرة الثقافية - الجامعات والمكتبات الوطنية والمحفوظات والجمعيات التاريخية والمتاحف - وكلها مع مجموعات رائعة للبحث والتعلم.

3 - يعد مركز مكتبة الكمبيوتر عبر الإنترنت L'Online Computer Library Center (OCLC) ، الذي تأسس عام 1967 باسم مركز مكتبة كلية أوهايو ، منظمة عالمية غير ربحية تخدم المكتبات التي تهدف إلى توفير وصول عام أكبر إلى المعلومات وتقليل التكلفة. تستخدم أكثر من 10000 مكتبة حول العالم خدمات OCLC للبحث عن كتبهم أو فهرستها أو حفظها. تقع مكاتب المنظمة في دبلن بولاية أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية. يستخدم الباحثون والطلاب والعلماء وأمناء المكتبات خدمات OCLC للحصول على المراجع والملخصات والنصوص الكاملة.

تقوم OCLC والمكتبات الأعضاء بإنتاج وصيانة كتالوج OCLC عبر الإنترنت ، WorldCat ، والذي ربما يكون أكبر OPAC (كتالوج مكتبة) في العالم. يحتوي برنامج WorldCat على بيانات لمعظم المكتبات العامة والخاصة حول العالم. وهي متوفرة في العديد من المكتبات وعلى شبكات الحاسب الآلي بالجامعة. تضع منصة Open WorldCat قاعدة بيانات الكتب التي تحتفظ بها المكتبات على الإنترنت. يمكن الوصول إلى سجلاته من محركات بحث Google أو Yahoo عن طريق قصر حقل البحث على اسم المجال "worldcatlibraries.org" (على سبيل المثال ، إدخال "Wikipedia site: worldcatlibraries.org" في نافذة استعلام Google). ففي أكتوبر 2005 ، أنشأ فريق OCLC الفنيين مشروعاً يشبه الويكي wiki للسماح للقراء وأمناء المكتبات بإضافة تعليقات ومجالات أخرى من المعلومات إلى سجلات WorldCat. لمزيد من المعلومات اطلع على الصفحة التالية:

- تمتلك نظامًا تنظيميًا لا يدعم استمرارية المستودع على المدى الطويل فحسب ، بل يدعم أيضًا المعلومات الرقمية التي يتحمل مسؤوليتها.
 - إثبات المسؤولية المالية والاستدامة.
 - تصميم نظامها (أنظمتها) وفقًا للاتفاقيات والمعايير المقبولة عمومًا لضمان الإدارة المستمرة والوصول وأمن المواد المودعة داخلها.
 - وضع منهجيات لتقييم النظام تلي توقعات المجتمع بشأن الجدارة بالثقة.
 - يعتمد عليها في القيام بمسؤولياتها طويلة المدى تجاه المودعين والمستخدمين بشكل علني وصریح.
 - لديها سياسات وممارسات وأداء يمكن تدقيقه وقياسه¹.
- سادسا: بعض الحلول لإشكالية الوصول إلى المعلومة:

Cherchez des ouvrages dans les bibliothèques près de chez vous
2 milliards d'ouvrages disponibles ici via une bibliothèque

- [Tout](#)
- [Livres](#)
- [DVD](#)
- [CD](#)

[Recherche avancée](#) | [Trouver une bibliothèque](#)

- [Articles](#)

WorldCat vous connecte aux collections et aux services de plus de 10 000 bibliothèques à travers le monde [Détails >>](#)

Connectez-vous pour écrire des critiques et créer des listes et des bibliographies sur les ouvrages de bibliothèques

Nom d'utilisateur:

Mot de passe:

Se souvenir de moi sur cet ordinateur.

[Mot de passe oublié?](#) | [Créer un compte gratuit](#)

Avis de confidentialité : OCLC traite vos données personnelles dans les États-Unis d'Amérique pour fournir ce service. Pour plus d'informations sur l'utilisation, la divulgation et la protection de vos données personnelles, veuillez consulter la [Politique de confidentialité](#) d'OCLC.

¹ <https://www.sciencedirect.com/topics/computer-science/digital>

repository#:~:text=Digital%20repositories%20are%20information%20systems,emerged%20in%20the

يعد الحصول على المعلومات واستخدامها أحد التطورات الأساسية في هذا القرن، وتشير وسائل الوصول إلى المعلومات القانونية إلى الطرق؛ والوسائل أو الأساليب المستخدمة للوصول إلى المعلومات القانونية الصحيحة أو الحصول عليها من المصادر المتاحة، وفي السنوات الأخيرة، يتمتع المستعملون الرئيسيون لمجلات مجلة القانون - الأكاديميون القانونيون والمهنيون القانونيون - بزيادة وتحسين الوصول الإلكتروني إلى كل من المصادر الدراسية القانونية الحالية والقديمة من خلال قواعد البيانات القانونية الرئيسية، LexisNexis¹ و Westlaw²، والمجموعات الواسعة النطاق التي قدمتها HeinOnline³، JSTOR⁴، وغيرها من المجموع لمحتوى المجلات، وبالنسبة للمتعاملين الأكاديميين، نجد أن هذه الخدمة تم توفيرها من قبل المكتبات دون تكلفة فردية مباشرة، وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت مقالات مجلات القانون الجديدة متاحة على نحو متزايد بحرية

¹ LexisNexis هي مجموعة عالمية لها أنشطة في النشر الاحترافي وتقديم خدمات المعلومات القانونية والاقتصادية. المجموعة نفسها مرتبطة بالمجموعة الأنجلو هولندية RELX (المعروفة سابقاً باسم Reed Elsevier)، وهي إحدى مجموعات النشر والمعلومات المهنية الرائدة في العالم. LexisNexis SA هي شركة فرنسية تابعة لمجموعة LexisNexis، نتيجة الاستحواذ في عام 1993 على Editions Techniques في فرنسا، توظف ما يقرب من ستمائة شخص موزعين على أربعة مواقع (باريس وأورليان وتولوز ونيم) وفي عام 2018 حققت مبيعات بقيمة 150 مليون يورو.

² Westlaw هي خدمة بحث قانوني عبر الإنترنت وقاعدة بيانات خاصة بالمحامين والمهنيين القانونيين متوفرة في أكثر من 60 دولة. تتضمن موارد المعلومات الخاصة بـ Westlaw أكثر من 40.000 قاعدة بيانات من السوابق القضائية، والقوانين الفيدرالية والخاصة بالولاية، والقوانين الإدارية، ومقالات الصحف والمجلات، والسجلات العامة، والمجلات القانونية، والمجلات القانونية، والمعاهدات، والأشكال القانونية وموارد المعلومات الأخرى. تتم فهرسة معظم الوثائق القانونية على Westlaw في نظام أرقام المفتاح الغربي، وهو نظام التصنيف الأساسي في ويست لقانون الولايات المتحدة. يدعم Westlaw اللغة الطبيعية والبحث المنطقي. تشمل ميزات Westlaw المهمة الأخرى KeyCite، وهي خدمة التحقق من مرجع الحالة التي يستخدمها العملاء لتحديد ما إذا كانت القضايا أو القوانين لا تزال سارية، وواجهة مبوبة قابلة للتخصيص تتيح للعملاء إعادة توجيه مواردهم الأكثر استخدامًا. تنظم علامات التبويب الأخرى محتوى Westlaw حول احتياجات العمل المحددة للمتقاضين وممارسي الشركات الداخليين والمحامين المتخصصين في واحد من 150 موضوعًا قانونيًا. معظم العملاء هم محامون أو طلاب قانون، ولكن يمكن للأشخاص الآخرين أيضًا إنشاء حسابات فيها.

³ HeinOnline هو مصدر للوثائق القانونية التقليدية (الحالات المبلغ عنها، والقوانين، واللوائح الحكومية، والمجلات القانونية الأكاديمية، والمجلات والمجلات القانونية التقليدية والمنتجة تجاريًا)، والوثائق التاريخية والحكومية والسياسية، والمناقشات التشريعية، وتقارير الفروع التشريعية والتنفيذية، والعالم الدساتير والمعاهدات الدولية والتقارير والوثائق الأخرى للمنظمات الدولية. تتضمن قاعدة البيانات أكثر من 192 مليون صفحة من المستندات "بتنسيق قائم على الصور عبر الإنترنت وقابل للبحث الكامل

⁴ JSTOR (تقلىص تخزين المجلة) هو نظام أرشفة عبر الإنترنت للمنشورات الأكاديمية والعلمية ومكتبة رقمية مدفوعة الأجر. 1. تأسست في عام 1995، JSTOR هي مؤسسة أمريكية غير ربحية مقرها في نيويورك.

تم تصميم JSTOR بواسطة William G. Bowen لمساعدة المكتبات، وخاصة المكتبات الأكاديمية والبحثية، على التعامل مع الزيادة في عدد المجلات الأكاديمية. أجبرت التكاليف والمساحة المطلوبة المكتبات على مراجعة اشتراكاتهم. من خلال رقمنة المجلات العلمية، مكنت JSTOR المكتبات من الاستعانة بمصادر خارجية لتخزينها. بالإضافة إلى ضمان إمكانية الوصول على المدى الطويل، فقد أتاحت الرقمنة الوصول عبر الإنترنت والبحث النصي.

قبل النشر الرسمي من خلال سلسلة أوراق العمل الإلكترونية، مثل تلك التي تدعمها ¹SSRN و ASJP، والتي تُعد أيضاً في نظر أغلب المستخدمين خدمات ممولّة من المكتبة، ويبدو أنها مجانية لكليات الحقوق، ونتيجة لذلك، أصبح البحث الإلكتروني هو الوسيلة المفضلة لتحديد مكان المنح القانونية في نفس الوقت الذي تواجه فيه المكتبات القانونية ضغوطاً متزايدة على ميزانياتها وتتطلع فيه مؤسساتها الأم إلى مرافق المكتبة لتوفير حيز لتوسيع نطاق مؤسساتها، وقد شدد كلا العاملين على الدور التقليدي الذي تلعبه المكتبة كمشتري ومحافظ للمجلات القانونية المطبوعة، فهل ينبغي للمكتبات شراء النسخ المطبوعة من المجلات المتاحة إلكترونياً وحفظها إذا لم تعد المطبوعات بالفعل الوسيلة الرئيسية للوصول إلى محتوياتها؟ و هل يمكننا الاعتماد على الملفات الرقمية للحصول على المعلومات الدراسية القانونية والحفاظ عليها في الأجل الطويل؟ ومنه، فإن الشكل الذي تنشر فيه المجلات رقمياً لا يعالج بشكل كافٍ الإشكالية المتعلقة بعملية العرض و الارشفة، و بإطلاعنا على نظام PDF نجد أنه يقوم بشكل موثوق بوظيفة رئيسية في إعادة توزيع النص المنشور، لكنه لا يستغل تماماً الوسائط الرقمية²، وعليه، توفر محركات البحث القانونية والحكومية عن المعلومات أسلوباً ثانياً للوصول إلى الموضوع المحدد أو معلومات الموضوع التي يجري بحثها، و تعد محركات البحث القانونية هذه أكثر دقة و أفضل عند البحث عن الموارد أو الوثائق، مما هو متاح باستخدام فهرس معلومات عامة أو محركات بحث مثل ياهو أو جوجل، وتوفر أجهزة Metaindexes ميتانديكس ومحركات البحث تغطية شاملة للمعلومات القانونية والحكومية على شبكة الإنترنت، وتتيح للمستخدمين البحث عن موارد محددة على شبكة الإنترنت، تتعلق بالقانون أو الحكومة أو المعلومات التنظيمية، ويوجد حالياً أكثر من 100 فهرس قانوني أو محركات بحث توفر قواعد بيانات للموارد في مجالات إعلامية قانونية وحكومية حصراً بدلاً من شبكة الإنترنت برمتها.

سابعاً: أنشطة مواقع التواصل الاجتماعي

يتجه مجتمع المكتبات نحو التقنيات الرقمية لتزويد الجمهور بوصول سهل وموثوق ودائم إلى المعلومات الحكومية الأصلية باستخدام تقنية الإنترنت، و يعد أكثر الابتكارات إثارة في عالم المعلومات القانونية على مدى السنوات الماضية، وهو تطبيق تقنية تسجيل الويب على هذا المجال، يعرف قاموس "Merriam Webster's" "ميريام ويبستر" المدونة على أنها موقع ويب يحتوي على مجلة شخصية على الإنترنت مع تأملات وتعليقات ووصلات تشعبية، وهي مواقع على شبكة الإنترنت تستخدم شكل مجلة مرتبة زمنياً على الإنترنت³،

¹ - شبكة أبحاث العلوم الاجتماعية أو SSRN هي موقع ويب لإيداع النسخ المسبقة للمقالات العلمية التي تم إنشاؤها في عام 1994 بواسطة Michael Jensen و Wayne Marr. وقد تم شراء الموقع في عام 2016 بواسطة Elsevier.

² - Joe Hodnicki. Time to Move Forward: On the First Anniversary of the Durham Statement on Open Access to Legal Scholarship. Law Librarian Blog 2011: Dec., 11.

<http://lawprofessors.typepad.com/law_librarian_blog/2010/02/time-to-move-forward-first-anniversary-of-the-durham-statement-onopen-access-to-legal-scholarship.html>

³ - Lawson, Jerry. "Web Logs for Lawyers: Lessons from Ernie the Attorney". LLRX.com 2003.

<<http://www.llrx.com/features/lawyerweblogs.htm>>

و يمكن لمؤلف سجل الويب أو «المدون» نشر حوار مستمر وغني بالمعلومات، مع عدد غير محدود من القراء والحفاظ عليه، حيث تقوم المدونات بتصفية المعلومات وأرشفتها بطريقة زمنية دائمة، و تحتوي سجلات الويب هذه أو blawgs أو صفحات الويب الشخصية التي أنشأها المحامون والقضاة وأساتذة كليات الحقوق وأمناء المكتبات والناشرون، على عدد لا يحصى من المحتوى من الرأي الشخصي والمقالات والتعليقات والأخبار القانونية، والاهتمام بالتحديثات الحالية لمراجعات مواقع الويب القانونية، وفي بعض المواقع، يعمل المدونون تقريبًا كصحفيين في المجال القانوني¹.

بالنسبة للأشخاص الراغبين في تلقي الأبحاث القانونية والمعلومات الحكومية الحالية باستمرار، يمكنهم الاشتراك لتلقي مجمع الأخبار، حيث يتتبع مجمع الأخبار المعلومات التي يهتم بها الفرد وينظم المعلومات على صفحة إخبارية شخصية على الويب، وتستخدم المجمعات تقنية RSS، والتي تعني «Really Simple Syndication» «ملخص الموقع الغني» أو «Simple Syndication»، وتوفر RSS نموذجًا لتنظيم مصادر المعلومات عبر الإنترنت، ومحتوى المواقع الشبيهة بالأخبار، بما في ذلك سجلات الويب والخدمات الإخبارية ومواقع الويب التي تتيح محتواها في RSS، وتقوم البرمجيات وخدمات التجميع بجمع هذه الخلاصات المشتركة وتقديمها للمستخدمين النهائيين بطرق متنوعة، وعلى سبيل المثال، تقدم وزارة الخارجية الأمريكية ومكتب الشؤون العامة خلاصات RSS لأهم الأخبار من المؤتمرات الصحفية اليومية على الصفحة الرئيسية لوزارة الخارجية، والبيانات الصحفية، وملاحظات وزير الخارجية، باستخدام تقنية RSS، يتم تقديم المعلومات المطلوبة مباشرة للباحثين المختصين وفقًا لاهتماماتهم في خلاصات عناوين الأخبار الخاصة بالموضوع².

ثامنًا: تسهيل تعامل الباحث القانوني مع البيئة الرقمية

تشير مجموعة متزايدة من الأبحاث إلى أن الطلاب يحتاجون إلى مهارات واستراتيجيات استيعاب جديدة لقراءة النص والتعلم منها بشكل فعال على الإنترنت³، فالقراءة عبر الإنترنت عملية معقدة تتطلب معرفة حول كيفية عمل محركات البحث وكيفية تنظيم المعلومات داخل مواقع الويب، وهي المعرفة التي يفتقر إليها العديد من الطلاب و التي تتطلبها نصوص الإنترنت. أيضًا ضرورة توفر مستويات أعلى من التفكير الاستدلالي واستراتيجيات مراقبة الفهم التي تساعد القراء على الاستمرار في البحث .

¹ - على سبيل المثال، beSpecific، التي تحتفظ بها سابرينا آي باسيفيكي، أمينة مكتبة القانون في منطقة العاصمة وناشرة Law Library Resource Xchange، تسلط الضوء على الأخبار والموارد والقضايا المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

² - Sally A. Irvin and Jason R. Sowards. ALR 2.0. When Advanced Legal Research met wiki. AALL Spectrum 2008.

³ -Biancarosa, G., & Snow, C. E. (2004). Reading next: A vision for action and research in middle and high school literacy. A report to the Carnegie Corporation of New York. Washington, DC: Alliance for Excellent Education. Available: www.all4ed.org/publications/ReadingNext

نظرًا لأن طلاب اليوم بحاجة إلى أن يصبحوا بارعين في استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتحقيق النجاح في كل من الجامعة وفي اقتصاد المعرفة ، سيحتاج المعلمون أيضا إلى التفكير في كيفية تدريس وتقييم القراءة عبر الإنترنت ، والأكثر إثارة للدهشة هو أن معظم الجامعات ليس لديها خطط فورية لتضمين هذه المهارات في تقييمات محو الأمية المستقبلية.

و لإعداد الطلاب بشكل كاف وكامل لقراءة النص الرقمي ، يحتاج المعلمون حتى الاساتذة إلى دمج مهارات القراءة والكتابة الجديدة هذه في منهج القراءة ودعم فهم القراءة عبر الإنترنت أثناء دروس. وعليه توجد أربعة تحديات يمكن أن تواجه الطلاب أثناء استخدامهم لتقنيات الإنترنت للبحث عن المعلومات والتنقل فيها وتقييمها بشكل نقدي وتولييفها.

1- طرق تحديد الرابط الواجب اتباعه:

يعد فهم كيفية إجراء تقييم استراتيجي لقائمة طويلة من نتائج البحث أحد أكثر الجوانب صعوبة في القراءة عبر الإنترنت لتحديد الرابط ، إن وجد ، و تحديد ما إذا كان هو الرابط الذي يجب متابعته . وهو ما من شأنه أن يشجع أحد أنشطة التفكير النقدي . ومن أجل تجاوز هذه الاشكالية يجب على الطلاب التوقف للحظة من أجل التفكير والتنبؤ بمواقع الويب التي يجب استكشافها. يقوم الطلاب بالنشاط على الورق بدلاً من الشاشة حتى يتمكنوا من تقييم الروابط التي تبدو واعدة دون تشتيت انتباههم باتباع روابط معينة.

لتصميم الدرس ، يقوم المعلم بإجراء بحث على الإنترنت عن المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالي ، ويلتقط الإدخالات القليلة الأولى من قائمة البحث باستخدام برنامج التقاط الشاشة ، ثم يقوم بطبعها ، بعدها يوجه الأستاذ الأسئلة التي من شأنها أن تواجه الطلاب لفحص كل إدخال في القائمة بشكل نقدي ، ويلاحظ ميزات النص والشاشة المضمنة في عناوين مواقع الويب ، والتعليقات التوضيحية لمواقع الويب ، وامتدادات الملفات بعد كل مورد مرتبط تشعبياً. تساعد هذه الميزات القراءة على عمل استنتاجات حول موضوع موقع الويب والغرض منه ومدته وجمهوره. ثم يقوم الأستاذ بمشاركة مجموعة من الإجابات التي توصل إليها الطلاب ويتبادلون الاستراتيجيات لتصفح نصوص الإنترنت.

كثير من الطلاب ، حتى أولئك الذين بحثوا بشكل متكرر على الإنترنت ، لا يعرفون معنى مصطلحات مثل محرك البحث Moteur de recherche أو Search engine¹ و محدد موقع المعلومات URL² ، لذلك

¹ - Search engine محرك البحث هو نظام برمجي مصمم لإجراء عمليات بحث على الويب. يبحثون في شبكة الويب

العالمية بطريقة منهجية للحصول على معلومات معينة

² - محدد موقع المعلومات (URL) ، الذي يطلق عليه بلغة مبسطة عنوان الويب ، و هو مرجع لمورد ويب يحدد موقعه على شبكة الكمبيوتر وآلية لاسترداده. عنوان URL هو نوع محدد من معرف الموارد الموحدة ، وعلى الرغم من أن العديد من الأشخاص يستخدمون المصطلحين بالتبادل. تستخدم عناوين URL بشكل شائع للإشارة إلى صفحات الويب (http) ولكنها تستخدم أيضًا لنقل الملفات (ftp) والبريد الإلكتروني (mailto) والوصول إلى قاعدة البيانات (JDBC) والعديد من التطبيقات الأخرى.

تساعد هذه الدروس على زيادة اطلاعه وبالتالي زيادة في السرعة في البحث . و مع القليل من النمذجة، يكون الطلاب قادرين على تحليل نتائج البحث وتفسيرها بسرعة ، وتحسن مهاراتهم بشكل كبير بعد درسين أو ثلاثة دروس فقط.

وهذه جملة من الأسئلة التي يتعين على الطلاب مساعدتهم الإجابة عليها في فحص الارتباطات الشعبية hyperlinks الأربعة الأولى ، عن العدد الإجمالي الإدخالات التي نتج عنها هذا البحث ، والمواقع التي قد تحتوي على معلومات محل البحث ، وما الأشخاص أو المجموعات التي أنشأتها كل موقع.

2- طرق التنقل والتصفح داخل موقع الويب:

بعد إنهاء المرحلة الأولى والتي تنتهي باختيار الطالب لموقع ويب ذي صلة ، يتمثل التحدي الجديد الذي يواجهه هو تحديد ما يجب أن يحضره أولاً بعد الوصول إلى الموقع. وعليه وكما هو معلوم، وكخطوة أولى في البحوث الورقية من معاينة النص المطبوع هو المسح الضوئي لعناوين الفصول والعناوين والمخططات والكلمات ذات الخط الغامق. نفس الأمر كذلك بالنسبة للبحوث الرقمية غير الورقية يمكن أن تمنح معاينة الصفحة الرئيسية لموقع ويب الطالب أيضاً إحساساً بالبنية والصلات المقصودة بين المفاهيم المرتبطة داخل الموقع.

ومع ذلك، تحتوي صفحات الويب على اصطلاحات نصية غير مألوفة حتى بالنسبة للعديد من الطلاب المتمرسين في مجال التكنولوجيا¹. كون أن الطلاب لا يستطيعون تصفح صفحات كبيرة من النص بسرعة، كما يفعلون مع الصفحات المطبوعة؛ وعليه يجب أن يفكروا بشكل أكثر استراتيجية حول كيفية معاينة مستويات متعددة من موقع ويب بكفاءة لأغراض القراءة الخاصة بهم.

يدعو درس الإستراتيجية التالي الطلاب إلى التوقف والتفكير حول كيفية العثور على أماكن المعلومات المهمة بخصوص محتوى موقع الويب. فعندما يفتقر الطالب والباحث كيفية تقييم المعلومات الموجودة على صفحة ويب ومراقبة مسار المعلومة داخل وبين مواقع الويب، فمن المرجح أن يظلوا في مهمة. وعليه تقلل إمتلاك مثل هذه المهارة من فرصة الشعور بالارتباك وسط مسارات المعلومات غير المترابطة وتسمح بمشاركة أعمق مع نصوص الإنترنت. وهذه بعض التقنيات التي من شأنها أن تساعد الطالب على إتقان مثل هذه المهارة:

- اقرأ عنوان الصفحة وعنوان موقع الويب في الهامش أعلى النافذة.

تعرض معظم متصفحات الويب عنوان URL لصفحة الويب أعلى الصفحة في شريط العناوين. يمكن أن يكون لعنوان URL النموذجي الشكل <http://www.example.com/index.html> ، والذي يشير إلى بروتوكول (http) واسم مضيف (www.example.com) واسم ملف (index.htm)

¹ Ciolek, T. M.). *The six quests for the electronic grail: Current approaches to information* -
Available: www.ciolek.com/PAPERS/six-quests1996.html .quality in WWW resources. 1996

- مسح اختيارات القائمة. ضع مؤشر الماوس فوق القوائم التنقلية أو الموضوعية التي تظهر غالبًا أسفل الإطار الأيسر أو عبر الجزء العلوي من النافذة ، ولكن لا تنقر بعد. احصل على صورة كبيرة للمعلومات المتاحة داخل الموقع.

- قم بعمل تنبؤات حول المكان الذي قد يؤدي فيه كل ارتباط رئيسي وتوقع مسار الارتباط عبر مستويات متعددة من موقع الويب.

- استكشف الميزات التفاعلية للصور الديناميكية (الصور المتحركة ، أو الصور التي تتغير عندما يمسك المشاهد الماوس فوقها) ، والقوائم المنبثقة ، وأشرطة التمرير التي قد تكشف عن مستويات إضافية من المعلومات المضمنة في الموقع.

- حدد منشئ موقع الويب ومتى تم تحديث الموقع آخر مرة. يمكنك غالبًا العثور على هذه المعلومات بالنقر فوق زر في الصفحة الرئيسية بعنوان "حول هذا الموقع" ، ولكن في بعض الأحيان يلزم إجراء استكشاف أعمق للعثور على منشئ الموقع. ضع في اعتبارك ما تشير إليه هذه المعلومات عن الموقع.

- لاحظ وجرب أي دعم إلكتروني يحتوي على الموقع ، مثل خريطة موقع تنظيمية أو محرك بحث داخلي.

- اتخذ حكمًا بشأن استكشاف الموقع بشكل أكبر ، فإذا كان الموقع يبدو مفيدًا ، قم بتحديد مناطق الموقع التي يجب استكشافها أولاً.

. بعد العديد من العروض التوضيحية الفعالة ، يجب على الطلاب ممارسة استراتيجيات المعاينة هذه في قراءتهم عبر الإنترنت. و سيساعد هذا النوع من الدعم الطلاب على الابتعاد عن النقر العشوائي الضحل الذي غالبًا ما يميز تجارب القراءة عبر الإنترنت¹

3- طرق معرفة ما إذا كان ما يتم تصفحه من المعلومات صحيح

تثير تقنيات الإنترنت قضايا جديدة حول علاقتنا بالمعلومات، وكما هو معلوم للجميع تمر النصوص المطبوعة التقليدية المستخدمة في الجامعات عبر التحرير، وتمثل كمية محدودة من المعلومات المقيدة داخل أغلفة الكتاب، وتحتوي على صور وكلمات مصممة بشكل أساسي لتقديم حقائق دقيقة. في المقابل، لا يتم تحرير العديد من نصوص الإنترنت بعناية، وترتبط بكميات هائلة من المعلومات ذات الصلة، وهي مصممة لخداع القراء الصغار أو إقناعهم². ففي الآونة الأخيرة ظهر على الساحة التقنية العديد من المواقع الخادعة.

يربط العديد من الطلاب دون علم بين مصداقية المعلومات الظاهرة على الصفحة الرئيسية لمنظمة يثقون بها وبين المعلومات التي يتحصلون عليها من خلال اطلاعهم على مواقع من في الارتباط التشعبي التي

¹ - Sutherland-Smith, W. Weaving the literacy web: Changes in reading from page to screen. *The Reading Teacher*, 55, (2002). 662–229.

² - Coiro, J. (2003b). Rethinking comprehension strategies to better prepare students for critically evaluating content on the Internet. *The NERA Journal*, 39, 29–34. Available: <http://ctell1.uconn.edu/coiro/nera2003.pdf>

أنشأتها مجموعات أخرى، معتقدين بسداجة أن جميع المعلومات التي يقرؤونها معتمدة من المجموعة التي كانت صفحتها الرئيسية هي المدخل. وعليه ينما يتصفح الطلاب عبر مواقع الويب و التي تمثل بالضرورة وجهات نظر متعددة ، يجب أن يتعلموا تقييم مثل هذه المواقع .

و كأمثلة على الأسئلة التي يمكن أن يطرحها الطالب حول مصداقية المعلومات المتحصل عليها من الويب نجد ما يلي: طرح سؤال هل يبدو هذا منطقيا؟ بعد طرح مثل هذا السؤال ينتقل الباحث إلى السؤال الثاني والذي يتمثل في أي مكان آخر يمكنني البحث فيه للتأكد من صحة المعلومات المتحصل عليها سابقا؟، ثم نمر مباشرة إلى السؤال الذي يليه: من الذي أنشأ الموقع ولأي غرض؟ هذا من أجل الاطلاع على السيرة الذاتية لمؤلف هذه المعلومات؟ كذلك ما هي المواقع الأخرى التي ترتبط مع هذا الموقع ومدى مصداقيتها؟.

4- كيفية إعداد بحث أصيل دون الوقوع في فخ النسخ

يتطلب إنشاء بحث أصيل من الطلاب التدقيق في مصادر متعددة للمعلومات، وتفسيرها، وتحديد الأفكار التي يعتبرونها أكثر أهمية. و بما أن الإنترنت يقدم تعقيدات جديدة لعملية التأليف. الذي يستوجب غرلة المعلومات الموجودة على مواقع الويب ومقاطع الفيديو ولوحات المناقشة التعاونية والتقنيات الناشئة مثل Weblogs إلى مضاعفة التحديات التي يواجهها الطلاب.

ومع ذلك، فقد سهلت التكنولوجيا الرقمية على الطلاب بشكل خاص دمج أجزاء من كتابات الآخرين في عملهم. ومن اجل نقل الطلاب إلى ما هو أبعد من مجرد قص ملاحظاتهم ولصقها مباشرة في مشاريعهم النهائية، يمكن للمدرسين تزويد الطلاب بمستند معالجة الكلمات، الذي يعمل كقالب لمساعدتهم على تنظيم أبحاثهم، نظرًا لأنهم يجدون معلومات جيدة على مواقع الويب، يقوم الطلاب فعليًا بنسخ ولصق النص ذي الصلة أو لقطات الشاشة في المنظم، مصحوبة بعنوان الموقع. بهذه الطريقة ، يكون النص المصدر الفعلي متاحًا لكل من الطلاب والمعلمين للرجوع إليه لاحقًا.

5- كيفية تجميع المصادر عبر الإنترنت

قم بإلصاق أجزاء النص ذات الصلة بسؤال البحث في هذا النموذج ، ثم سجل ملخص النص وردود أفعالك عليه: سؤال البحث هو:

المصدر (المصادر): انسخ والصق النص أو مصدر الصورة هنا وقدم عنوان URL لكل مصدر.

أ. ملخص: أبرز نقاط النص هي:

ب. روابط شخصية: قم بربط هذه المعلومات بمعلومات أخرى وجدتها بالطرق التالية:

هذه المعلومات تغير تفكيرك بالطرق التالية:

تألفي الاصلي ، الذي يأخذ في الاعتبار النقاط المهمة من المصادر السابقة المتحصل عليها ، هو:

البيانات الداعمة ، المستندة إلى اثنين على الأقل من ملخصاتك واثنين على الأقل من بيانات الاتصال الشخصية الخاصة بك، هي:

في نفس المستند، يقوم الطلاب بتلخيص، بكلماتهم الخاصة، الأفكار والنقاط الأكثر بروزاً التي أخذوها من كل موقع ويب أو جزء من النص. بعد كل بيان موجز ، يقارن الطلاب كل حقيقة جديدة ببعض المعلومات الأخرى التي حصلوا عليها وتدوين الأسئلة والتأملات الشخصية حول كيفية تغير تفكيرهم حول كل فكرة جديدة. في الجزء السفلي من النموذج، يكتب الطلاب تركيباً أصلياً لما تعلموه يعالج سؤالهم البحثي مباشرةً. ينسج التوليف الجيد معاً ما لا يقل عن اثنتين من انطباعاتهم الشخصية مع حقيقتين على الأقل تعلموهما من قراءتهم.

6- نحو باحثين أذكياء على الإنترنت

على الرغم من أن معظم مهام التعلم عبر الإنترنت تتطلب من الطلاب التحرك ذهاباً وإياباً بين جميع هذه الاستراتيجيات الأربع، فإن تقسيم عملية الفهم عبر الإنترنت إلى خطوات منفصلة يساعد في ترسيخ هذه المهارات. سيواجه الطلاب الباحثون بانتظام تحديات القراءة الأربعة هذه أثناء زيادة استخدامهم للإنترنت. في مناخ تعليمي يسعى للحصول على تعليم جيد للقراءة والوصول إلى التكنولوجيا من قبل الجميع، يجب على الأساتذة إيلاء اهتمام أكبر الطلاب الباحثين الذين يكافحون من أجل الفهم على الإنترنت والتحكم فيها دون الوقوع في فخ عدم مصداقية المعلومات خاصة أمام كثرة المواقع المزيفة.

خاتمة:

إن إتاحة الوصول إلى الجمهور تعتبر خدمة عامة، ولكن لا يبدو أن هناك حقاً عاماً للوصول إلى المعلومة من قبل الجمهور، والجدير بالذكر أن للقضاء دور في هذا المجال، حيث أنه بدلاً من البت في سياسات الوصول العام القائمة فقط على اعتبارات الطبيعة العامة أو الخاصة بجامعة، النظر في مقدار التمويل العام المتلقى، بحيث يمكن لأمناء المكتبات النظر في التقاليد الفردية لجامعاتهم - مهمة الجامعة، احتياجات زوارها وظروفهم المالية والمكان الذي يرونه لمكتبهم الأكاديمية في المجتمع ككل، للعمل بفعالية مع أعضاء هيئة التدريس، ويجب على أمناء المكتبات القانونية القيام بأكثر من مجرد التعرف على الاهتمامات البحثية الحالية للأستاذ.

لكي يكونوا مبدعين في إيجاد طرق جديدة لدعم أبحاث أعضاء هيئة التدريس، يجب عليهم أيضاً أن يكونوا على دراية بكيفية عمل الباحثين، وفهم الاختلافات الثقافية بين أمناء المكتبات و رواد المكتبات، وكيف أثرت الإنترنت على العلاقات بين المجموعتين، ولا يزال عدد موارد المعلومات القانونية والحكومية المنشورة أو المتاحة على شبكة الإنترنت يتزايد بمعدل هائل، ومن المستحسن التفكير في نماذج الوصول المفتوح بصورة أعم كوسيلة محتملة لمعالجة المسائل المستمرة والمتكررة المتعلقة بالوصول إلى المعلومات القانونية.

واستحداث وسائل للوصول المفتوح للحصول على المصادر القانونية وغيرها من المعلومات القانونية، التي قد توفر ثقلاً موازناً متزايد الأهمية في البيئة الحالية، التي تتسم بتركيز أكبر في الصناعة، حيث خدم الناشرون التجاريون تاريخياً وظيفة مهمة ومفيدة كوسطاء في تطوير صناعة المعلومات القانونية، من منظور الوصول للمعلومة، ومن المرجح أن تكون الدرجة الحالية لتركيز الصناعة على المدى الطويل عاملاً سلبياً لجزء كبير من المستخدمين، لاسيما المستخدمين غير التجاريين غير الموجودين في كليات الحقوق، في بيئة المعلومات القانونية في القرن الحادي والعشرين، توسعت المجتمعات التي تخدمها مكاتب القانون وأمناء المكاتب القانونية لتشمل جميع أولئك الذين يحتاجون إلى معلومات قانونية دقيقة والقدرة على فهم كيفية تأثيرها عليهم.

قائمة المراجع:

1. **ALIA Report** – Strategic Roadmap for Australian Research Infrastructure. 2011.
2. **-Biancarosa, G., & Snow, C. E.** (2004). Reading next: A vision for action and research in middle and high school literacy. A report to the Carnegie Corporation of New York. Washington, DC: Alliance for Excellent Education. Available: www.all4ed.org/publications/ReadingNext
3. **Ciolek, T. M.** *The six quests for the electronic grail: Current approaches to information quality in WWW resources.* 1996 . Available: www.ciolek.com/PAPERS/six-quests1996.html.
4. **Coiro, J.** (2003b). Rethinking comprehension strategies to better prepare students for critically evaluating content on the Internet. *The NERA Journal*, 39, 29–34 Available: <http://ctell1.uconn.edu/coiro/nera2003.pdf>
5. **Iris Xie PhD, Krystyna K. Matusiak PhD**, in Discover Digital Libraries, 2016 .<https://doi.org/10.1016/B978-0-12-417112-1.00009-0>
6. **-Joe Hodnicki.** Time to Move Forward: On the First Anniversary of the Durham Statement on Open Access to Legal Scholarship. Law Librarian Blog 2011: Dec., 11. <http://lawprofessors.typepad.com/law_librarian_blog/2010/02/time-to-move-forward-first-anniversary-of-the-durham-statement-onopen-access-to-legal-scholarship.html>
7. **Lawson, Jerry.** “Web Logs for Lawyers: Lessons from Ernie the Attorney”. LLRX.com 2003.<<http://www.llrx.com/features/lawyerweblogs.htm>>
8. **-Michael W. Carroll.** “The Movement for Open Access Law”. Lewis and Clark L. Rev. 2006: 741-760.http://works.bepress.com/michael_carroll/3.
9. **Sally A. Irvin and Jason R. Sowards.** ALR 2.0. When Advanced Legal Research met wiki. AALL Spectrum 2008.

10. **Sutherland-Smith, W.** Weaving the literacy web: Changes in reading from page to screen. *The Reading Teacher*, 55, (2002). 662–229.
11. **Trusted Digital Repositories: Attributes and Responsibilities** An RLG-OCLC Report, 2002 Research Libraries Group All rights reserved. First published in May 2002.p.05.

<https://www.sciencedirect.com/topics/computer-science/digital-repository#:~:text=Digital%20repositories%20are%20information%20systems,emerged%20in%20the%20early%202000s>.

دور المكتبات الرقمية كأحد متطلبات التعليم الرقمي في تجويد البحث العلمي ودعم تكوين طلبة الدراسات العليا

The role of digital libraries as one of the requirements for digital education in improving scientific research and supporting the formation of graduate students

د.مهي وردة

كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة سطيف -2-

mehenniwarda82@yahoo.fr

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية إبراز الدور الفعال للمكتبات الرقمية في تطوير البحوث العلمية ودعم تكوين الباحثين عموماً، وطلبة الدراسات العليا على وجه الخصوص، كما تهدف هذه الأخيرة إلى التعرف على نظام الرقمنة وبيان مفهوم المكتبة الرقمية كمصطلح رقمي جديد في مجال البحث العلمي مع تحديد مفاهيم المصطلحات ذات الصلة به و تبيان العلاقة بينها، كما تحاول الدراسة البحث في أهمية التعليم الرقمي في مجال البحث والتكوين العلمي في الحصول على المادة العلمية مع الانتشار الواسع لمشاريع المكتبات الرقمية في مختلف الجامعات العالمية.

الكلمات المفتاحية: العصر الرقمي، المكتبة الرقمية، البحث العلمي، التكوين والجودة.

Summary:

This research paper attempts to highlight the effective role of digital libraries in developing scientific research and supporting the formation of researchers in general and graduate students in particular. The study also attempts to research the importance of digital education in the field of research and scientific training in obtaining scientific material with the widespread of digital library projects in various international universities.

.Keywords: digital age, digital library, scientific research, composition and quality

مقدمة:

أدى التقدم التكنولوجي السريع الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة إلى إنتاج العديد من التقنيات الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات والتي ساهمت بدورها في إحداث التغيير في نمط حياة الأفراد في مختلف المجتمعات وجعلها أكثر مرونة وسهولة، الأمر الذي أدى إلى إلغاء الحواجز الزمنية والمكانية بين أفراد المجتمعات المختلفة، وجعل الفرد قادراً على التجول والتعرف على أحدث المستجدات، وفي سبيل مواكبة التغيرات التي أحدثها دخول التكنولوجيا للمجتمعات سعت العديد من الدول إلى توظيف أدوات العصر

الرقمي في عملية التعليم وفي مختلف المراحل الدراسية، والاستفادة منها بما يساهم في رفع جودة عملية التعليم والتعلم ورفع مستوى فاعليتها، وتحسين مستوى مخرجاتها التعليمية.

وقد شهد قطاع التعليم العالي الجزائري في وقتنا الحالي نقلة نوعية في مجال التعليم الإلكتروني، حيث تسعى مختلف الجامعات الجزائرية ومنذ إنشائها إلى مواكبة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا التعليم، والتقنيات الحديثة والاستفادة منها بهدف الارتقاء بالعملية التعليمية وتعزيز مستوى مخرجاتها التعليمية.

وتعد المكتبات أحد أهم القطاعات التي تعمل على تقديم الموارد العلمية للجامعات المتطورة الحديثة، كما وتعد مركزا لمعلومات طلاب الجامعات، إذ أنها القلب النابض في عملية التعليم والبحث العملي، وخدمة المجتمع؛ نظراً لما توفره من مصادر معلومات حديثة تساهم في خدمة المجتمع الجامعي، وهي جزء فعال في النظم التعليمية نظراً لما تربي لمرتابها من سهولة في الحصول على المعلومات في مختلف أشكالها، سواء كانت كتباً، مقالات أو أبحاث وغيرها، الأمر الذي أدى إلى إحداث العديد من التطوير عليها في الأونة الأخيرة.

في دائرة التطورات المتلاحقة، وتنامي حجم المعلومات، وظهور مصادر المعلومات الإلكترونية بمختلف أشكالها، ونمو احتياجات الباحثين والدارسين للحصول على معلومات متنوعة وغنية في مختلف المجالات ومن مختلف مناطق العالم، دعت إلى حاجة المؤسسات المعلوماتية إلى العمل على تحديث وتطوير خدماتها المعلوماتية. وبالتالي، فقد ظهرت مجموعة متنوعة من الاتجاهات الحديثة لمواكبة عصر المعلومات، من خلال استحداث المكتبات الرقمية، والتي توصف بأنها قواعد بيانات ضخمة تحتوي على العديد من مصادر المعلومات المخزنة، ونظم استرجاعها، ومعالجة البيانات من خلال الوسائط المتعددة والتي تدعم الاستفادة في تعامله مع المعلومات من خلال بنوك وشبكات المعلومات.

وتلعب المكتبات الرقمية دوراً مهماً في عملية البحث العلمي، خاصة بالنسبة لطلبة الدراسات العليا على وجع الخصوص طلبه الدكتوراه، حيث أصبح يستند على المكتبات الرقمية وذلك من خلال كتب دراسات علمية منشورة الكترونياً وساعد ذلك على توفير الوقت والجهد للباحث في إعدادة للبحوث العلمية، والرفع من مستوى المادة العلمية المتوفرة لدى الطالب و التي تمكنه من انجاز بوحث أكثر جودة وقيمة علمية معتبرة.

إشكالية الدراسة:

تحاول الورقة البحثية اطلاع الباحث و طالب الدكتوراه على مفهوم المكتبة الرقمية خاصة تلك التابعة للجامعات، و وظائفها وأهميتها في مجال البحث العلمي، وإبراز قيمة المكتبات الرقمية ودورها في تقديم العديد من مصادر المعلومات بشك لإلكتروني وتمكين الطلبة من إعداد البحوث التي تعد مطلباً أساسياً في دراساتهم، وكذا دورها في تطوير مهارات البحث العلمي و جودتها، و عليه تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل التالي:

كيف تساهم المكتبات الرقمية في تجويد البحث العلمي وتطوير المهارات البحثية لدى طلبة الدراسات العليا ودعم تكوينهم ؟

سنحاول الإجابة على هذا التساؤل باعتماد المنهجين الوصفي و التحليلي، في محورين كما يلي:

المحور الأول

المكتبات الرقمية – المفهوم ومتطلبات الإنشاء –

نقدم فيما يلي بناء معرفيا لمصطلح المكتبات الرقمية وأهميتها، أهم متطلبات إنشائها.

أولاً: تعريف المكتبة وظهور مصطلح المكتبة الرقمية

تعرف المكتبة بأنها: "مؤسسة ثقافية تربوية علمية اجتماعية هدفها جمع المعلومات وترتيبها بطرق مختلفة من حيث الفهرسة والتصنيف والترتيب وتقديمها للمستخدمين من خلال مجموعة من الخدمات المباشرة كالإعارة والدوريات والتصوير وغيرها، وخدمات محوسبة عن طريق كادر بشري مؤهل فنيا وتقنيا في مجال علم المكتبات"¹.

تعد المكتبة الاعتيادية أحد أهم المصادر التي يستطيع من خلالها الفرد الحصول أساسياً في مؤسسات التعليم العالي، إذ لا يمكن أن تقوم المؤسسة التعليمية دون وجود مكتبة ضمن مرافقها، والتي يتم من خلالها العمل على تأمين احتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس من المعلومات في شتى ميادين المعرفة.

ويتمثل وجود المكتبة الاعتيادية ببناء يتضمن مجموعة من الكتب و الوثائق التي ينبغي على الفرد إتباع نظام خاص بالمكتبة من أجل الحصول عليها، ويتخلل هذا النظام مجموعة من مثل بالحاجة إلى بذل الجهد والمال أحياناً المشاكل والتي تتم من أجل الحصول على مصادرٍ بحدود مكان المكتبة المعلومات المتوافرة فيها، كما أن الحصول على المعلومات يكون محدوداً ووقت عملها، بالإضافة إلى أن التعامل اليدوي مع الكتب والوثائق سيؤدي إلى تعريضها للتلف مع مرور الوقت، و الذي تعتبر عملية تجديدها أمراً في غاية الصعوبة.

أما المكتبة الجامعية فتعتبر مكانة القلب بالنسبة للجامعة لما لها من فوائد وأهمية في إداريين، عمليات البحث العلمي، فتقدم خدمات لأفراد الجامعة من أعضاء هيئة التدريس وطالب ووتساعد الطلبة في إعداد دراساتهم وأبحاثهم كما يتوفر فيها الكتب والدوريات والرسائل الجامعية والمكتبات الرقمية والأبحاث وغيرها.

وتعد الخدمات المعلوماتية التي تقدمها المكتبات الجامعية مركزاً أساسياً في تحقيق الجودة والتميز والتغذية الإيجابية التي يطرحها المستفيدون من خلال إعطاء تصور ايجابي عن هذه الخدمات، وتعتبر المكتبة

¹ عصام الدين حمدان محمد، "المكتبة الرقمية الخصائص والمفهوم"، حولية المكتبات و المعلومات، العدد الثاني، أكتوبر

الجامعية قطاع تربوي علمي ومركزا للبحث تتعلق رسالتها في الدراسة والتعليم وخدمة أفراد المجتمع وهي قطاع تدعمه وتديره الجامعة لتلبية الاحتياجات العلمية للطلبة وهيئة التدريس وكل من يحتاجه.

كما تعد المكتبة الجامعية أحد أنواع المكتبات الأكاديمية التي تقوم الجامعة على إنشائها دارتها لتقديم خدمات معلوماتية متنوعة لأفراد المجتمع الجامعي، ومن أهم أهدافها وتمويلها أو توفير المصادر المعلوماتية لتخدم جميع التخصصات العلمية وتسهل عمليات البحث والاسترجاع، والعمل على تطوير نظم المكتبات بما يتوافق مع التطور الحديث وذلك من خلال البرامج المعدة للطلبة والهيئة التدريسية والإدارية بكيفية استخدام المصادر المعلوماتية المتوافرة، وأيضا العمل على تهيئة الأجواء المناسبة للدراسة والبحث داخلها¹.

أما عن ظهور مصطلح المكتبة الرقمية تاريخيا، فقد ارجع هارتر بدايات استخدامه إلى ظهور الحاسوب الآلي في الخدمات الفنية للمكتبات وذلك عام 1950، وفي عام 1965 جاء لكالايدر بمصطلح مكتبة المستقبل والذي تضمن متطلبات وخطط وخطط تطوير ما وصفه بالأنظمة المدركة، التي تهدف إلى توفير ذخيرة معرفية للمستفيد، حيث وصف لكالايدر مكونات المكتبة المستقبلية وكأنه يصف حالة الانترنت اليوم، مؤكدا أن مميزات النظام الإدراكي لهذه الأخيرة يقوم الاتصالات والحاسبات مع الأسلاك التي تربط خزانة الحاسوب بشبكة المنافع الحسية².

وللإشارة فان مصطلح المكتبة الالكترونية كان أسبق في الظهور من مصطلح المكتبة الرقمية، وفي عام 1978، جاء لانكستر ليطلق مصطلح المكتبة اللاورقية على المكتبات التي تعمل على إدخال الحاسب الآلي والشبكات في تنظيم وإدارة واسترجاع المعلومات³.

وقد أرجع ليسك الفضل في نشر مصطلح المكتبة الرقمية إلى مايك نيلسون أحد مستشاري كلينتون و آل جور عام 1994، من خلال مشروعات مبادرة المكتبات الرقمية في مرحلته الأولى من 1994-1998، و المرحلة الثانية من 1999-2004، في سياق حديث ال جور حول البنية التحتية العالمية للمعلومات، حيث تم تضمينه في تقريره الختامي في مؤتمر الاتحاد الدولي للاتصالات عن بعد في *بيونس آيرس* بالأرجنتين في مارس 1994، إلا أن بحث الإنتاج الفكري أثبت خلاف ذلك، حيث تم رصد ظهور المصطلح في مقال ل "بايرنبورغ ماري" عام 1991، وفي ملخص مقال ل "باتريس ليونز" عام 1989.

¹ عصام الدين حمدان محمد، المرجع السابق، ص.182.

² مهري سهيلة، *المكتبة الرقمية في الجزائر دراسة للواقع وتحديات المستقبل*، رسالة ماجستير في علم المكتبات، تخصص إعلام علمية وتقني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص.21.

³ المرجع نفسه، ص.22.

ثانيا: المكتبة الرقمية وإشكالية المصطلح

هناك العديد من المصطلحات و المفردات الحديثة التي ترد في مؤلفات و دراسات المتخصصين في مجال المكتبات و المعلومات، و التي تطلق على المكتبات التي تتميز بالاستخدام المكثف لتقنيات المعلومات و الاتصالات و أعمال الحوسبة، واستخدام النظم المتطورة في اختزان المعلومات واسترجاعها و بثها إلى الباحثين و الجهات المستفيدة منها، من هذه المسميات نذكر: المكتبة المهجنة، المكتبة المتاحة على الخط المباشر، مكتبة المستقبل، لكن أهم هذه المصطلحات المشاعة هي المكتبة الإلكترونية، المكتبة الافتراضية و المكتبة الرقمية¹.

1- المكتبة الالكترونية:

تعرف المكتبة الالكترونية بأنها: " تتمثل بدقة في المجموعات الإلكترونية من نصوص وصور وأصوات وأفلام نجدها محمولة على حوامل وأسندة إلكترونية إضافة إلى مجموعة من الخدمات المترابطة". وعرفت بأنها " مكتبة تعتمد في تقديم خدماتها على وسائط الكترونية من أشرطة وأقراص واسطوانات و غيرها من الأوعية غير التقليدية، و التي تستخدم من خلال الحواسيب الالكترونية"².

كما عرفها عبد اللطيف صوفي بأنها: " المكتبة التي تنشأ و تعالج و تثبت من خلال نظام كومبيوتر باستخدام توليفة من المعدات الميكرو الكترونية، و هي تضم مصادر تقليدية إلى جانب المصادر الالكترونية".

ولهذه المكتبة أربع خصائص هي:

- ✍ إدارة مصادر المعلومات آليا.
- ✍ القدرة على اختزان و تنظيم المعلومات و نقلها للباحث الكترونيا.
- ✍ تقديم الخدمات للمستخدمين من خلال قنوات الكترونية .
- ✍ قدرة العاملين في المكتبة بالتدخل في التعامل الالكتروني في حالة طلب المستخدم.

2- المكتبة الافتراضية

تعرف المكتبة الافتراضية بأنها " المكتبة التي توفر للباحث مداخل و نقاط وصول إلى المعلومات الرقمية، باستخدام العديد من الشبكات منها شبكة الانترنت". وعرفت أيضا بأنها: "نظام يمكن من

¹ عكنوش نبيل، المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية: تصميمها و إنشائها - مكتبة الأمير عبد القادر نموذجاً -، رسالة دكتوراه علوم في علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، أفريل 2010، ص.45.

² المرجع نفسه، ص. 49.

الاتصال بالمكتبات وقواعد البيانات عن طريق استخدام فهرس المكتبة المحلي، المتاح على الخط المباشر، أو من خلال شبكة حاسبات تعمل كيو ابات¹.

وحسب فوندان، فللمكتبة الافتراضية أربع خصائص هي²:

- الطبيعة المرقمنة للبحوث: حيث ليس هناك بحوث و إنما فهارس أو صفحات الكترونية من الوثائق الالكترونية الحديثة.
- سرعة الوصول للمعلومات: بفضل شبكات الاتصال عن بعد.
- الرصيد الثقافي على الصعيد العالمي
- خاصية الولوج إلى المعلومات و المحتويات و الخدمات عن بعد حيث يمكن للباحث أو المستفيد الحصول على ذلك و هو في بيته أو مكتبه أو بأي مكان يتوفر على حاسب مربوط بشبكة الانترنت.

3- المكتبة الرقمية

أ- تعريف المكتبة الرقمية:

تعرف المكتبة الرقمية بأنها: "تلك المكتبة التي تقتني مصادر معلومات رقمية سواء المنتجة أصلا في شكل رقمي أو التي تم تحويلها إلى الشكل الرقمي، ولا تستخدم المصادر تقليدية مطبوعة بغض النظر أن تكون متاحة على الإنترنت أملا، وتجري عمليات ضبطها ببيولوجرافيا باستخدام نظام آلي، ويتاح الولوج إليها عن طريق شبكة حواسيب سواء كانت محلية أو موسعة أو عبر شبكة الإنترنت"³.

كما عرفت المكتبة الرقمية بأنها: "عبارة عن مجموعة من الخدمات و المحتويات المنظمة التي تتيح للمستفيد الولوج إلى معلومات رقمية عبر شبكات الحاسبات".

إذن، تمثل المكتبة الرقمية الوجه المتطور للمكتبة الالكترونية من حيث تعاملها مع المعلومات كأرقام ليسهل تخزينها و و تناقلها في تقنيات المعلومات و الاتصالات و استثمارها و تداولها الكترونيا بأشكال رقمية بقدر عال من الدقة و الاستخدام عبر مختلف مدارات العالم.

وعرفها أسامة لطفي بأنها: " المكتبة التي تقدم خدمات للمستفيد غير الموجود بين جدرانها باستخدام مصادر المعلومات المتاحة و الموجودة داخل المكتبة بعد تحويلها رقميا و إتاحتها من خلال شبكة الانترنت"⁴.

¹ عكوش نبيل، المرجع السابق، ص.51.

² عصام الدين حمدان محمد، المرجع السابق، ص.218.

³ مهدي عوارم، "دور المكتبة الرقمية كآلية للتعليم الرقمي في تطوير البحث العلمي الإشارة إلى حالة الجزائر"، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، العدد7 فيفري 2019، ص.68.

⁴ مهري سهيلة، المرجع السابق، ص.45.

لخص الزهيري مفهوم المكتبة الرقمية بأنها "مستوى يتم الاستغناء نهائياً عن الطرق اليدوية في تنفيذ العمل المكتبي، بحيث يكون للحاسوب و كل ما يتصل به من معدات و وسائط خزن رقمية و منافذ وصول شبكية، كلها أدوات لتقديم المعلومات في مراحلها المختلفة"¹.

كما يشير إكسيوماتوسياك إلى أنها: "مجموعة من الموارد الإلكترونية، والتقنيات الرقمية المرتبطة بها والتي تسهل عملية إنشاء المعلومات والبحث عنها واستخدامها، فالمكتبة الرقمية يقوم إنشاؤها مجموعة من الأفراد بما يدعم احتياجاتهم المعرفية، وبما يعود بالفائدة على المجتمع".

كما أنها تقوم على الاهتمام بزيادة مصادر المعلومات، من خلال إنشاء مكتبة يتم من خلالها توفير خيارات البحث واسترجاع المعلومات و الاطلاع على كافة محتوياتها عن طريق شبكة الانترنت، ويتم العمل على ضبطها وتنظيمها وصيانتها بصورة رقمية آلية.

ب - خصائص ومميزات المكتبة الرقمية

أدى زيادة الاهتمام بعملية البحث العلمي، وارتفاع أسعار الطباعة ونشر الكتب الورقية، إلى البحث عن وسيلة أخرى يمكن من خلالها تنظيم وتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات. إذ تتصف المكتبة الرقمية بقدرتها العالية على تخزين المعلومات وتنظيمها ونشرها واسترجاعها بدقة وفاعلية؛ لخدمة مختلف الأفراد، كما وتتصف المكتبة الرقمية باعتمادها على الحاسوب بصورة كاملة، الأمر الذي يعمل على توفير الوقت والجهد في البحث عن المعلومات مع تخطي الحاجز المكاني للمكتبة التقليدية .

في هذا السياق، نشير إلى أن تكلفة طباعة ونشر وتخزين وتوزيع كتاب معين مع شراء حقوق النشر والطبع و دفع أجور المؤلف إلى المالكين أحياناً، وكل هذا يمكن العمل على تقليله عند العمل على كتابة نسخة واحدة يتم العمل على بيعها بصورة إلكترونية للمشتريين، حيث تكون تكلفة بيع النسخ الإضافية صفر. وتتميز المكتبات الرقمية بأن محتوياتها مجهزة بشكل إلكتروني رقمي ليس سهلاً التعامل معها وتيسير سبل البحث والاستعارة الكترونياً بالإضافة إلى أن جميع المعلومات والوسائط السمعية والبصرية كالكتب والدوريات وغيرها من وسائط المعلومات تتشكل بأشكال متنوعة ومختلفة².

يشير سينغوثابلاليال، إلى أن المكتبات الرقمية تتميز أيضاً بقيامها على ربط المستخدم بموارد أخرى في مكتبات رقمية أخرى بشكل سهل وبما يحقق مبدأ المشاركة. بالإضافة إلى الحصول على كلما هو جديد من

¹ الزهيري ، طلال ناظم، حوسبة مؤسسات المعلومات، إجراءات التحول للبيئة الرقمية، دار المسيرة، عمان، 2009، ص.18.

² ريم محمد إسماعيل العايد، واقع استخدام المكتبات الرقمية من قبل طلبة الدراسات العليا في جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في التعليم، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط، 202، ص.26.

معلومات في ميدان معين دون الحاجة إلى فحص المحتوى بشكل كامل للوصول إلى ما يحتاجه المستخدم، وفي تحقيقها فرص التعلم عن بعد للعديد من الطلبة ننظر إلى ما توفره من مخزون معرفي كبير، والقدرة على استخدامها على مختلف الأجهزة¹.

وتتميز المكتبات الرقمية بقيامها على معالجة موضوعات مختلفة، تعمل على تزويد القارئ بمعلومات واسعة في العديد من الموضوعات؛ كما أن تلك المعلومات غالباً ما تكون حديثة نتيجة الاهتمام بالتطورات وأحدث الاكتشافات في مختلف المجالات؛ والقدرة على الوصول للمعلومات بكل سهولة ويسر؛ وسهولة تحميلاً للمحتوى والذي يحقق للقارئ الفرصة للباحث في أي وقت.

ثالثاً: تصميم المكتبات الرقمية ومتطلبات إنشائها

يمكن العمل على إنشاء وتصميم المكتبات الرقمية من خلال طريقتين، تتمثل الطريقة الأولى بالعمل على تحويل المكتبة التقليدية إلى مكتبة رقمية، في حين تقوم الطريقة الثانية على تطوير مكتبة رقمية من نقطة الصفر، وتشتمل عملية التخطيط لإنشاء المكتبة الرقمية العمل على توفير البنية التحتية المناسبة، ورقمنة المعلومات، وإعداد الموظفين، وتوفير التمويل اللازم، وتحديد نظام الدخول للمكتبة. كما وينبغي العمل على إنشاء قاعدة بيانات مرخصة للمواد الرقمية بحيث تكون مفتوحة لجميع المستخدمين عبر شبكة الانترنت، وإتاحة خاصية الانتقائية في الحصول على الموارد الرقمية، والمجلات الإلكترونية².

و لإنشاء المكتبات الرقمية ينبغي العمل على توفير مجموعة من الاحتياجات التقنية والمادية والبشرية، وتحديد السياسات المتبعة في المكتبة، وتتضمن الاحتياجات التقنية أجهزة الحاسوب والبرامج التقنية الضرورية للتمكن من تحويل جميع مصادر المعلومات إلى الشكل الرقمي، بالإضافة إلى شبكة الاتصال، وقواعد البيانات، وبرامج حماية الملكية الفكرية، وبرامج الأمان، والتحقق من هوية المستخدم. أما الاحتياجات المادية فتتمثل في التكاليف المالية الضرورية لإنشاء المكتبة الرقمية، والتي يمكن أن يساهم في توفيرها أكثر من جهة³.

تمثل الاحتياجات البشرية ما تحتاجه المكتبة الرقمية من أخصائيّ معلومات، ومنسقي محتوى، بالإضافة إلى المسؤول عن الوثائق الإلكترونية وغيرها من الأفراد الضروريين سواءً مجال المكتبات أو في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتهدف السياسات المتبعة في المكتبة إلى تنظيم العمل فيها، وأهمها حقوق النشر،

¹ المرجع نفسه، ص. 27.

Trivedi, M.. **Digital Libraries: Functionality, Usability, and Accessibility.** Library ² Philosophy and Practice, 5(27), 2010, pp. 2-6.

³ ريم محمد إسماعيل العايد، المرجع السابق، ص. 31، نقلاً عن: العريضي، جم التوفيق، أنواع المكتبات الحديثة. ط 1، عمان الأردن، 2014.

والملكية الفكرية التي تعمل على حماية حقوق المؤلف الأصلي، ومصدر المعلومات، بالإضافة إلى سياسات الاستخدام التي يتم من خلالها توفير وعرض المحتوى للمستخدمين¹.

يرى سينغوثالباليال إلى أن أهم المكونات اللازمة لإنشاء المكتبة الرقمية تتضمن مجموعة من الحواسيب وأجهزة الإدخال والتخزين، ومزود طاقة ذو جودة عالية، بالإضافة إلى الشبكة والمحول، وواجهة الوسائط المتعددة. هذا وتحتاج المكتبة الرقمية إلى نظام تشغيل من اسبق ادر على تشغيل مختلف برامج المكتبة الرقمية، ومن جانبٍ آخر فإن المكتبة الرقمية تحتاج إلى امتلاك الموظفين القائمين عليه المجموعة من المهارات الإدارية والفنية القادرة على إدارتها بكفاءة وفاعلية².

رابعاً: مصادر المكتبة الرقمية

ويشير بوضياف إلى أن المكتبات الرقمية تحصل على المعلومات من ثلاثة مصادر أساسية:

- 1) الدوريات والمجلات الإلكترونية، والتي تُعد أحد أهم مصادر المعلومات الرقمية، والتي تصدر بصورة رقمية دون مقابل طبع.
- 2) الكتب الرقمية، والذي يُعد الصورة الرقمية عن الكتاب الورقي، يتم العمل على عرضه من خلال شاشة الحاسوب، وقد يكون له بديل ورقي.
- 3) قواعد البيانات، وهي عبارة عن مجموعة من المعلومات المرتبطة والمرتبطة بطريقة معينة تتيح البحث والتحديث مع مراعاة عدم تكرار البيانات فيها.

وتهدف المكتبات الرقمية إلى دعم وظائف المكتبة التقليدية وتعزيز عمليات البحث المتقدم والوصول للمعلومات، من خلال جمع مصادر المعلومات الرقمية، والعمل على توفير تنظيم متماسك، قادر على الوصول إلى كميات كبيرة من المعلومات بصورة سهلة وسريعة وبجودة عالية، والعمل على استرجاعها مع المحافظة على ملكية المعلومات³.

للإشارة، يظهر الفرق بين المكتبات الرقمية والتقليدية يتبين أن المكتبة الرقمية يمكن الوصول إليها والاستفادة منها بشكل أسهل دون التقيد بوقت او مكان أما التقليدية فأنها تقيد المستخدم بوقت ومكان محدد، كما أن المكتبة الرقمية من ميزاتهما سرعة البحث وسهولة الاستعارة والإرجاع وما تقدمه المكتبة من خدمات بخلاف التقليدية التي يواجه المستخدم صعوبات في استخدامها بالإضافة إلى الجهد الذي يبذله، إضافة إلى ذلك فإن المكتبة الرقمية تتسم بإتاحة مصادرها إلى جميع المستفيدين في نفس الوقت وهو لا

¹المرجع نفسه.

²ريم محمد إسماعيل العايد، المرجع السابق، ص.32.

³Sun, J. , Yuan, B. **Development and Characteristic of Digital Library as a Library** Branch. IERI Procedia, 2, 2012, pp. 12-17.

يوجد في التقليدية باقتصارها على النسخة الواحدة، كذلك النسخ الالكترونية غير معرضة للتلف والضياع مقارنة بالنسخ الورقية وأنها قابلة للتحديث و مجارة التقدم التكنولوجي.

خامسا: أشهر المكتبات الرقمية

من ابرز المكتبات الرقمية شائعة الاستخدام:

- المكتبة الرقمية العالمية
- المكتبة الرقمية العربية
- المجموعات العربية على الانترنت
- القرية الالكترونية
- كتب جوجل
- مكتبة الشرق الأوسط العربية في جامعة بيل
- مكتبة قطر الرقمية
- مكتبة الجامعة الإسلامية في غزة
- المكتبة الرقمية الجزائرية لديوان المطبوعات الجامعية

المحور الثاني

دور المكتبات الرقمية في تجويد البحوث العلمية ودعم تكوين طلبة الدراسات العليا

تسهل المكتبات الرقمية عملية البحث العلمي بصفة جيدة حيث توفر مصادر معلومات إلكترونية، وتمكن البحث في قواعد البيانات، وتوفر الفهرسة الإلكترونية لمختلف مصادر المعلومات الإلكترونية، وتمكن المستخدم من إجراء عمليات البحث الانتقائي عن المعلومات الإلكترونية، وتوفيرها للملخصات العديد من الأبحاث والدراسات والوثائق المنشورة والتي يصعب الحصول عليها بصورة يدوية¹.

كما وتعد الموارد الرقمية التي توفرها المكتبة الرقمية أداة مهمة في توسيع الفرص التعليمية للطلبة، وتمكينهم من استرجاع المعلومات في أي وقت . وتساهم المكتبة الرقمية في تسهيل عملية البحث العلمي للطلبة من خلال:

- إزالة الحدود، إذ أن المكتبات الرقمية لا تتطلب من المستخدم الذهاب إلى المكتبة، إذ يمكنه الوصول للمعلومات من خلال شبكة الانترنت من خلال إدخال عنوان المكتبة.
- إمكانية الوصول للمكتبات الرقمية في أي وقت من اليوم، وإتاحة المعلومات على مدار الساعة، نظرا لتوفرها على شبكة الانترنت .بالإضافة إلى انخفاض تكاليف الصيانة مقارنةً بالمكتبة التقليدية.
- الوصول المتعدد، إذ توفر المكتبات الرقمية إمكانية الوصول واستخدام الموارد الرقمية ذاتها من قبل أكثر من مستخدم في نفس الوقت، في الوقت الذي لا تستطيع فيه المكتبة التقليدية من تقديم مورد معين إلا لمستخدم واحد، الأمر الذي يؤدي إلى توفير الوقت والمال.
- التنظيم، إذ توفر المكتبات الرقمية سهولة الوصول للمعلومات من خلال تسهيل الوصول للكتاب ولفصل معين في ذلك الكتاب، مما يسهل عملية جمع المعلومات التي تتعلق بموضوع محدد وفق احتياجات المستخدم.
- سعة التخزين، تقوم المكتبات الرقمية على تخزين المعلومات بصورة رقمية، الأمر الذي يؤدي إلى حاجة الفرد لمساحة تخزين قليلة لتخزين العديد من الكتب والمقالات مقارنة بالمكتبة التقليدية.

أولاً: أهمية المكتبة الرقمية

تكمن أهمية توافر مثل هذا النوع من المكتبات في مواجهة تحديات ثورة المعلومات والاتصالات الحديثة في عالمنا المعاصر، وتنوع احتياجات الباحثين والدارسين و رغبتهم في الحصول على معلومات سريعة وحديثة

¹ وفاء محمد كريم، "المكتبات الرقمية و دورها في تلبية حاجات الباحثين لأغراض البحث العلمي"، المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، المجلد 9، العدد 1، 2018، ص.10

وعجز نظم استرجاع المعلومات التقليدية عن تلبية مثل هذه الاحتياجات، كما أن هذه المكتبات تجعل المستفيد على اتصال مباشر بقواعد ونظم المعلومات المتطورة من خلال الاستخدام الأفضل للإمكانات والتسهيلات التي يقدمها هذا النموذج العصري للمكتبة بمبانيها وخدماتها وتقنياتها وبرامجها المتنوعة المتجددة دائما.

كما أنها لا تشغل حيزا مكانيا واسعا ولا تضم سوى التقنيات والأجهزة ومنافذ ومعدات التوصيل المختلفة لربط المستفيد بقواعد وشبكات المعلومات أينما كانت، لاسيما أن إدخال المزيد من التكنولوجيا لأتمتة وظائف المكتبة سيجعلها في النهاية مركزا مفتوحا في عصر بدأ يتجه نحو النشر الإلكتروني للإنتاج الفكري في مختلف حقول المعرفة مع وجود تسهيلات أكبر للوصول إلى شبكات المعلومات.

ثانيا: المكتبة الرقمية ودورها في دعم تكوين طلبة الدكتوراه والبحث العلمي

شهد قطاع التكوين الجامعي تطورات وتحولات كثيرة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت بنسب متفاوتة. ومن هذه التحولات انتشار التعليم ليشمل كل الشرائح الاجتماعية، ودعم البرامج التكوينية، وظهور تخصصات جديدة تدرس لأول مرة، والتمديد في الفترات الدراسية، وشعور الطلبة بالحاجة للحصول على أكثر من شهادة، وقد أدت كل هذه المتغيرات إلى شعور كثير من الجامعات في معظم الدول بضرورة إعادة النظر في نظم التكوين التي كانت تتبعها.

وبدأ يتضح أن التحولات التي بدأنا نشهدها والتي ستتلور أكثر في المستقبل ستكون ذات طابع تربوي وتقني وعليه فسيعرض اقتصاد المعرفة الذي يضمن الإعداد الأساسي والإعداد المتقدم والتكوين المستمر والبحث إلى تغيرات عميقة. ونتيجة لذلك سيتم اعتماد طرق وأساليب جديدة للتكوين تعتمد على تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة.

تتوافر في الوقت الحاضر في السوق العديد من البرمجيات التعليمية ذات العلاقة بتخصصات ومجالات معرفية متنوعة تستهدف مستويات تعليمية متنوعة، تقدم هذه البرمجيات التفاعلية معرفة جديدة ثم تتأكد من مدى اكتستت بها من طرف المتكون، وهي تعتمد أسلوبا يمكن الطالب من التدرج في اكتساب المعارف وفق النسق الفردي، فإن هناك عددا كبيرا من الجامعات قامت بتسجيل محاضرات أساتذتها المرموقين على أشرطة الفيديو أو على الأقراص المدمجة، ويبقى استخدام هذه المحاضرات محدودا.

ويمكن في هذا المجال أن تقوم المكتبات الرقمية بدور مهم في التعريف بها ورقمنتها وإتاحتها للاستخدام عن طرق مواقعها على الانترنت، كما بإمكان هذه المكتبات أن تقوم بدور مماثل بالنسبة للبرمجيات التعليمية الأخرى وخاصة التفاعلية¹.

¹ أحمد بدر، التنظيم الوطني للمعلومات، دار المريخ، الرياض، 1998، ص 45.

من ناحية أخرى فقد بدأت بعض الجامعات في توفير فرص للتعليم والتكوين الإلكتروني والتعليم عن بعد في عدد كبير من التخصصات وذلك بعد تطوير تقنية المعلومات والاتصالات اللازمة لذلك مثل الأعمار الاصطناعية والكاميرات الرقمية والتي تسمح بتوفير مادة المقرر مع إمكانيات التفاعل بين الأستاذ والطالب وتنظيم الاختبارات وتصحيحها، وبتمكين الطالب بطرح أسئلته والحصول على إجابات عنها من أستاذ المقرر عن طريق الخط المباشر¹.

ويشهد هذا النوع من التكوين توسع أو يلاقي رواجاً لما توفره شبكة الانترنت من مزايا في مجال الاتصال مثل السرعة وانخفاض التكلفة، وبناء على ذلك أصبح بإمكان طالب جزائريين جامعة جزائرية في اللغة أن يحصل على شهادة الماجستير في علم اللغة الجامعات البريطانية دون الحاجة على السفر إلى لندن ولو مرة واحدة.

بإمكان المكتبات الرقمية أن تؤدي دوراً مهماً في هذا المجال بإعداد الأدلة حول الجامعات ومؤسسات التعليم والتكوين العالي التي تتيح إمكانيات التكوين الإلكتروني وعن بعد والتخصصات التي يشملها هذا النوع من التكوين والشهادات التي تمنحها، وغيرها من المعلومات المهمة بالنسبة للمهتمين بهذا النوع من التكوين.

ويمكن أن تلعب المكتبات الرقمية دوراً مهماً في دعم التكوين والبحث العلمي من خلال:

1- دورها في تقصي البحوث العلمية المنجزة

يتمثل دور المكتبة الرقمية في توفير المعلومات الحديثة وتوفير تسهيلات الاتصال بين تلك الأطراف التي سوف تربطها بشكل أو بآخر وبين أي جهاز، فالطريقة التي ستستقر بالمكتبة هي التي ستقوم بإدارة هذه العمليات وهذا ما سيسهل عمل المكتبات الرقمية في تأدية مهامها وخدمة توجهات الباحثين الذين يستفيدون من خدماتها للمعلومات²، ومتابعة التطورات التي ستحدث في مجال المعلومات، وهذا ما سيسهل عمل المكتبات الرقمية في تأدية مهامها وخدمة توجهات الباحثين الذين يستفيدون من خدماتها.

2- مساهمتها في انجاز البحوث العلمية

وذلك عن طريق إنشاء قنوات للاتصال يعتمد عليها الباحث في اتصاله بالمكتبات الرقمية سوف يضمن حصوله وتبادلته للمعلومات العلمية والتقنية بشكل منظم ومنتظم وهذا ما يجعل العلماء والخبراء والباحثين يتزودون بالمعلومات المتعلقة ببحوثهم واهتماماتهم بطريقة تتسم بالكفاءة. خدمات المعلومات المقدمة إلى الباحثين من أية نقطة كانت بالمكتبة الرقمية وهذا عن طريق النص الكامل،

¹ المرجع نفسه.

² المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تقنيات المعلومات والاتصالات في الوطن العربي، تحديات المستقبل، منشورات الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، تونس، 1991، ص 46.

الكشافات، والمستخلصات، وخدمات الإجابة عن الاستفسارات والبعث الانتقائي للمعلومات والروابط الفائقة بين النصوص أو البحث البيبليوغرافي المباشر. وعن طريق توفر واجهة تخاطبية فعالة تمكنه من الحصول على الجديد في مجال تخصصه وترسل إليه المعلومات أو نسخ الوثائق المطلوبة والمحدد مكانها بالمكتبة الرقمية في أسرع الأوقات.

3- تكوين المستخدمين

يتنبأ الباحثون للمكتبات الرقمية بإحداث تغييرات مستمرة في اتجاه المستخدمين نحو المعلومات... فالمكتبة الرقمية لا تؤدي إلى مجرد زيادة في المزايا الإقتصادية وتوفير النفقات وزيادة كفاءة الوصول للمعلومات فقط وإنما تغير من عادات المستخدمين، فعلاقتهم بجميع أشكال المعلومات وبالأشخاص والأحداث التي تشكلها تتغير بصفة مستمرة تبعاً للتغيرات التي تحدث في المكتبات الرقمية وبالتالي تغير من عاداتهم¹.

ولقد أصبح للمكتبات الرقمية أثرها الواضح على العمل اليومي من التخصصات العلمية والمهنية نتيجة لما تحتويه من معلومات حديثة وغزيرة والتي تتدفق بصفة مستمرة أضف إلى ذلك سرعة ودقة توفير خدمات المعلومات المطلوبة من طرف المستخدمين.

ولقد استفادت الجامعات من إمكانيات المكتبات الرقمية في خدمة المستخدمين، وإن تبني الجامعات لهذا الجيل من المكتبات الحديثة قد جعل من نشاط المكتبة الجامعية أكثر أهمية ليتوسع دورها ويشمل المعلومات البيبليوغرافية والنصية والإدارية والمعلومات العلمية والتقنية والمعلومات التنموية على مستوى المحيط الأكاديمي والوطني ليزداد الطلب على استرجاع المعلومات بسرعة كبيرة بسبب نمو وزيادة لامركزية نظم المكتبات الرقمية وهذا الطلب المتزايد بخدمات الإعارة التبادلية الإلكترونية وخدمات إمداد الوثائق رقمياً، ويتم ذلك عن طريق نظم الاتصالات المنخفضة التكلفة.

ومع التسليم بأن فئات المستخدمين على اختلاف توجهاتهم يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات اللازمة لهم ويطوروا خدمات معلومات ذات قيمة مضافة ملائمة لهم.

فالمستفيد هم الوحيد هو الحصول على معلومات واقعية وكثيرة والمكتبة الرقمية توفر له أكثر ما توفره له مكتبة واحدة وهو بذلك يستطيع الحصول على مجمل المعلومات التي تقتنيها جميع المكتبات.

إن عناصر المكتبة الرقمية في أعين المستخدمين منها ومبررات بقائها واستمرارها²:

¹ محمد الهادي محمد، نحو تمهيد الطريق المصري السريع للمعلومات المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1995، ص. 228.

² محمد الهادي محمد، مرجع سابق، ص. 171.

أ- سهولة الوصول إليها: قبل استخدام المكتبة الرقمية ينبغي فهم العديد من الترتيبات وتعلمها وهنا كأدلة عديدة للمستخدمين توضح لهم خطوات الاستخدام، فكلما كان النموذج بسيطاً والواجهة التخاطبية للمكتبة الرقمية. كلما سهل الوصول إلى المعلومات المكتبية الرقمية.

ب - سهولة الاستخدام والتوجيه

ج- توجيه المستخدمين

ثالثاً: مستوى استخدام موارد المكتبات الرقمية من قبل طلبة الدراسات العليا وتحديات ذلك

أجريت دراسات عربية و تتعلق بدرجة استخدام طلبة الدراسات العليا على وجه الخصوص وطلبة الجامعات عموماً لموارد المكتبات الرقمية نذكر منها:

1- قام موروغيسانوبانديان Murugesan&Pandian عام 2012م بدراسة في الهند هدفت إلى التعرف على درجة استخدام موارد المكتبة الرقمية من قبل طلبة كلية الهندسة. استخدم الباحثان المنهج الوصفي . تكونت عينة الدراسة من 33 طالباً وطالبة من طلبة كلية الهندسة في عدد من الجامعات الهندية، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام الاستبانة. أشارت النتائج أن مستوى استخدام طلبة كلية الهندسة لموارد المكتبة الرقمية كان منخفضاً، وأظهرت النتائج انخفاض مستوى وعي الطلبة حول الموارد الإلكترونية التي توفرها المكتبة، وأن أهم المشكلات التي تواجه الطلبة عند استخدام المكتبة الرقمية هي محدودية الوصول إلى المصادر.

وأجرى أولوسايسيو ابا عام 2013م دراسة في نيجيريا هدفت إلى التعرف على التحديات المرتبطة بعملية استخدام المكتبة الرقمية في التعليم الجامعي. استخدم الباحث أن المنهج الوصفي. تكونت عينة الدراسة من 553 طالباً وطالبة من طلبة الجامعة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام الاستبانة. أظهرت نتائج الدراسة إلى أن مستوى تطور المكتبة الرقمية في التعليم الجامعي كان مرتفعاً. وأن مستوى استخدام طلبة الجامعة للمكتبة الرقمية كان منخفضاً، وأن أهم التحديات التي تواجه المكتبة الرقمية هي انخفاض مستوى وعي الطلبة حول استخدام المكتبة الرقمية، وانخفاض مستوى توجه الطلبة نحو استخدامها، وتدني مستوى مهارة استخدام الحاسوب والبحث لدى الطلبة.

هدفت دراسة السويط 5313 في الكويت إلى التعرف على درجة استخدام الطلبة لمصادر المعلومات الرقمية المتوفرة في المكتبة الرقمية. استخدم الباحث المنهج الوصفي. تكونت عينة الدراسة من 133 طالباً وطالبة من طلبة الجامعة. ولتحقيق أهداف هذه الأخيرة، تم استخدام الاستبانة. أشارت نتائج الدراسة أن درجة استخدام الطلبة لمصادر المعلومات الرقمية المتوفرة في المكتبة الرقمية كان مرتفعاً وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة استخدام المكتبة الرقمية تعزى لمتغير نوع الكلية..

كما أجرى الأكلبيو عارف 5317 دراسة، هدفت إلى التعرف على مدى استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية بالمكتبة الرقمية من قبل أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية الحكومية ومدى ملائمة هذه المصادر للأغراض المستخدمة والصعوبات التي يواجهها المستفيدون عند استخدام هذه المصادر. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي. تم استخدام استبانة. وأشارت النتائج أن نسبة 73.3% من أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا تستخدم مصادر المعلومات الإلكترونية بالمكتبة الرقمية، وأن هذه المصادر ملائمة جداً للأغراض البحثية بنسبة 37.7 بالمائة، وبينت النتائج أن أهم المشاكل والصعوبات التي يواجهها المستخدم وكل هذه المصادر عدم توفرها بصورة كافية باللغة العربية وعدم توفر دعم فني كامل للمستخدمين.

وهدفت دراسة بوضياف 2017 إلى التعرف على درجة استخدام الطلبة لمصادر المكتبات الرقمية في بحوثهم العلمية في جامعة عبد الحميد بن باديس بالجزائر. استخدم الباحث المنهج الوصفي. تكونت عينة الدراسة من 53 طالباً وطالبة من طلبة الدراسات العليا في كلية الإعلام. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام الاستبانة، بينت نتائج الدراسة أن درجة استخدام الطلبة للمكتبة الرقمية كان مرتفعاً، وأن درجة استخدام المكتبة الرقمية في إعداد البحوث الأكاديمية كان مرتفعاً.

أظهرت النتائج أن صعوبة الاتصال بالمكتبات الرقمية واللغة المستخدمة في مصادر المكتبة الرقمية وعدم القدرة على استخدام الحاسوب لفترة طويلة وعدم الثقة في معلومات مصادر المكتبة الرقمية كانت أهم معوقات استخدام المكتبة الرقمية.

بالنظر إلى مجمل الدراسات السابقة وبعد تحليلها يتبين أن درجة استخدام طلبة الدراسات العليا للمكتبات الرقمية مرتفعة على العموم و يفسر ذلك أن طلبة الدراسات العليا بشكل عام يجب عليهم استخدام المكتبات الإلكترونية من أجل إتاحة الفرصة لهم في الحصول على الدراسات السابقة التي يحتاجونها وكذلك الحصول على المصادر المتاحة والتي تساعدهم في كتابة أبحاثهم، وكذلك الحصول على الأطر التربوية المناسبة، كما يفسر أن طلبة الدراسات العليا على إدراك كامل لمميزات المكتبات الرقمية من خلال سرعة الوصول إلى المعلومات بهدف الحصول وحداثتها، كما أن طلبة الدراسات العليا وبالتحديد طلبة الدكتوراه يستخدمون المكتبات الرقمية بهدف الحصول على المراجع وتنزيل الملفات والكتابة البحثية.

وتمكن المكتبات الرقمية الطلبة من الوصول إليها والاستفادة منها بشكل أسهل وبوقت أقل، وتعمل على تخطي الحواجز الزمنية والمكانية من خلال سهولة عملية الاطلاع على مختلف المعلومات والبيانات والموارد الحصول عليها، بالإضافة إلى هذا فإن المكتبات الرقمية متاحة في كل وقت وفي كل مكان، وخصوصاً أن يكون المستخدم لها يستعمل شبكة الانترنت أو قام بتحميل محتوياتها، وبالتالي فإن المكتبات الرقمية تمكن الباحث أن ينجز بحثه في وقت قصير وبجهد أقل من بحثه عن المراجع والمعلومات بالمقارنة مع المكتبات التقليدية.

كما أن المكتبات الرقمية تمكن الباحث من أن يتنقل من مكتبة إلى أخرى عبر مناطق مختلفة، أما المكتبات التقليدية فتقيد المستخدم بوقت ومكان محدد، إضافة إلى أن المكتبات الرقمية من ميزات سرعة البحث وسهولة الاستعارة والإرجاع وما تقدمه من خدمات بخلاف المكتبات التقليدية التي يواجه المستخدم صعوبات في استخدامها، ويبدل جهد في استخدامها، إضافة إلى ذلك فإن المكتبات الرقمية تتسم بإتاحة مصادرها إلى جميع المستفيدين في نفس الوقت.

من جهة أخرى تعمل المكتبة الرقمية على التخفيف من أعباء زيارة المكتبات التقليدية بمتوسط حسابي 3.97، وبمستوى مرتفع ذلك أن المكتبات الرقمية توفر إمكانية الوصول واستخدام الموارد الرقمية لأن الطالب يستطيع الحصول على ما يريد من بيته ومن أي مكان وفي أي وقت دون زيارة مبنى المكتبة وهذا يوفر عليه الوقت والجهد والمال، بالإضافة إلى أن المكتبات الرقمية تدعم وظائف المكتبة التقليدية وتعزز عمليات البحث المتقدم والوصول للمعلومات، من خلال جمع مصادر المعلومات الرقمية، والعمل على توفير تنظيم متماسك، قادر على الوصول إلى كميات كبيرة من المعلومات بصورة سهلة وسريعة وبجودة عالية، والعمل على استرجاعها، وهذا بدوره يخفف أعباء المكتبة التقليدية.

ثالثاً: أهم الصعوبات

يواجه استخدام المكتبات الرقمية مجموعة من الصعوبات يمكن إجمالها فيما يلي:

- قلة وجود برامج تدريبية لطلبة الدراسات العليا حول استخدام المكتبات الرقمية.
- قلة الجهود المبذولة في الجامعة لتأهيل الطلبة وإعدادهم إعداداً جيداً سواء على مستوى التعريف بالمكتبات الرقمية وكيفية الاستفادة من المحتوى فيها، مما يعني أن طلبة الدراسات العليا بحاجة إلى تأهيل وتدريب أكثر على المكتبات الرقمية.
- ضعف صلاحيات الدخول إلى المكتبات الرقمية خارج مكتبة الجامعة وقد يعزى ذلك إلى أن هذا بسبب الكلفة المادية المترتبة على الجامعة وبالتالي فإن خفض المعوقات المادية من خلال الحد من عملية استخدام المكتبات الرقمية إلا داخل الجامعة.
- عدم توفير قاعات مزودة بالحواسيب عالية الجودة للاتصال بشبكة الإنترنت المخصصة للطلبة الباحثين، والعمل على تحسين وتوسيع البنية التحتية اللازمة للجامعة بما يخدم المكتبات الرقمية من داخل وخارج الجامعة.
- انخفاض درجة الوعي لدى موظفي المكتبة بتطبيقات المكتبات الرقمية " بمستوى متوسط "، ويرجع ذلك إلى أن تقديم التوجيهات والخبرات بكيفية إجراء البحوث العلمية واستخدام تطبيقات المكتبات الرقمية تحتاج إلى خبير وأصحاب علم ودارية في إجراء البحوث العلمية أكثر مما تحتاج إلى فني مكتبات رقمية، وهذا الأمر يصعب توفيره في المكتبات الرقمية، وهذا مؤشر على حاجة المكتبات الرقمية إلى رفدها بخبير ليقدم لطلبة الدراسات العليا ما يحتاجونه منتوجها تكلف مجاً لبحثه وتخصصه.

خاتمة:

من خلال الدراسة المتقدمة ، يتبين أن للمكتبات الرقمية أهمية في تنمية التحصيل العلمي والمعرفي بالإضافة إلى ذلك فقد أصبحت ضرورة من ضرورات مجتمع المعلومات، مما أصبح إلزاماً على الطالب (الباحث) مواكبة تطور التكنولوجيا المعلومات، كما أنها تمكن للباحث من الوصول إلى محتوياتها ومصادرها من أي مكان يتواجد فيه وفي أي وقت، لما تقدمه من كتب ورسائل جامعية ومقالات يمكن تحميلها واسترجاعها وقت الحاجة.

وفي هذا السياق يمكننا تقديم المقترحات التالية:

- 1- تخصيص صلاحيات أكثر لاستخدام طلبة الدراسات العليا للمكتبات الرقمية من أي مكان أو زمان.
- 2- عقد ورش عمل تدريبية لطلبة الدراسات العليا والموظفين في المكتبة حول كيفية البحث في المكتبات الرقمية.
- 3- التواصل مع كافة المكتبات وقواعد البيانات الدولية والمحلية لإتاحة البحث لطلبة الدراسات العليا بشكل أوسع وتسهيل وصول الطلبة للأبحاث كاملة.
- 4- قيام الجامعة بعقد اتفاقية شراكة مع أي مكتبة إلكترونية كبيرة من خارج الجامعة، وتسريع الاتفاقية للحصول على تصاريح دخول لمكتبتهم الإلكترونية من قبل طلاب الجامعات الوطنية.

قائمة المراجع المعتمدة:

أولاً : الكتب

- 1- أحمد بدر، التنظيم الوطني للمعلومات، دار المريخ، الرياض، 1998.
- 2- العريضي، جم التوفيق، أنواع المكتبات الحديثة. ط 1 ، عمان الأردن، 2014.
- 3- الزهيري ، طلال ناظم، حوسبة مؤسسات المعلومات، إجراءات التحول للبيئة الرقمية، دار المسيرة، عمان، 2009.
- 4- محمد الهادي محمد، نحو تمهيد الطريق المصري السريع للمعلومات المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1995.

ثانياً: المقالات العلمية

- 1- عصام الدين حمدان محمد، "المكتبة الرقمية الخصائص والمفهوم"، حولية المكتبات والمعلومات، العدد الثاني، أكتوبر 2018.

- 2- مهدي عوارم، "دور المكتبة الرقمية كآلية للتعليم الرقمي في تطوير البحث العلمي الإشارة إلى حالة الجزائر"، المجلة العربية للمعلومات تربوية والنفسية، العدد 7 فيفري، 2019 .
- 3- وفاء محمد كريم، "المكتبات الرقمية ودورها في تلبية حاجات الباحثين لأغراض البحث العلمي"، المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، المجلد 9، العدد 1، 2018.
- 4- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، "تقنيات المعلومات والاتصالات في الوطن العربي، تحديات المستقبل"، منشورات الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، تونس، 1991.

ثالثا: الرسائل الجامعية

- 1- مهري سهيلة، المكتبة الرقمية في الجزائر دراسة للواقع وتحديات المستقبل، مذكرة ماجستير في علم المكتبات، تخصص إعلام علمية و تقني، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2005.
- 2- عكنوش نبيل، المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية: تصميمها و انشاؤها – مكتبة الأمير عبد القادر نموذجاً -، رسالة دكتوراه علوم في علم المكتبات، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، أبريل 2010.
- 3- ريم محمد إسماعيل العايد، واقع استخدام المكتبات الرقمية من قبل طلبة الدراسات العليا في جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في التعليم، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط، 2002.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Trivedi, M.. **Digital Libraries: Functionality, Usability, and Accessibility. Library Philosophy and Practice**, 5(27), 2010.
- 2- Sun, J. , Yuan, B. **Development and Characteristic of Digital Library as a Library Branch. IERI Procedia**, 2, 2012

الضوابط الشكلية والموضوعية في الكتابة الأكاديمية

Formal and objective conditions in academic writing

د. وداد عطوي

د. العليجة مناع

المركز الجامعي مرسلبي عبد الله – تيبازة

المركز الجامعي مرسلبي عبد الله – تيبازة

atouiouided@yahoo.com

ملخص

تعد المنهجية بمثابة العمود الفقري للبحث العلمي، وتعد الضوابط الشكلية والموضوعية الأساس في الكتابة الأكاديمية، حيث لا يتحقق الهدف من الكتابة الأكاديمية إلا إذا احترم الباحث مجموع الضوابط المذكورة. فلا يحق للباحث أن يكتب كيف ما شاء، أو أن يخلط تحليله ورأيه بتحليل وآراء الآخرين، بل يستوجب الأمر على الباحث أن يكتب حسب الأصول المتعارف عليها في كل علم.

إن الكتابة الأكاديمية مطلوبة في مجال البحث العلمي أيا كان التخصص، ولما كان الأمر كذلك، وجب على الباحث الذي يريد الغوص في مجال العلم احترام ما تتطلبه الكتابة الأكاديمية من تحديد المشكلة ومعالجتها، والتي تتضمن مسألة دقيقة بعينها بتحليل الآراء وتقديم البراهين والأدلة وفق ضوابط وأطر للوصول إلى استنتاجات صحيحة تخدم البحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: بحث علمي، الكتابة، خطة، باحث، تهمبش.

Abstract;

The methodology is the backbone of scientific research, and the formal and objective controls are the basis for academic writing, as the goal of academic writing is not achieved unless the researcher respects all the mentioned controls. The researcher does not have the right to write as he wants, or to mix his analysis and opinion with the analysis and opinions of others. Rather, the matter requires the researcher to write according to the accepted principles in every science.

Academic writing is required in the field of scientific research, whatever the specialization, and since that is the case, the researcher who wants to dive into the field of science must respect what academic writing requires in defining and addressing the problem, which includes a specific precise issue by analyzing opinions and providing evidence and evidence in accordance with controls and frameworks for access To correct conclusions that serve scientific research.

Keywords: *scientific research, writing, plan, researcher, marginalization.*

تعتبر المنهجية العلمية أداة بحث وطريقة للمعرفة العلمية، كونها تساعد الباحث على ضبط البحث، كما تساعده على التحري والاكتشاف، ويعتبر التحكم في قواعد ومناهج وأصول البحث العلمي من الأهداف الرئيسية في منظومة التكوين العلمي، مما يسهل على الباحث دراسة مختلف المجالات العلمية النظرية والتطبيقية، ومن ثمة الخروج بأفكار ونظريات وقوانين علمية.

ومن قواعد البحث العلمي في مختلف الدراسات، معرفة طريقة إعداد البحث نظريا وميدانيا، ولطالما أن البحث العلمي عملية معرفية فكرية وعقلية وسلوكية، ولطالما أنه فرضية إيمانية إلهية دلّ عليها القرآن والسنة وسلوك المؤمنين، فإن المنهج العلمي في البحث والدراسة والتفسير لكل الظواهر لا يتحقق إلا في ظل مرجعية اقرأ باسم ربك، فهو أمر إلهي بالبحث العلمي.

ولكتابة بحث علمي ذو جودة وقيمة علمية يتطلب الأمر إتباع واحترام جملة من الضوابط، الأمر الذي يؤدي بنا إلى طرح الإشكالية التالية: ما هي الضوابط الشكلية والموضوعية التي يتوجب على الباحث الأكاديمي احترامها والتقيد بها في الكتابة الأكاديمية؟

اقتضت الإجابة على هذه الإشكالية معالجة الموضوع من زاويتين، وبالتالي تقسيم الدراسة إلى محورين متكاملين كالآتي:

المحور الأول: الضوابط الشكلية في الكتابة الأكاديمية

أولا: القواعد المتعلقة بصياغة عنوان البحث وخطته

ثانيا: مكونات مقدمة البحث وعناصر الخاتمة

ثالثا: الشروط الواجب احترامها في أسلوب كتابة البحث

المحور الثاني: الضوابط الموضوعية في الكتابة الأكاديمية

أولا: الضوابط المتعلقة بشخص الباحث

ثانيا: الضوابط المتعلقة بموضوع البحث

المحور الأول: الضوابط الشكلية في الكتابة الأكاديمية

يمكن معالجة الضوابط الشكلية في الكتابة الأكاديمية على ثلاث مستويات، وهي كما يلي:

أولاً: القواعد المتعلقة بصياغة عنوان البحث وخطته

1) عنوان البحث

العنوان هو "تسمية البحث العلمي"، فهو دليل الموضوع أو المشكلة، كما يفهم من لفظ العنوان الدلالة الكافية على شكل البحث وموضوعه، كما يفهم من لفظه أجزاءه وحدوده. وحتى يتمكن الباحث من ضبط عنوان بحثه يستوجب عليه مراعاة مواصفات العنوان المتمثلة في:¹

- أن يكون العنوان قصيراً، أي أن يتفادى الباحث العناوين الكيلومترية، كما يطلق عليها في مجال المنهجية.
- أن يكون العنوان واضحاً، متطابقاً ودالاً على المضمون، موجزاً بقدر الإمكان ويجمع في مضمونه كافة عناصر البحث ومضمونه.
- أن يكون العنوان محددًا، وتحديد العنوان يساعد الباحث في التحكم في حدود البحث من حيث وضعه للمحاور الجزئية لموضوعه.
- أن لا يصاغ العنوان في شكل سؤال، كأن تستهل صياغة عنوان البحث بعبارة ما مدى.....؟
- أن لا يكون العنوان في شكل علامة التعجب.
- أن لا يكون العنوان عاماً مطلقاً مرناً، فكلما كان البحث محددًا من حيث النطاق والأجزاء والمحاور كلما وصل الباحث لنتائج مهمة ذات قيمة علمية.
- أن يستخدم الباحث المصطلحات القانونية اللازمة، بما يتماشى والنصوص القانونية لدولته.
- أن يتعلق موضوع البحث بالاختصاص، حيث لا يحق للباحث اختيار موضوع في القانون الإداري في حين تخصصه في القانون الجنائي مثلاً، مع الإشارة إلى إمكانية اختيار الباحث لموضوع يجمع بين تخصصين مثلاً كالقانون الإداري والقانون العقاري،
- إبراز الباحث لحدود ومجال دراسة الموضوع، مع اختيار الموضوع وفقاً للوعاء المرجعي، وحتى يتسنى له ذلك يتعين على الباحث إجراء بحث مكتبي طويل ومعمق.

2) وضع خطة البحث

¹ - عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 67. و ص 75 وما بعدها. أنظر كذلك: أكلي تومي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، منشورات دار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص 84.

الخطة هي مرحلة هيكلية الموضوع، وهي تصميم البحث ووسيلة مساعدة للباحث على عرض أفكاره ونتائجه بصورة موضوعية دقيقة البرهنة، مما تجعل البحث مقبولاً من طرف العقول النيرة¹، فالخطة هي العنصر الدال على إمكانيات الباحث والمؤهلات التي يحوزها قصد مجابهة موضوع بحثه ومن ثمة الإبداع فيه. تشمل الخطة على مقدمة، صلب الموضوع، الخاتمة، الملاحق، قائمة المصادر والمراجع، الفهرس والمملخص، وتجدر الإشارة إلى أن الخطة المسلمة للإدارة ليست بالضرورة هي الخطة النهائية نفسها، بل تبقى خطة البحث العلمي متغيرة فقد يحصل الباحث على مراجع جديدة تتضمن عناوين لم ينتبه لها في الخطة الأولية فيضطر إلى تغيير التصميم الهيكلي للموضوع.

- وتجدر الإشارة إلى أن خطة الموضوع تستدعي من الباحث مراعاة جملة من النقاط الأساسية، تتمثل في:²
- ضرورة ربط الخطة بالعنوان الرئيسي للبحث، ويتحقق ذلك من خلال قراءة الباحث لعنوان بحثه قراءة جيدة، لأن القول عكس ذلك سيترتب عليه لا محالة إدخال أجزاء غريبة على الموضوع أو كما يقصد بها العناوين المتطفلة.
- ضرورة ربط الخطة بالإشكالية المطروحة، حيث تشمل الخطة على إجابات مجزأة وفرعية على الإشكالية المطروحة.
- ضرورة المحافظة على توازن الخطة، حيث كلما كانت الخطة متوازنة كلما دلّ ذلك على تحكم الباحث في موضوع بحثه فيقع على الباحث إثبات أن تقسيمه ورؤيته هي الأحق بالإتباع ولا بديل عنها، فلا يجوز للباحث تقسيم الفصل الأول إلى ستة مباحث في حين يقسم الفصل الثاني إلى مبحثين.
- التسلسل المنطقي لمفردات الخطة (مثلاً التعريف قبل الشروط).
- تقسيم الخطة، ويتحكم في تقسيم الخطة طبيعة الموضوع وعدد صفحات البحث، بعد موافقة الأستاذ المشرف على ذلك، فقد يبدأ التقسيم بالأجزاء، أو بالأقسام، أو بالأبواب أو بالفصول أو بالمباحث...، لكن في أطروحات الدكتوراه يبدأ التقسيم بالأبواب خلافاً لما هو عليه الأمر في مذكرات الماجستير والماستر التي تبدأ الخطة بشأنها بالفصول ويتمثل أسلوب الأبواب وعناوينه الفرعية في:
 - ☞ الباب: ويقسم إلى فصول.
 - ☞ الفصل: ويقسم إلى مباحث.
 - ☞ المبحث: ويقسم إلى مطالب.
 - ☞ المطلب: ويقسم إلى فروع.
 - ☞ الفرع: ويقسم إلى أولاً، ثانياً، ثالثاً...

-صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2010، ص 161.¹

-عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 85 وما بعدها.²

وتجدر الإشارة إلى أن التقسيم المفضل في الخطة هو التقسيم الثنائي، ما لم تتطلب طبيعة الموضوع التقسيم الثلاثي.

ثانياً: مكونات مقدمة البحث وعناصر الخاتمة

1) مكونات المقدمة

تعد مقدمة البحث العلمي من الأجزاء الأساسية في البحث العلمي، فهي المدخل الرئيسي لصلب الموضوع، حيث تقدم لقارئ البحث فكرة عامة حول الموضوع والغاية منه مع بيان أسباب اختيار موضوع البحث.¹

من المتعارف عليه أن مقدمة البحث العلمي آخر ما يكتب وأول ما يُقرأ، حيث تهدف المقدمة إلى التعريف بموضوع البحث العلمي، فالمقدمة هي المدخل الشامل والدال على مضمون البحث وجوانبه المختلفة بطريقة مركزة ومفيدة في الوقت ذاته²، ويكمن هدف المقدمة في طرح المشكلة المراد دراستها، حيث تضع القارئ في صورة موجزة عن الموضوع كما تحدد ظروف البحث وخطواته والمنهج المتبع في دراسته، على أن تكون مقدمة موجزة ومركزة، حيث تتجلى خلايا المقدمة في:³

- -التعريف بالموضوع وتحديد أبعاده العلمية والعملية.
- -تحديد أهمية موضوع البحث.
- -ذكر الأسباب الشخصية والموضوعية الدافعة إلى اختيار الموضوع والكتابة فيه.
- -ذكر الهدف من وراء اختيار الموضوع.
- -الإشارة إلى الدراسات السابقة، وذلك عرفانا بجهد السابقين وتحديد النقطة التي وصل إليها الباحثين السابقين أثناء بحثهم في الموضوع.
- -صياغة إشكالية البحث صياغة دقيقة ومركزة تخدم موضوع البحث.
- -طرح الفرضيات التي يُبنى عليها البحث والحلول المطلوب الوصول إليها.
- -تحديد وذكر المنهج المتبع في الدراسة.
- -التصريح بالخطة، ويكون التصريح بهذه الأخيرة في شكل فقرات لا في شكل عناوين، مع عدم الاسترسال في ذكر كل العناوين التفصيلية أو الخطة التفصيلية للبحث.

ويُفضل أن تكتب المقدمة في شكل فقرات، حيث تخصص كل فقرة لجزئية معينة (أهمية الموضوع، أسباب اختيار الموضوع الذاتية والموضوعية، الهدف من اختيار الموضوع، الإشكالية، المنهج المتبع...)، مع

¹ - للاستزادة أكثر راجع: صلاح الدين فوزي، المنهجية في إعداد الرسائل والبحوث القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006-2007، ص 170.

² -عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 120.

³ - أكلي تومي، مرجع سابق، ص 85-86.

الإشارة إلى مسألة عنونة عناصر المقدمة، هناك من يجذب طريقة إيراد عناوين تخص عناصر المقدمة في مضمون المقدمة ذاته، وهناك من يرفض هذا الأمر، ويبقى الأمر مختلف فيه، لكن رأينا في هذه المسألة هو تفادي مسألة العنونة لطالما أن المقدمة ليست مجموعة عناوين، لذلك هناك من يلجأ إلى تضخيم خط عناصر المقدمة حتى تظهر جليا للقارئ وتبرز أكثر.

(2) أقسام الخاتمة

الخاتمة هي أحد الأجزاء الرئيسية في أي بحث علمي، حيث يعطي الباحث من خلالها لمحة عامة عن مشكلة الدراسة التي ناقشها، ويقوم بتذكير القارئ بما عرضته الدراسة في متنها، فخاتمة البحث تكتب في فقرة مختصرة واضحة، يقوم الباحث عبرها باختصار كافة مباحث الدراسة الأساسية، مما يساعد على فهمها وتلخيصها.¹

إن كتابة الخاتمة المتكاملة والمميزة، تزيد من قوة البحث العلمي، وتظهر مهارة الباحث ومدى فهمه لما قام بدراسته من مواضيع في بحثه، وتبقى الخاتمة آخر ما يتم قراءته في البحث العلمي، وهذا ما يجعل لها دور رئيسي في طبيعة الانطباع النهائي عند القارئ، ولذلك يفترض الاهتمام بها لأقصى درجة ممكنة، ومراجعتها أكثر من مرة للتأكد من أنها تشمل كافة عناصر الخاتمة في البحث العلمي، وبأنها مكتوبة بلغة سليمة واضحة ومفهومة وبأسلوب شيق، وبأنها شاملة كافة فقرات البحث العلمي خالية من أية أخطاء إملائية أو نحوية أو لغوية.

من الخطأ الذي يقوم به الكثير من الباحثين العلميين أو الطلاب، تجاهلهم للخاتمة واعتبارها أمر هامشي ليس مهم وأن الدراسة قد انتهت قبل الوصول إلى هذه الفقرة النهائية، وهذا ما يدفعهم لكتابتها باستهتار وبالكثير من التسرع وعدم الاهتمام، مما قد يؤثر على جودة البحث، وعلى تقييمه من قبل المشرفين أو المقيمين، لأن خاتمة البحث العلمي من أجزائه الرئيسية، التي يفترض أن تكتب باهتمام وبأفضل شكل ممكن، وذلك من خلال احتواء الخاتمة على كافة عناصر الخاتمة في البحث العلمي² وهي:

-جملة الاستهلال (الافتتاح)

ومن خلال هذه الجملة يفتتح الباحث العلمي ويستهل خاتمة البحث العلمي، وهي تكون عادة إحدى العبارات التي تؤشر على أن الدراسة وصلت إلى نهايتها، ومن أكثر العبارات التي تستخدم في استهلال الخاتمة: (وفي الختام، ومع نهاية هذا البحث، وفي نهاية رحلتنا البحثية، وبعد أن انتهينا من دراستنا العلمية..)، والكثير من العبارات أو الجمل الأخرى التي تدل على انتهاء البحث العلمي.

- موقع مبعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية، على الموقع:¹

<http://https://mobt3ath.com/dets.php?=8938title>

- برايان أليسون، المهارات البحثية للطلاب، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 234.²

-العرض المختصر للفكرة العامة للدراسة العلمية-

من الضروري أن يذكر الباحث العلمي في الخاتمة، إشكالية أو ظاهرة البحث التي قام بدراستها في بحثه، وأن يظهر مقدار فائدتها وأهميتها ومدى تأثيرها على المجال العلمي الذي تنتهي إليه، وعلى المجتمع عموماً، حيث يعتبر هذا العرض من أهم عناصر الخاتمة في البحث العلمي.

-توضيح ما بذله الباحث العلمي من جهود وعرض الصعوبات التي واجهها

إن توضيح الجهود التي بذلت من قبل الباحث العلمي هي أمر أساسي يجب التأكيد من تواجده في خاتمة البحث العلمي كما أن الخاتمة الجيدة تظهر بشكل مختصر أهم ما اطلع عليه الباحث العلمي من مراجع ومصادر، وتوضح أهداف البحث والمنهج أو المناهج العلمية التي اعتمدها عليها البحث العلمي، حتى يصل إلى ما وصل إليه من نتائج دقيقة ومثبتة. وبالإضافة إلى كل ذلك فإن عرض الصعوبات والعقبات التي واجهت الباحث في بحثه، والأسلوب الذي اعتمده في تخطيطها، تعتبر من أهم عناصر الخاتمة في البحث العلمي.

-توصيات الباحث ونتائج البحث

قد يقوم الباحث العلمي بكتابة توصياته في جزء منفصل يسبق الخاتمة، كما أنه يستطيع أن يضم التوصيات إلى قسم الخاتمة (هذا ما يقوم به معظم الباحثين).

وفي الحالة الأخيرة يقوم الباحث العلمي بعرض لنتائج دراسته بشكل مختصر، وذلك ما يدل عليه من خلال جمل أو عبارات تدل على ذلك ومنها (أما النتائج التي توصل إليها البحث فقد شكّلت حلول منطقية وعملية لمشكلة البحث، ومن أبرز هذه النتائج..) أو أن يكتب مثلاً: (وقد استطعنا من خلال البحث الوصول إلى نتائج وحلول مثالية وهي...)، وبعد عرض النتائج، تعرض التوصيات الموجهة إلى القراء والباحثين اللاحقين المنتمين للمجال العلمي نفسه، لتكون هذه التوصيات المنارة التي يمكن أن يستهدي الباحثون العلميون بها، لتوضيح نقطة معينة في البحث تحتاج إلى توسع، أو لإكمال البحث من النقطة التي وصل إليها.

وفي هذا العنصر من عناصر الخاتمة في البحث العلمي على الباحث أن يستخدم الجمل والعبارات التي توضح أهمية النتائج التي توصل إليها البحث، وفائدتها العملية للتخصص العلمي الذي تنتهي إليه وللمجتمع، وأن يحث الباحثين على متابعة دراسة الموضوع من منظور مختلف يكون متناسباً مع ما يحصل من تطورات.

-جملة الخاتمة النهائية

من الجيد أن يختتم الطلاب أو الباحثين العلميين بحثهم بإحدى العبارات الختامية التي لها طابع ديني أو تربوي ومنها (وفي الختام نأمل أن نكون وفقنا في ...) أو (وأخيراً نسأل الله تعالى أن نكون قد نجحنا في عرض ..) وغيرها الكثير من العبارات المناسبة لتكون العنصر الأخير من عناصر الخاتمة في البحث العلمي.

ثالثا: الشروط الواجب احترامها في أسلوب كتابة البحث

في كتابة البحث العلمي، يستوجب علينا أن نعرف: لماذا نكتب؟ وما هي الأهداف:¹ الاجابة هي: يكتب البحث العلمي قصد إعلان نتائجه الذي قمنا بها، بطريقة علمية ومنهجية دقيقة. كما يكتب البحث العلمي لإعلان وعرض الأفكار والآراء والاقتراحات المدعمة بالبراهين الدقيقة.

أما ماذا نكتب؟ فإن ما نكتبه ما هو إلا تحقيقا لأهداف البحث العلمي، وهو مضمون البحث ومحتواه مما يجب أن يكتب على صفحة الغلاف الخارجي الأول، والغلاف الداخلي الأول، والإهداء، مقدمة، المتن، الخاتمة، الملاحق والفهرس وملخص البحث.

وتمر عملية كتابة البحث بمراحل:²

أ) المسودة الأولى: تكتب المسودة الأولى باليد، على أن يراعى في كتابتها الضوابط التالية:

- الكتابة على سطر مع ترك سطر آخر فارغ حتى يتمكن الباحث من إدخال وإضافة أية معلومات إذا لزم الأمر.
- وجوب ترك مسافة أسفل الصفحة لاستخدامها كهامش.
- وضع العناوين الرئيسية والأساسية في صفحات جديدة على أن تكون وسط الصفحات.

ب) المسودة الثانية: وهي محاولة تنقيح ما تم كتابته في المسودة الأولى، بعد إعادة قراءتها بشكل دقيق من طرف الباحث، ويجب عند كتابة المسودة الثانية مراعاة: التراكيب واللغة، علامات الترقيم، مراعاة الضوابط القانونية حين التفسير، وحدة فكرة البحث والهوامش، علامات الوقف.

وعليه، ومن منطلق أن الباحث يكتب لغيره لا لنفسه، يتوجب عليه أن يكون أسلوبه واضحا، كما يتعين عليه اختيار الألفاظ وتراكيب الجمل بطريقة مباشرة دون لف ودوران حتى لا يسبب للقارئ مشقة في فهم ما قصده البحث، لأنه كلما كان الأسلوب غامضا كلما تعذر على القارئ استيعابه. ولا يقصد من بساطة الأسلوب في الكتابة أن يكتب الباحث بسطحية، كون أن البحث العلمي يتطلب التعمق والجدية في عرض الأفكار ومناقشتها، مع الربط بين الآراء وتحليل النصوص القانونية مع احترام استخدام المصطلحات العلمية التي تتماشى والتخصص المطلوب، كما يشترط في الكتابة اللغة السليمة، حيث تقتضي أصول ومناهج البحث العلمي أن يكون البحث العلمي خاليا من الأخطاء اللغوية.³

¹ - صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص 176.

² - صلاح الدين فوزي، المرجع السابق، ص 142 وما بعدها.

³ - عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 145.

حتى يتجنب الباحث الكثير من الهفوات والأخطاء، عليه مراعاة الكثير من المعايير والقواعد أثناء تحرير بحثه، ولا بأس أن يعرض بحثه على متخصصين في اللغة لتصحيح الأخطاء اللغوية وتدقيقها، وعليه، يتعين على الباحث مراعاة ما يلي:¹

- سلامة استعمال قواعد اللغة، مع مراعاة البساطة والوضوح والدقة في الكتابة والالتزام باللغة العلمية، مع عرض الأفكار ببساطة وبتسلسل منطقي وبلغة سليمة وواضحة وعبارات مشوقة، دون تكرار ممل أو اختصار مخل.
- بدء الفقرة بجملته فعلية.
- الابتعاد قدر الإمكان عن الألفاظ الغامضة (كبيرة وصغيرة، طويلة وقصيرة...)، مع استخدام الجمل القصيرة والواضحة المتنوعة، وتفادي قدر الإمكان الاستطراد في التطويل كونه يفتك بالموضوع ويذهب وحدة الانسجام، وبالتالي استخدام نظام الكتابة في شكل فقرات.
- تواضع الباحث في الكتابة، وتحاشي الظهور بمظهر الغرور والكبرياء، وبالتالي على الباحث استخدام العبارات المتواضعة ك: سيحاول الباحث أن يقوم...، قد تبرز هذه الدراسة...، ربما يساهم هذا الباحث في...، وبالتالي عليه تجنب العبارات والأحكام المتشددة والنهائية مثل (حتما، مطلقا وقطعا...)، مع تجنب ألفاظ المبالغة والدعاية مثلا الأستاذ الكبير، العالم الجليل أو العلامة العظيم...
- تصحيح الأخطاء المطبعية قدر الإمكان كونها مسؤولية الباحث الشخصية، مع استخدام الكلمات المعاصرة وتفادي الكلمات القديمة، مع تشكيل الكلمات التي تحتاج إلى تشكيل كالمبني للمجهول ونائب الفاعل و...، مع إمكانية استخدام بعض الاختصارات التي توفر مكان المناوبة وتؤدي لذات المعنى مثل: ج.ر = جريدة رسمية، ق.إ.م.إ = قانون الإجراءات المدنية والإدارية... وهكذا.
- استعمال علامات الوقف والترقيم، حيث أن الباحث لا يكتب كما يحلو له، بل يستوجب عليه الأمر مراعاة مجموعة من الضوابط الشكلية المتعلقة بعلامات الوقف والترقيم (النقطة، الفاصلة، النقطتان المركبتان، علامة الاستفهام علامة التعجب، الشرطة، الشولتان، القوسان...)
- كما يتعين على الباحث إعداد خلاصة للأبواب أو الفصول، وهي عبارة على خاتمة صغرى لما توصل إليه الباحث من نتائج أثناء دراسته لمضمون الباب أو الفصل، على أن لا يتعدى الأمر لصفحة ونصف، مع إعداد خاتمة البحث

¹ بلقاسم سلاطينية، الجيلالي حسان، أسس البحث العلمي، الكتاب الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص 57 وما بعدها.

رابعاً: الاقتباس والإسناد والتوثيق

نتطرق أولاً لقواعد الاقتباس ثم لقواعد الإسناد والتوثيق.

أ- قواعد الاقتباس

يقصد بالاقتباس "تضمين الباحث كلامه من كلام غيره"¹، لأن كتابة البحث العلمي تتطلب بل وتفرض على الباحث الاستعانة بالآخرين في أفكارهم وطرحهم لمعلوماتهم، فقد يستدل الباحث بفقرة كما كتبها صاحبها كما قد يستدل بالفكرة فقط، وعليه قد يكون الاقتباس اقتباس حرفي أو مباشر أو اقتباس غير حرفي غير مباشر.

1- الاقتباس الحرفي أو المباشر: يقصد به نقل وتدوين معلومة وردت في مرجع كما ذكرها صاحبها، أو هو استشهاد الباحث بغيره لتدعيم حججه وبراهينه، فقد يكون متقطعاً مأخوذاً من مقاطع مختلفة، كما قد يذكر في الهامش للبرهنة على الرأي²، حيث يستعمل الاقتباس في مجال العلوم القانونية عادة في: حالة الاقتباس من النصوص القانونية (التشريع بمفهومه الواسع)، حالة القرارات القضائية وفي حالة الاستدلال بآراء الآخرين، ومن ضوابط الاقتباس المباشر أن يوضع بين شولتين وأن يضحخ الخط بشأنه وأن لا يتعدي ستة أسطر.³

2- الاقتباس غير الحرفي وغير المباشر: هنا يتم نقل الفكرة أو المعنى دون النقل الحرفي لها، أي يأخذ الباحث الفكرة من مرجع أو عدة مراجع وبعيد صياغتها بعبارات خاصة، ويستوجب في الاقتباس غير الحرفي غير المباشر فهم الباحث للفكرة فهما جيداً، حتى لا يخرج عن السياق الأصلي للفكرة، وهذا النوع من الاقتباس يبين شخصية الباحث.⁴

ب- قواعد الإسناد والتوثيق

يقصد بالإسناد والتوثيق "إسناد المعلومات المقتبسة إلى أصحابها الأصليين، ولذلك أصوله وقواعده اللازم مراعاتها، مع الانتباه إلى أن الكاتب هو المصدر أو المرجع، وليس الكتاب".⁵

- عند الاقتباس من الكتاب يتعين على الباحث تسجيل ما يلي:

اسم ولقب المؤلف، عنوان المؤلف، اسم ولقب المترجم إن وجد، رقم الجزء، رقم الطبعة، اسم دار النشر، سنة النشر، صفحة الاقتباس.

- في حالة إعادة الاقتباس من المرجع نفسه في صفحة أخرى، يتم كتابة:

-صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 180.¹

-المرجع نفسه، ص 180.²

-عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 99.³

-عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 143.⁴

-صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 181.⁵

اسم ولقب المؤلف، مرجع سابق، صفحة الاقتباس.

- في حالة إعادة الاقتباس من المرجع نفسه في الصفحة نفسها دون وجود فيصل بين الاقتباس الأول والاقتباس الثاني للمرجع نفسه، يكتب مباشرة:
المرجع نفسه، صفحة الاقتباس.
- في حالة وجود مرجعين للمؤلف الواحد، تكتب كل المعلومات الخاصة بالمرجع عند ذكره لأول مرة، وفي حالة إعادة الاقتباس من المرجع، يستوجب على الباحث إعادة كتابة:
اسم ولقب المؤلف، عنوان المرجع، مرجع سابق، صفحة الاقتباس.
- الأمر نفسه إذا تعلق الأمر بالاقتباس من مرجع باللغة الفرنسية حيث تذكر المعلومات الكاملة الخاصة بالمرجع، وإذا تم إعادة الاقتباس من المرجع نفسه دون وجود فيصل بين الاقتباسات من مرجع آخر يكتب:

"op. cit" : تلخيصا لعبارة *opéro citato*

- عند الاقتباس من المقال، يتعين على الباحث تسجيل ما يلي:
اسم ولقب صاحب المقال، عنوان المقال، اسم المجلة، الهيئة المصدرة للمجلة، عدد المجلة، السنة، صفحة الاقتباس والطريقة المعتمدة في إعادة الاقتباس من الكتاب تطبق على إعادة الاقتباس من المقال.
- عند الاقتباس من الرسائل الجامعية، يتعين على الباحث تسجيل ما يلي:
اسم ولقب الباحث، عنوان البحث، طبيعة البحث، التخصص، ذكر الجامعة، ذكر الكلية أو المعهد أو المدرسة العليا تاريخ المناقشة، صفحة الاقتباس.
- عند الاقتباس من المداخلات العلمية، يسجل الباحث ما يلي:
اسم ولقب صاحب المداخلة، عنوان المداخلة، تحديد نوع الملتقى (دولي، وطني)، يوم دراسي، ندوة...، ذكر الجهة المنظمة للملتقى أو اليوم الدراسي أو الندوة، مكان عقد الملتقى أو اليوم الدراسي أو الندوة، ذكر التاريخ، صفحة الاقتباس.
- عند الاقتباس من النصوص القانونية: يتعين على الباحث تسجيل ما يلي:
تحديد طبيعة النص القانوني (دستور، قانون، مرسوم رئاسي...)، ذكر كل المعلومات الخاصة بالنص من رقم وتاريخ ومضمون، ذكر الجريدة الرسمية، العدد، تاريخ صدور الجريدة الرسمية، صفحة الاقتباس.
- عند الاقتباس من القرارات القضائية: يسجل الباحث ما يلي:
يكتب مصطلح قرار مع رقمه، تاريخ صدوره، الجهة القضائية التي أصدرت القرار، المجلة التي نشر فيها القرار، عدد المجلة، السنة، صفحة الاقتباس.

- عند الاقتباس من المواقع الالكترونية، يسجل الباحث ما يلي:
اسم ولقب المؤلف، عنوان الموضوع، تاريخ النشر، تاريخ وساعة الإطلاع على المعلومة، العنوان
الالكتروني.

المحور الثاني: الضوابط الموضوعية في الكتابة الأكاديمية

تتمثل الضوابط الموضوعية في الكتابة الأكاديمية في:

أولاً: الضوابط المتعلقة بشخص الباحث

هي ضوابط عديدة يصعب حصرها، و لكننا سنحاول التركيز على أهمها:

(1) التحري والتثبت

يقول تعالى في الآية 36 من سورة الإسراء : "وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً" ، وتفيد هذه الآية أن الله ينهى عن كون الإنسان يتكلم فيما لا يعلم ولا تقف ما ليس لك به علم يعني: لا تقل في شيء ليس لك به علم بل تثبت ، إن السمع يقول: سمعت كذا وهو ما سمع والبصر والنفوس كل أولئك كان عنه مسئولاً، الإنسان مسئول عن سمعه وقلبه وبصره، فالواجب عليه ألا يقول: سمعت كذا إلا عن بصيرة، ولا يقل: نظرت كذا إلا عن بصيرة ولا يحكي عن أو يعتقد بقلبه شيء إلا عن بصيرة لا بد هو مسئول.

فالواجب عليه أن يتثبت وأن يعتني، حتى لا يتكلم إلا عن علم ولا يفعل إلا عن علم ولا يعتقد إلا عن علم؛ فالإنسان يتثبت في الأمور والله يقول جل وعلا : "قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ" سورة الأعراف: [33] جعل القول على الله بغير علم فوق هذه الأشياء كلها.

الواجب على الإنسان، أن يتعلم حتى يقول عن علم، يتبصر فلا يقول: سمعت ولا يقول: رأيت ولا يقول كذا وكذا إلا عن بصيرة عن علم.

والتثبت والتحري في البحث العلمي هي أهم الضوابط التي ينبغي توفرها في الباحث حتى ينأى بنفسه عن الذاتية ويكون موضوعياً في معالجته لموضوع البحث.

(2) التواضع العلمي¹

يظهر التواضع العلمي جلياً في عدم حصر الإنسان واحتكار الحق في رأيه واجتهاده.

﴿ في عدم المسارعة لإبداء الرأي في كل نازلة ومناقشة ومسألة.

¹ - أمبرتو إيكو، كيف تعد رسالة دكتوراه، ترجمة: علي منوفي، نشر المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، ص 157.

- ☞ في التقليل لنقده للآخرين، فلا تجده ملاحظاً إلا لما لا يحتمله الخلاف من شاذ الأقوال وباطلها.
- ☞ في عدم التصدر للمجالس والخوض في معارك لا طائل من ورائها وربما مفسدتها على الدين والنفس أشد، ويوم القيامة أعظم.
- ☞ في عدم المبادرة والمسارعة والتسابق في الإجابة وفي القوم من هو أكبر منه سناً وعلماً.
- ☞ في إعداره للآخرين.
- ☞ في اتهامه لرأيه واجتهاده قبل اتهام الآخرين، وليس اجتهاده أولى من اجتهاد الآخرين وفق ضوابط الخلاف السائغ.
- ☞ في الاعتراف بالخطأ والرجوع إلى الحق، وهي من أعظم التواضع العلمي، والانتصار على النفس وكبريائها وغرورها وضعفها، إنه من أنفس الفضائل وأنبى الأعمال، إنه برهان الخوف من الله وتقواه، إنه شجاعة نفس، وثبات قلب، وجمال روح، ورجاحة عقل وحكمة.

و هو في عملية البحث الموضوعي عدم التقليل من شأن أي مصدر قد يكون سبباً في منح البحث دفعة قوية نحو الهدف المرجو منه، وهو ما قد يحول بيننا وبينه غرورنا و استحقارنا لبعض الدراسات البسيطة أو بعض المؤلفين الغير بارزين.

(3) الكبرياء العلمي

الكبرياء لغة: معناه العظمة و التجبر و الملك، و الكبرياء هو أيضا الترفع عن الانقياد، أما الفرق بين الكبر والكبرياء.

فالكبرياء هي العز و الملك وليست من الكبر في شيء والشاهد قوله تعالى " وتكون لكما الكبرياء في الأرض " يعني الملك والسلطان والعزة، وأما التكبر فهو إظهار الكبر مثل التشجع إظهار الشجاعة إلا أنه في صفات الله تعالى بمعنى أنه يحق له أن يعتقد أنه الكبير وهو على معنى قولهم تقدس وتعالى، لا على ترفع علينا وتعظيم. وقيل المتكبر في صفاته بمعنى أنه المتكبر عن ظلم عباده.

الكبرياء عبارة عن الشعور بالسعادة المفرطة تجاه انجازات أو أعمال عادية قد قام بها الفرد ، يمكن اعتبار الكبرياء أنه شعور أناني وضار للفرد ومن حوله ، إلا أنه شعور طبيعي قد يمر على كل الناس تقريبا. وقد يصل الكبرياء إلى حد الفخر ، والفخر بالذات أو الثقة بالنفس هو شيء طبيعي وقد يكون مطلوب لتعزيز الثقة بالنفس وتقوية الشخصية ، إلا أن الإفراط في كل شيء قد يكون ضارا وغير لطيف.

يستمد المرء كبرياءه من السعادة والرضا العميق من خلال قيامه ببعض الأعمال الجيدة أو المنجزة بطريقة مميزة وكذلك بعض الصفات أو الممتلكات التي يلاقي عليها المدح ممن حوله ، ويمكن أن يشعر بذلك لنفسه أو للآخرين. ويمكن القول بأن الكبرياء أو الفخر هو شعور إيجابي بحب النفس والفخر بها ودليل قوي على احترام الذات وتقدير النفس ، وكذلك يوضح رغبة المرء في أن يحترمه الآخرين بل ويحبرهم على ذلك.

وإذا كان التواضع العلمي يتعلق بمنهج البحث وقراءة المصادر، فإن الكبرياء العلمي يتعلق بالجهد المبذول عند الصورة النهائية للبحث، أين يتطلب الكبرياء العلمي الابتعاد نهائياً عن التقليل من هذا الجهد من خلال عبارات على نحو: لسنا مؤهلين جيداً للحديث في هذا الموضوع، نقدم رأينا بكل تواضع.....، فالكبرياء العلمي يقتضي من الباحث مادام قد اختار البحث في موضوع ما أن يعتبر نفسه خبيراً بحق، له أن يكتب ويقول ما رسخ لديه من قناعات بعد فحص وتحري وتثبت، كما له أن يفخر بما توصل إليه من نتائج بعد جهد جهيد.¹

ثانياً: الضوابط المتعلقة بموضوع البحث

1) اختيار موضوع البحث:

لا تنتطح شاتان حول الصعوبة التي يعرفها الباحث عند اختياره لموضوع بحثه، حيث تعد مرحلة اختيار موضوع البحث أصعب مرحلة يواجهها الباحث، لاسيما وأن مسؤولية الباحث أثناء اختيار موضوع بحثه تبقى قائمة حتى ولو تم اختيار الموضوع من الأستاذ المشرف وتم تزكيته من طرف المجلس العلمي.

تجدر الإشارة إلى أن اختيار موضوع البحث قد يكون من طرف الباحث، وهذا ما يفترض أن يكون، لأن اختيار الباحث لموضوع بحثه يعني أن هذا الأخير قد رغب فيه، ومن ثمة فهو على دراية بمحاورة الكبرى والصغرى وبكل جزئياته مع التحكم فيه، مما يسمح له بالتعمق أكثر أثناء دراسته للموضوع، على خلاف لما هو عليه الأمر إذا كان اختيار الموضوع من طرف الأستاذ المشرف، حيث عادة ما يُحبذ الباحث على أن يكون اختيار الموضوع من طرف الأستاذ المشرف، على اعتبار أن هذا الأخير يملك من الخبرة في إدارة البحوث العلمية ما يؤهله لتقديم قائمة لموضوعات صالحة للبحث فيها بحكم علمه ومعرفته.²

وقد يتم اختيار موضوع البحث بالاتفاق بين الباحث والمشرف، على أن يكون الاختيار من طرف المشرف ثم يعرض هذا الأخير الموضوع على الباحث فيستحسنه ويوافق عليه بمحض إرادته، حيث تعد هذه الطريقة الأفضل كونها تجمع بين حرية الباحث وخبرة الأستاذ المشرف.³

إن موضوع البحث هو تلك المشكلة التي تتطلب تفسيراً، فهي التصور القبلي للموضوع وتبيان كيفية الحل بشأنه وتقديم الإجابة فيه، وعليه، فموضوع البحث العلمي لا بد أن يدور حول مشكلة بحثية معينة قد تكون فكرة عقلية كالمفاهيم والنظريات المجردة والتعريفات، أو ظاهرة اجتماعية سلوكية قانونية أو تنظيمية، إن كل مشكلة بحثية لا تحل إلا في إطار إشكالية معينة⁴، ومن ثمة يستوجب على الباحث مراعاة ثلاثة قواعد أساسية في اختيار موضوع البحث والتي بدورها تؤثر في تحديد مشكلة البحث، تتمثل هذه القواعد في:

¹ أومبرتو إيكو، المرجع السابق، ص 199.

² - عمار بوضياف، المرجع السابق، ص ص 73-74.

³ - عبد القادر الشخلي، قواعد البحث القانوني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، طبعة 2، عمان، 2010، ص ص 51-52.

⁴ - أكلي تومي، المرجع السابق، ص 93.

أ) وضوح موضوع البحث

يستوجب في مشكلة البحث أن تكون خاصة، محددة وغير غامضة، حتى لا يصعب على الباحث التعرف على جوانبه المختلفة فيها بعد¹، كما يجب أن تكون موجزة وواضحة، حيث عادة ما يبدأ الباحث بسؤال له علاقة بقضية أو موضوع معين لا يتوفر له جواب جاهز، محاولاً إيجاد إجابة سليمة لهذا السؤال وللتساؤلات الفرعية المرتبطة والمتصلة به، مع الإشارة أن تكون الإشكالية البحثية مرتبطة باختصاص الباحث على أن تجرى معالجتها في إطار تخصصه العلمي. فكلما كانت الإشكالية واضحة كلما فهمها أهل الاختصاص، وساهمت في توضيح موضوع البحث بدقة.²

ب) توضيح المصطلحات المستخدمة في صياغة المشكلة

حتى تكون الإشكالية البحثية معبرة عن مضمون ومحتوى البحث المراد إنجازه، يتطلب الأمر الدقة في صياغتها كما يتطلب الأمر من الباحث القدرة على استيعاب الموضوع المراد البحث فيه، لأن إهمال الباحث وعدم دقته في تحديد الإشكالية يترتب عليه لا محالة وقوعه في صعوبات ومتاعب.

وعليه، فقد تم الاتفاق بين الكتاب على أن الإشكالية البحثية يمكن أن تصاغ بإحدى الطرق التالية:

- ☞ - إن تؤدي الإشكالية البحثية إلى إثراء الموضوع وتغطية نقص معين فيه.
- ☞ - أن تصاغ الإشكالية بمصطلحات ذات مفاهيم محددة.
- ☞ - أن تكون صياغة الإشكالية بأسلوب الإثبات وأن تتطلب إجابة محددة.
- ☞ - أن تعبر الإشكالية عن الموضوع ومجموع أجزائه وفروعه، أي أن تكون في شكل سؤال رئيسي متبوع بتساؤلات فرعية.³

ج) تحديد المشكلة

كما سبق القول، تمثل مشكلة البحث هي الخطوة الأولى من خطوات المنهج العلمي في البحث، فالمشكلة هي أساس البحث العلمي كونها ظاهرة تحتاج إلى تفسير أو قضية يشوبها غموض.

وقبل صياغة المشكلة أو الإشكالية من طرف الباحث، يتعين على هذا الأخير مراعاة عدة اعتبارات تتمثل

في:

- ☞ أن يكون موضوع البحث جديداً وحديثاً، كون أن الجودة في الموضوع تمنح وتكسب الباحث السبق.
- ☞ أهمية المشكلة وفائدتها العلمية للمجتمع، أي أن تكون مشكلة البحث أصلية وذات قيمة.
- ☞ الخبرة الشخصية للباحث، ومدى قدرته على إنجاز بحثه في ظروف جيدة.

¹ - عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ت.ن)، ص 30.

² - للاستزادة أكثر حول أسس ومبادئ اختيار الإشكالية راجع: أكلي تومي، المرجع السابق، ص 96.

³ - المرجع نفسه، ص 98.

توفر المعلومات الكافية نظرياً وتطبيقياً، حيث تساعد الدراسات السابقة الباحث على بلورة مشكلة البحث، حيث يطلع على الأطر النظرية والفروض التي اعتمدها تلك الدراسات، كما تزود الباحث بالكثير من المصادر والمراجع الهامة.¹

(د) صياغة الفرضيات

تلعب فرضيات البحث دوراً هاماً في تحديد أبعاد المشكلة أو الإشكالية البحثية، حيث تساعد على دراستها دراسة شاملة ومتكاملة بوضع حل مؤقت يقود الباحث إلى النتيجة النهائية التي تبرهن عن صحة الفرضيات أو تصحيحها وتمثل فرضيات البحث العلمي أداة تحليل للموضوع قصد الوصول إلى الحلول الملائمة له، بجهد أقل وطريقة أحسن ووسائل أقل دون الخروج عن محتوى الموضوع.²

إن الفرضيات ما هي إلا إجابات مبدئية للسؤال الأساسي الذي يدور بشأنه الموضوع، كما تعتبر بمثابة تخمينات وتوقعات واستنتاجات يتبناها الباحث مؤقتاً كحلول لمشكلة بحثه فهي تحمل الصدق والكذب.³ تعد الفرضية بمثابة مقود السيارة كونها هي من تحد اتجاه البحث العلمي، وعليه، يتعين على الباحث أثناء صياغته للفرضيات مراعاة ما يلي:

- أن تكون الفرضيات العلمية معقولة لا خيالية أو مستحيلة أو متناقضة مع النظريات والواقع.
- أن تكون الفرضيات قابلة للاختبار، كون أن بعض القضايا الأخلاقية يصعب بل يستحيل اختبارها في معظم الأوقات، بمعنى أن تكون الفرضية قابلة للقياس.
- أن تكون الفرضية قادرة على تفسير الظاهرة محل الدراسة.
- بساطة الفرضية من حيث استخدام ألفاظ دقيقة ومصطلحات معروفة.

خاتمة:

يمكن للباحث أن يكتب كما يريد، بل يستوجب عليه احترام جملة من الضوابط الشكلية والموضوعية وإتباع مجموعة من الشروط لإخراج بحثه وفقاً للشكل الذي يليق به. فلا يكتفي الباحث باختيار موضوع البحث، بل يتطلب منه الأمر قراءة الموضوع جيداً حتى يتسنى له فهمه ومن ثمة بناء الهيكل الخاص بالبحث، كل ذلك بمشاركة الأستاذ المشرف الذي يعتبر المرشد الأساسي للطلاب. فإذا خرج الباحث عن الأطر الشكلية والموضوعية لموضوع بحثه ترتب على ذلك توجيه جملة من الانتقادات للبحث مع قيام مسؤوليته الشخصية في هذا الإطار.

-رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 2000، ص 109.¹

² -أكلي تومي، المرجع السابق، ص 101

³ -رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص 109.

وحتى يتحقق ذلك يتوجب أن تتوفر في الباحث العزيمة والصبر على مختلف الصعوبات والعوائق التي قد تواجهه وهو بصدد إعداد بحثه، لأن البحث العلمي ليس بالأمر السهل وليس بالأمر الهين.

قائمة المراجع:

- 1) صلاح الدين فوزي، المنهجية في إعداد الرسائل والبحوث القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006-2007.
- 2) عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- 3) عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
- 4) أكلي تومي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، منشورات دار الخلدونية، الجزائر، 2017.
- 5) برايان أليسون "المهارات البحثية للطلاب"، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
- 6) صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2010.
- 7) بلقاسم سلاطونية، الجليلي حسان، أسس البحث العلمي، الكتاب الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 8) أمبرتو إيكو: كيف تعد رسالة دكتوراه، ترجمة: علي منوفي، نشر المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.
- 9) عبد القادر الشبخلي، قواعد البحث القانوني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، طبعة 2، عمان، 2010.
- 10) عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ت.ن).
- 11) رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 2000.

مهارات اكتساب الأسلوب العلمي الجيد لطلبة الدكتوراه
Good scientific writing skills for PhD students

د. مهني هيبية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2

hiba.mheni@yahoo.fr

د. داهل وافية

كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

daheldaheldahel@gmail.com

ملخص:

يعتبر أسلوب الكتابة العلمي من أهم مقومات البحث العلمي، إذ يتم الحكم على القيمة العلمية للبحث انطلاقاً من مدى جودة أسلوبه في الكتابة، وضوحه، إيجازه، دقته، وسلامة التراكيب اللغوية عند استعمال اللغة القانونية، التسلسل والترابط المنطقي بين الأفكار والجمل وال فقرات.

إن وصول الباحث إلى هذه الدرجة من الجودة في الأسلوب العلمي لا يكون إلا بإتقانه بداية لمهارة القراءة وعدم إغفال دور المسودة في الكتابة الجيدة، الأمانة العلمية في الاقتباس، تجنب النقل الحرفي الأعمى واستعمال الأسلوب الخاص، وهي نتيجة أكيدة يصل إليها الباحث في مجال تخصصه مستفيداً من خبرته.

الكلمات المفتاحية: أسلوب الكتابة، الوضوح، الإيجاز، السلامة اللغوية، المسودة، الأمانة العلمية.

Abstract:

The scientific writing style is considered one of the most important components of scientific research, as the scientific value of the research is judged based on the quality of its writing style, its clarity, conciseness, accuracy, the integrity of linguistic structures when using legal language, the sequence and logical coherence between ideas, sentences and paragraphs.

The researcher's attainment of this degree of quality in the scientific method can only be achieved by mastering the reading skill and not neglecting the role of the draft in good writing, scientific honesty in quoting, avoiding blind literal transfer and using the special method, which is a sure result that the researcher reaches in his field of specialization, benefiting from

Keywords: *writing style, clarity, conciseness, linguistic integrity, draft, scientific honesty.*

مقدمة:

الأسلوب العلمي في الكتابة هو القالب التعبيري الذي يعبر به الباحث عن أفكاره في البحث العلمي، وهو دليل على مدى إدراكه لها ومدى عمقها في نفسه، فيكون بذلك وسيلة لعرض الحقائق بألفاظ دقيقة وواضحة الدلالة،¹ ويسعى الباحث إلى إبراز الحقائق بأمانة وموضوعية².

ومهما تضمن البحث العلمي من معلومات قيمة واكتشافات نافعة، فإن رداءة أسلوب كتابته تفقده قيمته.³ لذا يعدّ اكتساب الأسلوب العلمي في الكتابة من أهم المهارات التي يجب توافرها لدى الباحث الذي حتى وإن كانت غايته الوصول إلى نتائج حقيقية من خلال بحثه، إلا أن ذلك لا يعني إهمال مهارة الكتابة العلمية.

من هنا تظهر أهمية الموضوع في المهارة التي ينبغي على الباحث اكتسابها من خلال إتقان الأسلوب العلمي في الكتابة، بحيث يجذب القارئ لقراءة بحثه، ويدفعه إلى مواصلة قراءته، كما يسهل عليه فهم أفكاره في وقت وجيز.

ونسعى من خلال هذه الورقة البحثية، إلى الإجابة على إشكالية رئيسية تتمحور حول: كيف يمكن لطالب الدكتوراه اكتساب الأسلوب العلمي الجيد في الكتابة، لكتابة أطروحته بطريقة علمية صحيحة متميزة؟

تتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية مفسرة لها، أهمها:

- ما هي أهم ملامح الأسلوب العلمي الجيد؟

- ما السبيل إلى اكتساب مهارة الكتابة العلمية الجيدة؟

في سبيل الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، اعتمدنا المنهج الوصفي المناسب للموضوع. وقد قُسمت الدراسة إلى محورين أساسيين، تناول المحور الأول أهم ملامح الأسلوب العلمي الجيد، في حين خصص الثاني لتوضيح سبل اكتساب مهارة الكتابة العلمية الجيدة. وختمت الدراسة بخاتمة تم فيها عرض أهم النتائج والتوصيات.

¹ منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، الطبعة الثالثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص.71.

² أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي، الجزء الأول (المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية)، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996، ص.68.

³ لطيفة عبود، "اللغة العلمية في البحث العلمي، (قراءة في المفهوم)"، (مجلة الآداب واللغات، المجلد 18، العدد الأول، 25 نوفمبر 2018)، ص.142.

المحور الأول: أهم ملامح الأسلوب العلمي الجيد.

تتطلب كتابة الحقائق العلمية أسلوباً علمياً يتصف بخصائص معينة، يرتبط بعضها بمضمونه، والبعض الآخر يرتبط بشكل الكتابة العلمية.

سنعرِّج في هذا المحور على أهم هذه الخصائص، حيث يفترض في الباحث الكتابة بأسلوب واضح موجز (أولاً)، كما يفترض سلامة أسلوب الكتابة لغوياً (ثانياً)، كما يجب على الباحث عرض أفكاره في شكل مترابط ومتسلسل منطقياً (ثالثاً) مما يضيء على الأسلوب طابعاً مشوقاً يجذب القارئ.

أولاً: الوضوح والإيجاز في كتابة البحث العلمي.

يتوج الجهد الذي يبذله الباحث خلال المراحل المتتالية للبحث العلمي لنقل تجربته الشخصية إلى القارئ، بكتابة البحث في صورته النهائية. لذا، كان على الباحث مراعاة جمال الأسلوب وسلاسته من خلال الوضوح والدقة في التعبير واعتماد الإيجاز في فرض الأفكار.

1. الوضوح في كتابة البحث العلمي:

يقصد بالوضوح "استخدام الباحث في تعبيره عن أفكاره، مفردات واضحة ومعروفة، اعتاد القانونيون على استخدامها، بحيث تكون مفهومة لدى كل من يقرأها".¹ سواء كان الكاتب مؤلفاً متخصصاً أو باحثاً مبتدئاً.²

ويتطلب الوضوح إجادة اللغة، وحسن اختيار الألفاظ المناسبة لتوضيح الأفكار، وهو المطلوب في الأسلوب العلمي والكتابة.³ أما الأسلوب الغامض، فهو دليل على غموض الفكرة في ذهن الباحث. وليس صحيحاً اعتقاد البعض من أن صعوبة الأسلوب وغموضه دليل على عمق التفكير، لأن الواقع غالباً خلاف ذلك.

فالباحث الناجح هو الذي يحدد أفكاره أولاً، ثم يعبر عنها بألفاظ ثلاثتها، غداً أن عملية التفكير تسبق انتقاء الكلمات المناسبة،⁴ لذا كان الوضوح سمة مميزة للكتابة العلمية.

وللوصول إلى أسلوب واضح، يتعين على الباحث مراعاة عدد من الاعتبارات:

- ☞ - الابتعاد عن الألفاظ الغريبة وغير المألوفة.
- ☞ - اختيار الكلمات المناسبة للتعبير عن الأفكار، ووضعها في مكانها المناسب للدلالة على المعاني المرادة منها.
- ☞ - تجنب تكرار الكلمات بصورة مختلفة في الجملة الواحدة.

¹ أيمن سعد سليم، أساسيات البحث القانوني، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص. 76

² روبرت أ. داي، باربارا جاستيل، كيف تكتب بحثاً علمياً وتنشره، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2008، ص. 18

³ أحمد عبد المنعم حسن، المرجع السابق، ص. 68

⁴ محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة،

- ☞ -الابتعاد عن الأساليب الأدبية والمحسنات البديعية، طالما أن البحث في غير حاجة إليها.¹
- ☞ -إحكام الصياغة بالربط بين الكلمات والجمل.
- ☞ تفادي الغموض والتعقيد الذي يذهب بجمال الأسلوب والمراد من اللفظ.

2. الإيجاز في كتابة البحث العلمي:

يتميز أسلوب كتابة البحث العلمي من جهة أخرى بالإيجاز، وهو أفضل السبل لنقل وإيصال الأفكار من غير لبس أو تشويش²، حيث يعبر الباحث عن المعنى المراد بأقل الكلمات، أي باستخدام جمل وعبارات موجزة ومعبرة من غير إطالة أو تكرار أو استطراد وهو ما يصطلح عليه "بالإيجاز الدال".

وينصرف ذلك إلى عدم الإخلال بجوهر الفكرة التي يود الباحث طرحها وإنما يشملها، كما لا يعني ذلك بالمقابل الاكتفاء بالجمل القصيرة أو الاكتفاء بالخطوط العريضة في البحث، بل لا بد من الشرح والتفصيل كلما تطلبت ضرورات الموضوع ذلك.

فالإيجاز الدال يقتضي إذن:

- ☞ انتقاء الباحث كلمات الدالة على المعنى التام عوض استعمال كلمتين للدلالة على معنى واحد في الجملة الواحدة.

- ☞ استعمال الجمل القصيرة المكونة من كلمات قليلة، لسرعة فهمها ووضوحها للمتلقى.³

ويمكن للباحث الوصول إلى هذا المستوى من الوضوح والإيجاز في الأسلوب، من خلال القراءة المتأنية لموضوع بحثه وفهمه من كل جوانبه، بحيث يستطيع اختيار أدق الكلمات للتعبير عن أفكاره المرتبطة بالبحث، ويتم ذلك بعد تمرّن وصبر، فيكتسب أسلوباً واضحاً خالياً من غريب الألفاظ، يقبل القارئ عليه لما يلمسه فيه من دقة وضبط للجمل، وتناسق للعبارات، فضلاً عن وضوح التعبير وبساطته.⁴

ثانياً: السلامة اللغوية في الكتابة البحثية.

تعدّ اللغة المتّصّفة بسهولة القراءة وسرعة الفهم، من أهم ركائز الأسلوب العلمي، ولا تقل أهمية عن نواحيه الأخرى كالاقتباس والتوثيق والتشويق، وكلها عوامل أساسية تجذب القارئ لتتبع معاني وأفكار البحث. لذا، ينبغي أن تتوافر لدى الباحث القانوني معرفة بقواعد اللغة والإملاء، ليتمكن من التعبير عن أفكاره بأدق الألفاظ وأوضحها. فالأسلوب السليم، هو الأسلوب ذو التكوين اللغوي الصحيح، والبعيد عن العامية.⁵

¹أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص.76

²عربي بن لادمي محمد، "مراحل وتقنيات إعداد الرسائل والأطروحات الجامعية"، (مجلة آفاق علمية، العدد11،

جوان2016، المركز الجامعي تامنغست)، ص.252

³محمد عثمان الخشت، المرجع السابق، ص.61

⁴رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر، 2000، ص.69

⁵لطيفة عبود، المرجع السابق، ص.143

وليصّل الباحث إلى هذا المستوى عليه تعلّم قواعد اللغة العربية من نحو وإملاء، والتحلي بسعة الاطلاع حتى يكتسب أسلوباً خاصاً به، وهو الأجدر بالباحث.¹ وهو الأمر المنطبق على الباحث الكاتب بلغة غير العربية، فلا مناص من ضرورة إتقانه لأبجدياتها وكل قواعد الكتابة بها .

غير أن اللجوء إلى مدقق لغوي أو من يجيد اللغة، يعدّ حتمية لمن يعوزه إدراك قواعد اللغة والإملاء. ذلك أن الخطأ فيها يتسبب في نوع من انعدام الثقة بين الباحث والقارئ، فضلاً عن المسا بالمعنى الصحيح المراد من الكلمة أو الجملة، ولا يعتبر انتقاد الباحث في هذه الجوانب خروجاً عن موضوع البحث ومجرد تركيز على الجوانب الشكلية له كما يعتقد البعض بل إنه من صميمه.

لذلك، ينبغي كتابة البحث العلمي بلغة سليمة أهم مواصفاتها:

- ✍ الخلو من الأخطاء اللغوية والمطبعية.
- ✍ بساطة اللغة: بالاختيار الدقيق للمفردات، وتجنب المحسنات البديعية ما أمكن، والابتعاد عن استعمال الكلمات غير الضرورية كالمترادفات والمتتابعات.²
- ✍ تجنب العبارات العامة والمفتوحة، كالقول "يرى البعض"، و"يقول أحد الفقهاء"...
- ✍ ضبط الكلمات بالشكل التام في حال الكتابة باللغة العربية كلما كان ذلك ضرورياً، لإزالة اللبسوتيسير القراءة، ويسهّل من ذلك قراءة البحث من الباحث بصوت مرتفع أو من الغير أمامه لتتسنى له فرصة التصحيح، خاصة في الأفعال المبنية للمجهول والكلمات التي يجعلها شكلها أو شكل بعض حروفها أكثر وضوحاً.
- ✍ حسن استعمال علامات الوقف لدلالاتها على فهم الباحث لما يصوغ من عبارات.
- ✍ تجنب استخدام ضمائر المتكلم التي تدل على تكبر وغرور الباحث بما توصل إليه من نتائج. وينصح بالاستعاضة عنها بعبارات تعكس تواضع الباحث وأدبه من قبيل: يبدو أن، يتضح مما سبق، يظهر مما سبق...
- ✍ تجنب الجزم بأفكار وآراء لازالت محل جدل، فمن سمات الكتابة العلمية البعد عن التقرير والتأكيد في الأسلوب والأدوات، ويحبذ استخدام عبارات من نحو يبدو، يظهر، لعل...، كما يستحسن تجنب بدء الفقرات ب "إن" والإسراف في استعمالها.³
- ✍ استخدام الجمل القصيرة لعسر فهم الجمل الطويلة وحاجتها إلى التركيز وذلك بقصر المسافة بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر.
- ✍ تجنب كثرة الجمل الاعتراضية، لأنها تشتت فكر القارئ، وإن لم يكن بد من استعمالها فيجب أن تكون قصيرة.

¹ لطيفة عبود، المرجع السابق، ص.143

² أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص.76

³ عماد طاسي، "دور مهارة الكتابة في إعداد البحوث العلمية"، (مجلة آفاق علمية، المجلد 13، العدد الرابع، 2021، المركز

الجامعي تامنغست)، ص.378-397

تجنب الاستخدام المفرط للأفعال المبينة للمجهول، لأنها تزود القارئ بالمعنى بشكل غير مباشر، بخلاف الأفعال المبينة للمعلوم.¹

الاختيار السليم لزمن الفعل بما يتناسب وجزء البحث المنجز، كالمضارع في المقدمة والمتن، واستخدام الماضي لما تم إنجازه.²

ثالثاً: الترابط والتسلسل المنطقي في كتابة البحث العلمي.

تحتاج كتابة البحث العلمي إلى نوع من العناية والتنظيم، إذ يجب تنظيم وترتيب الأفكار وعدم تركها دون ضابط³، ويعتبر ترابط الأفكار وتسلسلها من أكثر المشاكل التي تؤرق الباحثين خاصة المبتدئين منهم. ويقصد بالتسلسل المنطقي في البحث العلمي، أن يكتب الباحث بحثه القانوني في صورة فقرات متسلسلة، تحتوي كل فقرة منها فكرة متميزة، بحيث تسلم كل فقرة فكرة للفقرة التي تليها. وبذلك تصبح كل فقرة امتداداً لما قبلها وتمهيداً لما بعدها، ويكون الربط بينها من خلال روابط لفظية من نحو: حيث، يبدو أن، خلاصة ما سبق، كقاعدة عامة.⁴

وبذلك يبني البحث بناءً تطويراً تصاعدياً يلفت انتباه القارئ ويوجهه نحو هدف معين.⁵

وليصل الباحث إلى هذا المستوى من الترابط والتسلسل في الأفكار، ينصح بالتالي:

- تكوين الدراسة من عناصر الترابط (مقدمة، عرض، استدلال ونتيجة)، يبني كل منها على ما قبله، ويمهّد لما بعده.
- لانتقال من الأصول في الأفكار إلى الفروع.
- تحديد الرابط بين الأفكار الفرعية والرئيسية، وبين الفرعية ببعضها.
- الابتعاد عن تكرار بعض الجمل والكلمات، وبعض الأفكار بصيغ مختلفة لأنه يضعف البحث والمتابعة، إلا ما كان منه ضرورياً لاستنباط نتيجة جديدة مثلاً.
- الابتعاد عن الاستطراد لأنه يذهب وحدة الموضوع وانسجامه، لذا على الباحث تجنب إضافة جملة أو جمل، أو فقرة أو فقرات لا يتطلبها الهدف من البحث.
- كتابة البحث في فقرات قصيرة تتمحور كل فقرة حول فكرة واحدة وتوصل إلى نتيجة معينة، مع ضرورة تسلسل الجمل المكونة لها.

¹ محمد عثمان الخشت، المرجع السابق، ص. 49.

² أحمد عبد المنعم حسن، المرجع السابق، ص. 77-78.

³ عماد طاسي، المرجع السابق، ص. 391.

⁴ أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص. 78.

⁵ محمد عثمان الخشت، المرجع السابق، ص. 52.

- بروز استقلالية الفقرات للعين فضلا عن بروزها للعقل كالفرغ في بداية الفقرة، واختلاف الفراغ بين الفقرات عنه بين الأسطر.¹

المحور الثاني: سبل اكتساب مهارة الأسلوب العلمي الجيد.

حتى يكتسب طالب الدكتوراه مهارة الكتابة العلمية ويطورها، يتعين عليه إتقان مهارة القراءة أولاً من خلال مراعاة شروطها والتدرج في أنواعها. ولا تتحقق الكتابة العلمية الجيدة من مجرد كتابة علمية واحدة، بل يحتاج طالب الدكتوراه الباحث إلى التدريب المستمر. وتساعد في ذلك مسودة البحث العلمي كما تلعب الكتابة في التخصص والأمانة العلمية دوراً هاماً في تحسين وجودة أسلوب الكتابة البحثية. لذلك سنحاول من خلال هذا المحور التركيز على كل جزئية منها في سبيل تليين الطريق أمام الباحث في اكتساب مهارة الأسلوب الجيد.

أولاً: إتقان مهارة القراءة.

القراءة نشاط مفعولي في الذهن تجعل من القارئ منتجا مضيفاً مبدعاً، ولا يتأتى ذلك إلا بالمطالعة المتكررة والمستمرة. وإذا كانت الحاجة أم الاختراع، فهي أيضاً الدافع نحو القراءة النافعة الوظيفية.² مثلما أن القراءة هي الدافع نحو الكتابة حيث يقال "من لا يقرأ لا يكتب"، فلا يمكن إطلاقاً فصل القراءة عن الكتابة إذ هما عمليتان متلازمتان وضرورتان للبحث العلمي.³

1. أهمية القراءة: تبرز أهمية القراءة في العديد من النواحي، أهمها:

- تنمية مهارات الباحث من خلال الاستفاضة في المعلومات، كما تفتح له آفاق البحث العلمي، إذ تعد المولد الأول للأفكار والتخيلات.⁴
- زيادة الوعي وتطوير التفكير وإنماء قدرات التمييز والإبداع.
- تزويد الباحث بمهارات الحوار والمواجهة ومراجعة المبادئ، وتسهيل مناقشة الطرف الآخر بالأدلة.
- القدرة على ضبط النفس وتقويم سلوك الباحث نتيجة المعلومات المكتسبة.
- لا يلج هاجس الكتابة إلا مع القراءة الجيدة والمستمرة، وعلى العكس من ذلك تصعب الكتابة في أي مجال بانعدام أو قلة القراءات السابقة، بل إن الرغبة في الكتابة تنقص بنقص وقت القراءة.

¹ عماد طاسي، المرجع السابق، ص 391-392

² محمد عبد الفتاح مقدود، العربي عميش، "استثمار مهارة القراءة في تحرير مقال علمي في الدرس البلاغي"، (مجلة اللغة الوظيفية، العدد الثامن، 2018)، ص 301.

³ لطيفة عبو، المرجع السابق، ص 143.

⁴ علا عبيات، "القراءة والكتابة"، متاح على الموقع www.mawdoo3.com، تاريخ النشر 2018/07/21، تاريخ آخر اطلاع

- وعلى النقيض من ذلك، فإن قراءة الباحث لعدد من المصادر حول موضوع معين تزوده بأسباب وعوامل انتشار الظاهرة أو مشكلة البحث، وتعمل على توسيع مداركه في كيفية التعامل معها من وجهات نظر مختلفة، خاصة إذا كانت الكتابات في الموضوع متعددة المشارب (الاختلاف في الرؤى، الاختلاف في النظام القانوني).

2. كيف أقرأ؟

حتى تؤتي القراءة ثمارها في تحسين الأسلوب العلمي للباحث لا بد من مراعاة شروط القراءة الجيدة، كما أن عليه التدرج في أنواع القراءات المختلفة. وعليه فإن القراءة المنتجة في تقويم أسلوب الباحث في الكتابة العلمية هي:

1. القراءة الصحيحة: لا بد من مراعاة الشروط التالية في القراءة:

- ☞ أن تكون القراءة مرتبة ومنظمة، وليست عشوائية ارتجالية، فيضع الباحث في ذهنه محاور بحثه والتي تكون بمثابة الموجّه له أثناء القراءة.
- ☞ احترام القواعد الصحية والنفسية أثناء القراءة واختيار الأوقات والأماكن المناسبة للقراءة، واغتنام أوقات النشاط الذهني.
- ☞ التحلي بالذكاء والقدرة على تحليل وتقييم الوثائق العلمية.¹
- ☞ أن تشمل القراءة كل الوثائق المرتبطة بالموضوع مع عدم الاستطراد بقراءة أجزاء لا تتعلق بالموضوع. وبذلك يتزوّد الباحث بالمعرفة بأسباب وعوامل انتشار الظاهرة البحثية وبكيفية التعامل معها من وجهات نظر مختلفة، كما يتزوّد بالمصطلحات ذات الصلة ببحثه، وضرورة التركيز على المراجع المتخصصة والحديثة.
- ☞ الحزم خاصة منذ القراءة الأولية (الانتقائية)، وإلا فإنه سيجد نفسه في مشكلة مع الوقت.²
- ☞ ربط القراءة على الدوام بالكتابة، ولا يحدّد تأجيل الكتابة إلى وقت آخر بعد الكتابة.

2. القراءة المستمرة: تعد القراءة المستمرة من أهم الآليات المساعدة في تطوير مهارات الكتابة

البحثية، إذ تساعد على توسيع آفاق الإدراك البحثي والعلمي لدى الباحث، وتجعله على اطلاع بمواضيع بحثية جديدة، كما تساعد على حسن اختيار الكلمات وبناء الجمل بطريقة مميزة.

¹ أحمد شلبي، كيف تكتب بحثاً أو رسالة، ط.6، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1968، ص.53

² سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994، ص.121

إن الممارسة والتمرين الجدي على القراءة يزيدان قوة¹، أما انعدام أو قلة القراءات السابقة، يصعب الكتابة في أي مجال، فهاجس الكتابة لا يلح إلا مع القراءة الجيدة والمستمرة، والرغبة في الكتابة تنقص بتناقص وقت القراءة.

3. القراءة الناقدة: إن القراءة عمل غير يسير إذا أريد لها أن تكون نافعة منظمة، والتزام الباحث شروط القراءة الصحيحة يجعله قادراً على فهم ما يقرأ والأخذ منه أخذاً صحيحاً غير محرّف، كما يكون قادراً على النقد البناء²، ومما لا شك فيه أن المقدرة على القراءة وعلى هضم الأفكار المكتوبة والانتفاع بها فن لا يعرفه إلا القليلون، ومن المجهود الضائع أن يبذل الطالب وقته وحماسه في قراءة غير نقدية وغير مركّزة³ والتدرّب على مهارة القراءة الناقدة يكسب الباحث الموضوعية في الكتابة، فيبدي كل جوانب الموضوع دون إخفاء أي منها.

ثانياً: عدم إغفال دور مسودة البحث في تحسين أسلوب الكتابة البحثية.

مسودة البحث هي كتابته للمرة الأولى بطريقة متسلسلة حسب الخطة النهائية للبحث من خلال ما تم تخزينه من معلومات، عن طريق نقل وكتابة الأفكار الواردة فيها بأسلوبه مع إسنادها لأصحابها ومراعاة قواعد التوثيق في الهامش⁴.

ولا يجب الاستهانة بأهمية المسودة الأولى للبحث، فهي وسيلة وليست غاية. وعلى الباحث الحرص على تدوين أفكاره، إلا أن تطوير مهارته في الكتابة لا يتحقق بمجرد كتابة بحثية واحدة، بل يحتاج إلى التدريب المتواصل حتى يتخلص الباحث من مخاوفه اتجاه الكتابة العلمية.

1. قواعد أساسية في كتابة مسودة البحث:

على الباحث عند كتابة مسودة البحث مراعاة جملة من القواعد أبرزها:

☞ كتابة مسودة أولى وسريعة للبحث، تضم كل ما يخطر ببال الباحث، مع التسليم بإمكانية حذف الكثير من الأفكار التي لا تتوافق مع الفرضيات المدرجة في البحث، دون الإمعان بشكل كبير في جودة الأسلوب وسلامة اللغة، ذلك أن السرعة في الكتابة تجعل البحث أكثر حيوية، وتجعل الباحث أقدر على التركيز على الجوانب اللغوية والفنية للكتابة. لذا من الخطأ التوقف للتفكير في هذه الجوانب وفي انسيابية الأسلوب في المسودة الأولى⁵.

☞ العودة إلى نقطة البداية كلما دعت الحاجة لذلك.

¹ بيتر شيفرد وجريجوري ميتشل، القراءة السريعة، كيف تملك مهارة القراءة السريعة مع المحافظة على الاستيعاب الكامل، ترجمة أحمد هوشان، دار النور، د.م.ن.، 2006، ص.9

² محمد الصاوي محمد مبارك، البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1992، ص.59

³ أحمد شلي، المرجع السابق، ص.53

⁴ أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص.101

⁵ أومبيرتو إيكو، كيف تعد رسالة دكتوراه، ترجمة علي منوفي، المجلس الأعلى للثقافة، 2002، ص.164

☞ الكتابة في أوراق مدمجة في ملف واحد، وعلى وجه واحد للورقة، مع تخصيص جزء للمتن وآخر للهامش، وترك ظهر الورقة لتدوين المعلومات الإضافية.

☞ استعمال الألوان في كتابة العناوين والمتمن والهامش للتمييز بينها.¹

2. أثر مسودة البحث العلمي على جودة أسلوب الباحث:

يستعين الباحث بمسودة البحث في تنقيح بحثه وتهيئته للصياغة النهائية، والتي لا بد فيها من مراعاة بعض الضوابط والشكليات. وسواء أعدت المودة تقليديا أي ورقيا، أو إلكترونيا، فإنها تساعد البحث في نواح عديدة أهمها:

- التدقيق في اختيار العناوين الرئيسية والفرعية للبحث.
- مراجعة الخطة النهائية للبحث وتقديم أو تأخير بعض عناوينها.
- تصحيح الأخطاء اللغوية والإملائية والمطبعية.
- التدقيق في الهوامش.
- الربط بين الفقرات ومراعاة التسلسل بينها.²

كما ينصح الباحث بترك مسودة البحث جانبا مدة زمنية قبل العودة إليها مرة أخرى، وسيلاحظ أن هناك ما يحتاج إلى إعادة الصياغة أو الحذف أو استدراك بعض الأخطاء أو إزالة تناقضات.

ويمكن للباحث عرض عمله البحثي على شخص موثوق فيه وفي كفاءته وخبرته البحثية للاستفادة من نصائحه في المجال والتحقق من مدى إمكانية قبول عميه من القراء.

ثالثا: دور الأمانة العلمية في اكتساب مهارة الأسلوب العلمي الجيد.

يحتوي البحث اقتباسات مستمدة من مختلف الوثائق العلمية، والتي يطلع عليها الباحث في المرحلة السابقة على تحرير بحثه. غير أن الرجوع إلى كتابات الآخرين وأفكارهم يقتضي معرفة واعية بشروط الاقتباس، سواء كان مباشرا أو غير مباشر.

والأمانة العلمية تقتضي إسناد الباحث الأفكار أو النتائج التي استقاها من غيره مع بيان مكان تواجدها في الوثائق بدقة واحترام قواعد الاقتباس.³

¹أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص.102

²أيمن سعد سليم، المرجع السابق، ص.107

³عمار عو ابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص.112

ويعدّ الاقتباس دليلاً على سعة قراءة الباحث، والمعرفة التامة بالأفكار والبحوث في مجال بحثه، مما يؤهله لاكتساب ثقة القارئ والاطمئنان إلى أفكاره، كما يوضح قدرة الباحث في نقله ودمجه للاقتباسات من مختلف الوثائق التي اعتمدها في بحثه.¹

ويمكن القول أنه كلما تحلى الباحث بالأمانة العلمية عند الاقتباس، فإن ذلك يؤثر إيجاباً على جودة أسلوبه في الكتابة، حيث أنه:

- ينأى عن النقل أو الاقتباس الحرفي ما أمكن، إلا ما اقتضته ضرورة البحث. لأن كثرة الاقتباس توهي بتقصير الباحث وعدم ثقته فيما يطرحه من أفكار، فضلاً عن عجزه عن تحليل ما اقتبسه.
- يراعي الموضوعية في الاقتباس، بعدم استبعاد ما يتعارض مع أفكاره أو ما يريد الوصول إليه من نتائج.
- الأمانة العلمية تحفّز الباحث على الاجتهاد أكثر في إبداع أسلوب علمي متميز وخاص به، ومما يعزز ذلك عدم إسرافه في الاقتباس، بحيث لا يجعل البحث مجرد نقل لأفكار غيره² فتطمس شخصيته في أفكار الآخرين.

ومن خلال ما تقدّم، يظهر أن هناك تلازماً بين الأمانة العلمية وجودة أسلوب الكتابة البحثية، إذ كلما وضع الباحث نصب عينيه ضرورة توفر الأمانة العلمية في بحثه، كلما زاد حرصه على الإبداع في أسلوب الكتابة، وبالعكس، فإنه كلما حرص على الكتابة بأسلوبه الخاص تحققت الأمانة العلمية.

رابعاً: دور الكتابة في التخصص في اكتساب مهارة الأسلوب العلمي الجيد.

لا يمكن الحديث عن التخصص في مجال قانوني معين إلا بعد أن يقطع الباحث فيه أشواطاً، بين مطلع قارئ، ومنجز لمشاريع وإن كانت نظرية، إذ تزوّده برصيد معرفي ولغوي قانوني في مجال بحثه. وبذلك، يكتسب الباحث لغة التخصص ويتقنها، بل ويسعى لإشباع رغبة القارئ المتخصص أيضاً بصورة موضوعية ومعقّمة.³

واعتماداً على ذلك، يمكن للباحث الكتابة بأسلوب ميزته الموضوعية في النقاش، ومبني على أسس من الأدلة العلمية نتيجة عدة عوامل أهمها:

☞ التراكمية: ويقصد بها الرصيد المعرفي الذي يكتسبه الباحث خلال سنوات التخصص، مما يسهّل عليه الكتابة فيه.

☞ المعرفة بالمصطلحات المستخدمة في مجال بحثه، والتي تحسّن أسلوب الكتابة.

¹ منير حجاب، المرجع السابق، ص. 92.

² محمد عثمان الخشت، المرجع السابق، ص. 41.

³ أحمد عبد المنعم حسن، المرجع السابق، ص. 68-69.

✍️ إتقان لغة التخصص، والتي تجنّب الباحث مساوئ الترجمة الحرفية سواء كانت من المواقع الإلكترونية، أو من المتخصصين في اللغة المترجم إليها لا في مجال القانون.

خاتمة:

حاولنا في هذه الورقية البحثية إبراز أهم ملامح الأسلوب العلمي الجيد والوقوف على أهم السبل التي يمكن أن ينتهجها الباحث القانوني المبتدئ وخاصة طالب الدكتوراه لتحسين أسلوبه العلمي في الكتابة خاصة وأنه مطالب بإنجاز عدد من الأعمال العلمية بين مداخلات ومقالات علمية لإنهاء مشوار الدكتوراه بكتابة الأطروحة.

وإذا كانت أهم الخصائص التي تميّز الأسلوب العلمي القانوني، الوضوح والإيجاز، توخي السلامة اللغوية في الكتابة البحثية، فضلا عن ترابط الأفكار وتسلسلها المنطقي، فإن الباحث القانوني لا يمكنه الكتابة بمهارة إلا بمراعاة ما يلي:

- -إتقان مهارة القراءة،
- -عدم إغفال مور المسودة في تحسين الأسلوب العلمي في الكتابة.
- -تحري الأمانة العلمية في الكتابة العلمية.
- -التعمّق في التخصص الذي يود الباحث الكتابة فيه.

إن ما يساعد طالب الدكتوراه غي اكتساب هذه المهارات، أولا تحليله بأخلاقيات الباحث العلمي، كما أن الاشتراك في الدورات التدريبية التي تقام سواء في الجامعات أو على المواقع الإلكترونية له الأثر البالغ في تحسين أسلوب الكتابة العلمية

قائمة المراجع:

1-الكتب:

- 1) حمد شلي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، ط.6، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1968
- 2) أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي، الجزء الأول (المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية)، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996
- 3) أومبيروتو إيكو، كيف تعد رسالة دكتوراه، ترجمة علي منوفي، المجلس الأعلى للثقافة، 2002
- 4) أيمن سعد سليم، أساسيات البحث القانوني، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010
- 5) بيتر شيفرد وجريجوري ميتشل، القراءة السريعة، كيف تملك مهارة القراءة السريعة مع المحافظة على الاستيعاب الكامل، ترجمة أحمد هوشان، دار النور، د.م.ن.، 2006
- 6) رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر، 2000

7) روبرتاً. داي، باربارا جاستيل، كيف تكتب بحثاً علمياً وتنشره، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2008

8) سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994

9) عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011

10) محمد الصاوي محمد مبارك، البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1992

محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1990

11) منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، الطبعة الثالثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003

2-المقالات:

1) عربي بن لادمي محمد، "مراحل وتقنيات إعداد الرسائل والأطروحات الجامعية"، (مجلة آفاق علمية، العدد 11، جوان 2016، المركز الجامعي تامنغست).

2) علا عبيات، "القراءة والكتابة"، متاح على الموقع www.mawdoo3.com، تاريخ النشر 2018/07/21، تاريخ آخر اطلاع 2022/01/27

3) عماد طاسي، "دور مهارة الكتابة في إعداد البحوث العلمية"، (مجلة آفاق علمية، المجلد 13، العدد الرابع، 2021، المركز الجامعي تامنغست).

4) لطيفة عبود، "اللغة العلمية في البحث العلمي، (قراءة في المفهوم)"، (مجلة الآداب واللغات، المجلد 18، العدد الأول، 25 نوفمبر 2018)

5) محمد عبد الفتاح مقدود، العربي عميش، "استثمار مهارة القراءة في تحرير مقال علمي في الدرس البلاغي"، (مجلة اللغة الوظيفية، العدد الثامن، 2018)

معايير كتابة الملخص في مجال الأبحاث القانونية

Criteria for writing an abstract in the field of legal research

د.سقني فاكية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

seguenifakia19@gmail.com

ملخص:

يعد الملخص من أهم أجزاء البحث العلمي، الغرض منه إعطاء نظرة عامة مختصرة عن الدراسة من خلال تحديد الهدف منها وإشكالية البحث والأساليب المستخدمة، والنتائج الأساسية والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، وأحياناً كتابة جملة عن أهمية أو تأثير الدراسة في النهاية. فالمملخصات مهمة جداً لمعرفة النقاط الأساسية في الورقة البحثية التي يجب قراءتها، وإن كان من المفيد للباحث معرفة المزيد من المعلومات حول الدراسة وقراءة الدراسة ككل أم لا.

توجد قواعد وضوابط لكتابة الملخصات في البحوث العلمية لا بد من إتباعها حتى يتم قبولها، وترتقي بالبحث لمواصفات البحث الجيد.

الكلمات المفتاحية: الملخص، مقال، بحث علمي، نتائج، القارئ.

Abstract;

The abstract is one of the most important parts of scientific research. Its purpose is to give a brief overview of the study by defining its objective, the research problem, the methods used, the main results and conclusions reached, and sometimes writing a sentence about the importance or impact of the study at the end. Summaries are very important to know the main points of the research paper that should be read, and whether it is useful for the researcher to learn more information about the study and read the study as a whole or not.

There are rules and controls for writing summaries in scientific research that must be followed in order to be accepted, and to raise the research to the specifications of good research.

Keywords: Abstract, Article, Scientific Research, Results, Reader.

مقدمة:

يشكل إعداد الأبحاث العلمية والرسائل الأكاديمية كرسائل الماجستير والدكتوراه هاجسا لدى الكثير من الطلاب الباحثين للوصول إلى الأهداف التي يطمحون لها، لذا تجد الكثير منهم يحاول التمكن من فهم عناصر البحث العلمي، والإلمام الشامل بأدواته وخطواته ومناهجه.

انطلاقا من هذه الرغبة، ولكون ملخص البحث العلمي يعد أحد أركان البحث العلمي والدراسات الجامعية، نحاول في هذه الدراسة التطرق إلى كافة التفاصيل الخاصة بمفهوم ومعايير ملخص البحث العلمي وكيفية كتابته.

فالمخلص الجيد يعتبر منطلقا أساسيا في تحديد شخصية الباحث الناجح نظرا لارتباطه بمجموعة من السمات أو صفات الباحث الذي يجب أن تتوفر فيه لكي يكون موفقا وناجحا في إعداد وكتابة ملخصه على الوجه المطلوب والأكمل، كما يرتبط بموضوع البحث والمعرفة بمجال تخصص الباحث، ووضوح أسلوبه وقدرته على إنجاز البحث موضوعيا ومنهجيا.

لذلك فإن إشكالية الدراسة تتعلق بكيفية إعداد وكتابة ملخص بحث علمي (أطروحة أو مقال) وتمت صياغتها كالآتي: كيف يكتب ملخص البحث؟ ما هي أهم شروط وضوابط كتابة ملخص بحث علمي؟

أولا: مفهوم ملخص البحث العلمي

قبل التطرق إلى مفهوم الملخص لابد من معرفة مفهوم البحث العلمي وعناصره الأساسية.

1- مفهوم البحث العلمي وعناصره الأساسية:

أ- تعريف البحث العلمي:

البحث العلمي هو "دراسة الظواهر والقضايا المعاصرة استنادا إلى خطوات منهجية محددة وواضحة التفاصيل"، وهو "وسيلة المنطقية والموضوعية التي يتم من خلالها الكشف عن الحقيقة، وفحص البراهين، وترسيخ المعلومات وتوسيع الآفاق، والمعرفة الممنهجة التي تعتمد على التمهيد والبحث عن الأدلة المنطقية، والاستطلاع والإحصائيات"¹.

كما أنه "مجموعة الخطوات المتسلسلة، والمتتابعة التي يخوضها الباحث بدءا من معرفة المشكلة البحثية وتحليلها وجمع بياناتها، وتوثيق تلك البيانات وصولا إلى الخروج بالنتائج والحلول الناتجة عن المقارنات والإحصاء والتحليل"².

¹ - فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص 25-26.

² - ملخص البحث العلمي، موقع إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه.

يعرف البحث العلمي أيضا بأنه "تجميع منظم لجميع المعلومات المتوفرة لدى الباحث عن موضوع معين وترتيبها بصورة جيدة بحيث تدعم المعلومات السابقة أو تصبح أكثر وضوحاً".¹

فهو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات.²

ب- خصائص البحث العلمي:

يمتاز البحث العلمي عن غيره من الأعمال ببعض الخصائص نجملها فيما يلي:

- البحث العلمي بحث منظم ومضبوط: البحث العلمي عمل يقوم على المنهجية العلمية بمفهومها الضيق والواسع الأمر الذي يجعل البحث العلمي عمل موثوق به في نتائجه وخطواته.

- البحث العلمي بحث حركي وتجديدي: إن هدف البحث العلمي تجديد المعرفة التي تمتاز بالتراكمية، فهو الكفيل بتحقيق هذه الخاصية - التراكمية- التي يمتاز بها العلم، وحتى وأن لم يأت بإضافة جديدة للمعرفة يكفي أن يجمع المعارف القائمة ويفسرها بشكل أوضح.

- البحث العلمي بحث عام ومعمم: فالبحث العلمي لا يخص فقط الباحث بل هو إضافة للمعرفة الإنسانية.³

ج- عناصر البحث العلمي:

يتكون البحث العلمي عادة من أربعة عناصر أساسية، اعتمادا على وصفه كنظام سلوكي مترابط، وفيما يأتي ذكر لهذه العناصر الأربعة:

- مدخلات البحث العلمي:

تعني مدخلات البحث العلمي "كافة التفاصيل المتعلقة بالمشكلة البحثية واهتمام الباحث بمدى أهميتها للتوصل لحلها، مع إلمامه واطلاعه على تفاصيل الظاهرة التي تخضع للدراسة مما يساعده على رفع مستوى التصدي للمعيقات المحتملة لدى الباحث".

¹ - رشيد شمشيم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 38.

² - عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، بدون سنة النشر، ص 04.

³ - رشيد شمشيم، المرجع السابق، ص 40.

-عمليات البحث العلمي:

المقصود هنا بعمليات البحث العلمي "كافة التقنيات والخطوات التي يتبعها الباحث للقيام ببحثه العلمي، والتي تشتمل على المنهجيات المتبعة في البحث، والتصميم الإحصائي الخاص بهذه المنهجيات، كما أنها تتضمن الأدوات والأجهزة والعينات اللازمة لإنجاز هذا البحث".

- المخرجات:

تعني المخرجات "جميع التوصيات والنتائج المنبثقة من انجاز الأبحاث العلمية".

- ضوابط التقييم:

تشكل هذه النقطة تقييماً للبحث العلمي، وكافة عناصره الثلاثة السالفة الذكر، والمراحل المتعلقة به، ويكون ذلك التقييم عن طريق اللجنة المختصة بمجال مشكلة الدراسة.¹

2- مفهوم ملخص البحث العلمي

سنتطرق في مفهوم الملخص إلى تعريفه وأهميته وتمييزه عن بعض المفاهيم المجاورة له ودوره في البحوث العلمية، وهذا على النحو التالي:

أ- تعريف ملخص البحث العلمي:

ملخص الدراسة هو "ذلك الموجز العام الذي يقدم من خلاله الباحث النقاط المهمة الأساسية عن موضوع دراسته، والذي يقوم الباحث من خلاله ببيان كيفية تنظيمها وتبويبها، والمنهج الذي اتبعه وأبرز النتائج الرئيسية التي تمت حولها".²

الملخص هو عبارة عن "نظرة عامة موجزة يقدمها الباحث حول بحث أو موضوع معين، بحيث يمكن للقارئ أن يكون لديه فكرة عامة عن الموضوع محل البحث، وبالتالي يمكن للقارئ تحديد ما إذا كان هذا البحث مناسباً لما يبحث عنه أم لا، لأي يفيد أم لا في بحثه العلمي. حيث توفر عليه الوقت والجهد".³

إن ملخص البحث العلمي يعتبر من أصعب خطوات البحث العلمي، لأنه يعتبر مقدمة للدراسة التي يقوم بها الباحث، وأنه يعطي فكرة دقيقة ومختصرة عنها، وفي نفس الوقت هو ملخص مصغر لكل البحث.⁴

¹ - رشيد شمشم، المرجع السابق، ص 40.

² - كيف تكتب ملخص البحث، abstract، 25 سبتمبر 2019، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ajsrp.

<https://blog.ajsrp.com>.

³ - ملخص البحث العلمي PDF

<https://www.manaraa.com>.

⁴ - المرجع نفسه.

ب- أهمية ملخص البحث العلمي:

- ملخص بحث علمي هو جزء من أجزاء البحث العلمي لا يمكن الاستغناء عنه بأي شكل من الأشكال، بدون ملخص يفقد البحث أهم ركائزه الأساسية.
- التعرف بطريقة موجزة على موضوع الدراسة وأهدافها وأهم نتائجها المتوصل إليها.¹
- للملخص أهمية كبيرة لاحتوائه على الأفكار والمعلومات الأساسية للبحث، فهو يزود القارئ بنظرة عامة موجزة عن الدراسة تتضمن أبرز النقاط التي يدور حولها البحث في مساحة صغيرة. فهو يوضح موضوع البحث في سطور (فقرات صغيرة)، يحتوي على الخطوط العريضة للبحث.²
- إن ملخص البحث الجيد هو أحد أسباب قبول دراستك أو مقالك للنشر في المجلات المحكمة فهو يعكس جودة الدراسة أو البحث.³
- معرفة إذا كان البحث العلمي يخدم القارئ ويزوده بالمعلومات التي يبحث عنها من خلاله يمكن للباحث إكمال قراءة البحث أم لا.⁴ فيوفر للباحث الوقت والجهد على القراءة.⁵
- فهو يمثل نقطة العبور أو الدخول لأي بحث علمي أو رسالة جامعية، فهو أول شيء يقرأ وآخر شيء يكتب بعد نهاية من البحث العلمي أو الأطروحة، أي تتم كتابة ملخص البحث العلمي كآخر جزء من أجزاء البحث العلمي، على الرغم من كونه أول جزء من الأجزاء يظهر مطبوعاً.
- يمثل الملخص الجزء الظاهر من الرسائل الجامعية والمقالات العلمية، والصورة التي تعرض قوة البحث العلمي.
- كما تعتبر كتابته من أصعب أجزاء البحث العلمي، لأنه عملية تلخيص والتلخيص يعني "كتابة أكبر مقدار من المعلومات في مساحة صغيرة نسبياً".
- فهو نموذجاً مصغراً عن البحث العلمي أو الرسالة لما يحتويه على تفاصيل دقيقة وشاملة، فهو الصورة الشاملة عن البحث المحدد موضوع الدراسة، فعلى الباحث الحرص على ضمان الشمولية عند إعداد ملخص البحث، كما يعتبر المرآة العاكسة للبحث العلمي، والصورة التي

¹ - ملخص البحث العلمي PDF / مرجع سابق.

² - كيف تكتب ملخص البحث، abstract، 25 سبتمبر 2019، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ajsrp، المرجع السابق

³ - كيف تكتب ملخص البحث، abstract، 25 سبتمبر 2019، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ajsrp.

⁴ - المرجع نفسه.

⁵ - ملخص البحث العلمي PDF، المرجع السابق.

تعرض قوته. حيث يتضمن الملخص نفس أجراء المقالة أو المذكرة: مقدمة، خطة، النتائج المهمة فقط، واستنتاج عام.¹

ج- التمييز بين مفهوم الملخص وباقي المفاهيم الأخرى:

بما أن الملخص جزء من أجزاء البحث العلمي ومن أصعبها، فهو مرتبط بالعديد من المراحل الأساسية للبحث أو أهم أجزاء البحث، والتي من أهمها:

- الفرق بين الملخص والمستخلص والاستنتاج في البحث العلمي:

كما جاء أعلاه، ملخص البحث العلمي عبارة عن نموذج مصغر من البحث العلمي، تتم كتابته وفق إجراءات وضوابط معينة، في فقرة واحدة أو فقرتين على الأكثر، ويتم وضعه في الجزء الأخير من البحث أو الرسالة العلمية، وهذا لتذكير القارئ بالنقاط الأساسية التي تضمنها البحث بشكل شامل.

بينما المستخلص في البحث العلمي عبارة عن الخطوط العريضة والأساسية للبحث العلمي، وتتم كتابة المستخلص في عدد من الفقرات حسب ترتيب البحث العلمي الأساسي، يتم وضع المستخلص عادة في بداية الرسالة، ومن أهميته أو غرضه تعريف القارئ بشكل موجز للغاية عن طبيعة البحث العلمي المقدم من جانب الباحث وما تناوله الدراسة، وتتم كتابته عادة باللغتين العربية والأجنبية.²

يتمثل الاختلاف الأساسي بين الملخص والمستخلص في أن:

➤ الملخص هو ملخص قصير للدراسة بأكملها يتم كتابته عن طريق وضع هدف الدراسة والأساليب والنتائج والاستنتاج، مع إظهار النقاط الهامة في الدراسة بالإضافة إلى وضع معلومات أساسية موجزة جدا،

➤ على عكس ذلك يحتوي المستخلص على بعض عناصر الملخص فقط، لذلك يجب توسيع الأسباب التي دفعت لطرح أسئلة البحث المحددة.

➤ الملخص يتضمن النتائج بينما المستخلص لا يتضمن النتائج، ويمكن تعميم النتائج في الجمل.

➤ الملخص سيقدم خاتمة بينما المستخلص لن تكشف أبدا عن أي من نتائج الدراسة للقارئ.

كما يختلف الاستنتاج عن الملخص، فهما مصطلحين مختلفين من حيث:

➤ الاستنتاج جزء من الملخص الذي قد يحتوي الاستنتاجات الأساسية،

➤ الاستنتاج هو جوهر نتائج البحث الموجودة بالبحث العلمي،

¹ Andrew M. Ibrahim (el), **Writing for Impact: How to Prepare a Journal Article**, Institute for Healthcare Policy and Innovation, University of Michigan, 2018, p.3. (<https://medicine.umich.edu/>)

² - الفرق بين الملخص والمستخلص في البحث العلمي ، <https://mobtaath.com>

☞ مرحلة استخلاص النتائج في البحث العلمي من أهم المراحل التي يسعى إليها الباحث ويبذل جهد كبير ويقوم بالكثير من الدراسات حتى يصل إلى مرحلة الاستنتاج في البحث العلمي،
☞ هو بمثابة الغاية المنشودة لكل الدراسة ويحصل على النتائج الكمية حتى يصل إلى الاستنتاجات بشأن الإشكالية محل الدراسة.

-الفرق بين الملخص والمقدمة:

تتمثل الوظيفة الأساسية للمقدمة في البحث في تحضير وإعداد ذهنية القارئ لفهم موضوع البحث العلمي، وقراءته، وتمهيد وإعداد الباحث للانطلاق في عملية إعداد البحث العلمي وصياغته وتحريره وإنجازه.¹ فالمقدمة هي المدخل العام والشامل والدال على آفاق موضوع البحث وجوانبه المختلفة، بصورة مركزة وموجزة ومقيدة ودالة في ذات الوقت. ويشترط في المقدمة الإيجاز والوضوح والدقة والدلالة في عناصرها ومضمونها.

وتتكون المقدمة من العناصر التالية:

- المشكلة العلمية محل الدراسة والبحث العلمي، وذلك بصورة موجزة ومركزة.
- الفرضيات العلمية النهائية التي تحتوي على الحلول العلمية للموضوع أو المشكلة العلمية محل الدراسة والبحث العلمي. فلا بد من الإيحاء للقارئ بالحلول العلمية للمشكلة.
- حصر وبيان الأسباب الموضوعية والذاتية لاختيار موضوع البحث العلمي، وتوضيح أهداف وأهمية الدراسة والبحث حول الموضوع أو المشكلة محل الدراسة، وذلك بدقة وموضوعية وإيجاز.
- الإشارة إلى أهم الدراسات السابقة حول الموضوع.
- حصر وتوضيح أهم الصعوبات التي تعترض عملية إعداد وإنجاز البحث العلمي.
- وصف وبيان وتوضيح منهج وطرق وأساليب القيام بعملية إعداد البحث العلمي وكيفية وإجراءات العمل والالتزام بها غير مراحل البحث العلمي.
- إعداد وعرض خطة وتقسيم الموضوع، وبيان العناوين الأساسية والفرعية التي تكون منها موضوع البحث.²

¹ - عمار عوابدي، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية والإدارية، مفاهيم علمية...أصول فكرية...وحالات تطبيقية... بدون دار النشر، 2008-2009، ص 39.

² - عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 40-41.

ومن أهم الفروقات الأساسية بين الملخص والمقدمة، هو أن المقدمة تقدم معلومات عن محتويات البحث من الفصول الدراسة، كما يعطي أهمية ونطاق الدراسة، فهي تلقي الضوء على جوانب أخرى مختلفة عن الموضوع، بينما الملخص هو شكل قصير من البحث يلخص موضوع ورقة البحث، يحتوي جوهر نتائج البحث التي لا يمكن أن تحويها المقدمة.

- الفرق بين الملخص والخاتمة:

الخاتمة هي عرض شامل لكافة المراحل والجهود والأعمال التي قام بها الباحث خلال مراحل عملية إعداد بحثه وإنجازه، وحوصلة مختصرة للنتائج والحقائق التي توصل إليها خلال بحثه العلمي، كما تتضمن الخاتمة إجابة مختصرة عن الإشكالية أو السؤال الرئيسي لبحث وكيف قام الباحث بإعداد بحثه للإجابة عن هذا السؤال، عكس المقدمة التي تشكل إجابة مختصرة عن السؤال الذي يقرر لمادا وكيف يقوم بالبحث حول هذا الموضوع.¹

فلا بد لكل بحث من خاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، على أن تثبت هذه بشكل نقاط محددة، ويعمد بعضهم إلى تضمين الخاتمة خلاصة البحث، والنقاط الأساسية بدءاً بالفصل الأول، وانتهاءً بالفصل الأخير، أو مبتدءاً بالأهم إلى الأقل أهمية.²

ويجب على الباحث في هذه الحالة أن يكتفي من خلاصة البحث بما هو جديد مكتشف، أو بما هو شديد الأهمية، كذلك يعمد بعضهم إلى تضمينها أموراً جديدة أو آراء شخصية جديدة لم يجد لها مكان مناسب في فصول البحث، ويستحسن في الخاتمة أن تتضمن النقاط التي لم يتمكن من معالجتها معالجة كافية، مفتتحاً بذلك آفاقاً جديدة لبحوث تالية.³

د- دور الملخص في البحث العلمي:

للملخص ثلاثة ادوار رئيسية بلعبها في البحث العلمي وهي مهمة ومختلفة:

1) عند الكتابة: كتابة الملخص أولاً قبل كل شيء يحسن إشكالية البحث كثيراً ويساعد على ضبطها وإزالة الغموض منها قبل الخوض في الكتابة والبحث ووضع الخطة ومنه ضياع الوقت.

2) عند تقديم مقال للنشر: الملخص هو المكان الذي سيبحث فيه محررو المجلة أولاً ليقرروا ما إذا كان يجب إرسال المقال أم لا للمراجعة. في المجالات عالية التأثير، يتم رفض أكثر من نصف عمليات الإرسال اعتماداً بشكل أساسي على الملخص ومدى كتابته بشكل صحيح.

¹ - المرجع نفسه، ص 42-43.

² - عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، سلسلة منهجية البحث العلمي-1، الطبعة الثانية، دار النمير، دمشق، 2004، 105-106.

³ - عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص 105.

3) بعد النشر: يعد الملخص هو أساس قراءة بقية المقال من عدمه، فالملخص هو الجزء الأول الذي يواجهه القراء ليقرروا المقال أو البحث العلمي كاملاً ما إذا كانوا يريدون ذلك أم لا. قد لا يقرأ العديد من القراء الملخص بتاتا، لذلك من المهم أن يقرءوه لأنه يبلغ رسالة الكاتب الرئيسية، والملخص المكتوب بشكل سيئ وغير جيد ودقيق لن يغري القراء لإكمال قراءة المقال كونه يعكس سوء كتابة محتوى المقال.¹

ثانياً: مضمون وشروط كتابة ملخص البحث العلمي

بعد أن تم عرض مفهوم الملخص وعلاقته بمختلف أجزاء البحث خاصة المقدمة والخاتمة، ننتقل لمعرفة مضمون الملخص، وأهم شروط ومعايير كتابته، مع تناول أهم أنواعه.

1- مضمون ملخص البحث العلمي:

يتضمن ملخص البحث العلمي أو الدراسة ما يلي:

- لابد من الخلفية عن الموضوع بتحديد أسباب طرح السؤال الأساسي للبحث العلمي واهتمامه بالموضوع.²
- الهدف العام من الدراسة ومشكلة البحث التي تمت دراستها.
- منهج وأدوات الدراسة أو الأسلوب المستعمل للدراسة.
- خطة أساسية للدراسة.
- النتائج الأساسية فقط التي تم التوصل إليها بشكل موجز وتحديد الآثار الرئيسية لها.
- الاستنتاجات.³

2- شروط كتابة ملخص البحث:

إن ملخص البحث العلمي يتم كتابته بعد الانتهاء من البحث. كما يعتبر ملخص البحث العلمي وحدة مستقلة ونصاً قائماً بذاته، ومنفصلاً عن متن البحث أو الرسالة، لذا يتوجب على الباحث إعدادها بصورة مفهومة ومتكاملة، وفق الشروط الآتية:

- يجب أن يتميز البحث بالدقة والاحتراف.

¹ Andrew M. Ibrahim (el), **Op. Cit**, p.3-4.

² - ما هي شروط وخطوات إعداد ملخص الدراسة، تاريخ التحرير: 2022/02/22، أكاديمية BTS.

[https:// www.bts-academy.com](https://www.bts-academy.com).

³ - كيف تكتب ملخص البحث، abstract، 25 سبتمبر 2019، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ajsrp، المرجع السابق.

- يكتب بلغة سهلة ومبسطة ومفهومة وواضحة.¹
- يجب أن يكون للباحث قدرات البناء، والتأكد من تضمين الملخص النتائج التي حققها من خلال البحث ووضعها في مساحة صغيرة.
- فالباحث عليه عدم ذكر أي معلومات أو نتائج أو مراجع لا يحتويها البحث أو الدراسة.
- لغة الملخص يجب أن تكون قوية وبناءة ودقيقة²، حيث يكتب بأسلوب موجز واضح خالي من الأخطاء اللغوية والنحوية والمطبعية والعبارة المهمة والغامضة.³
- استخدام جمل قصيرة ولكن كاملة باستخدام صيغة الماضي لأنك تكتب البحث بعد الانتهاء منه، وأسلوب المبني للمجهول في بعض الحالات.
- استخدام الأفكار الرئيسية من كل فصل أو مبحث وضعها بشكل متسلسل يلخص الدراسة مع موافقة هذه الأفكار والمعلومات لما هو وارد في متن الدراسة.⁴
- يجب على الملخص أن يحتوي على المفردات المختصرة وعلى الكثير من المعلومات تكون مختصرة.
- على الباحث مراعاة الاختصار، والصياغة بعدد أقل من الكلمات قدر المستطاع، واختيار الفقرات والجمل والكلمات المكونة لها بشكل دقيق وواضح مع ترابط في الأفكار، والحرص على كتابته بلغة مفهومة ومقنعة وتفادي الاختصار غير المفهوم.
- تتبع قواعد كتابة الملخص المطلوبة من المجلة والجهة العلمية، فطول الملخص البحث غالبا ما يتحدد طوله بعدد الكلمات ما بين 175-200 كلمة.⁵ ففي الغالب لا يتجاوز كتابة الملخص الفقرة، تتم كتابتها في صفحة واحدة بعد ذكر اسم الباحث، وعنوان البحث الخاص به، وسنة تقديمه، وأن يتم ذكر كلمة ملخص قبل البدء به.
- يرسل ملخص الدراسة إلى جهة البحث للموافقة على موضوع البحث.
- الابتعاد عن العموميات والحرص على الإيجاز.⁶

¹ - ملخص البحث العلمي PDF، المرجع السابق.

² - ملخص البحث العلمي PDF، المرجع السابق.

³ - ماهي شروط وخطوات إعداد ملخص الدراسة، تاريخ التحرير: 2022/02/22، أكاديمية BTS، المرجع السابق.

⁴ - ملخص البحث العلمي PDF، المرجع السابق.

⁵ - المرجع نفسه.

⁶ - المرجع نفسه.

فعلى الباحث أن يكون حاضرا ذهنيا بشكل كامل كلما بموضوعه- أفكاره متسلسلة منطقيا وبيتعد على تعميم النتائج التي خرج بها من الدراسة، ويقوم بالمقارنة بين الحقائق والعلاقات والرابطة بينها والبحث في العوامل والآثار والعلاقات بمختلف المتغيرات.¹

فيجب أن يكون للباحث قدرات البناء، والتأكد من تضمين الملخص لأبرز النقاط التي دار حولها البحث (هدف، المنهج، النتائج بشكل موجز) في مساحة صغيرة، لذلك يجب أن يكون الباحث جيدا في الإيجاز ودقيق.²

ففي ملخص البحث العلمي يتم بيان الشخصية العامة للباحث العلمي، لأنه يعتبر إخبارا بما تم تحقيقه في البحث أو الرسالة، وبيان النتائج والأفكار الجديدة التي تعد مسألة خاصة برأي الباحث وفكره.

بناء على ما جاء أعلاه، الملخص الجيد يعتبر منطلقا أساسيا في تحديد شخصية الباحث الناجح نظرا لارتباطه بمجموعة من السمات أو الصفات الباحث الذي يجب أن تتوفر به لكي يكون موفقا وناجحا في إعداد وكتابة ملخصه على الوجه المطلوب والأكمل، والتي من أهمها التركيز وقوة الملاحظة، والإلمام الكافي بموضوع البحث والمعرفة بمجال تخصصه، ووضوح أسلوبه وقدرته على إنجاز البحث موضوعيا ومنهجيا.³

ثالثا: أنواع ملخصات الأبحاث العلمية

إن ملخص البحث العلمي يتعلق بالعديد من الأبحاث العلمية سواء كانت أطروحة أو رسالة جامعية بمختلف مستوياتها العلمية والأكاديمية أو بحثا لمؤتمر أو للنشر في دورية علمية.⁴

1- ملخص الرسائل الجامعية (ماجستير أو الدكتوراه):

ملخص الرسائل الجامعية (ماجستير أو الدكتوراه) هو الطريقة أو الأداة التي يتم من خلالها تلخيص البحث أو الرسالة بطريقة علمية مختصرة ودقيقة، والذي يساعد على فهم الأفكار الأساسية والصورة العامة عن موضوع البحث العلمي محل الدراسة الجامعية، بهدف أخذ فكرة عن هذا البحث أو الرسالة إذا كانت تدخل في مجال اهتماماته البحثية، مما يوفر له الوقت والجهد ويتكون ملخص البحث العلمي من فقرات عديدة واضحة ومختصرة وسهلة العرض، يتضمن أهم الأفكار والمفاهيم والمعلومات المتعلقة بالبحث العلمي ككل، والأهداف المرجوة من إعداده والنتائج المتوقعة منه، وعلى الرغم من أنه تتم كتابة الملخص عادة في نهاية البحث العلمي أو الأطروحة إلا أنه يعتبر نقطة العبور أو الدخول لأي بحث أو رسالة.⁵

¹ - ماهي شروط وخطوات إعداد ملخص الدراسة، تاريخ التحرير: 2022/02/22، أكاديمية BTS، المرجع السابق.

² - ملخص البحث العلمي PDF، المرجع السابق.

³ - عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 42-44.

⁴ - كيف تكتب ملخص البحث، abstract، 25 سبتمبر 2019، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ajsrp، المرجع السابق.

⁵ - ملخص البحث العلمي، موقع إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، المرجع السابق.

كما يحتوي ملخص الرسائل الجامعية الذي يقدم في نهاية العمل وأمام لجنة المناقشة على مقدمة صغيرة تحتوي البسمة أي إضافات مختصرة، التشكرات لجميع أعضاء اللجنة بدءاً بالأستاذ المشرف، ثم الرئيس ثم ترتيبهم حسب ما وردوا في غلاف المذكرة بالاسم والدرجة العلمية والجامعة وصفة الحضور، ثم الدخول في تقديم الموضوع بالتركيز على العناصر التالية:

1- مقدمة صغيرة تمهيدية لشرح أهمية الموضوع وإشكالية الموضوع، تنتهي إلزامياً بطرح صيغة الإشكالية كما وردت في المذكرة (السؤال الرئيسي)

2- التطرق للمنهج الرئيسي الذي اعتمد في الدراسة وتوضيح سبب اعتماده، وبقية المناهج المعتمدة باختصار.

3- إعطاء فكرة عن محتويات خطة الدراسة بالتركيز على عناوين الأبواب والفصول والمباحث فقط.

4- الدخول في نتائج الدراسة وذكرها كلها مع محاولة توضيح كل واحدة منها.

5- التوصيات التي تم اقتراحها في خاتمة الدراسة كلها (مجرد ذكر دون شرح كثير).

في ختام الملخص، التقدم بالشكر لأعضاء اللجنة الاعتذار إن تم الإطالة في الملخص.

2- ملخص يتم تقديمه في الأوراق العلمية:

لكتابة ملخص للمشاركة في ملتقى (وطني / دولي) بورقة بحثية تتناول دراسة لظاهرة علمية معينة تطرق لها عنوان الملتقى وفصل فيها في ديباجته وخصص مواضيع الدراسة في محاورها وفق مواعيد معينة للإرسال والمشاركة، يتضمن الخطوات الإجرائية التالية:

- في أعلى الورقة تكتب في الوسط العلوي معلومات الجهة الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ثم يليها معلومات الجهة المنظمة للملتقى إما مخبر أو كلية أو تنظيم مشترك بين جهتين بحثيتين مختلفتين، ثم تحديد مكان، كتابة عنوان الملتقى مع تحديد زمن التنظيم.
- قراءة ديباجة الملتقى من طرف الباحث بشكل دقيق للإلمام بموضوع البحث وإشكالية التي يطرحها، ثم يلجأ إلى اختيار موضوع لورقته البحثية استناداً لمحور الذي اختاره من المحاور المتاحة في ديباجة الملتقى.
- بعد ملاً استمارة المشاركة تتضمن كل المعلومات الباحث العلمية، يتم تحرير ملخص المداخلة، وهو وصف مقتضب ومحدود طولاً وشكلاً حسب شروط التي جاءت بديباجة الملتقى، ويفترض استعمال مصطلحات دقيقة تخدم موضوع البحث، كما يجب أن يطرح إشكالية تتفرع منها تساؤلات فرعية، وخطة أولية تتماشى والتساؤلات المطروحة.
- يتم إرسال الملخص عبر إميل الملتقى للقبول أو الرفض بعد إخضاعها للتحكيم.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

- 1) فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.
- 2) رشيد شمشيم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- 3) عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، بدون سنة النشر.
- 4) عمار عوابدي، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية والإدارية، مفاهيم علمية...أصول فكرية...وحالات تطبيقية... بدون دار النشر، 2008-2009.
- 5) عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، سلسلة منهجية البحث العلمي-1، الطبعة الثانية، دار النمير، دمشق، 2004.
- 6) عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

ثانياً: مقالات

- ملخص البحث العلمي PDF
- <https://www.manaraa/co>
- ملخص البحث العلمي، موقع إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه.
- <https://www.noor-book.com>.
- كيف تكتب ملخص البحث، abstract، 25 سبتمبر 2019، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث .ajsrp
- الفرق بين الملخص والمستخلص في البحث العلمي ، <https://mobtaath.com>
- ما هي شروط وخطوات إعداد ملخص الدراسة، تاريخ التحرير: 2022/02/22، أكاديمية BT

أساليب توثيق البحوث العلمية

Methods of documenting scientific research

د. فوزية بن عثمان

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة سطيف 2

fouziabenatmane@yahoo.fr

ملخص:

يشكل البحث العلمي أحد أهم الأسس التي تساهم في رقي وتطور الأمم، وفي زيادة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وزيادة القدرة التنافسية في السوق المحلية والعالمية، الأمر الذي يتطلب تحلي الباحث بالقدرة الإبداعية في اختيار وجمع المعلومات والاستخدام العلمي الأمثل لوسائل وأساليب التوثيق العلمي، وهو ما تسعى هذه الدراسة لبيانها والوقوف عند أهم هذه الأساليب وطريقة استخدامها توخيا للأمانة العلمية، واعترافا بجهد الآخرين وحقوقهم العلمية.

الكلمات المفتاحية: التوثيق؛ البحث العلمي؛ المراجع؛ التمهيش، الأمانة العلمية.

Abstract;

Scientific research constitutes one of the most important foundations to the advancement and development of nations, to increasing economic and social well-being and increasing competitiveness in the local and global market, To explain it and to stand at the most important of these methods and the way to use them in the interest of scientific honesty and in recognition of the efforts of others and their scientific rights.

Keywords: Documentations, Scientific research, References, Marginalisation, Scientific secretariat

مقدمة:

مع تطور العلوم تطورت أسس وأساليب البحث العلمي المعتمد على المنهج الذي ينظم تفكير الإنسان ويرتبه وفق نظم وقواعد علمية معينة. ولأن البحث¹ العلمي جهد إنساني مستمر يتطلب من الباحث التعرف على جهود الباحثين السابقين والإشارة إليها والإضافة علمها، مما يعني ضرورة إبراز ما توصلوا إليه، ليقوم

¹ البحث لغة هو التفتيش، وبحث عن الأمر بحثاً أي استقصى، والبحث بوجه عام هو التفتيش بقصد الوصول إلى الحقيقة، والحقيقة في البحوث العلمية هي الوصول إلى معرفة أسباب الرقي والراحة والسعادة للإنسان في هذا الكون. أيمن سعد سليم، أساسيات البحث العلمي، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010. ص21،

بتحليلها والبناء عليها، أو بنقدها لإظهار نواقصها واستدراكها إن أمكن، ويتم هذا من خلال فكرة أو أفكار يأخذها منهم اقتباسا حرفيا كما وردت في المصادر، أو إعادة صياغتها بما يتناسب مع سياق البحث.

لذلك يحتاج الباحث إلى التعرف على الطريقة الصحيحة لتوثيق المصادر والمعلومات والمراجع في البحث العلمي خاصة بالنسبة للباحث المُقدم على تقديم بحث متعلق بدراسته، سواء كان بحث مدرسي أو بحث خاص برسائل الدراسات العليا المتمثلة في الماجستير والدكتوراه، وهو ما يعني رغبة الباحث في إظهار بحثه بالصورة الجيدة التي تتيح له الحصول على تقييم مناسب.

وتأصيلا لإشكالية الدراسة نطرح التساؤل التالي: كيف يمكن للباحث في سياق إعداد بحثه العلمي التعامل مع المعطيات والمعلومات والمصادر ومختلف الوثائق من أجل الالتزام بالأمانة العلمية؟، بمعنى ما هي أهم أساليب توثيق المصادر والمراجع المستخدمة في إعداد البحوث العلمية؟، هل يمكن توثيق هذه المعلومات في متن البحث، أم يُستحسن ذلك في نهاية البحث؟ ما هي أهم المدارس التي تناولت توثيق البحوث العلمية؟. هذه الأسئلة وغيرها نحاول الإجابة عليها ضمن التفصيل التالي:

- مفهوم التوثيق وأهميته
- أساليب التوثيق داخل المتن عبر الهوامش
- توثيق المراجع في البحث العلمي

أولا- مفهوم التوثيق وأهميته

يعتبر توثيق المعلومات والمراجع والمصادر في البحث العلمي من الخطوات الأساسية التي تمنح البحث أهمية كبيرة، حيث ان ذلك يعزز من مصداقية البحث العلمي، وما يتم نشره من معلومات بداخله، كما أن التوثيق يحفظ الحقوق العلمية للمؤلف الذي بذل الكثير من الجهود في سبيل إخراج عمل فكري متميز. لذلك نبين فيما يلي مفهوم التوثيق في عنصر أول، ثم في عنصر ثان نبين أهمية التوثيق في البحوث العلمية.

1- مفهوم التوثيق في البحوث العلمية

التوثيق في البحوث العلمية هو الأسلوب الممنهج الذي يعتمد عليه الباحث العلمي في توثيق المعلومات والبيانات التي استند إليها من الدراسات السابقة المختلفة، والتي تظهر للقارئ مصدر كل معلومة أو بيان ورد في البحث بشكل دقيق وسهل، وهذا ما يحافظ على الأمانة العلمية ويضمن التطور العلمي.

فالتوثيق يمثل إحدى عمليات أو أنشطة البحث العلمي، ويرتبط اللفظ بكلمة "الوثيقة" والتي تعني تسجيل الثقة في أمر من الأمور، وقد يرتبط الوثيقة بالوعاء الذي تمثله كالورق¹.

¹ محمد محمد الهادي، أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية، المكتبة الأكاديمية، 1995 القاهرة، ص360.

وعليه يُعرف التوثيق بأنه التأصيل العلمي والموضوعي لمصادر البيانات والمعلومات التي يستفيد منها الباحث في تحقيق أغراض بحثه والوصول الى نتائج علمية، أي الإشادة بأفكار وآراء الباحثين الآخرين الخاصة بالبحث¹.

كما يعرف التوثيق بأنه عملية تسجيل الحقائق والمعلومات عن كيفية التعامل مع تقرير البحث المعين عن طريق وصف كل العناصر التي يتكون منها البحث من حيث مدخلاته من البيانات وأساليب معالجة هذه البيانات وما ينبع منها من مخرجات تتمثل في التقرير المتاح او في الملفات المستخدمة².

وينسجم التوثيق مع الطبيعة التراكمية للبحث العلمي، حيث المعرفة العلمية تنمو وتتولد وتنتشر، من خلال جهود متواصلة ومتراصة يبذلها الباحثون، لذلك يشتمل مفهوم التوثيق على ما يلي:

☞ أثبات لعملية الطريقة المتبعة في انجاز البحث والوصول إلى نتائجه؛

☞ إثبات شمولية معالجة البيانات والمعلومات المتعلقة بالبحث؛

☞ برهان على عملية النتائج التي توصل إليها الباحث، وعلى إلمامه بكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالبحث³.

فإعداد أي بحث علمي أكاديمي مهما كان نوعه يتطلب من الباحث الرجوع إلى مختلف المراجع والمصادر والبحوث العلمية التي أجريت من قبل والاعتماد عليها في إعداد بحثه. وهنا لا بد له من الإشارة إليها وإرجاعها إلى أصحابها توخيا للأمانة العلمية واعترافا بجهد الآخرين وحقوقهم العلمية⁴.

فالتوثيق هو احد العلوم التي تهدف إلى حفظ المعلومات بطريقة مرجعية سليمة. ومن ثم نقلها وإستخدامها في أبحاث أخرى جديدة ومراجع أخرى.فهو احد أوجه إثبات المصادر والمعلومات وإسنادها إلى أصحابها؛ وهو من أساسيات المعايير الأخلاقية في البحث العلمي واعترافا بجهود الباحثين وانجازاتهم العلمية. ويتخذ التوثيق صور و أشكالاً نلخصها كما يلي:

1. التوثيق المباشر أو الاقتباس النصي "quote": عندما يقوم الباحث بنقل فقرة أو نص من المرجع بنفس كلماته ونفس الصياغة، ويوضع بين علامتي تنصيص ".....". ومن أمثلته أن يكتب الباحث: ويعرف البحث العلمي بأنه: "....."⁵.

¹ كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حماة، سوريا، 2016، ص 140.

² محمد محمد الهادي، مرجع سابق، ص 360.

³ كمال دشلي، مرجع سابق، ص 141.

⁴ إيهاب الأخضر، "التوثيق في البحث العلمي"، مجلة العلوم الإنسانية، ص (249-263) المجلد 05، العدد 02، المركز

الجامعي علي كافي تندوف- الجزائر، 2021. www.asjp.cerist.dz/en/article/17505.

⁵ كمال دشلي، مرجع سابق، ص 141.

2. التوثيق غير المباشر أو الاقتباس وإعادة الصياغة "paraphrase": وتتمثل في إعادة صياغة لما هو مكتوب بالمرجع بلغة وكلمات الباحث الخاصة مع الاحتفاظ بنفس المعنى الذي يشير إليه المرجع العلمي.
3. التوثيق المتقطع: الذي يتم بحذف بعض الكلمات غير الضرورية بوضع نقاط متتالية مكان المادة المحذوفة
4. النقل "copy": وهو عملية نقل الأشكال والرسوم والأشكال البيانية من المرجع مباشرة وعادة لا يوضع بين علامتي التنصيص.
5. التلخيص "summarizing": بان يلخص الباحث فكرة ما أو رأي¹.

2- أهمية التوثيق:

قبل التطرق إلى أهمية التوثيق في البحوث العلمية، جدير بنا أولاً ببيان أهم شروط دعم علمية انجاز البحث وهي:

- ☞ مراعاة الدقة في التوثيق بحيث يتم نقل الأفكار دون تحريف أو أخطاء متعمدة أو مقصودة.
- ☞ توشي الأمانة العلمية أي التحلي بالصدق والموضوعية والوضوح، تمييز الأفكار الخاصة بالباحث عن تلك المقتبسة من غيره (وعدم خلط الأمور).
- ☞ المشروعية في التوثيق أي أن يكون ضمن الحدود القانونية المسموح بها بعد اخذ موافقة الجهات المعنية
- ☞ عدم الإفراط في كمية ونوعية التوثيق.
- ☞ مراعاة القواعد الشكلية في التوثيق
- ☞ تجنب التوثيق من المصادر غير الموثقة علمياً، والتعامل مع كافة المصادر بثقة والتأكد من صحة معلوماتها.
- ☞ ومن خلال عملية توثيق البيانات والمعلومات المستفاد منها من باحثين سابقين تتجلى الأهمية التالية:
- ☞ التأصيل العلمي والموضوعي للأفكار والآراء من خلال التعرف على الآراء والأفكار السابقة في الموضوع وتقييمها
- ☞ التفاعل بين الباحثين وتوليد أفكار جديدة من خلال النقاش والتحليل وتبادل الآراء مهما تناقضت أو انسجمت مع بعضها
- ☞ تجميع مختلف الآراء حول موضع الدراسة بقصد التمحيص والتعرف على الجوانب المختلفة والتعرف على نقاط القوة والضعف وبالتالي الوصول إلى معرفة أفضل حول الموضوع
- ☞ الاستعانة بالتوثيق يساهم في تدعيم وجهة نظر الباحث بآراء غيره من الباحثين
- ☞ الوفاء بمتطلبات وقواعد البحث العلمي وتحقيق مبدأ الأمانة العلمية

¹ إيهاب الأخضر، مرجع سابق.

- ☞ تفويت الفرصة على حدوث ما يسمى بالسرقة العلمية
- ☞ بيان مدى حداثة المعلومات المعتمدة في البحث استنادا إلى معلومات التوثيق الخاصة بالمراجع والمصادر
- ☞ الإسهام في التراكم المعرفي للعلوم الذي يعد احد وسائل تطويرها.

ثانيا- أساليب التوثيق داخل المتن عبر الهوامش

تعتمد طرق وأساليب التوثيق داخل المتن على طريقة الإشارة إلى المصادر والمعلومات المستشهد بها في المتن، وهذا جزء مهم ليبين نزاهة الباحث وموضوعيته في التعامل مع المستوى الفني والعلمية المتعارف عليها من اقتباس وحواشي ومراجع علمية واستشهاد مرجعي وغيرها¹.

وهناك العديد من الطرق التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التوثيق سواء كان التوثيق من كتاب علمي، أو دراسة مقدمة لنيل درجة علمية، أو بحث مقدم للنشر في مجلة علمية محلية أو عالمية، أو حتى بحث مقدم لمؤتمر علمي. وليس هناك طريقة مفضلة على حساب طريقة أخرى، إنما ينبغي الاعتماد على طريقة واحدة بعينها من بداية التوثيق غي الدراسة حتى نهايتها.

وفيما يلي نقدم أهم الأساليب والطرق المستخدمة في عمليات التوثيق داخل المتن:

1- التوثيق باعتماد الإشارات الرقمية (نظام التأشير):

أو ما يعرف بطريقة التوثيق في الحواشي وهي الأكثر شيوعا وانتشارا. بحيث يقوم الباحث بوضع رقما أمام كل اقتباس ويستمر في الترقيم بطريقة متسلسلة حتى نهاية البحث أو متسلسلة داخل كل صفحة لذلك نجد طريقتين:

- ✓ الأولى: منح أرقام متسلسلة لمختلف الاقتباسات حتى نهاية البحث ثم تجمع وتوضع مختلف المعلومات عن كل مرجع من المراجع المعتمدة في البحث.
- ✓ الثانية: وضع أرقام متسلسلة لكل الاقتباسات في أسفل الصفحة ويعاد الترقيم المتسلسل من جديد في كل صفحة حتى نهاية البحث أين تجمع المصادر والمراجع التي وردت في البحث. وترتب هجائيا في قائمة تحتوي المعلومات الكافية عن كل مرجع (كتاب مثلا: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، الطبعة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، ص...)².

¹فاطمة الزهراء تنيو، مفيدة طاير، " أخلاقيات البحث العلمي وإشكالية التوثيق في العلوم الاجتماعية والإنسانية"، مجلة التمكين الاجتماعي، مجلد 01، العدد 04، الجزائر، ديسمبر 2019 ص(77-100).

www.asjp.cerist.dz/en/article/122924

²إيهاب الأخضر، مرجع سابق.

وفي حال تكرار استخدام نفس المرجع وبشكل متتالي في الصفحة، فإنه لا يتم تكرار تفاصيل المرجع مرة أخرى، بل يتم الاكتفاء بكتابة عبارة (المرجع السابق) باللغة العربية، متبوعاً بفاصلة ورقم الصفحة التي أخذ منها الاقتباس، وكلمة *ibid.* باللغة الإنجليزية والتي تعني نفس المكان.

أما عندما يتم استخدام نفس المرجع ولكن ليس بشكل متتالي أي يفصل بينها مرجع آخر، فإنه يتم استخدام عبارة (مرجع سابق) دون التعريف،

2- التوثيق باعتماد نظام APA (الجمعية الأمريكية).

نشأ في 1929 من قبل علماء النفس والانتروبولوجيا بغرض وضع مجموعة بسيطة من مبادئ توجيهية للأسلوب من شأنه تدوين العديد من مكونات الكتابة العلمية لتيسير سهولة الفهم والقراءة، والهدف هو توحيد أسلوب الكتابة العلمية من خلال وضع قواعد ثابتة للتوثيق.

وقد صدر عن رابطة علم النفس الأمريكية APA أربعة تقارير بعد المقالة التي أوضحت مبادئ النشر والتي صدرت عام 1944، وقد صدرت هذه التقارير في الأعوام 1952، 1983، 1994، 2006، وتم إعداد الطبعة الرابعة من دليل النشر عام 2006 على أساس مبادئ:

- أن الباحثين يحتاجون للوصف التفصيلي لما يقومون به كوصف عينة البحث، من ثم إجراء البحث عليهم، وكيف قاموا بقياس متغيراتهم، وماذا وجدوا من نتائج، على أن يتم هذا بطريقة ملائمة، مما يساعد الآخرين على إعادة إجراء البحث بنفس الشروط.

- الالتزام في الكتابة العلمية بالموضوعية في الصياغة والتعبير¹.

وتوثق الاقتباسات في متن النص كما يلي: مثلاً الكتب (اسم المؤلف، سنة النشر، ص)

ويكتب في قائمة المراجع كما يلي: اسم الكاتب، الحرف الأول من الاسم، (سنة النشر)، عنوان الكتاب بخط مائل، طبعة، عدد الصفحات، مكان النشر، الناشر.

3- التوثيق باعتماد نظام هارفارد:

وهو أكثر طرق التوثيق استخداماً وأشهرها لما يتمتع به من مرونة ودقة التفاصيل ويكون التوثيق من جزأين: داخل المتن وفي قائمة المراجع. في المتن إذا كان الاقتباس بين شولتين يكتب التوثيق الخاص بالاقتباس كما يلي: (اسم العائلة للمؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة).....

أما تهميش المراجع فيكون كالتالي: لقب المؤلف، الاسم (سنة النشر) عنوان المرجع، طبعة، مكان النشر،

¹ هذان المبدأان انعكسا على تحديث جميع فقرات الدليل المنشور لرابطة علم النفس الأمريكية APA وخاصة فيما يتعلق بالنتائج والإحصاءات والكتابة بدون تحيز والمبادئ الأخلاقية للنشر العلمي، كما تم تحديث الفقرات الأخرى مثل الأسلوب العام لكتابة المراجع والمراجع القانونية والالكترونية.

4- التوثيق باعتماد نظام جمعية اللغات الحديثة MLA

اعتمد هذا النظام عام 1985 يستخدم بشكل خاص في بحوث العلوم الإنسانية والأدب واللغات. وتوثق الاقتباسات داخل المتن بوضع الاقتباس بين علامتين ويذكر كنية المؤلف ورقم الصفحة فقط .
يتميز هذا النوع من التوثيق بأنه يقوم بمقاطعة القارئ أثناء قراءته التي تحتوي على الكثير من المراجع والكتب الأخرى ويكون هذا النوع من التوثيق جيدا في مراجع العلوم الإنسانية¹.
وتكتب المراجع كما يلي: لقب المؤلف، اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر؛ دار النشر، سنة النشر

5-التوثيق باعتماد نظام شيكاغو

اعتمد هذا الأسلوب عام 1906 دليل الأناقة من قبل مطبعة جامعة شيكاغو وتم تطويره خلال 1937 وأيضا 1982 أين أطلق عليه دليل شيكاغو للأناقة، هذا النظام يعتمد على استخدام الهوامش أسفل الصفحة وترقيمها بالتتابع بحيث تظهر جميع تفاصيل المرجع مع نظام خاص في حالة تكرار المرجع.
ثالثا- توثيق المراجع في البحث العلمي:

يعرف توثيق المراجع في البحث العلمي بأنه الإشارة إلى مصدر المعلومة أو البيان الذي أورده الباحث العلمي في البحث أو الأطروحة للحفاظ على مجهودات وحقوق المؤلفين الأصليين.
كما يشير توثيق المراجع إلى واحدة من تلك العلوم التطبيقية التي تهتم بتبويب وتنسيق المعلومات التي يستعان بها في خطة البحث العلمي لحفظ نواتج الإبداع الذهني البشري.
ويخطئ من يظن إن بإمكان الباحث القيام بتوثيق المراجع بطرق عشوائية، إنما هناك طرقا علمية وقواعد خاصة لا بد من مراعاتها عند توثيق المراجع داخل البحث وفي قائمة إعداد المراجع في نهايته، والمقصود هنا بتوثيق المراجع هو تدوين المعلومات البيبليوغرافية عن الكتب والتقارير وغيرها من أوعية المعرفة التي استفاد منها الباحث².

1-أهمية توثيق المراجع في البحث العلمي:

لا شك أن مفهوم توثيق المراجع في البحث العلمي يختلف من وقت لآخر وفقا لوسيلة استيق المعلومات التي يتحصل عليها الباحث، فحاليا هناك العديد من الوسائل التي يمتلكها الباحث للحصول على المعلومات والبيانات، مثل الوسائل التقليدية التي تنقسم إلى الكتب، الصحف، المجلات والنشرات الدورية، والأوراق العالمية. أو باستخدام الوسائل الحديثة في الفضاء الرقمي واستعمال المواقع الالكترونية.

¹التوثيق في البحث العلمي (أنواعه، أهميته، أهم أساليبه)، الفهرسة والتوثيق، المدونة، مكتبتك...متاح على الموقع:

Maktabtk. Com/blog/post/14/ تاريخ الاطلاع: 2022/05/19

²فاطمة الزهراء زنيو، مفيدة طاير، مرجع سابق.

فتوثيق المراجع في البحث العلمي هو الحصول على المعلومات عن طريق الكتب الورقية أو النصوص الإلكترونية ثم بعد ذلك ترتيبها بأسلوب منهجي وفني من خلال التصنيف والفهرسة. من هنا تظهر أهمية هذا التوثيق كما يلي:

- تعد الأمانة العلمية أساس وجوه أي بحث علمي موضوعي وصادق سواء كان في الميادين النظرية أو التطبيقية، وهي تقتضي ضرورة توثيق المراجع في نهاية البحث بالإشارة إلى مؤلف المرجع حفاظاً من جهة على حقوق الغير من الباحثين وتأمين انجازاتهم العلمية، ومن جهة أخرى لإمكانية رجوع القارئ إلى مصدر المعلومة من أجل الحصول على قدر أكبر في حالة الرغبة في الاستزادة والإثراء الفكري في ذات الموضوع أو أي موضوع متصل به.
- تعد كتابة المراجع في البحث العلمي دليلاً على حسن اطلاع الباحث العلمي، وتتبعه للعديد من الدراسات السابقة لاكتساب المعلومات والأفكار التي أوردها في خطة البحث.
- يكتسي توثيق المراجع أهمية كبيرة أيضاً من حيث أن الباحث العلمي ومختلف القراء لهذا البحث والمناقشين يتعرفون على مدى حداثة المعلومات والبيانات الواردة في البحث العلمي، من خلال كتابة تواريخ النشر الخاصة بالمراجع، ومن المعروف أن من أهم شروط الأبحاث العلمية الجيدة الحصول على المعلومات الجديدة التي تخص موضوع البحث، ويستند إليها في نهاية البحث ويبني عليها ما توصل إليه من نتائج، بعيداً عن رؤية الباحث الشخصية وأفكاره الخاصة.
- يعتبر توثيق المراجع في البحث العلمي حماية للباحث من التحريف، حيث أن هناك من الباحثين الذين يقومون بالاقتباس من الغير مع تغيير في طريقة الصياغة من أجل الوصول إلى أهداف معينه تدعم أفكارهم غير النبيلة، والتوثيق يحمي من ذلك.
- تعد كتابة المراجع مصدر مهم للمعلومات بالنسبة للباحثين الذين ينتمون إلى ذات التخصص، في حالة الرغبة في الحصول على معلومات في ذات المجال والحقل العلمي.

2- أنواع توثيق المراجع في البحث العلمي

تتعدد تصنيفات وأنواع المراجع في البحث العلمي، ومن المهم أن يلم الباحث العلمي عند إعداد البحث أن يلم بمعظم أنواع المراجع.

قد يختلط الأمر هنا في مفهوم توثيق المراجع ومفهوم التهميش¹، فتوثيق المراجع يأتي في نهاية البحث وقد يكون في متن البحث أما التهميش فيكون غي متن البحث هذا من جهة.

¹ التهميش جزء يظهر في متن الدراسة أو البحث ويسمى البعض "الحواشي" وهي تستخدم بصورة رئيسية لتوضيح الأفكار والمعلومات التي ترد في متن البحث أو لتوثيق إحدى الفقرات التي جرى اقتباسها من دراسة سابقة معينة يتم توثيقها بالهامش.

من جهة أخرى، نجد إن التوثيق يرتبط بعملية ذكر الدراسات السابقة بطريقة علمية تحقق الأمانة العلمية في حين أن التهميش قد يضم إلى جانب التوثيق للمصادر والمراجع توضيح بعض المعلومات او المصطلحات المهمة، وقد يتضمن التعريف بمعلومة أو مكان أو شخص ذُكر في البحث.

وتوثيق المراجع يعزز مكانة الباحث العلمي ويؤمن البحث المعد من طرفه من عدة أوجه منها مثلا:

- يساهم توثيق المراجع في تراكم العلوم والمعرفة
- أن توثيق المراجع يحفظ حقوق المؤلفين السابقين
- توثيق المراجع يعزز مصداقية الرسائل العلمية والأطروحات الجامعية، ويعزز أخلاقيات البحث العلمي
- أن توثيق المراجع يثبت بوضوح مدى اجتهاد الباحث العلمي، ويزيد من ثقة النتائج المتوصل إليها.

وفيما يلي أنواع المراجع:

- **الكتب:** وتأتي في مقدمة أنواع المراجع في البحث العلمي، ولكل تخصص كتبه السابقة سواء ما يرتبط بالعلوم النظرية (الإنسانية) أو التطبيقية.
- **الدوريات العلمية:** تعد الدوريات العلمية من بين المراجع الهامة في البحث العلمي، وهي عبارة عن نشرات يتم إصدارها على فترات منتظمة، وتعد الدوريات العلمية احد الروافد الهامة للمعلومات بالنسبة للباحثين أو المهتمين نظرا لدقة وحادثة المعلومات التي توردها، حيث تتم مراجعتها من قبل خبراء في مجالهم.
- **الموسوعات:** وهي عبارة عن إصدارات متخصصة في ميادين متنوعة، وتعد من أنواع المراجع في البحث العلمي وتحتوي على معلومات دقيقة، وهناك عدد كبير من الموسوعات الموجودة حاليا ، مثل الموسوعة العربية ، دائرة المعارف الإسلامية، وموسوعة الفلسفة، وموسوعة كنوز المعرفة، والموسوعة البريطانية وغيرها، ويتم ترتيب الموضوعات فيها وفقا للحروف الأبجدية، أو على حسب أهمية الموضوعات.
- **المقالات العلمية:** تعتبر المقالات العلمية التي ينتجها الخبراء بحسب التخصص من أهم أنواع المراجع في البحث العلمي، والتي يمكن أن يتم الاستعانة بها وتوثيقها. والفرق بين المقالة والكتاب يتمثل في الحجم، حيث أن المقالة تكون بعدد أوراق محدد بحسب نوع المجلة الناشرة لها، ولكن يمكن أن تحتوي على معلومات وبيانات وإحصاءات مهمة جدا تفوق بكثير غيرها من المراجع.

كما تعتبر تقنية التهميش من التقنيات التي ظهرت ليستخدمها الباحث العلمي بتسجيل الملاحظات والمراجع في الهامش الموجود أسفل الصفحة والذي يفصله عن متن البحث خط صغير يترك هامش مسافته ما يقارب أربعة 4 سم، ويكون عن يمين الصفحة بحال كان البحث مكتوب باللغة العربية.

- المواقع الالكترونية العلمية: يوجد على شبكة الانترنت في الوقت الراهن عشرات الآلاف من المواقع العلمية وفي جميع التخصصات، ويمكن أن تكون مصدرا معلوماتنا مهما للباحثين، ولكن ينبغي توخي الحذر وعدم الاعتماد بصورة كاملة إلا على المواقع العلمية ذات المصداقية والموثقة من جهات أكاديمية.

خاتمة

نخلص في ختام هذه المداخلة، إلى انه ينبغي الاهتمام بأخلاقيات البحث العلمي على قدر الاهتمام بالبحوث العلمية لزيادة الفائدة والوصول إلى نتائج بحثية قيمة تساعد على منح القوة والرفعة للمجتمعات. ويتطلب البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية اهتماما اكبر بهذه الأخلاقيات حتى يتسنى لنا إعادة الاعتبار للبحث في هذا المجال الذي فقد الكثير من قيمته أمام التراخي في التعامل بدقة وحزم مع أساسيات التوثيق ومتطلبات الأمانة العلمية وفق قيمتي "العمل الايجابي". و "تجنب الضرر". فالأمر يقتضي التحكم في مبادئ التكوين الجيد للباحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، والتطبيق الصارم لمقتضيات توثيق المصادر والمراجع والبيانات احتراماً لحقوق الآخرين وآرائهم وأفكارهم. لذلك نقترح ما يلي:

- ☞ العمل على وضع إستراتيجية للبحث العلمي تتلاءم مع الإستراتيجية التنموية وتراعي كفاءة الباحث العلمي في إعداد البحث .
- ☞ التركيز على التكوين العلمي الفعال للطلبة الباحثين، وتزويدهم بأخلاقيات التوثيق وتدوين المراجع والمصادر.
- ☞ الاهتمام بالتأليف وتنشيط الترجمة للأبحاث والمصادر العلمية الأجنبية إلى اللغة العربية بهدف إثراء المكتبة العربية بالمراجع والمصادر التي تساعد في إعداد بحوث ذات قيمة وجودة علمية عالية.

قائمة المراجع:

- (1) أيمن سعد سليم، أساسيات البحث العلمي، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.
- (2) محمد محمد الهادي، أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية، المكتبة الأكاديمية، 1995 القاهرة.
- (3) كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حماة، سوريا، 2016.
- (4) ¹ إيهاب الأخضر، "التوثيق في البحث العلمي"، مجلة العلوم الإنسانية، ص(249-263) المجلد 05، العدد 02، المركز الجامعي علي كافي تندوف- الجزائر، 2021.

5) فاطمة الزهراء تنيو، مفيدة طائر، " أخلاقيات البحث العلمي وإشكالية التوثيق في العلوم الاجتماعية والإنسانية"، ص(77-100) مجلة التمكين الاجتماعي، مجلد 01، العدد 04، الجزائر، ديسمبر 2019

www.asjp.cerist.dz/en/article/122924

6) التوثيق في البحث العلمي (أنواعه، أهميته، أهم أساليبه)، الفهرسة والتوثيق، المدونة، مكتبتك... متاح على الموقع: [Maktabtk. Com/blog/post/14/](http://Maktabtk.Com/blog/post/14/) تاريخ الاطلاع: 2022/05/19

البحث القانوني الأصيل ذو الجودة العلمية.

La Recherche juridique originale de qualité scientifique

د. جبالة عمار

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف -2-

amermoi@hotmail.fr

ملخص:

إن قيمة أي بحث علمي قانوني منجز، تتحدد بمدى التزام صاحبه بأصالة المعلومات المحررة واحترامه للأمانة العلمية فيها، فضلا عن نوعية المعلومة المقدمة وجودتها، وبعدها عن الممارسات التي تنقص من الأمانة العلمية أو تخل بها. وفي هذا الإطار وضع المشرع الجزائري جملة من التدابير الوقائية والردعية التي من شأنها مكافحة الممارسات التي لا تحقق الأصالة والجودة في البحوث العلمية عموما بما فيها البحوث القانونية، وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال معرفة الأسباب التي تحقق عدم الأصالة والجودة في البحوث القانونية، ثم النتائج المترتبة عن عدم تحقيق الأصالة والجودة في البحوث القانونية.

الكلمات المفتاحية: الأمانة العلمية، البحث، الجودة، الأصالة، العلم.

Sommaire:

La valeur de toute recherche scientifique juridique achevée est déterminée par l'étendue de l'engagement de l'auteur envers l'originalité de l'information écrite et son respect de l'intégrité scientifique de celle-ci, ainsi que la qualité et la qualité de l'information fournie, et sa distance par rapport à pratiques qui nuisent à l'intégrité scientifique ou qui portent atteinte à celle-ci.

Dans ce contexte, le législateur algérien a mis en place un ensemble de mesures préventives et dissuasives visant à lutter contre les pratiques qui n'atteignent pas l'authenticité et la qualité dans la recherche scientifique en général, y compris la recherche juridique, auxquelles nous essaierons de répondre en connaissant les raisons du manque d'authenticité et de qualité dans la recherche juridique, puis les conséquences du manque d'authenticité et de qualité dans la recherche juridique.

Mots clés : *l'intégrité scientifique, recherche, qualité, originalité, science.*

مقدمة

باستطاعة أي باحث قانوني إنجاز بحث علمي بالاعتماد على المصادر والمراجع القانونية، خاصة وإن كانت هذه الأخيرة متوفرة، لكن ما يميز بحث علمي عن آخر أو ما يميز باحث قانوني عن آخر هو أن كلاهما يقوم بإنجاز بحث علمي، لكن الأول يكون بحثه أصيل ذو جودة عالية أما الثاني يكون بحثه مليء بالأخطاء والنقائص.

نقصد بالبحث العلمي الخال من الأصالة والجودة العلمية هو بحث علمي غير متبع فيه قواعد المنهجية القانونية، بحيث تبرز أهمية أصالة وجودة البحوث العلمية فيما يلي:

☞ بالنسبة للباحث القانوني صاحب الإنجاز العلمي: تبرز مهارة وخبرة وكفاءة هذا الأخير ويتميز عن بقية الباحثين الآخرين.

☞ بالنسبة للبحث القانوني نفسه: تُعلى من قيمة البحث القانوني كونه منظم ودقيق ومتبع فيه كل قواعد المنهجية القانونية، ويتميز كذلك عن بقية البحوث المشابهة له.

☞ بالنسبة للباحثين القانونيين: تجعل البحث العلمي الأصيل الخيار الأول والمفضل لهم وفي اختياراتهم لمراجعهم القانونية، كونه يُسهل عليهم البحث ويفيدهم بشكل أفضل.

أهداف احترام الأصالة والجودة في البحوث القانونية تكمن في:

- المحافظة والإلتزام بقواعد المنهجية القانونية وإتباعها في البحوث العلمية.

- بروز الفرق الشاسع بين البحث العلمي الأصيل المنظم والمتبع فيه قواعد المنهجية القانونية والبحث العلمي غير متبع فيه قواعد المنهجية القانونية.

- تبيان الدور الفعال للمنهجية القانونية وتأثيرها على أصالة وجودة البحوث العلمية.

من خلال ما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية: متى نكون أمام بحث قانوني خال من الأصالة والجودة العلمية؟ بعبارة أخرى ما هي الأسباب التي تجعل من البحث العلمي غير أصيل وكيف يمكن إدراكها ومعالجتها؟ للإجابة على هذه الإشكالية وتأصيلها نتبع المنهج الوصفي لوصف الممارسات التي تجعل البحث القانوني غير أصيل ووصف التدابير المتخذة في حالة عدم تحقق الأصالة العلمية. ونستعمل لدراسة هذا الموضوع التقسيم الثنائي المتمثل في:

- المبحث الأول: أسباب عدم تحقق الأصالة والجودة في البحوث القانونية.

- المبحث الثاني: نتائج عدم تحقق الأصالة والجودة في البحوث القانونية.

المبحث الأول: أسباب عدم تحقيق الأصالة والجودة في البحوث القانونية

يكون السبب الرئيسي في إنجاز بحث علمي¹ مليء بالأخطاء والنقائص هو عدم الإلتزام بالمنهجية القانونية، بالإضافة إلى أسباب أخرى تتمثل في القيام بممارسات تنقص من الأمانة العلمية في البحوث القانونية (المطلب الأول)، والقيام بممارسات تُخل بالأمانة العلمية وتحقق السرقة العلمية في البحوث القانونية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: القيام بممارسات تنقص من الأمانة العلمية في البحوث القانونية

للتطرق إلى الممارسات التي تنقص من الأمانة العلمية يجب تعريف الأمانة العلمية (الفرع الأول)، ثم التطرق إلى أن الأمانة العلمية من أخلاقيات الباحث القانونية (الفرع الثاني)، ثم تعداد مظاهر الحفاظ على الأمانة العلمية (الفرع الثالث)، وأخيرا صور الممارسات التي تنقص من الأمانة العلمية (الفرع الرابع).

الفرع الأول: تعريف الأمانة العلمية

يُعرف مصطلح الأمانة العلمية مفاهيم متقاربة فهي: "إلتزام الباحث بخصائص المنهج العلمي السليم وأن يرد كل شيء إلى أصله وأن يكون أميناً وصادقاً في كافة مراحل البحث"²، كما أنها تعني "نسب الآراء إلى قائلها الحقيقيين وتمحيص الآراء المنقولة من مصادر متعددة وذلك لغرض التحقق من صحة النسب"³.

الأمانة العلمية في البحث الأكاديمي والعلمي من الأمور الأساسية في تأصيل البحث وجعله ذو جودة عالية، بحيث تظهر هذه الجودة من خلال استخدام الباحث القانوني لمجهودات الآخرين وإقتباس⁴ آرائهم في متن بحثه العلمي، ثم الرجوع والإشارة إلى مرجعهم الأصلي في الهامش⁵ دون نسبها لنفسه.

الفرع الثاني: الأمانة العلمية من أخلاقيات الباحث القانوني

الأصالة والجودة في البحوث القانونية لا تستقيم دون إستقامة الباحث نفسه، وشعوره بأمانة المسؤولية وتحليه بالأخلاق الفاضلة التي تجعله يرجع ويذكر المصدر الأصلي للمعلومات عند إقتباسها، وتجعله

¹ البحث العلمي هو تقصي المعلومات وتتبع دقيق لظواهرها والتوقف عند كل متغير من المتغيرات التي تؤثر فيها، أنظر: عقيل حسين عقيل، خطوات البحث العلمي من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة، دار ابن كثير، مصر، 2010، ص 6.

² بناني شهرزاد، "الأمانة العلمية الترسخ الأخلاقي وحقوق الملكية الفكرية"، مجلة الدراسات المعاصرة، كلية الآداب، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، العدد 01، 2020، ص 24.

³ المرجع نفسه، ص 24.

⁴ الإقتباس هو ما ينقله شخص عن آخر وهو لا يتطلب إذنا خاصا مادام الجزء المقتبس صغيرا، أما إذا كان كبير فضروري طلب الإذن من مؤلفه، أنظر: أحمد عبد المنعم حسين، أصول البحث العلمي: المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، المكتبة الأكاديمية للنشر، ج 1، 1996، ص 182.

⁵ الهامش هو ما يورده الباحث خارج النص الأصلي لذكر مصدر المعلومات التي إستعملها في متنه، أو لتكملة ما يأتي في متنه وشرحه في الهامش، أنظر: مروة جزيري، ميلود سلامي، "الإقتباس في البحوث القانونية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 01، 2019، ص 245.

أيضا يتحلى بالموضوعية والصبر والصدق والدقة في تحري الحقيقة التي تساهم في حل إشكالية بحثه العلمي، فالأخلاق هي قيم ومبادئ يجب على كل إنسان التحلي والشعور بها، منها ما هي عامة كالصدق والأمانة ومنها ما هي خاصة بمهنة معينة وفئة محددة كالأمانة العلمية للباحث القانوني في بحوثه العلمية.¹

الفرع الثالث: مظاهر الحفاظ على الأمانة العلمية

تنوع مظاهر الحفاظ على الأمانة العلمية ما بين المحافظة على ملكية الآخرين (1)، وما بين توخي الحيطة والحذر في نقل أفكارهم (2).

أولاً: المحافظة على ملكية الآخرين كمظهر من مظاهر الأمانة العلمية: الملكية الفكرية هي إنتاج فكري يردُّ على أشياء غير مادية ويكون إما ملكية أدبية وفنية وإما ملكية صناعية وتجارية، وإن استخدام الملكية الفكرية للآخرين سواء بتعاريفهم أو بتوصياتهم وآرائهم يجب أن يكون بأمانة ومسؤولية بحيث يجب الإشارة لأصحابهم الأصليين والتحلي بروح الأمانة دون طمس لأي فكر أو حق ملكية.²

يجب مراعاة الأمانة العلمية حتى ولو لم تتوافق المعلومات المقتبسة مع ما يدعو إليه الباحث القانوني، لأن الباحث ما هو إلا تلميذ لمن سبقه من الباحثين، وإنجازاتهم عبارة عن جسور له شيدها من قبله ليسير عليها، فلا يمكنه تجنبها بل عليه المرور عليها وإكمال بناءها لفائدة الباحثين الذين بعده من خلال إنجازاته العلمية.

ثانياً: توخي الحيطة والحذر في ذكر أقوال الآخرين ومقصدتهم:

توخي الحيطة والحذر في نقل أفكار الآخرين نعني به إقتباس أفكارهم ومعلوماتهم، إما بالإقتباس المباشر³، وهذا الأخير لا إشكالية فيه بحيث يتم نقل المعلومات فيه حرفياً، أما بالنسبة للإقتباس غير مباشر⁴ هنا يتم توخي الحيطة والحذر بحيث يجب نقل الأفكار دون الإخلال بالقصد الرئيسي للمعلومات أو تشويه معناها لمعنى آخر عند عملية الإقتباس غير مباشر، وهته الحيطة والحذر هي ما تمنع الباحث من إصدار أحكام إنفعالية وعاجلة بدون إدراك وتسرع وقبل فهم المعنى الحقيقي للمعلومات المقتبسة.⁵

¹ جمال أحمد زيد الكيلاني، " السرقة العلمية والمسؤولية الجنائية المترتبة عنها"، مجلة الدراسات الأردنية، كلية القانون، الجامعة الأردنية، الأردن، العدد 01، 2019، ص-ص. 411-412.

² بناني شهرزاد، مرجع سابق، ص 28.

³ الإقتباس المباشر هو النقل الحرفي للتعريف العلمية ولآراء الفقهاء وغيرها من المعلومات، ويجب أن يكون الإقتباس الحرفي مدمجاً في النص وبين شولتين، أنظر: علي مزاح، منهجية التفكير القانوني (نظرياً وعلمياً)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 99.

⁴ الإقتباس غير المباشر أو غير الحرفي هو "نقل أفكار الباحثين وإعادة صياغتها بأسلوب آخر مع الحفاظ على تطابق المعنى الذي يقصده المؤلف"، أنظر: أحميدوش مدني، الوجيز في المنهجية البحث القانوني، مكتبة النور للنشر، ط3، المغرب، 2015، ص 161.

⁵ مروة جزيري، ميلود سلامي، مرجع سابق، ص 425.

الفرع الرابع: صور الممارسات التي تُنقص من الأمانة العلمية

تتعدد الممارسات التي تُنقص من الأمانة العلمية سواء كانت عن دراية أو عن غير دراية، وهي ممارسات تسيء للشخص نفسه وللأمانة العلمية والبحث العلمي الخاص به، وفي نفس الوقت هي ممارسات لا تشكل سرقة علمية لأن القرار رقم 1082¹ الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، لم ينص على أن هذه الممارسات سرقة علمية لكن في نفس الوقت هي تُنقص من الأمانة العلمية فنذكر منها:

أولاً: الممارسات الشكلية التي تنقص من الأمانة العلمية: تتعدد الممارسات الشكلية التي تنقص من الأمانة العلمية وفي نفس الوقت لا تعتبر سرقة علمية نذكر منها:²

1- تمويه الباحث للآخرين: من خلال تعظيم سيرته العلمية وهذا أكيد ينقص من أمانته العلمية.

2- التعامل مع المراجع بشكل عفوي: أي دون مبرر علمي ودقة مرجعية، فنجد قائمة مراجعه طويلة ومتنوعة أما بحثه القانوني فمليء بالنقائص والأخطاء، وهذا دليل على أنه لم يستعمل تلك المراجع، بل كان هدفه تمويه اللجنة التحكيمية فقط وهذا طبعاً ينقص من أمانته العلمية.

3- إتباع الباحث منهج واحد في بحثه القانوني بعد ذكره لعدة مناهج: يذكر الباحث القانوني في مقدمة بحثه أنه سيستعمل عدة مناهج لدراسة هذا البحث، لكن في الحقيقة عند التمعن في بحثه نجد بأنه إستعمل منهج واحد فقط -وغالباً ما يكون وصفي- فلم يستعملها كلها وهذا إنقاص كبير من الأمانة العلمية.

ثانياً: الممارسات الموضوعية التي تنقص من الأمانة العلمية: تتعدد الممارسات الموضوعية التي تنقص من الأمانة العلمية وفي نفس الوقت لا تعتبر سرقة علمية ونذكر منها:³

1- تزوير نتائج البحث وعرض نتائج من صنع الوهم والخيال: الباحث إن لم يتمكن من الوصول إلى نتائج ذات قيمة علمية يلجأ إلى تزوير النتائج التي توصل إليها والتي لم تعجبه إلى نتائج أخرى تعجبه، لكن تكون هذه الأخيرة من صنع خياله، فنجد أن خاتمته مُشعبة بنتائج علمية ذات قيمة لكنها لا تعكس ما هو موجود في بحثه العلمي.

2- عرض النتائج بطريقة مبالغ فيها: أي عرض النتائج بدلالاتها القوية والقيمة فقط لكي تبدو أنها نتائج مثالية، أما النتائج الضعيفة والمتوسطة لا يتم عرضها وهذا ينقص من الأمانة العلمية.

³ القرار الوزاري رقم 1082، المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بتحديد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

⁴ مروة جزيري، ميلود سلامي، مرجع سابق، ص 248.

⁵ المرجع نفسه.

المطلب الثاني: القيام بممارسات تخل بالأمانة العلمية وتحقق السرقة العلمية في البحوث القانونية حظيت السرقة العلمية في البحوث القانونية بتنظيم قانوني خاص بها بحيث يجمع هذا الأخير الممارسات التي تخل بالأمانة العلمية وتحقيق السرقة العلمية في نصوص قانونية على سبيل الحصر، وللإحاطة بها يجب تعريف السرقة العلمية (الفرع الأول)، ثم التطرق إلى صور السرقة العلمية (الفرع الثاني)، وإلى أضرار السرقة العلمية وخطورتها (الفرع الثالث)، وأخيرا إلى أسباب اللجوء إلى السرقة العلمية (الفرع الرابع).

الفرع الأول: تعريف السرقة العلمية

أصبحت السرقة العلمية من أهم المشاكل الأخلاقية الشائعة في البحوث العلمية، فالسرقة العلمية هي: "إنتهاك حقوق الملكية الفكرية، أو حق المؤلف تحديداً".¹، أو هي: "إستخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين يحدث بقصد أو بغير قصد وسواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة".²

يمكن تعريف السرقة العلمية على حسب الفصل الثاني من القرار الوزاري رقم 1082 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها على أنها: "تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار، كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم، أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى".³

الفرع الثاني: صور السرقة العلمية

من خلال القرار الوزاري رقم 1082 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، قد حددت أشكال خاصة للسرقة العلمية على سبيل الحصر تتمثل في:

أولاً: الممارسات الشكلية للسرقة العلمية²

1- إدراج أسماءهم تشارك في البحث العلمي:

أ- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج إسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة فيه.

ب- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل، بإذنه أو بدون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل إستناداً لسمعته العلمية.

¹ سايح فاطمة، "السرقات العلمية وسبل مكافحتها"، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، العدد 2017، 02، ص-ص. 240-241.

² المرجع نفسه، ص 241.

³ المادة 3 من القرار الوزاري رقم 1082، مرجع سابق.

المادة 3 من القرار الوزاري رقم 1082، مرجع سابق.²

ج- إدراج أسماء خبراء كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجالات والدوريات، من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها، أو دون مشاركته الفعلية في أعمالهم.

2- تكليف الغير بإنجاز البحث العلمي: قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث، أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.

ثانيا: الممارسات الموضوعية للسرقة العلمية:¹

1- السرقة الكلية لأعمال الباحثين :

أ- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقارير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة وإعتباره عملاً شخصياً.

ب- إستعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمدخلات في الملتقيات الوطنية والدولية، أو لنشر مقالات بالمجلات والدوريات.

2- السرقة الجزئية لأعمال الباحثين :

أ- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين، ودون مصدرها وأصحابها الأصليين.

ب- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.

ج- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين.

د- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين.

و- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستخدمها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر.

الفرع الثالث: أضرار السرقة العلمية وأخطارها

من بين أهم وأخطر ما تخلفه السرقة العلمية ما يأتي:²

المرجع نفسه.¹

² جمال أحمد زيد الكيلاني، مرجع سابق، ص 411.

² بن جيلالي سعاد، " أخلاقيات البحث العلمي وإشكالية السرقة العلمية في الجامعة الجزائرية"، مجلة المفكر للدراسات القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، العدد 02، 2018، ص 182.

أولاً: القضاء على نزاهة البحث العلمي ونشوء عقلية هشّة وفارغة علمياً بدون روح الإبداع والمنافسة، مما يؤثر سلباً على أصالة البحث العلمي.

ثانياً: قتل الموهبة والإبداع لدى الباحث وجعله يعتاد على السرقة العلمية دون أي إنتاج ذهني من مجهوده. ثالثاً: وصول الباحث العلمي بفضل سرقة وبفضل مجهودات الآخرين المسروقة، لأفضل المناصب والرتب العلمية بدون وجه حق.

رابعاً: السمعة السيئة للجامعات والمجالات القانونية التي تقبل هذه البحوث العلمية المستعمل فيها السرقة العلمية

خامساً: المساهمة في زيادة الفساد العلمي والمالي وتغلغله بين أفراد المجتمع بحيث يصبح عادة بينهم ولا يبالي الباحثون من أين يأخذون أفكارهم ومعلوماتهم وما هو مصدرها الرئيسي.

سادساً: تدخل السرقة العلمية وأخذ ملكية الآخرين من باب أكل أموال الناس بالباطل لأن لها قيمة مالية معتبرة.

الفرع الرابع: أسباب اللجوء إلى السرقة العلمية

تتعدد أسباب اللجوء إلى السرقة العلمية، نذكر منها:²

أولاً: العجز والتكاسل.

ثانياً: تدني المهارات اللغوية.

ثالثاً: عدم معرفة الكيفية المثلى للإقتباس والتوثيق.

رابعاً: غياب الثقافة المتعلقة بالملكية الفكرية.

خامساً: انخفاض الوعي بخطورة السرقة العلمية.

المبحث الثاني: نتائج عدم تحقق الأصالة والجودة في البحوث القانونية

نظم القرار الوزاري رقم 1082 المنظم للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية وكافحتها طرق لمكافحة الممارسات التي لا تحقق الأصالة والجودة في البحوث القانونية، من بينها اتخاذ التدابير الوقائية لعدم الوقوع في السرقة العلمية (المطلب الأول)، وتطبيق عقوبات تأديبية على مرتكبي السرقة العلمية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: اتخاذ تدابير وقائية لعدم الوقوع في السرقة العلمية

تدابير الوقاية من الوقوع في السرقة العلمية ثلاث تدابير قانونية وهذا التنوع ضماناً للوقاية القصوى من الوقوع في السرقة العلمية، فنجد تدابير التحسيس والتوعية (الفرع الأول)، وتنظيم تأطير التكوين في لدكتوراه ونشاطات البحث العلمي (الفرع الثاني)، وتدابير الرقابة (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تدابير التحسيس والتوعية

تلتزم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بإتخاذ تدابير تحسيس وتوعية تخص لاسيما:¹

أولاً: تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقة العلمية.

ثانياً: تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والاساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه.

ثالثاً: إدراج مادة أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي.

رابعاً: إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي.

الفرع الثاني: تنظيم تأطير التكوين في الدكتوراه ونشاطات البحث العلمي

ينظم تأطير التكوين في الدكتوراه عبر:²

أولاً: قواعد تنظيمية للطلبة والأساتذة والباحثين

- 1- احترام تخصص كل أستاذ باحث أو باحث دائم عند تكليفهم بالإشراف على نشاطات وأعمال البحث.
- 2- اختيار مواضيع مذكرات التخرج ومذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه، إستناداً إلى قاعدة بيانية بعناوين المذكرات والأطروحات ومواضيعها التي تم تناولها من قبل، من أجل تجنب عمليات النقل من الأنترنت والسرقة العلمية.
- 3- إلزام طالب الدكتوراه بالإمضاء على ميثاق الأطروحة.
- 4- إلزام الطالب والأستاذ الباحث والأساتذ الباحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم بتقديم تقرير سنوي عن حالة تقدم أعمال البحث أمام الهيئات العلمية من أجل المتابعة والتقييم حسب الكيفيات المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول.

ثانياً: قاعدة اختصاص لجان مناقشات البحوث العلمية: تشكيل لجان المناقشة والخبرة العلمية من بين الكفاءات المختصة في ميدانها العلمي، لاسيما بالنسبة للأطروحات والمذكرات، مشاريع البحث، المقالات والمطبوعات البيداغوجية.

تشكيل لجان مناقشة مختصين وبهذه الشروط والقواعد حتما سيحد من السرقة العلمية، لأن اشتراك مختصين في اللجان سيساعد أكثر على اكتشافهم للسرقات العلمية، خاصة وأن تلك المعلومات المسروقة يعلمونها جيداً فيمكنهم الكشف بسهولة إن كانت مسروقة أم لا.

¹ - المادة 4 من القرار الوزاري رقم 1082 ، مرجع سابق.

² المادة 5 من القرار الوزاري رقم 1082 ، مرجع سابق.

إلزام الطلبة والأستاذة بإعداد تقارير سنوية حول أعمالهم المنجزة سيسمح للهيئات المختصة بمراقبة أعمالهم بشكل دوري ومنظم، وهذا ما سيولد شعور لدى الباحثين بأمانة المسؤولية، وشعور بالخوف من اكتشاف الهيئة لسرقاتهم العلمية، فيعملون بجهد أكبر وأمانة علمية أكثر.¹

مراعاة عدم سبق الدراسة عند اختيار مواضيع مذكرات التخرج وأطروحات الدكتوراه بالاعتماد على قاعدة بيانات رقمية تساعد على ذلك، هو في نظرنا له جانب إيجابي بحيث تبرز الإيجابية فيه في تفادي السرقة العلمية، إلا أنه له جانب سلبي كونه صعب التطبيق من الناحية العملية هو سهل التطبيق بالنسبة لكشف تطابق العناوين الخاصة بمذكرات التخرج وأطروحات الدكتوراه، أما من ناحية كشف سرقة موضوع البحث العلمي فهو شبه مستحيل على تلك البرامج والبيانات الرقمية، بحيث يمكن معالجة نفس الموضوع لكن بعناوين مختلفة ومتفاوتة. وفي نظرنا أن الكتابة والبحث في نفس الموضوع جائز بل وضروري للوصول لنتائج جديدة كون أن البحث العلمي حركي ويتسم بالمرونة حسب الظروف المتعلقة به، لدى نجد بأن هذا الإجراء معيب وجب تعديله لأنه يحد من البحث العلمي ويؤكد أن النتائج السابقة للبحوث العلمية ثابتة ونهائية وهذا منافي تماما لطبيعة البحث العلمي الحركي.²

الفرع الثالث: تدابير الرقابة

تتمثل تدابير الرقابة للحماية من السرقات العلمية فيما يلي:

أولاً: تدابير إلكترونية لرقابة السرقة العلمية:³

1- تأسيس على مستوى المواقع الإلكترونية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، قاعدة بيانات خاصة بالأعمال المنجزة من الطلبة والأستاذة والباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين، تشمل على الخصوص مذكرات التخرج ومذكرات الماستر والماجستير وأطروحات الدكتوراه، وتقارير التريصات الميدانية، ومشاريع البحث، والمطبوعات البيداغوجية.

2- تأسيس لدى كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث، قاعدة بيانات رقمية لأسماء الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين حسب شعبيتهم وتخصصهم وسيرتهم الذاتية، ومجالات إهتماماتهم العلمية والبحثية للإستعانة بخبرتهم من أجل تقييم أعمال وأنشطة البحث العلمي.

¹ حمادي الزويبر، "القانون في مواجهة الفساد العلمي: السرقة العلمية"، المجلة الجزائرية للقانون المقارن، كلية الحقوق

والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، العدد 05، بدون سنة نشر، ص 32.

² - المرجع نفسه، ص 33.

³ - المادة 6 من القرار الوزاري رقم 1082، مرجع سابق

3- شراء حقوق إستعمال برمجيات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية باللغة العربية واللغات الأجنبية، أو إستعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الأنترنت، وغيرها من البرمجيات المتوفرة أو إنشاء برمجية معلوماتية جزائرية كاشفة للسرقة العلمية .

ثانيا: تدير الإمضاء على الالتزام بالنزاهة العلمية:

يتعين على كل طالب أو أستاذ باحث أو أستاذ باحث إستشفائي جامعي أو باحث دائم عند تسجيله موضوع بحث أو مذكرة أو أطروحة، إمضاء التزام بالنزاهة العلمية يودع لدى المصالح الإدارية المختصة لوحدة التعليم والبحث.¹

المطلب الثاني: تطبيق العقوبات التأديبية على مرتكبي السرقات العلمي

لمعرفة ماهية العقوبات التأديبية المطبقة على مرتكبي السرقات العلمية، يجب أولا دراسة الإجراءات السابقة لتطبيق هذه العقوبات (الفرع الأول)، ثم التطرق الى أنواع العقوبات التأديبية المطبقة على مرتكبي السرقات العلمية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الإجراءات السابقة لتطبيق العقوبات التأديبية على مرتكبي السرقة العلمية

تتحقق كل من اللجنة المتساوية الأعضاء الخاصة بتسليط عقوبات إدارية على كل من الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم ومجلس تأديب وحدة التعليم والبحث الخاص بتسليط عقوبات إدارية على الطالب، من ثبوت السرقة العلمية عند هؤلاء الأفراد عن طريق إجراءات قانونية خاصة بكل من الأساتذة والباحثين، وإجراءات خاصة بالطالب تبدأ بإجراء التبليغ عن السرقة العلمية ثم القيام بالتحقيق والتحريات اللازمة في آجال معينة وغيرها من الإجراءات الأخرى.²

بعد تأكد الجهات المعنية من ثبوت السرقة العلمية تصدر هذه الأخيرة عقوبات تأديبية للطالب وفق إجراءات خاصة به وتصدر عقوبات تأديبية للأساتذة والباحثين وفق إجراءات خاصة بهم،³ أيضا تنتهي هذه العملية بإتخاذ إجراءات لاحقة تتمثل في إجراء تبليغ الأساتذة والباحثين عن العقوبات التأديبية المتخذة ضدهم وإجراء طعنهم فيها، ويتخذ إجراء الطعن فقط بالنسبة للطالب.⁴

الفرع الثاني: أنواع العقوبات التأديبية المطبقة على مرتكبي السرقات العلمية

أولا: عقوبات تأديبية مطبقة على الطلبة: نصت المادة 27 من القرار الوزاري 1082 المتعلقة بتحديد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها على أن كل تصرف يعد سرقة علمية⁵

¹ - المادة 7 من القرار الوزاري رقم 1082، مرجع سابق.

² - المادة 18، 19، ومن المادة 8 الى المادة 11 من القرار الوزاري رقم 1082، مرجع سابق.

³ - من المادة 12 الى المادة 16، ومن المادة 20 الى المادة 24 من القرار الوزاري رقم 1082، مرجع سابق

⁴ - المادة 17، 25، 26 من القرار الوزاري رقم 1082، مرجع سابق.

⁵ - أنظر ص 6 من هذه المداخلة.

بمفهوم هذا القرار، وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج في الليسانس والماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها، يعرض الطالب إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه.

ثانيا: عقوبات تأديبية مطبقة على الأساتذة والباحثين: نصت المادة 28 من القرار الوزاري رقم 1082 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها على أنه وبدون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في الأمر رقم 03-06 المتعلق بالقانون الأساسي العام للوظيفة العامة، كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 3 من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب من طرف الأستاذ الباحث، أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، أو الباحث الدائم، في النشاطات البيداغوجية والعلمية وفي مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه ومشاريع البحث الأخرى أو أعمال التأهيل الجامعي أو أية منشورات تعليمية أو بيداغوجية أخرى، و المثبتة قانونا أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم، يعرض صاحبه الى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر.

تجدر الإشارة الى أن المشرع الجزائري قد وقع في خطأ منهجي من خلال القرار الوزاري رقم 1082 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، حيث نصت المادة 29 منه على وقف جميع المتابعات التأديبية ضد كل شخص لعدم كفاءة الأدلة أو بسبب وقائع غير واردة ضمن الصور القانونية للسرقة العلمية، حيث أدرجها ضمن عنوان العقوبات ومن الناحية المنهجية القانونية كان يجب وضعها تحت عنوان إجراءات النظر في الإخطار بالسرقة العلمية وليس تحت عنوان العقوبات لأن المادة لا تحتوي على أي عقوبة بل بالعكس تنص على وقفها.¹

خاتمة:

حفاظا على الأمانة العلمية وجودة البحوث القانونية وأصالتها، أردنا من خلال هذه المداخلة معرفة الممارسات التي من شأنها عدم تحقيق الأصالة والجودة العلمية، و بالتالي تعريض مرتكبيها إلى عقوبات تأديبية المقررة للسرقة العلمية، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات نصوغها كالتالي:

النتائج:

1- نص المشرع على تدابير وقائية لعدم وقوع السرقات العلمية، وهي تدابير متنوعة ما بين تدابير إلكترونية كإنشاء قاعدة بياناتية رقمية تكشف السرقة العلمية، وتدابير إدارية كإمضاء والتوقيع على الالتزام بالنزاهة العلمية، لكن مع ذلك لا تزال السرقات العلمية تقع دون التمكن حتى من كشفها.

2- المشرع الجزائري وان تطرق إلى الممارسات التي تعتبر من قبيل السرقة العلمية في القرار الوزاري 1082 السالف الذكر، إلا أنه أهمل بقية الممارسات التي قد لا ترقى إلى السرقة العلمية ولكنها تنقص من الأمانة العلمية ومن جودة وأصالة البحث القانوني.

¹-حمادي الزويبر، مرجع سابق، ص42.

3- ارتكب المشرع الجزائري في القرار الوزاري رقم 1082 المحدد للقواعد المتعلقة بالسراقات العلمية ومكافحتها خطأ منهجي، حيث أدرج المادة 29 منه والمتعلقة بوقف جميع المتابعات التأديبية ضد كل شخص... لعد كفاية الأدلة أو بسبب وقائع غير واردة في المادة 3 منه، أدرجها تحت العنوان الخاص بالعقوبات في حين أنها لا تحتوي على أي عقوبة بل بالعكس تنص على وقف الإجراءات التأديبية.

التوصيات:

- العمل على نشر ثقافة البحوث القانونية الأصيلة وكيفية إنجازها، من خلال نشر الوعي و التكوين في صفوف كل المهتمين بالبحث، عن طريق هكذا دورات و غيرها من المبادرات المهمة للتوعية بالسرقة العلمية وكيفية تجنبها وعدم الوقوع فيها.
- يجب أن تعمل الجامعات على تطبيق التدابير التي يتيحها التشريع لمكافحة السرقة العلمية خصوصا تلك المتعلقة باقتناء البرامج الالكترونية التي تكشف السراقات العلمية.
- مراجعة العقوبات المقررة في القرار الوزاري للسرقة العلمية، وتشيديها لتصبح أكثر فعالية لدر هذه الظاهرة.

قائمة المراجع:

المصادر:

- القرار الوزاري رقم 1082، المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بتحديد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

قائمة المراجع:

كتب:

1. أحمدوش مدني، الوجيز في المنهجية البحث القانوني، ط3، مكتبة النور للنشر، المغرب، 2015.
2. أحمد عبد المنعم حسين، أصول البحث العلمي: المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، ج1، المكتبة الأكاديمية للنشر، 1996.
3. عقيل حسين عقيل، خطوات البحث العلمي من تحديد المشكلة الى تفسير النتيجة، دار ابن كثير، مصر، 2010.
4. علي مراح، منهجية التفكير القانوني (نظريا وعلميا)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

مقالات:

1. بناني شهرزاد، "الأمانة العلمية الترسخ الأخلاقي وحقوق الملكية الفكرية"، مجلة الدراسات المعاصرة، العدد 01، كلية الآداب، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، 2020.

2. بن جيلالي سعاد، " أخلاقيات البحث العلمي وإشكالية السرقة العلمية في الجامعة الجزائرية"، مجلة المفكر للدراسات القانونية، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، 2018.
3. جمال أحمد زيد الكيلاني، " السرقة العلمية والمسؤولية الجنائية المترتبة عنها"، مجلة الدراسات الأردنية، العدد 01، كلية القانون، الجامعة الأردنية، الأردن، 2019.
4. سايح فاطمة، "السرقات العلمية وسبل مكافحتها"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، كلية العلوم الإنسانية، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، 2017.
5. مروة جزيري، ميلود سلامي، "الإقتباس في البحوث القانونية"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2019.

البحث العلمي في ظل التكنولوجيا الرقمية: بين الفرص المتاحة والضوابط الأخلاقية

*Scientific research in light of digital technology:
Between available opportunities and ethical controls*

د. غربي نجاح

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة سطيف -2-

gh_nadjah19@yahoo.com

د. رمضاني مسيكة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة سطيف -2-

ramdaniseff@gmail.com

ملخص:

يحتل البحث العلمي بمناهجه وأساليبه المتنوعة موقعا مركزيا في التقدم العلمي والتكنولوجي الذي نشهده حاليا. وحين نبحث عن تأثير التكنولوجيا الرقمية على البحث العلمي، فإنه يوجب دراسة جميع العلاقات المتشابكة، لاسيما عندما تصبح وسائل الاتصال وبرامج المعلوماتية ومحركات البحث الإلكتروني إحدى أهم الأسباب التي تساهم في تسهيل انتشار السرقة العلمية وتفاقم الظاهرة بمختلف حالاتها وأساليبها في الوسط الأكاديمي، مما تؤثر سلبا على البحث العلمي وجودته. ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: كيف أثرت التكنولوجيا الرقمية على جودة البحث العلمي وعلى ضوابطه الأخلاقية في الجامعة الجزائرية؟

وقد توصلنا إلى أن البحث العلمي في ظل التكنولوجيا الرقمية على الرغم من أنه يعطي فرصا واسعة لتطوير وتقديم البحث العلمي في جميع المستويات، إلا أن سوء استخدامها أدت إلى غياب النزاهة العلمية وبروز جريمة السرقة العلمية في الأوساط الأكاديمية.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، الرقمية، السرقة العلمية، النزاهة، القرار الوزاري 2020/1082.

Abstract:

Scientific research, with its diverse approaches and methods, occupies a central position in the scientific and technological progress that we are witnessing today. When we are looking for the impact of digital technology on scientific research, it is necessary to study all interrelated relationships, especially when means of communication, information programs and electronic search engines become one of the most important reasons that contribute to facilitating the spread of scientific plagiarism and exacerbating the phenomenon in its various cases and methods in the academic community, which negatively affects the Scientific research and its quality. Hence, we raise the following dilemma: How has digital technology affected the quality of scientific research and its ethical controls at the Algerian University?

We have concluded that scientific research in light of digital technology, although it gives wide opportunities to develop and advance scientific research at all levels, its misuse has led to the absence of scientific integrity and the emergence of the crime of scientific theft in academic circles.

Keywords: Scientific research, digital, scientific plagiarism, integrity, Ministerial Resolution 1082/2020.

مقدمة:

شهد البحث العلمي تطورات عديدة بالتوازي مع التطورات الحاصلة المتعلقة بالثورة التكنولوجية، والتي غيرت من طرق وأنماط البحث التقليدي، مما أثر على مناحي البحث العلمي، والذي أصبح مطالباً بالكثير من تحديات البيئة الرقمية والتطورات التقنية في كافة المجالات.

وتعتبر التكنولوجيا الرقمية من أهم التحديات التي تواجه عالمنا المعاصر، والمتمثلة في الثورة العلمية المعرفية وتطور وسائل الإتصالات والمعلومات والأنترنت وما صاحبها من تغير اجتماعي واقتصادي في حياة الأفراد اليومية. ويحتل البحث العلمي بمناهجه وأساليبه المتنوعة موقعا مركزيا في التقدم العلمي والتكنولوجي الذي نشهده حاليا.

حين نبحث عن تأثير التكنولوجيا الرقمية على البحث العلمي، فإنه يوجب دراسة جميع العلاقات المتشابكة، لاسيما عندما تصبح وسائل الاتصال وبرامج المعلوماتية ومحركات البحث الإلكتروني إحدى أهم الأسباب التي تساهم في تسهيل انتشار السرقة العلمية وتفاقم الظاهرة بمختلف حالاتها وأساليبها في الوسط الأكاديمي، مما تؤثر سلبا على البحث العلمي، فتجعل بعض الباحثين لا يلتزمون بأخلاقيات البحث العلمي في إعداد أبحاثهم، ويحيدون عن مراعاة تطبيق قواعد المصداقية، والتحلي بالأمانة العلمية والأصالة، التي يجب أن يتسم بها كل بحث علمي، ومن ثم أصبحت سرقة البحوث العلمية والسطو على جهود الباحثين ظاهرة متصاعدة وبارزة في الكثير من الأوساط العلمية.

وعليه، تحددت إشكالية الدراسة في: كيف أثرت التكنولوجيا الرقمية على جودة البحث العلمي ومصداقيته وعلى ضوابطه الأخلاقية في الجامعة الجزائرية؟

الفرضية :

أنتجت التكنولوجيا الرقمية مسارا متاحا للعديد من الفرص، وفي الوقت ذاته فرضت تحديات، الأمر الذي فرض ضرورة ضبطها لتحقيق النتائج البحثية المرجوة.

ومن أجل التحقق من فرضية الدراسة إعتدنا على المنهج الوصفي من خلال الرجوع إلى المصادر والمراجع ذات العلاقة والأدبيات السابقة من بحوث ومقالات علمية، وتحليل ظاهرة السرقة العلمية التي عرفت انتشارا في الأوساط العلمية من خلال ما جاء في القرار رقم: 2020/1082 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

ولمعالجة الإشكالية المقدمة تم طرح المحاور الآتي بيانها:

المحور الأول: التكنولوجيا الرقمية: الفرص المتاحة في مجال البحث العلمي

أولاً: مهارات الباحث لتحقيق جودة البحث العلمي في ظل التكنولوجيا الرقمية

يعد الباحث محرك البحث العلمي، وهو الفاعل الوحيد لتحقيق جودة البحث العلمي من خلال الوصول إلى المعرفة، بالبحث وتنظيم معلوماته تنظيمًا منهجيًا، وبالتالي فالباحث هو من يمسك بأسباب المعرفة العلمية ليتمكن من السيطرة على البيئة المحيطة به، وبناء تقدمه العلمي، خاصة في ظل التكنولوجيا الرقمية. وترتبط التكنولوجيا الرقمية بجودة البحث العلمي من خلال ثلاثة زوايا:

1. التكنولوجيا كعمليات (Processes): ويعني التطبيق النظامي للمعرفة العلمية أو معرفة منظمة لأجل أغراض علمية.
2. التكنولوجيا كنواتج (Products)، وتعني الأدوات والأجهزة والمواد الناتجة عن تطبيق المعرفة العلمية.
3. التكنولوجيا كعملية ونواتج معا: وتستعمل بهذا المعنى للإشارة إلى العمليات والنواتج معا، مثل تقنيات الحاسوب، استخدامات الأنترنت والمحمول¹.

إن التحديات التي يفرضها عصر التكنولوجيا الرقمية تستدعي ضرورة اكتساب مزيد من المهارات التي تمكن الباحث من التعامل مع التقنية المتطورة والاستفادة المثلى منها باعتبارها من أهم مقومات بناء المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك على الباحث أن يتحلى بالعديد من الصفات وأن يكتسب المهارات للاستغلال الرشيد والفاعل لأدوات وآليات التكنولوجيا الرقمية لتحقيق النتائج الإيجابية، وإتاحة الفرص للانخراط بشكل فاعل في صيرورة التحول التكنولوجي الرقمي. ومن أهم صفات ومهارات الباحث:

- ☞ المعرفة باللغات الأجنبية (خاصة اللغة الإنجليزية)،
- ☞ القدرة على استخدام برامج التصفح مثل: Internet, Explore, Netscape Navigator،
- ☞ استخدام لوحة المفاتيح وقوائم الأوامر القابلة للسحب Pull down menus،
- ☞ معرفته ببعض مصطلحات الإنترنت،
- ☞ والقدرة على استخدام الروابط والبريد الإلكتروني والبرامج الإلكترونية.
- ☞ على الباحث أن يمتلك مهارة البحث عن المواضيع البحثية عبر شبكة الأنترنت باستخدام الكلمات المفتاحية والبحث في المواقع المتخصصة².

¹ - محمد أحمد كاسب خليفة، التعليم الإلكتروني في إطار مجتمع المعلومات والمعرفة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط2020، ص.40.

² - وعد شوكت محمد، دور الإنترنت في تطوير البحث العلمي في الجامعات السورية وسبل الاستفادة منها، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2013/2014، ص.85.

ثانياً: إدارة البحث العلمي في ظل التكنولوجيا الرقمية

تقوم إدارة البحث العلمي في ظل التكنولوجيا الرقمية على مجموعة من المتغيرات هي في الآتي طرحه.

1- المكتسبات البحثية في ظل التكنولوجيا الرقمية.

- ✓ جمع البيانات وتحليلها وتخزينها: تتيح التكنولوجيا الرقمية كمية هائلة من البيانات يمكن للباحثين تخزينها وتحليلها، حيث أصبح بإمكان الباحثين في وقتنا الحالي معالجة البيانات وتحليلها بسرعة عشرات الأضعاف مقارنة بالعقود الماضية وبكلفة زهيدة. كما ظهرت أدوات جديدة لا يمكن استخدامها إلا بالحواسيب وبرمجياتها مثل معالجة الصور والبيانات والمنحنيات البيانية¹.
 - ✓ التعاون والتواصل المشترك بين الباحثين: لا يمكن للباحث القيام بالعمل البحثي دون التعاون المشترك للوصول إلى الأدوات ومصادر البيانات. وأصبحت تكنولوجيا المعلومات بيئة مهيأة لهذا النوع من التعاون، ويشمل ثلاث مجالات، معالجة النصوص والبريد الإلكتروني وشبكات التواصل. ويعتبر كلا من معالجة النصوص والبريد الإلكتروني من أكثر التقنيات استخداماً في التعاون البحثي، من خلال إرسال النصوص من باحث إلى آخر عبر شبكات التواصل، فيتم استخدامها بشكل كبير من أجل تبادل المعلومات وتنقيحها وتعزيز موثوقيتها ومشاركة النتائج والتوصيات².
 - ✓ التكنولوجيا الرقمية كأداة تفاعلية إتصالية بين الباحث ومجتمع الدراسة: ويظهر ذلك من خلال استغلال الأنترنت (الهاتف، الفاكس، ... الخ) في إدارة أدوات منهج البحث العلمي، كالمقابلة والإستبيان، والملاحظة... الخ و تنسيقها³.
 - ✓ المكتبات الرقمية: تعتبر المكتبات الرقمية في ظل التكنولوجيا الرقمية إستراتيجية جديدة واستجابة ملحة وضرورية لتلبية احتياجات الباحثين في جميع أنحاء العالم ورغبتهم في الحصول على معلومات سريعة ومتطورة، وعجز نظم المعلومات التقليدية عن تلبية مثل هذه الاحتياجات. فمن المجتمع الورقي إلى المجتمع الإلكتروني سيكون للمكتبات دور مستقل و متميز في تقديم خدمات معلومات نوعية ومتجددة بوصفها كياناً أو عالمًا واسعاً يتضمن توفير مختلف نصوص الوثائق ومصادر المعلومات بأشكالها الإلكترونية المخزنة على الأقراص الليزرية المدمجة، أو المرنة، أو الصلبة، أو من خلال خدمات البحث بالاتصال المباشر.
- تعد المكتبة الرقمية Digital Library، واختصاراً D-Lib نتاج لعملية الرقمنة أو التحول الرقمي. وتعرف بأنها: "تلك المكتبة التي تقتني مصادر معلومات رقمية، سواء المنتجة أصلاً في شكل رقمي أو تحويلها إلى

¹ م. ثابت حسان ثابت، م. عمر توفيق عبد الرحمان، "دور تقنيات المعلومات في تعزيز كفاءة البحث العلمي"، ص.9، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<https://portal.arid.my/Publications/16cdb9bc-fcff-42e1-a9f1-.pdf>

² المرجع نفسه، ص.7.

³ جلال محمد النعيمي، البحث العلمي في إدارة الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص.162.

⁴ وقد درج على استخدام مصطلحات وتعابير أخرى للدلالة على المعنى نفسه، ومنها: المكتبة الافتراضية Virtual library، المكتبة الإلكترونية Electronic library، مكتبة بلا جدران library without walls.

الشكل الرقمي. وتجري عمليات ضبطها ببليوجرافيا باستخدام نظام آلي. ويتاح الولوج إليها عن طريق شبكة حواسيب، سواء كانت محلية أو موسعة أو عبر شبكة الأنترنت". ويرى كونولي Connolly أن المكتبة الإلكترونية أشبه ما تكون "بمركز المعرفة"، حيث يعمل المهنيون في المعلومات كبوابات Gateways لمصادر المعلومات الرقمية وغيرها. ويرى رجال المستقبل Futurists بأنها: تمثل التعبير عن ذاكرة ودماع العالم World Brain لاهتمامها بتكويد نصوص كل لغات العالم¹.

ويرى إدوارد فوكس (10) Eduard A. Fox أن المكتبات الرقمية قلصت السلسلة من المؤلف إلى القارئ، حيث أصبح بإمكان المؤلفين إدخال موادهم ومؤلفاتهم وتقديمها كأرشيفات مفتوحة، كما أصبح باستطاعة قطاعات واسعة من المجتمع أن تشارك وتضيف جميع أنواع محتويات الوسائط المتعددة في المكتبة الرقمية؛ لسهولة عمليات التأليف والخلق وللمرونة والمتعة التي تتميز بها عروض هذا النمط من المكتبات. ولقد أحدثت المكتبة الرقمية تطوراً مذهلاً على صعيد:

1- تخزين البيانات (Data Storage)

2- استرجاع المعلومات .

3- استعمال المعلومات (Data Usage)².

وتتميز عن المكتبات التقليدية على النحو التالي:

- ☞ الاستفادة من الإمكانيات الكبيرة، حيث ترابط المعلومات عن موضوع واحد باستخدام مميزات النصوص الفائقة Hypertext والوسائط المتعددة Multimedia.
- ☞ تكون السيطرة على أوعية المعلومات الإلكترونية سهلة وأكثر دقة وفاعلية من حيث تخزين، وتنظيم، وتحديث البيانات والمعلومات، مما ينعكس على طبيعة الاسترجاع السهل والفوري للمعلومات.
- ☞ الاستفادة من إمكاناتها عند استخدام الباحث لبرمجيات متنوعة مثل : برمجيات معالجة النصوص، وبرمجيات الترجمة الآلية، وكذلك البرامج الإحصائية وغيرها.
- ☞ حداثة المعلومات التي تشكل محتويات مقتنياتهما.
- ☞ سهولة البحث في هذه المكتبات حيث يكون طبيعياً وذكياً، سهلاً ومضموناً.

4- يمكن من الاتصال واقتناء المعلومات في أي وقت ومن أي مكان ولمجتمع هائل من المستخدمين.

5- انخفاض وقلّة تكاليف إنتاج الوسائط الإلكترونية؛ لأنه من خلال وضع نسخة واحدة من هذه المواد في جهاز مركزي يمكن أن تكون متاحة لجميع المستخدمين.

¹ - أحمد السيد الكردي، المكتبات الرقمية، ص.5. متاح على الموقع الإلكتروني:

<https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/203509>

² - رحاب عمر فايز أحمد سيد، عمر حوتيه، "المكتبات الجامعية الرقمية كنموذج للتحويل نحو العمل في البيئة الرقمية"،

مجلة بليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، العدد 05، ص.8.

6- تتميز المكتبات الرقمية كونها مؤسسات تتيح الوصول إلى أوعية المعلومات وبطرق مختلفة، أي أنها تقوم بما يعرف بالوصول إلى المعلومات Access to Information وهذا ما يميزها عن المكتبات التقليدية على اعتبارها مؤسسات تحتوي على أوعية المعلومات وتعنى باخترانها.

7- توفير جهد ووقت على الباحث، وتخطي الحواجز المكانية والزمنية بين الدول. فأصبح بإمكان الباحث الولوج للشبكة المعلوماتية والبحث عن مبتغاه والحصول عليه. كما أصبح من السهل أن تقوم المكتبات بتبادل المجموعات الخاصة بها والمطبوعات الإلكترونية وإيصالها للمستفيدين في جميع أنحاء العالم.

8- إمكانية المشاركة في المصادر الإلكترونية بين المكتبات، مما يمكن من قراءة الوثيقة أو استخدام نفس المصدر من أكثر من باحث في الوقت ذاته. فقد أصبح من السهل الوصول إلى المعلومات داخل المكتبة، حيث أتاحت أنظمة المعلومات أنظمة البحث داخل قواعد البيانات الخاصة بالمكتبة. واستطاعت هذه المصادر والمواد أن تحل معضلة المكان وعدم استيعابه للمقتنيات من خلال المميزات الخاصة لمصادر المعلومات الإلكترونية كصغر حجمها، وطاقتها التخزينية الكبيرة كما هو الحال بالنسبة للأقراص الليزرية المدمجة (CD- Rom) والأقراص الرقمية متعددة الأغراض (DVD) وغيرها.

2- أدوات إدارة البحث العلمي:

تركت التكنولوجيا أثرًا واضحًا في تطور البحث العلمي، وذلك من خلال طرح أدوات وتقنيات تسهل البحث على الباحث بغض النظر عن المجال الذي يختص به. هناك العديد من الأدوات والإستخدامات والتطبيقات التي يستطيع الباحث استثمارها عبر التكنولوجيا الرقمية وتمكنه من تطوير البحث العلمي وزيادة كفاءته، أهمها:

• محركات البحث العلمي:

يستعرض قائمة بأفضل محركات البحث العلمي الأكاديمي التي تهدف إلى جعل المواد العلمية في متناول الباحثين، علما أن أغلبهم يدعم اللغة الإنجليزية فقط، وهي:

موقع يقدم خدمة البحث واستكشاف أزيد من 318968 دليل بحث	Lib Guides Community
يشرف عليه أزيد 53731 من أمناء المكتباء في 3856 مكتبة في جميع أنحاء العالم.	
دليل بحث غني بأفضل الروابط والموارد وأكثرها ارتباطا بمواضع البحث المتخصصة.	Academic Info
الموقع الرسمي لإدارة الأرشيف والوثائق الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية.	ArchivalResearch Catalogue

¹- رحاب عمر فايز أحمد سيد، عمر حوتيه، المرجع السابق، ص.19.

BASE	وهو الموقع الذي تشرف عليه إدارة مكتبة جامعة بيليفيد الألمانية. وي أحد محركات البحث الأكثر ضخامة بالنسبة للمصادر العلمية الإلكترونية المفتوحة.
CiteuLike	يقدم خدمة مجانية لإدارة واكتشاف المراجع العلمية لما يناهز 7 ملايين مادة علمية
Eric	مكتبة رقمية للبحث برعاية معهد العلوم التربوية (IES) في وزارة التعليم الأمريكية.
Infomine	مكتبة افتراضية لموارد الإنترنت المتعلقة بالطلبة وأعضاء هيئات التدريس وموظفي البحوث الجامعية. وتحتوي على موارد هامة مثل قواعد البيانات والدوريات الإلكترونية، والكتب واللوحات الإلكترونية، القوائم البريدية، والمقالات وأدلة الباحثين.
Infotopia	محرك بحث للطلبة يقدم معلومات وأرشفة لمواقع ومواضيع الفنون والتاريخ والعلوم الاجتماعية والقضايا المجتمعية.
Google Scholar	يقدم طريقة سهلة وعلى نطاق واسع في الموارد العلمية، من خلال البحث عبر العديد من التخصصات والمصادر، ومن ذلك المقالات، الرسائل الجامعية، الكتب، الآراء المحكمة للناشرين الأكاديميين ومستودعات الجامعات ومواقع أخرى، حيث يساعد على تحصيل أعمال البحث العلمي ذات الصلة بأي موضوع في جميع أنحاء العالم.
Library of Congress	مكتبة الكونجرس الألكترونية، توفر خدمة البحث في المصادر الأولية للوثائق، من صور، خرائط، المخطوطات والصحف التاريخية...الخ.
Refseek	محرك بحث لأكثر من مليار مادة، من صفحات الويب والكتب، الموسوعات والمجلات والصحف.
The Virtual LRC	ويعتبر من أكبر فهرسة لآلاف أفضل المواقع للمعلومات الأكاديمية ، يتم اختيارها من قبل مهني المكتبات في جميع العالم لفائدة الطلبة والمدرسين والأساتذة بالمدارس والجامعات.
SweetSearch	موقع لتحصيل المعلومات المستهدفة بسرعة من قائمة موارد ذات مصداقية لفائدة طلبة الجامعات.
DeepDyve	موقع يتيح البحث في آلاف المجلات العلمية الرائدة، ومن ذلك Elsevier، Springer، Nature، IEEE، Blackwell-Wiley، الخ... كما يمكن قراءة المقالات عبر الخط، والتوصل عبر البريد الإلكتروني الخاص بآخر الموارد العلمية حول موضوع محدد.
checkforplagiarism. plagiarisma. Plagiarism detect dupli checker. turnitin ,plagscan	من مواقع الكشف عن السرقة الأدبية، حيث تصدرت العديد من المواقع الإلكترونية المتخصصة في الكشف عن السرقة والنسخ الأدبي.

• البريد الإلكتروني E-Mail:

تعد خدمات وتطبيقات البريد الإلكتروني من أهم وأوسع الخدمات إنتشارا عبر الشبكة العالمية للإنترنت، حيث تستخدم لأغراض مهنية ووظيفية وشخصية، وبحثية. إن أكثر استخدامات التكنولوجيا الرقمية شيوعا هو الإتصال مع مستخدميهما من خلال البريد الإلكتروني، خاصة في البحث العلمي، وذلك راجع إلى:

☞ سرعة الوصول والرد على الرسالة، حيث يمكن إرسال رسالة إلى أي مكان في العالم خلال لحظات.

☞ عدم وجود وسيط بين المرسل والمستقبل (إلغاء الحواجز الإدارية).

وتظهر أهمية البريد الإلكتروني في ترقية البحث العلمي من خلال:

☞ الإتصال بالزملاء الباحثين والعلماء وتبادل الآراء العلمية البحثية وبلغات متعددة.

☞ تبادل الوثائق البحثية إلكترونيا.

☞ الإشراف على الرسائل الجامعية للباحثين على المستويات الأكاديمية والعلمية المختلفة وبين العديد من الدول.

☞ التحضير لعقد المؤتمرات والتظاهرات العلمية وتبادل أوراق البحوث اختصارا للوقت والمسافة¹.

• النشر الإلكتروني: تنشر آلاف المراجع على شبكة الإنترنت، من مجلات وكتب وتقارير، وغيرها من مصادر المعلومات والبيانات، وبمختلف اللغات، وهي في تزايد مستمر. وتغطي برامج ومشروعات النشر الإلكتروني مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها، وإن كانت معظمها قد ركز على الدوريات الإلكترونية مع استخدام تقنيات تحويل الملفات النصية التقليدية وإتاحتها على الإنترنت باستخدام برمجيات وقوالب تحويل النصوص والصور ولغات الحاسب الآلي مثل: HTML، SGML، TIFF، JPEG، PDF، إضافة إلى توافقها مع المعيار العالمي أسكي ASCII².

وتستفرد المراجع الإلكترونية بمميزات عن المراجع التقليدية (النشر الورقي)، منها:

☞ التكلفة المالية للنشر الورق، والتي تشتمل على الطبع والنشر والتسويق والتوزيع، وكذلك الوقت الذي تستغرقه المطبوعات الورقية للوصول إلى المستخدمين.

¹- وعد شوكت محمد، المرجع السابق، ص. 85.

²- أحمد يوسف حافظ أحمد، النشر الإلكتروني، دار النهضة، مصر، ط 2013، ص. 136.

توفير مرصد بيانات بليوغرافية وفهارس إلكترونية موحدة تغطي الإنتاج الفكري الصادر عالمياً، وخاصة ما يتاح إلكترونياً عبر الأنترنت، ومن ثم حصر المراجع المطلوبة عن طريق البحث البسيط بالموضوعات أو الكلمات المفتاحية أو العناوين أو المؤلفين، وغير ذلك من الأدوات التي تسهل الدقة في تحديدي المعلومات المطلوبة وتفريغها في حاسوب الباحث ومن ثمة تخزينها في ذاكرة الحاسوب.

• البرمجيات لكتابة البحث العلمي: تعد البرمجيات الخاصة بكتابة البحث العلمي أحد الأدوات البرمجية الحديثة التي تساعدك في إنشاء ورقة بحثية أو مقالة أو أطروحة على جهاز الكمبيوتر الخاص بك، وذلك باستخدام أدوات متخصصة في فن الكتابة الوصفية والتحليلية ومعالجة النصوص والرسوم البيانية، حيث يساعد استخدام مثل هذه البرامج على ترتيب النصوص وتنسيقها¹، كما توفر ميزات التدقيق الإملائي والحفظ التلقائي وإضافة المعادلات والرموز الرياضية بطريقة ميسرة، فهي بذلك تسهل عملك وتوفر وقتك وجهدك وتنظم أفكارك. وأهم البرمجيات المستعملة في كتابة البحث العلمي: Microsoft Word، LaTeX، Scientific Workplace، Overleaf. إضافة للعديد من البرمجيات الأخرى التي تسهل كتابة البحث

يعتبر برنامج Word من أهم البرامج التي يتم الاعتماد عليها في معالجة مختلف أنواع النصوص، وهو برنامج شائع الاستخدام بين الباحثين في كتابة وتنسيق الأبحاث بمختلف أنواعها، وذلك لما يحتوي عليه البرنامج من أدوات تجعل مهمة الباحث أسهل في القيام بعملية الكتابة والتنسيق للنصوص. ومن أهم مميزاته:

- إمكانية التعامل مع مختلف أنواع النصوص والتعامل مع الملفات مهما كان حجمها.
- كتابة النصوص بلغات متعددة
- إعداد صفحة الكتابة مثل ضبط الهوامش واتجاه الورقة وقياس الورق وخيارات الطباعة... الخ
- تنفيذ نمط أو تنسيق معين على المستند مثل لون وحجم ونوع الخط... الخ
- إدراج صور وأشكال بيانية ومخططات هيكلية وجداول بالإضافة لإمكانية تنسيقها.

Latex هي لغة تستخدم لوصف المستندات وإخراجها بأعلى جودة ولا يعتبر برنامج LaTeX معالج نصوص كما هو الحال في MS Word ولكنه شائع جداً كأداة للكتابة الأكاديمية وغالباً ما يتم استخدامه للوثائق التقنية أو العلمية. يدعم LaTeX سلسلة من التعليمات البرمجية عوضاً عن الكتابة السهلة للنص فهو أكثر ملائمة للباحثين في الرياضيات والإحصاء والهندسات والكيمياء والفيزياء والاقتصاد.

Microsoft Word

LaTeX

¹- جلال محمد النعيمي، المرجع السابق، ص. 52.

- هو أحد محررات لغة LaTeX التي يمكن من خلالها إنشاء مستند LaTeX دون الحاجة لتحميل تطبيق، وهو برنامج يستخدم لكتابة وتحرير ونشر الوثائق العلمية، كما يقدم قوالب LaTeX للمجلات الرسمية وروابط إرسال مباشرة، كما أنه أداة للكتابة و التعاون عبر الانترنت.
- يُبسّط هذا البرنامج كتابة ومشاركة وتنضيد النصوص الرياضية والعلمية، يجمع بين الرياضيات والنصوص للسماح للمستخدمين بإجراء عمليات حسابية منسقة بشكل صحيح وطباعتها
- قاعدة بيانات ضخمة تتضمن أعدادًا هائلة من الاستشهادات والدراسات والملخصات للأبحاث العلمية التي خضعت للمراجعة منذ مئات السنين عاليًا، حيث يدرج في سجلاتها ما يفوق 36 ألف عنوان شامل كافة الموضوعات، كما يرتادها عددًا من الناشرين.
- من الأدوات المجانية التي تمد يد العون للباحث لاستقطاب المعلومات وتنظيمها وترتيبها والاستشهاد بها ومشاركتها، كما يمكن إجراء مزامنة للبحث بين عددٍ من الأجهزة، وتمتاز بدورها في تحقيق التكاملية بين المتصفحات ومعالج النصوص.

- البحث العلمي: أهم برمجيات كتابة البحث، متاح على الموقع الإلكتروني :

<https://lookinmena.com> (تاريخ الإطلاع: 2022-4-20)

- مساهمة التكنولوجيا في البحث العلمي (2022-5-6) <https://mqalaat.com>

Overleaf

Scientific Workplace

Scopus

Zotero

المصدر:

- العلمي مثل: grammarly، Scrivener، open office، smart-edit، endnote

3. معوقات البحث العلمي في ظل التكنولوجيا الرقمية:

هناك العديد من المعوقات التي تواجه الباحثين في التعامل مع التكنولوجيا أهمها:

- ازدياد المنافسة في هذا المجال، حيث يتم يوميا بناء مواقع جديدة على الانترنت.
- ضعف البنية التحتية في المكتبات ومراكز البحوث والمعلومات الأخرى، وخاصة في الدول العربية والنامية، وينطبق على الأجهزة والبرمجيات وشبكات وتقنيات الإتصال.
- ضعف البنية البشرية المؤهلة للتعامل مع الشكل الإلكتروني واتقان الوسائل الحديثة والمستحدثة في التعامل معها.
- مشاكل التعامل مع الشكل الإلكتروني لمصادر المعلومات على مستوى الفهرسة والتصنيف.
- إشكالية التغيير في الموقع، فالباحث قد يستشهد بوثيقة إلكترونية ثم قد تتغير أو تختفي دون الإشارة إلى أنها كانت موجودة.

- مشاكل الإستشهادات المرجعية للمصادر الإلكترونية¹.

المحور الثاني: الضوابط الأخلاقية في البحث العلمي وتدابير حمايتها في ضوء القرار

رقم 1082

المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

سنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على الضوابط الأخلاقية التي يتعين على الباحث الإلتزام بها في إعداد البحث العلمي، محاولين تحليل نصوص القرار المذكور أعلاه فيما يتعلق بالسرقة العلمية، وإبراز التدابير الوقائية التي جاء بها لمكافحة الجريمة بمختلف حالاتها وأساليبها.

أولاً- الضوابط الأخلاقية في إعداد البحث العلمي

يلتزم الباحث عند إعداد البحث العلمي بالضوابط الأخلاقية المتعارف عليها في الحقل الأكاديمي، إذ يجب أن تتسم البحوث العلمية والرسائل والأطروحات الأكاديمية، بالنزاهة والأمانة العلمية اللذان يعدان أساس جودة التعليم العالي والبحث العلمي:

1. الإلتزام بالنزاهة العلمية: يقصد بالنزاهة العلمية عرض الباحث لمختلف الآراء الواردة في

المراجع المختلفة التي استخدمها واقتبس منها معلومات تخدم بحثه، عرضاً محايداً دون تشويه أو طمس لبعض معالمها الإيجابية، ودون إبراز مبالغ فيه لمعاملها السلبية².

2. احترام الأمانة العلمية: يقصد بالأمانة العلمية إسناد الباحث وإلحاق المعلومات المقتبسة

اقتباساً مباشراً أو غير مباشراً إلى أصحابها الأصليين، وفقاً لما تمليه عليه قواعد منهجية البحث العلمي الذي ينتهي إليه مجال تخصصه³، كما تعني الأمانة العلمية نسبة الأفكار والنصوص إلى أصحابها حتى وإن بدت ضئيلة، فهي تمثل أحد الفضائل الخلقية للباحث العلمي، كما أنها تعبر عن عنوانه وشرفه، لذا يقال عنها بأنها حجر الأساس في المعمار الفكري الذي يقوم الباحث في إنشائه أو في إعداده⁴.

¹- عصام حسن أحمد الدليمي، علي عبد الرحيم صالح، المعلوماتية والبحث العلمي، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط 2014، ص.99.

²- تغريب رزيقة، "السرقة العلمية وفقاً للقرار رقم 1082 لسنة 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 3، لسنة 2021، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، ص 553.

³- تغريب رزيقة، المرجع نفسه، نقلاً عن: عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط 02، دار النمر، دمشق، ص 3.

⁴- تغريب رزيقة، المرجع نفسه، نقلاً عن: عبد القادر الشخيلي، قواعد البحث القانوني، ط 5، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 153.

يدخل في دائرة مفهوم الأمانة العلمية عدم انتهاك أو انتحال أو أي تعدي للملكية الفكرية أو سرقة علمية يعبر بطريقة أو بأخرى عن استيلاء الباحث للجهود الفكرية أو الأدبي لباحث آخر احتكا ببحثهما أو تقاطعا في أحد نقاطهما أو أجزاءهما نظرا للعلاقة الموجودة بينهما¹.

3. تجنب السرقة العلمية: يترتب على عدم احترام قواعد النزاهة العلمية والأمانة العلمية، وقوع الباحث في جريمة السرقة العلمية، التي تعد جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية، إذ يتجرّد الطالب أو الباحث أو الأستاذ من أخلاقه ويسطو على مجهودات غيره دون شعورٍ بالخجل أو تأنيب الضمير، وهو ما يؤدي في النهاية إلى انتهاك مبدأ الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية، التي يجب أن يتحلّى بها كل طالب أو أستاذ في بحوثه العلمية².

وفي سبيل الحد من جريمة السرقة العلمية التي شكلت خرقا لمبدأ حماية حقوق الملكية الفكرية، ولضمان استمرارية إحياء المثل الأخلاقية لدى الباحثين من أساتذة وطلبة، والحفاظ على قدسية البحث العلمي وحماية أفكار الآخرين، بادرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 27 ديسمبر 2020 إلى إصدار القرار رقم 2020/1082 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

أ- التعريف الفقهي لجريمة السرقة العلمية:

السرقة العلمية هي "سلوك غير أخلاقي ولا مهني، وظاهرة سلبية تطيح بالقيم المعيارية المحترمة التي يجب أن تتحلّى بها الجامعة والباحث خصوصا. وقد عرفها الفقه جريمة السرقة العلمية بأنها: إعتداء على الأمانة العلمية والنزاهة العلمية وإعتداء على حق المؤلف الذي يحميه الدستور والقانون"³. وعرفت أيضا بأنها "الأخذ للجهود الذهنية والفكرية للغير والسطو عليه بغير وجه حق، على وجه الخفاء"⁴، أو "عملية تحوير الأفكار أو تعديل السياق أو التغيير في المصطلحات اللغوية (عملية غسيل للأبحاث)"⁵.

¹- تغريبت رزيقة، المرجع نفسه، ص 553.

²- طالب ياسين، "جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933"، كتاب أعمال ملتقى الأمانة العلمية، المنعقد بالجزائر العاصمة يوم 11/07/2017، جامعة الجزائر 3، ص 85.

³- الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 يونيو 2003، المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الجريدة الرسمية العدد 44، الصادرة في 23 يونيو 2003.

⁴- نجوى خنفوفة، "السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري"، سلسلة أبحاث الشريعة والقانون، إصدار مخبر الدراسات الفقهية والقضائية، جامعة الوادي، الجزائر، 2022، ص 35.

⁵- بلخضر طيفور، "التدابير الوقائية والقانونية للحماية من السرقة العلمية - قراءة للقرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 2 المجلد 7، ص 610. نقلا عن: يوسف وجيه، البحث اللاهوتي: كيف تكتب

بحثا أكاديميا، بيروت، دار مهمل الحياة، 2007، ص 40

وهي "عملية تملك الباحث صراحة أو ضمنا لمنتوج ذهني أو فكري لكل الأفكار أو تغيير المصطلحات أو المقولات أو الاحصائيات أو الجداول أو العناوين، دون وجه حق تجاهل قائلها أو أصحابها الأصليين وعدم انتسابها لهم أي أخذ الأفكار والمعلومات التي ألفها الآخرون دون الإشارة إليهم بطريقة عمدية أو غير عمدية".
ومن التسميات الشائعة لجريمة السرقة العلمية، التي تشكل في مجملها أوصافا لسلوك لا أخلاقي في الحقل العلمي يسلكه الباحث في حق المعرفة والعلم تزعم مركزه والجامعة المنتسب، نذكر: السرقة الأدبية، الانتحال العلمي، الغش الأكاديمي، الاستلال العلمي، خيانة الأمانة العلمية.

ب- تعريف القرار 1082 للسرقة العلمية:

السرقة العلمية بمفهوم هذا القرار هي: "كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى"¹.

يلاحظ من خلال التعريف أن القرار 1082 حدد الأشخاص المعنية بالسرقة العلمية: وهم الأشخاص المنتسبين للمؤسسات الجامعية والمراكز الجامعية والمدارس العليا ومراكز البحث، لكن كلمة "شارك في فعل تزوير" تعني بأنه يمكن أن يكون من خارج هذه المؤسسات.

كما جاء في القرار أنه عرف السرقة بالتزوير لكنهما مختلفان، فالتزوير مغاير تماما لمعنى السرقة العلمية وأطلق عليها لفظ الغش وهو لفظ قريب للسرقة لأن فيها نقل غير مشروع لعلم الغير، المشرع حدد فعلين يدخلان في إطار السرقة العلمية هما تزوير النتائج والغش².

يقصد بمصطلح "تزوير تقليد النتائج وتغيير الحقيقة التي تحتويها (جداول، رسوم، توصيات، مقترحات مع الادعاءات بأنها الأصل والأمر غير ذلك بهدف إلحاق الضرر. يعني بمفهوم المخالفة كل ما هو غير تزوير للنتائج لا يعد سرقة علمية³. لذلك فكل اقتباس يسنده الباحث إلى نفسه أو لغيره لا يعتبر سرقة علمية بمفهوم المادة 3 من القرار 1082 أما عبارة "الغش في الأعمال العلمية، المطالب بها فيكتنفها الغموض لأن القرار لم يضبطها جيدا ولم يحدد نوعها والمقصود منها.

¹- عرف القرار الوزاري رقم 2016/933 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جريمة السرقة العلمية في المادة الثالثة منه، بقوله: "تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يُشارك في عمل ثابت للانتحال و تزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى".

²- نجوى خنفوف، المرجع السابق، ص 45.

³- تغريب رزيقة، المرجع السابق، ص 553.

وبما أننا أمام جريمة فلا بد من توافر أركانها لقيامها، تتمثل في: الركن الشرعي، يتمثل في القرار 1082، الركن المعنوي، المتمثل في القصد الخاص وهو تعمد الباحث نشر البحث دون الإشارة إلى المصدر الأصلي. أما الركن المادي، فهو المساس بحق الملكية الفكرية والقيم المعيارية.

ت. أسباب انتشار السرقة العلمية في الأوساط الأكاديمية:

يرجع عامل انتشار السرقة العلمية بمختلف صورها¹ في الأوساط الأكاديمية إلى وجود بيئة تساعد على السرقة العلمية، وتتمثل الأسباب الأخرى في استفحال الظاهرة، في:

- أسباب تتعلق بغياب الوازع الأخلاقي، وانعدام الاهتمام بعوامل التربية داخل المجتمع. لذلك اعتبرت السرقة العلمية جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية.
- أسباب تتعلق بالباحث نفسه: كعدم إلمامه بالأساليب الصحيحة للبحث العلمي، (قواعد النزاهة والأمانة العلمية)، والاعتیاد على سرقة جهود الآخرين. كما يلجأ الباحث إلى السطو على أبحاث غيره لتجاوز صعوبات البحث والتقدم السريع في انجاز البحث نظراً لقصر الوقت، بالإضافة إلى التنافس غير المحمود بين الباحثين بهدف انجاز أكبر عدد من البحوث، سعياً نحو الحصول على الترقيات والدرجات العلمية العليا ولو كان ذلك على حساب البحث العلمي.
- أسباب تتعلق بضعف المنظومة القانونية: لاسيما تأهيل طلبة غير مؤهلين للقيام بالبحث العلمي ولجوئهم إلى الطرق غير المشروعة لانجاز بحوثهم.
- استخدام التكنولوجيا والإنترنت الواسع لشبكة الأنترنت، وسهولة الوصول إلى المعلومات ووفرتها: أدت إلى لجوء الباحث إلى النسخ وإدعاء نسبة المعلومات إليه.
- أسباب متعلقة بغياب ثقافة العقاب وعدم تفعيل التشريعات الرادعة وبروز ثقافة التسامح. والتساهل مع السرقة العلمية.

ثانياً: آليات حماية الضوابط الأخلاقية للبحث العلمي في ضوء القرار رقم 1082

يترتب على تفشي ظاهرة السرقة العلمية في الوسط العلمي آثار خطيرة سواء على سمعة الجامعة أو على نزاهة البحث، فهي تقضي عليها وتجعل الباحث الحقيقي يصيبه الاحباط واليأس، وترتفع معدلات الفساد المالي والاداري داخل المؤسسات الجامعية باعتلاء الباحثين المحتالين لدرجات علمية غير مستحقة ولمناصب إدارية حساسة².

¹- تناول القرار 1082 في المادة 3 منه عدد من صور للسرقة العلمية المعروفة في الوسط العلمي، وهي: الاقتباس، التزوير، الانتحال.

²- معمري المسعود، عبد السلام بني حمد، "ظاهرة السرقة العلمية مفهومها، أسبابها وطرق معالجتها"، مجلة آفاق للعلوم، العدد التاسع، جامعة الجلفة، سبتمبر 2017، ص 4.

لذلك نص القرار الوزاري 2020/1082 على مجموعة من التدابير الوقائية والعقابية في سبيل التصدي لهذه الجريمة ومكافحتها.

1- التدابير الوقائية:

جاء النص على الآليات والتدابير الوقائية للحد من جريمة السرقة العلمية في المواد من 04 إلى 07 من القرار الوزاري 2020/1082 والتي تتمثل في:

أ- تدابير التحسيس والتوعية: يكون ذلك بتنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة والباحثين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقة العلمية، وتنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة والباحثين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه، وضرورة إدراج مادة أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي، وأيضا إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقة العلمية في البحث العلمي، بالإضافة إلى إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية. في بطاقة الطالب طيلة مساره الجامعي.

مع التذكير بالإجراءات العقابية التي تُتخذُ ضدهم في حالة ثبوت جريمة السرقة العلمية في حقهم.

ب- تنظيم تأطير التكوين في الدكتوراه ونشاطات البحث العلمي:

نصت المادة 5 من القرار الوزاري 2020/1082 على أنه تتولى الهيئات العلمية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ما يلي:

- احترام تخصص كل أستاذ باحث أو باحث دائم عند تكليفهم بالإشراف على نشاطات وأعمال البحث.
- تشكيل لجان المناقشة والخبرة العلمية مبينا لكفاءات المختصة في ميدانها العلمي، لاسيما بالنسبة للأطروحات، المذكرات، مشاريع البحث، المقالات والمطبوعات البيداغوجية.
- اختيار مواضيع مذكرات التخرج و مذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه، استنادا إلى قاعدة بيانات بعناوين المذكرات والأطروحات ومواضيعها التي تم تناولها من قبل من أجل تجنب عمليات النقل من الإنترنت والسرقة العلمية.
- إلزام طالب الدكتوراه بالإمضاء على ميثاق الأطروحة.
- إلزام الطلبة والأساتذة بتقديم تقرير سنوي عن حالة تقدم أعمال البحث أمام الهيئات العلمية من أجل المتابعة والتقييم حسب الكيفيات المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول.

ت- تدابير الرقابة:

تعد الرقابة على المنشورات والأعمال البحثية من أهم التدابير الوقائية التي نص عليها القرار الوزاري 2020/1082 حيث تلتزم مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث باتخاذ تدابير الرقابة التالية:

☞ تأسيس على مستوى المواقع الالكترونية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة، تشمل على الخصوص مذكرات التخرج، ومذكرات الماستر،

ومذكرات الماجستير، وأطروحات الدكتوراه، وتقارير التريصات الميدانية، ومشاريع البحث والمطبوعات البيداغوجية.

☞ تأسيس لدى كل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي قاعدة بيانات رقمية لأسماء الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين حسب شعبيتهم وتخصصهم، وسيرهم الذاتية ومجالات اهتماماتهم العلمية والبحثية للإستعانة بخبرتهم من أجل تقييم أعمال وأنشطة البحث العلمي¹. وما تجدر الإشارة إليه هو ضرورة ربط قواعد البيانات الرقمية الخاصة بكل مؤسسة جامعية بباقي المؤسسات الجامعية الأخرى- عن طريق شبكة اتصالات داخلية- بشكل يؤدي إلى إنشاء قاعدة بيانات ومعطيات رقمية وطنية يتعذر معها القيام بعمليات السرقة العلمية و الإنتحال الأكاديمي².

☞ شراء حقوق استعمال برمجيات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية بالعربية وباللغات الأجنبية، أو استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الانترنت وغيرها من البرمجيات المتوفرة، أو إنشاء برمجية معلوماتية جزائري كاشفة للسرقات العلمية³.

☞ يتعين على كل طالب أو أستاذ باحث أم أستاذ باحث استشفائي جامعي أو باحث دائم عند تسجيل موضوع بحث أو مذكرة أو أطروحة، إمضاء التزام بالنزاهة العلمية يودع لدى المصالح الإدارية المختصة لوحدة التعليم والبحث⁴.

الملاحظ أن منح هذه التدابير الوقائية للمجالس العلمية يجعلها تمارس دورا كبيرا في تسيير، ضبط وتنظيم التأطير في الجامعة الجزائرية، كما أن هذه التدابير الواردة في القرار، أعطت صلاحيات واسعة للمجالس العلمية في مجال الرقابة على المذكرات والرسائل والبحوث العلمية. ومما سوف تسهم في الحفاظ على جودة التعليم والبحث والرقى بالبحث العلمي في الجامعة الجزائرية إلى أفضل المستويات، وتحد من حدوث الغش الأكاديمي والسرقات العلمية التي تؤثر سلباً على جودة التعليم والبحث العلمي.

2- التدابير العقابية:

ميّز القرار الوزاري 2020/1082 بين العقوبات الصادرة ضد الطالب والعقوبات التي توقع على الأستاذ الباحث المرتكب لجريمة السرقة العلمية:

أ- تتمثل التدابير العقابية في حق الطالب المرتكب لكل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 3 من القرار، وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها في مذكرات التخرج (اللسانس،

¹- أنظر المادة 6 من القرار الوزاري 2020/1082.

²- طالب ياسين، المرجع السابق، ص 90.

³- أنظر المادة 6 من القرار الوزاري 2020/1082.

⁴- أنظر المادة 7 من القرار الوزاري 2020/1082.

الماستر، والماجستير، الدكتوراه)، إما قبل أو بعد مناقشتها أو نشرها، إلى تعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة، وسحب اللقب الحائز عليه¹.

ب- أما العقوبات التي توقع على الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم الذي يرتكب تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 3 من القرار، وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها في النشاطات البيداغوجية والعلمية وفي مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه، ومشاريع البحث الأخرى، أو أعمال التأهيل الجامعي، أو أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى والمثبتة قانوناً، أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم، إلى تعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة، وسحب اللقب الحائز عليه، أو وقف نشر تلك الأعمال محل السرقة، أو سحبها من النشر، مع سحب اللقب الحائز عليه مرتكب جريمة السرقة العلمية².

وتنص المادة 31 من القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي والاستشفائي والباحث الدائم الصادر سنة 2008³ على تجريم كل أعمال الغش والانتحال والتزوير في المنشورات والأعمال البحثية أطاريح الدكتوراه وصنفها ضمن الأخطاء المهنية من الدرجة الرابعة التي ينجر عنها التسريح أو التنزيل للرتبة الأسفل حسب قانون الوظيفة العمومية⁴. أما في إطار الأمر 05/03 المذكور أعلاه فإن المنتحل والسارق لجهود الآخرين الفكرية يعاقب بالحبس وبالغرامة المالية (المواد من 151 إلى 153).

كما يمكن لكل جهة متضررة من فعل ثابت للسرقة العلمية مقاضاة أصحابها طبقاً لأحكام الأمر 05/03 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة⁵.

خاتمة:

عالجنا في هذه الورقة البحثية موضوع علاقة التكنولوجيا الرقمية بالبحث العلمي من حيث الفرص التي توفرها للباحث لتسهيل عملية البحث وتطويره، وأبرزنا تأثير هذه التكنولوجيا الرقمية على جودة ونزاهة البحث العلمي وعلى الضوابط الأخلاقية التي يجب أن يلتزم بها الباحث عند إعداد أبحاثه، لكن نظراً لسوء استخدامها من قبل بعض الباحثين، فقد شكلت التكنولوجيا الرقمية السبب الرئيس في انتشار ظاهرة السرقة العلمية في الأوساط العلمية والأكاديمية.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها، نجد:

¹- أنظر المادة 27 من القرار الوزاري 2020/1082.

²- أنظر المادة 28 من القرار الوزاري 2020/1082.

³- المرسوم التنفيذي 131/08 المؤرخ في 03/05/2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي والاستشفائي والباحث الدائم.

⁴- الأمر 03/06، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية 46، الصادر في 16 جويلية 2006.

⁵- أنظر المادة 30 من القرار الوزاري 2020/1082.

- وجود العديد من المعوقات والمشاكل التي تواجه الباحثين في التعامل مع التكنولوجيا، لاسيما ضعف البنية التحتية في المكتبات ومراكز البحوث والمعلومات الأخرى، ومشاكل التعامل مع الشكل الإلكتروني لمصادر المعلومات على مستوى الفهرسة والتصنيف.
- الاستعمال السلبي للإنترنت ساهمت في تفشي ظاهرة السرقة العلمية.
- وجود عيوب ونقائص في القرار الوزاري 2020/1082 لاسيما عدم توسعه في أشكال السرقة وطرق مكافحتها، لذلك وصفه البعض بأنه قرار توعوي تحسيسي أكثر منه ردي. وعدم فعاليته من الناحية الواقعية.

على ضوء هذه النتائج نورد أهم المقترحات التي أجمع عليها بعض المحللين:

- ضرورة تفعيل القرار الوزاري 1082 وجعله أكثر صرامة من ناحية العقوبات الإدارية، مع ضرورة التنصيص على عقوبات جزائية ردية على مرتكبي جريمة السرقة في قانون العقوبات.
- تزويد كل الجامعات ببرامج الكترونية كاشفة للسرقات العلمية تتحمل تكاليفها الوزارة المعنية، من أجل مسح كل البحوث والرسائل الجامعية قبل عرضها للنشر والمناقشة، للتأكد من مدى مطابقتها لقواعد النزاهة الأكاديمية، بما فيها الرسائل الجامعية السابقة، وإعداد تقارير خبرة بشأنها.
- إدراج مواد ومقاييس إلزامية تدرست وترسخ في هذا المجال للطلاب وأعضاء البحث العلمي والنزاهة العلمية.
- تفعيل دور اللجان العلمية والمجالس العلمية للكليات والجامعات في تسليط ما أمكن من العقوبات والتخلي عن ثقافة التسامح مع مرتكبي جرائم السرقة العلمية.
- تنظيم ملتقيات ودورات تكوينية للطلبة المتخرجين ولطلبة الدكتوراه تخصص لمنهجية البحث العلمي وقواعد النزاهة العلمية لنشر التوعية والتحسيس بمخاطر السرقة العلمية في الأوساط الجامعية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- قائمة المصادر:

1. الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 يونيو 2003، المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الجريدة الرسمية العدد 44، الصادرة في 23 يونيو 2003.
2. الأمر 03/06، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، و المؤرخ في 15 جويلية 2006، الصادر في الجريدة الرسمية 46، بتاريخ 16 جويلية 2006.
3. المرسوم التنفيذي 131/08 المؤرخ في 03/05/2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الجامعي والاستشفائي والباحث الدائم.
4. القرار الوزاري رقم 2016/933، المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها، الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 28 جويلية 2016.

5. القرار الوزاري 2020/1082، المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 27 ديسمبر 2020.

ثانيا/ قائمة المراجع:

* الكتب:

- (1) أحمد يوسف حافظ أحمد، النشر الإلكتروني، دار النهضة، مصر، ط 2013
- (2) جلال محمد النعيمي، البحث العلمي في إدارة الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- (3) -طالب ياسين، جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933، كتاب أعمال ملتقى الأمانة العلمية، المنعقد بالجزائر العاصمة يوم 11/07/2017، جامعة الجزائر 3.
- (4) عصام حسن أحمد الدليمي، علي عبد الرحيم صالح، المعلوماتية والبحث العلمي، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط 2014.
- (5) محمد أحمد كاسب خليفة، التعليم الإلكتروني في إطار مجتمع المعلومات والمعرفة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط 2020.
- (6) نجوى خنفوفة، السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، سلسلة أبحاث الشريعة والقانون، إصدار مخبر الدراسات الفقهية والقضائية، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة الوادي، الجزائر، 2022.

* رسالة دكتوراه:

وعد شوكت محمد، دور الإنترنت في تطوير البحث العلمي في الجامعات السورية وسبل الاستفادة منها، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2013/2014.

* المقالات:

- (1) بلخضر طيفور، "التدابير الوقائية والقانونية للحماية من السرقة العلمية -قراءة للقرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 2 المجلد 7.
- (2) تغريب رزيقة، "السرقة العلمية وفقا للقرار رقم 1082 لسنة 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 3، لسنة 2021، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية.
- (3) رحاب عمر فايز أحمد سيد، عمر حوتيه، "المكتبات الجامعية الرقمية كنموذج للتحويل نحو العمل في البيئة الرقمية"، مجلة بيليو فيلينا لدراسات المكتبات والمعلومات، العدد 05.

4) معمري المسعود، عبد السلام بني حمد، "ظاهرة السرقة العلمية مفهومها، أسبابها وطرق معالجتها"، مجلة أفاق للعلوم، العدد التاسع، جامعة الجلفة، سبتمبر 2017.

* مواقع الكترونية:

- أحمد السيد الكردي، "المكتبات الرقمية"، متاح على الموقع الإلكتروني:

<https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/203509>

- ثابت حسان ثابت، عمر توفيق عبد الرحمان، "دور تقنيات المعلومات في تعزيز كفاءة البحث العلمي"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://portal.arid.m8621a57c.pdf>

الحماية القانونية للبحث العلمي ... قراءة في القرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020 المحدد
للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

د. بن دعاس سهام

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف 2

bendaas.siham@gmail.com

ملخص :

تزايد الاهتمام بأخلاقيات و أدبيات البحث العلمي ، خاصة مع تفشي ظاهرة السرقة العلمية بسبب الانفجار المعرفي و المعلوماتي، والتحول الرقمي الذي تعرفه جميع مجالات البحث و المعرفة. و هذا محافظة على موضوعية البحث العلمي في مجال الدراسات الأكاديمية والجامعية ، وتكريسا للأمانة العلمية ، من أجل ضمان مصداقية الجامعات و مؤسسات البحث العلمي و مخرجاتها، لذا كان لابد من التصدي لهذا الانحراف الأخلاقي في البحث العلمي بآليات قانونية واضحة و صارمة . فصدر القرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020 يتضمن القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها . و هي التدابير محل الدراسة و المعالجة للوقوف على فعاليتها و كفايتها في حماية البحث العلمي .

كلمات مفتاحية: البحث العلمي، السرقة العلمية، الأمانة العلمية، الأستاذ الباحث، الطالب .

Abstract:

increased interest in the ethics of scientific research with the spread of the phenomenon of scientific theft due to the information explosion, and the digital transformation that is known to all fields of research. This is in order to preserve the objectivity of scientific research in the field of academic and university studies, and to establish the scientific integrity that must be characterized in order to ensure the credibility of universities and scientific research institutions and their outputs. Ministerial Resolution No. 1082 of 2020 was issued that includes rules related to the prevention and control of scientific theft. These are the measures under study and treatment to determine their effectiveness and adequacy in protecting scientific research.

Keywords: *scientific research, scientific theft, scientific integrity , Research professor, student.*

يجسد البحث العلمي أهم مؤشر لقياس تطور الأمم و الدول، باعتباره المساهم في التصدي للمشاكل الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية و البيئية و غيرها من المشكلات، كما يساهم البحث العلمي في تقويم مسار الشعوب لبلوغ الرقي و التقدم، و لعل تكوين رصيد معرفي إنساني متكامل لا يستغنى فيه عما يعرف بأخلة البحث العلمي . و لأجل تحقيق المغزى من البحث العلمي الأكاديمي أصبح من الضروري ضبطه وفق معايير أساسية و إتباع منهجية في إنجازها و تحري الأمانة فيه ¹.

فالأمانة العلمية في البحث العلمي تعد شرطاً أساسياً في العملية البحثية، لأن البحث العلمي هو تراكم إنساني قوامه الإبداع والاجتهاد و التفكير المعمق لموضوع ما ، بالاعتماد على ضوابط ومناهج محددة، بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة، تساهم في معالجة الموضوع محل الدراسة و البحث . حيث تعتبر المؤسسات البحثية والجامعات أهم الأماكن التي يتعلم فيها الطلاب والباحثين العلميين التنظيم والمنهجية العلمية، و كذا الأمانة العلمية وأصول وأخلاقيات البحث العلمي، باعتبارها هي من الأمور التي تحرص هذه الجامعات والمؤسسات على تكريسها لدى طلابها، مما يساعدهم على تأدية عملهم البحثي بكل إبداع وكفاءة وبجودة عالية. وقد تزايد الاهتمام كثيراً في الآونة الأخيرة بأخلاقيات و أدبيات البحث العلمي، خاصة مع تفشي ظاهرة السرقة العلمية بسبب الانفجار المعرفي و المعلوماتي، لاسيما في ظل التحول الرقمي الذي تعرفه جميع مجالات البحث و المعرفة. و حرصاً على المحافظة على مصداقية البحث العلمي في مجال الدراسات الأكاديمية و الجامعية ، وتكريس الأمانة العلمية التي وجب أن تتصف بها هذه الدراسات والبحوث العلمية، كان لابد من التصدي لهذا الانحراف الأخلاقي في البحث العلمي بآليات قانونية واضحة و صارمة .

و على ذلك أصدرت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي جملة من القرارات الهامة في مجال مجابهة هذه الظاهرة السلبية ، فرضتها الضرورة الحتمية لحماية البحث العلمي من العبث ، بينت في مجملها مخاطر هذه الظاهرة و كيفية المحافظة على النزاهة العلمية و الأكاديمية ، كان آخرها القرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها . و هو القرار محل الدراسة و المعالجة من خلال طرح الإشكالية التالية :

ما مدى نجاعة الآليات المقررة في القرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020 في الوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها؟

و للإجابة على هذه الإشكالية وجب التعرض في هذه المحاضرة للعناصر التالية :

أولاً / مفهوم السرقة العلمية ،

¹نقلا عن: سامي كباهم ، "تعزيز حماية حقوق المؤلف بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها -قراءة في القرار رقم 1082 لسنة 2020"، مجلة معارف للعلوم القانونية و الاقتصادية ، المركز الجامعي بركة ، المجلد 2 ، العدد 2 ، 2021 ، ص 66-78 ، ص

ثانيا / تدابير الوقاية من السرقة العلمية ،

ثالثا / إجراءات مكافحة السرقة العلمية .

أولا: مفهوم السرقة العلمية

تستلزم دراسة الحماية القانونية المقررة للبحث العلمي من خلال القرار الوزاري المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، التعرض لمفهوم هذه الأخيرة ليضبط مجال الدراسة، ويسهل تقييم هذه القواعد، وتقدير مدى فعاليتها في ضمان الأمانة العلمية في البحث العلمي.

و على ذلك سيتم ضبط مفهوم السرقة العلمية من خلال التعرض للعناصر التالية :

1- تعريف السرقة العلمية

تعرف الأمانة العلمية بأنها نسبة الأفكار و النصوص إلى أصحابها حتى و إن بدت ضئيلة ، فهي تمثل أحد الفضائل الخلقية للباحث العلمي ، كما أنها تعبر عن عنوانه و شرفه ، لذا يقال عنها بأنها حجر الأساس في المعمار الفكري الذي يقوم الباحث في إنشائه و في إعدادة¹. وكل خيانة لهذه الأمانة يعد سرقة علمية، والسرقة العلمية تعني السرقة الفكرية، السرقة الأدبية، وهناك من يسميها بالانتحال أو الغش الأكاديمي.

لذا وجب ضبط تعريفها من خلال التعرض للتعريفين التاليين :

- **التعريف الاصطلاحي:** تعرف السرقة العلمية بالاستتال العلمي و هي ادعاء نسبة عمل علمي زورا لشخص دون صاحبه الأصلي ، و تتضمن السرقة هنا عرضا لأفكار و آراء أو مخرجات أصلية لمجهود باحث آخر ، و هي استعمال و إعادة نشر مطبوعات محفوظة الحقوق أو المواد المسجلة البراءة على نحو غير مصرح به. كما تعتبر شكلا من أشكال النقل القانوني بمعنى أنك تأخذ عمل الآخرين و تدعي أنه عملك ، و هو عمل خاطئ سواء كان بشكل متعمد أو غير متعمد ، فالمتوقع من كل طالب أن يقتفي أثر المعلومات ، و يكون على دراية حين يستخدم عمل غيره².

و تعرف أيضا بأنها الاستخدام غير المعترف به لأفكار و أعمال الآخرين بقصد أو بغير قصد ، و لهذا يجب دائما الإشارة إلى مصدر المعلومات و الأفكار عند اقتباس الكلمات ، و ذكر كل ما يتعلق بذلك المصدر و توثيقه بكافة تفاصيله. و على ذلك تعرف السرقة العلمية أيضا بأنها تجريد الشخص من الملكية الفكرية للعمل و تقديم المادة و كأنها ملك للمالك السارق ، و تعتبر السرقة الفكرية جريمة أكاديمية خطيرة³.

¹ عبود عبد الله العسكري ، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية ، الطبعة الثانية ، دار النمير ، دمشق ، 2004 ، ص 33

² بلخضر طيفور ، " التدابير الوقاية و القانونية للحماية من السرقة العلمية - قراءة للقرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020 - " ، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة ابن خلدون تيارت ، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2021 ، (ص 607 - 628) ، ص 609 .

³ بلخضر طيفور ، المرجع السابق ، ص 609 و ما بعدها - بتصرف - .

- التعريف القانوني: تفيد المادة 3 من القرار الوزاري المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها بأنه تعتبر سرقة علمية بمفهومه ، كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم ، أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها ، أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.¹

ورغم أن محاولة تعريف القرار الوزاري للسرقة العلمية يعد شيئاً إيجابياً، إلا أنه يعاب عليه أنه ورد غامضاً ومبهماً في محتواه، مستعملاً مصطلحات متداخلة قابلة للتأويل وتحمل عدة معاني. وهذا الأمر من شأنه أن يسقط تكييف السرقة العلمية على العديد من التصرفات غير النظامية في البحث العلمي تؤثر على نزاهته ومصداقيته .

فقد حدد هذا القرار الأشخاص المعنيون بالسرقة العلمية وهم الأشخاص المعنيون بالبحث العلمي على مستوى المؤسسة المحددة بموجبه² ، بمعنى أن كل سرقة علمية خارج هذه الهياكل والمؤسسات لا تعد سرقة علمية ، وهذه حماية قاصرة للبحث العلمي إذا تمت السرقة من غير التابعين لهذه المؤسسات.

كما أن العبارة الواردة في نص هذه المادة " أو من يشارك " تعني أن القرار وسع من دائرة الأشخاص المعنيين بالسرقة العلمية ليتعدى لأمر لأي شخص ربما لا علاقة له بالبحث العلمي ، مكتبي ، موظف قدم مراجع للطالب ، صاحب مقهى الأنترنت و محل يقدم خدمات في الإعلام الآلي ، و حتى المشرف قد يعتبر مشاركاً وفق هذا القرار عند تقديمه مراجعاً لطلبته أو مؤلفات و دراسات سابقة في الاختصاص . علماً و أن هذه الفئات لا تعد أشخاصاً مشاركة في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال المطالب بها .

علاوة على ذلك فإن عبارة " فعل تزوير ثابت للنتائج "، تعني تقليد النتائج و تغيير الحقيقة التي تحتويها سواء كانت جداول أو رسومات أو توصيات أو مقترحات مع الادعاء بأنها هي الأصل مع أن الأصل و الحقيقة هو غير ذلك ، بهدف إلحاق الضرر . و بمفهوم المخالفة أن أي سرقة علمية غير تزوير ثابت للنتائج لا تعتبر كذلك ، حتى و إن تم اقتباس أفكار أو فقرات أو صفحات و قام الباحث بإسنادها إلى نفسه أو إلى غيره من الباحثين العلميين بقصد أو بدونه ، و هو غير ما تم التعرض إليه في تعريف السرقة العلمية اصطلاحاً .

أضف إلى ذلك أن عبارة " الغش في الأعمال المطالب بها " تخلق إشكالاتها الأخرى ، بمعنى أنه إذا كان الغش في أعمال علمية مطالب بها للحصول على شهادة علمية أو ترقية علمية ، أو التأهيل الجامعي فهي تعد

¹ و قد ورد هذا النص بنفس الصيغة الواردة في القرار وزير التعليم العالي و البحث العلمي رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها . (الملغى) بمعنى أنه لا جديد في تعريف السرقة العلمية .

² المؤسسة حسب المادة 2 من القرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها هي الجامعة و ملحقاتها ، المركز الجامعي ، المدرسة العليا ، مركز البحث.

سرقة علمية ، أما و إن كان الغش في أعمال علمية غير مطالب بها فهو لا يعد سرقة علمية و هذا لا يستقيم و مفهوم السرقة العلمية.¹

2- صور السرقة العلمية :

باستقراء و تفحص نص المادة 3 من قرار وزير التعليم العالي المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها، يمكن إجمال أهم أنواع السرقات العلمية في الصور التالية:

- الاقتباس غير المشروع: الاقتباس مباح و له فائدة خاصة إذا كان السبيل الوحيد للاستفادة من المصنف الأصلي ، بشرط الإشارة للمؤلف و مصنفه المقتبس منه ، و إذا وقع هذا الاقتباس بنوعيه مباشر و غير مباشر على مصنف دون أن يشير المقتبس الباحث إلى المصدر المقتبس منه ، أو لم يشر إلى المؤلف صاحب المصنف الأصلي المقتبس منه عند اقتباسه ، كان هذا الاقتباس مخالفا للشروط التي يجب مراعاتها عند الاقتباس، و على هذا الأساس يعتبر اقتباسه غير مشروع و يعد سرقة علمية.²

على ذلك اعتبر القرار الوزاري أعلاه بعض أشكال الاقتباس غير المشروع سرقة علمية ، و المتمثلة في :

- ☞ اقتباس كلي أو جزئي لأفكار و معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو مواقع الكترونية ، أو إعادة صياغتها دون ذكر مصادرها و أصحابها الأصليين .
- ☞ اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين و دون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين،
- ☞ استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها و أصحابها الأصليين،
- ☞ -استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره و أصحابه الأصليين³ .

- الانتحال: هو نقل جهد فكري لشخص آخر و نسبه لشخص الناقل ، و قد يكون هذا الانتحال شاملا (نقل كلي للمؤلف الأصلي) كما قد يكون الانتحال جزئيا (ينصب على جزء من المؤلف الأصلي) . كما يتحقق الانتحال على اسم مؤلف شائع في وسطه و أقرانه و في مختلف ميادين العلوم و الفنون . حيث يتجسد الانتحال الشامل في نقل جزء كبير من مصنف أو اختزاله برمته ضمن كتاب مثلا دون أن يكون من تأليف ذاتي لشخص الباحث ، أما الانتحال الجزئي فيقتصر على نقل جزء من المصنف الأصلي دون الإشارة إليه ،

¹ راجع في ذلك: تغريب رزيقة ، " السرقة العلمية وفقا للقرار القرار 1082 لسنة 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها " ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ، المجلد 12 ، العدد 3 ، 2021 ، ص 551-563 ، ص 558 و ما بعدها .

² لأكثر تفصيل راجع: محمد حلبي عبد الله ، الحماية الجنائية لحق المؤلف (دراسة مقارنة في القانون الفرنسي و القوانين العربية) ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2019 ، ص 226 و ما بعدها .

³ المادة 3 من القرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020 .

أما الانتحال على اسم مؤلف ذائع الصيت يقصد من ورائه الباحث المبادر له على رواج مصنفه بما قد يحقق له ذلك من ارتفاع الكسب¹.

ومن صور الانتحال المعدة في المادة 3 من القرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020 نجد :

- ✍️ نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة و اعتباره عملا شخصيا،
- ✍️ استعمال انتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها و أصحابها الأصليين .
- ✍️ قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده .
- ✍️ القيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل ، بإذنه أو بدون إذنه ، بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية.
- ✍️ قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث ، أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي .
- ✍️ استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة و مذكراتهم كمدخلات في الملتقيات الوطنية و الدولية ، أو لنشر مقالات علمية بالمجلات و الدوريات .
- ✍️ إدراج أسماء خبراء كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية و الدولية أو في المجلات و الدوريات ، من أجل كسب المصداقية دون علم و موافقة المعنيين الكتابية ، أو دون مشاركتهم الفعلية .

- السرقة العلمية عن طريق الترجمة : تعتبر الترجمة من المصنفات المحمية قانونا شأنها شأن المصنفات الأصلية²، و على ذلك نصت المادة 3 من القرار الوزاري أعلاه بما يفيد السرقة العلمية عن طريق الترجمة في النص على أن الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستخدمها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم و المصدر ، تعد من قبيل السرقة العلمية . مع استحضار فكرة التصريح المكتوب من صاحب المصنف الذي نريد ترجمته وفقا لما جاء في المادة 20 من قانون سوق الكتاب ، بحيث يخضع عقد التصريح بالترجمة للكتابة وجوبا ، و بذلك تتحقق الشروط القانونية للترجمة و دون تحقق هذه الشروط تم خرق الضوابط القانونية بما يفيد السرقة العلمية عن طريق الترجمة³.

¹ محمد حلمي عبد الله ، المرجع السابق ، ص 222 و ما بعدها .

² راجع في ذلك المادة 5 من الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة ، ج ر 44 ، الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2003 .

³ سامي كباهم، المرجع السابق ، ص 72 .

والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن هناك من الباحثين من يعتبر أن هذا القرار تعدى حدود التذكير بالأمانة العلمية المتعارف عليها سابقا، عن طريق التوسع المفرط في نطاق السرقة العلمية، إلى درجة عدم إجازة استعمال المراجع الثانوية، وهو ما يخالف المبادئ العامة لمنهجية إعداد البحث العلمي، ما يعني أن السلطة الوصية على البحث العلمي أفرطت في حمايتها للمؤلفات العلمية، الشيء الذي يجعله يحد و يعيق البحث للقيام ببحثه في جو علمي مطمئن¹.

3- أسباب السرقة العلمية :

تختلف أسباب السرقة العلمية و تتعدد مبرراتها ، منها ما يتعلق بالباحث نفسه و منها ما يتعلق بضعف المنظومة القانونية، و منها ما يتعلق بعدم تفعيل ما هو متوفر من تشريعات رادعة للحد من هذه الآفة السلبية التي أصبحت تنخر الأوساط الجامعية بمختلف مستوياتها. ومن أسباب هذه الظاهرة ما يلي:

- ☞ غياب الوازع الأخلاقي الذي يجب أن يتمتع به أي طالب أو باحث أو أستاذ ، فلم يعد هذا الجانب ذا تأثير في إنجاز البحوث بمختلف أنواعها .
- ☞ العجز و التكاثر العلمي و الذي يرجع سببه لقصر و الوقت لتأجيل إنجاز المهام البحثية لآخر أجل أو لصعوبة البحث.
- ☞ الاعتياد على السرقة العلمية و التساهل معها ، و الذي يرجع لعدم تمكن الباحث من الجوانب المنهجية ، و عدم اطلاعه الجيد على مكامن الانتحال و سرقة جهود الآخرين .
- ☞ الانجرار وراء التنافس غير المحمود بين الباحثين في كتابة الأعمال العلمية بهدف إنجاز أكبر عدد من الدراسات ، ما يقود في نهاية المطاف إلى إنجاز أعمال مشوهة يغلب عليها التزوير .
- ☞ ظهور الشبكة العنكبوتية العالمية حيث أصبح انتهاك الحقوق المادية و الأدبية للمؤلف أمرا شائعا نظرا لسهولة الوصول إلى المعلومات و يسر نقلها و السطو عليها . ودون العلم بحقوق الملكية، وقواعد التوثيق العلمي السليمة.
- ☞ تأهيل طلبة غير مؤهلين للقيام بالبحث العلمي يفعلون المستحيل و بكل الطرق غير المشروعة لإنجاز بحوثهم و مذكرات تخرجهم للحصول على شهادة علمية و لو بطرق ملتوية لغياب الهدف العلمي أصلا ، و افتقارهم لقيمه² .
- ☞ تدني المهارات البحثية وضعف القدرات الثقافية، والافتقار في الإبداع والابتكار الفكري واللغوي، انتشار ظاهرة عدم الرغبة في المطالعة وقراءة الكتب اللازمة للثقافة وتوسيع المعارف ، وعدم القدرة على التأليف والكتابة بشكل يناسب الأبحاث العلمية، لذا يلجأ البعض إلى السرقة العلمية، ليسهل على نفسه الطريق والجهد والعناء.

¹ تغريبت رزيقة، المرجع السابق ، ص 563 .

² بلخضر طيفور، المرجع السابق، ص 611 و ما بعدها – بتصرف - .

☞ -الافتقار إلى مجموعة القيم التي تمنع هذا النوع من السرقات هي السبب الرئيسي في حدوثها، ويرتبط ذلك بمدى الاهتمام بعوامل التربية في المجتمع الذي ينتمي إليه و دور الأسرة في التربية والتنشئة على القيم والمبادئ الأخلاقية.

☞ غياب الرادع القانوني والفرغ التشريعي المعالج لهذه الظاهرة، وعدم تطبيق عقوبات رادعة لكل من يقوم بالسرقة العلمية، بالإضافة إلى قيام بعض الأساتذة الكبار بذلك فيكون قدوة لغيره.¹

و على ذلك يكمن الغرض من السرقة العلمية أو الغش العلمي بمختلف صورته في محاولة الباحث بناء مستقبل أكاديمي خلافا للمبادئ و الأسس الإنسانية و العلمية التي تملها علينا أخلاقيات البحث العلمي من أمانة علمية و نزاهة و عدم الانتحال العلمي، كما يمكن أن يحدث الغش و التزوير و الانتحال لأسباب أخرى كتبرير التمويل الممنوح له و الاستفادة من المكافآت المالية الممنوحة له كاستفادته بعهلة علمية أو تربص علي.²

ثانيا: تدابير الوقاية من السرقة العلمية

ورد في الفصل الثالث من القرار الوزاري المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها ، جملة من التدابير للحد و الوقاية من هذه الظاهرة ، نتعرض لها بالتحليل لبيان مدى فعاليتها في ضمان الأمانة العلمية و من ثم حماية البحث العلمي من أي عبث ، و هذا على النحو التالي :

1- تدابير التحسيس والتوعية :

لم تعد أساليب التصدي للسرقة العلمية و تجنب الانتحال في مجال البحث العلمي مقتصرة على الإجراءات القانونية و التدابير التقنية فقط، فقد كان من اللازم وضع تراتيب لتجنب هذه الظاهرة و كيفية الوقاية منها، خاصة و أن السرقة العلمية تكيف في أصلها جريمة أخلاقية و حتى دينية تستدعي التوعية الأخلاقية و الدينية بداية ، و لقد أثبتت التجارب الميدانية أن لا النصوص القانونية الرادعة لوحدها كافية ، و لا التقنيات التكنولوجية بمفردها قادرة على القضاء على هذه الظاهرة .

ولذلك لجأت العديد من التنظيمات التي لها علاقة بالبحث العلمي إلى الحماية الوقائية أو الاستباقية له ، بالإضافة إلى آليات الحماية القانونية و التقنية ، و ذلك بالتركيز على تلقين الممارسات الأكاديمية الصحيحة و الجيدة لإعداد بحث علمي وفق معايير المنهجية المعتمدة ، و حثهم على الاعتماد على قواعدها و لا سيما احترام الأمانة العلمية ، و تجنب كل مظاهر السرقة العلمية المختلفة.

¹ آلاء ياسين، " أسباب السرقة العلمية "، متاح على موقع موضوع، <https://mawdoo3.com> في آخر تحديث له بتاريخ 10 أبريل 2022، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17 ماي 2022 على الساعة 15:16 .

² تغريب رزيقة ، المرجع السابق ، 562 .

وعلى هذا الأساس أدرج القرار الوزاري المتضمن القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها جملة من تدابير التحسيس و التوعية، ألزم مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي على اتخاذها للوقاية من السرقة العلمية، يمكن إجمالها في التدابير التالية:

- ☞ تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة و الأساتذة الباحثين و الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين و الباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي و كيفية تجنب السرقة العلمية ،
- ☞ تنظيم ندوات و أيام دراسية لفائدة الطلبة و الأساتذة الباحثين و الأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين و الباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه .
- ☞ إدراج مادة أخلاقيات البحث العلمي و التوثيق في كل أطوار التكوين العالي،
- ☞ إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق و تجنب السرقة العلمية في البحث العلمي،
- ☞ إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية و التذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب و طيلة مساره الجامعي¹.

2- تنظيم تأطير التكوين في الدكتوراه و نشاطات البحث العلمي:

ألزم القرار الوزاري رقم 1082 الهيئات العلمية في مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي القيام بجملة من التدابير في مجال التكوين في الدكتوراه و تنظيم نشاطات البحث ، هذا إلى جانب مراعاة ما ورد في النصوص التنظيمية المتعلقة بهذا التأطير ، و لعل أهمها احترام تخصص الأساتذة الباحثين عند تكليفهم بالإشراف على نشاطات البحث، و كذا عند تشكيل لجان المناقشة و الخبرة العلمية و جب اختيار الأعضاء من بين الكفاءات المختصة في ميدانها العلمي .

هذا إلى جانب اختيار مواضيع مذكرات التخرج استنادا إلى قاعدة بيانات بعناوين المذكرات و الأطروحات و مواضيعها التي تم تناولها من قبل ، من أجل تجنب عمليات النقل و السرقة العلمية . مع إلزام طالب الدكتوراه بالإمضاء على ميثاق الأطروحة ، و إلزام كل من الطالب و الأستاذ الباحث و الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي و الباحث الدائم بتقديم تقرير سنوي عن حالة تقدم البحث أمام الهيئات العلمية من أجل المتابعة و التقييم².

3- تدابير الرقابة:

ثبت أن الانضباط بالأخلاقيات والأمانة العلمية يعتبر من العوامل الأساسية التي تعزز جودة الدراسات العلمية، و موضوعيتها ، كما تزيد من قيمة مختلف المؤلفات والبحوث والدراسات، فهي ترسي الأخلاق السامية التي تليق بالمكانة الراقية التي يحملها العلم والمؤسسات العلمية والجامعات و مصداقيتها . و لتحقيق هذا

¹ حسب المادة 4 من القرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020 .

² طبقا للمادة 5 من القرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020 .

الغرض أدرج القرار الوزاري أعلاه جملة من تدابير الرقابة ألزم مؤسسات التعليم العالي و مؤسسات البحث العلمي باتخاذها ، أهمها :

- تأسيس على مستوى المواقع الالكترونية لهذه المؤسسات قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة و الأساتذة على اختلاف درجاتهم العلمية ، تشمل مذكرات التخرج في كل الأطوار ، تقارير التربصات الميدانية ، مشاريع البحث ، المطبوعات البيداغوجية.
 - تؤسس لدى هذه المؤسسات كذلك قاعدة بيانات رقمية لأسماء الأساتذة على اختلاف رتبهم العلمية حسب شعبيتهم و تخصصهم و سيرهم الذاتية، و مجالات اهتماماتهم العلمية و البحثية للاستعانة بخبرتهم في تقييم أنشطة البحث العلمي.
 - شراء حقوق استعمال برمجيات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية بعدة لغات ، أو استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الانترنت ، أو إنشاء برمجية معلوماتية جزائية كاشفة للسرقة العلمية¹.
- بالإضافة لما سبق أفادت المادة 7 من ذات القرار الوزاري أنه يتعين على كل طالب أو أستاذ باحث أو أستاذ باحث استشفائي جامعي أو باحث دائم عند تسجيل بحث أو مذكرة أو أطروحة ، إمضاء التزام بالنزاهة العلمية يودع لدى المصالح الإدارية المختصة لوحدة التعليم و البحث².

ثالثا: إجراءات مكافحة السرقة العلمية

تختلف إجراءات المتابعة التأديبية و العقوبات المقررة للسرقة العلمية وفقا للقرار الوزاري رقم 1082 و إذا ما تم إثباتها، بحسب الفاعل ما إذا كان طالبا أو يحمل صفة الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم ، و هي الإجراءات و العقوبات محل الدراسة على النحو التالي :

1- إجراءات المتابعة التأديبية ضد الطالب

يبلغ كل إخطار من أي شخص كان بوقوع سرقة علمية من طرف الطالب بتقرير كتابي مفصل و مرفق بالوثائق و الأدلة المادية المثبتة ، يسلم إلى مسؤول وحدة التعليم و البحث ، الذي بدوره يحيل هذا التقرير فورا إلى لجنة الآداب و الأخلاقيات للمؤسسة من أجل إجراء التحقيقات و التحريات اللازمة بشأنه ، و بعد القيام بها تقدم هذه اللجنة تقريرها النهائي لمسؤول وحدة التعليم و البحث في أجل لا يتعدى 30 يوما من تاريخ إخطارها بالواقعة .

و بعد ثبوت السرقة العلمية يحيل مسؤول وحدة التعليم و البحث الملف على مجلس تأديب الوحدة ، و يعلم مسؤول هذه الوحدة الطالب المتهم بالسرقة العلمية كتابيا بالوقائع المنسوبة إليه و الأدلة المادية الثبوتية مرفقا بمقرر الإحالة على مجلس التأديب و تاريخ و مكان انعقاده . ليجتمع المجلس بالأوضاع المقررة

¹ حسب المادة 6 من القرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020 .

² و تطبيقا لذلك حدد نموذج الالتزام بالنزاهة العلمية طبقا للملحق المرفق بالقرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020 .

قانونا للفصل في هذه الوقائع، بعد استماعه للتقرير الذي يقدمه أحد أعضاء لجنة الآداب ، ثم يستمع للطالب المتهم من أجل تقديم دفاعه .

و هنا يتعين على مجلس التأديب أن يسجل في محضر الاستماع الوقائع المنسوبة للطالب المتهم كما هي محددة في تقرير لجنة الآداب، بالإضافة لملاحظات الطالب المتهم و تبريراته. و بعدها يفصل المجلس في هذه الوقائع خلال الأجل المحددة في التنظيم المعمول به، و يمكن للطالب الطعن في القرار المتخذ¹.

2- إجراءات المتابعة التأديبية ضد الأستاذ :

يبلغ كل إخطار من أي شخص كان بوقوع سرقة علمية من طرف الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بتقرير كتابي مفصل و مرفق بالوثائق و الأدلة المادية المثبتة ، يسلم إلى مسؤول وحدة التعليم و البحث ، الذي بدوره يحيل هذا التقرير فوراً إلى لجنة الآداب و الأخلاقيات للمؤسسة من أجل إجراء التحقيقات و التحريات اللازمة بشأنه ، و بعد القيام بها تقدم هذه اللجنة تقريرها النهائي لمسؤول وحدة التعليم و البحث في أجل لا يتعدى 45 يوماً من تاريخ إخطارها بواقعة السرقة العلمية.

وبعد ثبوت السرقة العلمية يتولى مدير المؤسسة إخطار اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء في الأجل المحددة في قانون الوظيفة العامة . هنا يحق للأستاذ أن يبلغ كتابيا بالأخطاء المنسوبة إليه وله أن يطلع على كامل ملفه التأديبي ، و يبلغ بتاريخ مثوله أمام هذه اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء بالبريد الموصى عليه مع وصل استلام في أجل 15 يوماً من تاريخ تحريك الدعوى التأديبية .

حيث تستمع هذه اللجنة للتقرير الذي يقدمه أحد أعضاء لجنة الآداب و الأخلاقيات للمؤسسة، ثم يستمع للأستاذ المتهم من أجل تقديم دفاعه ، و الذي يجب أن يمثل شخصيا أمامها و له أن يقدم ملاحظاته كتابيا أو شفويا، و يحق له الاستعانة بمدافع مؤهل أو أي موظف يختاره. و يبلغ بالقرار المتضمن العقوبة التأديبية في أجل 8 أيام من تاريخ اتخاذه، و يحفظ في ملفه ، وله حق الطعن فيه أمام لجنة الطعن المختصة وفق الشروط و الأجل المحددة قانونا².

3- العقوبات المقررة للسرقة العلمية:

تتسم العقوبات المتعلقة بالسرقة العلمية بجملة من الخصائص تجعلها مختلفة عن باقي الجزاءات، أهمها أنها جزاءات إدارية يعود الاختصاص بتحديدتها إلى السلطة التنفيذية ، حيث تم ذلك بموجب نص قانوني تنظيمي صادر من الوزارة المكلفة بالتعليم العالي و البحث العلمي و المتمثل في القرار الوزاري رقم 1082

¹ راجع في ذلك المواد من 8 إلى 17 من القرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020 .

² حسب ما نصت عليه المواد من 18 إلى 26 من القرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020 .

لسنة 2020 . كما أنها عقوبة شخصية توقع على كل مخالف يحمل صفة الطالب أو صفة الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم كما هو بين من المادة 3 من هذا القرار¹.
فقد تضمن القرار أعلاه عقوبات تطبق على مرتكبي السرقة العلمية بحسب الفاعل كالتالي :

- العقوبات المتعلقة بالأستاذ الباحث : أفادت المادة 28 من القرار رقم 1082 لسنة 2020 أنه و دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في الأمر رقم 03-06²، فإن كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 3 من هذا القرار و له صلة بالأعمال العلمية و البيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم في النشاطات البيداغوجية و العلمية و مذكرات التخرج و مشاريع البحث الأخرى أو أعمال التأهيل الجامعي أو أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى و المثبتة قانونا ، أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم ، يعرض صاحبه إلى إبطال المناقشة و سحب اللقب الحائز عليه ، أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر ،

- العقوبات المتعلقة بالطالب: حسب المادة 27 من القرار أعلاه فإن كل تصرف يشكل سرقة علمية و له صلة بالأعمال العلمية و البيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج في مختلف الأطوار قبل أو بعد مناقشتها ، يعرض صاحبه إلى إبطال المناقشة و سحب اللقب الحائز عليه . و هذا دون المساس بالعقوبات المحددة في القرار 371 .

و للتوضيح فإن القرارات التأديبية المنصوص عليها في القرار رقم 371 المؤرخ في 11 جوان 2014 و المتضمن إحداث المجالس التأديبية و يحدد تشكيلها و سيرها ، فحسب المادة 12 منه فإن كل تزوير أو استعمال مزور و تحوير لمحتوى الوثائق البيداغوجية و الإدارية يعتبر خطأ من الدرجة الثانية و يقابله عقوبات من نفس الدرجة منصوص عليها في المادة 15 من نفس القرار و هي : الإقصاء من المادة أو الوحدة التعليمية ، و بالتالي عدم المصادقة على النتائج المحصل عليها في هذه المادة أو الوحدة أو الإقصاء من السداسي ، أو من السنة الجارية على حسب ما إذا كان طالب ليسانس أو ماستر و هذا يؤدي حتما إلى عدم المصادقة على النتائج التي يكون قد حصل عليها ، أو الإقصاء لسداسيين أو سنتين³.

¹ سهيلة بوخميس ، حسام بوحجر ، " الجزاءات الإدارية كآلية للحد من السرقة العلمية : قرارة تحليلية للقرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 " ، مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، المركز الجامعي تيبازة ، المجلد 6 العدد 2022/1 ، (ص 305-320) ، ص 310 – بتصرف - .

² حسب هذا الأمر فإن مرتكب السرقة العلمية و الذي يحمل صفة أستاذ موظف توقع عليه جزاءات إدارية من الدرجة الرابعة التي تتلاءم مع طبيعة الخطأ من نفس الدرجة ، و هو تزوير الشهادات أو المؤهلات أو كل وثيقة سمحت له بالتوظيف أو الترقية حسب مقتضيات المادة 181 من الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية ، ج ر 46 .

³ سهيلة بوخميس ، حسام بوحجر ، المرجع السابق ، ص 312 و ما بعدها .

علما و أن هذه العقوبات التي يتعرض لها الطالب و الأستاذ على اختلاف درجته و صفته العلمية بسبب السرقة العلمية ، لا تحول دون تطبيق قانون الملكية الفكرية المتعلقة بحق المؤلف ، حسب ما نصت عليه المادة 30 من القرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020 التي أفادت بإمكانية كل جهة متضررة من فعل ثابت للسرقة العلمية مقاضاة أصحابه طبقا لأحكام الأمر رقم 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة . الذي يضمن الحق في التعويض عن كل ضرر مادي أو أدبي أصاب المؤلف جراء انتهاك حقوقه بالسرقة العلمية من قبل الطالب أو الأستاذ الباحث¹ .

والمستخلص مما سبق عرضه حول إجراءات متابعة المتهمين بالسرقة العلمية من طلبة و أساتذة و العقوبات المقررة عليهم في حال الإدانة ، أن هذه الإجراءات لا تتسم بالصرامة فهي مجرد تحويل الملف من هيئة إلى أخرى دون بيان دور كل هيئة في معالجة القضية ، و لا حتى التصرف الذي تصدره و هو ما يوحي بعدم جدية المعالجة الفعلية و الموضوعية لقضية السرقة العلمية المعروضة عليهم ، و حتى العقوبات المقررة في القرار الوزاري ليست مشددة و لا مغلظة تزجر الفاعلين و تردع الآخرين ، كما لم يوضح هذا القرار مصير الأعمال محل السرقة العلمية ومع كل هذه النقائص لا يمكن اعتبار هذه التدابير و القواعد الواردة في القرار الوزاري حماية للبحث العلمي .

خاتمة:

خلصت الدراسة السابقة إلى أن السرقة العلمية تصرف مشين في مجال البحث العلمي تحديداً، فهو سلوك غير أخلاقي و غير مهني ، يشوه العملية البحثية و نتائجها و مخرجاتها ، و من ثم يطيح بالقيمة العلمية و الموضوعية للدراسات و البحوث المنجزة و كذا مصداقية الهيئات العلمية التي ترعى البحث العلمي إجمالاً ، فهي جريمة في حق العلم و المعرفة و يجب التصدي لدى و مجابهتها بمختلف الوسائل و الآليات القانونية و التقنية والأخلاقية و الأكاديمية....

و على ذلك ورد في القرار الوزاري رقم 1082 مجموعة من التدابير لمجابهة هذا السلوك المشوه للبحث العلمي ، منها ما هو وقائي و منها ما هو علاجي ردعي و زجري ، و على الرغم من أهميتها و دورها في مكافحة هذه الظاهرة ، فقد تبين بعد تفحصها أنها غير كافية للتصدي لكل أنواع السرقات العلمية، كما أن معظمها يفتقد للفعالية الضرورية للحد منها ، و هو ما لا يشكل حماية فعالة للبحث العلمي إجمالاً.

و باعتبار أن الضوابط والأخلاقيات والأمانة العلمية في البحث العلمي من الأمور التي لا يمكن التغافل عنها، لتحقيق التطور والتقدم والوصول إلى الأهداف المنتظرة ، و يجب تقديم التوصيات التالية:

- يلزم على الباحث العلمي مهما كانت صفته أو درجته العلمية أن يقوم بعمله بتأني و جدية و بثبات ، وأن يتوخى الحيطة والحذر عند الاستعانة بمختلف المصادر و المراجع ذات الصلة ببحثه ، و التقيد الصارم

¹ حسب ما تنص عليه المواد 143 و ما بعدها من الأمر رقم 03-05 .

بضوابط الاقتباس و النقل و التهميش و الإسناد ، حرصا على الأمانة العلمية المتطلب الرئيسي للبحث العلمي ، و ضمانا لمصداقية و جدية و موضوعية و أهمية ما توصل إليه من نتائج .

- ضرورة إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي ضمن المقرر السنوي للطلبة و في مختلف التخصصات العلمية، على أن يتضمن برنامجه كل النقاط المتعلقة بأبجديات و أدبيات البحث العلمي و شروطه، و ماهية السرقة العلمية و أضرارها و خطورتها، كخطوة توعية للطلبة في بداية مشوارهم البحثي .
- الصرامة في تطبيق التدابير العقابية المقررة في حال ثبوت الانتحال العلمي و هذا لزرهم وردع كل من تسول له نفسه ارتكاب هذا الجرم. مع تغليظ العقوبات المقررة حتى تكون أكثر وقعا في شخص المنتحل.
- إلزامية الفحص الدقيق و القراءة المتأنية و التمحيص للبحوث و المقالات العلمية و الدراسات العلمية المتخصصة، للوقوف على مدى نزاهتها و من ثم اعتبارها إضافة علمية ذات قيمة. مع ضرورة تتبع الأساتذة المشرفين على مختلف أطروحات و رسائل و مذكرات التخرج لجميع مراحل إعدادها، و تصحيحها دوريا، و مراقبة مدى تقييد المشرف عليهم بقواعد البحث العلمي و الأمانة العلمية .
- التركيز على التوعية الأخلاقية و الدينية و تنمية روح المسؤولية للباحث، من خلال إقناعه التام بمضار السرقة العلمية و انعكاساتها السلبية على العلم و المعرفة، و تأثيرها المباشر على مصداقية عمله و مصداقية الهيئات و المؤسسات العلمية . لأنه من الصعب تتبع كل السرقات العلمية و اقتفاء آثارها في عصر التكنولوجيا و التحول الرقمي الذي تعرفه البشرية.

المراجع المعتمد عليها :

المصادر:

- (1) -الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة ، ج ر 44 .
- (2) الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية ، ج ر 46 .
- (3) قرار وزير التعليم العالي و البحث العلمي رقم 933 لسنة 2016 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها . (الملغى).
- (4) قرار وزير التعليم العالي و البحث العلمي رقم 1082 لسنة 2020 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها .

المراجع:

- (1) عبود عبد الله العسكري ، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية ، الطبعة الثانية ، دار النمير ، دمشق ، 2004 .
- (2) محمد حلمي عبد الله ، الحماية الجنائية لحق المؤلف (دراسة مقارنة في القانون الفرنسي و القوانين العربية) ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2019 .

- (3) بلخضر طيفور، "التدابير الوقائية والقانونية للحماية من السرقة العلمية - قراءة للقرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 7، العدد 2، 2021، (ص 607 - 628).
- (4) تغريبت رزيقة، "السرقة العلمية وفقا للقرار القرار 1082 لسنة 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، المجلد 12، العدد 3، 2021، (ص 551-563).
- (5) سامي كباهم، "تعزيز حماية حقوق المؤلف بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها -قراءة في القرار رقم 1082"، مجلة معارف للعلوم القانونية و الاقتصادية، المركز الجامعي بريكمة، المجلد 2، العدد 2، 2021.
- (6) سهيلة بوخميس، حسام بوحجر، "الجزاءات الإدارية كآلية للحد من السرقة العلمية: قراءة تحليلية للقرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020"، مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية، المركز الجامعي تيبازة، المجلد 6 العدد 1/2022، (ص 305-320).
- (7) آلاء ياسين، "أسباب السرقة العلمية"، متاح على موقع موضوع، <https://mawdoo3.com> في آخر تحديث له بتاريخ 10 أفريل 2022، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17 ماي 2022 على الساعة 16:15.

ضوابط إعداد مقال علمي في ظل التحول الرقمي

Les normes de rédaction d'un article scientifique à l'ère numérique.

د.قرماش كاتية،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف -2-

guermachekatia@yahoo.fr

ملخص:

يعد إعداد مقال علمي ونشره في مجلة علمية محكمة من مقتضيات المسار الأكاديمي الجامعي، تلقن أجيال إعداده خلال المسار الجامعي ويوضع الطالب الباحث أمام الأمر الواقع فيما بعد التدرج في طور التحضير لشهادة الدكتوراه باعتباره من مقتضيات الحصول عليها.

والواقع أنه إن كان البحث العلمي الكلاسيكي قائما بالدرجة الأولى على الصيغة الورقية، فإن دخول كل دول العالم عصر الرقمنة، قد انعكس على البحث العلمي بكل أنواعه، بما في ذلك المقال العلمي، سواء أثناء مرحلة جمع المادة موضوع الدراسة أو تحريرها أو نشرها، وإن كان لهذا التحول مزاياه من حيث سهولة الوصول للمعلومة واختزال الوقت إلا أن له آثارا سلبية، وقد حاولنا بيان الأثرين من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية: ما هي مظاهر تأثير التحول الرقمي على منهجية إعداد مقال علمي؟.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، مقال علمي، الرقمنة، التكنولوجيا الحديثة.

Résumé :

Rédiger un article scientifique et le publier dans une revue scientifique à comité de lecture est l'une des exigences du cursus académique universitaire. L'ABC de sa préparation est enseigné au cours du cursus universitaire, et l'étudiant chercheur est placé devant le statu quo lors de ses études supérieures pour l'octroi de son doctorat, vu qu'il en est une exigence.

Si la recherche scientifique classique reposait essentiellement sur la forme papier, l'ère numérique a bien influencé le domaine de la recherche scientifique, y compris l'article scientifique, que ce soit au stade de la collecte, la rédaction ou la publication. Cette transformation a ses avantages en termes de facilité d'accès à l'information et de gain de temps, mais elle a des effets négatifs. Nous avons essayé de mettre en lumière les deux effets en répondant au problème suivant : Quelles sont les impacts de la transformation numérique sur la méthodologie de rédaction d'un article scientifique ?

Mots clés : Recherche scientifique ; Article scientifique ; Numérisation ; Nouvelle technologie.

مقدمة:

عرف العالم أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ثورة في مجال التكنولوجيا الحديثة، إذ أضحى استخدامها مؤشرا من مؤشرات الحكم الراشد في إطار ما يسمى بالحكومة الإلكترونية، البرنامج الذي أطلقته منظمة الأمم المتحدة وجعلته التزاما دوليا على عاتق كل الدول.

ويُعرف التحول الرقمي بأنه: "عملية سعي المنظمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا شبكة الإنترنت العالمية؛ لتحسين أداء مهامها وعملياتها المختلفة، ونقلها لمن يحتاج إليها في داخلها أو خارجها، وذلك من خلال الاعتماد على موارد ثلاثة هي: المعلومات المتدفقة والمتوافرة بها، تكنولوجيا ونظم المعلومات المستخدمة، الموارد البشرية المناط بها، والقيام بالمهام المختلفة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة في ظل استراتيجياتها".¹

إن الجزائر، وبوصفها عضوا في منظمة الأمم المتحدة ملزمة ببلوغ هذه الغاية، لذا شرعت منذ سنة 2000 في تطبيق برنامج الجزائر الالكترونية، عن طريق عصنة مرافقها العمومية، بما في ذلك الجامعة الجزائرية، الشيء الذي انعكس على تقنيات البحث العلمي، بظهور المكتبات الرقمية، الأرضية المخصصة لإرسال المقالات العلمية، بل وحتى أن الأمر انعكس على طرق التواصل بين المشرف والباحث، ومما زاد الحاجة للعصنة والرقمنة اجتياح وباء كورونا للعالم أجمع، فجعل التعامل الافتراضي ضرورة من ضروريات الحياة اليومية.

وبالنظر إلى أن إعداد مقال علمي من ضروريات مسار الباحث طالب الدكتوراه، تطبيقا للنصوص السارية لا سيما القرار الوزاري رقم 28 المؤرخ في 2022/01/09 الذي يحدد كفايات الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث وتنظيمه وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها، فإننا نتساءل عن: ما هي مظاهر تأثير التحول الرقمي على منهجية إعداد مقال علمي؟.

سنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال بيان مظاهر التأثير من حيث جمع المادة العلمية، من حيث طريقة التحرير، ثم من حيث النشر وضوابطه.

¹ -محمد محمد الهادي (2002)، "المنظمة الرقمية في عالم متغير"، المؤتمر العربي الأول لتكنولوجيا المعلومات والإدارة بعنوان: نحو منظمة رقمية، شرم الشيخ، 1-4 أكتوبر، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص.5. نقلا عن: مفي محمد إبراهيم غنايم (2021)، "البحث التربوي العربي في عصر التحول الرقمي والتنمية المستدامة... رؤية مستقبلية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول الموسوم بـ "التحول الرقمي والتنمية المستدامة 2030- رؤى عربية مستقبلية"، الأكاديمية العربية للتدريب والاستشارات، المنعقد بمركز التعليم المدني بالجزيرة القاهرة 31 يوليو 2021.

المحور الأول: ضوابط جمع المادة العلمية في إعداد مقال علمي في ظل التحول الرقمي.

إن طالب الدكتوراه، وبعد أن يقع اختياره رفقة المشرف على موضوع أطروحة الدكتوراه يجد نفسه قانوناً ملزم بإعداد ونشر مقال علمي ذي صلة برسائلته، وعادة ما يتضمن المقال إحدى جزئياتها. وقبل الشروع في تحرير المقال يتعين على الباحث جمع المادة العلمية محل الدراسة بالاعتماد على الوثائق العلمية ذات الصلة. وفي هذا المجال تعرف الوثائق العلمية على الباحث جمع المادة العلمية محل الدراسة بالاعتماد على الوثائق العلمية ذات الصلة. وفي هذا المجال تعرف الوثائق العلمية على أنها: "كل المصادر والمراجع الأولية والثانوية التي تحتوي أو تتضمن على جميع المواد والمعلومات والحقائق والمعارف المكونة لموضوع البحث العلمي. وهي تأتي في شكل مخطوطات أو مطبوعات سواء أكانت مسموعة أو مرئية،¹ والتي يمكن تقسيمها إلى نوعين، يتمثل أولاهما في المصادر التي يطلق عليها اصطلاحاً تسمية "المصادر الأولية". وثانيها المراجع والتي تدعى كذلك بـ "المصادر غير الأصلية" أو المصادر غير المباشرة. ويكمن الفرق بين الاثنين، كون المصادر هي الوثائق والدراسات الأولى، منقولة بالرواية أو مكتوبة بيد مؤلفين موثوق فيهم، أسهموا في تطوير العلم، أو عاشوا الأحداث والوقائع، أو كانوا طرفاً مباشراً فيها، أو كانوا هم الوساطة الرئيسية لنقل وجمع العلوم والمعارف السابقة للأجيال اللاحقة. أما المراجع فهي التي تعتمد في مادتها العلمية أساساً على المصادر الأولية، فتعرض لها بالتحليل والنقد، أو التعليق والتلخيص².

والواقع إن كان جمع المادة العلمية في السابق يعتمد أساساً على الصيغة الورقية وما تقتضيه أحياناً بل في معظم الأحيان من تنقل من مكتبة لأخرى، من بلد لآخر، وتصفح العديد من الفهارس، فإن العملية اليوم أضحت أقل تكلفة ومشقة وأكثر اختزالاً للوقت، بفعل انتشار المكتبات والفضاءات الرقمية.

إن هذا الواقع الافتراضي الرقمي يقتضي من الباحث أن يدرك أمران؛ أولهما يتعلق بالآليات التي يستخدمها مقدمي المعلومة في تحصيلها وترتيبها وتقديمها للمتصفح، والثانية بالطرق والوسائل التي تمكن الباحث من الوصول إلى المعلومة؛ وذلك ليتمكن من الوصول للمعلومة بسرعة أكبر وبموثوقية أعلى، وهو ما سنعالجه من خلال الجزئيتين الموالتين:

أ- أدوات تنظيم المحتوى الرقمي:

يعتمد مقدمي المعرفة في الفضاء الرقمي في الغالب إلى ثلاث طرق رئيسية في تنظيم المحتوى الرقمي وهي:

1- التاكسونومي **taxonomy**: التاكسونومي كلمة يونانية، وهي عبارة عن دمج بين مصطلحين (Taxis) وتعني التنظيم وكلمة (Nomos) وتعني علم أو قانون. والتاكسونومي هو علم التصنيف متضمناً

¹ - فاضلي إدريس، الوحيز في المنهجية والبحث العلمي، سلسلة القانون الصادرة عن جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2002، ص 39.

² - أمال بن بريح، "إرشادات في مراحل إعداد الأبحاث العلمية"، مداخلة أقيمت في إطار الملتقى العلمي الوطني الأول المشترك مع المكتبة الوطنية الموسوم بـ "تمتين أديبات البحث العلمي"، الجزائر، 2015/12/29، نشر بسلسلة أعمال المؤتمرات الصادرة عن مركز جيل البحث العلمي بشهر ديسمبر 2015، ص 27، متوفر على الموقع: <http://jilrc.com/wp-content/uploads/2015/12.pdf>

المبادئ العامة التي تقسم على أساسها الأشياء والظواهر إلى أقسام والتي تنقسم بدورها إلى أقسام فرعية ثم إلى تفرعات من الأقسام الفرعية وهكذا¹. فهي انتقال من العام إلى الخاص، الأوسع إلى الأضيق، الأصل إلى الفرع....

وعلى هذا يمكن اعتبار التاكسونومي مجموعة من المفاهيم المرتبة على صورة شجرة مقلوبة جذعها لأعلى وأوراقها لأسفل، وهذه المفاهيم ترتبط مع بعضها البعض بصورة هرمية²، و في توضيح طبيعة هذه العلاقات، تبين الأستاذتان Madely du Preez و Chantal Schweizer بأن التاكسونومي لا تبين العلاقات بين المفاهيم محل البحث وباقي المفاهيم المشابهة في مجموعة أخرى، فهي تتعلق حصرياً بالعلاقات في ذات المجموعة³.

وفي بيان محاسن هذه الطريقة يشير الأستاذ الزهيري إلى مدى إسهام التاكسونومي في تحسين واقع عملية البحث والتصفح على الإنترنت ويضرب على ذلك مثلاً بالتساؤل كيف يمكننا تصفح موقعاً ضخماً مثل أمازون Amazon دون وجود تبويب وتصنيف لمحتوياته؟! فالتصنيف كما يؤكد يمنح المستخدم نقطة انطلاق لبدء البحث، ويمثل تضييق منهجي منظم لنتائج البحث الخاصة من الفئة الرئيسية، الأمر الذي يُسهل للمستخدم العثور على ما يبحث عنه بأسرع وقت وأسهل طريقة⁴. وهناك العديد من المميزات لاستخدام التاكسونومي، منها: تحسين عملية إدارة مصادر المعلومات، تحسين عملية البحث عن المعلومات، تحسين عملية الوصول إلى المعلومات، والاتساق في المصطلحات، والتوافقية في مصطلحات الوصف والاسترجاع⁵.

غير أن هذه المحاسن لا تحجب بعض نقائص هذه الطريقة، لعل أبرزها هو البطء في تحديث المصطلحات، فالمصطلحات لا تبقى جامدة بسبب تطور اللغة ودلالاتها من جهة، والتطور العلمي والتقني من جهة أخرى، فتظهر أحياناً مصطلحات جديدة أو مدلولات جديدة لمصطلحات قديمة، الأمر الذي يحتم سرعة تحديث المصطلحات وبذل جهد أكبر في عملية التنظيم⁶.

1 - سميرة احمد فهيم، "تاكسونومي"، مايو 2016، على الرابط: https://app.emaze.com/userira_ahmed91

2 - طلال ناظم الزهيري، و أمال عبد الرحمن عبد الواحد. "التحليل الموضوعي لمصادر المعلومات الرقمية: أدوات وأهميته في الاسترجاع." *مجلة آداب البصرة - كلية الآداب - جامعة البصرة - العراق* ع76، 2016، ص. 32-307.

3 - Du Preez, Madely. (2015). Taxonomies, folksonomies, ontologies: what are they and how do they support information retrieval?. The Indexer. 33. 10.3828/indexer.2015.5

Chantal Schweizer , <https://www.earley.com/insights/what-difference-it-matter-complexity> .

4 - طلال ناظم الزهيري، و أمال عبد الرحمن عبد الواحد، المرجع السابق.

5 - عادل السليبي، "التاكسونومي"، على الموقع: <https://adelalsulami.com/author/adelalsulami/>

6 - طلال ناظم الزهيري، و أمال عبد الرحمن عبد الواحد، المرجع السابق.

2- الأنطولوجيا Ontology :

يعود مصطلح الأنطولوجيا إلى أصل يوناني ويتكون من كلمتين *Onto* وتعني الوجود، و *Logei* وتعني العلم وعلم الوجود هو تمثيل للمعرفة من قبل مجموعة من المفاهيم ضمن المجال والعلاقات بين هذه المفاهيم¹.

ويعود الفضل في انتشاره أول الأمر إلى الفلاسفة اليونانيين مثل أفلاطون وأرسطو الذين استخدموه للدلالة على الوجود²، فمصطلح الأنطولوجيا أُستخدم أساساً في مجالات الفلسفة حيث يشير إلى دراسات الموجودات أو ما يُفترض أنه موجود من أجل التوصل إلى الحقيقة في شكلها القاطع والمقنع³، ويمكن القول أن مصطلح الأنطولوجيا مصطلح قديم حديث؛ حيث انتشر استخدامه في العقدين الماضيين في مجال المعلوماتية للدلالة على كتل البناء *Blocks Building* التي هي عبارة عن مجموعة من مصادر المعلومات في مختلف المجالات والتخصصات، وهذه الكتل قد تكون مادية ملموسة أو تكون افتراضية، وتُستخدم في مجالات الذكاء الاصطناعي وهندسة النظم والويب الدلالي وتشارك المعرفة وفي مجال المكتبات والمعلومات بوصف الأنطولوجيا أحد أشكال تمثيل المعرفة عن العالم أو عن جزء منه، وفي ذات السياق يُشير البعض إلى أن الأنطولوجيا في مجال علم الحاسب وعلم المعلومات تعني التمثيل الرسمي لمجموعة من المفاهيم التي تقع ضمن ميدانٍ ما، بالإضافة إلى العلاقات بين هذه المفاهيم⁴.

فالأنطولوجيا عملت منذ بداية العمل بها على السير في تنظيم المعرفة في البيئة الرقمية، فوحدت المصطلحات، وبنّت العلاقات، ورسمت المفاهيم، في تسلسل منطقي مترابط، وكلما كانت منهجية بناء الأنطولوجيا محكمة سهّل ذلك إمكانية الترابط وبالتالي أداء الأنطولوجيا للتنظيم المطلوب على شبكة الويب بتسهيل عملية الوصول والاسترجاع بأكثر دقة واكتشاف لمصادر المعلومات. ويعد محركي البحث قوقل وياهو من بين المحركات الأكثر استخداماً للأنطولوجيا.

1 - وصال إبراهيم أحمد عالم. "الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) و وزارة الثقافة وجمعية المكتبات بالجمهورية اللبنانية." المؤتمر الحادي والعشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (المكتبات الرقمية العربية: عربي @ انا: الضرورة الفرص والتحديات). 2010. نقلاً عن: أحمد بن صالح فرحان، منهجية بناء الأنطولوجيا، على موقع منارات المعرفة، عبر الرابط:

[/https://manaratkm.wordpress.com/2018/03/25methodology-of-building-ontology](https://manaratkm.wordpress.com/2018/03/25methodology-of-building-ontology)

2 - طلال ناظم الزهيري، و أمال عبد الرحمن عبد الواحد، المرجع السابق.

3 - عبد الواحد، ضياء الدين (2012). الأنطولوجيا ونظم استرجاع المعلومات: دراسة لتقنية البحث بالمفهوم. مجلة مكتبات

نت- مصر ، مج 13، ع 2، ص 29 – 35

4 - محمد فتحي عبد الهادي. "الاتجاهات الحديثة في التحليل الموضوعي للمعلومات وموقف قطاع المعلومات منها." الدار البيضاء: المؤتمر العشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم)، 2009، ص ص. 682-697.

3- الفوكسونومي Folksonomy :

الفوكسونومي أحد مظاهر التصنيف على شبكة الانترنت، ظهر بداية من عام 2004 على يد Thomas Vander كمصطلح للتعبير عن تصنيف يبتكره المستخدمون، فهو عبارة عن دمج للمصطلحين البشر (Folk) وعلم التنظيم (Taxonomy)¹، يعتمد هذا التصنيف على وضع رموز أو كلمات دلالية خاصة بالمحتوى الذي يتم رفعه على موقع الإنترنت عن طريق الشخص الذي وضع هذا المحتوى، ويمكن تقسيم الفوكسونومي إلى نوعين أساسيين هما: الضيق، والواسع؛ فالفوكسونومي الضيق: هو التوسيم الذي يتم فيه رفع المحتوى دون غيره أو الواصفات التي تم استخدامها ويكون محدود ومقتصر على الذي رفع المحتوى، أما الفوكسونومي الواسع: هو التوسيم العام المتاح لجميع المستخدمين حيث يتمكن عدد من المستخدمين من وضع الرمز أو الكلمة الدلالية المناسبة من وجهة نظرهم ويعمل كأداة لكشف اتجاهات مجموعة من المستخدمين أثناء وصفهم أو تسميتهم لمحتوى ما، حيث تستخدم القائمة لاختيار أفضل المصطلحات التي تعبر عن المحتوى². ولذا تدعى الفوكسونومي أيضا ب: social

tagging ; collaborative tagging, social book-making³

من أهم مميزات الفوكسونومي ما يلي :

- يعكس فعليا المصطلحات التي يتم استخدامها من قبل الأفراد المستخدمين لمصادر المعلومات .
- يعتبر بداية لتصميم نظام (مكّنز)، حيث يعتبر نواة لبداية العمل على التنقيح والاستبعاد لتكوين مكّنز جيد .
- المصطلحات التي يستخدمها الأفراد قد تكون من الحداثة مقارنة بالمهنيين عند وضع المصطلحات لمصادر المعلومات، حيث أن الأفراد يضعون المصطلحات يوميا أما المهنيين فغالبا ما يتم وضع المصطلح مرة واحد فقط ولا يتم التحديث بعدها .
- إمكانية إضافة العديد من المصطلحات للتعبير عن مصدر واحد لاعتمادها على نظام feed-back⁴
- إمكانية استخدام المستخدم للغة الخاصة التي يمكن بها وصف المعلومات بكلمات تعكس ثقافته .
- من السهل إدراج أي واصفات جديدة وتغييرها أو تحديثها.

¹ - أحمد بن صالح فرحان، التحليل الموضوعي، على موقع منارات المعرفة، <https://manaratkm.wordpress.com>

² - طلال ناظم الزهيري، و أمال عبد الرحمن عبد الواحد، المرجع السابق.

³ - Du Preez, Madely. Op.Cit., p. 35

⁴ - Manuel Zacklad. Classification, thésaurus, ontologies, folksonomies : comparaisons du point de vue de la recherche ouverte d'information (ROI). CAIS/ACSI 2007, 35e Congrès de l'Association Canadienne des Sciences de l'Information. Partage de l'information dans un monde fragmenté : Franchir les frontières, sous la dir. de C. Arsenault et K. Dalkir. Montréal : CAIS/ACSI, 2007, May 2007, Montréal, Canada. ffsic_00202440f p.10.

غير أن لهذا التصنيف عيوب نذكر منها:

- تشابه بعض المصطلحات في طريقة الكتابة مع اختلاف المعنى مثال: المغرب (دولة) و المغرب (صلاة)، و الخطأ في كتابة المصطلح مثال: (الجمل - الحمل) و (فرن - قرن).
- استخدام الكلمات الحديثة أو الاختصارات الحديثة والمستخدمة في الرسائل النصية عبر التلفون المحمول أو الرسائل المرسلة عن طريق البريد الإلكتروني
- عدم الانسجام بين المواقع التي تستخدم تقنية الفوكسونومي فبعضها يضع المسافات بين الواصفات بجانب الحروف الكبيرة في أول الكلمة وهناك البعض الآخر الذي لا يستخدمها .
- استخدام أكثر من لغة واحدة للتعبير عن المحتوى من أكثر من شخص على اختلاف لغاتهم، مما قد لا يعطي للمصطلح معناه الحقيقي.
- بحكم أن المصطلحات توضع وتفسر من قبل أشخاص غير مهنيين، فإنه لا يمكن الاعتماد على موثوقية مرجعيتها في البحث العلمي. ومن بين المواقع والصفحات التي تعتمد هذا النظام (Del.icio.us) ، (Flickr).

وفيم يلي عرض موجز لأوجه التباين بين الأساليب الثلاثة:

- التاكسونومي والأنطولوجيا:

تعتمد كل من الأنطولوجيا والتاكسونومي على قائمة مبنية تنطلق من مصطلح مفتاحي لتمثيل المفهوم الذي يُوصف باستخدام كلمات متعددة، غير أن الأنطولوجيا تعني التمثيل الرسمي لمجموعة من المفاهيم التي تقع ضمن ميدانٍ ما، بالإضافة إلى العلاقات بين هذه المفاهيم¹، وقد تكون الأنطولوجيا في شكل مُبسط مثل مكثز بالمصطلحات والتعريفات، وقد تكون أكثر تعقيدًا كالفئات أو التصنيفات الهرمية وبهذا الشكل تقدم حلاً للمشكلات الدلالية القائمة على مشاركة المعلومات ، والأنطولوجيات تربط المصطلحات من عدة جوانب في حين أن التاكسونوميات تعتمد على العلاقة التسلسلية ضمن نفس المجموعة، والعلاقة بين الأنطولوجيا والتاكسونومي أشبه بالعلاقة بين الغابة والأشجار فالأنطولوجيا تُعد بمثابة الغابة التي تحتوي على مجموعة من الأشجار².

¹ - محمد فتحي عبد الهادي، المرجع السابق.

² - سميرة احمد فهيم، المرجع السابق.

- الفوكسونومي والتاكسونومي¹ :

- التاكسونومي يقوم على نظام مركزي ثابت ومُتسق، في حين أن الفوكسونومي يستخدم النظام المفتوح التعاوني واللامركزي في التطبيق.
- في الفوكسونومي يتم تجميع الواسمات التي تم إنشاؤها من قبل المستخدمين مباشرةً عند وضعها كعناصر مفهومة تدرج بطريقة مؤقتة وغير منتظمة، ولا يستخدم التصنيف الهرمي الثابت والمنظم الذي يقوم عليه التاكسونومي.
- التاكسونومي يتميز بالدقة العالية، ويهدف إلى تفادي الغموض، ونظام التصنيف الهرمي الذي يقوم عليه يساهم في إعطاء الثبات والتوافق، أما الفوكسونومي فيفتقر إلى الدقة بحيث لا يمكن السيطرة على عدد المترادفات التي تمثل المحتوى الواحد.

وفي مجال الدراسات القانونية يجد الباحث (طالب الدكتوراه) نفسه أمام النظم الثلاثة، غير أنه وبحكم أن الفوكسونومي يعتمد على معلومات لغير مهنيين في الغالب فإنه ينبغي أخذ ما ورد وفقاً لهذا النظام بحذر شديد (ليس كل ما ينشر موثوق)ن، رغم أن الفضاء الرقمي يعج في الوقت الحاضر بالمواقع والصفحات التي تعتمد هذا الأسلوب، لذا يتعين على الباحث بذل جهد الحيلة والحذر، وهذا على خلاف الأسلوبين المتبعين، اللذان يخضعان لرقابة المحتوى، وفي هذا المجال يمكن الإشارة لمحركي البحث قوئل وياهو، ولجملة من المواقع ذات الصلة بالقانون، كموقع أمازون الذي يعتمد على الانطولوجيا فيسمح للباحث بالتأكد من مصدر المعلومة وتوثيقها من مرجعها الأصلي، خاصة باستعمال المراجع الالكترونية.

وفي مجال النصوص القانونية يعد موقع الهيئات الحكومية الرسمية أوثق مرجع كموقع الأمانة العامة للحكومة في الجزائر وإن عيب عليه عدم تحيين النصوص القانونية أحياناً. كما تعد مواقع مختلف الوزارات سنداً رسمياً للباحث في معرفة النصوص القانونية ذات الصلة، تنظيمها الهيكلي والبشري، اختصاصاتها، يضاف إلى ذلك المواقع الخاصة بالهيئات القضائية سواء التابعة لنظام القضاء العادي والإداري والتي تمكن الطالب من الإطلاع على الاجتهاد القضائي لهذه الهيئات ونشاطها. وتبع هذه المواقع في تنظيم محتواها الرقمي على نظام التاكسونومي بوصفه نموذجاً للربط السابق، حيث يتم تنظيم المحتوى الفكري في أشكال مفاهيمية مسبقة التجهيز تعكس فكر ورؤية صانعيها، ويتم الربط على مستوى الموقع الواحد، حيث نجد توزيع المحتوى الفكري لموقع ما على عدد من الأيقونات مثل نشأة المنظمة، أهداف المنظمة، أعضاء المنظمة، وغيرها، فالقائمون على الموقع هنا افترضوا أن هذه الأيقونات أو القوالب هي أقرب طريقة لتوصيل محتوى الموقع لزوار الموقع، كما أن معظم المواقع تحتوي على أيقونة خريطة الموقع Site map التي تتيح لزائر الموقع رؤية آلية

¹ -Quintarelli, Emanuele. Folksonomies: power to the people, paper presented at the . meeting: Milan, June 24 (2005) ISKO Italy-Nimbi

تدفق وانتقال معلومات هذا الموقع..، وتعتمد ذات الطريقة على مستوى المواقع الخاصة بالمنظمات الدولية والمحاكم الدولية .

إذا كانت هذه الطرق هي الطرق الرئيسية في وضع المحتوى على الانترنت نتساءل الآن عن الأدوات التي يستخدمها الباحث للوصول إلى هذه المعلومات في ظل الفضاء المفتوح للمعرفة.

ب- استراتيجيات الوصول إلى المعلومة:

يعتمد الباحث في الوصول إلى المعلومة عبر الفضاء الرقمي على عدة أدوات للبحث منها محركات البحث، الفهارس وقاعدة البيانات¹، وهو يستخدم في ذلك عدة تقنيات أو استراتيجيات، منها:

- نظام الطلقة في الظلام: تعتمد هذه الإستراتيجية على إدخال إحدى المفاهيم، يعبر عنها بكلمة، ولتحقق الطلقة الهدف يجب أن تكون دقيقة جدا.

ملاحظة: في الواقع العملي في مجال البحوث القانونية نجد هذه الإستراتيجية مجسدة في موقع الجريدة الرسمية بالأمانة العامة للحكومة، حيث في أيقونة البحث يتم اعتماد نظام البحث بالكلمات الدالة المرتبة ترتيباً أبجدياً، عند اختيار أول حرف من الكلمة تظهر قائمة الكلمات ذات الصلة، فيختار الباحث الكلمة المراد البحث عنها لتظهر كل النصوص القانونية التي تحويها منذ الاستقلال إلى غاية آخر نص قانوني احتواها.

- إستراتيجية وصف وجه الموضوع والتعبير عنه بعبارة كاملة، وهذا بغية الوصول إلى نتائج بحث أدق،

ملاحظة: كأن يكون موضوع البحث هو " الدعوى الإدارية"، فيختار الباحث مثلاً وفقاً لإستراتيجية الطلقة في الظلام كلمة "الدعوى"، وهنا سيتاح أمام الباحث خيارات متعددة (أصل الكلمة، تعريف الدعوى عموماً، أنواع الدعاوى... الخ).، في حين إن اختار العبارة الدالة " الدعوى الإدارية"، فستكون خيارات البحث أكثر دقة وأكثر ارتباطاً بالموضوع.

- إستراتيجية القضية الكبيرة: وهي طريقة للتعامل مع المواضيع ذات الأوجه المتعددة، وتعتمد على

الإستراتيجيتين السابقتين للحصول على الوجه الأول لتظهر في النتائج باقي الأوجه²:

ملاحظة: عادة ما يلجأ الباحث لهذه الإستراتيجية في مواضيع البحث التي تطرح علاقة بين متغيرين أو أكثر ويعتمد في غالب الأحيان على محركات البحث كقوقل وياهو، اللذان لهما ميزة إدراج الروابط ذات الصلة في نتائج البحث والتي تعد أيضاً من بين استراتيجيات البحث (البحث عن الصفحات المماثلة وذات الصلة).

¹ - Ouidiane EL Aref, « méthodologie de recherche à l'ère du tout numérique », Revue

Linguistique et Référentiels Interculturels, , volume 1, n° 1, Juin, 2020, p.20.

² - ناجي بولناخر، "البحث العلمي في ظل البيئة الرقمية: تحديات الواقع وأفاق المستقبل"، مجلة دفاتر المتوسط، المجلد 06،

العدد 02، ديسمبر 2021، ص.114.

ج - تخزين المعلومات:

عادة وبحكم طبيعة المقال الذي يعد دراسة متخصصة تشمل جانب من جوانب الدراسة، فإن حجم المصادر والمراجع المعتمد عليها أقل مما يجعل أمر تخزينها أيسر مقارنة بالمذكرات والأطروحات. وعموما تصنف وسائل التخزين إلى تقليدية وحديثة، التقليدية عادة ما تتم في صيغة ورقية فيما أن الحديثة تعتمد على استخدام التكنولوجيات الحديثة، وأيا كانت الطريقة المنتهجة فإن الباحث قد يعمد لنظام الملفات أو البطاقات.

- التدوين عن طريق الملفات:

يرتكز نظام التدوين عن طريق الملفات على قيام الباحث بإعداد ملف يتكون من غلاف سميك و ماسكة حديدية معه لحمل أوراق مثقوبة، ويقوم الباحث هنا بتصنيف الأوراق داخل الملف حسب خطة بحثه. ويمتاز هذا الأسلوب بسهولة الاستعمال، فهو أسلوب عملي، يسهل معه حذف المعلومات الإضافية التي لا تفيد البحث أو إضافة معلومات جديدة، وذلك بفتح الماسكة الحديدية وإضافة الأوراق في المكان الملائم كما يمكن اصطحابه إلى المكتبات بسهولة.

- التدوين عن طريق البطاقات.

يعتمد أسلوب البطاقات في جمع وتخزين المعلومات على إعداد بطاقات صغيرة أو متوسطة الحجم، قد تكون هذه البطاقات معدة مسبقا و يتم الحصول عليها من المكتبات أو يعدها الباحث بنفسه من ورق جيد النوعية. ويستحسن أن تكون من الورق المقوى لأن المدة الطويلة للاستعمال وكذا استعمالها المكثف والمتكرر قد يعرضها للتلف إذا كانت من ورق عادي.

ثم يقوم بتنظيمها عن طريق تصنيفها و ترتيبها طبقا لأجزاء وأقسام و عناوين خطة البحث و تبويب الموضوع، ويشترط في البطاقات أن تكون متساوية الحجم، وتكون مجهزة للتسجيل و الكتابة فيها على وجه واحد فقط ووضع مجموعات البطاقات المتجانسة من حيث عناوينها الرئيسي في ظرف أو صندوق خاص حتى تضل محفوظة فيه طيلة مدة إعداد البحث.

كما يجب أن يكتب في البطاقات كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات والأفكار و الحقائق، مثل اسم المؤلف، وعنوان الوثيقة و بلد ودار الإصدار و النشر، ورقم الطبعة و تاريخها ورقم الصفحة أو الصفحات. و يجب أن يكتب في البطاقات بخط واضح، وتترك فراغات لاحتمالات تسجيل أفكار مستجدة حول الموضوع.

لكن لا بد من ذكر أن أسلوب البطاقات يتصف بالتعقيد و الصعوبة في استعماله، مقارنة بطريقة الملفات، بحيث تعتبر طريقة غير عملية إذ يصعب على الباحث استعمال البطاقات التي أعدها و التنقل بها، خاصة إذا ما حفظت في صناديق¹.

¹ - أمال بن بريح، المرجع السابق، ص.32-34.

- التدوين عن طريق الكمبيوتر.

يقوم نظام التدوين عن طريق الكمبيوتر على قيام الباحث بوضع ملفات داخل جهاز الكمبيوتر الخاص به باستخدام برنامج معد لذلك، ويخصص لكل فرع و كل مطلب و كل مبحث... وكل قوالب تقسيم البحث الذي يقوم بإعداده ملفا منها، ويكتب على كل ملف عنوان الفرع أو المطلب أو المبحث أو الفصل الخاص به، ثم يقوم بتدوين المعلومات التي يطلع عليها مصحوبا بتدوين البيانات الخاصة بالمصدر الذي أخذت منه في الملف الخاص بها، ويحتفظ بمجموع الملفات في ذاكرة الكمبيوتر أو في أقراص مضغوطة لحين كتابتها أو الحاجة إليها.

و يفضل في هذه الطريقة استخدام كمبيوتر محمول، بحيث يتمكن الباحث من حمله و اصطحابه عند التردد على المكتبات و مراكز البحث المختلفة.

وتعد الطريقة الأخيرة الأكثر استعمالا في الوقت الحالي، خاصة مع ظهور تطبيقات وبرمجيات ذات صلة بتخزين المادة العلمية كتطبيق END note، One note، ... الخ

المحور الثاني: ضوابط منهجية التحرير في ظل التحول الرقمي

تتطلب البحوث والدراسات العلمية من الباحث في الواقع تصور تنظيم هيكلي لموضوع بحثه على مرحلتين، الأولى تتعلق بالتصور المبدئي الذي يأتي كنتيجة للقراءة الأولية، السطحية السريعة للمادة العلمية، والخطة النهائية التي تكون نتاج التحليل العلمي للمادة العلمية التي تم جمعها. وبحكم أن نشر مقال بالنسبة لباحث الدكتوراه من متطلبات المناقشة وأن عملية النشر تقتضي زمنا قد يقصر ويطول، فإنه من باب الحيطة يتعين على الطالب أن لا يؤخر نشر مقاله لما بعد الفراغ من أطروحته، لأن ذلك سيؤثر على مقتضيات المناقشة، خاصة مع التغيرات الحاصلة من سنة لأخرى في شروط وكيفيات المناقشة.

ومهما يكن فإنه يتعين على الباحث خلال إعداد مخطط أو خطة الدراسة أن يتقيد بمجموعة من الضوابط منها:

- أن تكون خطة الدراسة بسيطة في عدد أجزائها وذلك بحكم محدودية الدراسة ذاتها من حيث الموضوع وكذا محدوديتها من حيث عدد الصفحات بل والكلمات أحيانا، غير أن هذا لا يعني التقصير في عرض الخطة، إذ يتعين أن تجيب على الأسئلة الخمسة المرتبطة بالبحث (wh 05) أي (من، ماذا، متى، لماذا وأين)¹. وتقييد الحجم الكمي للدراسة بقدر ما يستجيب لمتطلبات المقال العلمي، من حيث أنه دراسة متخصصة، إلا أن اعتماد نظام عدد الكلمات في قبول المقالات للتحكيم قد يكون عائقا من معوقات البحث العلمي؛ إذ يؤدي في الغالب إلى عدم نشر مقالات ذات أهمية بسبب تجاوز عدد الكلمات المرخص بها.

¹ Ouidiane EL Aref, « méthodologie de recherche à l'ère du tout numérique », Revue Linguistique et Référentiels Interculturels, , volume 1, n° 1, Juin, 2020, p.20.

- عادة ما تفرض المجالات العلمية في الفضاء الرقمي قالباً معيناً وتقسيماً محدداً لمنهجية الدراسة في صيغة محاور أصلية وفرعية، يترك في الغالب للباحث سلطة تحديد عددها والطريقة المتبعة في التقسيم (محور أول، ثاني، مباحث، مطالب، 1-2، ... الخ).
- التركيز عند إعداد مشروع المقدمة على بيان أهمية موضوع المقال والإشكالية المطروحة، أهداف البحث والتصريح بالخطة¹: وفي هذه المسألة ينبغي الإشارة إلى أنه وعند الإطلاع على الأرضية الرقمية المخصصة للنشر في الجزائر - منصة (ASJP) - يظهر عدم وجود توافق علمي حول مضمون الملخص والمقدمة؛ مما يجعل الباحث في كل مرة ملزم بالتقيد بالقالب المفروض في كل مجلة، رغم أن المسألة منهجية وليست فنية (طريقة الكتابة والخط المستعمل)، لذا ومن هذا الجانب وجب توحيد متطلبات محتويات المقدمة والملخص في قالب عام تخضع له كل المجالات.
- عند تقسيم الخطة الاعتماد على خطة الأفكار بالانتقال من العام إلى الخاص، وأن تكون التفريعات متسلسلة ومتراصة.
- أن تكون الخطة متوافقة مع الإشكالية المطروحة وعنوان المقال.
- أن تتقيد الخاتمة بالفضاء المسموح به.

هذا فيما يتعلق بمنهجية التقسيم، أما قواعد التحرير، فهي ذاتها التي يخضع لها كل بحث علمي؛ من ضرورة سلامة اللغة، احترام علامات الوقف، احترام المصطلحات القانونية، أن تظهر شخصية الباحث من خلال قدرته على التحليل، التحلي بالموضوعية في معالجة موضوع الدراسة، احترام قواعد الاقتباس والأمانة العلمية، الكتابة بأسلوب مباشر مع تجنب الإطناب والتكرار، احترام قواعد التمهيش والتوثيق، إعداد الخاتمة بعرض النتائج والتوصيات.

ويلاحظ أن التطور العلمي والتكنولوجي قد سهل من مهمة الباحث عند الاقتباس، التمهيش والتوثيق؛ إذ يكفي النسخ لإدراج المحتوى وإتباع قالب المجلة عند التمهيش والتوثيق، وإن كان الباحث عملياً قد يصادف بمسألة عدم تطابق قواعد التمهيش وفقاً لقالب المجلة مع التمهيش المفروض في المصدر أو المرجع (citation) (prédéfinie= mode de citation)، فأى المنهجين يتعين على الباحث التقيد به.

المحور الثالث: قواعد النشر في ظل التحول الرقمي

اعتمد الإيداع الورقي للمقالات لسنوات عدة، حيث كان يتعين على الباحث التنقل لمقر المجلة قصد الإيداع، لا أنه وبعد أن قررت السلطة الوصية تبني المنصة الرقمية كمركز إيداع وحيد ذو حجية للمقالات العلمية، فإن الإرسال أصبح يتم رقمياً، رغبة في إضفاء شفافية أكبر في تحكيم المقالات العلمية وتيسيراً على الباحث.

¹ - عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص. 181.

غير أن هذه الطريقة وبما لها من ايجابيات، لا تخلو من النقائص، نذكر منها:

- تحتوي الأراضية على عدد هائل من المجالات العلمية، المصنفة وغير المصنفة، والتي لها سلطة تحديد مواعيد إيداع المقالات، كل على حسب إمكانياته، وهو ما يجعل الباحث تائها في دوامة البحث عن آجال الإرسال بالنسبة لكل مجلة، وفي هذا الصدد حبذا لو أن المنصة عمدت إلى إما إدخال أيقونة تنبه الباحث لمواعيد استقبال المقالات بمختلف المجالات، أو تصنيف هذه المجالات في مجموعات وتحديد رزنامة موحدة بالنسبة لكل مجموعة.
- تحدد في الغالب المجالات الواردة في المنصة آجالا للرد، غير أن غالبيتها لا يتقيد بهذه الآجال. وهو ما يفوت على الباحث فرصة إرسال ونشر مقاله في مجلة أخرى.
- إن الأراضية أو المنصة تمكّن الباحث من متابعة مسار مقاله، غير أنها لا تلزم ولا تضع عقوبات رادعة للمجلات في حالة الرفض غير المبرر.
- إن التكنولوجيا الحديثة أداة لتجسيد المعرفة المفتوحة لذا حبذا لو أن الجامعة الجزائرية سعت، في ظل الفضاء الرقمي، للتواصل والشراكة مع جامعات أجنبية ومكتبات رقمية دولية لتمكين الأستاذ والباحث الجامعي من ولوج باب المعرفة بصفة آمنة، فالعلم ليس ملكا لأحد.

خاتمة:

إن دخول العالم عصر الثورة التكنولوجية قد جعل من عصرنة ورقمنة المرافق العمومية التزاما دوليا، وهو ما سعت الجزائر لتجسيده من خلال عصرنة ورقمنة مرافقها العمومية، بما في ذلك الجامعة الجزائرية، وقد انعكس ذلك على البحث العلمي بكل أنواعه، بما فيه إعداد مقال علمي، الذي يعد من ضروريات مناقشة رسالة الدكتوراه.

ومن ثم يجد الباحث نفسه أمام وجوب التعامل مع هذا الفضاء، بحكم انه يختزل عليه الوقت والمسافات، مما يجعل الوصول للمعلومة أيسر، غير أن ذلك يقتضي من الباحث أن يدرك آليات تنظيم هذه المعلومات، ليتمكن من تحديد الوسيلة التي يتبناها في جمع المعلومة، فأسلوب التاكسونومي يختلف عن الأنطولوجيا والفوكسونومي، إضافة إلى البرامج الأخرى التي يعد بها هذا الفضاء المتطور.

كما انه يتعيّن على الباحث أن يحسن اختيار أداة البحث (الطلقة النارية، القضة الكبيرة، العبارة الدالة، الروابط ذات الصلة، .. الخ)، وان يبذل عنايته في التأكد من موثوقية المرجع المعتمد عليه.

يتعيّن على الباحث في وسط هذا الفضاء الرقمي أن يتقيد بمتطلبات التحرير والنشر الرقميين، واللذان إن كانت لهما العديد من المزايا إلا أنهما قد يعيقان عمل الباحث من خلال القيود الكمية للمحتوى، خاصة باعتماد نظام تعداد الكلمات، عدم الاتفاق على منهجية محددة، صعوبة إدراك آجال النشر لتعدد المجالات وعدم توحيد الآجال، عدم تقيد بعض المجالات بضرورة تبرير قرار الرفض وعدم احترام آجال الرد أحيانا دون اقتران ذلك بعقوبات مقررّة قانونا.

وعليه نوصي بـ:

- ضرورة تكوين الباحث في مجال استخدام التكنولوجيات الحديثة وتدريبه على حسن استعمالها ومحتواها.
- تفعيل المنظومة القانونية للمنصة بفرض عقوبات رادعة في حالة الرفض غير المبرر لمقال أو تجاوز الأجل دون مبرر.
- تحسين أداء منصة المجالات العلمية المحكمة من خلال اعتماد آليات تيسر على الباحث الإطلاع على آجال استقبال المقالات، وضرورة عقد شراكة مع جامعات، مكاتب ومجلات أجنبية، قصد تطوير آفاق المعرفة والنشر العلمي في إطار عالم المعرفة المفتوحة.

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

أ- المصادر:

- القرار الوزاري رقم 28 المؤرخ في 2022/01/09 الذي يحدد كفايات الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث وتنظيمه وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها.

ب- المراجع:

الكتب:

- بوضياف عمار ، المرجع في كتابة البحوث القانونية، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- -فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية و البحث العلمي ، سلسلة القانون الصادرة عن جامعة الجزائر ، كلية الحقوق ، 2002

المقالات:

- بن بريح آمال ، "إرشادات في مراحل إعداد الأبحاث العلمية"، مداخلة أقيمت في إطار الملتقى العلمي الوطني الأول المشترك مع المكتبة الوطنية الموسوم بـ "تمتين أدبيات البحث العلمي"، الجزائر، 2015/12/29، نشر بسلسلة أعمال المؤتمرات الصادرة عن مركز جيل البحث العلمي بشهر ديسمبر 2015
- بولمناخر ناجي ، "البحث العلمي في ظل البيئة الرقمية: تحديات الواقع وآفاق المستقبل"، مجلة دفاتر المتوسط، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، ص.114.
- الزهيري طلال ناظم ، و آمال عبد الرحمن عبد الواحد. "التحليل الموضوعي لمصادر المعلومات الرقمية: أدوات وأهميته في الاسترجاع." مجلة آداب البصرة - كلية الآداب - جامعة البصرة - العراق ع76 ، 2016.
- السلمي عادل ، "التاكسونومي"، على الموقع:
- <https://adelalsulami.com/author/adelalsulami>

- -سميرة احمد فهبي، "تاكسونومي"، مايو 2016، على الرابط:
https://app.emaze.er/samira_ahmed91
- عبد الواحد ضياء الدين (2012). الأنطولوجيا ونظم استرجاع المعلومات: دراسة لتقنية البحث بالمفهوم. مجلة مكتبات نت- مصر ، مج 13 ، ع 2، ص 29 – 35
- فرحان أحمد بن صالح ، التحليل الموضوعي، على موقع منارات المعرفة، عبر الرابط:
<https://manaratkm.wordpress.com/2018/03/25/87-objective-analysis-and-tools/#more->
التظاهرات العلمية:
- محمد فتحي عبد الهادي. "الاتجاهات الحديثة في التحليل الموضوعي للمعلومات وموقف قطاع المعلومات منها." الدار البيضاء: المؤتمر العشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم)، 2009، ص ص. 682-697.
- ممي محمد إبراهيم غنايم(2021)، " البحث التربوي العربي في عصر التحول الرقمي والتنمية المستدامة ... رؤية مستقبلية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول الموسوم بـ" التحول الرقمي والتنمية المستدامة 2030- رؤي عربية مستقبلية"، الأكاديمية العربية للتدريب والاستشارات، المنعقد بمركز التعليم المدني بالجزيرة القاهرة 31 يوليو 2021.
- باللغة الأجنبية:

-Articles scientifiques :

1. Ouidiane EL Aref, « méthodologie de recherche à l'ère du tout numérique », Revue Linguistique et Référentiels Interculturels, , volume 1, n° 1, Juin, 2020.
2. Du Preez, Madely. (2015). Taxonomies, folksonomies, ontologies: what are they and how do they support information retrieval?. The Indexer. 33. 10.3828/indexer.2015.5.
3. Chantal Schweizer, <https://www.earley.com/insights/what-difference-between-taxonomy-and-ontology-it-matter-complexity>
- Interventions lors d'une manifestation scientifique:
4. Quintarelli, Emanuele. Folksonomies: power to the people, paper presented at the ISKO Italy-Nimbi meeting: Milan, June 24 (2005).
5. Manuel Zacklad. Classification, thésaurus, ontologies, folksonomies : comparaisons du point de vue de la recherche ouverte d'information (ROI). CAIS/ACSI 2007, 35e Congrès annuel de l'Association Canadienne des Sciences de l'Information. Partage de l'information dans un monde fragmenté : Franchir les frontières, sous la dir. de C.
6. Arsenault et K. Dalkir. Montréal : CAIS/ACSI, 2007, May 2007, Montréal, Canada. ffsic_00202440f p.10.

دور المنصات العلمية الرقمية في تقيم المقال العلمي

The role of digital platforms in valuing scientific articles

أ.د. زعموش فوزية

كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1

zaamouchefouzia@gmail.com

مقدمة:

جاءت البدائل التكنولوجية الحديثة لتغير كل الأسس العملية لتلك الأنظمة التي كانت سائدة منذ القدم، إذ حل النص الكامل (full texte) محل التسجيل البيولوجرافية، وحلت المعلومات متعددة الوسائط محل المعلومة النصية، واستبدلت الأجهزة المكتبية المنعزلة والشبكات المحلية بأنظمة أكثر شيوعا وانفتاحا كالشبكات القطرية والإقليمية والدولية المبنية على برمجيات متطورة وتصميمات مفتوحة وموزعة، إذ تمثل شبكة الانترنت اليوم الإطار العام الذي تبني حوله كل نظم المعلومات بجميع مكوناتها من بنية للشبكة، وهيكله للمحتويات المعرفية ونوعية الخدمات الاتصالية داخلها⁽¹⁾.

ومن أهم التغيرات التكنولوجية الهائلة في مجال البحث العلمي، الانتقال من البيئة التقليدية إلى البيئة الرقمية بواسطة إنشاء منصات علمية رقمية توفر بيئة علمية تضمن الاتصال والتفاعل، وتساهم في تطوير وترقية البحث العلمي وتعزيز النشر الإلكتروني العلمي بما يساهم في رفع مستوى تصنيف الجامعات عالميا. لذلك يأتي انجاز هذه المداخله بهدف بيان أن إدارة وتسيير الدوريات العلمية والأكاديمية بأسلوب يعتمد التكنولوجيات الحديثة، أصبحت ضرورة حتمية، لأنها المحرك الأساسي لأي تطور علمي للجامعات وللمهارات البحثية للأساتذة، الباحثين والخبراء...

لهذا نجد أن معالجة موضوع دور المنصات الرقمية في تقيم المقال العلمي، يكتسي أهمية بالغة خاصة في ظل المرحلة الحالية التي تشهد تسارع وتطور كبير في إنشاء المنصات العلمية الرقمية خاصة على المستوى العالمي وبدرجة أقل على المستوى العربي وتطور الخدمات العلمية الرقمية التي تقدمها.

فاعتمادا على المنهج الوصفي سيتم وصف هيكله المنصة العلمية الرقمية ومرجعية إنشائها، أما المنهج التحليلي فيخصص لتحليل دور المنصات الرقمية العلمية وطبيعة الخدمات العلمية الرقمية. وعليه، فالإشكالية العلمية المطروحة تتمحور أساسا حول: المستوى العلمي الذي قدمته وتقدمه المنصات الرقمية في تقيم المقال العلمي سواء خاصة على صعيد العالمي وتجارب المنصات الرقمية عربيا.

⁽¹⁾ لحواطي عتيقة، استرجاع المعلومات العلمية والتقنية في ظل البيئة الرقمية ودوره في دعم الاتصال العلمي بين

الباحثين، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل.م.د في علم المكتبات والتوثيق، معهد علم المكتبات والتوثيق، جامعة

قسنطينة 2، الجزائر، سنة 2014، ص 49.

والإجابة على الإشكالية العلمية المطروحة، تستدعي أن تتم دراسة موضوع المحاضرة وفق محورين أساسيين، هما في الآتي:

أولاً: المنصات العلمية الرقمية العالمية

إن المتتبع للوضع الراهن بلحظ تغييرا في أنماط الاتصال العلمي، وظهور طرق و أدوات جديدة يعتمدها الأساتذة والباحثون أثناء تواصلهم العلمي، وفي ممارسة نشاطاتهم البحثية وفي إتاحة نتائج أبحاثهم العلمية، تعتمد بدرجة أكبر على تكنولوجيات المعلومات الحديثة التي غزت مختلف مناحي الحياة⁽²⁾، وهي مسألة أصبحت تؤطرها المنصات العلمية الرقمية لدوريات العلمية و الأكاديمية.

1- أبرز المنصات العلمية الرقمية العالمية

هنالك منصات رقمية علمية متعددة، لكن فضلنا التركيز على ثلاث منصات رقمية علمية عالمية تحديداً:

أ- المنصة الرقمية سكوبس Scopus

أحد أكبر قواعد البيانات الإستشهاديات والإستخلاصات العلمية تم إطلاقها عام 2004، وفي عام 2013 كان عدد المجلات التي يغطيها هذا الموقع 20000 مجلة منها حوالي 2600 مجلة متاحة OPEN ACCESS على شبكة الإنترنت و 390 مجلة تجارية و 370 سلسلة كتب و 5,5 مليون بحث من بحوث المؤتمرات، وهذا الموقع يغطي أيضا البحوث تحت الطبع في 3850 مجلة ويمكن البحث فيها بإدخال أحد العناصر البيبلوجرافية المتعددة مثل عنوان البحث و اسم الباحث والجهة المنتمية لها والبلد والكلمات المفتاح الدالة Key WORDS والتخصص الدقيق ويمكن الحصول منها على عدد الإستشهاديات لكل بحث والمشاركين فيه وتفصيل عن البحث وملخص له والرابط الخارجي مع المجلات الإلكترونية وتقارير أداء المجلات والجامعات والدول⁽³⁾.

ب- المنصة الرقمية الباحث العلمي Google Scholar

يعتبر محرك الباحث العلمي Google Scholar من أكثر وأشهر محركات البحث الأكاديمية انتشارا التي يستخدمها الباحثون للوصول إلى مصادر المعلومات، كما تعتبر أداة لقياس الإنتاجية العلمية للباحثين والجامعات التي أصبحت تستخدم كمعيار من المعايير المطبقة في تصنيف الجامعات وباعتبار الأستاذ الجامعي عصب البحث العلمي فإنه يتجه إلى مصادر بحث متخصصة لا يجدها إلا في محركات متخصصة في البحث العلمي الأكاديمي كمحرك الباحث العلمي

(2) لحواطي عتيقة، "الإتصال العلمي الإلكتروني ودوره في إنتاج البحوث العلمية في البيئة الأكاديمية"، مجلة بيليوفيا

لدراسات المكتبات والمعلومات، العدد 2، جامعة العربي التبسي، تبسة الجزائر، سنة 2019، ص 62.

(3) سعيد السيد حسن، احمد أمين حمزة و محمود محمد صقر، "الأسس الدولية لتقييم البحوث والمنشورات

العلمية"، Arab Journal Of STI Policies، المجلد 1، سنة 2020، ص 3.

يهدف محرك الباحث العلمي Google Scholar إلى مساعدة الهيئة التدريسية لحصر إنتاجهم الفكري فضلا على ذلك قياس الإنتاجية العلمية لهم باستخدام مؤشر هيرش h-index، إن انخفاض معدل تواجد الأساتذة في محرك الباحث العلمي Google Scholar على الرغم من أهمية ذلك للباحثين من جهة وللجامعات التي ينتمون إليها من جهة أخرى يعود بالسلب على الباحث ومؤسسة انتسابه، حيث يجدر الذكر أنه قد قدم تصنيف متركس تصنيف عالمي جديد للمؤسسات الأكاديمية يعتمد على الباحثين المشتركين في محرك الباحث العلمي باسم النطاق والبريد الإلكتروني الموحد للمؤسسة، والذي يستند على عدد الاقتباسات التي تحصل عليها المنشورات العلمية والتي تعتبر مؤشرا هاما لجودة وتأثير تلك المنشورات، وهو تصنيف ويب متركس لنشاط Google Scholar لأعلى الإستشهادات (5) Google Scholar Citation .

ج-المنصة الرقمية الأرشيد Orcid

لقد أثبت الواقع أن محركات البحث العالمية لا تعطى نتائج دقيقة فيما يخص هوية الباحثين والمساهمين في المجالات المختلفة وخاصة العملية منها وقد يصعب التعرف على الهوية الصحيحة عند ورود الكثير من الأسماء المتشابهة في معرض البحث، ويرجع عادة إلى تشابه الأسماء والألقاب لأن هذه الأخيرة ليست فريدة من نوعها، بل يمكن أن تتغير بعد الزواج مثلا، أو بسبب وجود اختلافات ثقافية في ترتيب الأسماء أو وجود اختصارات بالنسبة للاسم الأول وكذا اختلاف أنظمة الكتابة حسب البلدان والثقافات ولحل هذا الإشكال تم اللجوء إلى خدمات ORCID لتوفير هوية موحدة ثابتة للباحثين والمساهمين في المجال العلمي والأكاديمي، وتحل بذلك مشكلة التداخل والتشابه في الهويات المرتبطة بالمحتوى على الشبكات الرقمية بواسطة معرفات الكائنات الرقمية (6).

لاستخدام معرف ORCID الخاص بالباحث أو عرضه في قواعد بيانات أخرى، يجب أولا السماح ل: ORCID بنشر هوية الباحث أو التفاعل مع قواعد البيانات هذه، وعندما يتم التسجيل ORCID تصبح معلومات الباحث متاحة كما يمكن تحديد الوصول إليها، ويمكن كذلك تحديد إمكانية الوصول إلى المؤسسات المرخصة، مثل المؤسسة التي يتبع إليها الباحث أو تلك التي تمول مشروعه البحثي (7).

(4) بن بوزيد هجيرة، "إستخدام أساتذة قسم علم المكتبات بجامعة الجزائر 02 لمحرك الباحث العلمي Google Scholar: دراسة تحليلية"، مجلة بيلوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، المجلد 3 العدد 1، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، سنة 2021، ص 179.

(5) بن بوزيد هجيرة، "إستخدام أساتذة قسم علم المكتبات بجامعة الجزائر 02 لمحرك الباحث العلمي Google Scholar: دراسة تحليلية"، المرجع السابق، ص 187.

(6) بدري جمال، "البريد الإلكتروني الجامعي،: مستقبل و أفاق"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد 5، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، السنة 2020، ص 63.

(7) بدري جمال، "البريد الإلكتروني الجامعي،: مستقبل و أفاق"، المرجع السابق، ص 64.

كما يتيح ORCID لمؤسسات البحث المختلفة الوصول إلى البيانات (مراجع المنشورات، التمويل، ومجموعات البيانات... الخ)، من الوكلاء المسجلين لدى ORCID شريط أن يكونوا قد منحوا الإذن بذلك، ويمكن التحقق مع خدمة المعلومات العلمية في مؤسسة الباحث لمعرفة ما إذا كانوا أعضاء في ORCID⁽⁸⁾.

2- المكانة العلمية للمنصات العلمية الرقمية العالمية

إن إنشاء المنصات الرقمية العلمية كان بغرض السعي إلى رفع مستوى البحث العلمي إلى أعلى مرتبة عن طريق وضع معايير عالمية تعمل على المحافظة على جودة وأصالة العمل البحثي والأكاديمي وتوسع عملية الاتصال العلمي والنشر العلمي الإلكتروني وتخلق النهضة العلمية، ذلك أنها المدخل الصحيح لإحداث أي تطور اقتصادي واجتماعي. وكل منصة رقمية علمية عالمية لها خصوصيتها وأهميتها، كما يظهر أسفله.

أ- المنصة الرقمية Scopus: ضمان النشر العلمي الإلكتروني على نطاق واسع

تتم عملية تقييم وترتيب المجالات العلمية المدرجة في قواعد معلومات سكوبيس (SCOPUS) والتي يبلغ عددها حوالي عشرين ألف مجلة بواسطة تقارير سيكيماغو SCIMAGO JOURNAL- COUNTRY RANK لترتيب المجالات والدول و باستخدام مؤشرات التي تشبه بعضها تلك التي توظفها تقارير الإستشهادات المرجعية JCR وتعد تقارير سيكيماغو وسيلة حديثة العهد وأقل وثوقا إذا ما قورنت مع تقارير الإستشهادات المرجعية⁽⁹⁾.

معامل سيكيماغو لترتيب المجالات SCIMAGO JOURNAL- RANKING(SJR) وهو مقياس للأثر العلمي للمجلات والذي يقيس عدد الإستشهادات التي وردت من قبل مجلة ما و أهمية أو مكانة المجالات التي ترد منها تلك الإستشهادات⁽¹⁰⁾.

تخضع المجالات الداخلة ضمن قاعدة سكوبيس الى عملية إعادة تقييم سنوية لتحديد جودة المجلة ومدى قدرتها على الحفاظ على حالة الجودة الخاصة بها على مدار العام لذلك يقوم سكوبيس بإدارة برنامج لإعادة التقييم السنوي والذي من خلاله يتم تحديد المجالات الخارجة عن المعايير التصنيف والضعيفة الأداء حيث يتم بثلاث طرق مختلفة هي الرادار RADAR والمقاييس METRICS ومخاوف النشر

⁽⁸⁾ بدري جمال ، المرجع نفسه.

⁽⁹⁾ طارق عبد الحفيظ عبد الرحمان حمدان، "البوابات الإلكترونية والمعلومات البحثية ودورها في عرض مخرجات البحث العلمي ورفع التصنيف الدولي للجامعات"، مؤتمر " نحو بناء إستراتيجية بحثية للجامعة في العقد القادم، جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية، سنة 2013، ص 113.

⁽¹⁰⁾ طارق عبد الحفيظ عبد الرحمان حمدان، "البوابات الإلكترونية والمعلومات البحثية ودورها في عرض مخرجات البحث العلمي ورفع التصنيف الدولي للجامعات"، المرجع السابق، ص 113.

PUBLICATION CONCERNS هذه الطرق تكون مثبتة في التقرير الدوري لخروج المجلة من قاعدة بيانات سكوبيس⁽¹¹⁾.

-الرادارRADAR-

من اجل إعادة تقييم المجالات الداخلة ضمن قاعدته يقوم سكوبيس سنويا بتشغيل أداة تسمى الرادار وهي عبارة عن خوارزمية لتحليل البيانات أنشأتها مؤسسة السفير لتحديد السلوكيات غير العادية والغير قابلة للتفسير للمجلات ، تحديد هذه الأداة المجالات التي تظهر مثل هكذا سلوكيات غير عادية مثل النمو المفاجئ والمتسارع لمخرجات المقالات قابلة للتفسير والتغيرات المفاجئة وغير المبررة في بلد الانتماء أو معدلات الاستشهاد الذاتي المرتفعة في المجالات و أمور أخرى كثيرة بعد انتهاء عملية إعادة التقييم سوف تقرر الهيئة المستقلة لاختيار المحتوى والمجلس الإستشاري (CSAB) بقاء هذه المجالات التي تظهر عليها هذه السلوكيات ضمن التصنيف أو يتم استبعادها وغالبا ما يتم استبعادها.

-مقاييس ومؤشرات-

يقوم سكوبيس بتحديد المجالات ذات الأداء الضعيف لإعادة تقييمها عن طريق استخدام ستة مقاييس ومؤشرات يجب أن تلبها كل المجالات الموجودة في قاعدة البيانات كل عام فإذا لم تستوفي المجلة أي من هذه المعايير الستة لمدة عاميين متتاليين، سوف تقوم الهيئة المستقلة لاختبار المحتوى والمجلس الإستشاري (CSAB) بإعادة تقييم المجلة واستبعادها من القاعدة.

وهذه المقاييس الستة تتمثل في: معامل الاستشهاد الذاتي SELF CITATION RATE، معامل الاستشهاد الكلي TOTAL CITATION RATE ، معامل التأثير CITE SCORE، عدد المقالات NUMBER OF FULL-ABSTRAT، عدد نقرات النص الكامل على موقع سكوبيس- NUMBER OF ARTICLE، استخدام الخلاصة على موقع سكوبيس TEXT CLICHKS ON SCOPUS.COM، .USAGE ON SCOPUS.COM.

عند عدم استخدام المجلة لأي من هذه المقاييس السنة يتم إبلاغ المجلة بذلك ويسمح لها لمدة عام واحد بتحسين مقياس واحد على الأقل ، فإذا تمكنت المجلة بعد عام واحد من تحسين مقياس واحد على الأقل أو حسنت جميع المقاييس فبن تكون المجلة ضمن إعادة التقييم في ذلك العام أما إذا لم تستوفي المجلة جميع المعايير الستة لمدة عاميين متتاليين فسيتم إعادة تقييمها و استبعادها.

⁽¹¹⁾ على إبراهيم الموسري، "أسباب خروج المجالات من قاعدة بيانات سكوبيس"، فيفري 2021، تم تصفح الموقع

الإلكتروني يوم 30 مارس 2021، على الساعة 10 صباحا.

https://www.researchgate.net/jlat_mn_qadt_byanat_skwbas_Reasons_of_journals_discontinued_from_Scopus

مخاوف النشر CONCERNNS PUBLICATION

يتم إعادة تقييم المجلات أيضا إذا كانت هنالك مخاوف النشر سواء على مستوى الناشر أو المجلة، هذه المجلات أو دور النشر يتم تحديدها بواسطة سكوبيس أو يتم إبلاغ عنها بواسطة المستخدمين أو المشترين، فإذا تأكدت هذه المخاوف بعد التدقيق بها سوف يتم استبعاد المجلة أو دار النشر من سكوبيس.

ب- المنصة الرقمية الباحث العلمي Google Scholar: تطوير المهارات البحثية للباحث

يوفر الباحث العلمي خدمة مجانية تمكن الباحث الوصول إليها وتحديد هويته عبر الرابط SCHOLAR.GOOGLE.COM، و يفرض وجود حساب بريد إلكتروني لدى غوغل ويميز كل باحث بملف شخصي (profile) خاص به ويمكن جعل هذا الملف الشخصي متاحا أو غير متاح للآخرين وفقا لرغبة الباحث ويمكن عرض جميع مؤلفات الباحث وعدد الإستشهادات المرجعية التي حازتها أبحاثه المنشورة على الفور، ويمكن للباحث تحديد عنوانه و اهتماماته البحثية، كما يلخص الملف الشخصى مجمال الإستشهادات التي حازها اسم الباحث والمؤشرين 10-Index و H-Index المتعلقين به⁽¹²⁾.

- يعرض البحوث كما هي مفهومة في قواعد البيانات العالمية
- يرشد الباحثين إلى أحدث الاستكشافات العلمية والبحثية
- إمكانية الباحثين من متابعة منشوراتهم وتقييم الإستشهادات
- يقوم بفهرسة وتصنيف المقالات حسب المؤلفين والمواضيع واللغات
- يحقق أفضل النتائج للباحثين الذين لديهم أكبر عدد من الإستشهادات
- كما يقوم بترتيب المقالات التي يتم البحث عنها من أعلى إلى أسفل اعتمادا على البحوث الأكثر استشهدا به⁽¹³⁾.

ج-- المنصة الرقمية الأرشيد Orcid : حماية هوية الباحث

استخلص أحد الباحثين انه من أهم فوائد الأرشيد ما يلي⁽¹⁴⁾:

(12) طارق عبد الحفيظ عبد الرحمان حمدان، "البوابات الإلكترونية والمعلومات البحثية ودورها في عرض مخرجات البحث العلمي ورفع التصنيف الدولي للجامعات"، مرجع سابق، ص 115.

(13) مصطفى عائدة، "المنصات العلمية العالمية ودورها في تعزيز البحث العلمي والتواصل بين الباحثين"، المؤتمر العلمي الدولي العاشر تحت عنوان "التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية والإنسانية والطبيعية في بيئة متغيرة، 25-26 جويلية 2019 بجمهورية تركيا، ص 1689.

(14) مصطفى عائدة، "المنصات العلمية العالمية ودورها في تعزيز البحث العلمي والتواصل بين الباحثين"، مرجع سابق، ص 1691.

✍ ربط السجل البحثي مع هوية الباحث Research Id مع معرفات Scopus وهذا يؤدي الى رفع مؤشر الملف الشخصي للباحثين كما يسمح للباحثين من القيام بعملية تصدير واستيراد بحوثه العلمية المنشورة في Research Id الى Orcid مباشرة،

✍ إمكانية البحث بسهولة عن منشورات مؤلف معين،

✍ تحليل أنشطة الباحث العلمي،

✍ تساعد الباحث من الحفاظ على خصوصية ملفه الشخصي من خلال تحديده وإتاحته للجمهور أو أن يكون خاصا،

✍ ولما تمتاز به المنصة من مرونة فيما كان الباحث من جمع أبحاثه في ملف تعريف واحد والذي يعتبر جزء من هويته العلمية.

ليضيف آخر فوائد أخرى تتمثل فيما يلي⁽¹⁵⁾:

✍ يحصل الباحث على رقم خاص يميزه عن غيره من الباحثين يتألف من 16 رقما مثال:

<https://orcid.org/0000.0002-8959-0902> ✍

✍ يوفر المعرف الرقمي تسجيل غير مسجل الملكية Inon Proprietary Registry لمعرفة فريدة دائمة للباحثين والعلماء والمحللين،

✍ Orcid تسمح للباحثين الأفراد بإنشاء والمطالبة وإدارة والتحكم في خصوصية بياناتهم أو اختياريا بتفويض إدارة بياناتهم إلى جامعاتهم أو طرف ثالث آخر،

✍ يسمح Orcid سنويا بنشر بيانات تسجيلية التي أشر عليها الباحث بإتاحتها للعامة،

✍ يرتبط Orcid بمعرفات معلومات البحث الأخرى.

ثانيا: المنصات العلمية الرقمية الوطنية

جاء ظهور منصات نشر المجلات العلمية التي تعمل على تجميع المجلات على مستوى دولة ما، أو على مستوى مجموعة من الدول أو على مستوى مجال موضوعي معين، وإتاحتها على منصة واحدة تزامنا مع تطور نظم غدارة المجلات العلمية وانتشارها من ناحية، ومن ناحية أخرى الحاجة إلى إظهار وزيادة رؤية الأبحاث لعلمية والحاجة إلى المعيارية في إتاحة المجلات العلمية من أجل ترقيتها لمواكبة المعايير الدولية⁽¹⁶⁾.

⁽¹⁵⁾ طويل أسماء، تيتيلة سارة، حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية: إثبات هوية الباحث من خلال المعرف الرقمي

Orcid، ص 8، تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 1 أبريل 2022 على الساعة 21.30 مساء.

<https://www.academia.edu/4211819>

⁽¹⁶⁾ إهداء صلاح ناجي، "المنصات والبوابات الوطنية العربية لنشر المجلات العلمية وإتاحتها على الويب، دراسة

تقييمية"، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، المجلد 9 العدد 1، سنة 2022، ص 405.

وتسعى عديد من الدول- وخاصة الدول النامية- إلى التعريف بمساهماتها العلمية في هذا المجال عن طريق إقامة بوابات أو منصات رقمية وطنية تتيح من خلالها الوصول الحر لمحتويات المجلات العلمية عامة و الأكاديمية خاصة⁽¹⁷⁾.

إن بوابة دوريات الوصول الحر هي موقع ويب خطط لاستضافة عدد كبير من دوريات الوصول الحر، والموقع يجب أن يكون ملكا ومدارا من قبل طرف ثالث مستقلا عن الناشرين الفعليين للدوريات ومن ثم فإن البوابة ليست المالك أو الناشر للمجلات والخدمات يجب أن تكون غير تجارية وبدون رسوم للمجلات أو على الأقل أن تكون الرسوم في حدها الأدنى⁽¹⁸⁾.

وتقنيا فإن موقع الويب يمكن أن يستخدم برمجية تجارية او برمجية مفتوحة المصدر والخدمات يمكن أن تشمل مجرد النشر وأيضا دعم الانسياب لعملية النشر والتمويل قد يتم عن طريق المصادرة العامة أو المنح أو الجامعات... الخ⁽¹⁹⁾.

بدأت فكرة استخدام النظم مفتوحة المصدر في إدارة الدوريات العلمية ونشرها، تظهر في أواخر التسعينيات من القرن العشرين حيث ركزت الجهود للعمل على تطوير نظم مفتوحة المصدر تستخدم في ميكنة جميع الوظائف الخاصة بإدارة الدوريات العلمية ونشرها بدء بإرسال المقالات للدورية ومرورا بتحكيما ثم تحريرها علميا وفنيا، وانتهاء بإتاحة الدورية للاستخدام مع تسويقها⁽²⁰⁾.

1- أبرز المنصات العلمية الرقمية الوطنية

عملت أربع دول عربية فقط من جميع الدول العربية على إنشاء منصات وطنية للمجلات العلمية التي تصدرها الجامعات والمؤسسات البحثية بها، أي أن هذا التوجه مازال في البدايات ولم تنتبه الكثير من الدول العربية لأهمية وجود منصة وطنية لتجميع المجلات العلمية بها من اجل المساهمة في إثراء المحتوى الرقمي لها⁽²¹⁾.

(17) دنيا محمد فتحي عبد الهادي، "المجلات العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات في ثلاث بوابات وطنية عربية: دراسة تحليلية مقارنة"، المجلة المصرية لعلوم المعلومات، المجلد 8 العدد 2، كلية الآداب جامعة بني سويف أكتوبر 2021، ص 218.

(18) دنيا محمد فتحي عبد الهادي، المجلات العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات في ثلاث بوابات وطنية عربية: دراسة تحليلية مقارنة، المرجع السابق، ص 228.

(19) دنيا محمد فتحي عبد الهادي، المرجع السابق، ص 228.

(20) محمد عبد الرحمان السعدي، "الموصفات الوظيفية للنظم مفتوحة المصدر لإدارة الدوريات العلمية ونشرها، برنامج نظم الدورية المفتوحة"، مجلة بحوث في علم المكتبات والمعلومات، مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات، كلية الآداب، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، العدد 11، سنة 2013، ص 15.

(21) إهداء صلاح ناجي، المرجع السابق، ص 409.

جاء الاهتمام بإنشاء هذه المنصات في الدول العربي بداية من عام 2016 حيث كانت منصة المجالات العلمية الجزائرية هي أول منصة وطنية للمجلات تم إنشائها في عام 2016، تلاها البوابة العلمية للمجلات المغربية في عام 2017، ثم منصة الدوريات المصرية في عام 2018 وأخيرا منصة الأكاديمية العلمية العراقية في عام 2020⁽²²⁾.

إلا أن التركيز سوف يتعلق بثلاث منصات رقمية عربية هي:

أ- المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) Algerian Scientific Journals Platform

حرصا من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية على الارتقاء بواقع المجالات الأكاديمية التي تنشر من قبل جامعاتها، قامت بتبني منصة إلكترونية على شبكة الانترنت لإدارة المجالات العلمية وتجاوز مشاكل نظام النشر التقليدي وتسهيل التواصل العلمي بين الباحثين من مختلف أقطار الوطن، وكانت الانطلاقة الفعلية للمنصة سنة 2016 حيث بدأ عملها الأولى في استقطاب الرصيد الورقي لمختلف مخابر ومراكز البحث للجماعات الجزائرية وجعله متاح على المنصة دون أي قيود ناهيك عن تهيئتها لتكون أرضية إلكترونية لإدارة وتسيير وترقية عمليات انشر الجامعي بكل حيثياته وتفصيليه⁽²³⁾.

ب- منصة الدوريات المصرية

نشأ بنك المعرفة المصرية في جانفي 2016 كأحد أهم واكبر المشروعات القومية المعرفية، ويمنح بنك المعرفة المصري جميع المصريين إمكانية الوصول الى أكبر قدر من المعرفة المحتوى الثقافي والعلمي وهو يحتوى على بوابتين رئيسيتين تنقسم كل بوابة منهما إلى عدد من البوابات الفرعية، البوابة الرئيسية الأولى تقدم خدماتها من خلال أربع بوابات فرعية للقراء والباحثين والطلبة والمعلمين وكذلك الأطفال. أما البوابة الرئيسية الثانية فهي بوابة إنتاج ونشر المعلومات المحلية الأكاديمية للجامعات المصرية والمعاهد ومراكز البحوث وأية جهة بحثية أو أكاديمية داخل مصر من خلال نظام نشر إلكتروني متكامل وتنقسم تلك البوابة إلى بوابتين فرعيتين إحداهما للمؤتمرات المصرية والثانية للدوريات المصرية حيث تم تصميم وإنشاء نظام إدارة المجالات المصرية وهو عبارة عن دورة آلية كاملة لإنتاج المجالات العلمية والمحكمة، ويضم الموقع الدوريات الوطنية التي نشرت بمصر⁽²⁴⁾.

(22) المرجع نفسه، ص 409.

(23) سدوس رميسة، بن السبتي عبد المالك، "المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ودورها في ترقية النشر العلمي

الجامعي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، لجلد 6 العدد 1، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، جوان سنة 2020، ص 240.

(24) دنيا محمد فتحي عبد الهادي، المرجع السابق، ص 223.

ج- منصة المجلات العلمية الأكاديمية العراقية

يعد مشروع موقع للمجلات العلمية الأكاديمية العراقية من أهم المشاريع الإستراتيجية التي تبنتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإدارة دائرة البحث والتطوير والذي يهدف إلى إتاحة النتاج الأكاديمي العراقي ضمن الشبكة الدولية وضمن نظام عالمي متطور أعد بالتعاون مع شركة Semper Tool الدانمركية لاستكشاف ونشر وفهرسة المجلات الأكاديمية والعلمية العراقية الصادرة من الجامعات والهيئات العراقية كافة على الشبكة الدولية (الإنترنت) والتعريف بها في موقع واحد وإتاحة أعدادها وبحوثها مجاناً لكل الباحثين والأكاديميين في العراق والعالم ضمن قاعدة بيانات متطورة وباللغتين العربية والإنكليزية وتكون جميع المجلات المتوافرة على هذا الموقع هي مجلات أكاديمية محكمة متوافرة منذ عام 2005 ويتم تحديثها وربط الموقع الإلكتروني هو www.Iasj.net (25).

ب- المكانة العلمية للمنصات العلمية الرقمية الوطنية

إن تجربة المنصات الرقمية العلمية العربية التي برزت مؤخراً، استطاعت أن تخو خطوات لا بأس بها في مجال ترقية بيئة عمل الباحث والأستاذ الجامعي العربي متميزة رفعت مستوى النشر الإلكتروني العربي، لا سيما وأن بعض المجلات الأكاديمية والعلمية العربية اقتحمت التصنيف العالمي ونجحت في احترام المعايير العلمية العالمية كمعامل التأثير المختلفة وعدد الإستشهادات.

1- المنصة الرقمية الجزائرية

إن الأسباب التي استدعت تجسيد وإنشاء المنصة تتمثل في (26):

- ☞ القضاء على فوضى المجلات والنشر فيها، والقضاء على المحسوبية في نشر المقالات العلمية لدى بعض مسيري المجلات العلمية،
- ☞ منع المقالات غير المتصفة بالجدية والشروط العلمية من النشر من خلال التحكيم السري والشفاف،
- ☞ الرقي بالمجلات العلمية الجزائرية إلى مصاف المجلات والمعايير العالمية،
- ☞ زيادة المرئية للبحوث العلمية الجزائرية من خلال نشرها إلكترونياً، وحتى لا تكون حبيسة الأدراج في المكتبات الجزائرية.

لذلك سمحت لمنصة ASJP تقديم مجموعة من الخدمات والتي أبرزها:

هدى عباس قنير السعدي، "المجلات العلمية ومعاملات التأثير العربية"، مجلة اعلم، العدد 27 الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، سنة 2020، ص 13. (25)

(26) الحمزة منير، "منصة الدوريات العلمية الجزائرية وسيلة للنفاذ المفتوح وآلية حقيقية للقضاء على البيروقراطية والمحسوبية العلمية أم مجرد أوهام وموضة تكنولوجية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة الجزائر، العدد 16 ديسمبر 2018، ص 31.

- إمكانية فتح حساب في المنصة سواء كناشر أو كمدبر لمجلة،
- المقالات الأخيرة المنشورة لعشرة مجلات الأخيرة في المنصة،
- المجلات الجديدة التي تم إدراجها في المنصة،
- تقديم إحصائيات جديدة لحظة بلحظة عن عدد المقالات المنشورة حديثاً،
- العشر مقالات الأكثر تحميلاً عبر المنصة،
- تقديم المنصة خدمة البحث البسيط والبحث المتقدم .

2- المنصة الرقمية المصرية⁽²⁷⁾

استعرض وزير التعليم العالي والبحث العلمي، تقريراً بشأن تقييم ثلاث مجلات علمية مصرية في تصنيف كلافيفيت للمجلات الدولية حيث تقدمت معامل تأثير مجلة البحوث المتقدمة التابعة لجامعة القاهرة إلى 5,045 كما ارتفع معامل تأثير مجلتي الهندسة لجامعتي الإسكندرية وعين شمس إلى 3,696 و3,091 على الترتيب وذلك بفضل إتباع هيئات تحرير المجلات المذكورة لأعلى معايير التحكيم والنشر الدولي إلى جانب الدعم المتاح من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكذلك بنك المعرفة المصري.

وأوضح التقرير أن معامل التأثير رقم يمنح للمجلة العلمية لقياس مستوى المجلة يعتمد على عدد البحوث المنشورة في المجلة الإستشهادات لهذه الأبحاث، وكلما كان مستوى المجلة العلمي أعلى موضحاً أن النشر العلمي تقدم خلال عام 2018 بنسبة قدرها 17,1% مقارنة بنشر عام 2017.

والجدير بالذكر أن عدد المجلات والمؤتمرات المدرجة في منصة SCOPUS بلغ 37500 مجلة ومؤتمر عالمي ويقاس مستوى المجلة بمعامل Cite Score بينما بلغ عدد المجلات المدرجة في منصة WEB OF SCIENCE / JCR عدد 12270 مجلة ويقاس مستوى المجلة في هذه المنصة بمعامل التأثير JOURNAL IMPACT FACTOR.

وقد أشار التقرير إلى الدور المتميز لبنك المعرفة لمصري في مساعدة مجلات الجامعات المصرية ورفع بعضها على منصة بنك المعرفة وعقد ورش عمل مخصصة لرؤساء تحرير المجلات المحلية لتصبح المجلات ماهرة عالمياً.

وقد تم استخدام أدوات النشر الإلكترونية المسيرة للمعايير الدولية ببوابة بنك المعرفة المصري مع توفير DOI لكل مقالة فأصبح العدد 08 مجلات لها معامل تأثير تتبع المعايير الدولية.

3- المنصة الرقمية العراقية⁽²⁸⁾

موقع المجلات العلمية الأكاديمية العراقية من المشاريع الرائدة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الذي يعنى بنشر وفهرسة المجلات الأكاديمية والعلمية العراقية الصادرة من الجامعات والهيئات العراقية كافة و

⁽²⁷⁾ مصطفى الجدي 24 جوان، 2019، تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 5 أبريل 2022.

⁽²⁸⁾ هدى عباس قنير السعدي، "المجلات العلمية ومعاملات التأثير العربية"، المرجع السابق، ص 195.

إتاحتها مجاناً عبر شبكة الانترنت ويتم قبول هذه المجلات وتسجيلها ضمن القاعدة بعد تطبيقها 33 معيار موفق لنشر في المجلات العالمية.

يوجد مشروعان لتقييم وقياس التأثير للمجلات العلمية الصادرة باللغة العربي هما معامل التأثير العربي ARAB IMPACT FACTOR يدعمه إتحاد الجامعات العربية ومعامل أرسيف الأردني ARCIF الذي طورته مؤسسة عالم المعرفة للمحتوى الرقمي ولكل من هذين المشروعين معايير أساسية تتوافق مع المعايير التي تعتمدها المؤشرات العالمية مع مراعاة المواثمة لظروف والنشر باللغة العربية.

ازدياد عدد المجلات العلمية العراقية الحاصلة على معامل التأثير العربي خلال السنوات (2015-2019) من 4 إلى 60 وأعلى معامل تأثير حصلت عليه مجلة (مجلة البصرة لأبحاث نخلة التمر) على التوالي بدرجة 2,5 ودرجة 2.695 ودرجة 2.7 .

ازدياد عدد المجلات العلمية العراقية الحاصلة على معامل التأثير والاستشهاد المرجعي أرسيف لسنوات 2016-2019 من 59 إلى 86 مجلة و أعلى معامل تأثير حصلت عليه مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية) بدرجة 0.2523.

خاتمة

إن تجربة إنشاء المنصات العلمية الرقمية سواء العالمية أو العربية إنسجاماً مع التطور التكنولوجي الهائل واستغلالاً لهذا الطفرة العلمية في تطوير أساليب البحث العلمية وتوحيد للمعايير العلمية لنشر العلمي الإلكتروني، تجربة نجحت في تحقيق نتائج خاصة و أنها فتحت المجال واسعا أمام تثمين البحث العلمي في كل الميادين و منحت فرصة للباحثين والخبراء والأساتذة لتنمية مهاراتهم الرقمية و البحثية وأصبح العالم قرية علمية صغيرة .

وانسجاماً مع هذا التطور التكنولوجي الكاسح بدأت دائرة إنشاء المنصات العلمية الرقمية تتسع خاصة على المستوى العربي التجربة الليبية، مثال على سبيل الذكر لا الحصر، وهو مسار نتصور انه سوف يتقدم بخطوات ثابتة على المستوى المتوسط والبعيد .

لذلك، فإن هذه التجربة التكنولوجية العالمية تستدعي الاستمرار والعمل على تحسين الخدمات التي تقدمها خاصة المنصات العلمية الرقمية العربية التي تعاني من ضعف من الناحية التقنية ومن ضرورة تحسين بعض الخدمات العلمية وصولاً إلى تحسين المستوى العلمي للباحث و المجلة على السواء.

قائمة المراجع:

1- لحواطي عتيقة، استرجاع المعلومات العلمية والتقنية في ظل البيئة الرقمية ودوره في دعم الاتصال العلمي بين الباحثين، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل.م.د في علم المكتبات والتوثيق، معهد علم المكتبات والتوثيق، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، سنة 2014.

- 2- لحواطي عتيقة، الإتصال العلمي الإلكتروني ودوره في إنتاج البحوث العلمية في البيئة الأكاديمية، مجلة بيلوفيا لدراسات المكتبات والمعلومات، جامعة العربي التبسي، تبسة الجزائر، العدد 2 سنة 2019.
- 3- سعيد السيد حسن، احمد أمين حمزة و محمود محمد صقر، الأسس الدولية لتقييم البحوث و المنشورات العلمية، Arab Journal Of STI Policies، المجلد 1، سنة 2020.
- 4- بن بوزيد هجيرة، إستخدام أساتذة قسم علم المكتبات بجامعة الجزائر 02 لمحرك الباحث العلمي **Google Scholar** : دراسة تحليلية، مجلة بيلوفيا لدراسات المكتبات والمعلومات، المجلد 3 العدد 1، جامعة العربي تبسي، تبسة الجزائر، سنة 2021.
- 5- بدري جمال، البريد الإلكتروني الجامعي: مستقبل و أفاق، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والإقتصادية، المجلد 57، العدد 5، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، السنة 2020.
- 6- طارق عبد الحفيظ عبد الرحمان حمدان، البوابات الإلكترونية والمعلومات البحثية ودورها في عرض مخرجات البحث العلمي ورفع التصنيف الدولي للجامعات، مؤتمر " نحو بناء إستراتيجية بحثية للجامعة في العقد القادم، جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية، سنة 2013.
- 7- على إبراهيم الموسري، أسباب خروج المجلات من قاعدة بيانات سكوبيس، فيفري 2021، تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 30 مارس 2021، على الساعة 10 صباحا.
- https://www.researchgate.net/yanat_skwbas_Ref_journals_discontinued_from_Scopus
- 8- مصطفى عائدة، المنصات العلمية العالمية ودورها في تعزيز البحث العلمي والتواصل بين الباحثين، المؤتمر العلمي الدولي العاشر تحت عنوان " التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية والإنسانية والطبيعية في بيئة متغيرة، 25-26 جويلية 2019 بجمهورية تركيا.
- 9- طويل أسماء، تيتيلة سارة، حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية: إثبات هوية الباحث من خلال **Orcid** الرقمي، تم تصفح الموقع الإلكتروني يوم 1 أبريل 2022 على الساعة 9.30 مساء
- https://www.academia.edu/42182%D9%85%D9%8A_ORCID
- 10- إهداء صلاح ناجي، المنصات والبوابات الوطنية العربية لنشر المجلات العلمية وإتاحتها على الويب، دراسة تقييمية، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، المجلد 9 العدد 1، سنة 2022.
- 11- دنيا محمد فتحي عبد الهادي، المجلات العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات في ثلاث بوابات وطنية عربية: دراسة تحليلية مقارنة، المجلة المصرية لعلوم المعلومات، المجلد 8 العدد 2، كلية الآداب جامعة بني سويف، أكتوبر 2021.

- 12- محمد عبد الرحمان السعدي، الموصفات الوظيفية للنظم مفتوحة المصدر لإدارة الدوريات العلمية ونشرها، برنامج نظم الدورية المفتوحة، مجلة بحوث في علم المكتبات والمعلومات، مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات، كلية الآداب، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، العدد 11، سنة 2013.
- 13- سدوس رميسة، بن السبتي عبد المالك، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ودورها في ترقية النشر العلمي الجامعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، لمجلد 6 العدد 1، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، جوان سنة 2020.
- 14- هدى عباس قنير السعدي، المجلات العلمية ومعاملات التأثير العربية، مجلة علم، العدد 27، الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، سنة 2020.
- 15- الحمزة منير، منصة الدوريات العلمية الجزائرية وسيلة للنفاذ المفتوح وآلية حقيقية للقضاء على البيروقراطية والمحسوبية العلمية أم مجرد أوهام وموضة تكنولوجية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة الجزائر، العدد 2 ديسمبر 2018.

دور المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) في ترقية البحث العلمي

The role of the Algerian Scientific Journals Platform (ASJP) in promoting scientific research

د. سكيل رقية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

r.sekkil@univ-chlef.dz

ملخص:

تعدّ المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) من بين أبرز مظاهر تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على البحث العلمي، ومن بين المشاريع التي تبنتها الوزارة الجزائرية للتعليم العالي والبحث العلمي، لتعزيز النشر الإلكتروني للمقالات العلمية، وتوسيع مقروئيتها، وإعلام الباحثين بها، وهي تقدّم خدمات تعريفية إعلامية، بالمجلات العلمية، وميدانها، ومعامل تأثيرها، وطريقة النشر فيها، وتوفر أدوار مختلفة لمستخدميها؛ كمؤلف، رئيس تحرير، محرر مساعد، ومراجع، وسكرتير، وهي تعتبر تجربة قيّمة تحتاج لمزيد من الاهتمام، لترقيتها، وترقية جودة البحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: المنصة، النشر، الإلكتروني، المجلات، العلمية.

Abstract :

The Algerian scientific Journals Platform (ASJP) is one of the most striking manifestations of the impact of information and communication technologies on scientific research, and among the projects adopted by the Algerian Ministry of Higher Education and Scientific Research, to promote the electronic publication of scientific articles. , broaden their readability and inform researchers about them, and it provides information services, around scientific journals, their field, their impact factor and their mode of publication, and offers different roles to their users; As an author, editor, associate editor, reviewer and secretary, it is considered as a valuable experience that requires more attention, promotion and quality of scientific research.

Keywords: Platform, Publishing, Electronic, Journals, Scientific.

كان لظهور تكنولوجيا الإعلام والاتصال أثره على جميع نواحي حياة الإنسان؛ سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، أو السياسية، أو العلمية. ويعدّ استخدام البوابات الالكترونية في مجال البحث العلمي من أهمّ مظاهر التكنولوجيا الحديثة، والتي تعتمد أسلوب الرقمنة من أجل نشر العلم والمعرفة، والجزائر بدورها اعتمدت هذا النوع من الوسائل، في سبيل نشر المقروئية، والمرئية لمختلف البحوث الجامعية.

ولعلّ من أبرز هذه البوابات الالكترونية هو المنصة الجزائرية للمجلات العلمية **ASJP**

(**Algerian Scientific Journal Platform**)، ونحن من خلال هذه المداخلة نطرح الإشكال

الآتي: ما هو الدور الذي تلعبه هذه المنصة في ترقية وجودة البحث العلمي في الجزائر؟.

للإجابة على ذلك نتطرق للتعريف بالمنصة الجزائرية للمجلات العلمية، تحديد أهدافها، طريقة استخدام المنصة الجزائرية للبحث العلمي، خدماتها الأدوار التي توفّرها، تقييمها، مقترحات لتطويرها، هذا اعتمادا على المنهج الوصفي من خلال جمع مختلف المعلومات المتعلقة بها للتعريف بدورها، والمنهج التحليلي بغرض تقييم هذا الدور في ترقية البحث العلمي في الجزائر، بهدف تقديم بعض المقترحات لأداء أفضل.

أولاً: التعريف بالمنصة الجزائرية للبحث العلمي (ASJP)

إنّ النشر العلمي للمقالات العلمية المتخصصة هو من بين أهم أهداف المؤسسات الجامعية، ومن بين أكبر التحديات للباحث العلمي، ففكرة إصدار مجلة علمية لتكون وعاء لإتاحة كلّ تراكمات البحث العلمي هو تحدّ لكلّ مؤسسة جامعية لتمكين هذه المعرفة من الانتشار، وحسن استغلالها من قبل المهتمين، وعليه كانت الإصدارات الورقية هي الاهتمام الأوّل لكلّ المؤسسات الجامعية، وللراغبين في الاستفادة منها هي الشغل الشاغل لهم على حدّ سواء.¹

وكان لظهور التكنولوجيا الحديثة أثره على البحث العلمي؛ إذ ظهر ما يسمى بالنشر الالكتروني على المنصات الالكترونية، ومن بينها المنصة الجزائرية للبحث العلمي ASJP.

مصطلح النشر الالكتروني يعني "توفير مصادر المعلومات بشكل الكتروني وفوري بالاعتماد على الحاسوب في النشر والتخزين والاسترجاع"، وهو نموذج يعمل بالتوازي مع النموذج التقليدي، فهو يزاوج بين المبادئ الأساسية للنشر الكلاسيكي، واستغلال خدمات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات المتعددة.²

أو هو "نشر الكتب والدوريات (المجلات الالكترونية)، وقواعد البيانات البيبليوغرافية، وغيرها من مصادر المعلومات بشكل رقمي، وعادة ما تكون الأقراص المليزة، أو على الخط المباشر من خلال الأنترنت

¹ رميسة سدوس، عبد المالك بن السبتي، "المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) ودورها في ترقية النشر العلمي الجامعي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، تصدر عن جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، المجلد السادس، العدد الأول، جوان 2020، <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/39/6/1/119385>، ص. 239.

² موفق كروم، "التسيير الالكتروني للدوريات العلمية: البوابة الجزائرية للمجلات العلمية نموذجا"، المجلة الجزائرية للاتصال، جامعة الجزائر 3، المجلد 22، العدد الأول.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/437/22/1/137829>، ص. 57.

سواء للمستخدمين من الداخل، أو المشتركين، أو المستفيدين الباحثين عن حوض تجربة استخدام المصادر الإلكترونية، سواء كان لمصدر المعلومات نظير آخر مطبوع أم لا".¹

وحرصا من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية على الارتقاء بواقع المجلات الأكاديمية التي تنشر من قبل جامعاتها، قامت بتبني إنشاء منصة الكترونية على شبكة الانترنت لإدارة المجلات العلمية، وتجاوز مشاكل النشر التقليدي، وتسهيل التواصل العلمي بين الباحثين بين مختلف أقطار الوطن، وهي المنصة الجزائرية للبحث العلمي (Algerian Scientific Journal Platform) ASJP، وكانت الانطلاقة الفعلية سنة 2016؛ حيث بدأ عملها الأولي في استقطاب الرصيد الورقي لمختلف مخابر ومراكز البحث للجامعات الجزائرية، وجعله متاح على المنصة دون أي قيود، ناهيك عن تهيئتها لتكون أرضية الكترونية، لإدارة وتسيير وترقية عمليّات النشر العلمي بكلّ حيثياته وتفاصيله.²

جاءت هذه المنصة من أجل إيجاد فضاء الكتروني واحد يجمع كلّ الدوريات العلمية الصادرة عن مختلف المؤسسات الأكاديمية والبحثية الجزائرية، بما فيها من جامعات وكليات، ومعاهد، ومخابر بحث، في مختلف التخصصات العلمية، وإتاحتها للتداول بين الباحثين، تطبيقا لمبدأ مجانية تداول المعلومات.³

المنصة عبارة عن "نظم آلية لإدارة المحتويات الخاصة بالمجلات العلمية بشكل مستمر، ويمكن السيطرة على كلّ العمليّات الخاصة بسلسلة النشر العلمي بداية من عمليّة تسجيل المؤلفين، الإرسال، الإسناد، والتحكيم، فالنشر الإلكتروني"، وقد تمّ تفعيلها ابتداء من 01 جانفي 2017 بهدف القضاء على بعض المظاهر السلبية التي كثيرا ما تعيق البحث العلمي وتؤثر على جودته، نظرا لعدم التزامها بمعايير وضوابط متفق عليها والسرقات العلمية وإضاعة وقت الباحث في البحث عن مجلة للنشر.⁴

تهدف المنصة بالدرجة الأولى إلى: القضاء على عوائق النشر التي طالما كان يعاني منها الباحث الأكاديمي الجزائري، كجهولية مصير المقال المرسل، التحيّز في عملية النشر من قبل هيئات تحرير المجلات، أضف إلى ذلك نقص التواصل بين الباحث وفريق عمل المجلة...⁵

فهي بوابة تدرج في إطار نظام وطني للمعلومات العلمية والتقنيّة، وتعتبر وسيلة حامية للباحثين من الوقوع في فخ المجلات الوهمية أو الناشرين المفترسين، فهي بمثابة ضمانة لوصول المقال المراد نشره إلى المجلة؛

¹ دليلة خنيش، "صعوبات النشر الإلكتروني الجامعي: المنصة الجزائرية للمجلات العلمية أنموذجا، مجلة دفاتر المخبر"، دور علمية سداسية محكمة، تصدر عن جامعة محمّد خيضر بسكرة (الجزائر)، المجلد 16، العدد الأول، 2020، <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/483/16/1/154302>، ص.169.

² رميسة سدوس، عبد المالك بن السبتي، المرجع نفسه، ص.240.

³ أمانة بهلول، زينب بن الطيّب، "دوريات منصة ASJP واستعدادها للتسجيل ضمن دوريات الوصول الحر"، المجلد الثامن، العدد الثالث، مجلة ALEPH، Langues média et société، جامعة الجزائر 2، المجلد الثامن العدد الثالث، <https://www.asjp.cerist.dz/en/down226/8/3/168563>، ص.429.

⁴ دليلة خنيش، المرجع السابق، ص.178.

⁵ رميسة سدوس، عبد المالك بن السبتي، المرجع السابق، ص.244.

حيث تعتبر الطرف الثالث بين الباحث والناشر، وتدار هذه المنصة من طرف مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST).¹

ثانياً: أهداف المنصة الجزائرية للبحث العلمي (ASJP)

تسعى المنصة الجزائرية للبحث العلمي (ASJP) لتحقيق جملة من الأهداف، نوردتها فيما يلي:

- (1) التعريف بالإنتاج العلمي: إذ تهدف المنصة إلى الرقي بالمجلات العلمية الجزائرية إلى مصاف المجلات العالمية، زيادة المقروئية للبحوث العلمية الجزائرية من خلال نشرها إلكترونياً، وحتى لا تبقى حبيسة الأدراج، وهذا عكس المجلات الورقية.²
- (2) إعلام الباحثين بالمجلات العلمية المحكمة لنشر بحوثهم، أو الاعتماد عليها من أجل الترقيات.
- (3) المساهمة بشكل كبير في تداول البحوث في سياق ما يعرف بالنشر الأكاديمي الجامعي.
- (4) وسيلة لتخطي مشاكل النشر في الجامعات الجزائرية، من خلال توفيرها إمكانية إرسال الأعمال والبحوث بطريقة مباشرة إلى فريق عمل المجلة المختارة من طرف الباحث.
- (5) مساهمتها الكبيرة كمشروع وطني في دعم وإثراء المحتوى الرقمي على شبكة الأنترنت.³
- (6) جديّة المقالات العلمية.
- (7) وضع حدّ للنشر العشوائي، واستغلال علاقات النفوذ والوساطة لدى المشرفين على المجلات العلمية؛ إذ ستكون هذه الإجراءات أكثر حسماً في تطبيق مختلف المعايير المطلوبة، ومنع المقالات التي تفتقد للشروط العلمية للنشر.
- (8) جودة البحث العلمي وحرصه ورصانه المجلة لكثرة الاستشهادات العلمية بهذه المقالات.
- (9) إتاحة نظام الكتروني للناشرين يتيح لهم متابعة فريق عمل المجلة، والمراجعين، إرسال المقالات، قرار قبول أو رفض المقالات، وكذلك نظام نشر المجلات.
- (10) هيكلية وتنظيم المجلات من أجل تصنيفها وفق معايير، وذلك من أجل ضمان جودة العلمية، وسهولة وصول المستخدمين لها.
- (11) إدراج المجلة على البوابة يتيح ترشيحها للتصنيف لأهمّ المواقع العالمية: Scopus...⁴

¹ عبد الجليل طواهر، بشير بن شويحة، "تقييم جودة البوابة الجزائرية للدوريات العلمية ASJP على رضا المستخدمين باستخدام نموذج ديلون وماكلين"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، المجلد السادس، العدد الثاني، 2019، <https://www.asjp.cerist.dz/en/do/100/6/2/104610>، ص.89.

² منير الحمزة، منصة الدوريات العلمية الجزائرية ASJP وسيلة للنفوذ المفتوح وآلية حقيقة للقضاء على البيروقراطية والمحسوبية العلمية، أم مجرد أوهام وموضة تكنولوجية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي تبسي بتبسة (الجزائر)، المجلد 11، العدد الثاني، 2018، <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/65/11/2/72766>، ص.32.

³ رميسة سدوس، عبد المالك بن السبتي، المرجع نفسه، ص.246-247.

⁴ دليلة خنيش، المرجع السابق، ص.179.

ثالثا: طريقة استخدام المنصة الجزائرية للبحث العلمي (ASJP)

يمكن الولوج إلى المنصة من خلال الرابط التالي: <https://www.asjp.cerist.dz>. وتشتمل حاليا على 751 مجلة، و182621 مقال، وتغطي المنصة كل مجالات المعرفة تقريبا تم تبويبها إلى 29 ميدان.

علم المناعة وعلم الأحياء الدقيقة	العلوم الزراعية والبيولوجية
علوم المادة	الفنون والعلوم الإنسانية
الرياضيات	الكيمياء الحيوية وعلم الوراثة والبيولوجي
الطب	الجزئية
علم الأعصاب	الأعمال، الإدارة والمحاسبة
التمريض	الهندسة الكيميائية
علم الصيدلة، علم السموم والصيدلانيات	كيمياء
الفيزياء والفلك	الإعلام الآلي
علم النفس	علوم القرار
العلوم الاجتماعية	طب الأسنان
الطب البيطري	علوم الأرض والكواكب
علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية	الاقتصاد، والاقتصاد القياسي والمالية
العلوم الإسلامية	الطاقة
العلوم الإدارية والمناجمنت العمومي	الهندسة
	علوم البيئة
	مهن الصحة

تخضع المجالات إلى ترتيب ألفبائي، ويمكن البحث في المنصة عن طريق المجال، أو صنف المجلة، أو عنوانها، أو العنوان المختصر، وتصنّف المجالات من خلالها إلى تصنيفات: مجالات صنف A، مجالات صنف B، مجالات صنف C، ومجلات غير مصنفة، كما توجد خزانة لطلب إضافة مجلة جديدة.¹ وتعتبر المجالات المصنّفة تلك الدوريات التي يمكن لطلبة الدكتوراه، والباحثين، والأساتذة الباحثين النشر فيها من أجل المناقشة أو الترقية.²

¹ المصدر: الموقع الإلكتروني للمنصة <https://www.asjp.cerist.dz>، إلى غاية 21 ماي 2022.

² قشاييري سميرة، "واقع الدوريات العلمية المصنفة في المنصة الجزائرية للدوريات العلمية"، مجلة ALEPH، Langues média et société، الجزائر 2، المجلد الثامن، العدد الثالث، نوفمبر 2021، ص. 413.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/d3/168562>، ص. 413.

تسعى الدوريات العلمية للحصول على تصنيف عالمي بين مثيلاتها على مستوى العالم، وتتحدّد هذه المكانة على ضوء الانتشار الواسع، والسريع لها، وإتاحتها في جملة من الفضاءات الرقمية المتواجدة في الساحة العلمية والحصول على رتب متميّزة في التصنيفات البيومترية من خلال استعمال وسائل إرشادية، تساعد على تصميم وتقييم هذه الدوريات، وهو الأمر الذي عكفت عليه العديد من الجهود الفردية والمؤسسية بأساليب مختلفة.¹

تتضمّن كلّ مجلة البيانات الوصفية الخاصة بها، في يمين الصفحة نجد:

- اسم المجلة،
- التقييم الدولي،
- دورية المجلة،
- نسبة القبول،
- متوسط زمن الاستجابة،
- متوسط زمن النشر بعد القبول،
- سنة الإنشاء،
- البلد والمؤسسة،
- معامل تأثير البوابة.
- تقديم المجلة، والإعلان الذي يقوم به رئيس التحرير،
- العدد الأخير،
- المقالات التي ستُنشر،
- الأرشيف.

وفي اليسار نجد الآتي :

- صورة عن واجهة المجلة وصنفها،
- فريق التحرير،
- مجالات المجلة،
- تعليمات للمؤلف (الذي يتضمّن قالب المجلة) ودليل المؤلف،
- مفهّرة في (قاعدة البيانات)،
- نداء للمراجعين،
- إرسال للمقال،

¹ سعاد تّبريت، دراسة تقييمية للدوريات العلمية المستعملة من طرف باحثي مركز CERIST وCREAD في عمليّة النشر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد السابع، العدد الثاني، أفريل 2022، <https://www.asjp.cerist.dz/en223/7/2/184757>، ص.36.

• خانة الاشتراك (S'abonner)،

• ثمّ 10 مقالات الأكثر تحميلا.

يتعيّن على الباحث للدخول إلى البوابة واستخدامها ملكية حساب خاص، وللتسجيل يلج لموقع المنصة، وبعد ظهور صفحة التسجيل، يمكن اختيار اللغة المناسبة (العربية، الفرنسية، أو الانجليزية)، ثمّ الضغط على زر التسجيل، وملء البيانات الشخصية، وبعد تأكيد التسجيل يصل ايميل للباحث لتأكيد حسابه. بعد توضيح كيفية التسجيل في المنصة، نوضّح الخدمات التي تقدّمها.

رابعا: خدمات المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP)

تقدّم المنصة الجزائرية للمجلات العلمية مجموعة من الخدمات أبرزها:

- إمكانية فتح حساب كمؤلف، أو كمراجع، أو كرئيس تحرير، أو محرر مساعد، أو كسكرتير.
- الإعلان عن آخر عشرة أعداد الصادرة عن المجلات.
- المجلات الجديدة التي تمّ إضافتها.
- تقديم إحصائيات جديدة بخصوص المقالات المنشورة لحظة بلحظة.
- إحصاء مائة مجلة الأولى حسب معامل التأثير.
- إحصاء مائة مقال ومجلة الأكثر تأثيرا.

ويعتبر معامل التأثير مقياسا مهما للمجلة العلمية، ويتمّ حسابه من خلال معرفة عدد الاستشهادات المرجعية التي تلحق مجلة معيّنة خلال السنتين الماضيتين، على عدد المقالات المنشورة خلال نفس المدة، والمجلات التي لها معامل تأثير مرتفع، يساعدها ذلك في التمتّع بنسبة كبيرة من المرئية العلمية، كما أنّه يساعد المؤلفين على اختيار المجلات التي ينشرون فيها مقالاتهم، كما أنّ هذا المقياس يساعد حتّى المكتتبين في عمليّة اختيار المجلات التي يشتركون فيها.¹

خامسا: أدوار نظام المنصة الجزائرية للبحث العلمي (ASJP)

يمكن استخدام المنصة الجزائرية للبحث العلمي (ASJP)، بعد تسجيل حساب فيها من خلال خمسة

أدوار: مؤلف، رئيس تحرير، محرر مساعد، مراجع، سكرتير.²

¹ بلال دحماني، "تحليل الاستشهادات المرجعية للمقالات المنشورة بالمنصة الجزائرية للمجلات العلمية 2016-2021"،

مجلة علم المكتبات، جامعة الجزائر 2، المجلد 13، العدد 1، سنة

2021، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17155>، ص.09.

² تمّ الحصول على هذه المعلومات بناء على التجربة الشخصية في استخدام المنصة العلمية للمجلات الجزائرية كمراجع، ومحرر مساعد، ورئيس تحرير مجلة الدراسات القانونية المقارنة، الصادرة عن مخبر القانون الخاص المقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر).

I. استخدام المنصة الجزائرية للبحث العلمي (ASJP) كمؤلف.

يمكن لكل باحث تسجيل حساب المنصة الجزائرية للبحث العلمي (ASJP)، والدخول إليها كمؤلف من أجل إرسال مقال إحدى الدوريات العلمية المتاحة عبرها، ومتابعته إلى غاية نشره فيها.

(1) إرسال مقال من طرف المؤلف:

يختار المؤلف مجلة ما بناء على عدّة معايير: تخصصه، نسبة القبول، متوسط زمن الاستجابة، والنشر، ويقوم بتحميل دليل تعليمات المؤلف، وكتابة مقاله تبعا للمعايير الشكلية المطلوبة، ثمّ يلج إلى حسابه، ثم في المجلة المختارة، يختار خانة إرسال مقال على يسار الصفحة الالكترونية للمجلة في المنصة، ثمّ يتبع الخطوات المطلوبة، فيملأ البيانات الخاصة بالمعلومات حول المقال: مجال المقال، عنوان المقال، ثمّ يحمل ملف المقال صيغة وورد، ثمّ الملخص بعدّة لغات حسب المطلوب في المجلة، الكلمات المفتاحية، ثمّ الضغط على زر **Entrer**، فالمعلومات الخاصة بالمؤلف: اللقب والاسم باللغتين العربية والفرنسية، المؤسسة، البلد، البريد الالكتروني، وإضافة مؤلف إن كان للمقال أكثر من مؤلف، ثم خانة خاصة باقتراح مراجعين وهو أمر اختياري، ثمّ الضغط على زر إرسال المقال.

(2) متابعة المقال من طرف المؤلف:

بعد إرسال المقال من طرف الباحث إلى مجلة ما، ومن خلال حسابه الخاص على البوابة: كمؤلف، يمكن متابعة المقال عبر كلّ مراحل تقييمه من تاريخ إرساله إلى نشره.

عند الدخول للحساب تظهر له لوحة المؤشرات: المقالات المرسلّة، المقالات المقبولة، المقالات المرفوضة، المقالات المقبولة بتحفظ، وهناك خانة رسائل (كتابة رسالة جديدة، الرسائل الواردة، الرسائل الصادرة، الرسائل المحذوفة) وهذا بغرض التواصل مع هيئة التحرير عبر المنصة.

وعند الدخول لخانة المقالات المرسلّة يظهر: العنوان، تاريخ الإرسال، المجلة، تفاصيل المقال التي تظهر عند الضغط على زر إظهار، ثم الحالة التي هو عليها، فقبل تقييمه من طرف هيئة تحرير المجلة المرسل إليها يمكن تعديله أو سحبه.

بعد دراستها من قبل هيئة تحرير المجلة المعنية في حال قبوله أو رفضه للتقييم تصله رسالة آلية في إيميله، وثمّ بعد إسناده للتحكيم، يظهر المقال حسب الرد في الخانة المناسبة إمّا: المرفوضة أو المقبولة، أو المقبولة بتحفظ. وفي هذه الحالة يتعيّن عليه التعديل وإعادة الإرسال من خانة تعديل مقال، وبعد القبول النهائي، يجب على المؤلف إدخال قائمة المراجع حتى يمكن نشر مقاله في المجلة، والتي يجب قبولها من طرف رئيس التحرير، وبدون هذه العملية لا يمكن نشر المقال.

II. استخدام المنصة الجزائرية للبحث العلمي (ASJP) كرئيس تحرير:

بعد إرسال المقال من طرف المؤلفين تأتي مهمة رئيس تحرير المجلة الذي يعتبر الفاعل الرئيسي فيها، والذي يدخل حسابه في المنصة بهذه الصفة من خلال خانة "مجلاتي" ويختار المجلة التي يرأس تحريرها، ويدخل على هذا النحو، ويجد لوحة المؤشرات فيها: مجلتي (التفاصيل معلومات عامة، مواضع المجلة، والمراسل الرئيسي، ملفات المجلة، فريق عمل المجلة، المجلدات)، إضافة الأعداد السابقة (الأرشيف)، نداء للمراجعين، دعوة للمشاركة في عدد خاص، إنشاء عدد، المقالات (المقالات الواردة، المقالات المقبولة للتحكيم، المقالات المسندة

إلى مراجعين، متابعة المقالات المسندة لمراجعين، متابعة المقالات المسندة لمحررين مساعدين، المقالات المقبولة للنشر، المقالات المقبولة مع تحفظ للنشر)، الإحصائيات، البريد، معايير التقييم، إعلان. فمن خلال أيقونة الإحصائيات، يمكن لرئيس التحرير معرفة الإحصائيات السنوية لمجلته: المقالات المنشورة، المقالات المرسلّة، المقالات المقبولة للنشر، المقالات المرفوضة، معدل القبول، المقالات في انتظار التقييم، المقالات في انتظار النشر، المقالات المنشورة من طرف الأجنبي، المقالات التي نشرت من طرف لجنة التحرير، عدد الأشخاص في لجنة التحرير، وذلك مدعّمًا بأعمدة بيانية، ومن خلال ذلك يمكنه معرفة طريقة سير مجلته وتطورها.

وفيما يلي توضيح لمهام رئيس التحرير بدءًا من عمليّة استقبال المقالات إلى غاية نشرها.

(1) استقبال المقالات الواردة وقبولها أو رفضها:

يدخل رئيس التحرير لقائمة المقالات الواردة حيث يظهر له العنوان الخاص بالمقال، التفاصيل، تاريخ الإرسال، المؤلف المرسل، المراجعون (في حال الاقتراح تظهر أسماء المراجعين، أو عبارة لم يتم اقتراح أي مراجع في حال عدم اختيارهم).

ولتقييم المقال ينبغي الضغط على زر إظهار؛ إذ يظهر عنوان المقال، الملخص، الكلمات المفتاحية، اسم ولقب وإيميل المؤلف، المقالات المماثلة (المرسلّة والمنشورة)، وهذا بغرض تفادي نشر مقال واحد في عدّة مجلات، ويحمّل المقال، ويتأكد من احترامه لقالب المجلة، وشروط النشر فيها، ويتخذ قراره برفضه أو قبوله، ويضغط على الأيقونة تبعا لقراره، وبعد ذلك تصل رسالة آلية إلى المؤلف، وفي حال الرفض تظهر له خانة لتوضيح أسباب الرفض، والتي غالبا هي عدم احترام شروط النشر، أو تخصص المجلة، ومجال اهتمامها.

(2) إسناد المقالات المقبولة للمراجعين أو المحررين المساعدين، ومتابعتها:

بعد قبول المقال شكلا يسنده من خلال خانة المقالات المقبولة للتحكيم، لمراجع أو محرر مساعد. في حال إسناده للمراجعة (اختيار مراجعين (2) متخصصين) تظهر له في خانة المقالات المسندة لمراجعين، تفاصيل عن المراجعين، وحالة المقال هل هو في حالة: إسناد، مقبول في انتظار المراجعة، انتهاء المراجعة، ومن خلال زر (فعل) يمكنه سحب المقال، أو إرسال تذكير.

ثمّ يمكنه متابعة المقالات المسندة لمراجعين من خلال الوحدة الخاصّة بها، واتخاذ القرار النهائي (القبول، القبول بتحفظ، الرفض)، والتي تظهر له حسب قرارات المراجعين، ففي حال القبول من طرف المراجعين معا ينقر زر مقبول، وإذا طلب أحدهما أو كلاهما تعديلات، ينقر زر مقبول بتحفظ، وعلى زر مرفوض في حال رفضهما المقال، وفي حال رفض واحد وقبول الآخر، يسند المقال للمراجع الثالث للفصل في الأمر. ويمكنه بنفس الطريقة متابعة المقالات المسندة لمحررين مساعدين.

(3) متابعة المقالات المقبولة بتحفظ، والمقالات المقبولة:

في حال قبول المقال بتحفظ، وبالضغط على زر مقبول بتحفظ، تصل التعديلات المطلوبة إلى صاحب المقال الذي ينبغي عليه التصحيح، وإعادة الإرسال من خانة تعديل المقال، ولتي تظهر في حسابه كمؤلف، وليس كمقال جديد.

ويقوم بمتابعة المقال من خانة المقالات المقبولة بتحفظ، فعند إعادة الإرسال من طرف الباحث، يظهر له زر إعادة المراجعة، الذي يضغط عليه، ويقوم بتحميل المقال المعدل، وملف الأجوبة إن وجد، وذلك بصيغة PDF، بعد حذف كل البيانات الدالة على الباحث، ويقوم بمتابعة قرارات المرجعين بنفس الطريقة السابقة. أما في حال قبول المقال للنشر، يدخل إلى قائمة المقالات المقبولة للنشر، ويراقب انتهاء إدخال المراجع كاملة وصحيحة من عدمه، ويتخذ قرار رفضها أو قبولها، وما على المؤلف إلا إعادة الإدخال في حال الرفض، فبدونها لا يمكن اختيار المقال للنشر، ولو كان مقبولاً.

4) إنشاء ونشر عدد جديد للمجلة:

بعد توفر عدد من المقالات المقبولة، واحتراماً لدورية صدور المجلة، يقوم رئيس التحرير بإنشاء وإصدار عدد جديد للمجلة، وذلك من خلال دخوله إلى خانة إنشاء عدد، ثم و لإصدار عدد جديد (تفاصيل العدد، تحديد المقالات، إعداد وتصحيح، سلسلة التحرير، متابعة سلسلة التحرير، ما قبل النشر، النشر). ففي تفاصيل العدد، يدخل رقم المجلد والعدد، ثم تحديد المقالات المبرمجة للنشر فيه، وهنا تخضع اعتبارات الاختيار لرئيس التحرير وسياسة المجلة، ثم يسندها إلى السكرتير من خلال خانة إسناد إلى السكرتير، الذي يصححها، ويعيد إرسالها لرئيس التحرير، بعد إنهاء التصحيح (إنهاء التصحيح من طرف السكرتير)، ثم تأتي مرحلة ما قبل النشر: حيث يدرج الافتتاحية، التوصيات للسكرتير، ترتيب المقالات، صفحات المقال، تنزيل ملف المقال على صيغة Pdf، وتحميل الصفحة الرئيسية والافتتاحية والفهرس، وبعد ذلك يحدد التاريخ، ويرسل العدد للنشر.

III. استخدام المنصة الجزائرية للبحث العلمي (ASJP) كمحرر مساعد:

يعتبر دور محرر مساعد شبيهاً بدور رئيس التحرير نوعاً ما، حيث يكلف بمساعدة رئيس التحرير في تسيير المقالات خاصة في حال ورود مقالات كثيرة لا يمكنه التعامل معها بمفرده.¹ ويظهر في لوحة المؤشرات ضمن دور محرر مساعد، ما يلي: قائمة المراجعون، المقالات (قائمة المقالات الواردة، قائمة المقالات المقبولة، المقالات المسندة إلى مراجعين، متابعة المقالات المسندة إلى مراجعين)، البريد الإلكتروني.

وتتم عملية استقبال المقالات، وقبولها أو رفضها وإسنادها لمراجعين ومتابعة المقالات المسندة لمراجعين، وبعد الفصل فيها، يتم إصدار قرار قبول المقال أو رفضه، أو قبوله بتحفظ، حسب قرار المراجعين يتم إرسال القرار إلى رئيس التحرير.

IV. استخدام المنصة الجزائرية للبحث العلمي (ASJP) كمراجع:

يتم دعوة الباحثين المتخصصين في مجالات المجلة من طرف رئيس التحرير لهيئة تحكيم المجلة، عن طريق إضافتهم إلى قائمة المراجعين له، حيث يتم إرسال دعوة من خلال إدراج الاسم واللقب، والإيميل، والبلد، وتصله هذه في بريده وفي حسابه في المنصة، ويمكنه حينها القبول أو الرفض حسب الرغبة.

¹موفق كروم، المرجع السابق، ص.69.

في حال القبول يمكنه الولوج في حسابه عن طريق اختيار المجلة المعنية، ثم دور مراجع، حيث يظهر له في لوحة المؤشرات ما يلي: قائمة المقالات المسندة، قائمة المقالات المتحفظ عليها، البريد. ويتم إعلام المراجعين الذي تم اختيارهم لتحكيم المقالات عن طريق رسالة الكترونية، ويمكنه بعد الاطلاع على المقال قبوله أو رفضه عندما يكون مشغولاً، أو يكون المقال خارج مجال اهتماماته العلمية.¹ بعد قراءته المقال يمكنه إما اتخاذ قراره بقبوله، أو رفضه، أو قبوله بتحفظ بإبداء ما يراه مناسباً من ملاحظات، وإرساله إلى رئيس التحرير.

تتوفر المنصة على استمارة الكترونية جاهزة للتحكيم، وما عليه إلا بالتأشير على الخانة المناسبة لملاحظاته، ويمكنه أيضاً إرفاقها بملف يتضمن توصيات خاصة بالمراجعة، وإرسالها لرئيس التحرير أو المؤلفين.² وتتضمن الاستمارة ما يلي: التوصيات، نوع المساهمة، حادثة المعلومات الواردة في المقال، إلمام المراجع بموضوع المقال، جديد المقال، نوعية الكتابة، ملاحظات لرئيس التحرير، ملاحظات للمؤلف. في حال قبول المقال بتحفظ، يحتفظ النظام بالملاحظات إلى غاية إرسال التعديلات إلى صاحب المقال، ويمكن للمراجع مقارنة المقال المعدل، واتخاذ قراره النهائي بخصوصه إما القبول، أو القبول بتحفظ، أو الرفض.

V. استخدام المنصة الجزائرية للبحث العلمي (ASJP) كسكرتير:

يتم اختيار السكرتير من طرف رئيس التحرير بنفس طريقة اختيار للمحرر المساعد أو المراجع، أي عن طريق إرسال دعوة تتضمن اسمه ولقبه وإيميله. وتتمثل مهمته في إعداد وتصحيح المقالات وفقاً لقالب المجلة وتجهيزها للنشر.

سادساً: تقييم المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP)

تعتبر التجربة الجزائرية من التجارب الفتية في مجال منصات إتاحة المجلات العلمية الجزائرية، ومن التجارب الفتية في الوطن العربي، حيث تشمل المنصة مجلات باللغة العربية، الفرنسية والانجليزية، تغطي مختلف التخصصات، وتُنشر الأبحاث بسبعة لغات. وفيما يلي بعض النقاط السلبية من الناحية الأروغومية³:

- أول ما يشدّ انتباه المتصفح للمنصة هو اختلاف طريقة العرض بين النسختين بين الفرنسية والعربية، بحيث تظهر هذه الأخيرة أقلّ فعالية.
- تمّ عرض ميادين ومجالات المعرفة العلمية في الصفحة الرئيسية باستعمال التصنيف الموضوعي، ولكن يلاحظ التداخل بين بعض التخصصات.

¹ المرجع نفسه، ص.70.

² المرجع نفسه، ص.70.

³ الأروغوميا هي الدراسة العلمية للعلاقات بين الإنسان والآلة، والتفاعل بينهما، وهو مجال يهتم بتقييم المنصات التفاعلية، المصدر: منير الحمزة، المرجع السابق، ص.ص. 29-30.

- تمّ عرض المجلات بترتيب ألفبائي، في الصفحة الرئيسية، وقد يكون غير مناسب خاصة عند زيادة عدد الدوريات فستصبح مثقلة بالمعلومات، فمن الأفضل تقديم طرق العرض الممكنة فقط ضمنها، وترك التفصيل في صفحة أخرى.
 - البطاقة الوصفية للمجلة لا تشتمل على المعلومات الكافية للتعريف بها، وتختلف من مجلة إلى أخرى.
 - البحث بالكلمات الدالة لا ينتج عنه إبراز الكلمة المبحوث عنها بصفة دقيقة.¹
- وتجدر الإشارة إلى أنّ القائمين على المنصة استطاعوا تضمينها بعض العناصر الجيدة التي عملت على تعزيز دورها، وفعاليتها على الرغم من حداثتها:

- ✓ إمكانية البحث من خلال أسماء وألقاب المؤلفين، والكلمات الدالة.
- ✓ توفير خدمة البحث البسيط وكذا البحث المتقدم.
- ✓ عدم وجود مشاكل في المنصة من خلال استعمال أغلب المتصفحين.²

كما أن هناك إضافات للمنصة لترقية البحث العلمي تتمثل فيما يلي:

- ☞ السرعة في إجراءات النشر من خلال تسريع عملية التحكيم التي تعتبر الحلقة الأهم في عملية النشر.
- ☞ مساعدة رئيس التحرير من معرفة ما إذا كان البحث قد تمّ إرساله لمجلة أخرى مفهّرة في المنصة.
- ☞ ضمان شفافية في عملية النشر العلمي، من خلال سرية عملية التحكيم.
- ☞ استلام وتخزين المقالات الواردة من المؤلفين، وتحديد تاريخ الإيداع لكلّ بحث ممّا يضمن السبق العلمي، ويحمي المؤلف في حال اكتشاف انتحال أو سرقة علمية.
- ☞ سهولة عملية التواصل بين جميع الأطراف المعنية بعملية التحكيم العلمي.
- ☞ التحكم الآلي في عملية تسيير الدوريات العلمية من خلال الإرسال الآلي للإخطارات ورسائل الإشعار بالوصول؛ حيث يقوم نظام البوابة بإرسال رسائل البريد الإلكتروني لكلّ من رئيس التحرير، والمؤلفين، والمراجعين تعلمهم بحالة المقال.
- ☞ تقديم جميع الإحصائيات السابقة، وعرضها بيانياً.
- ☞ الحصول على مؤشرات زمنية (متوسط زمن النشر، متوسط زمن القبول...)³.

كما توجد بعض الصعوبات التي يواجهها مستخدم المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP)،

نذكر منها ما يلي:

- طول المدة الزمنية للرد على المقالات، بالقبول أو الرفض، وكذا بين إرسال المقال ونشره، التي قد تزيد عن السنة والنصف، ومن بين أهمّ التحديات التي تواجه الأساتذة الجامعيين في المنصة هي طول مدة تقييم

¹المرجع نفسه، ص.32.

²المرجع نفسه، ص.ص.32-33.

³موفق كروم، المرجع السابق، ص.70.

المقالات العلمية، وعدم احترام مواعيد النشر المعلن عنها من طرف الدوريات، وطول إجراءات النشر في المنصة، وكذا التأخير في نشر أعداد المجلات.¹

- وقوع بعض المشاكل التقنية التي تحول دون وصول ملف المقال المعدّل مرفقا بملف الأجوبة من رئيس التحرير إلى المراجعين.
- صعوبة استخدام المنصة في بعض الأحيان لكثرة الضغط عليها بسبب تعدد المستخدمين في آن واحد، ونقص الأنترنت.

ثامنا: مقترحات لتحسين جودة أداء المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP)

نذكر من المقترحات المقدّمة لتحسين أداء المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP)، في ترقية البحث العلمي ما يلي:

- ☞ زيادة الاهتمام بهذا النوع من منصات النشر العلمي الأكاديمي، لما تقدّمه من تسهيلات لعملية النشر، وترفع من مستواه.
- ☞ إعداد برامج لتنمية مهارات الباحثين حول استخدام هذا النوع من المنصات، وهذا النوع من مصادر المعلومات الالكترونية.
- ☞ نشر الوعي بأهمية مصادر المعلومات الالكترونية لما تقدّمه من معلومات حديثة.
- ☞ دعم وتشجيع الباحثين على النشر العلمي الالكتروني، لتفادي مشاكل النشر التقليدي المعروفة.
- ☞ استغلال كلّ الإمكانيات التكنولوجية الحديثة لخدمة البحث العلمي والنشر العلمي بالجامعات.
- ☞ جعل البحث والنشر العلمي من بين الأساسيات التي تقوم عليها التنمية الوطنية، وإعطاؤه المكانة اللائمة داخل هذا الإطار.²
- ☞ القضاء على مختلف المشاكل التقنية التي تعترض مستخدمي المنصة، لاسيّما تسهيل التواصل مع المسؤولين عنها.
- ☞ إضافة دور مدقق لغوي إلى المنصة، وذلك لتسهيل عملية إسناد المقالات إليهم من طرف رئيس التحرير، قصد مراجعتها، ومراجعة العدد الصادر عن المجلة، ضمانا لجودة المقالات المنشورة شكلا وموضوعا.
- ☞ تمكين رؤساء التحرير من مسح أعداد ومجلدات تمّ نشرها، وذلك بغرض تعديلها، أو على الأقلّ إمكانية إجراء تغيير جزئي فيها (حذف مقال معيّن وتعويضه، تصحيح المعلومات الواردة في المقال، كتصحيح العنوان، أو الاسم، أو الصفة، أو تواريخ الإرسال والقبول، والنشر، والعدد، والمجلد والتاريخ، إضافة اسم مخبر البحث...).
- ☞ زيادة صلاحية رئيس التحرير فيما يخصّ المقالات المسندة لمساعديه، لاسيّما إمكانية سحبها في حال قبولها من طرف المساعد، دون قيّامه بإسنادها لمراجعين.
- ☞ تقييم الدوريات باعتماد المعيار الكيفي وليس الكمي.

¹ قشايري سميرة، المرجع السابق، ص.418.

² رميسة سدوس، عبد المالك بن السبتي، المرجع السابق، ص.261.

✍️ إثراء المنصة بالمزيد من المجالات العلمية.

✍️ تحفيز مختلف الفاعلين في عملية النشر الإلكتروني من باحثين، ورؤساء تحرير، ومحررين مساعدين، ومراجعين من أجل أداء أفضل.

✍️ اعتماد فديوهات توضيحية بلغات مختلفة، يتم نشرها على اليوتيوب، ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي.

✍️ تكوين رؤساء التحرير بشكل متواصل، وذلك من أجل الارتقاء بمجالاتهم دوماً إلى صنف أعلى، وضمان مقروئيتها عالمياً، وذلك بغرض زيادة فرص النشر للباحثين، وكذا رفع الضغط على المجالات العلمية المصنّفة، وعلى رؤساء تحريرها.

ونضيف الاقتراحات التالية:

- إضافة أيقونات تسهيلية أخرى؛ كالاحتفاظ بالمقالات المرفوضة من قبل المراجعين في خانة خاصّة.
- زيادة تفعيل الحماية الأمنية للبوابة خاصّة ما تعلق بتغيير كلمات السرّ.
- اعتماد طريقة من أجل إعادة تحويل البريد الإلكتروني للأساتذة في المنصة إلى البريد المهنيّ، مع ضمان الاحتفاظ بجميع المقالات والأدوار دون تغيير، ويجب أن يكون البريد المهنيّ واحداً طيلة المسار المهنيّ للأساتذ (ما لم يتمّ تغيير المؤسسة)، فوجود بريد الكتروني غير مهنيّ يسبّب كثرة الحسابات لنفس الشخص، وعدم القدرة على التفاعل الجيّد بين مستخدمي المنصة.
- تذليل صعوبات فهم عمل البوابة من طرف المحكمين الأجانب، وذلك بوضع دليل لاستخدام البوابة باللغات الثلاث عند دخول البوابة.¹

خاتمة:

من خلال ما تقدّم، نرى أن المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) تلعب دوراً هاماً في ترقية البحث العلمي في الجزائر، من خلال مرئية البحث العلمي وسرعة تداوله وانتشاره والقضاء على مشاكل النشر الورقي وتكاليفه، بالإضافة إلى محاربة المحسوبية العلمية، وتوفير سرية التحكيم، والتواصل بين مختلف الفاعلين في عملية النشر الإلكتروني، والعمل على إحصاء مختلف الدوريات والبحوث العلمية، وقياس أداء المؤلفين والدوريات، وتهيئة الدوريات للولوج إلى قاعدة البيانات العالمية... ورغم كلّ هذه الإيجابيات، فثمة نقائص تتعلق بالمنصة أساساً وبعض المشاكل التقنية، وأخرى تتعلق بالفاعلين في مجال النشر الإلكتروني، وهو عدم دراية بعض المؤلفين ورؤساء التحرير بطريقة استخدامها بشكل صحيح، يتيح رفع مستوى الأداء لترقى إلى العالمية، بالإضافة إلى عدم انتظام بعض الدوريات، وطول مدة الاستجابة، وطول مدة التحكيم، ويرجع السبب بعض الشيء إلى كثرة الضغط على المجالات المصنّفة، وعدم قدرتها على تلبية طلبات الباحثين.

ولترقية دور المنصة في مجال البحث العلمي في الجزائر، نوصي ب:

¹ عبد الجليل طواهرير، بشير بن شويحة، المرجع السابق، ص.93.

- تحسين خدماتها تقنيًا،
- وتحفيز الفاعلين فيها،
- تضافر كلّ الجهود من أجل ترقيةها بالاستفادة من تجربة المنصات المعروفة عالميا، ومن مختلف الدراسات الميدانية التي يقدمها المتخصصون، وفق ما ارتئينا بيانه بشيء من التفصيل في مضمون هذه المداخلة.

قائمة المراجع المعتمدة:

- 1) رميسة سدوس، عبد المالك بن السبتي، "المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) ودورها في ترقية النشر العلمي الجامعي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، تصدر عن جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، المجلد السادس، العدد الأول، جوان 2020، <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/39/6/1/119385>
- 2) موفق كروم، "التسيير الإلكتروني للدوريات العلمية: البوابة الجزائرية للمجلات العلمية نموذجا"، المجلة الجزائرية للاتصال، جامعة الجزائر 3، المجلد 22، العدد الأول، أكتوبر 2022، <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/437/22/1/137829>
- 3) دليلة خنيش، "صعوبات النشر الإلكتروني الجامعي: المنصة الجزائرية للمجلات العلمية نموذجا"، مجلة دفاتر المخبر، دور علمية سداسية محكمة، تصدر عن جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، المجلد 16، العدد الأول، 2020، <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/483/16/1/154302>
- 4) أمنة بهلول، زينب بن الطيّب، "دوريات منصة ASJP واستعدادها للتسجيل ضمن دوريات الوصول الحر"، مجلة ALEPH، Langues média et société، جامعة الجزائر 2، المجلد الثامن، العدد الثالث، نوفمبر 2021، <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/226/8/3/168563>
- 5) عبد الجليل طواهر، بشير بن شويحة، "تقييم جودة البوابة الجزائرية للدوريات العلمية ASJP على رضا المستخدمين باستخدام نموذج ديلون وماكلين"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، المجلد السادس، العدد الثاني، 2019، <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/100/6/2/104610>
- 6) منير الحمزة، "منصة الدوريات العلمية الجزائرية ASJP وسيلة للنفاذ المفتوح وآلية حقيقة للقضاء على البيروقراطية والمحسوبية العلمية، أم مجرد أوهام وموضة تكنولوجية"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة العربي تبسي بتبسة (الجزائر)، المجلد 11، العدد الثاني، 2018، <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/65/11/2/72766>
- 7) قشايري سميرة، "واقع الدوريات العلمية المصنفة في المنصة الجزائرية للدوريات العلمية"، مجلة ALEPH، Langues média et société، الجزائر 2، المجلد الثامن، العدد الثالث، نوفمبر 2021، <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/226/8/3/168562>

8) بلال دحماني، "تحليل الاستشهادات المرجعية للمقالات المنشورة بالمنصة الجزائرية للمجلات العلمية 2016-2021"، مجلة علم المكتبات، جامعة الجزائر 2، المجلد 13، العدد 1، سنة 2021، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/171551>

9) سعاد تتريت، دراسة تقييمية للدوريات العلمية المستعملة من طرف باحثي مركز CERIST وCREAD في عملية النشر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد السابع، العدد الثاني، أفريل 2022، <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/223/7/2/184757>

دور البوابات الإلكترونية للمجلات العلمية في جودة البحث العلمي

البوابة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) أنموذجا

The role of electronic portals for scientific journals in the quality of scientific research

The Algerian Portal of Scientific Journals (ASJP) as a model

بودر هجيرة

عيسى زهية

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بومرداس مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST)

h.bouder@cerist.dz

z.aissa@univ-boumerdes.dz

ملخص:

ترتبط جودة البحث العلمي مع مجموعة من العوامل منها المتعلقة بشخصية الباحث، وأخرى بالمسار العلمي المتبع، وأيضا بالإمكانيات المادية والعلمية المتوفرة، وسعيا للوصول للجودة في هذا المنتج خصصت دول متعددة ميزانيات معتبرة قصد تحقيق هذه الغاية.

وفي هذا السياق انتهجت الدولة سياسة مؤطرة قصد الارتقاء بالبحث العلمي في الجزائر وجعله أولوية من الأولويات المهمة في برامجها، ومن الصور ذات الأهمية التي تدخل في هذا الإطار، الاعتماد على التطور التكنولوجي في البحث العلمي بأشكال متعددة منها تبني بوابات علمية إلكترونية يستفيد ويفيد بها الباحث.

وعليه تأتي هذه الورقة البحثية لتبيان ما ورد ضمن السياسة الوطنية المدرجة ضمن هذا الإطار ألا وهو انجاز البوابة الجزائرية للمجلات العلمية، التي تعد مرجعية ذات طابع عالمي في مجال البحث العلمي المتطور والذي يؤكد ذلك هو الصدى العالمي التي تحظى به هذه المنصة، من خلال مساهمتها في الوصول للمادة العلمية وكذا في تحقيق جودة البحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: البحث لعلمي، الجودة، المجلات الإلكترونية، البحث الإلكتروني.

Abstract :

The quality of scientific research is linked to a number of factors, including those related to the personality of the researcher, and others to the scientific path followed and also to the available material and scientific capabilities.

In this context, the state has adopted a framed policy in order to promote scientific research in Algeria and make it a priority among the important priorities in its programs, and among the important images that fall within this framework, is the reliance on technological development in scientific research in various forms, including the adoption of electronic scientific portals that benefit and benefit from them researcher. Accordingly, this research paper comes to show what was stated within the national policy included within this framework, which is the achievement of the Algerian scientific journals portal , which is an international reference in the field of advanced scientific research, what confirms this is its contribution to access to scientific resources , as well as to achieve the quality of scientific research.

Keywords: Scientific Research, Quality, Electronic journals, Electronic research.

مقدمة:

يقوم موضوع انجاز الأبحاث العلمية على مجموعة من العوامل يتمكن من خلالها الباحث من ضمان الجودة المطلوبة خاصة إذا كان مستوى انجاز هذه الأبحاث يرقى لمصنف الدراسات الجامعية.

فإلى جانب القدرات العلمية المتعلقة بالباحث، والإمكانيات المادية المخصصة لذلك، يلعب التطور التكنولوجي دورا مهما في المسار العلمي للباحث إذ يوفر لهذا الأخير مواد علمية متعددة يمكن أن يستثمرها بسهولة باعتبار أن مجرد كبسة زر قد توفي ذلك الغرض، ويدخل ضمن التطور التكنولوجي في البحث العلمي البحث الرقمي على المواقع العلمية المخصصة لذلك، قد تكون مواقع لجامعات أكاديمية، أو مؤسسات رسمية وطنية أو دولية.

استثمرت العديد من الدول في مجال البحث الرقمي من خلال انجاز مواقع علمية ذات أهمية تصبو لنشر ما تم التوصل له من أبحاث علمية، وهذه المنصات تعود بالفائدة على الباحث من زاويتين، فمن جهة تشكل مصدرا علميا موثوقا لاستغلال مختلف الأبحاث العلمية المنجزة والمنشورة عبر هذه المنصات، كما تعد وسيلة للباحث لنشر ما أنجزه من أبحاث علمية.

توظيف المنصات الرقمية توظيفا علميا أمينا أي وفق ما تتطلبه أجديات تحرير الأبحاث العلمية من دقة وأمانة وحدائث يساهم في الوصول إلى تحقيق ما يعرف بالجودة في البحث العلمي، ومن بين المنصات الرقمية الوطنية التي تسعى بهذا الخصوص هي البوابة الجزائرية للمجلات العلمية.

وعليه تأتي هذه الورقة البحثية لتبيان أهمية البوابة الجزائرية للمجلات العلمية. للوصول للمادة العلمية ومن خلالها تحقيق الجودة في البحث العلمي.

من خلال ما ذكر يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم البوابة الجزائرية للمجلات العلمية في الوصول للمواد العلمية البحثية وما هو دورها في تحقيق الجودة في البحث العلمي؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نقترح الخطة التالية:

المحور الأول: الإطار القانوني والشكلي للبوابة الجزائرية للمجلات العلمية وتقنيات توظيفها من طرف الباحث.

تعود خلفية إنشاء البوابة الجزائرية للمجلات العلمية في إطار السياسة الوطنية لتفعيل وإنشاء نظام وطني للمعلومات العلمية والتقنية. وجاء ذلك بمبادرة من المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإطلاق هذا المشروع والإشراف عليه من حيث التخطيط والتنظيم، بينما أوكلت مهمة التطوير التقني للأرضية لمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني الذي قام بتحرير دفتر الشروط المتعلق بالجانب التقني الذي صادقت عليه اللجنة الوطنية العلمية لتأهيل المجلات. وسيتم من

خلال هذا المحور التطرق إلى التنظيم القانوني للبوابة الجزائرية للمجلات العلمية (المطلب الأول)، وتقنيات توظيفها من طرف الباحث (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التنظيم القانوني والشكلي للبوابة الجزائرية للمجلات العلمية

الفرع الأول: النصوص القانونية المنظمة للبوابة الجزائرية للمجلات العلمية

تخضع البوابة الجزائرية للمجلات العلمية لمجموعة من النصوص القانونية نذكر منها:

- المرسوم التنفيذي رقم 254-98 المؤرخ في 17 أوت 1998، المعدل و المتمم ، يتعلق بالتكوين في الدكتوراه و ما بعد التدرج المتخصص و التأهيل الجامعي . لاسيما المادة 4 المتعلقة بالتأهيل الجامعي والمادة 55 المتعلقة بالدكتوراه¹.

- القرار الوزاري رقم 393 المؤرخ في 17 جوان 2014 يحدد لجنة علمية وطنية لتأهيل المجلات العلمية، المعدل بالقرار رقم 850 المؤرخ في 11 سبتمبر 2014 الذي رفع عدد أعضاء هذه اللجنة من 8 إلى 27، وبموجب القرار المذكور أعلاه تم تكليف اللجنة العلمية الوطنية لتأهيل المجلات العلمية بما يلي:

- تحديد قائمة المجلات العلمية ذات الاهتمام المعترف به، المقبولة لنشر الأعمال العلمية لطلبة الدكتوراه و الأساتذة الباحثين و الباحثين الدائمين.
- وضع تحت تصرف الأسرة العلمية الوطنية قائمة المجلات العلمية ذات الاهتمام المعترف به،
- الفصل في ملائمة المجلات العلمية المؤهلة لنشر الأعمال العلمية من اجل مناقشة أطروحات الدكتوراه، و التأهيل الجامعي التي تعرضها عليها المجالس العلمية لمؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي،
- مرافقة المؤسسات الجامعية و البحثية و الأسرة العلمية الوطنية على إنشاء المجلات العلمية وفق المعايير المعمول بها دوليا².

الفرع الثاني: إجراءات توطين المجلات الوطنية على البوابة الجزائرية للمجلات العلمية

يتمر توطين المجلات الوطنية على مستوى ASJP بمجموعة من الخطوات الواجب إتباعها للانضمام إلى الأرضية وهي كالآتي:

¹ المرسوم التنفيذي رقم 254-98 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت 1998 والمتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 60 ، المؤرخة في 26 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 19 غشت 1998

² أنظر المادة 3 من القرار الوزاري رقم 393 المؤرخ في 17-06-2014 يحدد لجنة علمية وطنية لتأهيل المجلات العلمية، المعدل والمتمم.

أولاً: على الناشر أن يتحصل على الرقم الدولي المعياري للدوريات (ردمد): و ذلك بالتقرب من مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني CERIST وبالتحديد مصلحة الرقم الدولي المعياري للدوريات التي أنشأت سنة 1991 والمتواجدة على مستوى مقر مركز البحث في الإعلام العلمي الكائن ببلدية بن عكنون بالجزائر العاصمة. الذي يعد عضوا في المركز الدولي للرقم الدولي المعياري للدوريات الكائن مقره بباريس.

وللاستفادة من هذا الرقم الدولي لأبد من ملء استمارة خاصة، تتضمن مجموعة من البيانات كعنوان المجلة، اسم الناشر، مجال التغطية، سنة النشر... الخ. حيث تمنح مصلحة الرقم الدولي المعياري للدوريات نوعين من الأرقام (الردمد)، رقم خاص بالدورية الورقية ISSN ورقم خاص بالدورية الإلكترونية E-ISSN وهو الرقم الذي يفرض على أصحاب المجالات الحصول عليه للانضمام إلى الأرضية.

ثانياً: بعد الحصول على الرقم الدولي المعياري للدوريات يجب على مسؤول المجلة تسجيل دوريته على مستوى الملف الوطني للدوريات العلمية الجزائرية وذلك بملء الاستمارة الخاصة بذلك والتي يمكن تحميلها على الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي DGRSDT في إحدى اللغتين العربية أو الفرنسية¹.

ليقوم بعد ذلك بإرسال الاستمارة مملوءة عبر البريد الإلكتروني إلى المسؤول المكلف بذلك عبر عنوانه الإلكتروني.

ثالثاً: تتم دراسة طلب الانضمام إلى الملف الوطني للدوريات العلمية الجزائرية من قبل اللجنة العلمية الوطنية لتأهيل المجالات العلمية الجزائرية

رابعاً: التسجيل على مستوى الموقع الخاص بالأرضية الجزائرية للدوريات العلمية²:

<https://www.asjp.cerist.dz/signup>، عن طريق البحث في شريط الإبحار على "إضافة مجلة" وعند النقر عليها تظهر عبارة "طلب إضافة مجلة"، كذلك عند النقر على هذه الأخيرة تظهر للمستخدم صفحة الدخول ليقيم بإدخال اسم المستخدم وكلمة المرور. تظهر بعدها استمارة يجب ملئها بالمعلومات المطلوبة (عنوان المجلة، وصف المجلة، سنة أول ظهور، مواضيع المجلة، البريد الإلكتروني،.....).

وبعد المرور بكل هذه الخطوات يتلقى صاحب الطلب رد اللجنة العلمية لتأهيل المجالات العلمية بخصوص طلب إضافة مجلته سواء بالرفض أو القبول³.

¹ الاستمارة موجودة على الرابط التالي:

http://www.dgrsdt.dz/DDTI/Formulaire_revues_scientifiques_nationales_ar.docx .

² كل هذه المراحل يمكن الحصول عليها بالتقرب من cerist

³ المرجع نفسه.

الفرع الثالث: شروط تصنيف المجلات الوطنية على البوابة الجزائرية للمجلات العلمية

كما جاء في نص المادة الأولى من القرار الوزاري رقم 393 المذكور أعلاه فان اللجنة الوطنية لتأهيل المجلات العلمية التي تم إحداثها لدى وزارة التعليم العالي و البحث العلمي تكلف ب:

1- تحديد قائمة المجلات العلمية ذات الاهتمام المعترف به، المقبولة لنشر الأعمال العلمية لطلبة الدكتوراه و الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين¹.

2- كما نصت مادته الثانية على أنه في إطار مهامها تكلف اللجنة لاسيما بما يلي:

☞ وضع تحت تصرف الأسرة العلمية الوطنية قائمة المجلات العلمية ذات الاهتمام المعترف به،

☞ الفصل في ملائمة المجلات العلمية المؤهلة لنشر الأعمال العلمية ، من أجل مناقشة أطروحات الدكتوراه، و التأهيل الجامعي التي تعرضها عليها المجالس العلمية لمؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي².

3- وتطبيقا لهذه المواد قامت ذات اللجنة بتصنيف المجلات العلمية ذات الاهتمام المعترف به، بهدف وضع تحت تصرف الباحثين قائمة المجلات العلمية ذات القيمة العلمية والمصدقية المعترف بها دوليا .

4- العمل على ترقية المجلات العلمية الوطنية حتى تتمكن من الارتقاء إلى مصاف المجلات الدولية المعترف بها. حيث جاء هذا التصنيف كما يلي:

☞ الفئة الاستثنائية: المجلات «nature» و «science» التي تسمح للباحثين الذي نشروا مقالاتهم فيها ترشيح المؤسسات التي ينتمون إليها لأن يكونوا ضمن تصنيف شنغهاي.

☞ الفئة أ+: المجلات المدرجة في «web of science» للناشر Thomson Reuters (مع معامل التأثير) والمدرجة ضمن الرتب الخمسة الأولى لكل تخصص.

☞ الفئة أ: المجلات العلمية المدرجة في « web of science » للناشر Thomson Reuters (مع معامل التأثير). وهو الصنف الأدنى الذي يمنح رؤية أكبر للمؤسسات.

☞ الفئة ب: تشمل هذه الفئة المجلات العلمية المدرجة ضمن القواعد الانتقائية، على سبيل المثال:

• قائمة « Alldatabases » للناشر Thomson Reuters

• قائمة « Scopus »

• حوليات علم الآثار العربية السورية

¹ القرار الوزاري رقم 393 المؤرخ في 17 جوان 2014 يحدد لجنة علمية وطنية لتأهيل المجلات العلمية . المعدل بالقرار رقم 850 المؤرخ في 11 سبتمبر 2014 .

² المرجع نفسه.

- قائمة DEGRUGER
- القائمة المحينة AERES
- القائمة الأوروبية المحينة ERIH
- قائمة المجالات العلمية الأسترالية ABDC
- قائمة المجالات العلمية CNRS
- قائمة المجالات العلمية JOURNAL QUALITY LIST
- قائمة المجالات العلمية FINANCIAL TIMES
- المجالات العلمية المجانية التي لها أكثر من 10 سنوات من الوجود والمصادق عليها من قبل لجنة داخلية مع ممثل عن الوزارة وممثل عن المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (والتي تنعقد مرتين في السنة).
- الفئة ج: تتضمن المجالات العلمية الوطنية التي تستوفي الشروط التي وضعتها اللجنة الوطنية لتأهيل المجالات العلمية حتى توافق على تصنيفها ضمن هذه الفئة. وتمثل هذه الشروط فيما يلي:
- يجب أن تكون للمجلة أقدمية سنتين (02) على الأقل، وأن تكون مجانية (لا يشترط على المؤلفين دفع مقابل للنشر، مع على أقل خمس مقالات في العدد الواحد).
- يجب أن تكون المجلة منضمة إلى الأرضية الجزائرية للمجلات العلمية ASJP.
- يجب أن يكون للمجلة رقم ISSN الخاص بالمجلة الورقية ورقم E-ISSN الخاص بالمجلة الإلكترونية، والذي يجب أن يظهر على موقع المجلة إضافة إلى رقم الإيداع القانوني.
- يجب أن تكون المجلة متاحة إتاحة حرة.. (Open Access)
- التصريح بدورية نشر المجلة والسهر على احترام الانتظام في النشر.
- تحديد الميادين العلمية التي تتناولها المجلة في صفحة التقديم.
- تقديم هدف المجلة.
- أن يكون للمجلة ناشر ورئيس تحرير وهيئة تحرير مكونة من أعضاء من مختلف المؤسسات الوطنية وأعضاء دوليين.
- يجب أن يظهر اسم الناشر ومكان النشر على صفحات تقديم المجلة.
- ذكر اسم الناشر ورئيس التحرير وأعضاء هيئة التحرير وانتمائهم المؤسساتي على صفحات تقديم المجلة.
- رئيس التحرير وأعضاء هيئة التحرير يجب أن يكونوا حاصلين، على الأقل، على شهادة دكتوراه.

- ذكر العنوان البريدي والإلكتروني للأمانة على صفحات التقديم.
- العنوان الكامل للمجلة، المجلد، العدد والتاريخ يجب أن يظهر على صفحة المجلة.
- يجب أن يكون للمجلة صيغة نموذجية (template) في شكل DOC و/أو LATEX و يتضمن تعليمات للمؤلفين.
- تحديد إجراءات طلب نشر المقالات.
- وضع فهرس لكل عدد منشور يتضمن عناوين المقالات، المؤلفين والصفحات، وأن تكون كل المقالات كاملة قابلة للتحميل على حدا.
- يجب أن يتضمن كل مقال الانتماء المؤسسي للمؤلفين، تاريخ الإرسال وتاريخ القبول وتحديد المؤلف الأول.
- يجب أن يحتوي كل مقال في المجلة على العنوان، الملخص والكلمات المفتاحية.
- يشترط محكمين على الأقل لتقييم كل مقال.
- يجب على المجلة أن تنص على اشتراط الأصلية في الأعمال في تقديمها للتعليمات الموجهة للمؤلفين.
- يجب أخذ بعين الاعتبار أرشيف المجلة.
- على المجلة احترام ميثاق أخلاقيات المهنة.
- على المجلة الإعلان عن حقوق المؤلف¹.

المطلب الثاني: تقنيات توظيف البوابة الجزائرية للمجلات العلمية من طرف الباحث

الفرع الأول: الاستغلال الحر للبوابة الجزائرية للمجلات العلمية

لم يعتمد مهندسو مركز البحث في تطويرهم للأرضية على تطبيقات مفتوحة المصدر وفضلوا تطوير تطبيق محلي. و قد تم تصميم الأرضية على واجهتين أساسيتين:

أ) الأولى إدارية (interface utilisateur): هي الواجهة الخاصة بالفاعلين في الأرضية وهم:

- المؤلف
- رئيس التحرير
- المحرر المساعد
- المراجعين أو المحكمين
- الأمانة

ب) الثانية واجهة خاصة بالمستخدم (interface utilisateur): هو المتصفح لمحتوى الأرضية.

¹ كل هذه المعلومات يمكن استقاؤها من موقع: CERIST.

وأي كانت صفة الفاعل على مستوى الأرضية يستوجب عليه أولا التسجيل في الأرضية، كما سنراه لاحقا. حيث يعد التسجيل نقطة ضرورية و إجبارية لجميع الفاعلين على مستوى الأرضية للولوج إليها و المساهمة في النشر عليها، وتتقضي عملية التسجيل المرور بجملة من الخطوات أبرزها:

(1) الدخول إلى موقع الأرضية www.asjp.cerist.dz

(2) النقر على قسم "دخول" الذي يظهر في لائحة الأقسام الرئيسية لموقع الأرضية، ثم النقر على "تسجيل"،

(3) و بعد النقر على خانة التسجيل، وملئ البيانات الشخصية، و قبول شروط استخدام الأرضية بالنقر على خانة موافق، يظهر التطبيق أنه قد تم إنشاء الحساب بنجاح، فيطلب من المسجل تصفح بريده الإلكتروني لمتابعة عملية التسجيل عن طريق تفعيل الحساب وذلك بعد النقر على رابط التفعيل المرسل، بعد تفعيل الحساب يتم الولوج إلى الموقع الإلكتروني للأرضية وذلك بعد إدخال البيانات الشخصية: اسم المستخدم وكلمة المرور.

الفرع الثاني: مراحل إدراج المقال العلمي للنشر ضمن البوابة الجزائرية للمجلات العلمية¹

يستفيد كل فاعل على مستوى الأرضية من حساب خاص به، كما يملك كل فاعل حقوق استخدام خاصة به. ومن بين الفاعلين "المؤلف"، الذي يستفيد من مجموعة من حقوق الاستخدام مثل :

أولاً: اختيار اللغة التي يود المستخدم العمل بها: العربية أو الفرنسية أو الانجليزية؛

ثانياً: إرسال مقال علمي عبر الأرضية،

ثالثاً: إمكانية الاطلاع على قائمة المقالات المرسله، قائمة المقالات في طور المعالجة، المقالات المقبولة، المقالات المقبولة بتحفظ، المقالات المرفوضة،

رابعاً: إمكانية كتابة رسالة جديدة، التعرف على قائمة الرسائل الواردة، إمكانية الإطلاع على قائمة.

أما عن طريقة إرسال ونشر مقال علمي عبر الأرضية، فيتوجب على الباحثين الراغبين في النشر عبرها إتباع الخطوات التالية:

(1) الدخول إلى الأرضية من خلال الرابط www.asjp.cerist.dz

(2) القيام بعملية التسجيل

(3) الحصول على حساب شخصي

(4) العودة إلى الصفحة الرئيسية لاختيار المجلة وذلك باستخدام إحدى الطريقتين:

الطريقة الأولى: النقر على الصفحة الرئيسية أين يقوم موقع الأرضية في قسم المجالات بإظهار قائمة المجالات مرتبة ترتيباً أبجدياً لعناوين المجالات، وبعد النقر على الحرف الأول للمجلة المرغوب النشر فيها، يقوم

¹ كل هذه الخطوات واردة على الموقع: www.asjp.cerist.dz

التطبيق بإظهار قائمة المجلات التي يبدأ اسمها بنفس الحرف ليتم النقر على المجلة التي يود الباحث النشر فيها. كما يمكن استجواب البحث التفصيلي مباشرة من الجانب الأيمن لنفس الصفحة عن طريق البحث بمجال التغطية، كلمات من العنوان، الردمد...¹

الطريقة الثانية: باستجواب محركا لبحث وبالتحديد البحث المتقدم ثم النقر على خانة اختيار المجلة، ثم انتقاء المجلة المعنية.

بعد اختيار المجلة التي يود المؤلف النشر فيها، تحيل الأرضية المستخدم إلى تحميل نموذج تعليمات نشر المقال الخاص بالمجلة، فك لمجلة لديها نموذج خاص بها، والذي يحتوي على أهم الشروط الشكلية الواجب احترامها لتحرير المقال ونشره على مستوى الدورية.

- النقر على إرسال المقال.
- ملء البيانات الخاصة بتقديم ورقة المقال. وهناك نوعين من البيانات الواجب ملئها، هي:
1- بيانات متعلقة بالمقال: عنوان المقال، ملف المقال الملخص، الكلمات المفتاحية.
2- بيانات متعلقة بالمؤلف: اللقب، الاسم، المؤسسة، البلد، البريد الإلكتروني.
- النقر على خانة تأكيد كل الإشعارات لتصل المؤلف، ويكون على دراية بكل المستجدات بخصوص قبول أو رفض المقال.
- كما تتيح هذه الصفحة إمكانية إضافة مؤلف ثان وبالإضافة إلى تقديم للمؤلف إمكانية اقتراح أحد المراجعين لمراجعة مقاله،
- الضغط على زر إرسال المقال².

المحور الثاني: إسهامات البوابة الجزائرية للمجلات العلمية في جودة البحث العلمي

سنتطرق من خلال هذا المحور إلى تبيان التنوع الوارد ضمن منصة البوابة الجزائرية للمجلات العلمية (المطلب الأول)، ثم نبين شروط النشر ودورها في جودة البحث العلمي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعدد مجالات وتخصصات النشر ضمن البوابة الجزائرية للمجلات العلمية

الفرع الأول: تعدد طرق البحث عن المجلات العلمية المتخصصة في البوابة

يمكن تصفح الأرضية و استغلالها بثلاث لغات: العربية، الفرنسية والإنجليزية، ويتوافق تصفحها مع جميع أنواع أوعية القراءة: الحاسوب، الهاتف الذكي، اللوحة الإلكترونية . كما تغطي الأرضية جميع

¹ كل هذه الخطوات واردة على الموقع: www.asjp.cerist.dz

² المرجع نفسه.

التخصصات العلمية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي تعتمد تصنيفها باستخدام التصنيف المعتمد من قبل قاعدة البيانات العالمية SCOPUS¹.

إضافة إلى ذلك تقدم أرضية ASJP نوعين من طرق البحث:

(أ) البحث البسيط: يتم من خلاله البحث بالكلمات الدالة أو كلمات من العنوان أو كلمات من

ملخصات المقالات. أما فيما يخص الاسترجاع فعند القيام بعملية البحث على مستوى البحث البسيط، وتحديد الكلمة التي يود المستخدم البحث عنها فإن محرك البحث يقوم بفصل الكلمات المركبة والبحث عنها بصفة منفصلة على مستوى الحقول التالية: العنوان، الكلمات الدالة، الملخص، و المؤلفين. كما يقوم محرك البحث البسيط بإعطاء نتيجة بحث للكلمة المبحوث عنها التي لا وجود لها في النتائج البحثية المقدمة.

(ب) البحث المتقدم الخاص بالمقال: يسمح هذا النوع من البحث بتوسيع معايير البحث حيث يوفر:

- البحث باختيار لغة الإصدار عددها ثلاثة لغات،
- البحث بالتخصصات البحثية التي تغطيها الأرضية.
- البحث بقائمة عناوين الدوريات،
- البحث بالكلمات الدالة،
- البحث بالمؤلفين،
- البحث بكلمات من العنوان،
- البحث بتاريخ الإصدار².

الفرع الثاني: الوصول للمادة العلمية المنشورة عبر البوابة من محركات البحث العالمية

الأدوات المستخدمة في عملية تكشيف الأرضية على الواب هي محركات البحث Google و Scholar Google. وقد تم اختيارها لعدة أسباب:

أولاً: هذا الاختيار جاء اعتماداً على دراسة مسبقة، فاختيار محرك البحث Google كان ببساطة لكونه يحتل المرتبة الأولى عالمياً وسط محركات البحث الأخرى من ناحية الاستجواب و البحث، ونفس الشيء بالنسبة ل Scholar Google من أجل ضمان رؤية واسعة للأبحاث العلمية، والتعريف بها على المستوى العالمي؛ فأغلب المهتمين يستخدمون هذا المحرك للتعريف بمنشوراتهم العلمية على أوسع نطاق، كما يعد scholar Google من ابرز محركات البحث الذي يتم استجوابه من طرف الأكاديميين.

¹ إلا أنه هناك نوع من الخلط في احترام هذا التصنيف؛ حيث نجد بعض من المجلات قد تم إدراجها في ميادين بحثية لا تتناسب مع تخصص المجلة.

² يمكن تصفح هذه الخانات على مستوى موقع البوابة الجزائرية للمجلات العلمية، المرجع السابق ذكره..

ثانياً: حالياً هناك ترتيب للجامعات على مستوى العالم Webometrics Classement والذي يتم بناءه على أساس الاستشهادات المرجعية (citations) للمقالات على مستوى Google Scholar . وفيما يتعلق بالأبحاث الوطنية خاصة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، فإنه ليس لدينا مقالات مرئية بصورة واسعة، وبالتالي الهدف من هذه الأرضية هي لو أننا نصل إلى تكشيف 44111 مقال المبعثرة بطريقة عشوائية على مستوى الويب، و نقوم بجردها، وحصرها، على مستوى مساحة واحدة وهي أرضية ASJP، الشيء الذي سيسهل تكشيفها على مستوى محرك البحث Google Scholar وبالتالي سيساهم بقسط كبير في ترتيب الجامعة التي ينتهي إليها صاحب المقال في الترتيب العالمي.

المطلب الثاني: شروط النشر ودورها في جودة البحث العلمي

يخضع نشر المقال على البوابة الجزائرية للمجلات العلمية لعدة مراحل بعد إرسال هذا الأخير من طرف الباحث المعني بالنشر، وتتمثل أهم هذه المراحل في إخضاع المقال العلمي للتحكيم (الفرع الأول)، ويرتبط التحكيم بأسس يتم من خلالها اختيار المحكمين لضمان الجودة في القيمة العلمية للمقالات المنشورة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: إخضاع المقال العلمي للتحكيم

تمر عملية تحكيم المقال العلمي على عدة مراحل، تبدأ من رئيس التحرير الذي يمكنه أن يتولى شخصياً بإرسال المقال للمحكمين، وغالباً ما يكون عددهم اثنان، ويراعى في ذلك طبيعة المقال أي التخصص الذي يدرج ضمنه، ضمن قائمة المحكمين المتوفرة في المجلة.

كما يمكن لرئيس التحرير إسناد قائمة المقالات القابلة للمراجعة لمحرر مساعد، يقوم بدوره بإسناد المقالات المقبولة مبدئياً لمحكمين المتواجدين ضمن قائمته¹.

يأتي بعد ذلك دور المحكم: وتبنى مهمته على مراجعة وتحكيم المقال، الوارد إليه تحت صيغة pdf؛ يقوم المحكم بالاطلاع على المقال، و يعطي رئيس التحرير بعد ذلك القبول أو الرفض المبدئي للمقال عن طريق الضغط دائماً على إحدى الأيقونتين قبول أو رفض، و عند الضغط على قبول يبدأ المحكم بعملية مراجعة المقال بالضغط على أيقونة بدء المراجعة فيظهر لديه صفحة تقييم المقال وذلك وفق مجموعة من العناصر أبرزها²:

- مصير المقال: مقبول، أو مقبول مع تعديلات صغيرة، أو مقبول مع تعديلات كبيرة، أو مرفوض،
- تقييم حداثة المعلومات في المقال: معلومات جديدة، تأكيد قيمة المعارف الحالية،
- نوعية المساهمة: نظرية أو تطبيقية أو مزيج بين النظري والتطبيقي،

¹ محرر المساعد لديه إمكانية التعرف على قائمة المحكمين وإضافة محكمين جدد، التعرف على عدد المقالات المسندة، والمقالات المقبولة.

² المراحل كلها واردة على نفس البوابة، المرجع السابق ذكره

- إمام المحكم بموضوع المقال: متوسط أو جيد. إن كان المحكم غير ملم بموضوع المقال هنا يمكن لرئيس التحرير إحالة المقال إلى مراجع آخر،
- جودة المقال، ونجد فيه كل من: تختلف كلياً أو تماماً عن باقي المساهمات تختلف قليلاً عن باقي المساهمات الأخرى، مطابقة تماماً أو إلى حد كبير إلى مساهمات أخرى، لا أعرف،
- تقييم الكتابة: ويتم خلالها تقييم جودة الكتابة والتحرير،
- تقديم الملاحظات: و هنا يوجد نوعين من الملاحظات على شكل ملف word: الملاحظات التي يتم إرسالها للمؤلف والملاحظات التي يتم إرسالها لرئيس التحرير¹، وبعد الانتهاء من عملية المراجعة النهائية يتم الضغط على أيقونة "إرسال"، والإرسال يكون لرئيس التحرير والباحث.

ووفقاً لنتائج التحكيم يتم إما قبول المقال كما هو، أو قبوله بتعديلات صغيرة أو كبيرة، وفي الحالتين الأخيرتين يتم إرسال التصحيحات المطلوبة من طرف المحكمين لصاحب المقال حتى يدرجها ضمن مقاله، ليعيد إرسال مقاله مصححاً مع إمكانية إدراج ملف على صيغة وورد يتضمن الرد على التصحيحات المطلوبة..

تلي هذه المرحلة إعادة إسناد المقال للمراجعين للتأكد من إدراج التصحيحات المطلوبة، والوصول إلى نتيجة قبول المقال نهائياً للامتنال للتصحيحات.

هنالك حالات أخرى، منها قبول مقال من طرف محكم ورفضه من محكم ثان، غالباً ما يسند المقال في هذه الحالة لمحكم ثالث قصد الفصل وفق نفس الإجراءات في مصير المقال.

الفرع الثاني: علاقة جودة المقال العلمي بالتوفيق في اختيار المحكمين

تقتضي الضرورة قصد الوصول إلى الجودة في القيمة العلمية للمقالات العلمية، التوفيق في اختيار المحكمين الذين تجتمع فيهم مجموعة من الشروط نقتضيها متطلبات المهمة الموكلة لهم، ويمكن أن نذكر من جملة هذه الشروط:

☞ مراعاة التخصص

☞ الخبرة في مجال التحكيم،

☞ التحكم في اللغات الأجنبية،

☞ تحديد عدد المجالات المنظم إليها،

☞ الإنتاج العلمي للمحكم ضمن التخصص،

☞-مجالات اهتمامات المحكم العلمية،

☞ بالنسبة للمحكمين الممارسين الموضوعية في قبول أو رفض المقالات العلمية،

هذه عينة فقط عن الشروط الواجب توافرها في المحكمين ضماناً لجودة المقالات العلمية ومنه جودة

البحث العلمي.

¹ كل هذه الخطوات واردة على الموقع: www.asjp.cerist.dz

خاتمة:

يتبين من خلال ما تم ذكره أن لبوابة الجزائرية للمجلات العلمية دور كبير في دفع عجلة البحث العلمي في الجزائر، وقد وفق مهندسو البوابة من وضع منصة تستجيب للمقاييس العالمية للبوابات العلمية. أملا في تطوير خدمات البوابة العلمية ومن خلال التجربة التي خاضها مستعملوها، سواء: مدراء مجلات، مراجعين، باحثين أو متصفحين، نأمل في نظرة مستقبلية لتطوير هذه البوابة من خلال هذه التجارب. وهذه المقترحات تنصب أكثر وتوجه لمدراء المجلات العلمية من خلال :

- 1- توحيد القالب لكل المجلات الجزائرية الموطنة في البوابة، وهذا سيخدم مدراء البوابة من جهة، وكذا المراجعين باعتبار أن وجود محكم في عدة مجلات سيمكنه من تصفح نفس القالب لكل المجلات التي ينتهي إليها كمحكم.
 - 2- أن هذا التوحيد سيسهل للباحث من استغلال وقته لكتابة وتحرير مضمون مقاله عوض التركيز على الإمتثال للضوابط الشكلية للقالب التي تتغير من مجلة إلى أخرى.
 - 3- تقدير عمل المحكمين من خلال إيجاد طريقة لتنمين مجهوداتهم في التحكيم
 - 4- إلزام المحكمين بتعهد للرد في آجال معقولة لتحكيم المقالات العلمية ويمكن لمدراء المجلات الاجتهاد من اجل تحديد مدة زمنية منطقية لذلك.
 - 5- جعل الولوج إلى البوابة بمقابل ولو رمزي باعتبار أن كل البوابات العالمية والمشهورة تشترط ذلك.
 - 6- إدراج جائزة سنوية لأحسن مقال علمي حسب التخصصات للتحفيز والوصول للجودة في تحرير الأبحاث العلمية.
- يبقى في الأخير، القول أن نجاح أي مشروع يقتضي تضافر الجهود قصد الوصول للغاية التي أنشأت من أجلها مثل هذه البوابات خدمة للعلم والبحث العلمي.

قائمة المراجع:

النصوص القانونية:

- المرسوم التنفيذي رقم 98-254 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت 1998 والمتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 60، المؤرخة في 26 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 19 غشت 1998
- القرار الوزاري رقم 393 المؤرخ في 17-06-2014 يحدث لجنة علمية وطنية لتأهيل المجلات العلمية، المعدل والمتمم..

المراجع الإلكترونية:

http://www.dgrsdz.dz/DDTI/Formulaire_revues_scientifiques_nation و www.asjp.cerist.dz

واقع النشر العلمي في المجلات والدوريات المحكمة في الجزائر في ظل الرقمنة

The reality of scientific publishing in refereed journals and periodicals

In Algeria in the shadow of digitization

د.برارمة صبرينة

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2

ber.sab75@gmail.com

ملخص:

مكنت التكنولوجيات الحديثة من تطوير عمليات النشر العلمي للبحوث وإيصالها للمستفيدين في كل مكان، وفي أي وقت ممكن. فقد أصبحت المجلات العلمية المحكمة والإلكترونية أهم وسائل للنشر العلمي، كما أصبح هذا النشر يشكل أحد العمليات الأساسية في تقييم الجامعات وتصنيفها عالميا.

لذا تسعى المجلات العلمية المحكمة عموما، والجزائرية بشكل خاص، إلى ترقية أوعية النشر العلمي بهذه الدول بما يضمن زيادة قوتها وموثوقيتها والتعريف بنفسها، من خلال تضمين نفسها في قواعد البيانات العالمية المفهرسة والمعتمدة. لكن اصطدمت هذه المجلات بحقيقة احتكار مؤسسات محددة (مثل ISI، Clarivier، SCOPUS) لتصنيف المجلات، اعتمادا على مؤشرات ومعايير محددة لقبول التصنيف، قد تكون تعجيزية.

تهدف هذه المداخل إلى تسليط الضوء على واقع النشر العلمي بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، والنشر العلمي في مجال العلوم القانونية بشكل أخص ضمن المجلات العلمية المحكمة المصنفة في قواعد البيانات العالمية. ونخص بالذكر هنا ISI أو SCOPUS. كما قدمنا عرضا موجزا لأسباب رفض نشر البحوث ضمن هذه المجلات، وحاولنا في المقابل إعطاء حلول لذلك، سواء تلك التي تتعلق بإدراج المجلات المحكمة ضمن قواعد البيانات العالمية للنشر العلمي أو تلك المرتبطة بالمقال في حد ذاته.

الكلمات المفتاحية: النشر العلمي، سكوبيس، ويب أوف ساينس، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية.

Abstract:

Modern technologies have enabled the development of scientific publishing processes for research. Academic journals and electronic journals have become the most important means of scientific publication. This publication has also become one of the basic processes in evaluating and grading universities globally.

Therefore, refereed scientific journals in general, and Algerian journals in particular, seek to upgrade the scientific publishing vessels in these countries to ensure increasing their strength, reliability, and self-definition, by including themselves in the indexed and accredited global databases. However, these journals have clashed with the fact that certain institutions (eg Clarivier (ISI), SCOPUS) monopolize the classification of journals, based on specific indicators and criteria for acceptance of the classification, which may be impossible.

Therefore, this intervention aims to shed light on the reality of scientific publishing in general, and in Algeria in particular, and scientific publishing in the field of law in particular, within the scientific journals classified in international databases. In particular, ISI and SCOPUS are mentioned here. We also gave a brief presentation of the reasons for refusing to publish research within these journals, and we tried, in return, to give solutions to that, whether those related to the inclusion of refereed journals within the global databases for scientific publishing or those related to the article itself.

Keywords: scientific publishing, Scopus, Web of Science, the Algerian platform for scientific journals (ASJP).

مقدمة:

يشكل النشر العلمي، الوسيلة الفاعلة لتعميم النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث وإيصال النتائج الفكرية والمحصلات النهائية للبحوث للمستفيدين منها، وذلك عبر قنوات خاصة. حيث لا قيمة لأي إنتاج علمي إلا بنشره، بل ويكون ذلك بعد إخضاعه للتحكيم لتحديد مستوى المعرفة وجودتها.

لذا نلاحظ أن الاهتمام بالنشر العلمي تطور تدريجيا، إذ حسب الباحثة خليفي حفيظة، تطورت عملية النشر نتيجة الهجرات والحروب، حيث تمكن الباحثون من نشر أهم ما توصلوا إليه عبر المطبوعات، الإعلام والصحافة. ومع كثرة الاكتشافات والدراسات العلمية ظهرت العديد من وسائل النشر من مجلات علمية وبعض دور النشر.

لكن تراجع النشر العلمي في وقت لاحق، نتيجة عدم موثوقية الباحثين بهذه الوسائل التي كانت تركز على الربح. وفي إطار حماية حقوق النشر والحقوق الفكرية للباحثين، تم استحداث مجلات علمية محكمة، ومع التطور التكنولوجي، دخلت التكنولوجيات الحديثة في عملية النشر، سواء على المستوى الدولي أو الوطني، نذكر من ذلك البوابة الجزائرية للمجلات العلمية، والتي تعرف كما هائلا من المنشورات العلمية، بما فيها تلك المتعلقة بالمجال القانوني.

وإذا كان المعدل الكمي للنشر العلمي مهما، فإن المعول عليه أكثر هو القيمة العلمية للبحوث والدراسات، وكذا قيمة الأوعية التي يتم النشر ضمنها.

لذا تسعى المجلات العلمية المحكمة عموما، والجزائرية بشكل خاص، إلى ترقية أوعية النشر العلمي بهذه الدول بما يضمن زيادة قوتها وموثوقيتها والتعريف بنفسها، من خلال تضمين نفسها في قواعد البيانات العالمية المفهرسة والمعتمدة؛ خصوصا وأنه أصبح هذا النشر يشكل أحد العمليات الأساسية في تقييم الجامعات وتصنيفها عالميا. لكن اصطدمت هذه المجلات بحقيقة احتكار مؤسسات محددة (مثل Clarivier (ISI)، SCOPUS) لتصنيف المجلات، اعتمادا على مؤشرات ومعايير محددة لقبول التصنيف، قد تكون تعجيزية في كثير من الأحيان.

لذا، نهدف من خلال هذه المداخلة إلى:

- توضيح واقع النشر العلمي للباحثين وطلبة الدكتوراه الجزائريين ضمن النشر العلمي العالمي .
- إظهار معوقات نشر البحث العلمي ضمن قواعد البيانات العالمية للطلبة.
- تزويد الطلبة بطريقة اختيار المجلة المناسبة وخطوات كتابة المقال بشكل يضمن نشره ضمن قواعد البيانات العالمية.

حاولنا تحقيق هذه الأهداف من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو واقع عالمية النشر العلمي في الدوريات المحكمة الجزائرية ضمن عالم رقمنة يعتمد على قواعد البيانات العالمية؟

هذه الإشكالية، فرضت علينا تقسيم المداخلة إلى محورين، حيث تضمن المحور الأول دراسة مفاهيمية ومسحية عامة؛ في حين تم تخصيص المحور الثاني للنشر العلمي الجزائري بشكل خاص، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: علاقة المنظومة الافتراضية بواقع النشر العلمي الإلكتروني

المحور الثاني: المحور الثاني: النشر العلمي في الجزائر وعلاقته بتصنيف الجامعات
ننوه إلى أنه اعتمدنا -كمطلق لإنجاز هذه المداخلة- على محاضرة أ.د. بلبشير حسان الموسومة ب: "الإنتاج العلمي في الجزائر"، محاضرة ألقى في إطار تنظيم ورشة دكتورالية بعنوان "صياغة المقال العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية"، بجامعة سطيف-2، يومي 10 و 11 مارس 2020.

المحور الأول: علاقة المنظومة الافتراضية بواقع النشر العلمي الإلكتروني

أولاً: الدعائم العلمية للنشر العلمي في المجالات

توجد حالياً أهم قاعدتين للبيانات العلمية على المستوى العالمي هما: قاعدة "ISI(Web of science)" (تنتمي إلى Clarivateanalytics حالياً، Thomson Reuters سابقاً)، وقاعدة Scopus؛ حيث تضم كل قاعدة بيانات عدداً من الملخصات والمراجع من المقالات المنشورة في مجموعة مجالات أكاديمية محكمة، كتب، منشورات مؤتمرات وملتقيات (انظر الرسم البياني رقم 3). وتغطي المجالات العلمية المحكمة فروعاً علمية تضم موضوعين رئيسيين هما: العلوم والتكنولوجيا، من جهة، والعلوم الاجتماعية والإنسانية والفنون، من جهة أخرى. ويضم كلا الموضوعين معا تسعة مجالات رئيسية هي علوم الطبيعة والحياة، علوم الأرض والكون، علوم الفيزياء، كيمياء، العلوم الرياضية وتفاعلاتها، العلوم الهندسية، العلوم الاجتماعية، العلوم الإنسانية والفنون، متعددة التخصصات.

والتي تضم بدورها 19 مجالا و 265 مجالا صغيرا من بينهم ثلاثة مجالات تتعلق بالعلوم الإسلامية واللغة العربية واللغة الأمازيغية.¹

تغطي كل قاعدة بيانات المجالات العلمية على النحو التالي:

¹ - أ.د. بلبشير حسان (أستاذ بكلية الرياضيات بجامعة هواري بومدين ومدير مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني)، بعض العناصر عن علم القياس (السيانومتريكس) والإنتاج العلمي الجزائري (*Éléments de scientométrie et production scientifique algérienne*)، محاضرة ألقى عن بعد على طلبة الدكتوراه بجامعة محمد لفين دباغين-سطيف 2 بمناسبة افتتاح السنة الدكتورالية الجديدة، 12 أبريل 2021.

- قاعدة البيانات **Web of science (WoS) of Clarivate Analytics**

تحتوي على **مجالات** في مختلف التخصصات مكتوبة بأكثر من 42 لغة مختلفة، من بينها اللغة العربية، موزعة تبعاً للمجالات أو التصنيفات العلمية كالتالي:

- ✓ أكثر من 9200 مجلة في العلوم والتكنولوجيا، تشمل 178 مجالا (disciplines)¹؛
- ✓ أكثر من 3400 مجلة في العلوم الاجتماعية، تغطي 58 مجالا (disciplines)²؛
- ✓ أكثر من 1800 مجلة في العلوم الإنسانية والفنون، تغطي 28 مجالا (disciplines)³.
- ✓ إضافة إلى مجالات في مجالات أخرى .

- قاعدة البيانات **d'ElsevierScopus**

تغطي عددا أكبر من (WoS)، بحيث بلغ سنة 2021 عدد المجالات التي تغطيها 26356 في كل المجالات والتخصصات، منها 18104 مشتركة مع (WoS)⁴. وتوزع تبعاً إلى 27 مجالا أو قواعد أو تصنيفات منها 7191 مجلة في مجال العلوم الاجتماعية، والتي تضم 4654 مشتركة مع (WoS)⁵. كما تشتمل 7191 مجلة في مجال العلوم الاجتماعية على 790 مجلة في مجال القانون، منها 472 مشتركة مع (WoS)⁶.

ثانياً: تقييم النشر العلمي في الجزائر وموقعه من التقييم العالمي

سيتم الوقوف على واقع النشر العلمي في الجزائر من خلال التطرق إلى إحصائيات توضح توزيع المجالات حسب الدول، وكذا توزيع المقالات حسب الدول. علماً أنه ستقتصر المداخلة على المقالات المنشورة في المجالات العلمية المحكمة دون بقية دعائم النشر الأخرى من كتب وغيرها.

أ- توزيع المجالات حسب الدول:

سنحاول توضيح واقع النشر العلمي العالمي والعربي على نحو خاص والجزائري بشكل أخص، من خلال إجراء مسح إحصائي لعدد المجالات المعتمدة ضمن قواعد البيانات العالمي للنشر حسب كل دولة.

¹ -Clarivate, Web of Science : Social Science Citation Index,
<https://clarivate.com/webofsciencegroup/solnce-ssci/>

²- المرجع نفسه.

³- بلبشير حسان ، مرجع سابق؛

⁴Clarivate, Web of Science : Arts and Humanities Citation Index,
SJR, Scimago Journal and Country Rank , 2021, Scimago Institutions Rankings,
<https://www.scimagojr.com/journalrank.php?type=j&wos=false>

⁵- المرجع نفسه.

⁶- المرجع نفسه.

الجدول رقم 1: توزيع المجلات حسب البلدان في WoS

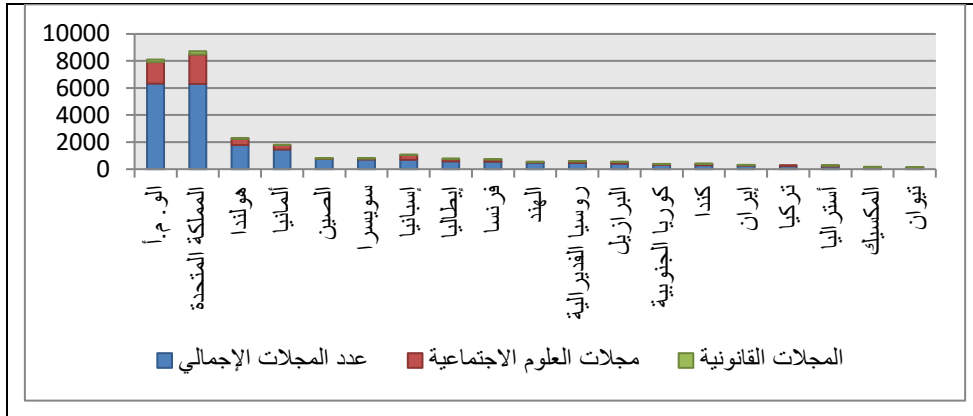
Web of Science (WoS) de Clarivate Analytics				Distribution des revues par pays dans le WoS										
	scie	sh	sc	Total		scie	sh	sc	Total		scie	sh	sc	Total
USA	15	2	5	22	ICELAND	3	1	0	4	PORTUGAL	7	4	1	12
UK	3	0	0	3	INDIA	36	6	7	49	REP OF GEORGIA	1	0	0	1
GERMANY	100	23	76	199	IRAN	42	0	1	43	ROMANIA	43	7	8	58
FRANCE	34	5	5	44	IRELAND	25	6	5	36	RUSSIA	349	6	3	360
SPAIN	31	0	0	31	ITALY	119	65	18	197	SAUDI ARABIA	12	0	0	12
NETHERLANDS	4	0	0	4	JAMAICA	2	0	0	2	SCOTLAND	26	11	7	44
CHINA	26	29	18	73	JAPAN	223	6	23	252	SERBIA	29	2	3	34
INDIA	11	0	0	11	JORDAN	2	0	0	2	SINGAPORE	54	1	7	62
GERMANY	112	14	18	144	KENYA	2	0	0	2	SLOVAKIA	20	5	3	28
FRANCE	15	1	0	16	KUWAIT	4	0	0	4	SLOVENIA	12	6	7	25
NETHERLANDS	3	40	0	43	LATVIA	2	0	1	3	SOUTH AFRICA	34	15	22	70
USA	93	9	40	142	LITHUANIA	20	3	7	30	SOUTH KOREA	104	7	15	126
GERMANY	22	18	16	56	MACEDONIA	2	0	0	2	SPAIN	35	60	40	134
NETHERLANDS	12	3	5	20	MALAYSIA	2	0	0	2	SRI LANKA	1	0	0	1
USA	1	0	0	1	MALAYSIA	11	1	2	14	SWEDEN	28	9	6	44
NETHERLANDS	33	12	16	61	MALTA	0	1	0	1	SWITZERLAND	215	11	12	238
FRANCE	40	14	11	65	MEXICO	25	2	14	41	TAIWAN	34	5	3	42
NETHERLANDS	68	5	7	80	NETHERLANDS	2	0	0	2	THAILAND	8	0	0	8
USA	4	0	3	7	NETHERLANDS	700	113	227	1040	TURKEY	51	6	10	67
NETHERLANDS	2843	410	2009	5262	NEW ZEALAND	17	4	12	33	U.A.R.AB EMIRATES	39	0	0	39
NETHERLANDS	3	7	1	11	NGERIA	2	0	1	3	UGANDA	1	0	0	1
NETHERLANDS	2	0	0	2	NORWAY	24	0	11	35	UKRAINE	25	0	0	25
NETHERLANDS	14	3	1	18	PAKISTAN	12	0	0	12	UNITED STATES	2162	579	2368	4929
NETHERLANDS	172	70	26	268	PEOPLES R CHINA	180	4	20	194	UZBEKISTAN	1	0	0	1
NETHERLANDS	547	127	127	801	PERU	0	1	0	1	VENEZUELA	7	1	2	10
NETHERLANDS	18	2	0	20	PHILIPPINES	3	2	2	7	WALES	6	2	0	8
NETHERLANDS	8	1	1	10	POLAND	152	9	18	179					
NETHERLANDS	32	0	0	32						TOTAL	8878	1784	3249	13911

المصدر: CERISTWEBTV : أ.د. بلبشير حسان، الإنتاج العلمي في الجزائر، محاضرة ملقاة في إطار تنظيم ورشة دكتورالية بعنوان صياغة المقال العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف-2، يومي 10 و 11 مارس 2020.

يتبين من خلال إستقراءنا لهذا الجدول أن الو.م.أ. الرائدة باحتلالها المرتبة الأولى بفارق شاسع مقارنة ببقية الدول وذلك بـ 4929 مجلة منشورة في WoS من مجموع 13911 مجلة شملها الجدول، منها 2982 في العلوم والتكنولوجيا و 1368 في العلوم الاجتماعية و 579 في الفنون والعلوم الإنسانية. وتأتي إنجلترا في المرتبة الثانية بـ 3268 مجلة، منها 1843 في مجال العلوم والتكنولوجيا و 1009 في مجال العلوم الاجتماعية و 416 في مجال الفنون والعلوم الإنسانية. مجموع يتعدى ما تنشره الدول الأوروبية الأخرى مجتمعة (فرنسا بـ 268 مجلة، ألمانيا بـ 851 مجلة، إيطاليا بـ 197 مجلة وإسبانيا بـ 184 مجلة...).

كما نلاحظ أن بعض الدول العربية دخلت في الترتيب؛ حيث احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا بـ 39 مجلة كلها في مجال العلوم والتكنولوجيا، ثم تلتها المملكة العربية السعودية بـ 12 مجلة كذلك كلها في مجال العلوم والتكنولوجيا؛ ثم مصر الثالثة عربيا بـ 5 مجلات، منها 4 في مجال العلوم والتكنولوجيا ومجلة واحدة في مجال العلوم الاجتماعية. واحتلت الكويت المرتبة الرابعة عربيا بـ 4 مجلات كلها في مجال العلوم والتكنولوجيا؛ وأخيرا خامس عربيا الأردن بمجلة واحدة (01) في مجال العلوم والتكنولوجيا. في حين لا تظهر الجزائر ولا تونس ولا المغرب ضمن هذا الترتيب. وتعرف الجزائر الوضعية نفسها بالنسبة للمجلات المدرجة ضمن قاعدة البيانات Scopus، وهذا ما يظهر من خلال الرسمين البيانيين التاليين:

الرسم البياني رقم 1: توزيع المجالات حسب البلدان في Scopus



المصدر: من إعداد المحاضرة، إستنادا إلى SJR, Scimago Journal and Country Rank , 2021،

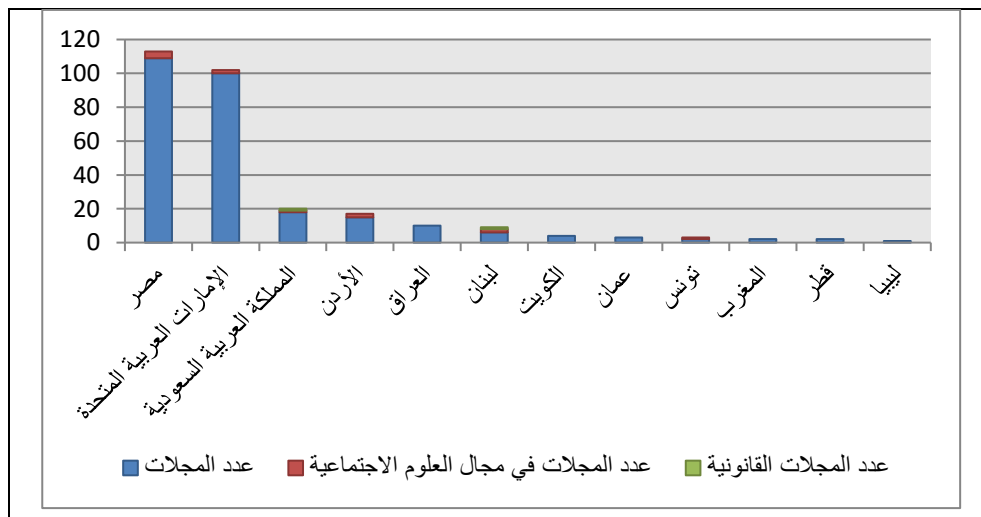
Scimago Institutions Rankings، الإحصاء العام لكل المجالات المتوفرة على

الرابط: <https://www.scimagojr.com/journalrank.php?type=j>

يظهر من خلال الرسم البياني أعلاه أن الو.م.أ. والمملكة المتحدة تتقدم بقية الدول بشكل كبير فيما يتعلق بعدد المجالات المتوفرة ضمن قاعدة البيانات Scopus، والتي تقدر بـ 6341 مجلة و 6308 على التوالي. في حين تصدر الترتيب المملكة المتحدة فيما يتعلق بعدد المجالات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والمقدرة بـ 2176 (ما يعادل 34.50% من مجموع المجالات في كل المجالات)، والتي تتضمن 228 مجلة قانونية (أي بما يعادل 10.48% من مجلات العلوم الاجتماعية و 3.6% من مجموع كل المجالات). وذلك مقارنة بقية الدول بما فيها الو.م.أ. التي يقدر عدد مجلاتها المتعلقة بالعلوم الاجتماعية بـ 1578 (أي ما يعادل 24.89% من مجموع المجالات في كل المجالات) والتي تتضمن بدورها 185 مجلة قانونية (أي بما يعادل 11.72% من مجلات العلوم الاجتماعية و 2.5% من مجموع كل المجالات).

نسبة ضعيفة بالنسبة للمجال القانوني. وتزداد النسبة في التناقص بالنسبة لبقية الدول وبشكل مقلق بالنسبة للدول العربية. وهذا ما يظهره الرسم البياني رقم 2 أدناه.

الرسم البياني رقم 2: توزيع المجالات حسب البلدان العربية في Scopus



المصدر: من إعداد المحاضرة، إستنادا إلى Scimago Journal and Country Rank , 2021, Scimago Institutions Rankings، الإحصاء العام لكل المجلات المتعلقة بالدول العربية المتوفرة على الموقع <https://www.scimagojr.com/journalrank.pB%2NTRIES> وإحصاء مجلات العلوم الاجتماعية والمتعلق بالدول العربية المتوفرة على الموقع

<https://www.scimagojr.com/journalrank.pCOUNTRIES&type=j&area=3300>

يقدر عدد مجلات الدول العربية المنشورة في Scopus بـ 275 مجلة من مجموع 26356 مجلة عبر مختلف البلدان (ما يعادل 1.04%)، من بينها 12 مجلة في العلوم الاجتماعية، موزعة على النحو التالي:

- تصدر مصر الدول العربية بـ 109 مجلة في كل المجالات، من بينها 4 مجلات في العلوم الاجتماعية. وتحتوي على مجلة مشتركة مع WoS هي Egyptian Journal of Archaeological and Restoration Studies.
- وتلتها الإمارات العربية المتحدة بـ 100 مجلة، من ضمنها مجلتين (2) في العلوم الاجتماعية.
- لكن حدثت قفزة مفاجئة نحو الأسفل بـ 18 مجلة، عدد تحتل به المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة، من بينها مجلة واحدة في العلوم الاجتماعية.
- تليها الأردن في المرتبة الرابعة بـ 15 مجلة، من بينها مجلتين (2) في العلوم الاجتماعية، منها واحدة مشتركة مع WoS هي Jordan Journal of Modern Languages and Literatures.
- ثم العراق في المرتبة الخامسة بـ 10 مجلات.
- واحتلت لبنان المرتبة السادسة بـ 6 مجلات، من بينها مجلتين (2) في العلوم الاجتماعية.
- لتأتي الكويت في المرتبة السابعة بـ 4 مجلات.
- ثم عمان في المرتبة الثامنة بـ 3 مجلات.
- وتتقاسم المرتبة التاسعة بمجلتين (2) كل من: تونس (من بينها مجلة واحدة في العلوم الاجتماعية)، المغرب وقطر.
- وأخيرا ليبيا في المرتبة الثانية عشرة بمجلة واحدة.

ويظهر هنا أنه كان لكل من تونس والمغرب وليبيا خطوة نحو النشر في قواعد بيانات عالمية من خلال Scopus؛ بخلاف WoS. لكن غلب الطابع العلمي والتكنولوجي على المجلات، في حين كان عدد المجلات في المجال القانوني ضعيفا حيث قدر بـ 4.36% من مجموع عدد المجلات المتعلقة بمجال العلوم الاجتماعية. وذلك بمجلتين هما:

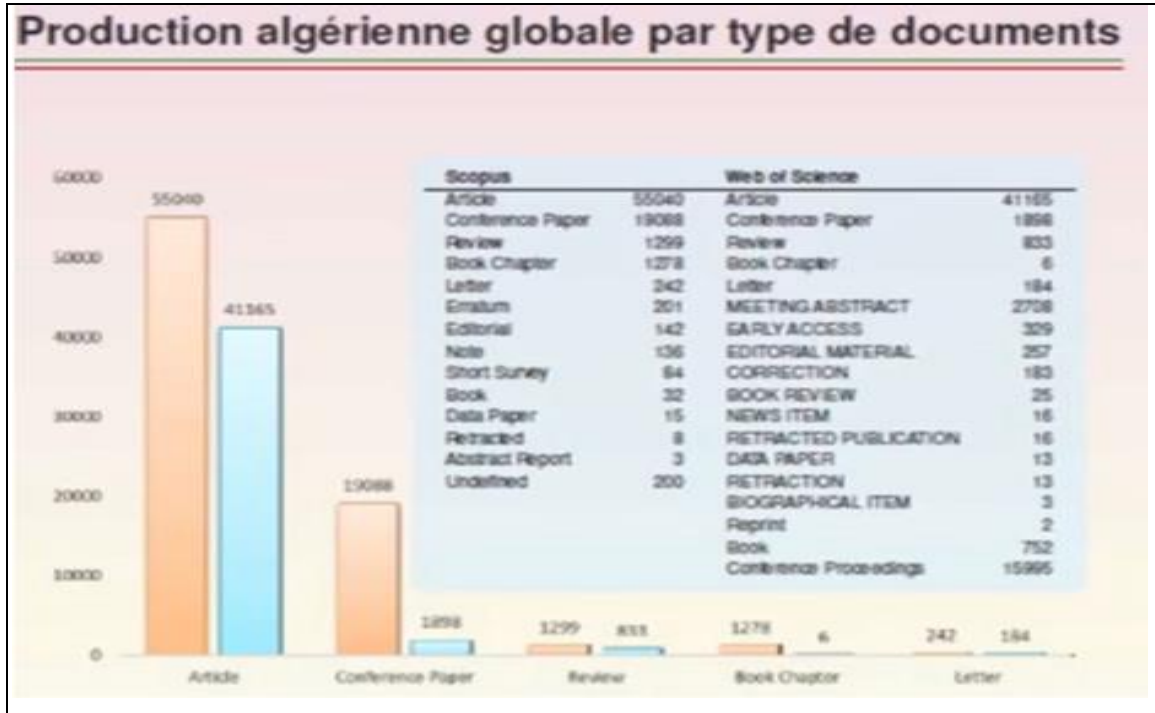
Arab Journal of Forensic Sciences and Revue juridique de l'USEK و بلبنان و Forensic Medicine بالمملكة العربية السعودية.

لكن الغريب في الأمر أن المجلات الجزائرية لا محل لها من الإعراب ضمن Scopus و WoS. هذا يدفعنا إلى طرح السؤال التالي: لماذا لم يتم إدراج المجلات الجزائرية في قواعد البيانات العالمية؟

ب- موقع الإنتاج العلمي الجزائري ضمن الإنتاج العالمي:

يقدر الإنتاج العلمي الجزائري إلى غاية 10 مارس 2020 بـ 45991 مقالا من ضمن 63243 مستند أو وثيقة في WoS، و55785 مقالا من ضمن 78749 وثيقة في Scopus. ¹ وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم 3: الإنتاج الجزائري العام تبعا لنوع الوثيقة (في WoS و Scopus)

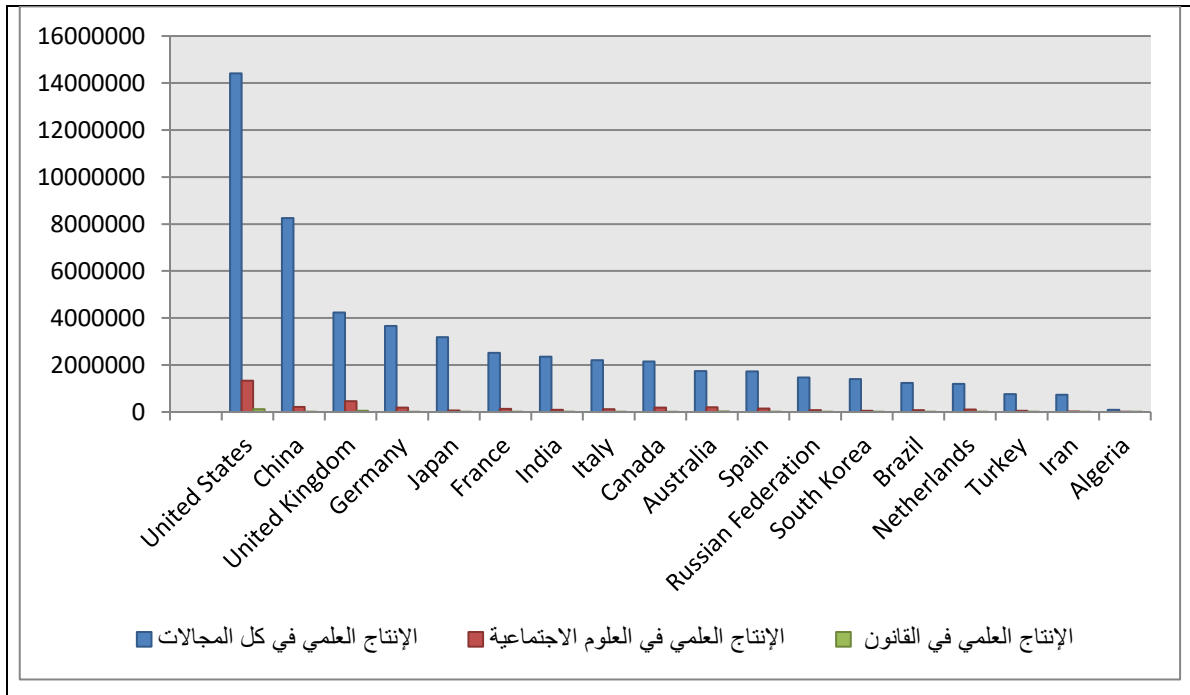


المصدر: CERISTWEBTV: أ.د. بلشير حسان، الإنتاج العلمي في الجزائر، محاضرة ملقاة في إطار تنظيم ورشة دكتورالية بعنوان صياغة المقال العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف-2، يومي 10 و11 مارس 2020.

ويعتبر الإنتاج العلمي في الجزائر ضعيفا مقارنة بالإنتاج العالمي لبقية البلدان، سواء العام أم المتعلق بالعلوم الاجتماعية، والقانونية بشكل أخص. وهذا ما يمكن إستنتاجه من خلال القراءة لمجموع الرسمان البيانيين 4 و5 معا، على النحو التالي:

¹ - أ.د. بلشير حسان، الإنتاج العلمي في الجزائر، محاضرة ملقاة في إطار تنظيم ورشة دكتورالية بعنوان صياغة المقال العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف-2، يومي 10 و11 مارس 2020، CERISTWEBTV، متوفر على الموقع: <http://webtv.cerist.dz/?p=4853>

الرسم البياني رقم 4: الإنتاج العلمي العالمي حسب البلدان في Scopus خلال الفترة الممتدة بين 1996-2021



المصدر: من إعداد المحاضرة إستنادا إلى (SJR, Scimago Journal and Country Rank(1996-2021), Scimago Institutions Rankings, 2021

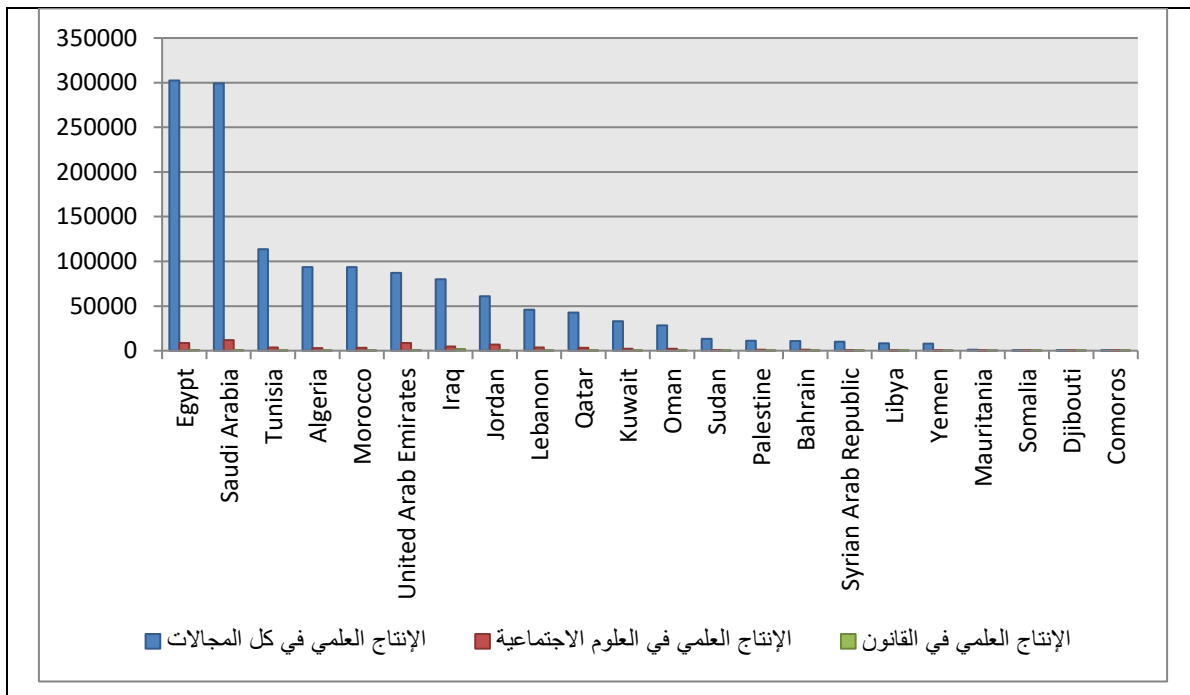
فيظهر من خلال الرسم البياني أعلاه، تقدم الو.م.أ. في الترتيب بـ 14408686 ورقة بحثية، بفارق يقدر بالضعف عن صاحب المرتبة الثانية وهي الصين والتي يقدر إنتاجها العلمي خلال الفترة المعنية بـ 8254736 ورقة بحثية. في حين احتلت الجزائر المرتبة 57 بإنتاج علمي يقدر بـ 93727 ورقة بحثية؛ بمعنى أن إنتاج الو.م.أ يقدر بـ 154 مرة ضعف إنتاج الجزائر.

بل الأكثر من ذلك تنزل الجزائر إلى المرتبة 82 فيما يخص العلوم الاجتماعية بإنتاج يقدر بـ 2806. في حين احتلت الو.م.أ. المرتبة الأولى بإنتاج يقدر بـ 1336949 أي ما يعادل 476 ضعف إنتاج الجزائر. في حين احتلت المملكة المتحدة المرتبة الثانية بإنتاج علمي يقدر بـ 467432 أي ما يعادل ثلث إنتاج الو.م.أ. وقدر إنتاج الصين - التي احتلت المرتبة الثالثة- سدس إنتاج الو.م.أ بـ 214201 ورقة بحثية.

في حين كان إنتاج الجزائر العلمي في مجال القانون ضعيفا بـ 101 ورقة بحثية فقط، لتحتل به المرتبة 89. في حين تصدرت الو.م.أ. القائمة بـ 119246 ورقة بحثية، أي ما يعادل 1181 مرة ضعف إنتاج الجزائر. كما تقهقرت الصين إلى المرتبة 9 بإنتاج علمي يقدر بـ 10619 ورقة بحثية.

كل تلك المعطيات تعزز نتيجة أن الإنتاج العلمي في مجال العلوم والتكنولوجيا في الجزائر يتفوق بشكل واضح على الإنتاج العلمي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

الرسم البياني رقم 4: الإنتاج العلمي حسب البلدان العربية في Scopus خلال الفترة الممتدة بين 1996-2021



المصدر: من إعداد المحاضرة إستنادا إلى Scimago SJR, Scimago Journal and Country Rank(1996-2021) , Scimago Institutions Rankings, 2021

تؤكد النتيجة المتوصل إليها أعلاه كذلك من خلال المعطيات التي يتضمنها الرسم البياني رقم 5. حيث تحتل الجزائر المرتبة الرابعة عربيا من حيث الإنتاج العلمي بـ 93727 إنتاج، بعد كل من مصر، المملكة العربية السعودية وتونس. بما يعادل ثلث (3/1) أنتاج مصر المقدر بـ 302626 ورقة بحثية.

لكن تقهقرت الجزائر إلى المرتبة 10 عربيا فيما يتعلق بالإنتاج العلمي في مجال العلوم الإنتاجية بـ 2806، بما يعادل 33/1 مرة كل الإنتاج الجزائري، وذلك بعد كل من المملكة العربية السعودية، الإمارات، مصر، الأردن، العراق، تونس، لبنان، قطر، المغرب.

كما تقهقرت أكثر فيما يخص الإنتاج العلمي في مجال القانون إلى المرتبة 11 عربيا بـ 101 ورقة بحثية، وذلك بعد كل من العراق، المملكة العربية السعودية، مصر، الإمارات، الأردن، تونس، لبنان، قطر، الكويت، المغرب. في حين يعتبر العراق الرائد عربيا فيما يخص الدراسات والبحوث القانونية بما يقدر بـ 1720 ورقة بحثية، أي ما يعادل 17 مرة ضعف الجزائر.

ثالثا- تصنيف المجالات:

تصنف المجالات العلمية في الجزائر إلى عدة فئات، على النحو التالي:

- المجالات صنف "أ" (A): تتمثل في المجالات المدرجة ضمن قاعدة البيانات ISI (Web of Science (WOS)).¹ وهي تضم 13755 مجلة طبقا للقائمة المعتمدة من طرف المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وفقا لطبعة 2021.

- المجالات صنف "ب" (B): يقصد بها كل قواعد المجالات التي لديها مجلس علمي؛ ويكون لهذه القاعدة 5 سنوات على الأقل، كما تكون مجانية. وتتضمن هذه الفئة على سبيل المثال قواعد البيانات التالية: All databases للناسر Thomson Reuters سابقا clarivate حاليا، قائمة SCOPUS، قائمة المجالات العلمية CNRS، قائمة المجالات العلمية Journal Qualitylist، قائمة المجالات العلمية Financial Times، حوليات علم الآثار العربية السورية، قائمة de GRUYTER، القائمة المحينة AERES، القائمة الأوروبية المحينة PLUSERIH، قائمة المجالات العلمية الأسترالية ABDC.²

وهنا يجب أن نشير إلى أنه طبقا لقائمة المجالات المصنفة "أ" و"ب"، والمعتمدة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية لطبعة 2021، فإن هناك:

✓ أكثر من 600 مجلة تنشر في مجال العلوم القانونية؛

✓ أكثر من 700 مجلة تنشر في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛

✓ أكثر من 1300 مجلة تنشر في مجال العلوم الإنسانية (تخصصات متنوعة)؛

✓ أكثر من 1300 مجلة تنشر في مجال علم الاجتماع (تخصصات متنوعة).

لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل توجد مجلات جزائرية من الصنفين "أ" و"ب"؟

بالرجوع إلى المنصة الرقمية للمجلات الوطنية (ASJP) تضم آخر قائمة للمجلات العلمية الجزائرية الصنف "ب" 15 مجلة،³ منها:

✓ مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي؛

✓ مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا؛

✓ إنسانيات- المجلة الجزائرية للأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية؛

✓ مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية؛

✓ المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي؛

¹- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، قائمة المجالات من الفئة أ، طبعة 2021، متوفر على الموقع: http://www.dgrsdt.dz/ar/revus_A

²- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، قائمة المجالات من الفئة أ، طبعة 2021، منشور سنة 2022، متوفر على الموقع: http://www.dgrsdt.dz/ar/revus_B

³- الموقع الرسمي للمنصة الرقمية للمجلات الوطنية ASJP <https://www.asjp.cerist.dz/en/researchRevue>

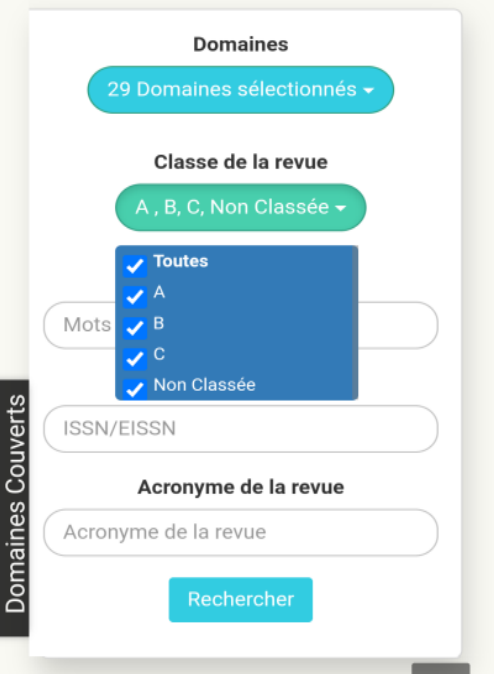
- ✓ ألف. اللغة. الإعلام والمجتمع؛
 - ✓ Traduction et langues.
 - المجالات صنف "ج": تتمثل في تلك المجالات التي تتوافر على الشروط التالية:
 - ✓ أن يكون للمجلة على الأقل سنتين من الوجود وأن تكون مجانية؛
 - ✓ أن يكون للمجلة نسخة إلكترونية؛
 - ✓ أن يكون لها رقم دولي التسلسلي معياري "ISSN"؛
 - ✓ التصريح بوتيرة صدور المجلة (سنوية، فصلية، شهرية...)
 - ✓ عرض التخصصات التي تغطيها المجلة في صفحات العرض أو الواجهة؛
 - ✓ أن يكون لها رئيس تحرير وهيئة تحرير دولية؛
 - ✓ أن يظهر الناشر وموقع النشر في واجهة المجلة؛
 - ✓ أن يظهر في واجهة المجلة إسم رئيس التحرير وأعضاء هيئة التحرير الدولية والمؤسسات التي ينتمون إليها؛
 - ✓ أن يظهر في واجهة المجلة البريد الإلكتروني للأمانة؛
 - ✓ أن يظهر في واجهة المجلة عنوان المجلة الكامل ، شعارها البيبليوغرافي، رقمها الدولي التسلسلي المعياري، الإيداع القانوني، رقم المجلة أو العدد والتاريخ. إضافة إلى شروط أخرى.¹
- ويبلغ عدد المجالات من صنف "ج" 287 مجلة، طبقا لآخر تعديل بموجب القرار رقم 442 المؤرخ في 22 أبريل 2021 الذي يحدد قائمة المجالات العلمية الوطنية من الصنف "ج". وهو ما يؤكد موقع (ASJP)، من ضمن 767 مجلة. ونستنتج من ذلك أن هناك 465 مجلة غير مصنفة.
- وتسهيلا للباحث، يمكن الوصول إلى قائمة المجالات العلمية المصنفة، سواء الوطنية أو غير الوطنية، بطريقتين:
- 1) من خلال موقع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

<http://www.dgrsdt.dz/ar>

ثم نتوجه إلى منتصف الصفحة ونختار إطار "المجلات العلمية" وننقر على اختيار "تصنيفات المجالات العلمية". أو نتوجه إلى أسفل، وبالتحديد إلى الخانة المعنونة "البرامج" ، ثم ننقر على اختيار المجالات العلمية. فتظهر صفحة تحتوي على عدة اختيارات، نقوم بالضغط على الاختيار المرغوب فيه (الصنف أ أو الصنف ب أو المجالات العلمية الوطنية).

¹ - سميرة قشايري ، واقع الدوريات العلمية المصنفة في المنصة الجزائرية للدوريات العلمية ASJP، ألف. اللغة. والإعلام والمجتمع، 8(3) 2021، متوفر على الموقع: <https://aleph.edinum.org/4767>

2) من خلال موقع البوابة الوطنية للمجلات العلمية ASJP: بعد الدخول إلى موقع المنصة اوالبوابة، يقوم الباحث بالنقر على اختيار "المجلات" الموجود أعلى الصفحة، ثم يتم التعرف على قائمة المجلات المعتمدة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تبعا لتصنيفها عبر مرحلتين كما هو موضح في الصورتين أسفله.

الخطوة الثانية:	الخطوة الأولى
<p>ننقر على خانة صنف المجلة، ثم نختار الصنف وبعدها ننقر على "بحث".</p> 	<p>المجلات 29 مجال مختار</p> <p>صنف المجلة A, B, C, غير مصنفة</p> <p>عنوان المجلة بحث عن كلمة في عنوان مجلة</p> <p>ISSN/EISSN ISSN/EISSN</p> <p>العنوان المختصر العنوان المختصر للمجلة</p> <p>بحث</p>

المحور الثاني: النشر العلمي في الجزائر وعلاقته بتصنيف الجامعات

يعتبر النشر العلمي الدولي من أهم المؤشرات الدالة على جودة البحث العلمي وآلية مهمة في الإرتقاء بجودة الكتابة العلمية للرسائل و الأطروحات. ويعد بذلك عاملا مهما، إن لم نقل أساسيا، في تصنيف الجامعات وكذا الباحثين على حد السواء. إذ تحدد مكانة الجامعة بين الجامعات بحسب ما تقوم به من نشر أبحاث جديدة ومفيدة.

ويتحقق ذلك من خلال عاملين، أولهما، إدراج الدوريات المحلية في قواعد البيانات العالمية باعتباره من العوامل المساعدة على الارتقاء بالبحث العلمي المحلي إلى مصف العالمية عن طريق توفير النشر العلمي الدولي (أولا). وثانيهما، توجه الباحثين نحو النشر العلمي الدولي لأبحاثهم. (ثانيا)

أولاً- إدراج الدوريات المحلية في قواعد البيانات العالمية:

تسعى المجالات العلمية المحكمة العربية عموماً، والجزائرية بشكل أخص إلى تضمين نفسها في قواعد البيانات المفهرسة والمعتمدة، وذلك بهدف زيادة قوتها وموثوقيتها.

لكلها تصطدم بالعديد من التحديات أو العوائق، أولها احتكار مؤسسات بعينها لتصنيف المجالات (مثل Clarivier و SCOPUS)، والتي تعتمد على شروط عالية تتعلق بجودة النشر العلمي تكاد تكون تعجيزية.¹ يمكن أن نوجز أهم هذه الشروط فيما يلي:

-شروط وآليات إدراج المجالات العلمية المحلية في قاعدة بيانات عالمية:

يجب أن تتوفر المجالات العلمية المحلية على مجموعة من الشروط حتى يمكن إدراجها ضمن قاعدة بيانات عالمية. وتختلف هذه الشروط من قاعدة بيانات إلى أخرى، بحيث حددت مثلاً (ISI) 28 شرطاً أو معياراً؛ كما تشترط (Scopus) توفر 16 شرطاً أو معياراً.

لكن هناك 10 شروط أساسية مشتركة بين الإثنين، يمكن ذكرها فيما يلي:

- ✓ تضم المجلة هيئة استشارية دولية من مختلف البلدان ومختلف التخصصات.
- ✓ تضم المجلة هيئة محررين دولية من بلدان متعددة ومختلف التخصصات.
- ✓ تنوع دولي في المحكمين من داخل الدولة ومن خارجها.
- ✓ تنوع دولي في الباحثين من داخل الدولة ومن خارجها.
- ✓ قواعد نشر محررة ودقيقة وفق معايير وضوابط (ISI) أو (Scopus).
- ✓ وجود ملخص باللغة الإنجليزية وكلمات دالة للبحث.
- ✓ انتظام في النشر، وصدور الأعداد المختلفة للمجلة في الوقت المحدد لها دون أي تأخير، وأن تكون للمجلة أعداد صادرة لمدة عامين على الأقل قبل التقدم للإدراج.
- ✓ تنوع في مواد البحوث المنشورة.
- ✓ التزام المجلة بأعلى معايير الجودة والإنقان في المضمون من حيث التحكيم والنشر.
- ✓ تكون جميع تعاملات المجلة إلكترونية، منها أن يتم تقديم أوراق العمل والأبحاث من طرف الباحثين إلكترونياً، وأن تكون المجلة متاحة على شبكة الانترنت، وتوفر المحتوى إلكترونياً عبر الويب.

بعد استيفاء المجلة لكل الشروط، تبدأ بمراسلة إما (Scopus) عبر الرابط التالي:

https://suggestor_step.scopus.com/suggestTitle/step1.cfm

أو مراسلة (ISI) عبر الرابط التالي:

<https://clarivate.com/webofsciencegroup/solutions/editorial>

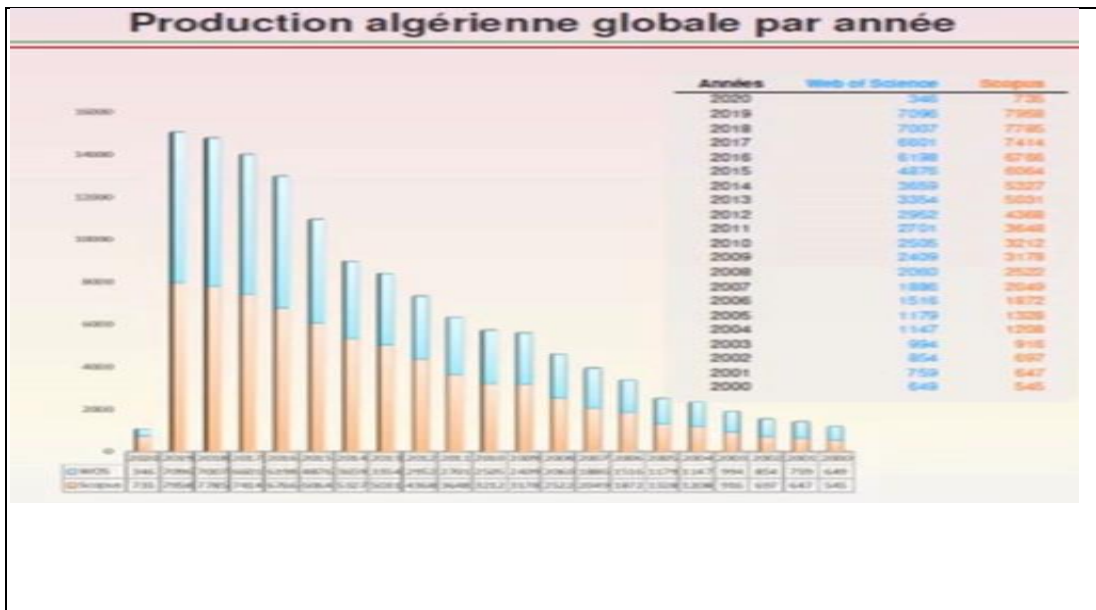
¹- عيسى ميمون وعبد الحفيظ قادري، دراسة تحليلية ونقدية لسيرورة النشر العلمي للمقالات في المجالات المحكمة بالجزائر، مجلة مدرات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 5، نوفمبر 2021، ص. 86.

أين يجب تعبئة النموذج الإلكتروني . ثم تبدأ قاعدة البيانات بعمل كشف عن المجلة. وبعد فترة تتراوح بين ثلاثة (3) أشهر وستة (6) أشهر ترد إما بالموافقة أو تبلغ عن الإشكال أو الشرط الذي يجب إستيفاؤه¹.
ثانيا- تشجيع الباحث الجزائري على النشر العلمي الدولي والارتقاء بتصنيف الجامعة الجزائرية:

في إطار تشجيع الباحث الجزائري على النشر في قواعد البيانات العالمية ، يجب أولا الوقوف على واقع النشر العلمي الجزائري عبر مختلف السنوات وكيفية تطوره، سواء بصفة عامة أو في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية أين ينتمي تخصص القانون. ثم الوقوف على معوقات النشر العلمي هذا . ليتم إعطاء حلول في النقطة الأخيرة.

أ- النشر العلمي الجزائري في قواعد البيانات العالمية وتأثيره على تصنيف الجامعات الجزائرية:
تحدد مكانة الجامعة بين الجامعات بحسب ما تقوم به من نشر أبحاث جديدة ومفيدة. ويعتبر النشر العلمي الدولي من أهم المؤشرات الدالة على جودة البحث العلمي.
ويتضح من خلال الرسومات البيانية الثلاثة أدناه التطور الذي أحرزه الباحث الجزائري من خلال مساهمته في النشر العلمي في مجلات مدرجة ضمن قواعد البيانات العالمية (WoS؛ SCOPUS)، سواء تعلق الأمر بالنشر العلمي بصفة عامة أو في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبالأخص في المجال القانوني.

الرسم البياني رقم 6: الإنتاج العلمي الجزائري في WoS وscopus بين سنتي 2000-2019



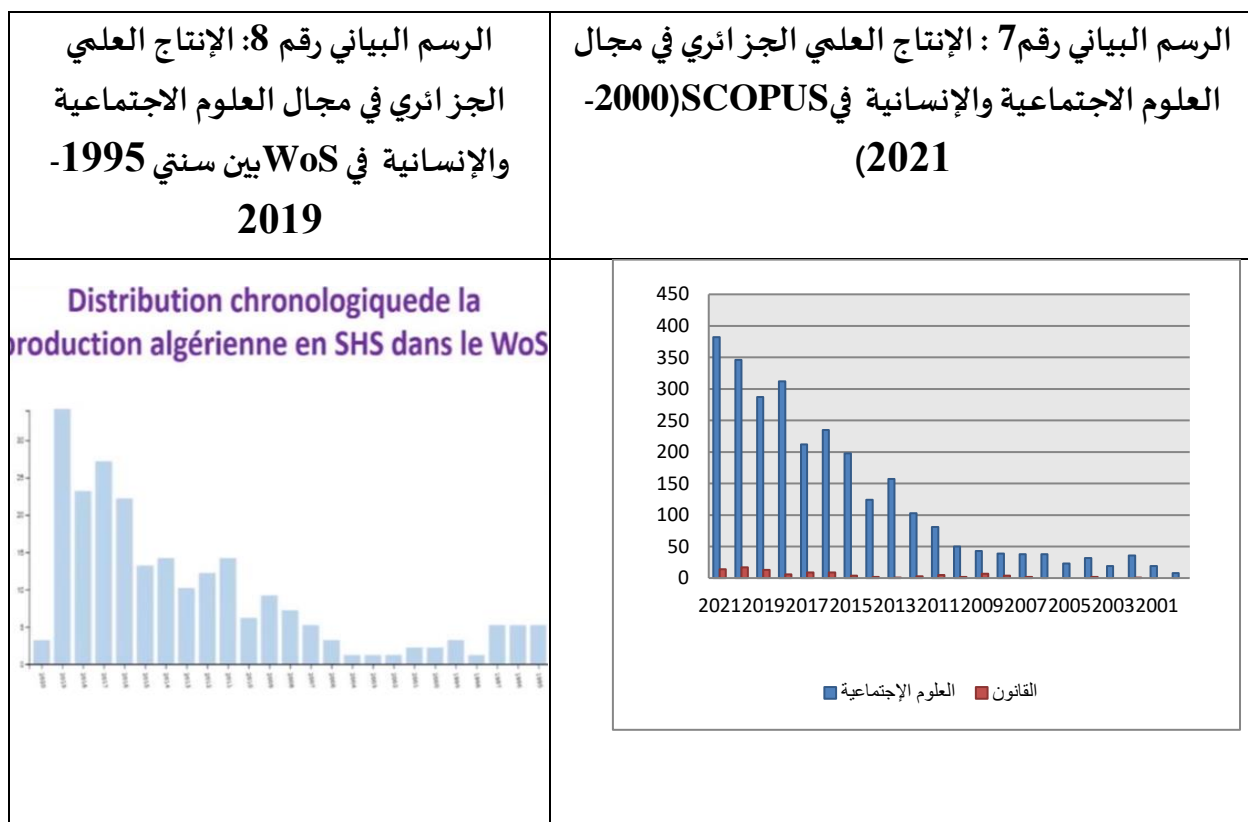
المصدر: CERISTWEBTV: أ.د. بلشير حسان، الإنتاج العلمي في الجزائر، محاضرة ملقاة في إطار تنظيم ورشة دكتورالية بعنوان صياغة المقال العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف-2، يومي 10 و 11 مارس 2020.

¹ محمد فوزي رمضان، تدويل المجلات العلمية المحلية وإدراجها في قواعد البيانات العالمية، فيديو عبر اليوتيوب متوفر على الموقع: [Youtube.com/watch ?V=Xm1EIV1KitQ](https://www.youtube.com/watch?v=Xm1EIV1KitQ) (31/10/2021)

نلاحظ من خلال إستقراءنا للرسم البياني أعلاه أن النشر العلمي للبحوث الجامعية في WoS و SCOPUS، بين سنتي 2000 و2019، عرف تطورا تدريجيا ومتوازنا أو متقاربا بين القاعدتين، دون وجود تراجع. بحيث انتقل من 649 ورقة بحثية منشورة على مستوى WoS سنة 2000 إلى 7096 ورقة بحثية منشورة سنة 2019، أي بما يعادل 11 ضعفا. كما انتقل من 546 ورقة بحثية منشورة سنة 2000 على مستوى SCOPUS إلى 8690 ورقة بحثية منشورة سنة 2019.¹

ونشير هنا أن سنة 2020 لم يتم اكتمالها عند إعداد المخطط البياني أعلاه، لهذا لم نستند إليه. ولهذا سنقدم الإحصائيات بشكل مستقل عن الرسم البياني؛ بحيث وصلت عدد الأوراق البحثية للباحثين الجزائريين والمنشورة سنتي 2020 و 2021 على مستوى SCOPUS إلى 8390 و 9785 على التوالي، أي بحوالي 17 ضعفا.²

ونتمن هذا المجهود الذي يقوم به الباحثون الجزائريون، رغم أنه يبقى ضعيفا مقارنة ببقية الدول الأخرى. لكن السؤال الذي يطرحه نفسه هنا هو: هل كان الإنتاج الجزائري في مجال العلوم الإجتماعية والإنسانية وفي مجال القانون بشكل أخص مواكبا للتقدم الذي عرفه الإنتاج الجزائري بصفة عامة؟ سنحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال استقراء الرسمين البيانيين أدناه.



¹- تصحيح معلومة: وصل عدد الأوراق البحثية التي نشرها الباحثون الجزائريون على مستوى SCOPUS سنتي 2000 و 2019 هو 546 و 8690 على التوالي وليس 545 و 7958.

²- SJR, Scimago Journal and Country Rank , 2021, Scimago Institutions Rankings,

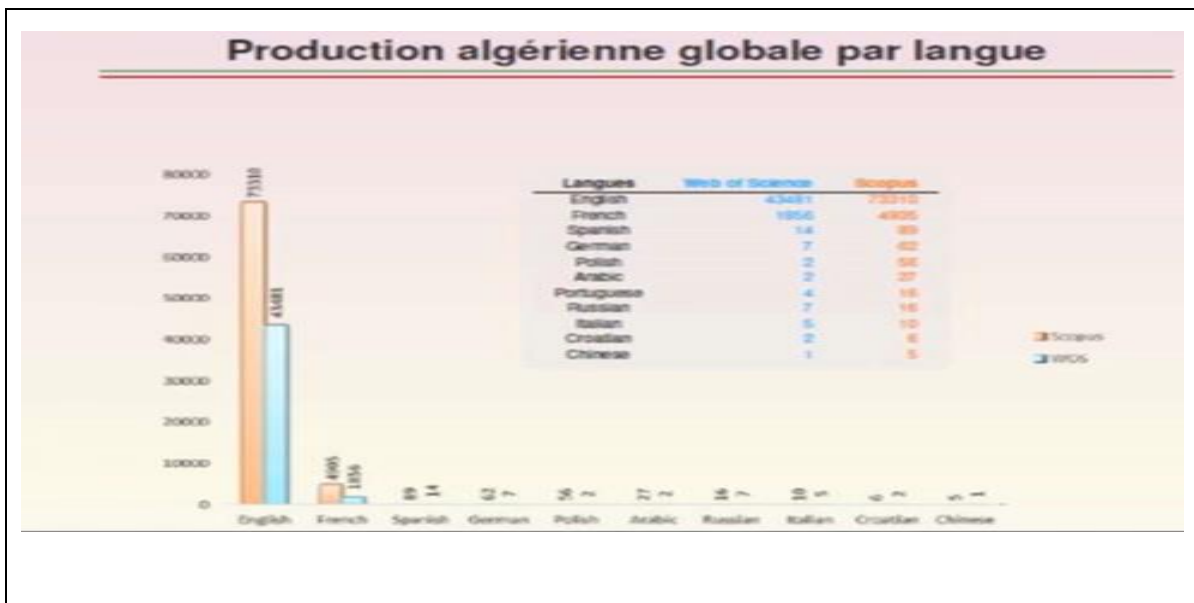
<https://www.scimagojr.com/journalrank.php?type=j&area=3300>

المصدر: CERISTWEBTV : أ.د. بلبشير حسان، الإنتاج العلمي في الجزائر، محاضرة ملقاة في إطار تنظيم ورشة دكتورالية بعنوان صياغة المقال العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف-2، يومي 10 و11 مارس 2020.	المصدر: من إعداد المحاضرة إستنادا إلى SJR, Scimago Journal and Country Rank ,Scimago Institutions Rankings, 2021 التالي: https://www.scimagojr.com/countryrank.php
---	---

يتضح جليا لم يكن هناك صعود مستمر بالنسبة للمنشورات الجزائرية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومجال القانون بشكل خاص، سواء على مستوى WoS أو SCOPUS، حيث تخللتها أحيانا بعض فترات من التناقص (مثل سنوات 2002، 2003، 2004، 2010، 2012 و2013، 2018 بالنسبة لـ WoS؛ وسنوات 2003، 2005، 2014، 2017، 2019 بالنسبة لـ SCOPUS). لكن التصاعد في عدد المنشورات العلمية كان مهما لحد لم تؤثر فيه تلك التذبذبات خلال بعض الفترات.

في المقابل نلاحظ أن عدد المنشورات في مجال القانون تصاعد من 0 منشور سنوات 2000، 2001 و2003 إلى 14 منشورا علميا. وكان أعلى عدد للمنشورات سنة 2020 بـ 17 منشور. وتعتبر هذه الخطوة مهمة في سير عملية البحث العلمي الجزائري والنشر في مجال القانون. لكن تبقى ضعيفة مقارنة بالنشر في بقية المجالات. قد يكون أهم حاجز هو اللغة لكون هناك قلة قليلة من المجالات التي تنشر باللغة العربية في هذا المجال على المستوى العالمي. وهذا ما يؤكد الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم 9: الإنتاج العلمي الجزائري العام المنشور في WoS و scopus حسب اللغات المنشور بها



المصدر: CERISTWEBTV : أ.د. بلبشير حسان، الإنتاج العلمي في الجزائر، محاضرة ملقاة في إطار تنظيم ورشة دكتورالية بعنوان صياغة المقال العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف-2، يومي 10 و11 مارس 2020.

حيث بلغ عدد المنشورات العلمية الجزائرية باللغة العربية في SCOPUS 27 مقالا مقابل مقالين إثنين فقط في WoS.

وتتوزع هذه البحوث الجزائرية المنشورة تبعا للجامعات، سواء فيما يتعلق بالنشر الشامل أم النشر في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية، على النحو التالي:

الرسم البياني رقم 11: ترتيب الجامعات الجزائرية حسب الإنتاج العلمي المنشور في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية المنشور في WoS	الرسم البياني رقم 10: ترتيب الجامعات الجزائرية حسب الإنتاج العلمي الجزائري العام المنشور في WoS و scopus																																																																																																																																																																																
<p>Distribution par établissement de la production algérienne en SHS dans le WoS (318 articles)</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>جامعة</th> <th>عدد المقالات</th> <th>جامعة</th> <th>عدد المقالات</th> </tr> </thead> <tbody> <tr><td>UNIVERSITE D ORAN</td><td>41</td><td>CREAD</td><td>4</td></tr> <tr><td>UNIV ALGER</td><td>40</td><td>ENS KOUBA</td><td>6</td></tr> <tr><td>UNIVERSITE BANNABA</td><td>24</td><td>UNIVERSITE GUELMA</td><td>4</td></tr> <tr><td>CRASC</td><td>21</td><td>UNIVERSITE EL OUED</td><td>4</td></tr> <tr><td>UNIV ALGIERS</td><td>15</td><td>USTO</td><td>4</td></tr> <tr><td>UNIVERSITE TIZI OUZOU</td><td>14</td><td>EPAU</td><td>3</td></tr> <tr><td>UNIVERSITE DE BEJAIA</td><td>11</td><td>UNIVERSITY SBA</td><td>3</td></tr> <tr><td>UNIVERSITE TLEMCEEN</td><td>11</td><td>CERIST</td><td>2</td></tr> <tr><td>UNIVERSITE CONSTANTINE</td><td>10</td><td>ESI</td><td>2</td></tr> <tr><td>USTHB</td><td>9</td><td>UNIV ORAN 2</td><td>2</td></tr> <tr><td>INRAE</td><td>7</td><td>UNIVERSITE OUM EL BOUAGHI</td><td>2</td></tr> <tr><td>UNIVERSITE SETIF</td><td>7</td><td>UNIVERSITE BOUMERDES</td><td>2</td></tr> <tr><td>UNIVERSITE TEBESSA</td><td>6</td><td>UNIVERSITE SKIKDA</td><td>2</td></tr> <tr><td>UNIV ALGER 2</td><td>5</td><td>UNIVERSITE TIARET</td><td>2</td></tr> <tr><td>UNIVERSITE SOUK AHRAS</td><td>5</td><td>UNIVERSITE BATNA</td><td>2</td></tr> <tr><td>UNIVERSITE BLIDA</td><td>5</td><td></td><td></td></tr> </tbody> </table>	جامعة	عدد المقالات	جامعة	عدد المقالات	UNIVERSITE D ORAN	41	CREAD	4	UNIV ALGER	40	ENS KOUBA	6	UNIVERSITE BANNABA	24	UNIVERSITE GUELMA	4	CRASC	21	UNIVERSITE EL OUED	4	UNIV ALGIERS	15	USTO	4	UNIVERSITE TIZI OUZOU	14	EPAU	3	UNIVERSITE DE BEJAIA	11	UNIVERSITY SBA	3	UNIVERSITE TLEMCEEN	11	CERIST	2	UNIVERSITE CONSTANTINE	10	ESI	2	USTHB	9	UNIV ORAN 2	2	INRAE	7	UNIVERSITE OUM EL BOUAGHI	2	UNIVERSITE SETIF	7	UNIVERSITE BOUMERDES	2	UNIVERSITE TEBESSA	6	UNIVERSITE SKIKDA	2	UNIV ALGER 2	5	UNIVERSITE TIARET	2	UNIVERSITE SOUK AHRAS	5	UNIVERSITE BATNA	2	UNIVERSITE BLIDA	5			<p>Production algérienne globale par établissement</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Establishment</th> <th>SCOPUS</th> <th>WoS</th> <th>CP</th> </tr> </thead> <tbody> <tr><td>ORAN</td><td>2537</td><td>2374</td><td>0.936</td></tr> <tr><td>BAHKA</td><td>3525</td><td>866</td><td>0.245</td></tr> <tr><td>CHLS</td><td>752</td><td>617</td><td>0.821</td></tr> <tr><td>USTHB</td><td>8954</td><td>7121</td><td>0.794</td></tr> <tr><td>SETIF</td><td>5481</td><td>2862</td><td>0.522</td></tr> <tr><td>SBA</td><td>1296</td><td>2666</td><td>0.489</td></tr> <tr><td>TENKOUOU</td><td>5861</td><td>1469</td><td>0.259</td></tr> <tr><td>OUNESSA</td><td>622</td><td>546</td><td>0.766</td></tr> <tr><td>BOUMERDES</td><td>1837</td><td>1441</td><td>0.784</td></tr> <tr><td>TLEMCEEN</td><td>1225</td><td>2439</td><td>0.713</td></tr> <tr><td>AKEL</td><td>1301</td><td>1303</td><td>0.771</td></tr> <tr><td>MFKA</td><td>1235</td><td>952</td><td>0.771</td></tr> <tr><td>BATNA</td><td>2137</td><td>1639</td><td>0.767</td></tr> <tr><td>CEER</td><td>1389</td><td>813</td><td>0.744</td></tr> <tr><td>BIDA</td><td>1947</td><td>1438</td><td>0.739</td></tr> <tr><td>LAGHOUAT</td><td>913</td><td>581</td><td>0.738</td></tr> <tr><td>GUELMA</td><td>1151</td><td>842</td><td>0.730</td></tr> <tr><td>ANNASS</td><td>4637</td><td>1118</td><td>0.275</td></tr> <tr><td>MOULAGANEM</td><td>1128</td><td>806</td><td>0.715</td></tr> <tr><td>SEKKA</td><td>871</td><td>601</td><td>0.688</td></tr> <tr><td>BEKKA</td><td>1884</td><td>1278</td><td>0.686</td></tr> <tr><td>BEKKA</td><td>2829</td><td>1998</td><td>0.682</td></tr> <tr><td>CONSTANTINE</td><td>6095</td><td>4009</td><td>0.658</td></tr> <tr><td>ESAP</td><td>952</td><td>196</td><td>0.206</td></tr> <tr><td>USTO</td><td>1142</td><td>1883</td><td>0.599</td></tr> <tr><td>ESAP</td><td>1072</td><td>838</td><td>0.444</td></tr> </tbody> </table>	Establishment	SCOPUS	WoS	CP	ORAN	2537	2374	0.936	BAHKA	3525	866	0.245	CHLS	752	617	0.821	USTHB	8954	7121	0.794	SETIF	5481	2862	0.522	SBA	1296	2666	0.489	TENKOUOU	5861	1469	0.259	OUNESSA	622	546	0.766	BOUMERDES	1837	1441	0.784	TLEMCEEN	1225	2439	0.713	AKEL	1301	1303	0.771	MFKA	1235	952	0.771	BATNA	2137	1639	0.767	CEER	1389	813	0.744	BIDA	1947	1438	0.739	LAGHOUAT	913	581	0.738	GUELMA	1151	842	0.730	ANNASS	4637	1118	0.275	MOULAGANEM	1128	806	0.715	SEKKA	871	601	0.688	BEKKA	1884	1278	0.686	BEKKA	2829	1998	0.682	CONSTANTINE	6095	4009	0.658	ESAP	952	196	0.206	USTO	1142	1883	0.599	ESAP	1072	838	0.444
جامعة	عدد المقالات	جامعة	عدد المقالات																																																																																																																																																																														
UNIVERSITE D ORAN	41	CREAD	4																																																																																																																																																																														
UNIV ALGER	40	ENS KOUBA	6																																																																																																																																																																														
UNIVERSITE BANNABA	24	UNIVERSITE GUELMA	4																																																																																																																																																																														
CRASC	21	UNIVERSITE EL OUED	4																																																																																																																																																																														
UNIV ALGIERS	15	USTO	4																																																																																																																																																																														
UNIVERSITE TIZI OUZOU	14	EPAU	3																																																																																																																																																																														
UNIVERSITE DE BEJAIA	11	UNIVERSITY SBA	3																																																																																																																																																																														
UNIVERSITE TLEMCEEN	11	CERIST	2																																																																																																																																																																														
UNIVERSITE CONSTANTINE	10	ESI	2																																																																																																																																																																														
USTHB	9	UNIV ORAN 2	2																																																																																																																																																																														
INRAE	7	UNIVERSITE OUM EL BOUAGHI	2																																																																																																																																																																														
UNIVERSITE SETIF	7	UNIVERSITE BOUMERDES	2																																																																																																																																																																														
UNIVERSITE TEBESSA	6	UNIVERSITE SKIKDA	2																																																																																																																																																																														
UNIV ALGER 2	5	UNIVERSITE TIARET	2																																																																																																																																																																														
UNIVERSITE SOUK AHRAS	5	UNIVERSITE BATNA	2																																																																																																																																																																														
UNIVERSITE BLIDA	5																																																																																																																																																																																
Establishment	SCOPUS	WoS	CP																																																																																																																																																																														
ORAN	2537	2374	0.936																																																																																																																																																																														
BAHKA	3525	866	0.245																																																																																																																																																																														
CHLS	752	617	0.821																																																																																																																																																																														
USTHB	8954	7121	0.794																																																																																																																																																																														
SETIF	5481	2862	0.522																																																																																																																																																																														
SBA	1296	2666	0.489																																																																																																																																																																														
TENKOUOU	5861	1469	0.259																																																																																																																																																																														
OUNESSA	622	546	0.766																																																																																																																																																																														
BOUMERDES	1837	1441	0.784																																																																																																																																																																														
TLEMCEEN	1225	2439	0.713																																																																																																																																																																														
AKEL	1301	1303	0.771																																																																																																																																																																														
MFKA	1235	952	0.771																																																																																																																																																																														
BATNA	2137	1639	0.767																																																																																																																																																																														
CEER	1389	813	0.744																																																																																																																																																																														
BIDA	1947	1438	0.739																																																																																																																																																																														
LAGHOUAT	913	581	0.738																																																																																																																																																																														
GUELMA	1151	842	0.730																																																																																																																																																																														
ANNASS	4637	1118	0.275																																																																																																																																																																														
MOULAGANEM	1128	806	0.715																																																																																																																																																																														
SEKKA	871	601	0.688																																																																																																																																																																														
BEKKA	1884	1278	0.686																																																																																																																																																																														
BEKKA	2829	1998	0.682																																																																																																																																																																														
CONSTANTINE	6095	4009	0.658																																																																																																																																																																														
ESAP	952	196	0.206																																																																																																																																																																														
USTO	1142	1883	0.599																																																																																																																																																																														
ESAP	1072	838	0.444																																																																																																																																																																														
<p>المصدر: CERISTWEBTV: أ.د. بلبشير حسان، الإنتاج العلمي في الجزائر، محاضرة ملقاة في إطار تنظيم ورشة دكتورالية بعنوان صياغة المقال العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف-2، يومي 10 و 11 مارس 2020.</p>	<p>المصدر: CERISTWEBTV: أ.د. بلبشير حسان، الإنتاج العلمي في الجزائر، محاضرة ملقاة في إطار تنظيم ورشة دكتورالية بعنوان صياغة المقال العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف-2، يومي 10 و 11 مارس 2020.</p>																																																																																																																																																																																

حيث يتأكد ضعف النشر العلمي بالنسبة لأغلب المؤسسات الجامعية. كما نلاحظ أن جامعة سطيف (بصفة عامة) احتلت المرتبة الخامسة من حيث النشر العلمي العام بـ 3481 ورقة بحثية في SCOPUS و 2962 في WoS. لكن كان عدد المقالات المنشورة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية في WoS، 7 مقالات فقط بين 318 مقالا من مختلف المؤسسات الجامعية؛ مما يؤكد على ضعف النشر العلمي الدولي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، بصفة عامة والعلوم القانونية بصفة خاصة.

فرغم وجود بحوث في مجال القانون ذات قيمة علمية رفيعة، لكن نتيجة كتابتها باللغة العربية اقتصر تأثيرها على الصعيد العربي دون العالمي، وذلك نظرا لمحدودية انتشار اللغة العربية في مجال النشر العلمي العالمي؛ فتوجد مثلا . لذا لجأت العديد من المجلات العربية إلى قبول النشر بمختلف اللغات كما تشترط استهلال المقالات العربية التي تنشرها بملخصات باللغة الإنجليزية،¹ بهدف زيادة مقروئيتها.

ويتأكد قلة المجلات أو الدوريات التي تنشر البحوث المكتوبة باللغة العربية من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم 2: المجلات العلمية المصنفة في SCOPUS التي تتيح نشر البحوث المكتوبة باللغة العربية

المجلات العلمية المصنفة في (SCOPUS) التي تتيح نشر مقالات مكتوبة بالعربية								
Source record id	Source Title (Articles covered journals are indicated in green) Titles indicated in red do not meet the Scopus quality criteria anymore and therefore Scopus discontinued the forward reporting	Proc-ISBN	E-ISSN	Active or inactive	Coverage	Article language in source (three letter ISO language codes)	2015 CiteScore	2015 SJR
2110004201	Arab Journal of Plant Protection	0259902X	24029407	Active	2017-ongoing	ARA		
2110004037	Maghrib Science Journal	20798607	24027964	Active	2017-ongoing	ARA		
21100041924	Bell Studies in Middle Eastern Literature	17715183		Active	2014-ongoing, 2009, 2007	ENG, ARA		
348015204	Dirasat Human and Social Sciences	00247721		Active	2007-ongoing	ENG, ARA	0.02	0.111
20214	Eastern Mediterranean Health Journal	18202597		Active	1994-ongoing	ARA, FRE, ENG	0.05	0.340
21100040624	Handbook of Oriental Studies, Section 1, The Near and Middle East	01699023		Active	2017-ongoing, 2007-2013	ARA, ENG, GER		0.111
2110000750	Mag Journal of Agricultural Sciences	00790530	24100062	Active	2014-ongoing	ARA, ENG		
0500137613	Mag Journal of Veterinary Sciences	14073094	14073094	Active	2009-ongoing	ARA, ENG	0.11	0.137
2110007910	Islamic History and Civilization	09202403		Active	2017-ongoing, 2009-2012, 2007-20	ARA, GER, FRE, ENG		0.100
2110000700	Journal of Islamic Manuscripts	18764071	18764071	Active	2010-ongoing	ENG, ARA, FRE	0.03	0.100
21100021104	Journal of Quranic Studies	14403591	17502730	Active	2012-ongoing	ENG, ARA	0.15	0.140
00024	Journal of the Social Sciences	02511407		Active	1999-ongoing	ARA	0.04	0.100
21100007217	Manuscripta, Supplementa	01400058		Active	2017-ongoing, 2007-2013	ARA, ENG, FRE, GER		0.114
21100025101	Parole de l'Égypte	02598551		Active	2011-ongoing	ENG, FRE, ARA	0.03	0.111
21100007405	Studia Islamica	00150492	23796143	Active	2014-ongoing	ENG, ARA	0.00	0.111
21100000912	Studies in the History and Society of the Maghrib	18779008		Active	2010-ongoing, 2012-2013	ENG, FRE, ARA		0.108
21100000906	Texts and Studies on the Quran	17472008		Active	2017-ongoing, 2013, 2009-2011, 20	FRE, ARA, GER, ENG		0.123

المصدر: الجدول متوفر على الموقع:

<https://www.univ-alger3.dz/wp-.pdf>

نلاحظ، أن الجدول أعلاه يحتوي على سبع عشرة (17) مجلة فقط، وهو عدد يمثل المجلات التي تقبل نشر الأبحاث باللغة العربية، منها مثلا مجلتي:

Journal of the Social Science. :Dirasat Human and Social Science

ويعتبر عددا قليلا جدا مقارنة بعدد المجلات التي تضمها قاعدة البيانات SCOPUS.

¹- كرام محمد الأخضر، من أجل تحسين جودة النشر العلمي القانوني في البلاد العربية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 1، ماي 2020، ص.ص. 08-26، ص. 16.

ب- عوامل وأسباب رفض المجالات المحكمة للأوراق العلمية:

لا يعد عاملي اللغة ونقص – إن لم نقل- ندرة المجالات المحلية المدرجة ضمن قواعد بيانات النشر العالمية المساهم الوحيد في قلة ظهور الإنتاج العلمي الجزائري في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية عالميا ضمن المجالات العلمية المصنفة ضمن أشهر قواعد البيانات العالمية، مقابل غزارة النشر العلمي في مجال التخصصات العلمية والتقنية. بل يشكل رفض نشر المجالات العلمية المحكمة العالمية للأوراق البحثية بصفة عامة، والقانونية بصفة خاصة، أهم العوامل المساهمة في ذلك، ويعود ذلك لعدة أسباب تذكر منها ما يلي:

✓ ضعف القيمة العلمية للبحوث القانونية: ويظهر ذلك حسب كرام محمد الأخضر، من خلال انحسار عدد الاستشهادات والاقتباسات العالمية للبحوث العربية رغم وجودها، وكذا من خلال عدم وجود مجالات أو بحوث عربية مصنفة عبر قواعد البيانات العالمية. وتعود هذه المشكلة، حسب، إلى الأسباب التالية: (3) ضعف تأثير الدراسات القانونية المنشورة في المجالات المحكمة العربية بسبب قلة عناية المؤسسات الحكومية والبرلمانية والقضائية بمخرجات البحث العلمي وما تنشره الجامعات من بحوث وماترفعه من توصيات في أعقاب المؤتمرات العلمية.

(4) عدم تمكين الباحثين من الحصول على المعلومات، على نماذج العقود وعلى الشهادات من الإدارة وكذا بعض الأحكام والقرارات القضائية.

(5) عدم اهتمام الباحثين بأسلوب معالجة تلك البحوث، مما يتعكس سلبا على تلك البحوث وعلى قيمتها العلمية وقابليتها للنشر في المجالات العلمية العالمية.¹

✓ عدم احترام الجوانب الشكلية المطلوبة في المقالات العلمية الدولية، ويرجع ذلك خصوصا للأسباب التالية:

- الاعتماد على الأساليب التقليدية والدراسات التجميعية المرتكزة على الجوانب الفقهية وتكرار ما ورد في الكتب والرسائل والمذكرات المرتبطة بموضوع البحث دون تقديم قيمة مضافة أو تضمينها إبداعا.²
- كما أن بعض المجالات لا تقبل إلا المقالات التي تتضمن دراسات ميدانية.
- إحتواء البحث على معلومات مسروقة.
- عدم التزام الباحث بالتنسيقات المعتمدة في ورقة البحث العلمي وفق قواعد نشر المجلة.
- عدم الترابط بين عنوان البحث والمضمون.
- وجود أخطاء لغوية ومنهجية في البحث.
- الموضوع ليس من اهتمامات المجلة أو سبق نشره في الأعداد السابقة.³

¹- كرام محمد الأخضر، المرجع نفسه، ص.12-14.

²- كرام محمد الأخضر، المرجع نفسه، ص.15.

³- حفيظة خليفي، معايير تقييم النشر العلمي في المجالات العلمية المحكمة، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 3، العدد 3، سبتمبر 2021، ص.ص.32-47، ص.44.

ويؤثر هذا بدوره على ارتقاء المجلات المحكمة العربية إلى مصف العالمية، لأنه لا يمكن للمنصات العالمية أن تقبل إدراج مجلات تقبل بنشر مثل تلك البحوث.

ج- اختيار المجلات وإجراءات النشر:

يحمل النشر في المجلات العلمية المحكمة والمصنفة أهمية كبيرة بالنسبة للطالب أو الباحث. لكن كيف يمكن لهذا الأخير معرفة المجلة المناسبة لذلك؟ وكيف يضمن قبول نشر مقاله؟

يمكن للباحث أن يجيب على السؤالين أعلاه من خلال اتباع الباحث لمجموعة من الخطوات تضمن له نشر مقاله في مجلة من المجلات العلمية المحكمة والمصنفة والمرموقة التي توفر الموثوقية بضمائها الحماية لحقوق النشر والحقوق الفكرية للباحثين.

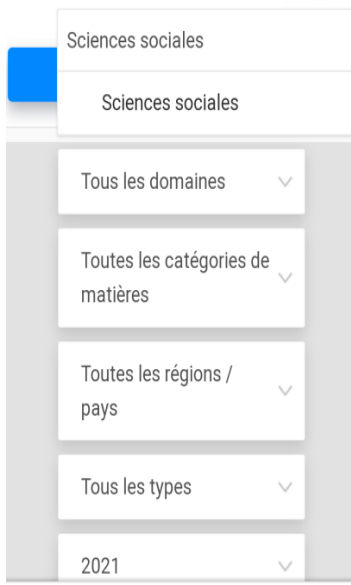
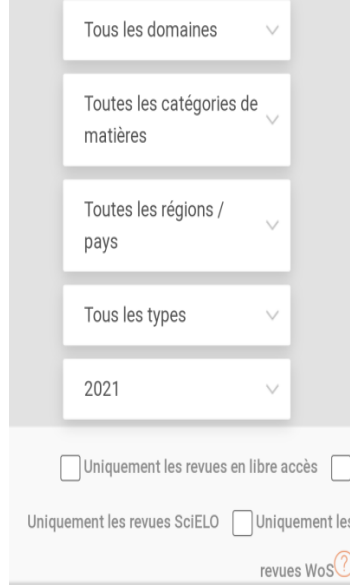

نحاول من خلال هذا العنصر أن نوضح للطالب الدكتوراه أهم هذه الخطوات، والتي يمكن أن نقسمها إلى نوعين: خطوات ترتبط بالمجلة؛ وأخرى ترتبط بالمقال في حد ذاته.

- اختيار المجلة المناسبة: يعد اختيار المجلة المناسبة أول الخطوات التي يجب على الباحث الراغب في نشر بحثه أو مقاله العلمي اتباعها، وذلك من خلال التأكد مما يلي:

✓ اختيار المجلة المختصة في مجال البحث المراد نشره. وكمثال على ذلك يمكن التعرف على المجالات المدرجة في قاعدة البيانات SCOPUS، والمختصة بالنشر في مجال العلوم القانونية، من خلال الرجوع إلى أحد الموقعين:

- scopuspreview
- simago journal rank/sjr

ثم يتم الاطلاع على المجلات المعنية وفق الخطوات الموضحة في الشكل أدناه:

<p>الخطوة رقم 3: النقر على أيقونة "Tous les domaines" ونختار المجال "Sciences sociales"؛ ثم يتم النقر على أيقونة " Toutes les categories de "matieres" واختيار التخصص "droit".</p>	<p>الخطوة رقم 2: التوجه نحو العمود الذي يتضمن الأيقونات الموضحة أدناه. ملاحظة: قد يكون العمود المعني أفقيا أو عموديا.</p>	<p>الخطوة رقم 1: النقر على أيقونة "menu" واختيار "classement des revues". ملاحظة: هذه الخطوة تخص الذين يبحثون عبر الهواتف الذكية.</p>
		

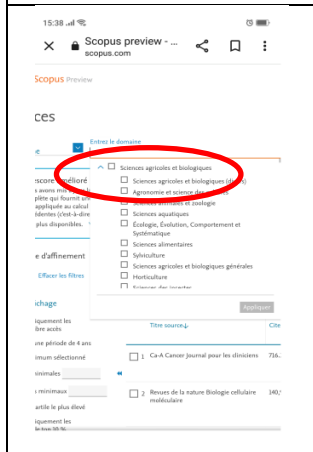
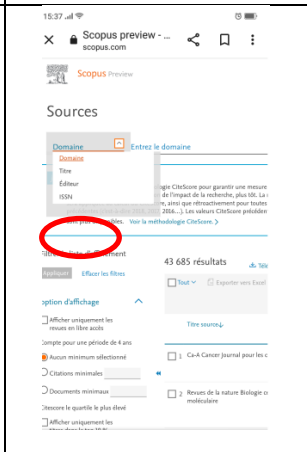
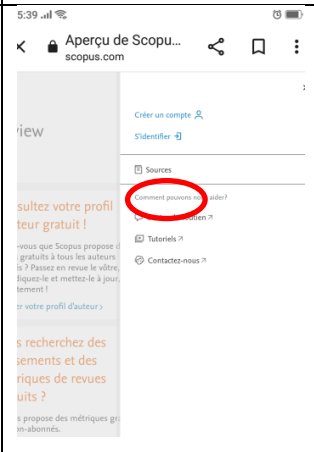
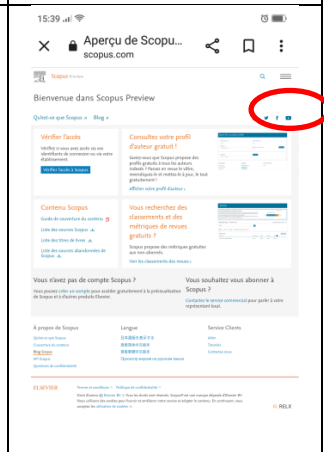
فتظهر قائمة المجالات المعنية؛ يتم اختيار مجلة منها.

كما يمكن اختيار المجلة المرغوب النشر فيها من خلال الرجوع إلى قاعدة بيانات أخرى أو منصة أخرى، مثل المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، أين يتم التأكد من اختصاص المجلة من خلال الرجوع إلى الموقع الخاص بالمجلة، والذي يتم إرسال البحوث عبره.

✓ التأكد من كل المعلومات المتعلقة بالمجلة، من خلال الاطلاع على مكانتها أو تصنيفها، شروط النشر فيها، مدة النشر، جودة الخبرة والمدة المتوقعة للقيام بنشر المقال بدءا من إرسال ملف المقال إلى مراجعته إلى الموافقة عليه ونشره؛¹ وكذا نسبة قبول البحوث، معامل التأثير. كما يتم الاطلاع على سنوات التغطية، بمعنى التأكد بأن المجلة لا زالت خاضعة لمعايير قاعدة البيانات المعنية وأنه ليست ضمن قائمة المجالات المنقطعة. وكمثال على ذلك:

¹ - حفيظة خليفي، المرجع نفسه، ص. 42.

- يتم التعرف على المعلومات المتعلقة بالمجلات العلمية، ضمن قاعدة البيانات ISI، من خلال الرجوع إلى الموقع الإلكتروني الخاص بقاعدة البيانات هذه، ثم يتم كتابة إسم المجلة المرغوب النشر فيها؛ فيظهر للباحث خيار "Full Journal Title"؛ ويظهر بعد النقر عليه خيار "Coverage" ويوجد هذا الخيار أسفل المجلة. وفي حال ظهور خيار "Science Citation Index"، يتم التأكد من أن المجلة مصنفة ضمن قاعدة البيانات ISI.
- يتم التعرف على المعلومات المتعلقة بمجلة علمية، ضمن قاعدة البيانات SCOPUS، بعد اختيار مجلة و نسخ ISSN الخاص بها، من خلال الرجوع إلى الموقعين المذكورين أعلاه (scopuspreview؛ simago journal rank/sjr)، ثم يتم النقر على الخيار "source"، ويتم اتباع الخطوات الموضحة في الشكل أدناه:

<p>الخطوة رقم 4: كتابة "ISSN" الخاص بالمجلة المعنية في الخانة المشار إليها بالدائرة الحمراء.</p>	<p>الخطوة رقم 3: النقر على أيقونة "domain" المشار إليها بالدائرة الحمراء، ثم على "ISSN".</p>	<p>الخطوة رقم 2: النقر على أيقونة "source" المشار إليها بالدائرة الحمراء.</p>	<p>الخطوة رقم 1: النقر على أيقونة "menu" المشار إليها بالدائرة الحمراء.</p>
			

فإذا كانت المجلة مصنفة ضمن قاعدة البيانات المعنية ستظهر المعلومات الخاصة بالمجلة. في حين إذا كان العكس لن تظهر النتائج.

- ✓ التأكد من فهرسة المجلة لبحوثها في قاعدة البيانات المعنية.
- ✓ الحذر من المجلات المفترسة والمحرفين المفترسين: ويكون ذلك عندما تكون المجلة تجارية تنشر البحوث دون تحكيم أو عندما يتم اختراق موقع مجلة رسيينة أو يتم وضع موقع مزيف شبيه لموقع المجلة الأصلي من طرف هاكرز.

وقد وضع على مستوى الموقع الرسمي للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي قائمة للمفترسين والمحريين المفترسين، من سنة 2016 إلى 2021.¹

- احترام معايير نشر البحوث القيمة: تتمثل أهم هذه المعايير فيما يلي:

- ✓ كتابة البحث بطريقة أكاديمية ذات مستوى عالي وخالية من الأخطاء النحوية والإملائية، مع التدقيق اللغوي والدقة في المصطلحات العلمية.
- ✓ كتابة البحث باللغات التي تنشر بها المجلة.
- ✓ يكون العنوان دقيقا، مختصرا، محيطا بعناصر الموضوع وجذابا.
- ✓ احترام عدد الصفحات المحدد من طرف المجلة.
- ✓ احتواء البحث على الملخصات بأكثر من لغة، بما فيها لغة كتابة البحث.
- ✓ تنسيق الورقة البحثية، ومراعاة قواعد وأساسيات الاقتباس والتوثيق العلمي.
- ✓ أن يكون البحث جديدا لم يسبق نشره، مع الالتزام بالموضوعية والمنهجية العلمية والأمانة العلمية والابتعاد عن السرقات العلمية.²

خاتمة:

نشير في ختام هذه المداخلة إلى أنه يمكن الخروج بمجموعة من النتائج ، نورد أهمها فيما يلي:

- تدعم النشر العلم بمنظومة افتراضية تقوم على منصات وقواعد بيانات، منها الوطنية ومنها العالمية.
- تتمثل أشهر قاعدتي بيانات النشر العلمي العالمي في كل من: "ISI(Web of science)" و "SCOPUS".
- لا يمكن لأوعية النشر العلمي المحلية زيادة موثوقيتها والتعريف بنفسها إلا من خلال اندماجها ضمن قواعد البيانات العالمية المفهرسة والمعتمدة.
- احتكار تصنيف المجالات العلمية عالميا من طرف مؤسسات محددة.
- لا تظهر المجالات العلمية الجزائرية ضمن قاعدتي البيانات العالمية، بخلاف بعض الدول العربية مثل مصر، المملكة العربية السعودية ، الإمارات... وتونس والمغرب.
- عدد المجالات العربية في مجال القانون والدرجة ضمن قاعدتي البيانات العالمية ضعيف جدا لا يتعدى مجلتين.

¹- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، قوائم المجالات المفترسة والناشرين المفترسين، 2022، متوفر على الموقع: http://www.dgrsdt.dz/ar/revus_predateur

²- حفيظة خليفي ، مرجع سابق ، ص. 42، 43.

- يعرف الإنتاج العلمي الجزائري المنشور في قاعدتي البيانات WoS و SCOPUS تطورا تدريجيا، لكن لا يزال بعيدا عن الإنتاج العالمي، بالأخص في مجال القانون، مقارنة بالمجال العلمي والتقني الذي يعرف غزارة.

- تسهيلات للمناقشة لطلبة الدكتوراه والترقية للباحثين تم إنشاء هيئة تعمل على تصنيف المجلات، هي اللجنة الوطنية العلمية لتصنيف المجلات العلمية.

- قامت هذه الهيئة بتصنيف المجلات إلى: مجلات صنف أ، مجلات صنف ب، مجلات صنف ج، مجلات غير مصنفة.

- تم تسهيل عملية الوصول إلى قائمة المجلات المصنفة من خلال موقعين: البوابة الجزائرية للمجلات العلمية؛ وموقع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

- يعتبر عدد المجلات الجزائرية المصنفة ضمن "ب" و "ج" قليلا مقارنة بالمجلات غير المصنفة، مما قد يخلق أزمة تحمل مظهرين:

✓ عدم إقدام الباحثين على نشر بحوثهم ضمن المجلات غير المصنفة، رغم توافر هذه الأخيرة على المعايير اللازمة لتصنيفها. مما يؤدي إلى فقدانها شرط النشر المنتظم والذي يعد شرطا لتصنيفها.
✓ كثرة طلبات النشر على المجلات المصنفة، مع قلة، يؤدي إلى تعطيل طالب الدكتوراه عن المناقشة والباحث عن الترقية.

- يكون للنشر العلمي تأثير على تصنيف الجامعات.

- ترجع قلة النشر إلى عدة أسباب، نلخصها فيما يلي:

✓ عدم إدراج المجلات العلمية الجزائرية ضمن قواعد البيانات العالمية للنشر العلمي.

✓ عائق اللغة.

✓ رفض المجلات المحكمة للأوراق البحثية.

لذا حاولنا من خلال هذه المداخلة تقديم مجموعة من الاقتراحات كحل، في محاولة لإظهار الإنتاج العلمي الجزائري عالميا:

- اعتماد المجلات العلمية المحكمة الوطنية للنشر بعدة لغات.

- كتابة الباحثين لإنتاجهم العلمي باللغة الإنجليزية.

- اختيار المجلة المناسبة للنشر فيها.

- احترام معايير نشر البحوث القيمة عند كتابة المقالات.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- المصادر:

- القرار رقم 442، المؤرخ في 22 أبريل 2021، الذي يحدد قائمة المجلات العلمية الوطنية من الصنف "ج".

ثانيا- المراجع:

أ- المقالات:

- حفيظة خليفي ، معايير تقييم النشر العلمي في المجالات العلمية الحكمة، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 3، العدد 3، سبتمبر 2021، ص.ص.32-47.

- سميرة قشايري ، واقع الدوريات العلمية المصنفة في المنصة الجزائرية للدوريات العلمية **ASJP**، ألف. اللغة. والإعلام والمجتمع، 8(3) 2021، متوفر على الموقع:

<https://aleph.edinum.org/4767>

- عيسى ميمون وعبد الحفيظ قادري، دراسة تحليلية ونقدية لسيرورة النشر العلمي للمقالات في المجالات المحكمة بالجزائر، مجلة مدرات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 5، نوفمبر 2021.

- كرام محمد الأخضر، من أجل تحسين جودة النشر العلمي القانوني في البلاد العربية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 1، ماي 2020، ص.ص. 08-26.

ب- الفيديوهات:

- أ.د. بلبشير حسان، الإنتاج العلمي في الجزائر، محاضرة ملقاة في إطار تنظيم ورشة دكتورالية بعنوان صياغة المقال العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف-2، يومي 10 و 11 مارس 2020، CERISTWEBTV، فيديو متوفر على الموقع:

<http://webtv.cerist.dz/?p=4853>

- بلبشير حسان ، بعض العناصر عن علم القياس (السيانومتريكس) والإنتاج العلمي الجزائري (Éléments de scientométrie et production scientifique algérienne)، محاضرة ألقيت عن بعد على طلبة الدكتوراه بجامعة محمد لمين دباغين-سطيف2 بمناسبة افتتاح السنة الدكتورالية الجديدة، 12 أبريل 2021، فيديو متوفر على الموقع:

<https://www.univ-setif2.dz/in3481:cerist&catid=d=102>

- محمد فوزي رمضان، تدويل المجالات العلمية المحلية وإدراجها في قواعد البيانات العالمية، فيديو عبر اليوتيوب متوفر على الموقع:

[Youtube.com/watch ?V=Xm1EIV1KitQ](https://www.youtube.com/watch?v=Xm1EIV1KitQ) (31/10/2021)

ج- المواقع الإلكترونية:

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، متوفر على الموقع:

<http://www.dgrsdt.dz/ar>

- Web of Science Group, in : <https://mjl.clarivate.com/search-results>

- SJR, Scimago Journal and Country Rank , in : <https://www.scimagojr.com/>

المناهج وطرق البحث في مجال علم الإدارة العامة: أية خصوصية؟

*Curricula and research methods in the field of public
administration science; any privacy?*

أ.د. خرشي الهام

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الخصوصية التي تميز مناهج وطرق البحث في إطار علم الإدارة العامة، بالرغم من انتمائه للعلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام، لكن مجال البحث فيه يتميز عن مجال البحث في إطار هذه الأخيرة، والسبب في ذلك يرجع لخصوصية هذا العلم باعتباره ذو طبيعة مزدوجة فهو علم وفن في الوقت نفسه، بالإضافة إلى خصوصية المسائل التي يعالجها الباحث في هذا المجال.

كلمات مفتاحية: المناهج، الإدارة، بحث، علم، الدقة، الباحث.

Résumé

Cette étude vise à clarifier la spécificité qui caractérise les méthodes et les outils de recherche dans le cadre de la science de l'administration publique, malgré son affiliation avec les sciences sociales en général, mais le champ de recherche en elle se distingue du champ de recherche dans le cadre de ce dernier, et cela tient à la spécificité de cette science car elle a une double nature C'est une science et un art à la fois, en plus de la spécificité des questions que le chercheur traite dans ce champ.

Mots-clés : les méthodes, Administration, Recherche, Science, Précision.

مقدمة

بالرغم من معارضة العديد من العلماء استخدام مناهج البحث العلمي المعروفة في مجال العلوم الاجتماعية والسلوكية، حيث طالبوا بقصر استخدامها على العلوم الطبيعية والرياضية والطبية للعديد من الأسباب من أهمها: عدم دقة المصطلحات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية، حيث تتصف بالمرونة الشديدة، بينما تتميز المصطلحات في النوع الثاني من العلوم بالدقة والثبات والوضوح. لكن علماء وفلاسفة العلوم الاجتماعية برهنوا على قابلية تطبيق مناهج البحث العلمي على هذا النوع من العلوم بناء على مجموعة من القواعد العلمية من بينها: التحرر من العوامل النفسية والذاتية عند تفسير الظواهر الاجتماعية.

وعلى اعتبار علم الإدارة العامة¹ وهو العلم الذي يعنى بدراسة الإدارة العامة كظاهرة اجتماعية بتبيان المبادئ والأساليب التي تسير وفقا لها هذه الظاهرة، هو علم من العلوم الاجتماعية، فينطبق عليه ما ينطبق على باقي العلوم الاجتماعية الأخرى فيما يتعلق بتطبيق المناهج العلمية.

يتميز المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية بجوهره الواحد والشامل، الذي يقوم على الملاحظة والتجربة واستنباط النتائج، التي تتحول في الأخير إلى مبادئ عامة تطبق على جميع الحالات المماثلة. لكن الطرق البحثية أو التقنيات الفنية تختلف حسب الموضوع، فكل علم من هذه العلوم له طرق بحث خاصة نظرا لخصوصية موضوعاته التي قد تتفق أو تختلف فيما بينها. بالنسبة لعلم الإدارة العامة فقد يشترك مع بعض العلوم الاجتماعية الأخرى في بعض طرق البحث وقد يختلف معها في البعض الآخر لاختلاف ميدان الدراسة والبحث. ومنه تطرح إشكالية هذه الدراسة كالاتي: ما مدى خصوصية مناهج وطرق البحث في مجال علم الإدارة العامة؟

ستتم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال تقسيمها إلى عنصرين اثنين:

أولا: خصوصية مناهج البحث المستخدمة في مجال علم الإدارة العامة

ثانيا: طرق البحث في مجال علم الإدارة العامة

أولا: خصوصية مناهج البحث المستخدمة في مجال علم الإدارة العامة

المنهج هو الطريق المنظم الذي يسلكه العقل والتفكير الإنساني ي بحثه عن معينة للوصول إلى الحقيقة. أو هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين أو من أجل البرهنة عليها للأخرين حين نكون بها عارفين².

في مجال علم الإدارة العامة يمكن إحصاء المناهج التالية: المنهج القانوني، المنهج التنظيمي او الوصفي، المنهج السلوكي، المنهج المقارن والمنهج التاريخي.

1) المنهج التنظيمي الوصفي

يعرف المنهج الوصفي بأنه أسلوب للتحليل المعلومات المجمعة حول موضوع معين للحصول على نتائج علمية وتفسيرها بطريقة موضوعية بهدف الوصول إلى وصف علمي كامل للظاهرة³.

¹ علم الإدارة العامة هو علم حديث يصعب وضع تعريف جامع مانع له متفق عليه، لكن اعتبره معظم الباحثين والدارسين انه علم يعنى بوصف وتفسير بناء ونشاط جهاز الدولة القائم على تنفيذ سياستها العامة بقصد اكتشاف القواعد المؤدية إلى أفضل تشغيل لهذا الجهاز. انظر: ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة، دار المطبوعات الجامعية، الأردن، 1987، ص. 49.

² خلاف وردة، محاضرات في مناهج البحث العلمي، ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق، السنة الجامعية 2007-2008، ص. 1.

³ موفق الحمداني، مناهج البحث العلمي، أساسيات البحث العلمي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006، ص. 109.

يركز هذا المنهج في دراسته للإدارة العامة على وصف مكوناتها وتحديد مسؤوليات السلطة والمسؤولية ودراسة مشاكل التنسيق والاتصال بين مختلف الوحدات المكونة للجهاز الإداري الناتجة عن تضخم الأجهزة الإدارية والكشف عن مساوئ التنظيم الإداري وعيوبه¹.

من أشهر القائلين بهذا المنهج "ليونارد هويت"، ما يزال المنهج سائداً إلى غاية وقتنا الحالي،² ويؤخذ على سبيل المثال موضوع البيروقراطية في مجال الإدارة العامة، حيث يتطرق الباحث لمعناها، أسبابها، مظاهرها ليصل في نهاية الدراسة بواسطة هذا المنهج إلى اقتراح سبل ووسائل معالجتها.

(2) المنهج القانوني

ظهر هذا المنهج في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. يركز على النشاط القانوني للإدارة العامة وما يرتبط به من حقوق والتزامات يفرضها الدستور والقوانين والقرارات³. ويعتبر هذا المنهج أقدم المناهج في دراسة الإدارة العامة.

من بين المواضيع التي تأخذ حيزاً هاماً ضمن هذا المنهج:

☞ المسؤولية القانونية والإدارية للعاملين، التي تبني على أساس قانوني وليس فني، مما يحول هؤلاء إلى تطبيقات قانونية لا يمكن تجاوزها لأي سبب كان.

☞ التفرقة بين العمل الإداري القانوني وأعمال الإدارة الأخرى، حيث يهتم الباحث بالتمييز بين العمل الإداري القانوني عن الأعمال الأخرى التي تصدر عن الإدارة،

☞ التمييز بين العمل القانوني الذي يرتب آثار قانونية والعمل الغير قانوني الذي لا يرتب آثار قانونية على غرار الأعمال التمهيديّة أو التحضيرية.

وقد وجهت عدة انتقادات لهذا الاتجاه، من حيث إهمال ديناميكية نشاط الإدارة وفعاليتها لصالح الجانب القانوني أو بقانونية العمل الإداري.

(3) المنهج السلوكي

ظهر هذا المنهج لفهم المنظومة الإدارية، ويعتبر نتاجاً للدراسات المعمقة المتعلقة بعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعي، ويهتم هذا المنهج بدراسة سلوك الموظف العام بالمنظمة الإدارية وتصرفاته الإيجابية أو السلبية، وتحليل أسبابها ونتائجها واقتراح حلول لعلاج السيئ منها⁴.

¹ محمد رفعت عبد الوهاب، حسين عثمان محمد عثمان، الإدارة العامة، دار المطبوعات الجامعية، 1999، الإسكندرية، ص. 78.

² عبد العزيز صالح بن حبتور، مبادئ الإدارة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص. 120.

³ محمد رفعت عبد الوهاب، حسين عثمان محمد عثمان، المرجع السابق، ص. 75.

⁴ محمد رفعت عبد الوهاب، حسين عثمان محمد عثمان، المرجع السابق، ص. 121.

ومن بين أهم المواضيع التي تدرس وفقه:

- ☞ دراسة النواحي السلوكية للأفراد التنظيم،
- ☞ توضيح العلاقة بين التنظيم الرسمي والغير الرسمي،
- ☞ يعتني بدراسة المواقف الإدارية في ضوء العوامل الاجتماعية والنفسية.

لكن الانتقاد الموجه له انه أهمل الجوانب القانونية لصالح الاهتمام بالموظف في الدراسات الخاضعة له. ومن بين السلوكات السيئة التي يتصف بها الموظف في غالبية المنظمات الإدارية هو سلوك النفاق الإداري، حيث يدرس هذا المنهج أسبابه وأثاره ليتوصل الباحث في الأخير إلى الحلول الكفيلة بالقضاء عليه.

(4) المنهج المقارن

هو المنهج الذي يعتمد على المقارنة بين مسألتين، قد تكون الأولى وطنية والثانية أجنبية، وقد تكونان وطنيتان تنتميان إلى أنظمة مختلفة، وذلك بهدف تبيان أوجه التشابه والاختلاف بينهما للوصول إلى الأفضل بينهما.

ويعرفه عالم الاجتماع "ايميل دوركايم" بأنه: نوع من التجريب غير المباشر، يستعمل عند صعوبة إجراء التجارب، خصوصا عند البحث في سبب وجود ظاهرة معينة في مكان ما، فيجب إجراء مقارنة بين هذا المكان ومكان آخر لا توجد فيه هذه الظاهرة¹.

يهدف استعمال هذا المنهج إلى الوصول إلى تقدير الفعالية، الملائمة، التكامل والتناقض وفي الأخير القضاء أو التقليل من النقائص²

لتطبيق المنهج المقارن يجب أن يتقيد الباحث بما يلي:

- أن تكون المقارنة بين ظاهرتين على الأقل،
- أن تكون الوحدات موضوع المقارنة متشابهة بما يسمح بالمقارنة و مختلفة بما يسمح بالتقابل،
- التقليل من وحدات المقارنة، وان لا يقتصر البحث على أوجه التشابه فقط أو الاختلاف فقط بل يجب ان يكونا م بعض،
- يجب أن تكون الوحدات الخاضعة للمقارنة متجانسة ومتناسبة.

أما خصوصية المنهج المقارن في مجال علم الإدارة العامة، فترتبط بالمسائل المعالجة في المجال وهي النظم الإدارية بصفة عامة بين بلدين أو أكثر بهدف الوصول إلى قواعد عامة يمكن تطبيقها لتحقيق الفعالية وتطوير وظائف الإدارة العامة³.

¹رشيد شمشيم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2006، ص. 181.

² بلعيد مويسي، القانون المقارن، محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير، تخصص قانون عام، دفعة 2000.

³ عبد العزيز صالح بين حبتور، المرجع السابق، ص. 127.

وعلى اعتبار لم الإدارة العامة هو علم حديث النشأة، فهو يحتاج إلى هذا المنهج للأسباب التالية¹:

1. زيادة الاهتمام بالمشاكل الإدارية المعاصرة،
2. نمو الفكر الإداري السلوكي بقيادة Herbert Simon وما ترتب له من انتشار الدراسة التجريبية المقارنة،
3. تطور وظيفة الدولة وتشعب مجالات تدخلها في مختلف القطاعات، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية والأزمة الاقتصادية العالمية مع بداية سنوات الثلاثينيات،
4. اتجاه الباحثين في مجال لم الإدارة العامة، خصوصا في الدول النامية إلى استخدام هذا المنهج للارتقاء بالنظم الإدارية في هذه الدول، عن طريق مقارنتها بالدول المتطورة والتي تعد مهد ظهور هذا العلم، والوصول بها إلى الفعالية،
5. ظهور الهيئات المتخصصة في مجال علم الإدارة العامة والبحوث الإدارية وسعيها لاستنباط قواعد عامة قابلة للتطبيق في المجال باستعمال المنهج المقارن.

ومن بين أهم المواضيع التي تحتاج إلى المنهج المقارن في الدراسة المقارنة بين الإدارة العامة والإدارة الخاصة من حيث الأهداف والوسائل وأساليب التسيير، للوصول إلى ضرورة تطبيق أساليب التسيير المطبقة في الإدارة الخاصة على الإدارة العامة للوصول بها إلى الفعالية.

ثانيا: طرق البحث في مجال علم الإدارة العامة

تتمثل طرق البحث في مجال علم الإدارة العامة في طريقتين أساسيتين² هما:

1) طريقة فحص الوثائق الرسمية (الملاحظة الوثائقية)

يتميز الفقه في مجال علم في هذا الإطار بين الوثائق العامة الرسمية والوثائق الخاصة:

أ) الوثائق العامة الرسمية: وتشتمل على:

- النصوص التشريعية واللائحية والقرارات والمنشورات الوزارية والتقارير والبيانات الرسمية والإحصائيات الصادرة عن الأجهزة الرسمية في الدولة الوزارات والمرافق العامة وبعض المجالس والهيئات المحلية.
- الأحكام والقرارات القضائية للمحاكم بمختلف درجاتها بالإضافة إلى الاستشارية الصادرة بطلب من مختلف الأجهزة الإدارية للدولة.
- محاضر جلسات أو مداوات الهيئة العامة من أهمها المجالس البرلمانية واللجان المختلفة ومجالس الوزراء والحكومة والمجالس المحلية المنتخبة وهي المداوات المدونة بصفه رسميه والتي يسجل فيها كل

¹ عبد العزيز صالح بين حبتور، المرجع السابق، ص. 128.

² بشير العلق، أسس الإدارة الحديثة، نظريات ومفاهيم، عمان، 1999، ص. 105..

ما يدور من مناقشات حول مختلف المواضيع والمسائل المطروحة لنصوص مشاريع القرارات والنصوص القانونية واقتراحات وأراء أعضائها والنقاشات التي دارت بينهم.

- التقارير المختلفة الصادرة عن الوزارات والمصالح التابعة لها والهيئات العامة والمجالس الاستشارية كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان.
 - المناشير المصلحية والعقود الإدارية للمصالح الوزارية والنشرات الإدارية وهي متنوعة قد تكون وزارية أو ولائية، لكن الملاحظة التي يجب الإشارة إليها أن هذه الوثائق تكون محاطة بجانب كبير من السرية ومنه يصعب على الباحث البسيط الاطلاع عليها¹.
- و للإشارة فإنما يعتبر وثيقة رسمية يحفظ في ما نسميه بالأرشيف، حيث توجد إدارة خاصة تسمى إدارة الأرشيف تحفظ كل هذه الوثائق في جميع الدول².

(ب) الوثائق الخاصة

تعتبر الوثائق الخاصة مهمة في مجال الدراسات في العلوم الاجتماعية وعموما ومجال علم الإدارة العامة خصوصا، لأنه هناك وقائع وإحداث لا يمكن معرفتها من دون هذه الوثائق وهي تتمثل في محفوظات المؤسسات و محفوظات الأفراد:

☞ محفوظات المؤسسات يمكن أن نعطي مثلا على هذه المحفوظات كالمحفوظات الصادرة عن الأحزاب والجمعيات والنقابات، التي تملك سجلات ومحاضر خاصة تتضمن ما دار في اجتماعاتها من مناقشات وما صدر عنها من قرارات ورسائل ونشرات وملفات.

☞ لكن أهميه هذا النوع من الوثائق اقل من الوثائق الرسمية، بسبب عدم تمتعها بتنظيم خاص لحفظها بالإضافة إلى السرية الكبيرة التي تحيطها بها هذه المؤسسات.

☞ المحفوظات الفردية: بالإضافة إلى الوثائق الخاصة بالمؤسسات هناك المحفوظات الفردية، وهي تتمثل في المراسلات والمذكرات الصادرة عن الأفراد على مختلف مراكزهم القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لذلك نجد أن أهميتها تختلف باختلاف في مركز الشخصي ونفوذه وعلاقاته أو منصبه الاجتماعي. تتمتع هذه المحفوظات أيضا بقدر اكبر من السرية إلا عند تقرير الشخص المتعلقة به نشرها.

بالإضافة إلى هذه المحفوظات هناك المؤلفات المختلفة و الإحصائيات أو الوثائق الإحصائية لتعداد السكان بالإضافة إلى بعض الوثائق الأخرى كالوثائق الآلية والتي تتمثل في الآلات والأحجار المصقولة هناك أيضا الوثائق السورية والتي تتمثل في مختلف الرسومات أو التصوير الفوتوغرافي أو التصوير السينمائي وهناك أيضا

¹ عبد الغني بسيوني عبد الله، أصول علم الإدارة العامة، القاهرة، 1999، ص. 154-155.

² طارق المجذوب، الإدارة العامة: العملية الإدارية والوظيفة العامة والإصلاح الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،

2002، ص. 173.

الوثائق الصوتية والتي تتمثل في مختلف التسجيلات الصوتية كالأفلام التلفزيونية والإذاعية والأحاديث بشرط أن تتم بناء على موافقة الشخص المعني.

(2) طريقة الملاحظة المباشرة (التعرف المادي على الوقائع)

تنقسم طريقه الملاحظة المباشرة إلى قسمين: الملاحظة المباشرة الواسعة، والتي تتم في إطار منهج دراسة الحالة أو استطلاع الرأي والعينة والملاحظة المباشرة الضيقة والتي تتمثل في الدراسة الميدانية والاتصال الشخصي¹.

(أ) طريقة الملاحظة المباشرة الواسعة

وتطبق بواسطة دراسة الحالة، العينة، واستطلاع الرأي. ومن أهم الطرق الممثلة لهذه الطريقة دراسة العينة، والتي تندرج في إطار ما يسمى بالتحقيق الاستباري ليصل بعده الباحث إلى تعميم النتائج.

لا تباع هذه الطريقة يستوجب إتباع عدة مراحل:

- المرحلة الأولى: ويتم فيها تحديد العينة سواء من الناس الذين سيتم استجوابهم.
- المرحلة الثانية: ويتم فيها تحقيق مع العينة وذلك بطرح الأسئلة وتلقي الأجوبة.
- المرحلة الثالثة: يتم فيها الاستفادة من نتائج الاستجواب والتحقيق والوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

تعتبر العينة نموذج يمثل المجموعة الكبرى لكن قد تطراً صعوبة بخصوص مسالتين اثنتين:

المسألة الأولى: تتعلق بتحديد الممثلين الحقيقيين للمجموعة الكبرى أي أعضاء العينة،

المسألة الثانية: تتعلق بكيفية إيجاد معيار لهذا العنصر التمثيلي، لأن العينة إذا كانت غير صادقة في التمثيل ستكون الأجوبة غير صحيحة.

ولإيجاد هذا المعيار توجد طريقتين:

- الطريقة الحصصية: مفادها اختيار عينه مصغرة من المجموعة المراد استجوابها تمثل مختلف الفئات التي تتكون منها هذه المجموعة، و في المرحلة الثانية يعين لكل محقق عدد من الأشخاص الذين يستجوبهم في كل فئة اي حصة منهم، لذلك تسمى طريقة الحصص، ويتم تحديد الفئات بناء على: جنس الأشخاص (ذكر أو أنثى) أو الحالة الشخصية (متزوج أعزب أو مطلق)، على أساس المهن (فلاح موظف عامل تاجر.....)، أو حسب المناطق السكنية (ريف مدينة)².

¹ عبد الغني بسيوني عبد الله، أصول علم الإدارة العامة، الدار المصرية الحديثة، الإسكندرية، 1981، ص. 87.

² المجذوب، المرجع السابق، ص. 198-199.

ثم نختار الأسئلة الواجب طرحها. لكن مساوئها تتمثل في التشكيك في موضوعية والصفة العلمية للبحث بالنظر للحرية للمحقق في اختيار الأشخاص.

• الطريقة العشوائية: وتتم وفق أشكال خاصة:

1. إذا كانت المجموعة التي نريد في معرفة رأيها مسجلة في لوائح مرقمة.
2. القرعة بالمساحة أو الوحدات المساحية: و تتم بالاعتماد على الخرائط الجغرافية أو الصور الجوية للمدينة أو المنطقة حيث تقسم الخريطة أو الصورة إلى مربعات متعادلة ثم يتم الاختيار بالقرعة لعدة مربعات كعينة، فيصبح سكان المساحات الجغرافية التي تحدها المربعات المختارة هم الذين يخضعون للاستجواب ويعاينون كعينة.
3. القرعة على درجات: وفقا لهذه الطريقة، يتم اختيار عينة أولى ثم تختار عينة اصغر، فنكون على درجتين أو ثلاث أو أربع درجات. والمثال على ذلك نختار موظفي وزارة معينة، ثم نختار فئة من هؤلاء تابعين لمديرية عامة في الوزارة نفسها ثم نخصص مكتب ثم مصلحة بالوزارة.
4. القرعة على مراحل: مفادها أن عملية الاختيار تتم في المرحلة الأولى لعينة كبرى نجري معها التحقيق السريع ثم في مرحلة ثانية يتم اختيار من هذه العينة عينة اصغر يجرى فيها تحقيق بعمق وبدقة.
5. كيف يتم إعداد الأسئلة؟ ما هي أنواع الأسئلة؟ ما هو عددها؟ كيف يمكن ترتيبها وإلقائها على الأفراد هذه كلها أسئلة تندرج في إطار هذه الطريقة.

• بالنسبة لكيفية إعداد الأسئلة:

يتعلق الأمر هنا بأنواع الأسئلة المطروحة وكيفية الإجابة عنها وترتيبها:

- أنواع الأسئلة: هناك نوعين من الأسئلة المطروحة:

1) الأسئلة المفتوحة: حيث تكون الأسئلة المفتوحة قائمة على ترك الحرية للشخص

للإجابة (طرح السؤال يكون مثلا ما رأيك؟).

2) الأسئلة المغلقة: فهي الأسئلة التي تكون الإجابة عليها بنعم أو لا، هل أنت مع أو ضد،

هل أنت موافق أم لا.

ويؤكد علماء الإدارة العامة انه من الأفضل أن تكون النوعين من الأسئلة مدرجة معا للاستفادة منهما.

- هناك أيضا الأسئلة ذات الأجوبة المتعددة أو التي توصف بالأجوبة المروحية والمثال عليها: ما هي صفات الموظف الجيد؟-مراعاة عمله، - المنضبط في الحضور.... وما إلى ذلك من الأمور التي يمكن أن يجيب عنها المسؤول بحيث يمكن له أضافه جواب جديد.

- ترتيب الأسئلة: يعتبر ترتيب الأسئلة شرط أساسي للحصول على أجوبة صحيحة وواقعية

• ويجب أن يكون طرح الأسئلة بشكل غير محرج ولا مخيف ولا غير لائق بالنسبة لعدد الأسئلة لا يجب أن يكون العدد مرتفعا كثيرا ولا منخفضا كثيرا بالنسبة لكيفية صياغة الأسئلة يجب أن تكون لغة سهله مفهومة.

• طريقة الأجوبة: هناك طريقه أجوبه مباشره بحيث يضع المسؤول ردوده على الأسئلة بنفسه وهناك طريقه الأجوبه غير مباشره حيث يقوم بها المحقق المتمرن والمتخصص بتسجيل الأجوبه دون اطلاع الشخص المستجوب مسبقا على مجمل الأسئلة.

من بين العيوب التي تتميز بها هذه الطريقة التأثير بشخصيه المحقق عدم الثقة تخوف العينة من الكشف عن أسمائها وعن آرائها¹.

(ب) الملاحظة المباشرة الضيقة (الاتصال المباشر)

تطبق هذه الطريقة على فئة صغيره من فئات المجتمع بخلاف سابقاتها، وتتم هذه الطريقة بعدة وسائل من أهمها المقابلة والاختبار.

☞ المقابلة: وتتنوع إلى مقابلة شخصية أو مقابلة في إطار ندوة. ويسأل فيها الشخص عن أحداث ووقائع إدارية معينة عايشوها، مثلا يسأل وزير سابق عن إصلاحات تمت في زمنه وفي قطاعه.

☞ الاختبار: ويكون الهدف منه قياس المواقف والآراء قياسا كميًا، لتثبيت ومعرفة الصفة التي تميز هذا الشخص ومقارنتها بأشخاص آخرون.

وهناك طرق أخرى في إطار الملاحظة المباشرة تتمثل في:

• الملاحظة بالمشاركة: تفرض هذه الطريقة على الباحث الاندماج في حياة المجموعة ونشاطاتها والعيش معهم في نفس الظروف والخضوع لنفس المؤثرات والتفاعل معهم ومشاركتهم مشاكلهم بشرط أن لا يكشف عن هويته².

• الملاحظة بالتجربة: بالرغم من تميز الظواهر في علم الادارة العامة بالتعدد وتشابك المؤثرات التي يصعب ضبطها، فان الباحثين في المجال قاموا بتجارب لا تتوافر فيها دقة التجارب في حقل العلوم الطبيعية التي تشتهر بهذه الطريقة، لكنها ساعدت في ضبط ملاحظة الظواهر الاجتماعية والإدارية.

وتطبق هذه الطريقة بواسطة تكوين مجموعات صغيرة من الأفراد ووضعها في ظروف معينة وتعريضها لمؤثرات محددة ثم ملاحظة ردود أفعال أفرادها وسلوكهم ازاء هذه المؤثرات مع تركهم يتصرفون بشكل عفوي³.

¹ طارق المجذوب، المرجع، السابق، ص ص. 213-214.

² طارق المجذوب، المرجع، السابق، ص. 218.

³ المرجع نفسه، ص. 219.

خاتمة

تم التوصل في خاتمة هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- 2- يمكن أن نرجع خصوصية المناهج وطرق البحث في مجال علم الإدارة العامة الى تميز هذا العلم بالطبيعة المزدوجة، فبالإضافة إلى اعتبار علم الإدارة العامة علما حقيقيا يحتاج إلى قواعد علمية تسير لها هذه الأخيرة، لكنه في الوقت نفسه يعتبر فنا ويحتاج إلى الملكات الشخصية في التسيير،
- 3- يمكن أن نرجع خصوصية المناهج وطرق البحث في مجال علم الإدارة العامة أيضا إلى خصوصية المسائل التي تعالج في إطاره،
- 4- تعود هذه الخصوصية بالفائدة على فعالية النشاط الإداري، في إطار محاولة تطويره وتحسينه بواسطة استنباط مبادئ او قواعد عامة،
- 5- بالرغم من خصوصية المناهج والطرق البحثية في إطار علم الإدارة العامة، لكن لا يمكن إن نفي مسألة التكامل فيما بينها والتكامل بينها وبين المناهج المستعملة في باقي اللوم الاجتماعية.

قائمة المراجع:

- 1- ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة، دار المطبوعات الجامعية، الأردن، 1987.
- 2- محمد رفعت عبد الوهاب، حسين عثمان محمد عثمان، الإدارة العامة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999 .
- 3- موفق الحمداني وآخرون، مناهج البحث العلمي، أساسيات البحث العلمي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006.
- 4- بشير العلاق، أسس الإدارة الحديثة، نظريات ومفاهيم، عمان، 1999.
- 5- عبد العزيز صالح بن حبتور، مبادئ الإدارة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 6- عبد الغني بسيوني عبد الله، أصول علم الإدارة العامة، ، الدار المصرية الحديثة، الإسكندرية، 1981
- 7- رشيد شمشيم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2006.

Editing and Proofreading in Academic Writing: Hints for Doctoral Students

التحرير والتدقيق اللغوي في الكتابة الأكاديمية: ومضات لطلبة الدكتوراه

Dr. Ikhlas Gherzouli

Mohamed Lamine Debaghine Sétif 2 University, Algeria

ghikhlax@yahoo.fr

Abstract:

Writing is undeniably an effective way of communicating research ideas and findings. It does not really matter whether the author is a post-graduate student or a professional writer; every piece of writing will always require good writing skills. Failing to do so will undermine the credibility of the research work. Thus, whether to write, or oversee others' writings, ensuring that the final product is refined, directed and error-free is imperative for students. Though there is no prescribed set of rules to enable students to provide perfect writings; this paper will hopefully offer valuable in-depth information on editing and proofreading to turn students' early rough drafts into effective finished products.

Keywords: *process writing, academic writing, editing, proofreading*

ملخص:

تعتبر الكتابة الطريقة الفعالة لترجمة الأفكار والتوصل إلى نتائج البحث، بغض النظر عن الكاتب سواء كان طالبا في مرحلة ما بعد التخرج أو كاتباً محترفاً، فالكتابة بكل جزئياتها تتطلب مهارات كتابة جيدة، وإلا فإننا سنكون أمام تقويض مصداقية البحث العلمي، لذلك يجب على الباحث أو المشرف التأكد دوماً من صياغة وأسلوب البحث النهائي وخلوه من الأخطاء. تقدم هذه الورقة العلمية معلومات قيمة ومعمقة حول التحرير والتدقيق اللغوي لتحويل محاولات الطلبة الولية إلى أبحاث نهائية.

الكلمات المفتاحية: عملية الكتابة، الكتابة الأكاديمية، التحرير، التدقيق اللغوي.

Introduction:

Editing and proofreading are essential parts of the writing process. They help with the effectiveness of the writing style as well as the clarity of ideas. Indeed, a thorough grounding in the editing and proofreading processes will equip students with the necessary tools to avoid common grammar difficulties, and punctuate with sophistication.

This paper will cover, therefore, the structural editing, copy editing and proofreading techniques needed to revise any document. The paper will also serve as a reference for students, by providing them with a mindful checklist of what to look for when editing and proofreading.

This paper is divided into two main fundamental sections. The first section on conceptual definitions assigns working definitions to the paper's key concepts;

namely the writing process and academic writing. The provided definitions will present the students with an understanding of the constituents of process writing as well as the types of academic writing.

The second and final part of the paper provides and outlines key components of the revision stage in academic writing; that is, editing and proofreading. The overall aim is to help students submit their final drafts of documents with confidence. Additionally, students can generate well-organised manuscripts following the processes described in this paper.

1. Conceptual Definitions

1.1. The Writing Process

Writing is one of the most important skills of language learning and it is the most difficult skill to learn. As a matter of fact, the study of writing has received much more attention from various scholars the past decades. In simple terms, writing is the representation of graphic symbols which are known as letters. In this respect, Widdows on (2001, p.62) defined writing as ‘the use of visual medium to manifest the graphological and grammatical system of the language’.

Bloomfield (1993, p.12) stated that writing is not the language per se; it is, however, merely a way of recording language by means of visual marks. Similarly, Crystal (1999) approaches writing as a way of communicating which uses a system of visual marks made on some kind of surface. Put differently, writing is one kind of graphic expression. These definitions show that writing is a sequence of symbolic graphs combined together to form an understandable text that is a necessary tool for communication.

Nunan (2003) defines writing as both a physical and mental act. Basically, writing is the physical act of committing words or ideas to some medium. It is also the mental work of inventing ideas, thinking about how to express them, and organising them into statements and paragraphs that will be clear to readers. Writing calls on the ability to create words and ideas out of ourselves (Linse, 2005); yet, it also calls on the ability to criticise them in order to describe which ones to use (Elbow, 1981).

According to Bell and Burnaby (1984), writing is a cognitive skill that writers are supposed to master with particular attention to sentence structure, vocabulary selection, spelling and punctuation. Similarly, Jebreil, Azizifar, and Gowhary (2015) suggest that writing is a productive skill that comprehends cognitive processes, such as expressing intentions, composing ideas, and problem solving. Other writers added critical thinking to the sum of cognitive processes (Fareed, Ashraf, & Bilal, 2016;

Ginting, 2019). Shokrpour and Fallahzadeh (2007) further added that writing is not only a cognitive activity, but also a complex social action.

Harmer (2007) defined writing as a process that should be completed over different stages including, the drafting stage, the planning stage, the editing stage and the final draft. As to Damiani, Alves, Frison, & Machado(2011), writing is approached as a process that calls for planning, reflection and organisation of ideas. Richards and Schmidt (2002) view writing as a result of complex processes of planning, drafting, reviewing, and revising. Bailey (2015) demonstrated the writing process into several parts: selecting suitable sources; reading texts; note-making; planning and outlining; combining variety sources; organizing paragraphs; and rewriting and proofreading.

Indeed, it is quite clear that there is no uniform definition of what process writing really means. Nevertheless, all the aforementioned definitions share most of the components of the process. For the purposes of the present paper, writing will be referred to as a process that encompasses creation of ideas, expression of ideas, and organisation of those ideas into statements and paragraphs to communicate a message to others (readers).

Writing is required in many interpersonal (writing an email to a boss) or intrapersonal (diary record) settings throughout life. When writing serves the aim of communicating events or stories to others; it is called personal writing (Bowker, 2007).

In contrast, when people write to meet some assessment requirements for a qualification; publication requirements for academic literature such as books and journals; or prepare papers for conference presentations, this kind of writing is called academic writing (Husin& Nurbayani, 2017; Sriwichai& Inpin, 2018; Osmond, 2016). So, what is academic writing?

1.2. Academic Writing

Academic writing is approached as a process through which an author communicates the information s/he has researched, processed, discussed and analysed, in an understandable way. Academic writing is ‘clear, concise, focused, structured and backed up by evidence’ (University of Leeds, 2019). Additionally, the academic writing process is not overly influenced by personal opinions.

The academic writing process is divided into four parts. These are: research, planning, writing and finalising. Research means going through a literature review (this is further explained in section 1.2.1.3.) to start planning the paper by forming its substance. Planning means turning the knowledge from the literature into a formal written text. The planning phase can be done in several ways. These include

brainstorming, clustering, making lists or asking questions. The aim here is to narrow the research focus in order to provide the level of detail needed for the paper.

The writing phase of the academic writing process is a multi-part process. It includes writing a complete first draft, then editing and rewriting it, before editing and proofreading it again. The first draft in academic writing need to be of a suitable length, and should contain the right amount of detail. Definitely, if the research and planning phases are properly done, the writing phase will be legitimately straight forward. In the finalising phase of the academic writing process, students will edit and proofread the language used.

According to Zemach and Rumisek (2003), the process of writing is composed of pre-writing, drafting, revising and editing. The pre-writing stage takes place before the writer originates writing. It is concerned with delineating the staff the writer wants to talk about first, then planning it. In the planning phase, the writer should consider the objective of writing, audience, and content structure (Harmer, 2007).

Drafting is one of the most significant phases of the writing process, and one that students often fail to deal with properly (Hatcher & Goddard, 2005). In this phase, writers are required to build up a set of suitable sentences which convey their thoughts clearly to readers.

During revision, the third phase of the writing process, the writers are required to pore over what they have written on the paper in order to make some changes and correct their mistakes. To end this step successfully, students need to focus more on structure and content.

In editing, the fourth and last phase of writing, the document is to be edited first by the writer (the student in our case), then by a second party. In this phase, students should pore over each area individually. They should also avert making mistakes associated with grammar, punctuation, capitalisation, tense, etc. (Sundem, 2006).

1.2.1. Types of Academic Writing

There are different types of academic writing that students might encounter. The following is an overview of the main ones.

1.2.1.1. Essays

An essay is a piece of writing devoted to one particular topic. This piece of writing consists of several paragraphs, each of which details one major point. The essay starts with an introductory paragraph, which presents statements to catch readers' attention. The next part is the body paragraphs. This part is the longest one

in an essay. In this part the reader is lead through the writer's ideas. Besides, arguments of the topic are elaborated, and evidence for the thesis is presented. As to the conclusion paragraph, the main points in this part are restated, and additional quotations are provided (Oshima& Hogue, 2006).

As one type of academic writing, essays became the most popular type of student assignments (Van Geyte, 2013). Essay writing is very beneficial to students as it develops their critical thinking and writing skills. It also helps students to ameliorate their referencing or citation skills (Lauren, 2008).

1.2.1.2. Reports

Both essays and reports are examples of academic writing. Essays are used to express a writer's point of view about a given topic. They are discursive and the structure is often left to the writer's discretion. Reports, by contrast, are used to present and discuss the results of an experiment, survey, or other research method. Reports are concise and much more structured than essays.

An academic report usually includes an introduction, a literature review or background, methods, results, discussion and conclusion. A report should always be written with a clear purpose and for a specific audience. Planning and preparing an academic report is key. It is vital, therefore, that students leave adequate time for editing and proofreading.

Students are expected first to make amendments when editing because, the first draft of the report is not the one which should be submitted. Once students are satisfied with the content and structure of the redrafted report, they can proofread it. This step encompasses checking the wording in each section or heading; checking for consistency in numbering; and then ensuring that all sources are acknowledged and correctly referenced (this part is further explained in section 2).

1.2.1.3. Literature Reviews

A literature review is a piece of academic writing that involves collecting and evaluating available literature in a given subject or chosen topic area. A literature review has four main objectives. It surveys the literature in a chosen area of study. It synthesises the information in that literature into a summary.

It critically analyses the information gathered by identifying gaps in current knowledge to demonstrate that the author has learnt from others, and that his/her research is a starting point for new ideas. Finally, the literature review presents the literature in an organised way.

The term literature review can refer to a full scholarly paper or a section of a scholarly work such as a book, or an article. Producing a literature review is part of

students work as they are required to prepare dissertations or theses; or write journal articles. Literature reviews are secondary sources and do not report new or original experimental work. They are a basis for research in nearly every academic field.

1.2.1.4. Annotated Bibliographies

An annotated bibliography is a list of sources (books, articles, websites, etc.) with a short paragraph about each source. The paragraph usually contains a brief summary of content and a short analysis or evaluation of the given source. An annotated bibliography serves to provide a brief account of the available research on a given topic. It is sometimes a useful step before drafting a research paper. It can also stand alone as an overview of the research available on a topic.

1.2.1.5. Reflective Writing

Writing reflectively involves critically analysing an experience, recording how it has impacted a person and what the person plans to do with the new knowledge. In academic writing, students will often be asked to include some form of reflection in their writings. They can, for instance, be asked to think about their opinion on or reactions to texts or other research and write about this in their own work.

When writing reflectively, students will gain self-knowledge and explore their learning. Through reflective writing, students will develop and reinforce their writing skills; achieve clarity and better understanding of what they learn; and lastly make meaning of what they study.

Regardless of the academic writing approach students will use; each type of writing should include the key stages of planning, drafting, editing and proofreading. Assuming that students are good writers, the focus in this paper will only be on Editing and proofreading to help them add the finishing touches to their documents. Moreover, as stated earlier, the overall goal of this paper is to enable students to submit their papers with confidence.

2. Editing and Proofreading in Academic Writing

Although the terms editing and proofreading are often used interchangeably, these are different and complementary steps in the process of revision. The revision task, as will be explained in the next sections, often goes through several stages of editing before the document is finally proofread. In other words, in editing students will, on the one hand, involve major changes to language, structure, and content; whereas, when proofreading they will, on the other hand, focus only on minor errors and inconsistencies.

2.1. Editing

Editing is a critical part of the revision process. It involves checking the document from the paragraph level right down to the word level, and, even, to individual punctuation marks. As editing is the first process of revision; it comprises, apart from proofreading, three common stages. These are content editing, line editing, and copy editing.

Content editing, also known as developmental or substantive editing, involves revising an early draft of a document. This often refers to making momentous changes to the document's content; such as moving, adding, or deleting whole sections.

Unlike content editing, line editing enables a writer to communicate his/her ideas as effectively as possible. Line editing involves restructuring entire paragraphs, by changing words, phrases, and sentences to improve the flow of a text. The next stage after line editing is copy editing. This latter stage involves polishing individual sentences to ensure correct grammar, clear syntax, and stylistic consistency (APA, MLA, Chicago style, etc.).

It is noteworthy that students are under no obligation to strictly follow the division of the editing stages as it is set out in this paper. However, an effective piece of writing will nearly always go through all the aforementioned overlapping stages. The document layout is also an important element to consider in academic writing. The final draft of the document should therefore look good for both the writer (student) and evaluator (teacher, marker, or reviewer).

2.2. Proofreading

Proofreading is the very last stage of the writing process. It involves reviewing the final draft of a piece of writing to ensure consistency and accuracy in grammar, spelling, punctuation, typos, formatting issues and textual and/or numerical inconsistencies. While proofreading, just to name a few, students should pay attention to the misuse of articles, prepositions, and punctuation. They should also consider incorrect use of capitalisation; inconsistent use of numbers or conventions; incorrect formatting of quotations and citations; and inconsistent paragraph indentation and spacing.

Certainly, the number or type of mistakes in academic writings will vary from one student to another, and depending on the length and type of texts. For practical reasons, the sample list of common mistakes in students' writing suggested by Bailey (2015, p.80) is discussed here. Each type of mistake in the list is followed by an example.

- a) **Factual:** corruption is a problem in many countries such as Africa
- b) **Word ending:** she was young and innocence
- c) **Punctuation:** what is the optimum size for a research team
- d) **Tense:** since 2005 there were three major earthquakes in the region
- e) **Vocabulary:** vital to the successfulness of a company operating in china
- f) **Spelling:** previous experience can sometimes give researchers'
- g) **Singular/plural:** one of the largest company in Asia
- h) **Style:** finally, the essay will conclude with a conclusion
- i) **Missing word:** an idea established by David Ricardo in nineteenth century
- j) **Word order:** a rule of marketing which states that consumers when go out shopping

Any document should be proofread before it is published, put online, handed to a teacher, submitted for a job application, or otherwise shared with others. Ideally, students should wait at least a day or two before final proofreading. In this respect, Bowker (2007, p.42-43) suggested a revision checklist for students to consider after the reasonable break they take in-between drafts. The following list includes only a selection of questions that students can adapt when writing research papers; as this is the focus of the present paper.

- a) **Key question:** Have I answered the question posed by the topic?
- b) **Introduction:** Is my opening broad and interesting? Have I followed the funnel shape? Is my thesis statement clear?
- c) **Body:** does each paragraph have a topic sentence? Have I kept to one main idea per paragraph? Are my ideas fully developed?
- d) **Conclusion:** Have I summed up my argument effectively? Is there a clear restatement of my proposition? Have I given the essay a sense of completion?
- e) **Referencing:** Are quotations introduced smoothly? Are quotations accurate? Are quotations justified as relevant to the topic? Is the formatting correct?
- f) **Content:** Is there any information in the wrong section? Do the points I am making agree with each other? Is there any irrelevant information? Can I write anything more clearly? Are the main ideas summed up briefly?

In proofreading, it is, also, more effective to correct a hard copy than a soft version of the document. Besides, students should get out of the writer's mind-set to get into a proofreader's mind when proofreading. Another effective technique is reading the document aloud. This technique helps students check whether the punctuation is correct or not. Reading a document aloud also helps students catch various mistakes by listening to the words and seeing whether they are right or not.

Proofreading includes also using simple and hard language. While proofreading, students should ensure that the document is understood by everyone.

Thus, if the document uses specific technical terms or jargon that not all people might understand; students should make sure they also explain the terms simply.

Moreover, reviewing the flow of writing requires usage of the Point, Reason, Example, Point (PREP) model. In this model, students should begin by stating the main points first. After that, they need to provide reasons to support those points. Supported points need also to be followed by relevant examples that do illustrate those points. Finally, students should state the main points again to emphasise them.

Bailey (2015, p.78) suggested that after completing the first draft, students should ask themselves the following questions:

- a) Does this fully answer the question(s) in the title?
- b) Do the different sections of the paper have the right weight (i.e. is it well balanced)?
- c) Does the argument or discussion develop clearly and logically?
- d) Have I forgotten any important points that would support the development?

When both editing and proofreading a written work, students should consider the elements (adopted from Bielkova (2019)) in the following table.

Element	What to check
Sentences should make sense	-if it makes sense -the sentence flow -if the tenses are correct, etc.
Syntax should be easy to follow and understand	-long and rambling sentences (breaking them up into a number of shorter sentences / Using punctuation correctly)
Words that lessen the impact should be eliminated	-use of words that only add value or meaning to the written message.
Reader's attention should be held	It is important to hold the reader's attention in every sentence and along the whole document.
Terms or phrases that convey an unintended meaning should be removed	Avoiding projection of bias or prejudice through the choice of words, even if this is unintentional

The use of a thesaurus is helpful	Looking for alternative words using a thesaurus
The writer (student) should make sure his/her voice comes through	The writer's (student's) voice should make clear his/her position on the topic being discussed/argued
Clichés should be eliminated	The writer should try to make the writing his/her own and come up with his/her own metaphors and phrases
Double checking the words and facts the writer is not sure about is vital	These should be checked as part of the editing and proofreading process and referenced accordingly
Using technology is also helpful	Using word processing package that highlights spelling, punctuation and other issues.

Conclusion:

Editing begins when a student is still working on the first draft. Proofreading takes place when editing is finished. Though proofreading is less extensive than editing, both processes demand close and careful reading. It is good that students bear in mind that both editing and proofreading processes are significant steps when preparing a piece of writing to be read by other people.

They are essential for creating error-free documents that have a professional touch. When editing and proofreading, students will always end up with shorter, and more concise drafts than their initial ones. Certainly, with practice, students will become experts at editing and proofreading their papers.

References:

- Bailey, S. (2015). *Academic writing: A handbook for international students* (4thed.). Oxfordshire, UK: Routledge, Taylor & Francis Group.
- Bell, J., & Burnaby, B. (1984). *A handbook for ESL literacy*. Toronto, ON: OISE.
- Bielkova, A. (2019). *10 Things to look out for when line editing*. Retrieved from <http://www.writing.ie/resources>
- Bloomfield, L. (1933). *Language*. New York, NY: Henry Holt and Company.
- Bowker, N. (2007). *Academic writing: A guide to tertiary level writing*. New Zealand: Massey University

- Crystal, D. (1999). *The cambridgeencyclopedia of language*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Damiani, M. F., Alves, C.V.P., Frison, L.M.B., & Machado, R.F. (2011). Diagnosis and analysis of academic writing problems of students of pedagogy. *Language and Teaching Journal*, 14(2), 455-478.
- Elbow, P. (1981). *Writing with power: Techniques for mastering the writing process*. New York, NY: Oxford University Press.
- Fareed, M., Ashraf, A., & Bilal, M. (2016). ESL learners' writing skills: Problems, factors and suggestions. *Journal of Education & Social Sciences*, 4(2), 83–94. <https://doi.org/10.20547/jess0421604201>
- Ginting, S. A. (2019). Lexical formation error in the descriptive writing of Indonesian tertiary EFL learners. *International Journal of Linguistics, Literature and Translation*, 2(1), 5. <https://doi.org/10.32996/ijllt.2019.2.1.11>
- Harmer, J. (Ed.). (2007). *How to teach writing* (5thed.). Longman: Person Education Limited.
- Hatcher, D., & Goddard, L. (2005). *The writing process: A step by step approach for everyday writers*. Springfield, VA: Landa Books.
- Husin, M.H., & Nurbayani, E. (2017). The ability of Indonesian EFL learners in writing academic papers. *Dinamikallmu*, 17(2), 237–250. <https://doi.org/10.21093/di.v17i2.7255>
- Jebreil, N., Azizifar, A., & Gowhary, H. (2015). Investigating the effect of anxiety of male and female Iranian EFL learners on their writing performance. *Procedia—Social and Behavioural Sciences*, 185, 190–196.
- Lauren (2008). *Why is it important to write essay?* Retrieved from <https://www.customwritings.com/blog/essay-writing-guide>
- Linse, C. T. (2005). *Practical English language teaching: Young learners*. New York, NY: McGraw-Hill Companies, Inc.
- Meyers, A. (2014). *Longman academic writing series. 5: Essays to research papers*. London, UK: Pearson Education.
- Nunan, D. (Ed.).(2003). *Practical English language teaching*. New York, NY: McGraw-Hill.
- Oshima, A., & Hogue, A. (2006). *Writing academic English* (4thed.). London: Pearson Longman.

- Osmond, A. (2016). *Academic writing and grammar for students*. London, UK: Sage.
- Richard, J. C. & Schmidt, R. (2002) (3rded.). *Language teaching and applied linguistics*. Edinburgh: Pearson Education Limited.
- Sandie, G. (2013) How to proofread your own writing: tips and techniques to help you produce an error-free manuscript. Createspace Independent Publishing Platform.
- Shokrpour, N., & Fallazadeh, M. (2007). A survey of the students and Interns' EFL Writing problems in Shiraz University of medical sciences. *Asian EFL Journal*, 9(1), 147-163.
- Sriwichai, C., & Inpin, B. (2018). A development of the writing instructional model based on blended and self-directed learning to promote EFL university students' writing ability and self-directed learning. *ASEAN Journal of Education*, 4(1), 117–137.
- Sundem, G. (2006). *Improving student writing skills*. Huntington Beach, CA: Shell Education.
- University of Leeds (2019). *Report writing*. Retrieved from https://library.leeds.ac.uk/info/14011/writing/114/report_writing
- Van Geyte, E. (2013). *Writing: Learn to write better academic essays* (1sted.). New York, NY: Harper Collins Publishers.
- Widdowson, H. G. (2001). *Teaching a language as communication*. (12thed.). Oxford, UK: Oxford University Press.
- Zemach, D. E., & Rumisek, L. A. (2003). *Academic Writing from Paragraph to Essay*. Oxford, UK: Macmillan Education.

الباحث بين: الترجمة الآلية - كأحد أكبر تحدي للذكاء الاصطناعي - والتمكن من اللغات

Machine Translation - as one of The Biggest Challenges :Researcher Between and Mastery of Languages - of Artificial Intelligence

د.توابتي إيمان ريمة سرور

الحقوق والعلوم السياسية

– جامعة سطيف -2

imenetouabti@gmail.com

د.بلهول زكية

كلية الحقوق والعلوم السياسية كلية

– جامعة سطيف -2

Belhoul.zakia@gmail.com

ملخص:

تشكل الترجمة إحدى ركائز التعليم العالي والبحث العلمي وأحد أهم ميادينها، لها الدور الكبير في مجال نقل المعرفة وترقية البحوث العلمية. فالترجمة العلمية نشاط معقد يتطلب مستوى عال من المهارة والدقة والاحترافية في اللغات لتجنب التحريف في الأبحاث العلمية أو ترجمتها بشكل غير مفهوم. وعلى الباحث القيام بالترجمة للمراجع مختلفة اللغات عند إنجاز بحوثه لتطويرها ومواكبتها للعلم، لهذا طرحت الإشكالية التالية في هذه الورقة البحثية: هل لجوء الباحث للترجمة الآلية بهدف تطوير بحثه العلمي ونقل المعرفة الحديثة الموجودة في المراجع الأجنبية كاف، أو يجب اللجوء للترجمة العلمية المحترفة بنفسه عبر تمكنه من اللغات الأجنبية في ظل التحول الرقمي الحالي؟

الإجابة هي، أن الترجمة الآلية سريعة وجيدة ويمكن اللجوء إليها، ولكنها غير كافية لوحدها، وحتى تكون عالية الجودة ومفيدة للباحث، لا بد من أن يقوم بمراجعتها وتصحيحها بنفسه إذا كان متمكن من اللغات. فالترجمة الآلية بوضعها الحالي لا تزال قاصرة، ولكن يمكن أن تساعد الباحث الذي يعرف اللغتين أن يراجع الترجمة لوضعها بالصيغة المناسبة والصحيحة. كلمات مفتاحية: باحث، ترجمة، ذكاء اصطناعي، لغة، مترجم.

Abstract:

Translation is one of the pillars of higher education and scientific research and one of its most important fields. It plays a major role in the transfer of knowledge and the promotion of scientific research. Scientific translation is a complex activity that requires a high level of skill, accuracy and professionalism in languages to avoid distorting scientific research or translating it in an incomprehensible way. The researcher must translate the references in different languages when Prepare his research to develop it and keep pace with science. For this reason, the following problem was raised in this research paper: Is the researcher's resort to machine translation in order to develop his scientific research and transfer modern knowledge found in foreign references sufficient? Or should a professional scientific translation be done by himself through his mastery of foreign languages in light of the current digital transformation?

The answer was, that machine translation is fast, good and can be resorted to, but it is not sufficient on its own, and in order to be of high quality and useful to the researcher, he must review and correct it himself if he is proficient in languages. Machine translation in its current state is still deficient, but it can help the researcher who knows both languages to review the translation to put it in the appropriate and correct form.

Keywords: *researcher, translation, artificial intelligence, language, translator*

مقدمة:

تعتبر الترجمة اليوم أحد أهم ميادين البحث، ولها الدور الكبير في مجال نقل المعرفة في ميدان البحث العلمي. ومن المسلم به، أن البحوث العلمية التي تنجز في وقتنا الحاضر لا تنطلق من الصفر، بل تركز على تراكم معرفي واسع حققته أعداد كبيرة من البحوث والدراسات السابقة الموجودة في لغات مختلفة، لهذا يلاحظ أن كثيرا من الباحثين يسعون إلى اكتساب عدة لغات للإطلاع على أكبر قدر من المراجع، كما أن معظم المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية أنشأت أطرا متخصصة للإشراف على الترجمة في شتى مجالات العلم والمعرفة وذلك لإيمانهم بأن الترجمة تشكل إحدى ركائز التعليم العالي والبحث العلمي¹.

وقد أدت جوانب مختلفة من الحياة الحديثة إلى الحاجة لطرق ترجمة أكثر سرعة وسهولة هي الترجمة الآلية، وفي الوقت الحاضر، لم يتم إشباع الطلب على الترجمات بسبب عدم وجود عدد كاف من المترجمون البشر، لأن الترجمة العلمية نشاط معقد يتطلب مستوى عال من المهارة والدقة والاحترافية في اللغات لتجنب التحريف في الأبحاث العلمية أو ترجمتها بشكل غير مفهوم أو خاطئ، وبالتالي تكون ترجمة مكلفة وباهظة الثمن. حتى القرن الحادي والعشرين ومع تطور عصر المعلومات والتكنولوجيا، باتت الترجمة الآلية اللغة الوحيدة المشتركة للبشرية في عصر رقمي بامتياز²، وربما تكون واحدة من مهام الذكاء الاصطناعي الأكثر تحديا نظرا لميوعة اللغة البشرية. وقد استخدمت عدة أنواع لتنفيذ هذه المهمة، آخرها نماذج الشبكة العصبية العميقة للترجمة التي حققت نتائج جيدة في الترجمة الآلية العصبية.

من جهة أخرى، وبحكم التطور العلمي الراهن، فإن الحاجة تدعو إلى الاهتمام الفائق بالترجمة العلمية من اللغات الأجنبية الحية إلى لغتنا العربية، كي تصبح العلوم والمعارف الحديثة متاحة لقطاعات واسعة من الناس بسهولة ويسر. وبحكم أن ترجمة النصوص العلمية أمر بالغ الأهمية في نقل العلم والمعرفة، فغالبية المؤلفات والنصوص العلمية يتم وضعها ونشرها بلغات متعددة غير اللغة العربية. وإذا ما تغاضينا عن هذه الحقيقة، فإننا نجد أنفسنا أمام إشكالية هامة وهي أن أبناء وطننا العربي يعجزون عن الاستفادة الكاملة من العلوم التي يتم تدريسها باللغات الأجنبية في ظل ما يشهده عالمنا المعاصر من تدفق معرفي لا حدود له في جميع التخصصات العلمية والتقنية، إذ يصدر عن الجامعات والمؤسسات العلمية ودور النشر في أرجاء العالم المختلفة آلاف الكتب والدوريات العلمية بلغات عديدة، أبرزها اللغة الانجليزية، كونها اللغة الأوسع انتشارا في العالم.

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة الأبعاد العلمية للترجمة، فمعظم المتخصصين في الترجمة يجمعون اليوم على أن الترجمة تتجاوز كثيراً عملية النقل من لغة إلى لغة ويلصقون بها أبعاداً علمية وبحثية وإبداعية

¹ مسعود سعيد عمشوش، دور الترجمة الالكترونية في تطوير البحث العلمي، جامعة عدن، 2015. الاطلاع عليه تم: 2022/01/6.

<https://www.mahaarat.com>

² دور الترجمة في البحث العلمي، أكتوبر 2018. موقع إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه. <https://master-theses.com>

تتطلب في الواقع ثقافة موسوعية ومنهجاً علمياً وخبرة وممارسة طويلة. ومن ناحيةٍ أخرى، تجمع النظريات المعاصرة للترجمة على أن الترجمة عملية ذهنية إنتاجية يقوم بها الباحث تركز على القراءة التأويلية المتمعنة والفهم التام للنص الأصلي والسياق الثقافي الذي أفرزه، الترجمة العلمية تنقل وتكتسب المعرفة وتزدهر العلوم وتتطور الأمم. وعلينا بالتالي، أن لا ننظر إلى المترجم كقارئ عادي بل كمتلق خاص، لأنه يقوم بعملية إنتاج وصياغة وإرسال كل العناصر التي تلقاها بلغة ثانية. وهي عملية تضطره أن يتصرف كمرسل لنص جديد وأن يستحضر في نفس الوقت، قارئاً آخر له خصوصياته اللغوية والثقافية والتاريخية¹.

تقود الترجمة أيضاً إلى التطوير والتحديث في مجال البحث، فالدارس للعلم بلغته الأم يسهل عليه أن يفهم ويستوعب الجوانب المختلفة للعلم الذي يتخصص فيه، ولكن قصر تداول بعض العلوم على اللغات الأجنبية يضع عراقيل لغوية أمام الباحث يكون نتيجتها في غالب الأحيان خطأ الفهم أو عدم الاستيعاب، واستمرار تداول هذه العلوم بلغات أجنبية له تأثيره السلبي على مكانة اللغة الأم ويرسخ للتبعية اللغوية للغات الأجنبية².

تعد الترجمة الآلية أحدث الوسائل العلمية لترجمة الكتب العلمية خاصة، لاسيما أن أعداد الكتب التي تصدرها دور النشر كل عام في زيادة مطردة، يصعب مواكبتها بإعتماد أساليب الترجمة التقليدية. وتعاظم أهمية الترجمة العلمية يوماً بعد يوم نتيجة الانفجار المعرفي وتزداد هذه الأهمية بالنسبة لعالمنا العربي لكونه - أساساً - متلقياً للمعرفة أكثر منه³ منتجاً لها. وتعثر الترجمة يعد سبباً رئيسياً وراء تعثر تعريب التعليم الجامعي⁴.

فالباحث هو "شخص توافرت فيه الاستعدادات الفطرية، والنفسية بالإضافة للكفاءة العلمية المكتسبة التي تؤهله للقيام ببحث علمي"، والتأهيل العلمي المسبق له في مجال البحث كتمكنه من اللغات والمعارف المسبقة الكافية مطلب أساسي لإيجاد الباحث المختص، وتكوين شخصيته العلمية⁵. وإذا احتاج لخدمة ترجمة سريعة وسهلة دون الرجوع لمترجم أو شركة ترجمة فإن الخيار الذي يتجه له مباشرة هو الترجمة الآلية. والإشكالية التي تثار هنا هي: هل لجوء الباحث للترجمة الآلية بهدف تطوير بحثه العلمي ونقل المعرفة الحديثة الموجودة في المراجع الأجنبية كاف، أو يجب اللجوء للترجمة العلمية البشرية المحترفة بنفسه عبر تمكنه من اللغات الأجنبية في ظل التحول الرقمي؟ وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج التحليلي

¹ مسعود سعيد عمشوش، مرجع سابق.

² حسام الدين مصطفى، دور الترجمة والتعريب في تطوير حركة البحث العلمي العربي - 2011.

<http://www.alnoor.se>

³ محمد زكي خضر، "اللغة العربية والترجمة الآلية: المشاكل والحلول"، مجلة التعريب، العدد 43، ديسمبر 2012،

الأردن، ص 230. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/2/12. <http://mohamedrabeea.net/library/pdf/>.

⁴ المرجع نفسه، 232.

⁵ عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، الطبعة التاسعة، مكتبة رشد، الرياض، المملكة

العربية السعودية، 2005م، ص 37-38.

الوصفي وعلى خطة ثلاثية، حيث تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للترجمة الآلية في المحور الأول، والإطار المفاهيمي للترجمة البشرية العلمية في المحور الثاني، ثم تم دراسة الترجمة الآلية من وإلى اللغة العربية في المحور الثالث، أما خاتمة الدراسة فتضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات.

المحور الأول: الترجمة الآلية: إطار مفاهيمي

هناك شبه اتفاق على أن الترجمة الآلية بشكلها القريب من المعاصر بدأت في الثلاثينيات والأربعينيات على اختلاف بين الفريقين؛ ففريق يرى أنها سابقة على اختراع الحاسوب، وفريق يرى أنها تالية عليه. حيث ظهرت فكرة الترجمة الآلية أول مرة في منتصف عقد الخمسينيات من القرن المنصرم في الولايات المتحدة الأمريكية أولاً ثم في روسيا ثانياً، وكانت أول تجربة في هذا الشأن هي وضع قاموس الكتروني أعده قسم اللغات بجامعة جورج تاون في واشنطن.

وفي أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات بدأت مجموعات بحثية كثيرة عملها لتطوير نظم الترجمة الآلية في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وروسيا والمجر وجيكوسلوفاكيا، وكان هدف تلك المجموعات تزويد محليي المخابرات بمعلومات علمية وتقنية عن الدول المنافسة. كان أول عمل فعلياً في مجال الترجمة الآلية في جامعة جورج تاون سنة 1952 عندما قام L. E. Dostert بتجارب مع شركة IBM، وكان الهدف حينها إنتاج ترجمة مقبولة الجودة بين اللغتين الروسية والإنجليزية.¹ ولمعرفة الترجمة الآلية جيداً والخوض في تفاصيلها سنتطرق إلى الآتي.

أولاً: تعريف الترجمة الآلية

لتعريف الترجمة الآلية نعرج أولاً على تعريف الترجمة. فالترجمة هي «نقل معاني نص من لغة إلى لغة أخرى مع مراعاة الدقة والأسلوب. ويتطلب ذلك فهم النص الأصلي والتعبير عن المحتوى والأسلوب بلغة أخرى». وهناك طريقتان معروفتان في الترجمة، أولهما تعتمد الترجمة الحرفية والالتزام بمعاني مفردات النص الأصلي ونقلها إلى اللغة الثانية، والطريقة الثانية تعتمد على فهم المعنى العام ثم التعبير عنه باللغة الثانية بأسلوب المترجم نفسه،² فلابد للمترجم أن يفهم ويعرف حقل النص الأصلي ومجال تخصصه، وأن يكون ذا معرفة بالقواعد الأسلوبية للغتين المترجم منها والمترجم إليها.

¹ موقع التنوير، الترجمة الآلية الإحصائية والترجمة الآلية العصبية. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/3/22.

<https://tanweir.net>

² محمد زكي خضر، مرجع سابق، ص 226.

أما الترجمة الآلية¹ (Machine Translation) كما يعرفها قاموس أكسفورد للغة الإنجليزية هي: "الترجمة التي يقوم بها الحاسوب"، وهي عملية يشار إليها أحيانا "بمعالجة اللغة الطبيعية التي تستخدم مجموعة بيانات ثنائية اللغة وأصول لغوية أخرى لبناء نماذج لغوية تُستخدم لترجمة النصوص"².

ويمكن تعريف الترجمة الآلية ببساطة شديدة بأنها "التي لا يتدخل فيها الإنسان"، هذا التعريف قريب من تعريف غوغل الذي عرفها بأنها "ترجمة يتم تقديمها بواسطة تقنية متقدمة دون تدخل مترجم بشري". كما يمكن أن نعرف الترجمة الآلية أو الالكترونية "كل عملية ترجمة نص من لغة طبيعية إلى أخرى باستخدام الآلة-الحاسوب-غالبا، بشكل كلي أو جزئي في عملية الترجمة"³.

وتعرف الترجمة الآلية أيضا بأنها "إحلال الحاسوب محل الدماغ البشري في أداء الترجمة من لغة إلى لغة أخرى"، ولكي يتولى الحاسوب هذه المهمة، لا بد له أن يتوفر على خمسة أنواع من المعرفة والقدرة، وهي: النظام اللغوي للغة المترجم منها، عالم اللغة المترجم منها، عالم المعرفة والمعتقدات والقيم الجمالية، النظام اللغوي للغة المترجم إليها، عالم اللغة المترجم إليها، توفر برنامج حاسوبي كاف لمعالجة نظامي اللغتين المشمولتين بالترجمة وتوفر قدرة حاسوبية معقدة وواسعة لمعالجة المعارف اللغوية.⁴ إذن، يتكوّن نظام الترجمة الآلية من عدة برامج، منها: المعجم الالكتروني، المدقق الإملائي، المصحح النحوي، ذاكرة الترجمة... وغيرها،⁵

تعد الترجمة الآلية إحدى أهم تطبيقات معالجة اللغات البشرية بالحاسوب بهدف بناء منظومات الترجمة الآلية من لغة بشرية للغة أخرى. كما تعتبر جزء من مجال أوسع من البحوث البحتة في معالجة اللغة الطبيعية القائمة على الحاسوب في علم اللغة الحاسوبي والذكاء الاصطناعي، والذي يستكشف الآليات الأساسية للغة والعقل من خلال النمذجة والمحاكاة في برامج الحاسوب. ويرتبط البحث في الترجمة الآلية ارتباطا وثيقا بهذه الجهود، حيث يتم اعتماد وتطبيق الرؤى النظرية والتقنيات التشغيلية لعمليات الترجمة، وبالتالي تقديم رؤى وحلول من مشاكلها الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن توفر الترجمة الآلية "اختبار

¹ "وتسمى أيضا الترجمة الالكترونية، الترجمة الحاسوبية، الترجمة الميكانيكية (mechanical translation) أو الترجمة الأوتوماتيكية (automatic translation). <http://academiworld.org> فرج محمد صوان، الترجمة الآلية، 2021/4/30

² فرج محمد صوان، الترجمة الآلية، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/4/30. <http://academiworld.org>

³ فايزة بنت صالح الحمادي، "الترجمة الآلية في اللغة العربية: صعوبات وتحديات" ترجمة غوغل نموذجاً، مجلة الدراسات الأدبية واللغوية، 2014، ص 20. http://www.dsv.su.se/_hulth/hulth_emnlp03.pdf تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/4/30.

⁴ كبير زهيرة، "الترجمة الآلية - الواقع والآفاق"، مجلة الترجمة واللغات، العدد 1، المجلد 17، 2018، الجزائر، ص 14. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/4/30. <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/155/17/1>

⁵ مكتب أبو غزالة للترجمة، ما هي الترجمة الآلية؟ تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/3/13.

[/https://agatotranslate.com/machine-translon](https://agatotranslate.com/machine-translon)

سريري" على نطاق أوسع للنظريات والتقنيات التي تم تطويرها في التجارب الصغرى في علم اللغة الحسابي والذكاء الاصطناعي¹.

وفي مراحل التحليل والتوليد، تُظهر معظم أنظمة الترجمة الآلية المكونات التي تتعامل مع مستويات مختلفة من الوصف اللغوي بوضوح، وهي الصرف (morphology)، والنحو (syntax)، والدلالة (semantics). وبالتالي، يمكن تقسيم التحليل إلى التحليل الصرفي (مثل تحديد نهايات الكلمات)، والتحليل النحوي (تحديد تراكيب العبارات، وما إلى ذلك) والتحليل الدلالي (حل الغموض المعجمي والهيكلية). وبالمثل، فإن التوليد (أو التوليف) قد يمر عبر مستويات التوليد الدلالية والنحوية والصرفية. وقد تكون هناك مكونات منفصلة في أنظمة النقل تتعامل مع النقل المعجمي (اختيار مكافئات المفردات) والنقل الهيكلية (تحويل تراكيب النص المصدر إلى مكافئاتها في النص الهدف)².

ثانياً: أنواع الترجمة الآلية

لقد تم جمع أوجه التقدم في تقنية المعلومات مع متطلبات الاتصال الحديثة لتعزيز آلية الترجمة، ويعود تاريخ العلاقة بين التقنية والترجمة إلى بدايات الحرب الباردة، حيث كانت المنافسة في الخمسينيات من القرن الماضي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حادة جداً على كل مستوى، لدرجة تم فيها ترجمة آلاف الوثائق من الروسية إلى الإنجليزية والعكس بالعكس. ومع ذلك، كشف هذا الطلب المرتفع عن عدم كفاءة عملية الترجمة، وقبل كل شيء في المجالات المتخصصة من المعرفة، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بفكرة آلة الترجمة.

فهناك، عدد قليل من أنواع مختلفة من الترجمة الآلية المتاحة في السوق اليوم، وأكثرها استخداماً على نطاق واسع هي: الترجمة الآلية الإحصائية (Statistical Machine Translation) والترجمة الآلية المبنية على القواعد (Rule-Based Machine Translation) والترجمة الآلية العصبية³. وكلما أصبحت الأنشطة الحاسوبية أكثر انتشاراً وفتحت الإنترنت المجتمع العالمي متعدد اللغات على نطاق أوسع، فإن البحث والتطوير في الترجمة الآلية سيستمر في التطور السريع

(1) تقنية الترجمة الآلية القائمة على القواعد

تعتمد تقنية الترجمة الآلية القائمة على القواعد (Rule-Based Machine Translation) (Technology) على عدد لا يحصى من القواعد اللغوية المضمنة والملايين من القواميس ثنائية اللغة لكل زوج من اللغات. يقوم نظام الترجمة الآلية القائمة على القواعد بتحليل النص وينشئ تمثيلاً انتقالياً يتم من خلاله إنشاء النص في اللغة الهدف. تتطلب هذه العملية معاجم موسعة مع المعلومات المورفولوجية والنحوية

¹ فرج محمد صوان ، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

والدالية، ومجموعة كبيرة من القواعد. يستخدم البرنامج مجموعات القواعد المعقدة هذه ومن ثم ينقل البنية النحوية للغة المصدر إلى اللغة الهدف.

يتم بناء أنظمة الترجمة الآلية القائمة على القواعد على قواميس عملاقة وقواعد لغوية معقدة. ويمكن للمستخدمين تحسين جودة الترجمة من خلال إضافة المصطلحات في عملية الترجمة من خلال إنشاء قواميس معرّفة من قبل المستخدم، والتي تتخطى الإعدادات الافتراضية للنظام.

وفي معظم الحالات، هناك خطوتان: استثمار أولي يزيد بشكل كبير من الجودة بتكلفة محدودة، واستثمار مستمر لزيادة الجودة تدريجياً. وفي حين أن الترجمة الآلية القائمة على القواعد قد تنقل شركة إلى مستوى معقول من الجودة، فإن عملية تحسين الجودة عموماً تعتبر طويلة ومكلفة ويجب أن يتم تنفيذها من قبل خبراء مدربين. ولقد كان هذا عاملاً مساهماً في بطء اعتماد استخدام الترجمة الآلية في صناعة التعريب.¹

(2) الترجمة الآلية الإحصائية (Statistical Machine Translation)

ظهرت الترجمة الآلية الإحصائية في الثمانينيات بواسطة مركز أبحاث تواس جي واتسون التابع لشركة IBM. يعتمد هذا النوع من الترجمة على النماذج الإحصائية التي تشتق معامل التغير من تحليل مجموعات ضخمة من النصوص ثنائي اللغة تسمى Corpora. واستخدمت الشركات العالمية العملاقة مثل جوجل ومايكروسوفت نظام الترجمة الإحصائي لفترة طويلة قبل انتقالها لنظام الترجمة الآلية العصبية الجديد.

يعتمد نظام الترجمة الإحصائية بشكل أساسي على البيانات المخزنة في برنامج الترجمة، وحين يقوم المستخدم بإدخال جملة معينة، فإن البرنامج يقوم بعمل مقاربات للجمل المطابقة أو المشابهة، ويقوم بعرض النتيجة ذات التكرار الأعلى، ومن هنا جاءت تسميتها بالإحصائية. وهو واحد من أنظمة الترجمة المجانية الآلية المتاحة للمستخدمين.²

وتعتمد تقنية الترجمة الآلية الإحصائية على مدونات ثنائية اللغة كذاكرات الترجمة والمسارد لتدريبها على تعلم نمط اللغة، وتستخدم بيانات أحادية اللغة لتحسين طاقاتها. وسيتم إثبات أن محركات الترجمة الآلية الإحصائية لديها جودة إنتاج أعلى إذا تم تدريبها باستخدام بيانات تدريب خاصة بالمجال مثل المجالات الطبية أو المالية أو التقنية.

تستخدم تقنية الترجمة الآلية الإحصائية وحدة المعالجة المركزية بشكل مكثف، وتتطلب تكوين أجهزة واسعة لتشغيل نماذج الترجمة بمستويات أداء مقبولة. وبسبب ذلك، يتم تفضيل الأنظمة السحابية (cloud)

¹ فرج محمد صوان، مرجع سابق.

² المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، WIPO Translate: أحدث أداة ترجمة آلية لوثائق البراءات توسع نطاقها اللغوي، 2017. <https://www.wipo.int>. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/3/13.

(base systems)، حيث يمكن أن توسع نطاقها لتلبية مطالب مستخدميها دون اضطراب المستخدمين إلى الاستثمار الضخم في تكاليف الأجهزة والبرمجيات.

(3) الترجمة الآلية العصبية (Neural machine translation)

أدى ظهور الترجمة الآلية العصبية (NMT) إلى تحول جذري في تكنولوجيا الترجمة، مما أدى إلى المزيد من الترجمات ذات الجودة العالية. بدأت تقنية الترجمة هذه في النشر للمستخدمين والمطورين في الجزء الأخير من سنة 2016. تعرف هذه الترجمة بأنها "تكنولوجيا ناشئة تستند إلى نموذج شبكة عصبية ضخمة "تتعلم" الجمل التي ترجمت سابقاً"، تتميز - مقارنة بالأساليب الإحصائية "المبنية على الجملة"- بأنها ترتب الكلمات بانسيابية أكبر وتدخل تحسينات خاصة على ما يسمى بالأزواج اللغوية المتباعدة، مثل اليابانية والإنجليزية أو الصينية والإنجليزية. وفضلاً عن ذلك، تستفيد أيضاً الأزواج اللغوية المتقاربة، مثل الإنجليزية والفرنسية من هذه التكنولوجيا الجديدة التي تعطي ترجمات أعلى جودة¹.

تم تطوير نظام الترجمة الآلية العصبية من قبل مختبر **LISA** في جامعة مونتريال، وحلت بشكل سريع محل نظام الترجمة الآلية الإحصائية، وأدت إلى ثورة ضخمة في مجال الترجمة الآلية، حيث يعتمد هذا النظام على الذكاء الصناعي، ولديه المقدرة على تجاوز نقاط ضعف برامج الأنظمة الإحصائية، حيث يقوم هذا النظام بتشفير الجملة المراد ترجمتها إلى متجهة **Vector** ثابتة الطول، ثم تقوم وحدة الترميز بفك تشفيرها لإنتاج الترجمة².

تقوم الترجمة الآلية العصبية على استخدام نماذج الشبكة العصبية لتعلم نموذج إحصائي للترجمة الآلية، وتتمثل الفائدة الرئيسية لهذا النهج في أنه يمكن تدريب نظام واحد مباشرة على النص المصدر والهدف، حيث لم يعد يتطلب هذا مجموع عمليات النظم المتخصصة المستخدمة في التعلم الآلي الإحصائي. فعلى عكس نظام الترجمة التقليدي القائم على العبارات، الذي يتكون من العديد من المكونات الفرعية الصغيرة التي يتم ضبطها بشكل منفصل، تحاول الترجمة العصبية الآلية بناء وتدريب شبكة عصبية واحدة كبيرة تقوم بقراءة الجملة وإنتاج ترجمة صحيحة.

وعلى هذا النحو، يمكن القول بأن أنظمة الترجمة الآلية العصبية هي أنظمة من طرف إلى طرف، حيث لا يلزم سوى نموذج واحد للترجمة، وتكمن قوة أنظمة الترجمة هذه في قدرتها على التعلم مباشرة بطريقة من طرف إلى طرف، بالتمثيل من النص المدخل إلى النص الناتج المرتبط به³.

¹ المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، مرجع سابق.

² موقع التنوير، الترجمة الآلية الإحصائية والترجمة الآلية العصبية. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/3/13..

<https://tanweir.net>

³ الترجمة الآلية العصبية.. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/3/13. - <https://champollion.co/ar>

نقاط الضعف المتأصلة في الترجمة الآلية العصبية هي: بطء سرعة التدريب والاستدلال، عدم الفعالية في التعامل مع الكلمات النادرة، وأحيانا الفشل في ترجمة جميع الكلمات في الجملة المصدر.¹

قام (Junczys-Dowmunt et al) سنة 2016م بإجراء تجارب على قاعدة بيانات الأمم المتحدة المتوازية تضمنت 15 زوجا من اللغات وثلاثين اتجاه ترجمة، وتوصلوا إلى أن الترجمة الآلية العصبية كانت إما مساوية للترجمة الآلية الإحصائية أو أفضل منها في جميع اتجاهات الترجمة. نلاحظ أن الترجمة الآلية العصبية بإمكانها الحصول على درجة تقييمية عالية بمقياس بليو BLEU، وتراكيب جمل أفضل، وتساعد في تقليل أخطاء الترجمة الآلية الإحصائية الشائعة في الصرف والنحو وترتيب الكلمات، لهذا بدأ اعتمادها من قبل بعض الشركات العملاقة في سبتمبر 2016، حيث نشر فريق عمل جوجل مدونة تبين أنه بدأ في استخدامها لتستبدل نظام الترجمة الآلية المبنية على العبارات للترجمة، وقد قاموا بتسمية نموذجهم بترجمة جوجل الآلية العصبية (Google Neural Machine Translation or GNMT)، ونشروا ورقة بحثية بالتزامن لشرح ذلك النموذج بالتفصيل.

نجح نظام الترجمة الآلية العصبية في تحقيق نتائج مذهلة، حيث تمكن من تحقيق نسبة دقة بلغت 100% في مجالات محددة²، وبحلول عام 2016 قامت شركات جوجل ومايكروسوفت بتطبيقها في برامجها، مترجم جوجل ومترجم بينغ ومترجم سكايب باعتماد نظام الترجمة العصبية، وقد أظهرت أول نتائج أجريت على نظام الترجمة العصبية في بحث نشره نزار حبش عام 2016 أنه فاق نظام الترجمة الآلية الإحصائية في ترجمة نصوص لغوية عامة³.

وبعد سنة فقط (2017)، أعلن فريق البحث في الذكاء الاصطناعي في فيسبوك عن طريقتهم لاعتماد الترجمة الآلية العصبية مع الشبكة العصبية الالتفافية (Convolutional Neural Network) والتي يمكنها تحقيق أداء مشابه للترجمة الآلية العصبية المبنية على الشبكات العصبية التكرارية، وتجري بسرعة أكثر تسع مرات. وفي استجابة لذلك، قام جوجل في يونيو بإطلاق نموذج مبني على الانتباه لا يستخدم كلا النموذجين المذكورين وإنما مبني على آلية للانتباه. كما أطلقت شركة أمازون نموذجها للترجمة الآلية العصبية في يوليو، وتحديث ميكروسوفت عن استخدامها للترجمة الآلية العصبية بدون ذكر لأي تفاصيل تقنية .

وساهمت شركات كبرى أخرى، مثل (IBM Watson)، إنفيديا (NVIDIA) الرائدة في الذكاء الاصطناعي وسيستران (SYSTRAN) التي مهدت الطريق للترجمة الآلية في تطوير الترجمة الآلية العصبية بدرجات متفاوتة، في الصين التي تعتبر نجم صاعد في حقل الذكاء الاصطناعي، قامت شركات أكثر باستخدام

¹ الترجمة الآلية العصبية.. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/3/13 - <https://champollion.co/ar>

² مثل ترجمة النشرة الجوية بين اللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية.

³ موقع التنوير، الترجمة الآلية الإحصائية والترجمة الآلية العصبية، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/3/13..

<https://tanweir.net>

الترجمة الآلية العصبية منها (Baidu)، (Alibaba) وغيرها، حيث تحاول كلها أن تتحصل على ميزة تنافسية في الجولة المقبلة من تطور الترجمة الآلية¹

وبالنسبة للغة العربية، أطلقت غوغل في أبريل 2006 رسمياً خدمة الترجمة من اللغة العربية إليها، باستخدام المنهج الإحصائي بعد أن تمكن محرك غوغل للبحث في الإنترنت من فهرسة عدد هائل من النصوص الإنجليزية/العربية المتطابقة، التي كانت وراء نجاح هذا المنهج في الترجمة. وفي نوفمبر 2016 أعلنت غوغل أنها بصدد استبدال نظام الترجمة الإحصائي-القائم على تقطيع كل جملة مدخلة إلى كلمات وعبارات يتم ترجمة كل منها بشكل مستقل (PBMT) - بنظام الترجمة الآلية العصبية (NMT) الذي يستخدم تقنيات التعلم العميق لترجمة جمل كاملة دفعة واحدة من دون تجزئتها. لكن هذه الطريقة لم تطبق على اللغة العربية حتى الرابع من أبريل 2017، حين أعلنت مدونة غوغل الرسمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن بدء استخدام الترجمة الآلية العصبية في الترجمة من وإلى اللغة العربية².

ثالثاً: معوقات الترجمة الآلية

إن العقبات الرئيسية التي تحول دون الترجمة الآلية الجيدة لازالت كما كانت عليه دائماً، لغوية وليست حسابية، تتمثل في: مشاكل الغموض المعجمي، التعقيد النحوي، اختلاف المفردات بين اللغات، الحذف الإيجازي، التراكم غير الصحيحة. ونتيجة لذلك، ينبغي أن تتوقع الترجمة الآلية الاعتماد بشكل كبير على التقدم المحرز في البحوث اللغوية، ولا سيما تلك الفروع التي تظهر درجات عالية من إضفاء الصبغة الرسمية، بل يجب عليها الاستمرار في ذلك.³

ولكن لا يمكن للترجمة الآلية تطبيق النظريات اللغوية مباشرة، وعلى النقيض من ذلك، يجب أن تتعامل أنظمة الترجمة الآلية مع النصوص الفعلية ويجب أن تواجه المدى الكامل للظواهر اللغوية وتعقيدات المصطلحات والأخطاء الإملائية والكلمات الجديدة وجوانب الأداء التي ليست دائماً في نطاق اهتمام علم اللغة النظري المجرد. فالترجمة الآلية ليست في حد ذاتها مجال مستقل من البحوث النقية. بل تأخذ من علم اللغة وعلوم الحاسوب والذكاء الاصطناعي ونظرية الترجمة وأي أفكار وأساليب وتقنيات التي قد تخدم تطوير أنظمة محسنة. وهي أساساً بحوث تطبيقية .

وتتمثل حدود الترجمة الآلية ببساطة في أن الحواسيب هي حاسبات ولا تفهم اللغة أكثر مما تفهمه الآلة الحاسبة من معنى الرمز. وعندما يترجم الحاسوب جملة، فهو ببساطة يقوم بمعالجة سلاسل من الأرقام. وتتمثل قوة الحواسيب في أن لديها أساساً ذاكرة لا محدودة وتذكر تام، وهذا يمكنها من القيام بعمليات

¹ الترجمة الآلية العصبية. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/3/13 - <https://champollion.co/ar>

² المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، مرجع سابق.

³ فرج محمد صوان، مرجع سابق.

حسابية بقوة عمياء على الملايين من الجمل، واستعلام قواعد البيانات التي تحتوي على بلايين السجلات في جزء من الثانية، وكل الأشياء التي لا يمكن لأي بشر القيام بها، ومع ذلك فإن الذكاء ليس مجرد ذاكرة فقط¹.

رابعاً: جودة الترجمة الآلية

هل من الضروري الحكم على أنظمة الترجمة الآلية، التي يتم فيها استخدام مترجم بشري في نهاية العلاج بأنها أنظمة فاشلة؟ وعليه؛ هل يجب التخلي عن الترجمة الآلية نهائياً؟ إذا افترضنا أنه لتنجح أنظمة الترجمة الآلية وتبلغ أهدافها، يجب التقيّد بالشروط المعبر عنها في تعريفنا. يؤدي بنا هذا-أيضاً- إلى إثارة تساؤلات حول تقييم هذا النجاح.

كيف يتم تقييم جودة نصّ تمّ إنتاجه من خلال نظام للترجمة الآلية؟ وكيف يمكن للمرء أن يقيّم جودة الترجمة، بغض النظر عن كميّة الحصول عليها؟ و هل يوجد اتفاق، عندما يتعلّق الأمر بالحكم على جودة ترجمة "إنسانية"؟ كلّ هذه الأسئلة تشترك في إثارة مشكلة تقييم جودة الترجمة المنتجة.

تتحدد الفائدة العملية لنظام الترجمة الآلية في نهاية المطاف بنوعية مخرجاتها، ولكن ما يعتبر ترجمة جيدة، سواء قام بها الإنسان أو الآلة، هو مفهوم يصعب جداً تحديده بدقة. إذ ما يهم من الناحية العملية فيما يتعلق بالترجمة الآلية، هو جعل مخرجاتها ترقى إلى مستوى مقبول للمترجم أو القارئ، أي إنتاج ترجمات تكون مفيدة ذات جودة².

لتحديد جودة المعالجة الآلية المنقّدة، لا يقتصر الأمر على جودة النصّ الذي تمّ إنتاجه، ولكن أيضاً يتوقف على طبيعة النصّ المدخل الذي يتلقاه النظام³. إن الترجمة الآلية مؤتمتة بالكامل، ولكي تكون الترجمة فعالة، يجب أن يتطابق المعنى الوارد في النص باللغة الأصلية تماماً مع المعنى الوارد في النص في اللغة المترجمة. ومع ذلك، الترجمة الآلية ليست قادرة تماماً على القيام بذلك. للتغلب على هذه المشكلة تم إدخال مجموعة متنوعة من الإجراءات المعقدة في برنامج الترجمة الآلية، ومع ذلك، لا تزال الترجمة الآلية لا تضمن نتائج إيجابية بنسبة 100٪ للمترجمين⁴.

الملاحظ، غالباً ما تكون الحدود بين الترجمة البشرية بمساعدة الآلة (Machine-Aided Human Translation) والترجمة الآلية بمساعدة الإنسان (Human-Aided Machine Translation) غير واضحة، ويمكن لمصطلح الترجمة بمساعدة الحاسوب (Computer-Assisted Translation) أن يغطي كلاهما أحياناً. ولكن جوهر الترجمة الآلية الأساسي هو جعل عملية الترجمة آلية بالكامل. ولكن لتجويد هذه الترجمة وجد القيام بالتحريّر القبلي أو المسبق والبعدي.

¹ فرج محمد صوان، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

³ جميلة غريب، "أنظمة الترجمة الآلية، وتقويم النتائج"، جامعة باجي مختار-عناّبة-الجزائر، ص 11.

⁴ مكتب ابو غزالة للترجمة، ما هي الترجمة الآلية؟ تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/3/13..

[/https://agatotranslate.com/machine-tation](https://agatotranslate.com/machine-tation)

التحرير المسبق: يمكن تحسين جودة الترجمة في أنظمة الترجمة الآلية - وبالطبع ليس فقط بتطوير طرق أفضل - بفرض قيود معينة على المدخلات، أي يمكن كتابة نصوص الإدخال بلغة متحكم فيها، مما يقلل من الغموض المحتمل ويقيّد تعقيد تراكيب الجمل¹. ولكن يمكن أن يستخدم مصطلح التحرير المسبق أيضاً لوضع العلامات على نصوص الإدخال للإشارة إلى أسماء العلم وتقسيمات الكلمة والبادئات واللواحق وحدود العبارات... وغيرها.

التحرير البعدي: على الرغم من أن المثالي يتمثل في إنتاج ترجمات عالية الجودة، إلا أنه عملياً يتم مراجعة ناتج معظم أنظمة الترجمة الآلية، وفي هذا الصدد، فإنه لا يتم معاملة ناتج الترجمة الآلية بشكل مختلف عن ناتج معظم المترجمين البشر الذي يتم تنقيحه عادة من قبل مترجم آخر. ومع ذلك، فإن أنواع الأخطاء التي تنتجها أنظمة الترجمة الآلية تختلف عن تلك التي يقع فيها المترجمين البشر، ففي حين أن التحرير البعدي هو المعتاد، نجد أن هناك ظروف معينة يمكن فيها ترك ناتج الترجمة الآلية بدون تحرير (كترجمة خام) أو أن يتم تصحيحه بشكل طفيف فقط، خاصة حين تكون موجهه خصيصاً للمتخصصين الذين لهم دراية بموضوع النص، كما يمكن أن تُستخدم المخرجات أيضاً كمسودة تقريبية للمترجم البشري، كترجمة مبدئية²

المحور الثاني: الترجمة العلمية البشرية: إطار مفاهيمي

الترجمة العلمية ليست مجرد عملية تحويل للكلام، إنها أكثر تعقيداً من استبدال نص اللغة المصدر بنص اللغة الهدف، ويتضمن الفروق الثقافية والتعليمية التي يمكن أن تشكل خيارات ومواقف المتلقين، لذا فإن الفكرة هي أن الفهم العلمي أمر مهم، في حين أن القدرة على ترجمته سيكون له تأثير مضاعف. لذلك فإن الترجمة الدقيقة للبحوث العلمية الأكاديمية لها أهمية كبيرة³، ولا يجوز أن تحتوي على أية أخطاء، حيث يجب إعدادها بعناية كبيرة بواسطة مترجم مؤهل، ويتحمل المترجمون مسؤولية كبيرة عن دقة وموثوقية نصوصهم.

أولاً: مراحل الترجمة العلمية البشرية

في الواقع، تتكون عملية الترجمة العلمية من مرحلتين متكاملتين، هما:

- 1) المرحلة الأولى: تتمثل في إنتاج نص تقريبي أو نسخة مبدئية في اللغة الهدف، يتم فيها حل معظم مشاكل الترجمة، ولكنها بعيدة عن أن تكون تامة ونهائية. تهدف هذه المرحلة من الترجمة إلى الاستيعاب التام لنص اللغة المصدر، وهذا الاستيعاب يشتغل على ثلاثة مستويات تتمثل في الآتي:
 - المستوى الدلالي: يتضمن فهم الكلمات خارج السياق كما في القاموس.

¹ فرج محمد صوان، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

³ دور الترجمة في البحث العلمي، أكتوبر 2018. موقع إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه. <https://master-theses.com>

• المستوى النحوي: يتضمن فهم الكلمات في الجمل.

• المستوى البراجماتي: يتضمن فهم الكلمات في السياق والمواقف.

إن عمل المترجم البشري معقد، لهذا سيكون من السذاجة الادعاء بأن الترجمة الآلية يمكنها أن تنتج نص هدف بنفس جودة النص الذي ينتجه الإنسان. ومع ذلك، يبدو من الواضح أنه حتى المترجم البشري نادراً ما يكون قادراً على إنتاج ترجمة مصقولة من المحاولة الأولى فقط.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة المراجعة، فتتباين من مجرد إعادة قراءة النص وإجراء تعديلات بسيطة إلى تطبيق تغييرات جذرية¹.

يمكننا القول، أن الترجمة الآلية تهدف إلى أداء المرحلة الأولى من هذه العملية بطريقة آلية، وذلك لكي يستطيع الباحث بعدها الاستمرار مباشرة في المرحلة الثانية، حيث يقوم بتنفيذ مهمة المراجعة التدقيقية الصعبة. ولكن المشكلة هي أن الباحث يواجه الآن نص لم يترجمه عقل بشري وإنما آلة، الأمر الذي يغير النهج المطلوب لأن الأخطاء مختلفة، مما يستدعي ضرورة جعل نسخة الآلة متناغمة مع العمليات الفكرية والأحكام والخبرات البشرية.

وبالتالي فإن الترجمة الآلية تعتبر مساعدة وفي نفس الوقت مصيدة للمترجمين. فتعتبر مساعدة، لأنها تكمل مرحلة الترجمة الأولى، وتعتبر مصيدة لأنه ليس من السهل على المترجم دائماً أن يحافظ على المسافة النقدية اللازمة من نص مترجم فعلاً (على الأقل مبدئياً)، مما قد يسبب في عدم اكتشاف الأخطاء، ولا يجب اعتبار أي ترجمة تمت بطريقة آلية على أنها نهائية مهما كانت الظروف، حتى وإن بدت ظاهرياً متماسكة وصحيحة².

ثانياً: شروط الترجمة البشرية العلمية

في هذه النقطة سنقوم بتحديد الشروط والمواصفات التي يجب أن تتوافر في كل ترجمة علمية أصلية. وهي:

فهم الباحث لرسالة المؤلف: ربما يرى البعض أن الإشكالية الرئيسية فيما يتعلق بالترجمة عامة والترجمة العلمية على وجه الخصوص هو صعوبة الربط والتطبيق بين الأطر النظرية التي تناولت الترجمة والتطبيق العملي لهذه الأطر، خاصة وأن هذه الأطر النظرية لا تزال في أطوارها الأولى ولم تتخط بعد المرحلة الوصفية، ولا يمكننا أن نتخطى مراحل التطور النظري هذه أو نسرع بها دون أن نتعامل مع الترجمة وفق النظريات اللغوية القائمة فعلياً³.

¹ فرج محمد صوان، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

³ حسام الدين مصطفى، دور الترجمة والتعريب في تطوير حركة البحث العلمي العربي- 2011.

<http://www.alnoor.se>

تمكن الباحث من اللغات: الترجمة العلمية تمس كل النصوص التي لا تكتب لأغراض أدبية، وهذا يدفعنا إلى التأكيد على قيمة المعرفة اللغوية عند التعامل مع الترجمة العلمية، فهي لا تعني التعامل مع مجموعة من المصطلحات العلمية أو استخدام نسق من الألفاظ والتعبيرات البسيطة. لذا فإن أهم ما يميز الترجمة العلمية عن غيرها من أنواع الترجمة الأخرى: دقة استخدام الألفاظ، الاقتصاد في الصياغة، الابتعاد عن الأساليب البيانية والزخرفة اللغوية، والاعتماد على المصطلحات والاختصارات والرموز والمعادلات والتراكيب الخاصة.

فلا يمكن للباحث أن ينجح في ترجمة النص المصدر إلى لغة الهدف ما لم يكن قادراً على فهم معناه ولديه إمكانيات لغوية تتعلق بمجال النص الأصلي، حتى يمكنه أن ينقل النص الأصلي إلى اللغة الهدف بوضوح وجلاء، والترتيب المنطقي للمعارف التي ينبغي أن تتوفر لدى المترجم عامة والباحث العلمي خاصة، هي أن تكون المعرفة اللغوية المتمثلة في إتقان لغتي المصدر والهدف لها الصدارة، ومن بعدها تأتي معرفة العلم ومجال التخصص الذي يتناوله النص.

قد لا يحظى المترجم بدراسة تخصصية في العلم الذي ينتهي إليه النص المراد ترجمته، إلا أنه يمكن للمترجم -بل يجب عليه- أن يبحث في العلم الذي ينتهي إليه النص ويسعى جاهداً إلى الإلمام بأسسه وقواعده، ويستحسن أن يتوسع في بحثه هذا قدر ما يمكنه كي تتوافر لديه المعرفة الكافية بالموضوع الذي يترجم فيه، وفي هذا الصدد لا بد لنا من الإشارة إلى صنفين من المترجمين الذين لا يتصدون إلى ترجمة الموضوعات العلمية: ¹ أهل اللغة ممن لم تتح لهم فرصة الدراسة العلمية التخصصية، وأهل العلم ممن لم تتوافر لهم فرصة الدراسة اللغوية الكافية.

ولا شك أن من ينتمي إلى أي من الفئتين الأولى أو الثانية سيقصر عن إدراك النجاح في تقديم ترجمة صحيحة دقيقة، فهو إن حاز اللغة دون العلم فإن ترجمته قد تأتي سليمة لغوياً لكنها ستكون طلسماً علمياً يغلب عليه الغموض، وإن حاز معرفة موضوع النص أو معرفة واسعة بمجال العلم الذي نترجم فيه، أي كان الباحث صاحب علم لكنه غير ملم بالمعارف اللغوية اللازمة سواء في لغة المصدر أو لغة الهدف ولا بأساليب الصياغة فهنا لا يغني التخصص العلمي عن المعرفة اللغوية، فالمعرفة الأساسية للمترجم الباحث -مهما كان مستواه- لا بد وأن تتضمن معرفة لغوية عامة (لغتي المصدر والهدف عامة)، معرفة لغوية للنص ذاته (بيان جنسه وأسلوبه)، ومعرفة بالموضوع (تخصصه وخلفياته) ومعرفة مقارنة (تربط بين النص الأصلي والنص المترجم)، وأي نقص في هذه المعارف يعني عدم ضمان جودة الترجمة، أي أهل علم ولغة استطاعوا أن يحوزوا قدراً كافياً من المعرفتين اللغوية والعلمية.²

إن انخفاض مستوى المعرفة اللغوية لدى المترجم العلمي يعيب الترجمة ويضر بالمحتوى اللغوي وربما يتسبب في كثير من الأحيان في أخطاء علمية ناجمة عن عدم إدراك لغوي سليم لمعاني الألفاظ ودلالاتها وقواعد

¹ حسام الدين مصطفى، مرجع سابق.

² المرجع نفسه.

التركيب وأساليب البناء، وفي غالب الأحيان فإن الانخراط في تخصص علمي قد يوفر للعالم معرفة لغوية أحادية نابعة من اللغة التي درس بها العلم ذاته، لكن ينقصه المعرفة لغة الهدف التي سينقل إليها، كما أن لكل علم خصائصه ومنهجه فإن لكل لغة نسق لغوي خاص بها، ولا يمكن الاكتفاء بمعرفة لغة واحدة بحيث يكون دور المترجم هو استبدال الألفاظ، فهذا يهدم النسق اللغوي ويخل بنظامه في اللغة المنقول إليها.

كما أن اللغات تختلف في إمكانياتها التعبيرية بصورة لا تمكننا من التعامل معها جميعاً وكأنها على مستوى واحد من القدرة التعبيرية التي تجعلنا ندرك المعنى، ولو أن الترجمة العلمية صارت ضرباً من ضروب المواءمة الشكلية والاستبدال اللفظي لأصبح أهل العلم وحدهم هم القادرون على فك طلاسمها وفهم معانيها وانحصر تداول واستخدام الترجمة العلمية بين أصحاب كل علم على حدة.¹

أن يكون المترجم وفياً أميناً للنص الأصلي، أي إلى تقديم نص مشابه ما أمكن، بحيث يتوهم قارئ الترجمة أنه أمام النص الأصلي لا أمام ترجمته، وهذا من خلال المعرفة بمجال التخصص والمعرفة العامة لأن كلاهما يساعد في فهم نص اللغة المصدر، والمعرفة بالنواحي الاجتماعية والثقافية، أي معرفة العادات والتقاليد في كل من الثقافة المصدر والهدف.²

إن حال الترجمة العلمية خاصة يجعلنا نقر بأن لا المعرفة العلمية وحدها تغني ولا المعرفة اللغوية وحدها تكفي بل لابد لمزج بين المعرفة العلمية واللغوية، ويضاف إلى ذلك ضرورة امتلاك مهارات المعالجة الترجمة وطرق النقل وقواعدها.³

المحور الثالث: الترجمة الآلية من العربية وإليها

تعتبر الترجمة الآلية من اللغة العربية وإليها إحدى الوسائل التي تكمن فيها خدمة كبيرة في نهضة الأمة وأجيالها المستقبلية، لأن اللغة العربية اليوم ليست هي اللغة العالمية للعلوم والتقنية، فما يصدر في اللغات الأخرى - وخاصة الإنجليزية - من أبحاث ودراسات وكتب ومؤلفات أخرى يحتاج للترجمة إلى اللغة العربية. لذلك فإن تطوير الترجمة الآلية من الإنجليزية إلى العربية يعتبر من أولى الأولويات في نهضة الأمة العربية.

وفي بلادنا العربية مازالت جهود الترجمة الآلية في بداياتها الأولى ضعيفة ومتفرقة، إذ أنجزت بعض منظومات الترجمة الآلية اليسيرة، مثل برنامج المترجم العربي الصادر عام 1995، برنامج عرب ترانز الصادر عام 1996 للترجمة الفورية من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، نظام المترجم العربي الذي أنتجته شركة الفراهيدي لتقنية المعلومات في سلطنة عمان، الذي يقوم البرنامج بترجمة نصوص كاملة من اللغة الإنجليزية

¹ حسام الدين مصطفى، مرجع سابق.

² أحمد حامد، زهير إبراهيم، دور "الترجمة في الكتابة العلمية باللغة العربية"، ورقة مقدمة في مؤتمر السنوى التاسع

لمجمع اللغة العربية بدمشق، 2017، ص 8. تم الاطلاع يوم: 2022/5/12.

<http://www.arabacademy.gov.sy/uploads/conferencerence9/18.pd>

³ حسام الدين مصطفى، مرجع سابق.

إلى اللغة العربية، حيث يشتمل على معجم عام يضم أكثر من مليوني كلمة وعبارة انجليزية، وهناك محاولات أخرى متفرقة هنا أو هناك¹.

فالترجمة الآلية من اللغة العربية وإليها ليست من الكماليات، بل هي من الضرورات القصوى لهضة الأمة وعودتها لمكانتها بين الأمم. وأول ما تحتاج إليه الترجمة الآلية هو حوسبة اللغة العربية من قبل المجمع اللغوية العربية وأقسام الحاسوب واللغة العربية واللسانيات² في الجامعات العربية ومراكز البحث العلمي، كما ينبغي توجيه الأبحاث نحو التطبيق العملي وتكوين قيادات بحثية في أقسام اللغة العربية ذات خلفية حاسوبية جيدة وفي أقسام الحاسوب ذات خلفيات جيدة باللغة العربية لكي يكون التواصل والبحث العلمي على أتم وجه.

لذلك يقع على كاهل مراكز الأبحاث والجهات الداعمة لها تكوين موارد لغوية مفتوحة المصدر ومشاع استعمالها من ذخيرة لغوية متعددة اللغات ومعاجم لغوية إلكترونية وتطوير برامج الصرف والتشكيل الآلي وتوليد الكلام وغيرها خدمة للترجمة الآلية، هذا بالإضافة لما يقع على كاهل شركات أنظمة معالجة البيانات من تطوير للبرمجيات وتحويلها إلى تطبيقات عملية.³

وما نشهده اليوم من إقبال على تعلم اللغة الإنكليزية والتدريس بها في الجامعات والمدارس في الوطن العربي ما هو إلا نتيجة للتخلف في الترجمة إلى اللغة العربية، حيث أبرز تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول لعام 2002 ضعف حركة الترجمة في الوطن العربي، بل ضمورها الشديد، مما يكاد يقضي على دورها المأمول في نقل المعرفة وتوطينها باللغة العربية. وقد كشفت الإحصاءات في هذا الصدد أن ما يترجمه العالم العربي من كتب قد لا يزيد على خمس ما يترجمه بلد أوروبي صغير مثل اليونان الذي يقل عدد سكانه عن 5% من عدد سكان الوطن العربي.

أولاً: صعوبات الترجمة الآلية من العربية وإليها

من الخصائص المهمة للغة العربية المستعملة بكثرة اليوم هو غياب الضبط بالشكل (بالحركات). ومع أن هناك محاولات لكتابة برامج للشكل الآلي للنص غير المشكّل، فإن أقصى دقة قد تصل إليها مثل هذه البرامج

¹ موقع التنوير، "الترجمة الآلية الإحصائية والترجمة الآلية العصبية"، <https://tanweir.net>.

² اللسانيات الحاسوبية: لعب الذكاء الاصطناعي دوراً مهماً في تمثيل المعرفة العلمية الآلية، وفي إقامة نماذج حاسوبية لفهم الأداء الشامل لمنظومة اللغة. ومن هنا دخلت اللغة العربية في تعريب الحاسوب والبرمجة، وذلك لمرورها وخصائصها الصرفية والنحوية. فكان إن وقع إحلال شبه آلي للغة العربية محل نظم اللغة الانجليزية استغلت النظم الانجليزية البسيطة في العربية، وبسطت العربية بالتقليل من عدد أشكال حروفها. وتستهدف اللسانيات الحاسوبية مشكلتين أساسيتين هما: 1- فوضى المصطلحات وقصورها: إذ يلاحظ وجود الكثير من المصطلحات الأجنبية من دون أن يقابلها مصطلحات عربية حتى الآن، أو وجود أكثر من مصطلح عربي واحد للمصطلح الأجنبي في أحيان أخرى. 2- قصور البحوث والمراجع العربية اللغوية الحديثة، لاسيما تلك التي تطبق نتائج النظرية الحديثة للسانيات.

³ جميلة غريب، مرجع سابق، ص 11.

اليوم لا تتعدى نسبة 95% ويزيد الخطأ عن 5% بكثير بالنسبة لشكل أواخر الكلمات. إن غياب الشكل يجعل القارئ يفترض من عنده شكلاً افتراضياً بما يملكه من ثروة لغوية وكذلك يقوم المترجم، أما الآلة فيجب تعليمها ذلك.

ندرة استعمال علامات الوقف والفواصل في النصوص العربية: يضيف تعقيداً آخر للنص العربي، أما من ناحية الصرف والنحو وطريقة الكتابة والعمليات التي تجري على الكلمة من دمج للسوابق واللواحق وإدغام وإقلاب وغيرها فهو ما تختص به العربية. ولكل لغة خصوصيتها.

وكثيراً ما تكون الجملة العربية طويلة: حيث يبلغ متوسط عدد كلمات الجملة العربية ما يزيد على 35 كلمة، وهذا يؤدي إلى بطء المعالجة الحاسوبية للجملة العربية، ويمكن التغلب على هذا الطول بتقسيم الجملة إلى عبارات، مثلاً المضاف والمضاف إليه وأشبه الجمل من جار ومجرور، وخلو الجمل من الأخطاء وضبط الكتابة صحيحة جيداً.¹

غياب المعجم العربي المحوسب: وهو معجم خاص يجب أن يحوي رموزاً خاصة لتصريف الكلمة ومعلومات أخرى عنها تدرج فيه مفردات اللغة بالتفصيل بحيث يكون بالإمكان الإفادة منها حاسوبياً، هدفه تكوين ذخيرة متعددة اللغات مع العربية لتساعد في الترجمة الآلية العصبية، ودعم الأبحاث اللغوية المتعلقة بالترجمة الآلية من اللغة العربية وإليها، ويكاد أن يتفق الحاسوبيون العرب المهتمون بمعالجة اللغة العربية على أن من أهم ما تحتاجه اللغة العربية اليوم لدخولها عالم تقنية المعلومات بفاعلية، هو تكوين معجم عربي محوسب، يتضمن كل مفردات اللغة العربية على وجه يسهل التعامل مع مفرداتها في كافة التطبيقات ذات العلاقة. يعود السبب في عدم إعداد مثل هذا المعجم حتى الآن إلى عدم وجود جهة علمية ذات قدرة مالية على مستوى العالم العربي تأخذ على عاتقها القيام بمثل هذا المشروع الضخم والبالغ الأهمية.²

اللغة العربية تمتاز بمرونتها النحوية: فكما هو معروف أن قواعد اللغة الطبيعية تتمثل على شكل قوانين داخل برنامج معالجة اللغات الطبيعية، ولكن مع اللغة العربية فإن هذا التمثيل سينتج عنه عدد كبير من القوانين مما يؤدي إلى زيادة وقت البحث، وكذلك الزيادة الكبيرة في حجم البرنامج.

إن معظم الصعوبات التي واجهت القائمين في مثل هذه المشروعات، هي من جنس الصعوبات التي تواجه المترجم البشري، وهي صعوبات نابعة من تبعية اللغة نفسها، فاللغة خاصية إنسانية يصعب وضع قواعد لها وتراكيبها واشتقاقاتها وأساليبها ومفرداتها في قواعد وقوالب منطقية رياضية ليتسنى معالجتها آلياً.

¹ محمد زكي خضر، مرجع سابق، ص 244.

² المرجع نفسه، ص 253-254.

كذلك إن اللغات تتباين فيما بينها، فالصفة تتبع الموصوف في اللغة العربية وتسبقه في الانجليزية، وفي العربية التذكير والتأنيث يختلفان في التعامل معهما بالانجليزية، وفي العربية مثنى إلى جانب الجمع والمفرد، وتعتمد اللغة العربية على التشكيل فضلا عن التنوين، خالف كثير من اللغات، وقس على ذلك.¹

ثانيا: المعالجة الابتدائية للغة العربية قبل الترجمة الآلية

تتضمن العمليات التمهيدية أو المعالجة الابتدائية للغة العربية قبل الترجمة الآلية إجراء عمليات عديدة منها العمليات الآتية، وهذه على سبيل المثال لا الحصر:

☞ المعالجة الكتابية للنص فيما يتعلق: بالهمزات والهاء الأخيرة والتاء المربوطة والتشكيل .
☞ تجزئة الكلمة إلى سوابق ولواحق وتحديد أجزاء كل منها إن وجدت، كألف ولام التعريف وحروف العطف وحروف الجر المتصلة والضمائر وعلامات الإعراب وتحديد جذر جذع الكلمة ووزنها الصرفي.

☞ الرجوع إلى قواعد تغيير كتابة الكلمة بعد إلحاق بعض الضمائر المتصلة بها، مثل كلمة مكتبة - مكتبهم وأعلى - أعاله.

☞ تحديد فيما إذا كان العدد المتضمن ضمن الكلمة مفردا أو مثنى أو جمع وتحديد علامة ذلك كالألف والنون أو الواو والنون وغيرها

☞ حل بعض المشاكل المتوقعة لوجود أكثر من احتمال في تحديد الكلمة المراد ترجمة معناها، مثل الكلمات التي تعطي أكثر من معنى باختلاف التشكيل كأن يكون الفعل مبنيا للمجهول أو للمعلوم أو أن يكون اسما أو فعلا، مثل: كُتِبَ، كَتَبَ، كُتِبُ.

☞ ندرة استعمال علامات الوقف والفواصل في النصوص العربية يضيف تعقيدا آخر للنص العربي.

هذه بعض العمليات التي يجب القيام بها أو ببعضها بحسب البرامج التي تحتاجها الترجمة الآلية والتي يجب القيام بها سواء على الذخيرة اللغوية أو على النص المراد ترجمته من العربية أو من لغة أخرى.²

ثالثا: أهم مواقع الترجمة الآلية من العربية واليهما.

1- موقع : translationonline

موقع متخصص في الترجمة المحترفة للشؤون الأكاديمية وتقديم خدمات ترجمة متميزة للبحث العلمي عبر الإنترنت في مختلف المجالات القانونية، الطبية، الوسائط المتعددة، الأكاديمية . لذلك إن اللغة المستخدمة في العلوم مهمة للغاية، لأنها تحدد نوع تجربة التواصل التي سيحصل عليها الناس، تتطلب القدرة على إقناع القراء وربط الأفكار المعقدة معرفة متعمقة بالموضوع واللغة نفسها، وإلا ستفقد المسائل الدقيقة

¹ فائزة بنت صالح الحمادي، مرجع سابق، ص 21.

² محمد زكي خضر، "اللغة العربية والترجمة الآلية: المشاكل والحلول"، مؤتمر التعريب الحادي عشر - المنظمة العربية

للتربية والثقافة والعلوم - عمان 12-16/10/2008 جامعة الأردن، ص 431 <http://www.al-mishkat.com>

في الترجمة، وهذا هو السبب وراء كون الأبحاث أكثر من مجرد بيانات، لأنه بدون اللغة الصحيحة، يصعب على القراء إصدار حكم مستنير حول مزايا أفكار المؤلف، لذا إذا أراد العلماء المضي قدماً، فهم بحاجة إلى البحث عن مترجمين ذوي مهارات عالية مع معرفة جيدة بمعرفة الخلفية، من هنا تأتي أهمية ودور الترجمة في البحث العلمي.¹ وهو يعمل بمقابل مالي.

2- موقع: Elsevier (<https://webshop.elsevier.com/language-translatio>)

هو موقع يقدم خدمات النشر والترجمة للمجلات العلمية المحكمة، ويعد أفضل موقع لترجمة النصوص بدقة، وأفضل مواقع ترجمة أبحاث علمية، يستخدم الموقع الخدمات العلمية المطلقة والاستخدام الصحيح للغة الإنجليزية والمصطلحات المتخصصة، مع فريق من خبراء اللغة العلمية الذين يمثلون كل تخصص. يقوم الموقع بترجمة لغتك ثم مراجعته بواسطة خبراء في تخصصك، يتمتع هؤلاء المترجمون بخبرة واسعة في اتفاقيات البحث والكتابة في مجالك، بكلتا اللغتين، الموقع يقدم خدمات الترجمة المأجورة للغات عديدة ومنها ترجمة نصوص كاملة من الانجليزي إلى العربي.²

3- موقع: protranslate (<https://www.protranslate.net/fr/>)

وهو موقع يقدم خدمات ترجمة أكاديمية محترفة، يساعد الموقع الباحثين في ترجمة المقالات العلمية وهو يوفر خدمات ترجمة نصوص كاملة من الانجليزي إلى العربي، وهو من أفضل مواقع ترجمة أبحاث علمية. وبناء على الموقع، باستطاعته تقديم خدمات احترافية، هو على استعداد بتوفير محترفين في الترجمة وتقديم خدمات متميزة لترجمة الملخصات الجامعية ورسالات البحث ضمن أسعار مدروسة.

4- موقع: UNBABEL

وهو أحد أفضل مواقع ترجمة أبحاث علمية، يساعد الباحثين على ترجمة رسائلهم البحثية ورسائلهم الإلكترونية إلى أكثر من 20 لغة، وذلك من خلال الجمع بين الذكاء الاصطناعي مع المترجمين البشريين لتقديم حل قابل للتطور وبتكاليف معقولة للترجمة عالية الجودة، وهو يعد من المواقع الرائعة وذات المصداقية العالية. وتستطيع من خلال هذا الموقع ترجمة الوثائق الأكاديمية، حيث يقدم الموقع خدمة ترجمة قائمة على الاشتراك ومعايرة الاحتياجات والبيانات، ولا تعتمد الأجور والرسوم التي يفرضها الموقع على اللغة بل على نوع المحتوى وحجمه.

¹ دور الترجمة في البحث العلمي ، أكتوبر 2018. موقع إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه . [https://master-](https://master-theses.com)

[theses.com](https://master-theses.com)

² المرجع نفسه.

5- موقع: systranet (<https://www.systran.net/en/>)

وهو من أهم مواقع ترجمة أبحاث علمية مجانية، يمكنك من خلال هذا الموقع ترجمة نص يتألف من ألف كلمة، وهو يحتوي على قاموس علمي، كما أنه يدعم العديد من اللغات، يقدم الموقع خدماته بشكل مجاني (<https://www.systransoft.com>)، بالإضافة إلى إمكانية الاشتراك بالموقع للحصول على ترجمات أكثر احترافية.

6- موقع: worldlingo (<https://www.worldlingo.com>)

يعد من مواقع خدمات الترجمة الآلية، فهو بديل فعال من حيث التكلفة للترجمة الاحترافية، لكن يجب أخذ العلم بأنه لن يكون الوضع كما هو الحال مع الترجمة الاحترافية للنصوص العلمية مثل رسالة البحث وورقات البحث العلمي.

يساعد الموقع على ترجمة نصوص كاملة من الانجليزي إلى العربي للوثائق والرسائل الإلكترونية والنصوص إلى 15 لغة على الفور، يمكن من خلال الموقع إضافة خدمات الترجمة إلى أي تطبيق أو موقع ويب، أو ترجمة كميات كبيرة من المستندات أو النصوص، أو إنشاء أي حل ترجمة مخصص، وهو مثالي للاستخدام المطور.¹

7- موقع: reservero (<https://context.reverso.net>)

وهو موقع متميز للترجمة، يساعد الموقع على توفير ترجمة جيدة للجمل والنصوص، صحيح أنه لا يمكن الاعتماد عليه بشكل كلي لترجمة المقالات الأكاديمية لكن يمكننا القول أنه أفضل برنامج ترجمة نصوص بدقة شديدة. وللمهتمين، يمكنهم تحسين مهاراتهم اللفظية من خلال الاستماع إلى نطق اللغة الأم من النصوص الكاملة، مع ترجمة المصطلحات العلمية واكتشاف المعاني المختلفة للكلمات ومؤشرات الاستخدام والعبارات ذات الصلة.²

8- موقع: amazon translate (<https://aws.amazon.com/ar/translate/>)

إن Amazon Translate هي خدمة ترجمة آلية عصبية تقدّم ترجمة لغوية سريعةً وعالية الجودة وميسورة التكلفة وقابلة للتخصيص. إن الترجمة الآلية العصبية هي شكل من الترجمة اللغوية الآلية التي تستخدم نماذج التعلّم العميق لتقديم ترجمة دقيقة وطبيعية بشكل أكبر مقارنةً بخوارزميات الترجمة الإحصائية والمستندة إلى القواعد التقليدية. ويمكنك بسهولة ترجمة كميات كبيرة من النصوص المطلوب تحليلها، وتمكين التواصل عبر اللغات بين المستخدمين بكفاءة. صنفت شركة Intento مؤخرًا Amazon

¹ دور الترجمة في البحث العلمي ، أكتوبر 2018. موقع إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه . <https://master-theses.com>

² حسام الدين مصطفى، مرجع سابق.

Translate كأفضل مزود لخدمة الترجمة الآلية في عام 2020 في 14 زوجًا لغويًا، و16 قطاعًا صناعيًا، و8 أنواع محتوى¹.

-9- موقع: Google

تعد خدمة ترجمة جوجل أكثر مواقع الترجمة استخداماً نظراً لسهولة الوصول إليها، للحصول على الترجمة المجانية لما تحتاج إلى ترجمته. لكن، تلك السرعة والمجانبة لا تعني الجودة العالية، وقد انتقلت شركة جوجل ضمن مساعيها لتطوير المحتوى انتقلت إلى نظام الترجمة الآلية العصبية الأكثر كفاءة في ترجمة الجمل والتراكيب المختلفة.

-10- موقع: Bing (https://www.bing.com/translato)

يقدم موقع بينغ التابع لشركة خدمة ترجمة بأكثر من 60 لغة كالصينية واليونانية والفلبينية والهولندية، لنصوص تصل بحد أقصى إلى 5000 كلمة، ولكن أكثر ما يميزه هو خدمة ترجمة النصوص داخل الصور ولقطات الشاشة، مع توفير خدمة تحميل اللغات لاستخدامها دون الحاجة للاتصال عبر الإنترنت. وفي حال اضطرارك لإجراء مكالمة مع أفراد من جنسيات متعددة فإن هذا الموقع سيكون خيارك الصحيح نظراً لما يوفره من خدمة ترجمة صوتية فورية سريعة للمحادثات متعددة الأطراف.

-11- موقع: freetranslation (http://www.freetranslation.com)

يعتبر أشهر المواقع المجانية التي تقدم خدمات ترجمة باحترافية عالية، ويعتبر من المواقع المهمة المتخصصة في ترجمة الوثائق الأكاديمية، بالإضافة إلى أنه يساعد مستخدميه في تعلم اللغة الإنجليزية والفرنسية والعديد من اللغات الأخرى².

خاتمة:

أصبحت الترجمة الآلية حقيقة واقعية في القرن الواحد والعشرين، قادرة على ترجمة مجموعة واسعة من النصوص من لغة طبيعية إلى لغة أخرى. ولكن الواقع، كما هو دائماً، ليس مثالياً. فليس هناك آلات ترجمة التي يمكنها بلمس بضعة أزرار أن تأخذ أي نص بأي لغة وإنتاج ترجمة مضبوطة بأي لغة أخرى دون تدخل أو مساعدة الإنسان خاصة الترجمة القانونية فهي من أصعب أنواع الترجمة و أعلاها سعراً. لذا نحرص على تقديمها من المترجمين الأكثر كفاءة ومهارة في مجال القانون وممن يمتلكون خبرة مطولة بتقديم خدمات الترجمة القانونية الدقيقة للوثائق والمستندات القانونية على اختلاف نوعها، والذين يمتلكون المعرفة الكاملة بالجوانب القانونية والمصطلحات القانونية، بحيث تعد الترجمة القانونية أكثر أنواع الترجمة أهمية لتكون صحيحة ودقيقة تبعاً لعدم احتمالية الخطأ بها لما يترتب على ذلك من عواقب خطيرة.

¹ موقع: aws.amazon.com/ar/translate

² موقع: https://shbabbek.com

يجب على الباحث أن يفهم أن الترجمة الآلية تعطي جوهر الوثيقة، ولكن لا يمكن توقع الدقة التامة فيها. فهي قادرة على توصيل الكلمات معا ولكن ليست قادرة بما فيه الكفاية لفهم الجمل تماما، ويمكن أن تكون مفيدة إذا كان المرء يحاول فهم ما إذا كانت الوثيقة تحتوي على معلومات معينة، ولكن قد لا تكون مفيدة كثيرا إذا كان يحاول فهم كيفية ارتباط الموضوع بالوثيقة، ومن ثم لا يمكن للترجمة الآلية أن تحل محل الترجمة المهنية البشرية.

تتطلب عملية الترجمة الآلية تعاونا وثيقا بين المختصين في علوم اللغات والمختصين في علوم الحاسوب، وتواجه عملية الترجمة الآلية صعوبات جمة، ولا يمكن تجاوز هذه الصعوبات إلا بتدخل الإنسان لإجراء بعض عمليات التنقيح لتهيئة النص اللغوي المترجم المطلوب.

الترجمة الآلية والبشرية تحقق فوائد جمة تصب في مصلحة تحسين المكون التعليمي والارتقاء بطرق اكتساب المعارف وتنشيط حركة البحث العلمي،

الترجمة مكلفة لأنها وظيفة مهارات عالية، وتتطلب أكثر بكثير من مجرد معرفة عدد من اللغات، وفي بعض البلدان على الأقل، نجد أن مرتبات المترجمين مماثلة لتلك التي يتقاضاها المهنيين المدربين تدريباً عالياً، ورغم ذلك الحاجة إلى الترجمة البشرية ستستمر لأسباب عديدة، منها دخول مئات الكلمات الجديدة وأحيانا الآلاف كل عام، خاصة في المجالات العلمية والتقنية.

وتبقى الترجمة الآلية أداة جيدة لقراءة النصوص التي لم يكن من الممكن فهمها خلاف ذلك وريح الوقت كونها ترجمة سريعة. ولكنها ليست بديلا عن المترجمين البشر، مثلما لن نتوقع أبدا من حاسوب أن يكتب لنا رواية. لهذا نوصي الباحثين العمل على الخوض في اللغات المتعددة والتمكن منها خاصة اللغة الانجليزية لغة العصر.

ختاما نقدم التوصيات التالية:

على كل باحث أن يكون مترجم متخصص بنفسه بتمكنه من اللغات، فالمترجم العلمي يسعى إلى نقل المعلومات وإلى الموضوعية والتزام الدقة المتناهية والأمانة في التعبير عن الفكرة التي يريد توصيلها، مع مراعاة ترتيب عناصر النص بالطريقة التي رتبّت فيها في الأصل، واستخدام الأرقام والرموز والمصطلحات. وهذا لا ينم عن اللجوء لاستعمال الترجمة الآلية بهدف ربح الوقت في ترجمة المصطلحات العلمية خاصة موقع **Google** للترجمة المجانية فهو أحسنهم حسب خبرتي المتواضعة.

قائمة المراجع:

(1) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، الطبعة التاسعة، مكتبة رشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.

(2) مسعود سعيد عمشوش، دور الترجمة الالكترونية في تطوير البحث العلمي، جامعة عدن، 2015. الاطلاع عليه تم في: <https://www.mahaarat.com.2022/01/6>

- (3) موقع التنوير، "الترجمة الآلية الإحصائية والترجمة الآلية العصبية". الاطلاع عليه تم في: 2022/4/23 : <https://tanweir.net>
- (4) محمد زكي خضر، "اللغة العربية والترجمة الآلية: المشاكل والحلول"، مجلة التعريب، العدد 43، ديسمبر 2012، الأردن. الاطلاع عليه تم في: 2022/4/12 .
<http://mohamedrabeea.net/library/pd>
- (5) كبير زهيرة، "الترجمة الآلية - الواقع والآفاق"، مجلة الترجمة واللغات، العدد 1، المجلد 17، 2018، الجزائر، ص 14. الاطلاع عليه تم في: 2022/4/12 .
<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/155/17/1/5945>
- (6) مكتب أبو غزالة للترجمة، "ما هي الترجمة الآلية؟". الاطلاع عليه تم في: 2022/4/12 .
[/https://agatotranslate.com/machine-translation](https://agatotranslate.com/machine-translation)
- (7) المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، WIPO Translate: أحدث أداة ترجمة آلية لوثائق البراءات توسع نطاقها اللغوي، 2017. الاطلاع عليه تم في: 2022/4/12 <https://www.wipo.int>
- (8) الترجمة الآلية العصبية. الاطلاع عليه تم في: 2022/4/12 - <https://champollion.co/ar>
- (9) دور الترجمة في البحث العلمي، أكتوبر 2018. موقع إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه الاطلاع عليه تم في: 2022/4/12 <https://master-theses.com>
- (10) حسام الدين مصطفى، دور الترجمة والتعريب في تطوير حركة البحث العلمي العربي- 2011. <http://www.alnoor.se> الاطلاع عليه تم في: 2022/4/12
- (11) جميلة غريب، "أنظمة الترجمة الآلية، وتقويم النتائج"، جامعة باجي مختار -عنابة-الجزائر.
- (12) فرج محمد صوان، الترجمة الآلية، 2021/4/30 . الاطلاع عليه تم في: 2022/4/12 <http://www.alnoor.se>
- (13) فايزة بنت صالح الحمادي، الترجمة الآلية في اللغة العربية : صعوبات وتحديات "ترجمة غوغل نموذجاً، مجلة الدراسات الأدبية واللغوية، 2014، ص 19. <http://www.alnoor.se> http://www.dsv.su.se/_hulth/hulth_emnlp03.pdf ...
- (14) موقع: aws.amazon.com/ar/translate

استخدام الطلبة الانترنت في أعمالهم البحثية

Students use the Internet in their research work

د.خوادية سميحة حنان

كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة قسنطينة -1-

samihahanene@yahoo.fr

ملخص:

يعتمد الطالب حين يخوض غمار البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية بصفة أساسية على الانترنت للحصول على المراجع والمادة العلمية، غير أن هذا الاستخدام يجب أن يكون بطريقة مضبوطة، لأن هناك من المواقع الإلكترونية تحتوي على مصادر غير موثوقة بما يجعل الطالب يقع في الخطأ، وهو الهدف من هذه الورقة البحثية، التي تبين أهم المنصات والمواقع الإلكترونية على المستوى الدولي بما يفرض على الطالب التحكم في اللغة الإنجليزية. كذلك هناك العديد من المنصات على المستوى الوطني على غرار ASJP، وهي ممر إجباري على الطالب لإرسال مقالاته العلمية والاطلاع على أعمال أقرانه، ومنصة SNDL، التي لا تتطلب من الباحث جهدا كبيرا حيث يكفي الحصول على اسم المستخدم والكلمة السرية للاطلاع على أحدث الأبحاث على المستوى العربي والدولي .

وفي خضم المنصات والمواقع الإلكترونية، على الطالب أن يراعي في استخدامه لها حقوق الملكية الفكرية، لأنه فضاء لا يغيب عنه القانون من خلال الالتزام بالأمانة العلمية وتوثيق المراجع المعتمد عليها، وإلا فإنها توصف بأنها سرقة علمية قد تؤدي به إلى تجريمه من لقيه دون إهمال المتابعة الجزائية .

الكلمات المفتاحية: الأمانة العلمية، المنصات الرقمية الدولية، المنصات الرقمية الوطنية، المستودع الرقمي.

Abstract:

When a student engages in scientific research in the field of humanities, the student relies mainly on the Internet to obtain references and scientific material, but this use must be in a controlled manner because there are websites that contain unreliable sources that make the student fall in to error, which is the goal of This research a per shows the most important platforms and website sat the international level, which forces the student to control the English language. It does not require a great effort from the researcher, as it is sufficient to obtain the username and password to view the latest research on the Arab and international levels.

In the midst of platforms and websites, the student must take in to account in his use of platforms and websites intellectual property rights, because it is a space that the law does not lose sight of by adhering to scientific honesty and documenting references relied up on.

Keywords: The Scientific Secretariat, International Digital Platforms, National Digital Platforms, Digital Repository.

تزايد الاهتمام بالبحث العلمي وخصوصا البحث الأكاديمي، وذلك لما يحققه هذا الأخير من ازدهار وتقدم للمجتمعات من الناحية العلمية والمعرفية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية، وهذا الاهتمام ولّد تنافس بين الدول خاصة منها المتقدمة والتي تحاول أن تخصص ميزانية معتبرة للبرقي في هذا المجال لأنها استوعبت أن تقدم البحث العلمي هو عنوان تقدم هيمنة الدول في العالم .

وللأسف الجزائر لا زالت تتذيل المراتب الدنيا في مجال الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي، فمقدار الميزانية قبل سنة 1998 سجلت أدنى المستويات، حيث رصد له ما قيمة 12.38 مليار دينار¹ في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، وفي برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 خصص له 100 مليار دينار. على الرغم من ذلك المخصصات المالية بقيت غير كافية وقليلة، فنسبة 1% لا تستجيب للمعايير العالمية، حيث أن المعدل العام الدولي بلغ 3 % ، وأما بعض الدول الرائدة على غرار كوريا الجنوبية تتراوح ميزانيتها ما بين 4% إلى 4.3%²، وأنفقت الدول الأوروبية 2.2 % من دخلها القومي على البحث العلمي والتي ارتفعت إلى نسبة 31.5 % من دخلها³.

ومع التقدم التقني والتكنولوجي، ظهر ما يسمى تقنيات المعلومات ووسائل الاتصال، وظهور شبكة عالمية للإنترنت ليتم تسخيرها في الأبحاث العلمية، بحيث يمكن لأي باحث في أي مجال من مجالات المعرفة الاستعانة بالإنترنت ليستدعي ما يحتاج إليه من معلومات وتبادلها، كما يمكن للمجتمع الأكاديمي من أساتذة وطلبة الدخول إلى المكتبات العلمية والاطلاع إلى الناتج الفكري للعلماء والباحثين. بل إن الأمور أضحت أسهل للطلبة الذين ترعرعوا مع البيئة الرقمية من هواتف ذكية، واللوحات الرقمية، ومواقع التواصل الاجتماعي، بل 86.1%⁴ من الطلبة يستعملون الانترنت بصفة يومية في أعمالهم البحثية المسندة لهم.

بذلك، أضحى استخدام الانترنت من الأمور الأساسية في البحث العلمي، غير أن سوء استخدام الانترنت من حيث سوء اختيار المواقع والمنصات الإلكترونية قد توقع الطالب في معلومات مغلوبة تجعل عمله رديء أو دون المستوى المطلوب. من ناحية أخرى طلبت أدمجوا فكرة نسخ لصق copier coller، حيث أثبتت الدراسات أن 4 طلبة على 5 استعملوا هذه التقنية⁵.

¹- نور الدين فلاك ، معوقات البحث العلمي في الجزائر ، المؤتمر الدولي الأول : تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي ، مركز مؤشرات الاستطلاع والتحليلات ، برايم : ألمانيا 29 و 30 مارس 2019 ، ص 293

²- المرجع السابق ، 294.

³- عبد الله بن عمر النجار ، واقع استخدام الانترنت في البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل ، مجلة مركز البحوث التربوية ، السنة العاشرة ، العدد التاسع عشر ، جامعة قطر ، سنة 2001 ، ص 132 .

⁴-Dendani Mohamed, Les usages d'Internet dans le travail universitaire, Journées Communication et Apprentissage Instrumentés en Réseau, 2014, page 01.

⁵-Ibid . page 2.

وتتجلى أهمية الدراسة من الناحية الأكاديمية في معرفة اتجاهات الطلبة نحو استخدام الانترنت لغرض البحث العلمي، وتوجيههم لحسن استخدامه مستقبلا، لاسيما إثراء الجانب المعرفي في هذا المجال خاصة أن الدراسات تشير لسوء استخدام الطلبة لتطبيقات الانترنت في البحث العلمي، يرافقه انتهاكات من الطلبة لحقوق الملكية الفكرية، والسب يعود لنقص الوعي لهذه الفئة من المجتمع الأكاديمي .

من هذا المنطلق، تتجلى إشكالية الموضوع، كيف يحسن الطالب يحسن استخدام الانترنت في أعماله البحثية؟، وما هي ضوابط استخدام الطالب للانترنت في بحثه العلمي؟، وهل يستطيع الطالب الثقة في كل المعلومات الموجودة في الانترنت؟ ويندرج عن الإشكالية تساؤلات فرعية: وما هو واقع استخدام الطلبة في أعمالهم البحثية؟ كيف يمكن للطلبة العثور على المعلومات من الانترنت؟ وما هي الحدود الفاصلة بين مشروعية وعدم مشروعية استخدام الانترنت من الطلبة؟ ما هي المعوقات التي تواجه الطلبة في استخدام الانترنت في أبحاثه العلمية؟

إن الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية: يفرض علينا تقسيم الموضوع إلى مطلبين: الأول تضمن الاستفادة من الانترنت في البحث العلمي، والثاني خصص لضوابط استخدام الطلبة الانترنت في أعمالهم البحثية.

المطلب الأول: الاستفادة من الانترنت في البحث العلمي.

لا يختلف اثنان على أن شبكة الانترنت أكبر مزود في الوقت الحاضر للمعلومات، حيث تضم عددا كبيرا من المصادر على مستويات محلية وإقليمية وعلمية، مما يمكن الباحثين والعلماء داخل وخارج حدودهم الجغرافية اقتناؤها والتواصل مع أقرانهم للوصول إلى أهداف البحث العلمي. وهو ما يستدعي الوقوف عند شبكة الانترنت (الفرع الأول)، ومفهوم البحث العلمي وأنواعه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: شبكة الانترنت

تعتبر شبكة الانترنت من أهم الإنجازات في تاريخ البشرية، فهي تعتبر أضخم تطبيق لتكنولوجيا المعلومات في العالم¹، حيث فتح مجالات عديدة للاتصال الإنساني والمعرفي والفكري، فظهر مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة وهي مفاهيم ترتبط بثورة الاتصال المعاصرة وتسهيل البحث العلمي والحصول على مصادره، فأصبح الانترنت كتابا مفتوحا للعالم ومصدرا لمعلوماتها مهما وأساسيا للبحث العلمي .

أولا- ماهية شبكة الانترنت

في مرحلة أولى سنتطرق لتعريف الانترنت وتمييزها عن بعض المصطلحات المشابهة لها، ثم تاريخ نشأتها.

¹- منصر خالد، عمارة عبد الحليم، دور شبكة الانترنت في تطوير البحث العلمي، مجلة مفاهيم الدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، جامعة زيان عاشور - الجلفة، العدد السابع، مارس 2020، ص 345.

1- تعريف الانترنت وتمييزها عن بعض المفاهيم المشابهة لها.

تعرف الإنترنت على أنها "شبكة اتصالات إلكترونية تربط بين شبكات الكمبيوتر، ومرافق الحاسوب التنظيمية ويتم استخدامها حول العالم، وهي شبكة عامة تربط بين ملايين الحواسيب حول العالم، وتتكون من ملايين الشبكات المنزلية، والأكاديمية، والتجارية، والحكومية الصغيرة"، وفي تعريف آخر: الانترنت هي "موسوعة كبيرة في هذا القرن، حيث بفضل هذه الوسيلة الكل ناقل للمعلومة والكل مستقبل لها"¹.

تم تعريفها أيضا بأنها: "شبكة تحتوي على مجموعات مختلفة من شبكات الكمبيوتر ذات القدرات الفائقة علة تقل المعلومات، حفظها وتحديثها، ومنتشرة على مستوى جميع المناطق في العامل وتتيح كافة أنواع المعارف الإنسانية. وتمارس دورها الرئيس في توحيد العالم وزيادة ترابطه واتصاله وفي تحقيق عناصر الفورية، الجاهزية، الحضور والاتصالية فهي الطرق والوسائل التي يتواصل بها الناس"².

وفي تعريف أدق، الانترنت هي "مجموعة من الحاسبات مرتبطة في هيئة شبكة أو شبكات وتلك الشبكات لها لقدرة على الاتصال بشبكات أكبر، بحيث يكون هذا الاتصال وفق بروتوكول ضبط التراسل الذي يتيح استخدام خدمات الشبكة على نطاق عالمي"³. في الأخير يمكن تعريف الانترنت بأنه وسيلة قوية للاتصال وأداة الولوج إلى رصيد هام من المصادر المعلوماتية، والوثائق، وأداة حديثة تجسد العمل عن بعد".

ضمن هذا المقام، يجب تمييز الانترنت عن بعض المفاهيم المشابهة، حيث عادة ما يقع ويخلط الكثيرون بين مصطلحي الويب أو الشبكة العنكبوتية العالمية (world wide web) والانترنت، حيث يعتقدون أن المصطلحين يدلان على نفس الشيء ولكن الفرق كبير بينهما، حيث أن الانترنت شبكة معلوماتية ضخمة تشمل ضمن خدماتها الشبكة العنكبوتية أو ما يسمى شبكة الويب العالمية. من المفاهيم على غرار الشبكة العنكبوتية

ويمكن اختصار ما سبق بالقول إن الإنترنت -من الناحية التقنية- شبكة هائلة تحوي بداخلها عددا لا يحصى من الشبكات، أي أنها البنية التحتية للشبكات التي تربط ملايين أجهزة الحاسوب والأجهزة الأخرى ببعضها على مستوى العالم، بحيث تتكون شبكة يمكن من خلالها لأي جهاز أن يتصل بآخر إذا ما كانا على اتصال بالإنترنت، ويتم التخاطب بين تلك الأجهزة بما يعرف بروتوكولات الإنترنت.

¹Internet est la « Grande encyclopédie » de notre fin de siècle sur laquelle, grâce aux nouveaux outils, chacun est demandeur d'information, chacun est serveur d'information, voir : **Ahmed BELLAMLIK, les Usages des chercheurs sur Internet, Memoir de DEA, Sciences de l'information et de la Communication Option : Systèmes d'Information Documentaire, École Nationale Supérieure des Sciences de l'Information et des Bibliothèques, Année 1995-1996, page 10.**

²- صباح براهمي، معايير انتقاء المصادر الالكترونية وكيفية توثيقها، أعمال ملتقى تامين أدبيات البحث العلمي، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، لبنان، 29 ديسمبر 2015، ص 100.

³- منصر خالد، عمارة عبد الحليم، دور شبكة الانترنت في تطوير البحث العلمي، مرجع سابق، ص 347.

أما الشبكة العنكبوتية والتي يطلق عليها world wide web، هي وسيلة أو نظام للترابط بين النصوص لبث المعلومات والحصول عليها عبر الإنترنت، وهي طريقة لتبادل المعلومات تعتمد -في الأساس- على الإنترنت، بمعنى آخر عبارة عن برنامج يسهل الاستخدام لأي شخص كونه يعتمد على النقر مباشرة على عنوان الموقع المراد تصفحه، فالشبكة العنكبوتية العالمية هي بمثابة شبكة مؤلفة من مواقع شبكة متعددة يتم تصميمها من طرف منظمات ومؤسسات وحتى الأفراد، حيث تتيح الوصول إلى العديد من المعلومات، وهي تستخدم أسلوب النص الفائق "http" الذي يمثل إحدى الطرق واللغات المتداولة عبر الإنترنت لنقل البيانات، وتعتبر محركات البحث أحد أهم أدوات تلك الشبكة للوصول إلى المستندات المطلوبة والتي تسمى بصفحات الويب (المواقع الإلكترونية) والمتصلة ببعضها عن طريق روابط نشطة¹.

2- تاريخ نشأة الانترنت

الانترنت هي وسيلة اتصال بامتياز، حيث تعود بوادر نشأتها² إلى عام 1945 عندما طرح فانيفار بوش آلة اسمها "memex machin" لتنظيم معارف الإنسانية والربط بينها والتمكن من استعادة المعلومات بطريقة إلكترونية ووصول المعلومات المرتبطة بها³، وفي عام 1948 طورت شركة AT&T الأمريكية جهاز الترانزستور الذي أصبح أهم التكنولوجيات التي تعتمد عليها الانترنت⁴، ثم أنشأت شبكة الأربانت (Arpanet) وهي شبكة معلومات أنشأتها من قبل وزارة الدفاع الأمريكية (DOD) في نهاية الستينات لدعم المشاريع والبحوث العلمية في مجال الدفاع والشؤون العسكرية وكان الدافع الأساسي لإنشائها يعود إلى فترى الحرب الباردة وخوف الولايات المتحدة الأمريكية لهجوم نووي يؤثر على النظام الاتصالي.

تمكنت وكالة المشروعات المتقدمة بوزارة الدفاع الأمريكية من وضع الأساس لقيام أول شبكة إلكترونية تربط بين عدد من أجهزة الكمبيوتر. وظلت الأنتارنت مقتصرة على استخدام وزارة الدفاع، ثم عهد تسييرها إلى مؤسسة العلوم الوطنية (NFS)، فتم إنشاء العمود الفقري لشبكة مؤسسة العلوم الوطنية (NSFNET)، حيث استمرت الشبكة للنمو والمزيد من البلدان بدؤوا في ربط أنفسهم بهذا العمود الفقري للانترنت، وبالتزامن فتح المجال أمام الباحثين والأكاديميين لاستخدام هذه الشبكة على نطاق أوسع وارتبطت معها شبكات أكاديمية عديدة وبذلك تحولت الأربانت إلى الإنترنت ومنذ ذلك الحين وهي تنمو بسرعة هائلة بحيث لا يمكن لأحد أن يعرف بالضبط ما هو حجم الإنترنت اليوم، أو كيف سيصبح غداً إلا أن التقديرات تشير إلى أن

¹ - برنيس نعيمة، الوظيفة الإعلامية لشبكة الانترنت في عصر ثورة المعلومات - دراسة نظرية ميدانية في قسم الأخبار بالقناة الأرضية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع صحافة مكتوبة سمعية بصرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري - قسنطينة، ص 131.

² Ahmed BELLAMLIK, les Usages des chercheurs sur Internet, Memoir de DEA, Sciences de l'information et de la Communication Option : Systèmes d'Information Documentaire, École Nationale Supérieure des Sciences de l'Information et des Bibliothèques, Année 1995-1996, page 09.

³ - برنيس نعيمة، الوظيفة الإعلامية لشبكة الانترنت في عصر ثورة المعلومات مرجع سابق، ص 89 ..

⁴ - المرجع نفسه، ص 89 .

عدد الحواسيب المضيفة (Host Computers) المرتبطة بالشبكة يرتفع من سنة إلى أخرى وفي كل يوم تؤمن الشبكة ارتباط ملايين المستخدمين في أكثر من 150 بلدًا . والإنترنت لا يملكها شخص أو مؤسسة أو حكومة، وليس لها رئيس أو مجلس إدارة ، فهي تعود إلى جميع من يستخدمها وتشغلهم وتصاد من قبلهم ، والسلطة الوحيدة للإنترنت تتمثل في جمعية الإنترنت (Internet Societ) وهي هيئة اختيارية العضوية تهدف إلى الارتقاء بالتبادل الدولي للمعلومات من خلال تقنية الإنترنت ويستطيع أي شخص يمتلك حاسوبًا شخصيًا يحتوي على مراسل (modem) والبرمجيات اللازمة ويرغب في دفع أجور الخدمات أن يشترك في الإنترنت¹.

وأول ربط للجزائر بشبكة الانترنت الدولية في ماي 1994 عن طريق CERIST ، في إطار مشروع التعاون الذي مولته اليونسكو بالتعاون مع الحكومة الإيطالية والذي يهدف إلى إنشاء شبكة معلومات في إفريقيا RINAF لتكون الجزائر هي البؤرة أو المنطقة المحورية في إفريقيا الشمالية وتم إمداد المركز بالتجهيزات الخاصة للربط، وبرامج لتكوين المستخدمين الذين يقومون بعملية ربط المؤسسات الأخرى إلا أن طاقة الخط التي تم بها ربط الجزائر بالمدينة الإيطالية بيزا كانت ضعيفة جدا، حيث لم تتجاوز 9.6 كيلوبايت في الثانية.

ومع مرور الوقت حاولت الجزائر تدارك الوضع حيث قامت وزارة البريد والمواصلات بتوفير خط اتصال أساسي من للإنترنت من الألياف البصرية قدرت بـ 3.4 مليون ميغا بايت في الثانية لتمكن موزعي خدمات الانترنت وبعض مؤسسات الاتصال من الارتباط بالشبكة الدولية على أحسن وجه². ويساهم مركز الدراسات والبحث في الإعلام العلمي والتقني بوصاية من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تنمية شبكة الانترنت في الجزائر، وتنشيط شبكة أكاديمية للبحث، هدفها ربط جميع الجامعات الجزائرية وتزويدها بحاسبات موزعة serveur، لاحتواء مواقع الويب بحيث يشتمل كل موقع على الأبحاث العلمية والمذكرات وما يتاح لدى الجامعة من دوريات وكتب ومجلات علمية، أي تشكيل مكتبة افتراضية بقصد تبادل المعلومات بني الجامعات والهيئات والمراكز البحثية بالوطن، إضافة للاستعانة بهذه الشبكة في تقييم الدروس عن بعد³.

الفرع الثاني: البحث العلمي وأنواعه

يواجه الطالب الحقوق في حياته الأكاديمية عدة أنواع (ثانيا) من الأبحاث تتميز بخصائص معينة، مما يقتضي التعرف عليها، لكن قبيل ذلك التوقف على تعريف البحث العلمي (أولا).

¹- للمزيد من التفصيل راجع برنيس نعيمة ، ص ص 95-96 .

²- المرجع نفسه، ص 102 .

³- برنيس نعيمة، الوظيفة الإعلامية لشبكة الانترنت في عصر ثورة المعلومات – دراسة نظرية ميدانية في قسم الأخبار بالقناة الأرضية، مرجع سابق ، 108.

أولاً- تعريف الأبحاث العلمية

إن البحث العلمي هو فن بقدر ما هو علم¹، وهناك عدة مقاربات لانجاز بحث قانوني، فاطرق والمنهجيات تتغير وفق طبيعة المسألة المطروحة وتعتمد على خبرة الباحث ومهاراته .

وقد ورد لدى الباحثين² في أصول البحث العلمي ومناهجه عدة تعريفات، حيث عرف بأنه استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلا ، كما أن البحث العلمي استقصاء منظم يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلا . ويعرفها whitney بأنه نتاج إجراءات منظمة ومصممة بدقة من أجل الحصول على أنواع المعرفة والتعامل معها بموضوعية وشمولية وتطويرها بما يتناسب مع مضمون واتجاه المستجدات البيئي الحالية والمستقبلية³. وفي تعريف أكثر دقة، البحث العلمي وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بها المشكلة المحددة⁴ .

وعلى ضوء التعاريف السابقة، يمكن تعريف البحث العلمي بأن وسيلة يحاول بواسطتها الباحث دراسة ظاهرة أو مشكلة ما والتعرف على العوامل المؤثرة في ظهورها أو في حدوثها للتوصل إلى نتائج تفسر ذلك أو للوصول إلى حل أو علاج لذلك الإشكال .

ثانيا - أنواع الأبحاث العلمية

يجب على طالب دكتوراه ل م د الالتزام برزنامة عمل طبقا للبرنامج المسطر مع المشرف، ولا يمكنه المناقشة إلا على أساس تقرير إيجابي للمشرف، وتثبت لجنة تكوين الدكتوراه من حصول الطالب على مائة وثمانين (180) نقطة على الأقل موزعين كما يلي⁵:

¹- صالح طليس ، المنهجية في دراسة القانون، تقديم زهير شكر، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية ، سنة 2010 ، ص 122.

²- حيرش نور الدين ، البحث العلمي خطواته ومراحله ، التهيئة القبلية للباحث ، أعمال ملتقى المشترك مع المكتبة الوطنية الجزائرية الموسوم تمين أدبيات البحث العلمي ، مركز جيل البث العلمي ، ، طرابلس ، لبنان ، ديسمبر 2015، ص 8 .

³- بن بوزيد هجيرة ، أنيسة نهار ، لزامي قوقو ، أخلاقيات البحث العلمي وإشكالية الأمانة العلمية في الوسط الأكاديمي الجزائري : بين الالتزام والتعدي ، أعمال الملتقى الباحثين الشباب ، التعليم الجامعي في البيئة الرقمية : الملكية الفكرية وحقوق المؤلف ، قسم علم المكتبات والتوثيق ، جامعة الجزائر 2 ، ص 230

⁴- حيرش نور الدين ن مرجع سابق ، ص 8 .

⁵- المادة 33 من القرار رقم 961 المؤرخ في 02 ديسمبر 2020 المحدد لكيفيات الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث وتنظيمه وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها ، لاسيما المادة 34 من القرار الوزاري 547 المؤرخ في 2 جوان 2016 المحدد لكيفيات تنظيم التكوين في الطور الثالث وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها . منشورين في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي .

- فيما يتعلق بالأعمال العلمية:

- ☞ منشورات أو براءة الاختراع .
- ☞ منشورات دولية صنف (أ) أو براءة اختراع دولية 50 نقطة .
- ☞ منشورات دولية صنف (ب) 40 نقطة .
- ☞ منشورات دولية صنف (ج) 30 نقطة مع احتساب منشورين عدل الأكثر .
- ☞ منشورات وطنية 25 نقطة مع احتساب منشورين على الأكثر .
- ☞ براءة اختراع وطنية 25 نقطة احتساب اختراع على الأكثر .

- المداخلات:

- ☞ مداخلة دولية 12.5 نقطة مع احتساب مداخلتان على الأكثر .
- ☞ مداخلة وطنية 10 نقاط مع احتساب مداخلتان على الأكثر .

ونشير أنه بالنسبة للنشر والمداخلات يجب علة طالب الدكتوراه أخذ الإذن المسبق للمشرف ويكون بالاتفاق معه ويلتزم هذا الأخير بإظهار اسم المؤسسة والمخبر لذي ينتسب إليه ¹.

- ☞ 30 نقطة على التكوين المتعلق بإكمال الجانب التكميلي من التكوين في الطور الثالث ².
- ☞ 100 نقطة على الأطروحة .

من خلال الأعمال البحثية المفروضة على طالب ل م د ، يظهر أن هذا الأخير يواجه مجموعة من الأعمال البحثية تحت طائلة عدم قابلية المناقشة، وهي شرط واقف حيث أن لجنة تكوين الدكتوراه تتأكد من استيفاء الحد الأدنى من النقاط والمحدد ب 180 نقطة، والمتمثلة في الرسالة، المقالات العلمية والمداخلات العلمية .

1- أطروحة الدكتوراه:

الرسالة هي عمل أو بحث علمي، يتوجه به الطالب إلى هيئة أو لجنة أكاديمية لنيل درجة الدكتوراه حيث يحصل الطالب على تجربة في البحث تحت إشراف أحد الأساتذة تمكنه من اكتساب منهجية معالجة موضوع معين. ويجب ان تتصف الرسالة بأنها بحث مبتكر أصيل في موضوع الحقوق وهو ما أكدته المادة 27 من القرار رقم 961 المؤرخ في 02 ديسمبر 2020 المحدد لكيفيات الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث وتنظيمه وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها والتي جاء فيها: " تتضمن أطروحة الدكتوراه إعداد بحث أصلي من طرف طالب الدكتوراه ".

¹ - راجع دفتر طالب الدكتوراه ، Charte pour l'accompagnement du doctorant de l'université AR.pdf ،

منشور على الموقع www.mersdz ص 07 و 09

² - راجع دفتر طالب الدكتوراه ، Charte pour l'accompagnement du doctorant de l'université AR.pdf ،

منشور على الموقع www.mersdz ص 19.

وتختلف رسالة الدكتوراه عن الماجستير في أن الجديد الذي تضيفه للمعرفة والعلم يجب ان يكون اوضح وأقوى وأعمق في التحليل وأدق¹، وأن تكون على مستوى أعلى من الدراسة ، ويعالج الطالب إشكالية يختارها بموافقة أستاذه ، ويضع فرضياتها ، ويسعى إلى معالجتها والإجابة عليها ، والوصل إلة نتائج لم يسبق الوصل إليها ، ولهذا فهي تحتاج لوقت طويل نسبيا حددت مدته الدنيا في القرار السابق الذكر بثلاثة سنوات ، حيث جاء في المادة 30 منه : "لا يمكن أن تتم مناقشة أطروحة الدكتوراه إلا بعد انتهاء السنة الثالثة من التسجيل ..."

وتمر الرسالة بثلاثة مراحل رئيسية :

- المرحلة التحضيرية: يكون فيها اختيار الموضوع الذي يرغب التعمق بدراسته لأن الطالب أدرى بميوله ورغباته دائما تحت إشراف الأستاذ ووضع له عنوان، ثم حصر الموضوع وذلك ضمن الإطار الذي يسمح للطلاب معالجته بعمق وبشكل واف . مع تحديد الإشكالية البحثية والتي تعد نقطة الارتكاز الأساسية لأي بحث وفيها تتضح معالم المشكلة، ومنها يعرف القارئ ماذا يأمل الباحث من بحثه².

وفي نفس المرحلة، يبادر الطالب بوضع خطة تمهيدية جيدة والتي تعتبر عنصرا أساسيا وضروريا في أي موضوع قانوني، وهذه الخطة التمهيدية محل الفرز والتبويب تكون عرضة للتعديل كلما تقدمت مطالعات الباحث³، ومهما كان نوع تصميم الخطة التمهيدية يجب مراعاة التوازن بين الأقسام والتوازن بين الفصول والمباحث . وبعد تحديد الخطة الأولية يبادر الطالب بجمع المراجع والمصادر التي يستند عليها في عملية التوثيق البحث العلمي، حيث ثبت أن هناك تحول كبير نحو المصادر الإلكترونية عبر الانترنت والابتعاد عن المصادر التقليدية⁴، ثم بعد قراءة كل مرجع يبادر بتلخيص المعلومات من خلال ذكر أهم النقاط والأفكار الأساسية.

وتتجسد المرحلة الثانية في المرحلة التنفيذية، حيث بعد قيام الطالب بالقراءات الضرورية وتفحص كافة المعلومات ووضع التصميم الأولي، وبعد أخذ رأي موافقة الأستاذ المشرف، يبادر الطالب بكتابة المسودة الأولى للبحث القابلة لإعادة النظر فيها بالتعديل والتغيير والإضافة والحذف⁵. وبعد الانتهاء من المسودة الأولى يمكن الانتقال إلى المسودة الثانية بعد أخذ رأي المشرف، حيث يبدأ الطالب في هذه المرحلة بالنظر إلى مدى تسلسل

¹-صالح طليس ، المنهجية في دراسة القانون ، تقديم زهير شكر ، الطبعة الأولى ، منشورات زين الحقوقية ، سنة 2010 ، ص 125.

²- المرجع السابق ، ص 140

³- المرجع السابق ، ص 142.

⁴- المرجع السابق ، ص 157 .

⁵- مسعد زيدان ، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية ، مكتبة القانون والاقتصاد ، الرياض ، سنة 2015 ، ص 244.

الأفكار ومدى ترابطها وتماسكها في سياق النص¹ ومراجعة البحث من جهة الاستخدام السليم للغة العربية ، والتأكد من استعمال علامات الوقف ، ومراجعة التهميش والتوثيق العلمي والترقيم.

بعد الانتهاء من هذه المرحلة ، يبادر الطالب بإخراج البحث في شكله النهائي، من خلال تنظيم محتوياته في الغلاف ، وتحضير المقدمة التي تعد مرآة البحث ، وتنظيم فصول البحث والمراجع والملاحق ، ثم تنظيم الخاتمة التي تختلف عن الملخص الذي يتناول فكرة موجزة عن فحوى الدراسة²، حيث يقوم الباحث ببلورة النتائج والأفكار والأجوبة التي يتوصل إليها ، فهي تجيب على بعض الفرضيات أو التساؤلات التي تطرح في المقدمة .

2-المقالات العلمية:

إن تحرير مقال علمي هو أصعب وأدق مرحلة، فإن كان المقال يشترك مع الرسالة العلمية من حيث قواعد وأساسيات البحث العلمي والإبداع، إلا أن الاختلاف القائم بينهما أنه مقتضب ومُرَكِّز. وقبل كل ذلك على الطالب التأكد من أن الموضوع يدخل في نطاق المجلة ، حيث يسهل على الطالب التأكد من ذلك بمجرد الإطلاع على مجلاته المجلة في المنصة الجزائرية للمجلات العلمية ASJP ، هذه المنصة تعد ممرا إجباريا لكل طالب ، حيث لا يمكن له إرسال المقال للمجلة إلا عبر هذه المنصة.

ويجب على الطالب في كل الأحوال التقيد بالقالب الشكلي Template للمجلة تحت طائلة الرفض ، على أن يتم مراعاة الهيكل العام للمقال والتي غالبا يتكرر في كل المقالات باستثناء طريقة الكتابة والتهميش والمراجع وهي الأمور التي تنفرد بها كل مجلة، وعادة تشترك المجلات في الشكل في المكونات الأساسية كما يلي :

الملخص هو "الواجهة الرئيسية للمقال يتضمن أهم الأفكار الموجودة فيه وكلمات مفتاحية وأهم النتائج والتوصيات مع التقيد بعدد الكلمات المفروضة"³، وعادة ما تفرض المجلة أن يكون الملخص بلغة المقال ولغة أجنبية، حيث تتوجه أغلب المجالات لفرض ملخص باللغة الإنجليزية لزيادة مقروئيتها . ومن أهم المكونات الأساسية أيضا في المقال : المقدمة والتي تحتوي على تقديم الموضوع وأسباب اختياره وأهميته، و طرح الإشكالية والفرضيات والمنهج المستخدم، لاسيما المضمون وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات ، والمراجع .

ويجب على الطالب مراجعة المقال أكثر من مرة قبل إرساله للمجلة عبر المنصة ويجب التأكد أن له علاقة مباشرة مع موضوع الرسالة، والمجلات نوعان من حيث نظام المراجعة : النوع الأول المحدد بالوقت بمعنى انه في حالة استلام مقال جديد يتم إرسال المقال للمراجعين ، حيث تظهر في المنصة أيقونة زرقاء في طور المراجعة، فيستلمها المراجع ،الذي يبادر بقراءته للتأكد من مدى ملائمة الموضوع للمجلة ، ومدى احترام

¹- صالح طاليس ، مرجع سابق ، ص 173 .

²- صالح طاليس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 149 .

³- أبو عمر ، كيف تكتب مقالا علميا ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: تم الإطلاع عليه ، بتاريخ 2022/2/17. على

الطالب قالب الشكلي ، و الأهم مدى توفر عنصر الإبداع بمعنى بروز شخصية الباحث والقيمة المضافة التي أضفها الباحث في هذا المجال .

وبذلك يكون الطالب أمام ثلاثة فروض :قبول المقال لأنه أضفى قيمة مضافة للبحث العلمي، فتظهر أيقونة خضراء معنونة مقبول للنشر ، وفي هذه الحالة يكون على الطالب إدخال المراجع إلكترونيا عبر المنصة ليتم نشره في الأعداد المقبلة للمجلة ، أو رفض المقال لعدم استيفاءه الشروط الشكلية او الموضوعية أو الاثنين معا ، فتظهر في منصة المجلة الجزائرية ASJP ، أيقونة حمراء معنونة مرفوض ، أما الفرض الثالث :تظهر أيقونة صفراء مقبول بتحفظ ، وهذا الفرض لما يحتاج المقال لبعض التصحيحات، وهنا يجب تصحيحه مع أخذ الوقت الكافي للتفكير فيها ،والإجابة في المنصة على كل الملاحظات المراجعين، مع الإشارة وبدون تعصب أو حده في حالة وجود ملاحظات متناقضة بأنك استلمت تعليقات متناقضة من قبل المراجعين مع اتباع الملاحظات الأقرب للصواب، وبعد التصحيح يتم تحميل المقال وإعادة إرساله¹.

اليك بعض النصائح لتجنب الأخطاء التي قد تزيد في آجال النشر أو تؤثر على إمكانية استعمال المقال لمناقشة رسالة الدكتوراه.

1)من الضروري الاطلاع على القرار الجديد للمجلات المصنفة في صنف ج.
2) تحميل دليل المؤلف الموجود على البوابة وقراءة شروط النشر (تعليمات المؤلف لكتابة مقال) وتأكد من الإلتزام بها.

3)تعديل المقال حسب قالب المجلة.

4)ضرورة تسجيل الايميل المهني في معلومات الباحث على البوابة والمقال.

3- المداخلة العلمية:

كتابة المداخلة أقل صرامة من المقال العلمي، فإذا كانت الإضافة مميزة يستحسن أن ينشره في مجلة علمية متخصصة ، أما إذا كانت محدودة من المستحسن أن ينشره في مؤتمر أو ملتقى علمي²، إلا أن هذا لا ينفي مرورها على اللجنة العلمية للملتقى التي تقيم الموضوع ، فيجب أن ترتبط ارتباطا وثيقا بمحاور الملتقى المحددة من طرف اللجنة العلمية ، وهو ما يجعلها في تناسق مع الإشكالية العامة التي يهدف الملتقى الإجابة عنها.

¹-أبو عمر ، مرجع سابق ، ص 12 .

²- إيمان موسى المومني ، موسى توفيق الأخرس ، مهارات استخدام الانترنت في البحث العلمي ، مؤتمر علمي مؤرخ في 2011، منشور على الموقع <https://www.researchgate.net/publication/323337051> تم الإطلاع عليه بتاريخ

2022/02/10 على الساعة 10:48 .

والاختلاف القائم بينها وبين الرسالة أنها لا تحتاج لتوظيف كم هائل من المراجع، بل الهدف الأساسي هو قيام المشارك على توظيف ما تيسر له من مراجع، مع العمل على بلورة فكرة تخدم الموضوع حتى يتمكن من بلورة حل للمشكلة التي يعالجها أحد محاور الملتقى، بمعنى آخر يجب أن يكون محتوى المداخلة دقيقا ومضبوطا لا يخرج عن نص المحاور ، ويكون مختصرا للحد الذي لا يثير فيه ملل القارئ، حيث عليه عرض محتوى المداخلة بعد تقديم الشكر للقائمين على تنظيم الملتقى او المؤتمر بأسلوب علمي متميز سواء باستعمال power point ، أو عن طريق جدارية ، أو بصفة ارتجالية ومشوقة تثير انتباه الحاضرين والمشاركين في الملتقى . يجب توثيق المداخلة و المراجع وفق الطريقة التي حددها المنظمون للملتقى، كما يجب الالتزام بعدد الصفحات المحددة من طرف اللجنة وعدم تجاوز الحد المسموح.

المطلب الثاني: ضوابط استخدام الطالب للإنترنت في أعماله البحثية

لا جدال أن استخدام الانترنت في البحث العلمي يوفر العديد من المزايا ويسهم في تحسين البحوث العلمية ونشرها على نطاق واسع، كما تجعل الباحث على اطلاع دائم بكل ما يستجد في عالم البحث العلمي وما ينشر من كتب ومقالات في تخصصه، مما يجعله يرتقي في عمله البحثي فيتعرف عليه أقرانه من الباحثين، ويتقلد أعلى مرتبات والدرجات العلمية.

لكن انتشار المعلومات على الشبكة العنكبوتية انتشار النار في الهشيم دون أن يتم التحقق من صحتها لإمكانية استخدام الإنترنت من الجميع، قد أدى وجود كم كبير من المعلومات الخاطئة، والمصادر غير الموثوقة، لذلك فعلى الباحثين عدم تصديق كل ما هو موجود على مواقع الإنترنت.

وبذلك على الباحث الالتزام بعدة معايير وضوابط ، حيث عليه التحقق من مصادر المعلومات الموثوقة التي يمكنه الولوج إليها في الانترنت (الفرع الأول)، حتى لا يقع في معلومات مغلوطة تحول دون نجاح بحثه العلمي، لكن الولوج إلى مصادر المعلومات الموثوقة يندرج عنه حقوق والتزامات (الفرع الثاني) مراعاة للأمانة العلمية لأن البيئة الرقمية لا تختلف عن البيئة التقليدية ، فهي مساحة لا يغيب عنها القانون .

الفرع الأول: مصادر المعلومات الموثوقة التي يمكن للطلبة الولوج إليها في الانترنت

إن مصادر المعلومات الموجودة على مستوى الانترنت متغيرةً وغير ثابتة، الأمر الذي دفع المختصين إلى تحديد المصادر التي يمكن الوثوق بها وقبولها في البحث، حيث قاموا بوضع عدد من المعايير (أولاً) لقبول المصادر من الشبكة العنكبوتية، كما صنفت العديد من المواقع على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني كمواقع مناسبة في مجال القانون(ثانياً) لاعتمادها كمصادر ومراجع للبحث العلمي، إذ يستطيع الباحث الدخول إلى الموقع الإلكتروني الخاص بها، وانتقاء المعلومات التي يريد لها لبحثه.

أولاً- معايير انتقاء المصادر الإلكترونية المتاحة على شبكة الانترنت

وردت عدة تعريفات للمصادر الإلكترونية¹، أهمها تعريف مكتبة جامعة الكونغرس ضمن سياستها لفهرسة مصادر المعلومات الإلكترونية أنها أي عمل يعالج ويتم إتاحتها للاستخدام من خلال الحاسب الآلي سواء كانت متضمنا بيانات متاحة على الخط المباشر أم يتضمن بيانات إلكترونية محملة على إحدى الوسائط المادية مثل الأقراص الليزرية، وقد ورد في فهرسة الأنجلو أمريكية، التعريف التالي: "يطلق هذا المصطلح على الوثائق الإلكترونية ذات الأشكال المختلفة التي ليست لها حامل مادي يمكن تناوله بل إنها متاحة عن بعد ويمكن الوصول إليها عبر الانترنت".

يمكن تعريفها أيضا بأنها مصادر المعلومات التقليدية الورقية وغير الورقية مخزنة إلكترونيا على وسائط ممغنطة أو ليزيرية بأنواعها أو تلك المصادر المخزنة إلكترونيا حال إنتاجها من قبل مصدرها أو نشرها في ملفات وقواعد بيانات ومعلومات متاحة للمستخدمين عن طريق الاتصال المباشر (online) أو داخليا في المكتبة أو مركز المعلومات عن طريق منظومة الأقراص المتراصة (CD-Rom) والمتطورة الأخرى مثل الأقراص المتعددة (Multi Media) وأقراص (DVD).

ومن أهم المعايير المتفق عليها في تقييم مصداقية مصادر المعلومات الإلكترونية هو التأكد من هوية المصدر سواء كان المؤلف أو المسؤول عن الموقع، حيث يجب أن يكون اسم الميدان معروف سواء لمؤسسات حكومية، جامعات، منظمات غير ربحية، ومؤسسات تعليمية، مثل:

gov — تعني: مؤسسة حكومية.

Univ.edu — تعني: جامعات وعاهد ومؤسسات تربوية .

Org — تعني: منظمات غير ربحية.

Com — تعني: مؤسسات تجارية.

إلا أن هناك مصادر أخرى، كالمدونات والموسوعات الحرة ووسائل التواصل الاجتماعي، والتي يمكن أن يواجه فيها الطالب كما هائلا من المعلومات مما يقتضي الوقوف عندها لتوجيه الطالب حولها، وهي في الآتي:

1-المدونات:

المدونات، هي تعريب لكلمة **blog** "تقنية من تقنيات النشر الحر"²، يمكن تعريفها بأنها "سجل مرتب زمنيا من الأحداث إلى الأقدم يصاحبها نظام أرشفة المداخلات القديمة مع عنوان إلكترونية دائمة ووحيدة لكل مدخل

¹ - وسن سامي الحديدي ، أروى سالم عبد ، مصادر المعلومات الإلكترونية عبر شبكة الانترنت ومعايير تقويمها ، مجلة بيبليوغرافيا لدراسات المكتبات والمطبوعات ، المجلد 2 ، العدد 7 ، سبتمبر 2020 ، ص ص 77-78 .

² - غراف نصر الدين ، الويب 2.0 استخدام جديدة للوصول إلى المعلومات ونشرها ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، المجلد 08 ، العدد 02 ، جامعة سطيف ، ص 113 .

منها، وهي أقرب ما تكون إلى الصحيفة الإلكترونية الفارق بأن المواد المنشورة في المدونات ترتب ترتيباً زمنياً تصاعدياً، حيث تظهر المعلومات أكثر حداثة¹.

وقد بدأت المدونات على شكل يوميات منذ عام 1996، حيث يقوم الأشخاص بكتابة تجاربهم واهتماماتهم الشخصية إلى أن وصلت إلى عشرين مليون مدونة في عام 2005². كما أخذت منحى جديداً، لتصبح ساحة تفاعلية للحوار والإعلام والمنتديات العلمية والمعرفية الثقافية، فالكثير من الباحثين يستخدمونها لعرض أعمالهم البحثية، وأصبحت جزءاً أساسياً من طرق التدريس الحديثة لمساعدتها للطلاب على التفكير وإبداء وجهات نظر متعددة³.

تتميز روابط صفحات المدونات في الغالب بوجود الرمز tilde ، وتتميز بصعوبة التأكد من المعلومات التي تتضمن مدوناته، فعلى الباحث والطالب التأكد من سمعة الكاتب أو صاحب المدونة عن طريق نشاطاته العلمية ومؤهلاته، وانتماءاته المؤسساتية أو الجامعية، لاسيما التأكد من ذبوع صيته بالنسبة لأقرانه، وبالتالي يجب تحري دقة المعلومات الموجودة فيها، لأنه أحياناً يجد في هذه المدونات معلومات قيمة لكنه يتعذر عليه التحقق منها في مصادر أخرى ولا يوجد دليل أو رابط لتلك المعلومات، وهو ما يفرض التخلي عنها لأن ذلك ينقص من قيمة البحث.

2- مواقع التواصل الاجتماعي:

يختلف تعريف مواقع التواصل الاجتماعي باختلاف الخدمات التي تقدمها. ويكاد يجمع الباحثين على أنها مجموعة من المواقع على شبكة الانترنت التي ظهرت مع الجيل الثاني للويب، تتيح التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم اهتمامات وهوايات نفسها⁴.

وتصنف مواقع التواصل الاجتماعي إلى مواقع مهنية على غرار (LinkedIn) وأخرى للاستخدامات الشخصية (facebook - twitter) ، حيث تشترك في إنشاء حساب خاص إما متاح للجميع أو متاح للأصدقاء والمعارف، وتشترك في تكوين شبكة تتقاسم منتديات المناقشة، والأهم إمكانية نشر محتويات متعددة الوسائط (فيديو، صور، موسيقى) دون إهمال إمكانية نشر أعمال أخرى على غرار الأبحاث والمقالات والرسائل.

¹- الوردي زكي حسين ، صحافة المدونات الإلكترونية على الانترنت عرض وتحليل ، مجلة الباحث الإعلامي ، المجلد 11 ،

العدد 03 ، كلية الإعلام ، جامعة بغداد ، ص 11

² المرجع السابق، ص 12.

³- غراف نصر الدين ، ص 113 .

⁴- خالد أسماء، مواقع التواصل الاجتماعي ومظاهر التعبير في المجتمع الجزائري، مجلة تنوير ، جامعة زيان عاشور، الجلفة،

2018، ص 160

وفقًا للدراسة¹ التي أعدها فريق من الباحثين بجامعة وارويك البريطانية، التي حذرت من خطورة الاندفاع وراء التغريدات المنشورة عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي والتعامل معها باعتبارها مصدرًا بديلًا لتوفير البيانات والمعلومات التي تعتمد عليها الأبحاث في مجالات العلوم الاجتماعية. والدراسة المنشورة في دورية بلوس وان تحت عنوان "وضع ضوابط منهجية لقياس مفهوم السعادة عبر تويتر: الضوابط المنهجية لتحليل بيانات وسائل التواصل الاجتماعي"، انتقدت قائمة بيانات مواقع التواصل الاجتماعي كتويتر، رغم أنها مغرية جدًا للباحثين لكنها بيانات لا تعكس الصورة الحقيقية لمستخدميها، باعتبارها قد تضم معلومات مغلوبة ومضللة ولا تتمتع بالشفافية".

ويشدد الباحث على أنه "في المستقبل القريب، لا يمكن الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي كمصادر للبحث العلمي وكبديل عن الطرق التقليدية، مثل الاستبيانات". وتتفق هذه الدراسة مع بحث آخر² يرى أن وسائل التواصل الاجتماعي ربما تحتاج إلى مراجعة نقدية كإحدى أدوات البحث العلمي، بدعوى أن ثمة ثوابت لمنهج البحث العلمي التي تشدد على وجوب العودة إلى المصادر والمراجع التي يعتمد عليها الباحث باعتبارها "مصادر موثوقة"، وهو ما لم يتوفر حتى اللحظة الراهنة وأن شبكات التواصل الاجتماعي تنشر معلومات مغلوبة ومضللة أو منقوصة، مما يُفقد مصداقيتها بمرور الوقت، في حين تقوم منهجية البحث العلمي على جدية توثيق المعلومات وثبوتيتها".

3- الموسوعات الحرة:

طوّرت التكنولوجيا الرقمية الممارسات التعاونية في إنتاج المحتوى العلمي، ومن بين المواقع المساهمة بشكل كبير في الإنتاج العلمي التعاوني موقع الموسوعة الإلكترونية ويكيبيديا **Wikipedia**، وهو واحد من المواقع الرمزية في الويب، ظهر في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين³.

ومادام أن موقع **Wikipedia** يمنح إمكانية للمستخدمين المساهمة بشكل مباشر في تطوير محتواه بموجب ترخيص **Licence de documentation Libre**، فتصبح المساهمة حرة وقابلة للمشاركة والتعديل من قبل المساهمين دون قيد أو شرط يكتبها مجموعة من الأعضاء يتعاونون فيما بينهم و في الغالب غير مختصين، حيث تظهر بعض الدراسات⁴ تنال الإشارات حول ركافة اللغة العربية التي كتبت بها المقالات ونشرت

¹-Eric Allen Jensen, Putting the methodological brakes on claims to measure national happiness through Twitter: Methodological limitations in social media analytics, Published PLoS ONE 12(9): September 7, 2017, <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0180080>

² - K.thomas Pikard, The impact of open Access and social media on scientific reasearch ,volume 4, july 18, 2012

³ - Lionel Maurel , Entre Evolution Et Revolution : Le Droit De La Publication A La Recherche De Nouveaux Equilibres, Page 11 , publié in open Access , le 27 Mai 2017 sur le site : <https://hal-univ-paris10.archives-ouvertes.fr/hal-01528095>.

⁴ -Barbe Lionel, « Wikipedia, un trouble-fête de l'édition scientifique », *Hermès, La Revue*, 2010/2 (n° 57), p. 69-74. DOI : 10.4267/2042/38640. URL : <https://www.cairn.info/revue-hermes-la-revue-2010-2-page-69.htm>

دون تدقيق لغوي وكثرة الأخطاء وعدم اعتمادها من الجهات الأكاديمية¹، وهو ما يثير الشكوك حول مصداقية المعلومات المتواجد على مستوى هذه الموسوعات. بالمقابل يوجد العديد من الموسوعات. ولعل ولوج الكثير من الباحثين والطلبة لهذه الموسوعة سببه الترتيب الذي يعطيه محرك البحث Google عند إجراء البحث فتظهر صفحات الويكيبيديا في الخيارات الأولى للأجوبة المتوفرة²؛ فيعتقد الباحث أنها الأوثق والأصح وهذا غير صحيح.

بالرغم من ذلك تبين الدراسات في سنة 2005، تفحص 17% من الباحثين موقع ويكيبيديا، ومساهمة 10% في الموقع بما يقارب 15 مليون مقال و 270 لغة، لكن الدراسات تؤكد أن المقالات التي أضفيت عليها علامة مقال ذات جودة يتراوح فيها المساهمين من 1 إلى 5 مؤلفين، وهو عكس مقالات ويكيبيديا³.

بالمقابل هناك موسوعات حرة تتسم بالمصداقية والرصانة والتي تخضع للضوابط العلمية المنهجية والأكاديمية، حيث تعمل على استقطاب البحوث والمقالات وإحالتها على لجان التحكيم متخصصة للبحث فيها ومراجعتها قبل الموافقة على نشرها وجعلها في متناول الجمهور الباحث. إلا أن هذه الموسوعات غير مشهورة بالقدر الكافي، ونذكر الموسوعة البريطانية (Encyclopedia Britannica) تهتم بكل المجالات من فلسفة، الديانات، الطب، الجغرافيا، العلوم السياسية والقانون⁴.

ثانيا - المواقع والمنصات التي يمكن لطالب الولوج لها على المستوى الدولي وعلى المستوى الوطني

في مرحلة أولى سنتطرق للمواقع التي يمكن للطالب الولوج لها على المستوى الدولي (1)، ثم على المستوى الوطني (2).

1- المواقع والمنصات التي يمكن للطالب الولوج لها على المستوى الدولي:

يجب التمييز في هذا الصدد بين المواقع التي يمكن للطالب الولوج لها والتي تحترم حقوق الملكية الفكرية بشكل صارم وبالتالي الوثائق والأعمال البحثية محمية من الانتهاك والسرقة العلمية، والمواقع التي هي أكثر مرونة والتي يمكن المشاركة فيها المستندات وإتاحتها للمستخدمين حتى دون المرور على محكمين .

يمكن التمييز في هذا الإطار، بين المواقع ومحركات البحث من جهة، والمنصات والأرشيفات المفتوحة، وفي خضم هذا التباين في المواقع والمنصات ما هو مصير محركات البحث، مثل Google و Yahoo ، وما هي

¹ -Ibid .

² -« Construit autour d'un système d'édition plus complexe et plus opaque qu'il n'y paraît, l'encyclopédie Wiki occupe une place de choix dans les résultats des moteurs de recherche, malgré les imperfections, grâce à un souci d'innovation constant et aux millions de contributions des « wikipédiens », voir : Barbe Lionel, « Wikipedia, un trouble-fête de l'édition scientifique », op cit , page 69 .

³ - Ibid , page 70 .

⁴ - <https://www.britannica.com/>

أفضل المحركات الرائدة في هذا المجال ؟. وما يجب على الطالب القيام به إزاء هذه المواقع والمنصات العلمية خاصة أن أغلبها تطلب دفع مبلغ من المال لتحميل نسخة من البحث ؟

1-1- مرتبة محركات البحث في البحث العلمي:

لا يجد الباحثون الأكاديميون غالباً نتائج جيدة لأبحاثهم على محركات البحث المعروفة مثل جوجل وياهو وبينغ، ورغم أن محرك البحث جوجل يعتبر أقوى محرك بحث في العالم لكن نتائجه المتباينة لا تلبي حاجيات الدارسين والطلاب والأساتذة والباحثين الراغبين في إنجاز أبحاث أكاديمية، لذلك من الأفضل بالنسبة لهم التوجه إلى مصادر بحث أكاديمية متخصصة. وهنا نستعرض قائمة بأفضل محركات البحث العلمي الأكاديمي التي تهدف إلى جعل المواد العلمية في متناول الجميع، علماً أن أغلبها يدعم اللغة الإنجليزية فقط. وقبيل ذلك يجب التمييز في هذا الصدد بين محركات البحث ومواقع البحث.

فمحركات البحث هي "مواقع ضخمة جداً تخضع لخوارزميات معقدة، تستقبل يومياً كم كبير من الأشخاص الذين يبحثون عن معلومات معينة"، حيث تعمل المحركات على عرض العديد من النتائج التي يمكن أن تطابق ما أمكن المواضيع التي يبحث عنها الزائرون، كما تعمل على تشبيكهم بمواقع وحسابات كثيرة تابعة لشركات خاصة أو أشخاص عاديين تتضمن عناوين المواضيع التي يتم البحث عنها. أشهرها غوغل، ياهو، وغيرها الكثير.

أما مواقع البحث، فهي التي تظهر لك بعد كتابة العنوان في محرك البحث ونتيجة البحث، وتكون على شكل حسابات خاصة وعامة لمجلات أو منصات أو وكالات أخبار أو مراكز أبحاث يتم تصميمها من قبل مهندسين متخصصين بلغات البرمجة وتكنولوجيا المعلومات، والتي ينشر من خلالها أبرز المقالات أو الأخبار أو المواضيع التي تبحث عنها ضمن محرك البحث.

وبالرجوع إلى محركات البحث، لا يجد الباحثون الأكاديميون غالباً نتائج جيدة لأبحاثهم على محركات البحث المعروفة مثل جوجل وياهو وبينغ، ورغم أن محرك البحث جوجل يعتبر أقوى محرك بحث في العالم لكن نتائجه المتباينة لا تلبي حاجيات الدارسين والطلاب والأساتذة والباحثين الراغبين في إنجاز أبحاث أكاديمية، لذلك من الأفضل بالنسبة لهم التوجه إلى مصادر بحث أكاديمية متخصصة. وهنا نستعرض قائمة بأفضل محركات البحث العلمي الأكاديمي التي تهدف إلى جعل المواد العلمية في متناول الجميع، علماً أن أغلبها يدعم اللغة الإنجليزية فقط.

2-1- أفضل المحركات والمواقع البحثية

(أ) - الباحث العلمي: Google Scholar

في سنة 2004 طورت شركة Google، محرك بحث خاص بالمقالات البحثية والدراسات واعتبر ثروة علمية للباحثين¹، حيث يقوم بعملية فهرسة البحوث المنشورة على شبكة الأنترنت، ويهدف إلى أن يكون وسيلة لتحديد المستندات التي لها صلة بموضوع معين، وإعطاء تقييمات للاقتباسات وتجميعها كما أنه يمثل أحد أدوات قياس التأثير البحثي، حيث يظهر السجل مؤشرين هما (H INDEX ومؤشر i10-index).

ويمكن الاستفادة من موقع الباحث العلمي، في حال الدخول بحساب مسجل مسبقاً، أو تسجيل حساب جديد بمجموعة من الخدمات الإضافية كالحصول على صفحة شخصية Profile أو مكتبة Library.

- الصفحة الشخصية Profile

أتاح موقع الباحث العلمي للباحثين الذين أنشؤوا حساباً، باستخدام ميزة الصفحة الشخصية Profile، التي تتيح للباحث إدراج معلومات شخصية مهمة عن الباحث صاحب الحساب، والمقالات أو الأبحاث التي نشرها سابقاً، وعرض هذه المعلومات للحسابات الأخرى وفق الإعدادات المضبوطة من قبل الباحث.

- المكتبة Library

يمكن للباحث العلمي تشكيل مكتبة كأحد طرق استخدام محركات البحث العلمي، حيث يقوم بتخزين كل الأبحاث التي يستخدمها بشكل متكرر أو يريد العودة إليها لاحقاً، وحذف تلك الأبحاث عند الانتهاء من استخدامها.

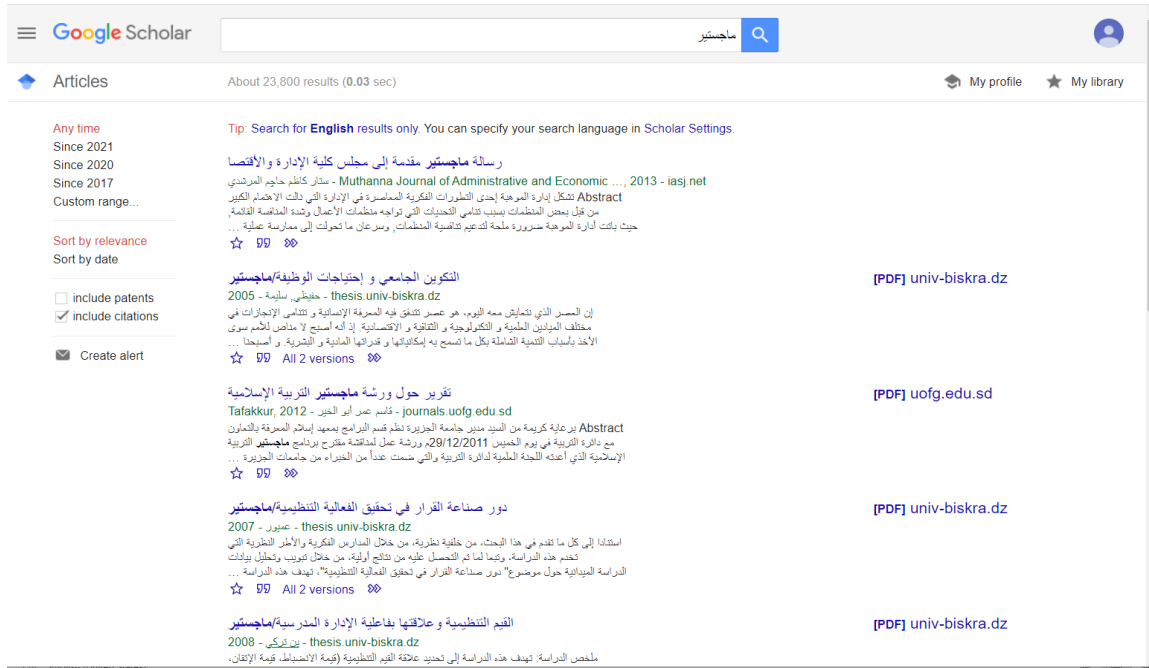
باختصار محرك الباحث العلمي: يعرض البحوث كما هي مفهومة في قواعد البيانات العالمية، يرشد الباحثين إلى أحدث الاستكشافات البحثية، إمكانية الباحثين من متابعة منشوراتهم وتقييم الاستشهادات، يقوم بفهرسة وتصنيف المقالات حسب المؤلفين والمواضيع واللغات، يحقق أفضل النتائج للباحثين الذي لديهم أكبر عدد من الاستشهادات .

أولى خطوات البحث فيه، تشبه استخدام محرك البحث قوقل Google، حيث:

- يجب الوصول إلى موقع الباحث العلمي وإدخال الكلمات المراد البحث عنها ضمن محرك البحث،
- بعد كتابة المحتوى المطلوب البحث عنه، تظهر نتائج البحث على شكل قائمة يحتوي كل منها على وصف موجز للمقال محل البحث،

¹-عائدة مصطفى سلمان ، المنصات العلمية العالمية ودورها في تعزيز البحث العلمي والتواصل بين الباحثين ، المؤتمر العلمي الدولي العاشر تحت عنوان التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية والإنسانية والطبيعية في بيئة متغيرة ، 25-26 جويلية 2019 ، شبكة المؤتمرات العربية ، إسطنبول ، تركيا ، ص 1688 .

- يمكن الضغط على أي عنصر من العناصر الموجودة في صفحة نتائج البحث لعرض محتوى البحث. وهذا ما توضحه الصورة أدناه.



ب- محرك Google Books :

هو محرك يمكن الباحث من البحث في نصوص كاملة داخل الكتب والمجلات المسوحة ضوئياً في قاعدة بيانات قوقل، تم تطويره لأول مرة تحت اسم Google Print في عام 2004 ، وبحلول نهاية عام 2019 ، وصل عدد الكتب المسوحة ضوئياً إلى أكثر من 40 مليون عنوان.



ج- محرك Research Gate

هو موقع ويب لشبكة اجتماعية وأداة تعاون مجانية تأسست عام 2008¹ من قبل عالين في الفيروسات وعالم كمبيوتر² موجهة للباحثين العلميين من جميع تخصصات العلوم. توفر بوابة الأبحاث Research

¹- سهيل نجم شهاب، بوابة الباحثين، Research Gate، مقال مقدم في ورشة، الجامعة التقنية الشمالية، المعهد التقني الحويجة، كركوك، العراق ص 5.

²-ResearchGate a été créé en 2008 par deux virologues et un informaticien. Voir : <https://fr.wikipedia.org/wiki/ResearchGate>.

تطبيقات شبكية بما فيها البحث الدلالي (بحث لمخصات كاملة)، تبادل الملفات وتقاسم قاعدة البيانات للمنشورات، كما توفر مناقشات منهجية، ومنتديات، وباستطاعة المشتركين أيضا إنشاء مدونة خاصة بهم، يشترك فيها حوالي 15 مليون عضو وباحث حول العامل في أكثر من 193 دولة¹.

من أكثر الميزات التي يتميز بها محرك البحث Research Gate، هو السماح بالبحث في الوقت نفسه في الموارد الداخلية للشبكة، وكذلك قواعد البيانات البيبليوغرافية مثل: PubMed وCite Seer².

ورغم أن المحرك يحمل شعار سياسة الوصول المفتوح (Open Access)، حيث يمكن للباحثين المهتمين إيداع أوراقهم البحثية على المنصة مما يساعد على تحميل أبحاث ومنشورات الآخرين، إلا أنه عمد الموقع على استضافة عددا كبير من المقالات ذات النص الكامل بشكل غير قانوني، وهو ما دفع الناشر Elsevier وناشري المجلات العلمية الأخرى لرفع دعوى قضائية ضد recherche Gate في محكمة ألمانية لتهديد استدامة طرق النشر التقليدية من خلال التوفير المجاني لمحتويات خاضعة لحقوق المؤلف، وعلى إثر هذه القضية، قام المحرك بتقييد الوصول إلى 1.7 مليون مقال متاح فيه³.

في أكتوبر 2018، تم تقديم شكوى مماثلة في الولايات المتحدة من قبل الجمعية الكيميائية الأمريكية ألسفير Elsevier في مواجهة ResearchGate لاستضافته 50 مقالة محمية بحقوق المؤلف، فقضت المحكمة الألمانية ResearchGate بالمسؤولية عن انتهاك المحتوى الذي تم تحميله من قبل المؤلفين باعتباره المستضيف للمحتوى، لكنها ترفض مطالبة الناشرين بالتعويض عن الأضرار، والآثار المباشرة على أي ورقة بخلاف 50 الورقة المسماة في الدعوى القضائية⁴.

د- الباحث الأكاديمي مايكروسوفت (Microsoft Academic)

هو محرك بحث أكاديمي مجاني وفهرس استشهاد مرجعي مشابه ل Google Scholar، تم إطلاقه عام 2009، ويتم البحث فيه من خلال أربعة استراتيجيات، وهي: عنوان المقال واسم المؤلف وعنوان المجلة، إضافة إلى سنة النشر، كما يوفر خدمة الباحث الأكاديمي مايكروسوفت طريقة تساعد الباحث من تحديد هويته وجمع أبحاثه، كما في الباحث العلمي قوقل. وللاشتراك في هذه الخدمة يجب توفر:

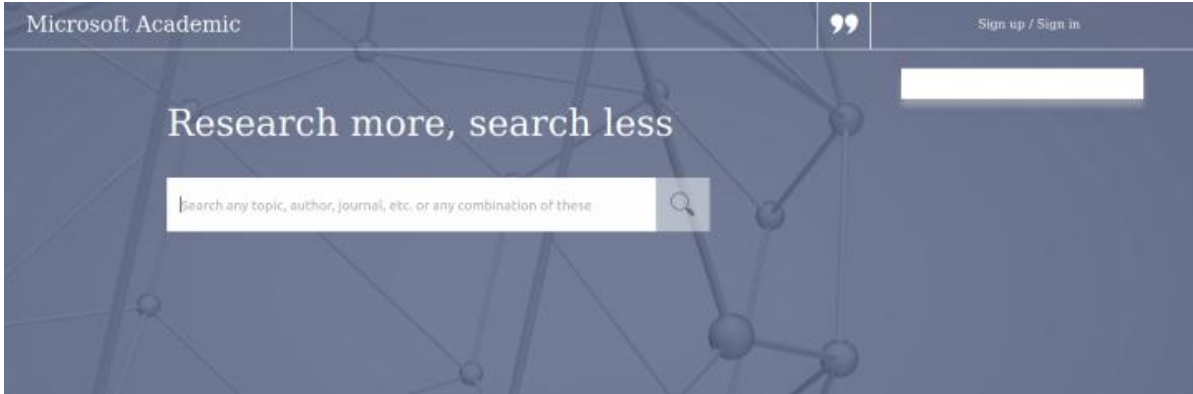
¹- سهيل نجم شهاب، مرجع سابق، ص 6.

²- Une des caractéristiques les plus distinctives est sans doute le moteur de recherche permettant de chercher simultanément dans les ressources internes du réseau ainsi que dans des bases de données bibliographiques comme PubMed, CiteSeer, etc.

³-Christophe Boudry et Aline Bouchard, « Réseaux sociaux académiques et diffusion de la production scientifique des chercheurs en biologie/médecine: L'exemple de ResearchGate », *médecine/sciences*, vol. 33, n^{os} 6-7, juin 2017, p. 647-652 (ISSN 0767-0974 et 1958-5381, DOI 10.1051/medsci/20173306023, lire en ligne [archive], consulté le 8/4/2022.

⁴- Diana Kwon, « ResearchGate dealt a blow in copyright lawsuit », *Nature*, 4 mars 2022 (DOI 10.1038/d41586-022-00513-9, lire en ligne [archive], consulté le 5 mars 2022)

حساب بريد إلكتروني من ميكروسوفت أو هوميل ، yahoo ، أو Google .
من خلال السجل الأكاديمي مايكروسوفت يمكن للباحث عرض ونشر جميع مؤلفاته والاستشهادات المرجعية التي تم الاعتماد عليها¹ ، كما يتم تحديث كل المحتويات أسبوعياً.



هـ - Academia.edu :

كما نعلم أن شبكات التواصل الاجتماعي تطورت بشكل لافت للنظر، وبالتزامن تطورت شبكات التواصل الاجتماعية الأكاديمية ومن بينها Academia.edu والغرض الرئيسي من هذه الشبكات هو مساعدة الباحثين وجعل عملهم معروفا لدى المجتمع العلمي. فهي منصة تم إطلاقها عام 2008 من قبل ريتشارد برايس، مقرها الرئيسي في سان فرانسيسكو، وحصلت على تمويل مالي يقدر بـ 20 مليون دولار من شركة Spark Venture ، وتقوم الشركة بفهرسة 60 مليون ورقة بحثية ويتم تحميل ما يقارب خمسون مليون مقال في الشهر². تجدر الإشارة في هذا المجال Research Gate و Academia، هي أهم الشبكات، حيث أعلنت شركة الأولى في صفحتها الرئيسية عن 2.7 مليون مشترك، في حين Academai أعلنت في مدونتها أنها تجاوزت 2 مليون، ويبدو أن الأوساط الأكاديمية من العلوم الدقيقة تفضل Research Gate . في حين أن Academia تتخصص أكثر في العلوم الإنسانية³.

من المهم أيضاً التذكير كما سبق الإشارة إليه، أن وضع المستندات على الإنترنت في Academia لا علاقة له مطلقاً بإيداعها في HAL ، حيث تكون القواعد أكثر صرامة وتحترم عقود النشر لدور نشر الكتب أو المجلات العلمية. و سواء كانت نصوصاً أو صوراً، فإن مستنداتك المودعة محمية، كما يتيح الإيداع المؤرخ

¹-عائدة مصطفى سلمان ، المنصات العلمية العالمية ودورها في تعزيز البحث العلمي والتواصل بين الباحثين ، المؤتمر العلمي الدولي العاشر تحت عنوان التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية والإنسانية والطبيعية في بيئة متغيرة ، 25-26 جويلية 2019 ، ، شبكة المؤتمرات العربية ، إسطنبول ، تركيا ، ص 1693

²- عائدة مصطفى سلمان، مرجع سابق، ص 1693.

³- Benech C. 2013. Academia.edu : le réseau social scientifique préféré des SHS, ArchéOrient-Le Blog (Hypotheses.org), 12 avril 2013. [En ligne] <http://archeorient.hypotheses.org/792>

إثبات ملكية وأقدمية أرشيفاتك في حالة السرقة العلمية . لا يوجد شيء مثل هذا في Academia حيث تتم مشاركة مستنداتك وإتاحتها للمستخدمين الآخرين¹.

و -Refseek: هو من أبرز محركات البحث الأكاديمية، يصنف أكثر من مليار وثيقة بحث وصفحات ومقالات ومجلات وموسوعات عبر الانترنت، يقدم نتائج خاصة بالبحث العلمي، تم إطلاقه عام 2009.



في الأخير، تعد محركات البحث العلمي المذكورة أعلاه من بين محركات البحث الأكثر شهرة ومجانية للباحثين العلميين في مجال العلوم الإنسانية، والباحث يجب أن يكون حريصا على استخدام محركات البحث العلمي بطريقة صحيحة لكسب المعلومات الموثوقة وعدم استخدام محركات البحث العلمي بطريقة تخل بأدبيات وأخلاقيات البحث العلمي.

2- المنصات والمستودعات الرقمية على المستوى الدولي المدرجة ضمن الوصول المفتوح :

في سياق النفاذ المفتوح تم إنشاء عدة بوابات ومنصات إلكترونية، ومستودعات رقمية مفتوحة والذي يمكن تعدادها كما يلي:

1-2- المنصات الإلكترونية المدرجة ضمن الوصول المفتوح: يعرف الوصول الحر بأنه "بوابات أو منصات تتيح مبدئيا لأي شخص الوصول إلى المقالات والأبحاث على الخط المباشر (Online) ، دون دفع أية رسوم، والدوريات حسب هذا النموذج تتيح المقالات العلمية مجانا بعد تحكيمها من قبل الزملاء، وهي موجودة على الخط المباشر وباستمرار ، وأن بعض هذه الأوراق البحثية هو في الأصل مطبوع، ثم أصبح متاحا على الويب، أم البعض الآخر أنشأ في صيغة رقمية، ونجد في الصنف الأول من هذه المنشورات صيغتين ، ورقية (تخضع للأشتراك) ، وإلكترونية متاحا مجانا على الانترنت² .

أ-البوابة الدولية للدوريات المفتوحة (Directory of open Access Journals) DOAJ ، وهي تمثل الفهرس الرئيسي للمجلات العلمية المفتوحة الخاصة بكل التخصصات، وبوابة (Open DOAR

¹ - ibid .

² - أمانة بهلول زينب بن الطيب , دوريات منصة ASJP واستعدادها للتسجيل ضمن دليل دوريات الوصول الحر DOAJ », *Aleph* [], 8 (3) | 2021, 29 October 2021, 29 April 2022. URL : <https://aleph-alger2.edinum.org/4769>

(Access Repistories)، تحصي قائمة الأرشيف عبر العالم، وهي منصة تسرد المجلات الأكاديمية عبر الإنترنت التي تستوفي المعايير التالية: المقالات ذات النص الكامل؛ مقالات مفتوحة الوصول (مجاني)؛ والمقالات التي خضعت للجان القراءة.

ب- **Revue . org**: هي عبارة عن منصة نشر إلكترونية تتضمن أكثر من 280 مجلة ومجموعة كتب عبر الإنترنت في جميع تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية. هي مبادرة من مركز النشر الإلكتروني المفتوح (Cléo). يتم دعم المركز من قبل أربع مؤسسات بحثية وتعليم عالٍ فرنسية CNRS، وكلية الدراسات المتقدمة في العلوم الاجتماعية، وجامعة بروفانس وجامعة أفينيون¹. تم إنشاء منصة Revues.org في عام 1999، وهي تحتوي على المجلات القديمة نسبياً، والتي تحتفظ النسخة الورقية بالتزامن مع النسخة الإلكترونية، ولكن أيضاً المجلات قيد الإنشاء والتي تختار في الغالب توزيعاً حصرياً عبر الإنترنت. يركز موقع Revues.org على ثلاث ركائز تجعله أصلياً: التزام منطقي بالوصول المفتوح، والاهتمام باحترام معايير الجودة الخاصة بالنشر العلمي، وأخيراً، نهج للابتكار من حيث النشر الإلكتروني.

أما عن احترام معايير الجودة، تنطوي على إنشاء سلسلة تحرير طويلة ومعقدة يجب أن تمر من خلالها النصوص المقدمة من قبل المؤلفين قبل النشر: التقييم والخبرة، التصحيحات الموضوعية، ثم التصحيحات المطبعية، والتخطيط، ثم التحقق النهائي قبل النشر، كلها مراحل يجب الاهتمام بها على التوالي والتي تشمل أطرافاً متعددة: المؤلف، والمقيمون، وسكرتير المحررين، والمراجعين.

ج- **Open Edition**: هي بنية تحتية كاملة للنشر الإلكتروني تخدم التواصل العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية. وهي منصة تجمع بين أربع منصات تكميلية مخصصة على التوالي: للكتب والمجلات والمدونات البحثية والإعلانات العلمية. في عام 2018، استقبلت كل هذه المنصات، التي يكون محتواها في الغالب مفتوح الوصول، 64 مليون زيارة من جميع أنحاء العالم، وهي متنوعة منها:

- المنصة التكميلية الأولى: **Open Edition Journal** هي عبارة عن منصة للمجلات في العلوم الإنسانية والاجتماعية. تأسست عام 1999 تحت اسم Revues.org، وهي تستضيف الآن أكثر من 500 مجلة على الإنترنت، أي أكثر من 200000 مقالة، 95% منها يمكن الوصول إليها بنص كامل². مهمتها هي تعزيز النشر الإلكتروني العلمي في جميع مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية. ويشجع على اعتماد الوصول المفتوح، مع احترام التوازن الاقتصادي للمنشورات. توزع المجلات أيضاً طبعة مطبوعة أو إلكترونية حصرياً. جميعها لديها لجان قراءة ولديها إجراءات تضمن جودة المساهمات المنشورة.

- المنصة التكميلية الثانية: **OpenEdition Books** في عام 2019، جمعت هذه منصة ما يقارب من 7800 كتاب في العلوم الإنسانية والاجتماعية من أكثر من 90 ناشرًا. تهدف OpenEdition Books إلى

¹-Mounier Pierre, « Revues.org : une plateforme d'édition électronique au service des sciences humaines et sociales », Bulletin de psychologie, 2011/1 (Numéro 511), p. 55-56. DOI : 10.3917/bupsy.511.0055. URL : <https://www.cair>

² -URL : <http://journals.openedition.org>

بناء مكتبة دولية للعلوم الإنسانية الرقمية من خلال تشجيع الناشرين على تطوير الوصول المفتوح على المدى الطويل. تعزز المنصة المعالجة بجميع اللغات وفي جميع مجالات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية¹.

- المنصة التكميلية الثالثة: **Hypothèses, plateforme de carnets de recherche** جمعت الفرضيات، في عام 2019 ، أكثر من 3000 دفتر بحث حيث يمكن الوصول إلى جميع المحتويات مجاناً. تستضيف المنصة أنواعاً مختلفة من الدفاتر: دفتر ملاحظات الباحث ، دفتر الملاحظات الميداني ، دفتر الندوة ، دفتر المراقبة ، إلخ. تم تنظيم المنصة نفسها في أقسام فرعية لغوية تتوافق مع مجتمعات المدونين الناطقين بالفرنسية والألمانية والمتحدثين بالإسبانية².

- المنصة الرابعة: **Calenda, le calendrier des lettres et sciences humaines et sociales** تنشر Calenda بجميع اللغات ، وفي المقام الأول تتضمن إعلانات المؤتمرات ، والبرامج الكاملة لأيام الدراسة والندوات ، ودورات المؤتمرات ، وعروض العمل والمنح البحثية ، ودعوات المناقصات وكذلك دعوات المساهمات بهدف المؤتمرات أو أيام الدراسة³.



د- المنصة الإلكترونية Persée

تم افتتاح بوابة Persée في عام 2005 ، وهي تضم مجموعات كاملة من المجلات ووقائع المؤتمرات والسلاسل والكتب. تضم المنصة 356 مجموعة و أكثر من 900000 وثيقة ، يتم إثرائها بانتظام بالعناوين الجديدة. المنشورات العلمية الموجودة فيها هي بشكل رئيسي في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ولكن أيضاً في علوم الأرض والبيئة.

تمتد مجموعات المنشورات من القرن التاسع عشر إلى القرن الحادي والعشرين (يرجع تاريخ أقدم مقالة علمية منشورة إلى عام 1821). تسمح هذه التغطية الزمنية الواسعة بإبراز أساسيات الأدب العلمي⁴

هـ - المنصة الإلكترونية Cairn : نشأت المنصة بعد تضافر جهود جامعة لياج Liège مع أربع دور النشر (Belin, De Boeck, La Découverte et Erès) وهي تهتم بنشر المجلات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث توجد 516 مجلة⁵. كما وقعت مكتبة فرنسا الوطنية شراكة مع Cairn في عام 2006 لرقمنة المجلات المنشورة في فترات سابقة⁶.

¹ -URL : <http://books.openedition.org>

²-URL : <http://hypotheses.org>

³-URL : <http://calenda.org>

⁴-<http://info.persee.fr/portail-persee/>

⁵-Froissart Pascal, « Les principales plates-formes de revues scientifiques », Hermès, La Revue, 2010/2 (n° 57), p. 119-120. DOI : 10.4267/2042/38648. URL : <https://www.cairn.info/revue-hermes-la-revue-2010-2-page-119.htm>

⁶ - Ibid . 9

و- المنصة الإلكترونية (Erudit): هي أكبر منصة للمجلات الفرنكوفونية، تجمع ما يقارب 150 ناشرا أكاديميا وثقافيا وكنديا بما في ذلك دور النشر الجامعية الكندية الفرنسية المرموقة. بدأ مشروع إنشاء المنصة في عام 1996 من قبل Presses de l'université de Montréal ، التي كانت تبحث عن نموذج للانتقال إلى "المجلات العلمية" الرقمية. وفي عام 2004 ، أصبح Érudit اتحادًا من ثلاث جامعات كندية - مونتريال ، لافال وكيبك في مونتريال - والذي يوفر بنية تحتية تكنولوجية تهدف إلى استضافة وتنفيذ الرقمنة بأثر رجعي والتحرير والأرشيف والتوزيع في المجالات العلمية ذات الشكل الرقمي بشكل رئيسي في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ثم الكتب وغيرها من المنتجات العلمية. كان المشروع الأولي يركز على الوصول المفتوح ، قبل أن يتطور مع تسويق المجلات من عام 2006 ، أصبحت المجلات الموزعة على Erudit متاحة الآن إما وفقا للوصول المفتوح أو وفقًا لمبدأ 97٪ من المحتوى مجاني¹.

2-2- المستودعات المفتوحة

كلمة المستودعات المفتوحة تعرف بأنها: "خزان للمعلومات أو مستودع للوثائق العلمية الإلكترونية، وفي موضع آخر يعرف بأنها: "الهيكل التقني لقواعد الأرشيف لتسهيل الوصول إلى المحتويات العلمية. بمعنى مختصر الأرشيف المفتوح يشر إلى مستودعات رقمية ومخازن تحتوي على رصيد رقمي من المنشورات العلمية المتداولة في الوسط الجامعي والبحثي².

تمنح المستودعات المفتوحة للباحثين سواء كان مؤلفين أو قراء عددا من المزايا، حيث تعمل المستودعات بمثابة أرشيف مركزي لإنتاجهم العلمي يزيد من فرصة بثها. مما يزيد الاستشهاد المرجعي ومن ثم يزداد عامل التأثير Impact Factor المتوقع للبحوث³، لاسيما التواصل والتعرف على نتائج البحوث الجديدة، ومساعدة الباحثين في إدارة متطلبات الجهات الممولة للبحوث بإتاحتها على المستودعات⁴.

ويمكن تصنيف أنواع المستودعات المفتوحة إلى:

1) المستودع المفتوح الموضوعي أو المتخصص، وهو يقدم الإتاحة في مجال علمي واحد أو عدة مجالات، كما تعرف بأنها أرشيفات تخصصية تتبع مجال موضوعي معين⁵،

¹-Lehmans Anne, « La plateforme Érudit : une utopie documentaire », *Hermès, La Revue*, 2021/1 (n° 87), p. 189 -192. URL : <https://www.cairn.info/revue-hermes-la-revue-2021-1-page-189.htm>

²- بهلول أمّنة، الأرشيف المفتوح المؤسّساتي والوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية، مجلة RIST، المجلد 21، العدد 01، سنة 2014، ص 9.

³- بابوري أحسن، عنكوش نبيل، المستودعات الرقمية المؤسّساتية بالجامعة الجزائرية ، إعداد ألية لبناء وتنفيذ المستودع الرقمي لجامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري ، المجلة العراقية للمعلومات ، المجلد الثامن عشر. العددان 1-2 ، سنة 2017 ، ص 142.

⁴- بابوري أحسن ، عنكوش نبيل ، مرجع سابق ، ص 142

⁵- بهلول أمّنة ، الأرشيف المفتوح المؤسّساتي والوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية ، مرجع سابق ، ص 10.

2) الأرشيف المفتوح التجمعي الذي يعتبر كدليل وواصف للوثائق، حيث تحتوي الواجهة الواحدة منه على مختلف أنواع الأرشيف ويشارك فيه عدة أطراف كالمؤسسات، الناشر والمكتبات، مثال ذلك مشروع Etol وهو حاصد أوربي للمذكرات ومن بين المؤسسات المديرة له المركز الوطني للأبحاث العلمية بفرنسا (CNRA).

3) المستودع المؤسسي، وعادة ما يتبع مؤسسة معينة غالبا ما تكون الجامعة، ويهدف إلى جمع واقتناء الكيانات الرقمية التعليمية الجامعية في المقام الأول، بالإضافة إلى أبحاث العاملين بالمؤسسة سواء كانت أبحاث علمية أو أطروحات الدكتوراه والمجستير وغيرها من المعلومات الرقمية التي تصدر عن المؤسسة بمعنى أن الأرشيف المؤسسي بمنزلة الذاكرة الرقمية للمؤسسة التي يتبعها وبالتالي المستودع المؤسسي يسجل كل أنشطتها¹.

- مستودع HAL: المنصة الوطنية الفرنسية لإيداع ونشر المقالات العلمية على مستوى البحث، سواء كانت منشورة أم لا، وأطروحات من مؤسسات تعليمية وبحثية فرنسية أو أجنبية، مخابر عامة أو خاصة.

- مستودع الوصول المفتوح للعلوم الاجتماعية (SSOAR): أرشيف مفتوح في مجال العلوم الاجتماعية.

- مستودع OpenDOAR هو دليل يضم 2600 أرشيف مفتوح حول العالم، يخضع لتقييم الجودة المستمرة. يجمع الموقع بين ثلاثة أنواع من الأرشيفات: تأديبية، مركزية ومؤسسية (ملحقة بالمنشأة).

بعد الفراغ من التعرّيج على مختلف المنصات والمواقع على المستوى الدولي، توجد على المستوى الوطني مواقع ومنصات لا تقل أهمية يمكن للطلاب الولوج لها للحصول على مصدر المعلومات الموثوقة

2- المواقع والمنصات التي يمكن لطالب القانون الولوج لها على المستوى الوطني

يعد موقع بوابة اليونسكو العالمية المفتوحة الموقع الذي يجب الاطلاع عليه للحصول عن فكرة السياسات الوطنية للنفاد المفتوح في الدول، وله ميزة تسييره من منظمة دولية حيث تصنف الجزائر في نفس الوقت مع الدول الأفريقية والعربية.

يؤكد الموقع على أن النفاد المفتوح هو حركة حديثة العهد في الجزائر. ومع ذلك توجد ردود فعل إيجابية واهتمام بالنفاد المفتوح من الباحثين. وقد أحصى الموقع 18 أرشيف رقمي جزائري في فيفري 2017م، مثل أرشيف المكتبة الافتراضية لجامعة الجزائر، يمكن الولوج إليه عبر أكبر بوابة تحصي قائمة الأرشيف المفتوح عبر العالم. ويشير موقع اليونسكو على الدور المركزي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ودور CERIST (مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني) في توجيه سياسة المعلومات العلمية والتقنية على مستوى المؤسسات البحثية.

¹- المرجع السابق، ص 11.

وقام مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST الموضوع تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية بتطوير العديد من الأنظمة والبرامج ، أهمها :

☞ المكتبة الرقمية لمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (<http://dl.cerist.dz>): هي المستودع المؤسساتي للمركز وتقدم أرشيفا رقميا من كافة منشورات المركز CERIST.

☞ الفهرس المشترك الجزائري: هو فهرس وطني يضم مجموعة من الأرصدة الوثائقية للمكتبات الجزائرية، بحيث يعمل على تشجيع العمل الجماعي بين المكتبات وكذا تقاسم الأرصدة الوثائقية التي تحتويها. (https://www.ccdz.cerist.dz/ccdz_ar,s,d)

☞ البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات PNST: وهي بوابة تعمل كوسيلة لدعم الإنتاج العلمي الوطني فيما يخص الأطروحات، وفقا لأحكام القرار رقم 153 المؤرخ في 13 ماي 2014.¹

☞ النظام الوطني للتوثيق على الانترنت SNDL: يسمح بتصفح الوثائق الإلكترونية الوطنية والدولية، ويشمل جميع ميادين التعليم والبحث العلمي. مشروع النظام الوطني للتوثيق على الانترنت SNDL عبارة عن قواعد معلومات علمية متاحة على الخط يعمل على إتاحتها لمجتمع الباحثين في الجزائر ، جاء النظام بناء على مشروع تطوير البحث العلمي في الوطن، والذي نص عليه المرسوم التوجيهي في أكتوبر 2008 ، هذا المشروع نظمته المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالتعاون مع مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، وفي 02 نوفمبر 2011، أصبح النظام رسميا متاحا للباحثين².

يهدف هذا النظام إلى وضع الوثائق العلمية والتقنية في متناول مؤسسات البحث العلمي والتعليم العالي، ويعتبر همزة وصل بين الباحث ومختلف مراكز البحث، والإطلاع على مختلف المستجدات والتحديثات في مجال العلم والمعرفة التقنية في الوقت الحقيقي لصدورها ، كوصول معلومة عن مؤتمر ما في وقت حدوثه مباشرة³، لا سيما إتاحتها للمتخصصين للإطلاع على مختلف المعلومات على الصعيد الدولي والوطني ، وعصرنة البحث الوثائقي بالجامعات لمسايرة التطورات، كما أنه يوفر النظام 15000 دورية علمية متخصصة وفي جميع الميادين والمجالات العلمية للعديد للمستفيدين من طلبة وأساتذة الذين لديهم الحق في الاشتراك في النظام⁴.

يتم الولوج للاستفادة من النظام الوطني للتوثيق الإلكتروني SNDL عن طريق العنوان الخاص بالنظام www.sndl.cerist.dz، حيث أن الموقع مندمج مع موقع CERIST وبعد الدخول لهذا الموقع نقوم بالنقر

¹ أنظر الموقع: <https://www.pnst.cerist.dz/pnstARABE/index.php>, 201 4

² - جهاد براهيمية، صالحى فاطمة الزهراء، تقييم واقع استخدام النظام الوطني للتوثيق الإلكتروني في إعداد البحوث العلمية وعلاقتها لدى بعض المتغيرات لدى طلبة الدكتوراه، الملتقى لوطني الثاني حول (الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي 5-6 مارس 2017، ص 178 .

³ - قبابي حورية، قوال آمال ، استخدام الأساتذة الباحثين للنظام الوطني للتوثيق عبر الخط SNDL، ماستر في علم المكتبات، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم ، سنة 2016-2017، ص 46 .

⁴ - المرجع نفسه، ص 48.

على أيقونة SNDL، فتظهر لنا المواضيع الرئيسية وهي: علوم وتقنيات، علوم الحياة والأرض، علوم إنسانية وعلوم إجتماعية، كما يظهر لنا شريط في الأعلى يتضمن عدة مصطلحات منها **Connexion**: أي الولوج إلى رصيد القاعدة، وبعد النقر عليها تظهر بطاقة تعريفية للمستخدم، حيث يسمح للدخول إلى قواعد المعلومات مباشرة ويختار المستفيد قائمة المحتويات.

ويتيح النظام الوطني للتوثيق على الخط ثلاثة أنواع من قواعد البيانات، والتي يمكن حصرها في: قواعد البيانات العلمية المشترك فيها، وفي مجال العلوم الإنسانية يمكن ذلك **CAIRN** و**E-MAREFA**، وقواعد البيانات قيد الاشتراك وهي قواعد متاحة مجاناً من طرف مردي قواعد البيانات العالمية لمدة زمنية محددة قيد اقتنائها من طرف الهيئة الوصية عن النظام الوطني للتوثيق على الخط، وهذا من خلال معرفة نسبة الإقبال والولوج لهذه القاعدة والإقبال عليها من طرف المجتمع الأكاديمي ليتم اقتنائها وإتاحتها للمستخدمين من النظام الوطني للتوثيق على الخط¹ وأخيراً قواعد البيانات الوطنية للمنتجات الوطنية المتاحة على بوابة النظام الوطني للتوثيق على الخط وهي الفهرس الموحد للأرصدة الوثائقية **CCDZ** وهي تعتبر قاعدة بيانات بيبليوغرافية للأرصدة الوثائقية للمكتبات الجامعية، والبوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات **PNST**، والبوابة الإلكترونية للدوريات العلمية الجزائرية **WebReviews**.

لم تسلم المجالات العلمية من التطور الجزائرية، حيث إتاحة تسييرها عبر منصات إلكترونية، النوع الأول منصات تسعى فقط لبث المجالات مثل جامع المجالات العلمية (**webreview**)، والنوع الثاني منصات تسعى لإنتاج المجالات وبثها، وتوفير أرضية للمجلات تسمح باستقبال مقالات المؤلفين، وتقييمها من طرف الخبراء، حيث ظهرت منصة المجالات العلمية الجزائرية (**ASJP**)، والتي تعد ممر إجباري للباحثين لنشر مقالاتهم العلمية الموضوعية، وهي منصة موحدة للمجلات الوطنية تندرج في إطار نظام وطني للمعلومات العلمية والتقنية. تصنف فيها وفق المعايير العالمية للمجلات العلمية، وتهدف الوزارة أن تكون أغلب المجالات الوطنية إلكترونية، وأن تنشر المقالات العلمية عبرها، لهذا فإن المنصة مفتوحة للتسجيل والاستفادة والاطلاع والتحميل والاستنساخ².

وتعتبر المنصة طرف ثالث بين المؤلف والناشر، مهمتها الأساسية القضاء على المحسوبية وعلى البيروقراطية³، فتقوم بتوثيق جميع المراحل إلى غاية النشر، فهي تشمل على 525 دورية في مختلف المجالات

¹- المرجع نفسه، ص 56.

²- منيرة الحمزة، منصة الدوريات العلمية الجزائرية وسيلة للتنفيذ المفتوح وسيلة حقيقية للقضاء على البيروقراطية والمحسوبية أو مجرد وهما وموضة تكنولوجية؟، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 2، سنة 2018، جامعة العربي تبسي، تبسة ص 26-44.

³- منير الحمزة، المرجع السابق.

العلمية¹ (Algerian scientific journal Platform)، ويمكن الولوج إلى هذه المنصة والاطلاع على المنشورات بعد فتح حساب في المنصة سواء كناشر أو مراجع أو مدير مجلة.

تقدم المنصة خدمة البحث البسيط والبحث المتقدم، وما هو واضح أن ثقافة النشر العلمي الإلكتروني بالجزائر لم تنتشر على نطاق واسع، حيث اقتصر نشاط النشر الإلكتروني والنفاد المفتوح للأبحاث العلمية على المؤسسات العمومية والمراكز الجامعية والمؤسسات ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، ومن الأسباب التي تعيق اقتحام هذا المجال من دور النشر الخاصة، ونفور الباحثين، وجود فجوة عميقة بين تطور النشر الإلكتروني وتوفير منظومة قانونية مناسبة تواكب التطورات الرقمية.

بعد استعراض مختلف المنصات والمواقع على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي المدرجة ضمن المجال المفتوح، يجب التعرض لمختلف الحقوق والالتزامات التي تفرض على الطالب عند استخدام الانترنت في أعماله البحثية في ما يأتي.

الفرع الثاني: حقوق والتزامات الطالب عند استخدام الانترنت في أعماله البحثية

في مرحلة أولى سنتطرق إلى حقوق الطالب (أولا)، وفي مرحلة ثانية التزامات الطالب (ثانيا).

أولا: حقوق الطالب في عند استخدامه الانترنت في أعماله البحثية

من بين الحقوق التي يتمتع بها الطالب عند استخدام المصنف المستصدر من المواقع والمنصات العلمية إمكانية الاقتباس، ومن جانب آخر في مواجهة المواقع والمنصات العلمية يمكن للطالب فتح إيميل مهني للاستفادة من الخدمات المجانية واستصدار مصنفات دون دفع حقوق المؤلف، والتي تتكفل به هذه المنصات، كما أن للطالب عند استخدامه الانترنت التسجيل في بعض المنصات للتعريف بأعماله البحثية.

1- الاستشهاد بفقرات من المصنف " الاقتباس".

يجوز نقل فقرات معينة من مصنف محمي إذا كان الهدف من ذلك توضيح فكرة أو إضفاء القوة عليها أو حتى لنقد ما جاء فيها. وقد جاء النص على هذا الاستثناء في المادة 42 فقرة 02 و 03 من الأمر 03-05، حيث جاء فيها: "... كما يعد عملا مشروعاً الاستشهاد بمصنف أو الإستعارة من مصنف آخر شريطة أن يكون ذلك مطابقاً للاستعمال الأمين للإبلاغ المطلوب والبرهنة المنشودة في جميع المجالات، غير أنه ينبغي الإشارة إلى اسم المصنف الأصلي ومصدره عند استعمال الاستشهاد والإستعارة". من خلال هذه المادة يتبين لسريان هذا الاستثناء، يجب:

- ☞ أن يكون المصنف في متناول الجمهور بصورة مشروعة.
- ☞ أن يكون الاقتباس بالقدر الذي تبرره الغاية المرجوة منه.
- ☞ أن يذكر المصدر المقتبس منه ويذكر اسم مؤلفه.

➤ حصول الطالب على المصنف من المواقع والمنصات بطريقة مشروعة.

المشروع الجزائري، خلافا للقانون الفرنسي¹ لم يفرض أن يكون الإقتباس لمدة قصيرة، حيث أن التأكد من هذا الشرط يُحدد حالة بحالة، و بحسب طول مدة الإقتباس وأهمية ونوعه². باختصار يجوز للطالب من غير موافقة المؤلف ومن غير دفع أي تعويض له استعمال جزء محدود من العمل بشكل شرعي من أجل نقد العمل أو دعم وجهة نظر أو من أجل الاستشهاد شرط أن يتم استخدام جزء يسير، وما هو ضروري ومتعارف عليه أي يبقى ضمن الحدود الضيقة، فالاستشهاد لا يمكن أن يشكل إلا ملحق للمصنف المنجز من الطالب ولا يمكن أن يتعداه ليصبح المصنف بحد ذاته، إلا أنه يجب أن يعين دائما اسم المؤلف .

2- فتح إيميل مهني:

من مصلحة الطالب فتح إيميل جامعي، حيث أن هناك مواقع علمية كثيرة تقدم خدمات مجانية لكل من يملك إيميل مجاني باعتبارهم نخبة أكاديمية، فقد يحتاج الطالب لتحميل نسخ مدفوعة من برنامج أو موقع مشهور، وبذلك يمكن استعمال الإيميل الأكاديمي للحصول على نسخة مجانية مخصصة منه للطلبة والباحثين فمثلا الإيميل المجاني لجامعة سطيف يكون على النحو التالي Prénon.nom@mail.univ-set.dz

ولفتح الإيميل الجامعي في كل جامعة توجد وحدة *information Technologie* (خلية خاصة بالإعلام الآلي تابعة لكليتك أو جامعتك، وهم المسؤولون عن فتح حسابات الإيميلات الجامعية لكل منتسبي تلك الجامعة، بمجرد إعطائهم شهادة تثبت الانتساب للجامعة. على سبيل المثال شركة *Amazon.com*، هي اكبر شركة مخصصة في البيع والشراء الكتب عبر الانترنت، والتي تقدم خدمات مجانية للطلبة والباحثين الأكاديميين الجامعيين بمجرد استعمال الإيميل الجامعي.

3- تعريف الطالب بأعماله البحثية من خلال التسجيل في موقع الهوية المفتوحة للباحثين

والمساهمين: **ORCID: Open Researcher and Contributor ID**

هو رمز من حروف وأرقام للتمييز بين الباحثين وسواهم من المؤلفين الأكاديميين. تعالج هذه الهوية الإشكال الناتج من الخلط ما بين الباحثين بسبب تطابق أسماءهم التي تظهر على الأوراق العلمية وما ينشر في العلوم الإنسانية، كما تعالج الإشكال الناتج عند تغيير الاسم (عند الزواج مثلا)، والإشكال الناتج عن التباين الثقافي في طريقة كتابة الأسماء وترتيبها، كما تعالج الخلط الذي قد ينتج من استخدام اختصارات للاسم. يُعطى

¹-Article L122-5 du code français de la propriété intellectuelle Modifié par LOI n°2018-771 du 5 septembre 2018

²- La citation doit être courte : cela est apprécié au cas par cas, en fonction de la longueur de l'œuvre originale et de la citation, mais également de l'importance qualitative de l'extrait cité.

كل شخص هوية فريدة دائمة تشبه معرف الوثيقة الرقمية (DOI) الذي ينشأ للمحتويات الرقمية للتمييز بينها .

ومن أهداف التسجيل والحصول على الهوية المفتوحة للباحثين والمساهمين Orcid أنها منصة غير ربحية تميز الباحثين والعلماء بمنحهم رمز تعريفي يمكنهم من توثيق جميع الفعاليات (بحوث وأنشطة مهنية ومنح،، وغيرها). وتساعد على الانتقال إلى العالم الإلكتروني، حيث المنشورات العلمية يمكن استخلاصها على الفور، بالإضافة إلى تزويد كل باحث بسيرة ذاتية رقمية محدثة باستمرار، وهناك بعض الخدمات عبر الإنترنت تقوم بتصدير البيانات إلى أوركيد.

كما تساهم المنصة في مشاهدات الإنجازات الأكاديمية الشخصية وملف الباحثين الموجودة في المنصة من قبل الآخرين، و تمييز الأنشطة البحثية الخاصة بالباحث عن الأنشطة الخاصة بالآخرين في حالة وجود أسماء متماثلة من خلال إرفاق كل باحث بهوية رقمية تحفظ له أبحاثه والمنح وبراءات الاختراع. وتسمح للجميع (المؤلفين والناشرين والممولين والمؤسسات البحثية) بتحديد العمل الذي تقوم به وتحديث تلقائي لسجل أوركيد، ويدخل شبكة الاقتباس العالمي..

ثانيا - التزامات الطالب عند استخدامه الانترنت في أعماله البحثية

إن البحث العلمي عمل شاق وجاد، ويقتضي التسليح بالصبر والجدية، ويقتضي أن يتحصل الباحث على الحد الأدنى من التكوين العلمي فيه¹، ومتابعة كل ما هو جديد في مجال التخصص. بالإضافة إلى ذلك تحلّي الباحث بالأمانة العلمية والتوثيق العلمي (2) سواء في البيئة التقليدية أو الرقمية لأن الفضاء الرقمي هو مساحة لا يغيب عليها القانون، وهي صفة حميدة يجب أن يتحلّى بها كل طالب أو باحث طوال مشواره العلمي.

1-الالتزام بالأمانة العلمية:

الإخلال أو عدم الالتزام بالأمانة العلمية هي أن لا يقوم الباحث بنسخ ما قاله الآخرون دون إعطاء كل ذي حق حقه ، بمعنى الطالب في إطار إعداد وإخراج المذكرة يجب عليه الإشارة لمجهود الآخرين ، فمن أبرز خصال طالب العلم تمتعه بالأمانة العلمية ،وهي مطلب ضروري لحفظ الحقوق لأهلها وأصحابها .

ويجب أن يلتزم الطالب في كل مراحل إعداد المذكرة أو الرسالة²بالأمانة العلمية وهي عكس السرقة العلمية ، وللتصدي لها طبقا للمادة من القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها⁽⁴⁸⁾ والذي عدّد صور الإخلال بالالتزام بالأمانة العلمية في الفصل الثاني من هذا القرار في المادة 3 بما يضي على الأعمال البحثية المنجزة صفة السرقة العلمية.

¹-بن الدين بخولة ، "أخلاقيات البحث العلمي وإشكاليات الأمانة العلمية" ، الملتقى المشترك حول الأمانة العلمية مركز جيل البحث العلمي ، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات ، الجزائر 2017/07/11 ، ص 58.

²-نسيمة طويل ، الضوابط الأخلاقية للبحوث العلمية بين الالتزام والخروج العلمية ، كتاب أعمال الملتقى المشترك ، مركز جيل البحث العلمي ، سلسلة أعمال المؤتمرات ، الجزائر 2017/07/11 ، ص 35 .

وقد عرّف المشرع الجزائري الرقعة العلمية في نفس القرار رقم 933 كما يلي : «تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى».

وتتنوع صور¹ انتهاك أو الإخلال بالتزام الأمانة العلمية بين، الاختلاق والفبركة، أي أن يخلق الباحث نتائج غير واقعية دون أن يقوم بأي عملية بحثية، و قيام الباحث بنسخ ما قاله الآخرون دون إعطاء كل ذي حق حقه، بمعنى الطالب في إطار إعداد وإخراج المذكرة، إذا لم يشر إلى مجهود الآخرين يكون مخلا بالتزام الأمانة العلمية، لأنه من أبرز خصال طالب العلم تمتعه بالأمانة العلمية .

سرقة الباحث عمل غيره بأكمله وحذف اسم صاحب العمل وتعويضه باسمه، أو سرقة مجهود باحثين آخرين متعاون معهم، أو عدم كتابة قوائم الباحثين المشاركين في العمل البحثي. كذلك يدخل في نطاق الإخلال بالتزام بالأمانة العلمية إدراج مراجع غير صحيحة أي غير منقولة بضوابط التهميش والتوثيق السليم أو مراجع غير صحيحة أو غير واقعية لا توجد إطلاقا ، لاسيما إغفال ذكر أي منها حتى وإن صنفت في قسم المراجع الثانوية.

أما عن حالات السرقة العلمية في القانون الجزائري ، نصت عليها المادة 03 من القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 هي :

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو مواقع إلكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدر أصحابها. هذه الفقرة التي تشير إلى اقتباس جزئي أو كلي للأفكار تتناقض مع فحوى المادة 07 من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة التي تخرج الأفكار من نطاق الحماية لأن محل الحماية المصنف الذي أخرج في شكل مادي وملموس.
- وتضيف المادة 03 من القرار : اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.
- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.
- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين.
- -نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من قبل هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا.
- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططا في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين .
- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر .

¹- المرجع السابق ، ص 35-37.

- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده .
- قيام الباحث الرئيس بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية.
- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي .
- استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراته كمدخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات و الدوريات .
- إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها.

ودون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في القرار رقم 371 المؤرخ في 11 جوان 2014 المتضمن إحداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي ويحدد تشكيلها وسيورها ، كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 03 من القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج في الليسانس والماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه¹.

ولقلة القضايا في الجزائر وندرتها استندنا على بعض القضايا منها قضية في ألمانيا أين أُجبر فيها وزيرين على الاستقالة وتم تجردهم من لقب الدكتوراه لقيامهم بسرقة أعمال بحثية ونسبها لهم في أطروحاتهم الخاصة².

في النظم المقارنة ،كيّف بعض الفقهاء السرقة العلمية بأنها شكل من أشكال التقليد ، كما أن المحكمة العليا الفرنسية في عدة مناسبات استخدمت مصطلح السرقة العلمية كمرادف للتقليد³، وهو نفس توجه

¹- المادة 35 من القرار رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

²- Chacun se souvient qu'en Allemagne deux ministres ont été poussés à la démission et déchus de leur titre de docteur pour avoir plagié des écrits universitaires dans leurs propres travaux de thèses " , voir : Latil, Arnaud. « Le plagiat au défi du droit », *Revue Droit & Littérature*, vol. 1, no. 1, 2017, pp. 61-79.

³- "Cass. crim, 12 février 1969, n° 67-90895, Cass. soc., 6 juillet 1994, n° 92-4595, Cass. 1^{re} civ., 19 mars 2002, n° 99-17190 " , cité in : Latil, Arnaud. « Le plagiat au défi du droit », *Revue Droit & Littérature*, vol. 1, no. 1, 2017, pp. 61-79.

القانون الجزائري، حيث تطبيقا للمادة 151 من الأمر 03-05 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة: >> يعد مرتكبا لجنحة التقليد كل من يقوم بالأعمال الآتية...: استنساخ مصنف أو أداء بأي أسلوب من الأساليب في شكل نسخ مقلدة...<<.

وتضيف المادة 152 من نفس الأمر: يغد مرتكبا لجنحة التقليد كل من ينتهك الحقوق المحمية بموجب هذا الأمر فيبلغ المصنف أو الأداء عن طريق التمثيل أو الأداء العلني أو البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري أو التوزيع بواسطة الكبل أو بأية وسيلة نقل أخرى لإشارات تحمل أصوات أو صورا أو أصواتا أو بأي منظومة معالجة معلوماتية و يمكن كل جهة متضررة من فعل ثابت للسرقة العلمية رفع دعوى أمام القضاء¹.

ويعاقب مرتكب جنحة التقليد مصنف أو أداء كما هو منصوص عليه في المادتين 151 و 152 أعلاه، بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من خمسمائة ألف دينار (500.000 د ج) إلى مليون دينار (1.000.00 د ج) سواء كان النشر قد حصل في الجزائر أو في الخارج .

غير أن التداخل بينهما مفهوم خاطئ لأن مصطلح التقليد أوسع من السرقة العلمية، فالأول مفهوم يشمل مجال واسع من الأنشطة غير المشروعة على غرار تجاوز الإذن في سياق نقل حقوق الملكية الفكرية وهو ما ثبت كجنحة تقليد عند نشر محاضرات Roland Barthes في مؤسسة تعليمية بفرنسا دون طلب إذن أصحاب الحقوق بعد ما تبين رفضه نشر مصنف محاضراته الشفوية²، أو التعدي على الحقوق المعنوية، والتزليل دون إذن، والنسخ واللصق خاصة أن الانترنت جعل مسألة النسخ والنشر يسيرة وسهلة. ويمتد نطاق التقليد لكل عنصر محمي من قانون المؤلف: العنوان، النص، التكوين المطبعي، الرسوم التوضيحية، الغلاف. ويدخل في نطاق التقليد بيع المؤلف حقوقه مرتين، أو الناشر الذي ينشر المصنف في نموذج غير منصوص عليه في عقد النشر، أو طبع عدد من النسخ أكبر من الكمية التي وافق عليها المؤلف³.

وفي مجال الاجتهادات القضائية عثرنا على قرار للمحكمة النقض الفرنسية (الغرفة الجزائرية) رقم 09-84034 المؤرخ في 15 جوان 2010، تخص سرقة أعمال مذكرة باحثة جامعية من قبل طالب دكتوراه،

¹- المادة 35 من القرار رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

² - « La publication de cours de Roland Barthes au Collège de France sans l'autorisation des ayants droit constitue aussi une contrefaçon, dans la mesure où celui-ci a exprimé le souhait que ses œuvres orales ne soient pas éditées », voir : Pierrat, Emmanuel. « Le plagiat à l'épreuve du droit », *Raison présente*, vol. 207, no. 3, 2018, pp. 83-92.

³ - «Un auteur qui vend deux fois ses droits sur une même œuvre commet une contrefaçon, à laquelle est, par surcroît, associé l'éditeur ayant signé en second . L'éditeur qui publie sous une forme non prévue dans le contrat d'édition commet également une contrefaçon. Il en est de même lorsqu'il fait imprimer un nombre d'exemplaires supérieur à la quantité agréée par l'auteur », voir :

وبفضل السرقة تحصيل في وقت قصير على لقب الدكتوراه في الصحة العمومية والقانون، حيث قضت محكمة بوردو Bordeaux بتقادم الدعوى، وهو نفس توجه محكمة الاستئناف لترفع الدعوى أمام محكمة النقض التي قضت بثبوت جريمة التقليد باعتبار أن التقادم كان من المفروض يحسب من تاريخ نشر الأعمال غير المشروعة محل السرقة العلمية إلى غاية رفع الدعوى بتاريخ 13 ماي 2003 من قبل المقلد، وليس من تاريخ المناقشة والتي تتجاوز مدة ثلاثة سنوات .

خاتمة:

يعد البحث العلمي من الوسائل المهمة التي تسهم في التقدم الحضري والرفي الإنساني للأمم، وفي سبيل تحقيق ذلك أتيحت للطالب في مجال العلوم الإنسانية حالياً مواقع ومنصات إلكترونية سواء على المستوى الدولي على غرار البوابات الدولية للدوريات المفتوحة أو على المستوى الوطني على غرار Asjp التي تحتوي على رصيد مهم من المجالات العلمية دون إهمال منصات أخرى، وقد تم تعدادها وإبرازها في هذه الورقة البحثية، وهي منصات تغنيه أحيانا عن المراجع التقليدية، حيث تتضمن أعمال بحثية تواكب أحدث التطورات الحديثة.

إلا أن استخدام الانترنت في الأعمال البحثية يجب أن يتسم بالجدية والصدق والأمانة والمسؤولية لأنه فضاء لا يغيب عنه القانون، حيث كثر في الآونة الأخيرة حدوث مخالفات وانتهاكات في مجال البحث العلمي، لأن وسائل التواصل الحديثة وحوسبة البرامج والمعلومات، ساعدت على السرقة العلمية لسهولة الحصول على المعلومات المختلفة بيسر، فكثرت السطو العلمي والغش الأكاديمي واستخدام معلومات وأفكار الآخرين دون نسبه إليهم.

والطالب حين يخوض غمار البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية سواء في البيئة التقليدية أو الرقمية، عليه الالتزام بالأمانة العلمية لإخراج بحث أصلي أصالة مطلقة بإتيان جديد لم يسبقه أحد، أو تكميل بحث ناقص أو تبين خطأ وهو ما يسمى بالأصالة النسبية دون سطو أو انتحال لأفكار الآخرين.

مزايا استخدام الانترنت في البحث العلمي :

1. البحث في مجالات أوسع حيث يتم التعرف على العديد من ثقافات وأبحاث البلدان المجاورة، ولا يقتصر أن تكون عملية البحث في بلد معين، ويسمح الإنترنت للباحث بالحصول على معلومات من معظم البلدان العربية.

2. تكون المصادر المستخدمة في عمليات البحث كثيرة ومعقدة، بحيث أنه يتم اكتشاف علوم ونظريات جديدة تساعده في كتابة موضوع بحثه العلمي بكل أريحية، وتصل إليه المعلومات المختلفة وهو جالس في المنزل بدون أي تعب وجهد، أو البحث في المكتبات المختلفة.

3. من أكثر مميزات الإنترنت في عملية البحث العلمي، أنه يسهل على الباحث من الوصول للمعلومات المختلفة بسهولة كبيرة، وتوفر من وقت الباحث الثمين، حيث يتمكن الباحث من الوصول للمعلومات المختلفة

دون أن يكون بحاجة أحد الأشخاص، ويتم جلب عدة معلومات في وقت واحد بسيط وتكون هذه المعلومات مأخوذة من مصادر مختلفة.

4. جميع المعلومات التي يتم أخذها من الإنترنت تكون حديثة وجديدة ومطورة، على عكس المعلومات التي يتم كتابتها من مصادر مختلفة، مثل الصحف، الكتب الموجودة بالمكتبات المختلفة، حيث يقوم الإنترنت بتحديث المعلومات سنويا تقريبا على شبكة الإنترنت.

5. لا يتم تحديد مكان وزمان للحصول على المعلومات، فلا يتقيد الباحث بوقت معين أو زمن معين كي يحصل على معلومات مختلفة، فهذه المعلومات تكون متاحة أربع وعشرين ساعة طوال اليوم، ويمكن استخدامها في أي وقت، وأي زمن، وأي مكان تريده.

6. في عملية التعليم الجماعي التي تتم عبر الإنترنت، فهي تساعد أكثر من شخص من ذوي الخبرة أن يجتمعوا ويناقشوا الأفكار المختلفة، فهي تضيف لهم خبرات ومعارف عديدة، ويتم الاستفادة منها بشكل كبير.

7. كذلك يجب على الطالب تحري الحذر في نقل المصادر الإلكترونية لأن الفضاء الرقمي هو مساحة لا يغيب عليها القانون، لذلك على الطالب تجنب انتهاكات الملكية الفكرية

ومن أهم التوصيات:

☞ -ينبغي على الباحث والطالب أن يكون وفيًا للعلم وأبجدياته أمينًا في نقل الأفكار والآراء متعاملاً مع قدسية العلم بنزاهة وشفافية، لاسيما تعريف الباحثين عن طريق المؤتمرات والدورات التكوينية والمؤتمرات والمحاضرات بأهم المنصات والمواقع العالمية والوطنية وكيفية الولوج إليها مع التذكير بأبجديات وأصول البحث العلمي ومناهجه والتحذير من خطورة التعدي على صاحب الإنتاج الفكري أخلاقياً وجنائياً.

☞ -توعية الطلبة على خطورة التعدي على البرامج الإلكترونية المحوسبة دون إذن صاحبها كصورة من صور السرقة العلمية.

☞ -تكوين الطلبة في كيفية التوثيق العلمي لتفادي الانتحال العلمي.

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية:

المصادر:

- القرار رقم 961 المؤرخ في 02 ديسمبر 2020 المحدد لكيفيات الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث وتنظيمه وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها، لاسيما المادة 34 من القرار الوزاري 547 المؤرخ في 2 جوان 2016 المحدد لكيفيات تنظيم التكوين في الطور الثالث وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها، منشورين في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي .

الكتب:

- صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون ، تقديم زهير شكر ، الطبعة الأولى ، منشورات زين الحقوقية ، سنة 2010
- مسعد زيدان ، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية ، مكتبة القانون والاقتصاد ، الرياض ، سنة 2015.

المؤتمرات والملتقيات:

- (1) -بن بوزيد هجيرة، أنيسة نهار، لزامي قوقو، أخلاقيات البحث العلمي وإشكالية الأمانة العلمية في الوسط الأكاديمي الجزائري: بين الالتزام والتعدي ، أعمال الملتقى الباحثين الشباب ، التعليم الجامعي في البيئة الرقمية : الملكية الفكرية وحقوق المؤلف ، قسم علم المكتبات والتوثيق ، جامعة الجزائر 2.
- (2) -بن الدين بخولة ، أخلاقيات البحث العلمي وإشكاليات الأمانة العلمية ، الملتقى المشترك حول الأمانة العلمية مركز جيل البحث العلمي ، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات ، الجزائر 2017/07/11
- (3) -جهاد براهيمية، صالحى فاطمة الزهراء ، تقييم واقع استخدام النظام الوطني للتوثيق الإلكتروني في إعداد البحوث العلمية وعلاقتها لدى بعض المتغيرات لدى طلبة الدكتوراه ، الملتقى الوطني الثاني حول (الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي 5-6 مارس 2017 .
- (4) -عائدة مصطفى سلمان ، المنصات العلمية العالمية ودورها في تعزيز البحث العلمي والتواصل بين الباحثين ، المؤتمر العلمي الدولي العاشر تحت عنوان التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية والإنسانية والطبيعية في بيئة متغيرة ، 25-26 جويلية 2019 ، ، شبكة المؤتمرات العربية ، إسطنبول ، تركيا.
- (5) -يرش نور الدين ، البحث العلمي خطواته ومراحل ، التهيئة القبلية للباحث ، أعمال ملتقى المشترك مع المكتبة الوطنية الجزائرية الموسوم تميتين أدبيات البحث العلمي ، مركز جيل البث العلمي ، ، طرابلس ، لبنان ، ديسمبر 2015.

-المواقع الإلكترونية:

- (1) أبو عمر ، كيف تكتب مقالا علميا ، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : https://faculty.ksu.edu.sa/sites/default/files/1353521507.5309kyf_tktb_mql_1_my.pdf
- (2) إيمان موسى المومني ، موسى توفيق الأخرس ، مهارات استخدام الانترنت في البحث العلمي ، مؤتمر علمي مؤرخ في 2011 ، منشور على الموقع <https://www.researchgate.net/publication/323337051> تم الإطلاع عليه بتاريخ 2022/02/10 على الساعة 10:48 .

-الدوريات:

- (3) -الوردي زكي حسين، صحافة المدونات الإلكترونية على الانترنت عرض وتحليل ، مجلة الباحث الإعلامي ، المجلد 11 ، العدد 03 ، كلية الإعلام ، جامعة بغداد.
- (4) آمنة بهلول زينب بن الطيب ,دوريات منصة ASJP واستعدادها للتسجيل ضمن دليل دوريات الوصول الحر . DOAJ », *Aleph* [], 8 (3) | 2021, 29 October 2021, 29 April 2022. URL : <https://aleph-alger2.edinum.org/4769>
- (5) بابوري أحسن ، عنكوش نبيل ، المستودعات الرقمية المؤسساتية بالجامعة الجزائرية ، إعداد ألية لبناء وتنفيذ المستودع الرقمي لجامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري ، المجلة العراقية للمعلومات ، المجلد الثامن عشر. العددان 1-2 ، سنة 2017.
- (6) غراف نصر الدين ، الويب 2.0 استخدامان جديدة للوصول إلى المعلومات ونشرها ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، المجلد 08 ، العدد 02 ، جامعة سطيف .
- (7) -خالد أسماء، مواقع التواصل الاجتماعي ومظاهر التعبير في المجتمع الجزائري، مجلة تنوير ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، سنة 2018 ، ص 160 .
- (8) منيرة الحمزة ، منصة الدوريات العلمية الجزائرية وسيلة للنفاذ المفتوح وسيلة حقيقية للقضاء على البيروقراطية والمحسوبية أو مجرد وهما وموضة تكنولوجية ؟، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد 11 ، العدد 2 ، سنة 2018 ، جامعة العربي تبسي ، تبسة
- (9) وسيم سامي الحديدي ، أروى سالم عبد ، مصادر المعلومات الإلكترونية عبر شبكة الانترنت ومعايير تقويمها ، مجلة بيبليوغرافيا لدراسات المكتبات والمطبوعات ، المجلد 2 ، العدد 7 ، سبتمبر 2020

ثانيا- مراجع باللغة الفرنسية:

1) Les Revues :

- 2) -Barbe Lionel, « Wikipedia, un trouble-fête de l'édition scientifique », *Hermès, La Revue*, 2010/2 (n° 57), p. 69-74. DOI : 10.4267/2042/38640. URL : <https://www.cairn.info/revue-hermes-la-revue-2010-2-page-69.htm>
- 3) Christophe Boudry et Aline Bouchard, « Réseaux sociaux académiques et diffusion de la production scientifique des chercheurs en biologie/médecine: L'exemple de ResearchGate », *médecine/sciences*, vol. 33, n°s 6-7, juin 2017, p. 647-652 (ISSN 0767-0974 et 1958-5381, DOI [10.1051/medsci/20173306023](https://doi.org/10.1051/medsci/20173306023), lire en ligne [archive], consulté le 8/4/2022.
- 4) -Eric Allen Jensen, Putting the methodologicalbrakes on claims to measure national happiness throughTwitter: Methodological limitations in social media analytics, PublishedPLoS ONE 12(9) : September 7, 2017, <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0180080>

- 5) -Froissart Pascal, « Les principales plates-formes de revues scientifiques », *Hermès, La Revue*, 2010/2 (n° 57), p. 119-120. DOI : 10.4267/2042/38648. URL : <https://www.cairn.info/revue-hermes-la-revue-2010-2-page-119.htm>.
- 6) -K.thomasPikard, The impact of open Access and social media on scientific research ,volume 4, july 18, 2012 .
- 7) -Lehmans Anne, « La plateforme Érudit : une utopie documentaire », *Hermès, La Revue*, 2021/1 (n° 87), p. 189-192. URL : <https://www.cairn.info/revue-hermes-la-revue-20.htm>.
- 8) -Latil, Arnaud. « Le plagiat au défi du droit », *Revue Droit & Littérature*, vol. 1, no. 1, 2017.
- 9) - Lionel Maurel , ENTRE EVOLUTION ET REVOLUTION : LE DROIT DE LA PUBLICATION A LA RECHERCHE DE NOUVEAUX EQUILIBRES, Page 11 , publié in open Access , le 27 Mai 2017 sur le site : <https://hal-univ-paris10.archives-ouvertes.fr/hal-01528095>.
- 10) -Mounier Pierre, « Revues.org : une plateforme d'édition électronique au service des sciences humaines et sociales », *Bulletin de psychologie*, 2011/1 (Numéro 511), p. 55-56. DOI : 10.3917/bupsy.511.0055. URL : <https://www.cairn.info/revue-bulletin-dem>.

منهجية تحليل النصوص القانونية

Methodology for analyzing legal texts

د.مقلاتي مونة

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

meguellati.mouna@univ-guelma.dz

ملخص:

إن المعالجة الحقيقية للنصوص القانونية وتحليلها، تتم وفق منهجية دقيقة تلعب دورا في تنظيم عمل الطالب وتنسيقه، تكمن أهميتها في تطوير النص وتصحيحه أو تغييره. حيث تتطلب هذه المنهجية مرحلتين هما: المرحلة التحضيرية ويقوم فيها الطالب بتحليل النص تحليلا شكليا وموضوعيا، ثم مرحلة تحريرية يقوم فيها الطالبة بمناقشة المسألة القانونية التي أثارها النص القانوني وإبداء رأيه وذلك وفقا لخطة متكونة من مقدمة وصلب الموضوع وخاتمة.

كلمات مفتاحية: نص قانوني، تحليل، طالب، خطة، خاتمة، بناء.

Abstract:

The real treatment and analysis of legal texts is carried out according to a precise methodology that plays a role in organizing and coordinating the student's work. Its importance lies in developing the text, correcting it or changing it. Where this methodology requires two stages: the preparatory stage, in which the student analyzes the text in a formal and objective analysis, and then a written stage in which the student discusses the legal issue raised by the legal text and expresses his opinion, according to a plan consisting of an introduction, the core of the topic, and a conclusion.

Key words: legal text, analysis, student, plan, conclusion, construction.

مقدمة:

تعد منهجية تحليل النصوص القانونية ذات أهمية بالغة ومهارة لا غنى عنها، تمكن الباحث من إدراك قصد المشرع على نحو صحيح بل وتصويب ما قد يقع فيه هذا الأخير من أخطاء، ويعد التعليق على نص قانوني من بين أهم الدراسات التطبيقية في القانون، وهو عبارة عن محاولة لتفسير وتوضيح النص بقدر من الحرية وبأسلوب شخصي إلى حد معين عن طريق البحث في مكوناته وعناصره، وصولا إلى إعطاء فكرة تركيبية عن الموضوع. والتعليق على النصوص القانونية منهج يمكن الطالب من تعويد نفسه على مواجهة المسائل القانونية المطروحة.

وأهميته تكمن في أنه يرمي إلى تدريب الطالب على استخدام فكره بشكل منطقي وعلمي وذلك بتحليل النص الذي بين يديه وإعادة تركيبه على نحو يضمن تقديم الحل المناسب للمسألة القانونية، كما تكمن أهميته أيضا في تطوير النص وتصحيحه أو تغييره ، ولما كانت عملية التعليق على أي نص قانوني الهدف منها هو الوقوف على مختلف جوانبه القانونية وغير القانونية، فإنّ هذه العملية تخضع لمجموعة من القواعد والضوابط القانونية، بناء على ذلك تثار الإشكالية المحورية ضمن هذه الورقة البحثية والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

فيما تكمن الضوابط القانونية التي تحكم مسألة التعليق على النص القانوني؟

المحور الأول: تقنيات تحليل النصوص القانونية

يجدر الذكر أنّ هناك اختلافا بين الشرح حول مسألة التعليق والتحليل لنص قانوني، حيث يذهب البعض منهم إلى استخدام مصطلح تحليل النص القانوني، ويستعمل الآخرون عبارة التعليق على النص القانوني وهذا ما يثير التساؤل عما إذا كان هناك فرق بين تحليل النص والتعليق عليه، أي بمعنى هل أن التعليق على النص هو ذاته تحليل النص أم أنه يحمل معنا آخر؟

أولا: مفهوم تحليل النص القانوني

01- تعريف النص القانوني

يقصد بالنص القانوني "جميع نصوص التشريع بأنواعه ومراتبه ودرجاته وما يتفرع عنه"⁽¹⁾.

02- تعريف تحليل النص القانوني

يقصد بتحليل النص "تفكيكه وتجزئته إلى العناصر الأساسية التي يتألف منها، ومن ثم بيان أجزائه ومكوناته"، في حين ينصرف معنى التعليق على النص القانوني إلى "محاولة تفسير وتوضيح موضوع النص بقدر من الحرية وبالأسلوب الذاتي لمقدم التعليق".

تأسيسا على ما تقدم، فإنه يمكن القول أن تحليل النص والتعليق عليه كلاهما "وسيلة لدراسة النص القانوني" غير أن التحليل يمثل الصورة التي تعكس حالة النص كما هو، أما التعليق فإنه يعد بمثابة الصورة الطليقة التي تعكس رأي المعلق على النص، ويفضل استخدام مصطلح التحليل عندما يتعلق الأمر بالنص

(1)- هامشي فوزية، منهجية إعداد البحث العلمي، أعمال موجهة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص قانون جنائي، فوج 01،

02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، ص: 02.

القانوني، ومصطلح التعليق حيث يتعلق الأمر بالحكم أو القرار القضائي، وإن كان الطالب أو الباحث يمارس الأمرين مع التحليل والتعليق سواء تعلق الأمر بالنص القانوني أو الحكم والقرار القضائي⁽¹⁾.

ثانياً: أهمية التعليق على النصوص القانونية

إن النص بصفة عامة قد يكون فقرة أو أكثر، ويمكن أن يتكون من جملة أو أكثر تتضمن فكرة أو مجموعة أفكار محددة، لذا فإن التعليق هو "عمل مركب لأنه يقوم على مجموعة متناسقة من الأفكار تتعلق بمسألة قانونية معينة، تعرض على الطالب لمناقشتها " مبادئ، مفاهيم" والتمييز بين المسائل الأساسية والثانوية وتبيان الأفكار الهامة والفرعية ومحاولة إقامة الروابط بينها، وهذا يؤدي إلى الحصول على معارف جديدة، والهدف من التعليق على النص القانوني يظهر في جانبين:

01- تحديد إطار المناقشة، بحيث يتقيد الطالب بالأفكار التي جاءت في النص دون التطرق إلى غيرها من الأفكار ولو كانت ذات علاقة، وهذا لتفادي الخروج عن موضوع النص.

02- السماح للطالب بإبداء رأيه اتجاه أفكار النص بالتأييد أو المخالفة، مع تبرير موقفه الشخصي، مما يسمح له بإظهار استيعابه الجيد للمعلومات وقدرته على توظيفها، وبهذا يسمو الطالب إلى درجة استيعاب الأفكار والمفاهيم القانونية وترسيخها في ذهنه، دون الاعتماد على طريقة الحفظ⁽²⁾.

المحور الثاني: مراحل التعليق على النصوص القانونية

أولاً: المرحلة التحضيرية

يقوم فيها الطالبة بالتحليل الشكلي للنص، ثم التحليل الموضوعي ويفيد القيام بهذين التحليلين في فهم النص فهما جيداً والتحضير لمناقشته.

01- التحليل الشكلي:

يقتضي التحليل دراسة النص من حيث شكله فقط، فبعد قراءة أولية له يستخرج الطالب العناصر التالية⁽³⁾، تحديد طبيعة النص وموقعه ونوعه.

(1)- ميلود بن حوحو، منهجية تحليل النصوص القانونية، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، 2021، ص: 67، 68.

(2)- بوسعدية عبد الرؤوف، محاضرات في منهجية العلوم القانونية أقيمت على طلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2015، 2016، ص: 49، 50.

(3)- سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية موجهة لطلبة السنة الثانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، 2017، 2018، ص: 65.

أ- طبيعة النص " هوية النص "

إذا كان النص مادة قانونية مأخوذة من قانون، مرسوم رئاسي، قانون عضوي، فنقول حينها أنه نص قانوني وقد يكون عبارة عن فقرة من نص مأخوذة من كتاب لأستاذ أو فقيه فنقول أنه نص فقهي.

ب- المصدر الشكلي: " موقع النص "

نعني به موقع النص وهو المرجع الذي أخذ منه النص فيبحث الطالب ويذكر المصدر الشكلي بطريقة منتظمة ومرتبطة تختلف باختلاف طبيعة النص، فإذا كان النص قانونيا يذكر الطالب موقعه من القانون الذي أخذ منه بترتيب العناوين التي جاء تحتها النص ومثاله: تقع المادة 124 في القسم الأول بعنوان المسؤولية عن الأفعال الشخصية من الفصل الثالث بعنوان الفعل المستحق للتعويض من الباب الأول: مصادر الالتزام من الكتاب الثاني بعنوان الالتزامات والعقود من القانون رقم 75/58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني جريدة رسمية عدد 46 صادرة في 26 سبتمبر 1975 صفحة 22⁽¹⁾.

ج- المصدر المادي:

يشير المصدر المادي إلى المصدر الذي تأثر به المشرع أو الكاتب، عند وضع النص فإذا كان نصا تشريعيا فيبحث الطالب بمن تأثر المشرع كتأثره بالمشرع الفرنسي أو المصري، فيكتب المادة محل التعليق، والمادة التي تقابلها في القانون المتأثر به أما الفقهي فقد يتأثر الفقيه بمذهب معين كالمذهب اللاتيني⁽²⁾.

د- أسلوب النص:

يتضمن التحليل الشكلي أيضا وصف المظاهر الخارجية للنص، من حيث تقسيمه، البنية اللغوية، الأسلوب والمصطلحات المستخدمة، طول وقصر النص، شرح المصطلحات المستخدمة، البناء المطبعي للنص مثلا يتضمن النص ثلاث فقرات، تبدأ الفقرة الأولى من وتنتهي عند.

02- التحليل الموضوعي:

يقتضي التحليل الموضوعي دراسة النص من حيث المضمون، أي أنه ينصب على المسألة القانونية أو القاعدة القانونية التي يبني عليها النص ولا يمكن ذلك إلا بقراءة النص عدة مرات مع دراسة كل كلمة وردت فيه وتحليل كل فقرة من فقراته⁽³⁾.

(1) وعيل حكيم، محاضرات في تقنيات إعداد البحث العلمي للسنة الثانية السداسي الثاني، المجموعات من 01، 09 كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020، 2021، ص: 03.

(2) المرجع نفسه، ص: 03.

(3) بوسعدية رؤوف، المرجع السابق، ص: 52.

أ- شرح المصطلحات:

من الأحسن أن يشير الطالب إلى أهم المصطلحات القانونية، التي جاءت في النص ويشرحها بإيجاز، لأن هذا مفيد في تفادي الخلط بين المصطلحات المتشابهة، وخاصة تلك التي تداول بعض القانونيين على استعمالها في غير محلها، فصارت خطأ شاسعا في الوسط القانوني، وبات من الصعب تصحيحها في الأذهان، والفهم الصحيح للمصطلحات المستعملة في النص هو الذي يؤدي إلى التحديد الصحيح لموضوع المسألة القانونية محل التعليق، وتفادي الخروج عنه ولهذا أصبح من الضروري البدء بشرح المصطلحات القانونية التي يحتويها النص محل التعليق⁽¹⁾.

ب- استخراج الفكرة العامة:

يقصد بالفكرة العامة المعنى الإجمالي للنص، ويسهل استخراجها بعد القراءة المتأنية للنص وفهمه وفهم المصطلحات الواردة فيه، بحيث تتبين المسألة القانونية التي يتعلق بها.

ج- استخراج الأفكار الأساسية:

يقوم الطالب بتقسيم النص إلى فقرات تقسيما منطقيًا بحيث تتضمن كل فقرة فكرة واحدة ووضع عنوان لكل فقرة ويفيد ذلك في التحضير لوضع خطة ملائمة، ويجب ألا تكون الأفكار الأساسية مجرد تلخيص لما ورد في النص، وإنما أفكار تستمد من المعنى الإجمالي للنص، لذا ينبغي ألا يرتبط الطالب بفقرات النص لاستخراج الأفكار الأساسية بل التقيد بالنص وعدم الخروج عنه، وينبغي على الطالب أثناء تحرير الأفكار الأساسية ضرورة تحديد الفكرة من أين تبدأ وأين تنتهي وبعدها يكتب الفكرة الأساسية⁽²⁾.

د- الإشكالية:

تعد الإشكالية عنصر مهم من عناصر التعليق على النص القانوني، وهي السؤال القانوني الذي يطرحه النص بحسب الهدف الذي يرمي إلى تحقيقه، وتستخرج عادة من الفكرة العامة، وذلك بتأكيد هذه الفكرة التي جاء بها النص أو نفيها أو البحث عن أفكار جديدة أغفلها النص⁽³⁾.

ثانيا: المرحلة التحريرية:

يتم في هذه المرحلة وضع خطة مناسبة لمناقشة المسألة القانونية المعروضة من خلال النص .

(1) سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص:68.

(2) -غناي زكية، منهجية الأعمال الموجهة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص:75.

(3) -وعيل حكيم، المرجع السابق، ص:4.

01- وضع الخطة:

بعد طرح الإشكالية واستخراج الفكرة العامة، والأفكار الأساسية يقوم الطالب بوضع خطة ولو مبدئية تعبر عن التصور العام للموضوع، وذلك بترتيب الأفكار الأساسية ترتيباً منطقياً وتحقيق التوازن بين مختلف تقسيمات البحث، ويعد ذلك دليلاً على قدرة الباحث على التحليل وعدم الخروج على النص، والهدف من وضع الخطة هو محاولة مناقشة النص بطريقة تحليلية، فلا يكتف الطالب بمجرد شرح النص، بل يجب عليه مناقشة الأفكار التي تضمنها النص وإبداء رأيه فيها، مع التبرير والإضافة أن لزم الأمر.

02- المناقشة:

تم المناقشة بتحرير ما جاء في عناوين الخطة، بدءاً بالمقدمة، ومروراً بصلب الموضوع، وانتهاءً بالخاتمة⁽¹⁾.

03- المقدمة:

إنّ المقدمة هي أول ما يقرأ في التعليق، ويجب أن تقدم لنا الموضوع ذاته، لا أي موضوع آخر، أي أن التركيز في المقدمة يجب أن يكون منصّباً على النص المراد تحليله، فلكل نص قانوني خصوصية يجب أن تظهر منذ البداية وانطلاقاً من المقدمة التي تتألف من عدة عناصر:

يتعين إبراز الإطار العام للنص وموضوعه، أو التقديم العام في هذا الإطار، ويجب تجنب مسائل عامة تبعثنا عن النص، لذا يجب الانطلاق من أقرب فكرة إلى النص.

ب- تحديد موضوع النص مع بيان مصدره، حيث يتم تحديد طبيعة النص القانوني وتحليل البناء اللغوي له .

ج- بيان المشاكل القانونية التي يطرحها النص.

د- نقل النص القانوني إذا كان مقتضباً بحيث لا يتعدى أربعة أو خمسة أسطر، أما إذا كان أكثر من ذلك فيكتفي بمحتواه أو المبدأ أو المبادئ القانونية، التي يتضمنها، أما إذا كان الأمر يتعلق بنص فقهي فيجب إدراج الاسم العائلي أو الشخصي للفقير وعنوان الكتاب.

هـ- إثارة الإشكالية أو الإشكاليات التي يتمحور حولها النص موضوع التحليل، وتوزيعها لعدة أسئلة مع التذكير بأن لكل نص قانوني إشكالية، ولكل إشكالية منهجية تناسب مع السؤال المطروح، وهذه الإجابة يجب أن تأتي حتماً في التصميم، ويعتبر التقسيم عنصراً وجوبياً وضرورياً فهو

(1)-بوسعدية عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص:53.

الإطار الذي يحزر فيه التعليق على النص وهو آخر عنصر في المقدمة ويمثل جوابا عن الإشكالية، ويبرز موقف المعلق منها ويجب أن يكون التقسيم ثنائيا أو ثلاثيا في أبعد أحواله⁽¹⁾.

04- صلب الموضوع " العرض "

يعرض صلب الموضوع في شكل مباحث ومطالب وفروع لمناقشة النص، والمناقشة تكون بتوظيف المعلومات المكتسبة من مختلف المصادر والمراجع، ويجب على الطالب أن يحذر الخروج من الموضوع، فعليه التقييد بأفكار النص وأن يشرحها وينتقدتها ويبدى رأيه فيها مع التبرير⁽²⁾.

05- الخاتمة:

يحرص الباحث على تلخيص بحثه " التحليل " وتقرير أهم النتائج التي انتهى إليها فلا بأس أن يلخص الباحث موضوع المسألة " المسائل " القانونية محل المناقشة في فقرة عامة موجزة تفاديا للتكرار تتضمن الإجابة على تساؤلات الإشكالية المطروحة في المقدمة، يليها عرض النتائج التي توصل إليها وموقفه من رأي صاحب النص " المشرع أو الكاتب أو الفقيه " مع عرض البديل إن وجد وكان له موقف مخالف⁽³⁾، وكذا عرض الاقتراحات المقدمة لتعديل أو مراجعة أو إلغاء أو تحسين النص، سواء من حيث الصياغة أو من حيث الأحكام مع إمكانية طرح صيغة جديدة بديلة .

خاتمة:

نصل في نهاية هذه الورقة البحثية إلى القول بأن منهجية التعليق على النصوص القانونية، تعد أحد المهارات الرئيسية التي تظهر قدرة الباحث على: الفهم، والتحليل، والتعامل مع المعلومات التي حصل عليها، وإبداء رأيه فيها.

إذ تبين للباحث أسلوب وكيفية التعامل مع النصوص القانونية وتحليلها ونقدها وإبراز رأيه بشأنه، حيث تتوقف على القدرات الفنية والمهارات المكتسبة لدى الطالب، وتمكنه من استثمار المعارف والمعلومات المتعلقة بالموضوع محل التعليق، محاولا تفسير وتوضيح النص بقدر من الحرية وبأسلوب شخصي إلى حد معين عن طريق البحث في مكوناته والعناصر التي يحتويها وصولا إلى إعطاء فكرة تأليفية أو تركيبية عن الموضوع .

⁽¹⁾ [https:// www bibliojuriste.cub/2018/04/blog- post85.html](https://www.bibliojuriste.cub/2018/04/blog-post85.html)

⁽²⁾ سقلاب فريدة ، المرجع السابق، ص:70.

⁽³⁾ عزايز إلهام، محاضرات في مقياس المنهجية موجبة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص قانون خاص السداسي الأول، جامعة وهران، ص: 2.

فالمعالجة الحقيقية للنصوص تتم وفق منهجية دقيقة تلعب دورا في تنظيم عمل الباحث وتنسيقه وفق الخطوات التي أشرنا إليها سلفا، والتعليق على النصوص القانونية تحكمه قواعد عامة مشتركة مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الخصوصيات التي يقتضيها طبيعة كل موضوع .

قائمة المراجع:

- 1) هامشي فوزية، منهجية إعداد البحث العلمي، أعمال موجهة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص قانون جنائي، فوج 01، 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة .
- 2) ميلود بن حوحو، منهجية تحليل النصوص القانونية، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، 2021.
- 3) بوسعدية عبد الرؤوف ، محاضرات في منهجية العلوم القانونية أقيت على طلبة السنة الثانية حقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف ، 2015، 2016.
- 4) سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية موجهة لطلبة السنة الثانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، 2017، 2018.
- 5) وعيل حكيم، محاضرات في تقنيات إعداد البحث العلمي للسنة الثانية السداسي الثاني، المجموعات من 01، 09 كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2020، 2021.
- 6) غناي زكية، منهجية الأعمال الموجهة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- 7) عزايز إلهام، محاضرات في مقياس المنهجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص قانون خاص السداسي الأول، جامعة وهران.

منهجية تعامل الباحث مع النص التشريعي

Methodology of the researcher's dealing with the legislative text

أ.د/عبد المجيد لخذاري

جامعة عباس لغرور - خنشلة.

madjiddoc2@gmail.com

مقدمة:

إن منهجية التعامل مع النص التشريعي هي عملية استنتاج نص جامد لاستخراج مجموعة من المفاهيم والمبادئ والأحكام وتكييفها مع الوقائع الماثلة أمامه لاستخلاص أحكام تعتبر نتائج تطبيقية وينقسم النص التشريعي إلى ثلاثة أقسام أساسية القواعد الدستورية، ثم القواعد التشريعية، فالقواعد اللائحية.

أما القواعد الدستورية فمصدرها الدستور أو الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من الدولة، والقواعد التشريعية تسنها السلطة التشريعية أي البرلمان بغرفتيه ورئيس الجمهورية في إطار التشريع بأوامر وفقا لما ينص عليه القانون، ونميز في القواعد التشريعية القوانين العضوية، والقوانين العادية والأوامر التشريعية، وآخر نوع المتمثل في القواعد اللائحية الصادرة عن السلطة التنفيذية في شكل مراسيم أو قرارات أو تعليمات أو منشورات أو مقررات، وتنقسم اللوائح إلى لوائح تنظيمية ولوائح تنفيذية ولوائح الضبط الإداري.

إن التعامل مع النص التشريعي هو في الأصل دراسة نظرية وتطبيقية في آن واحد تعتمد على القراءة المركزة والمعمقة لمحتوى النص القانوني باستعمال أدوات المنهج العلمي من حصر وإحصاء ووصف وتحقيق وترتيب وتصنيف وتحليل وتركيب وتفسير ونقد ومقارنة بغرض التمكن من تشخيص وحصر المسائل القانونية حصرا كاملا بطريقة منهجية علمية سليمة.

وعليه نطرح الإشكالية التالية: ما هي ضوابط التعامل مع النص التشريعي، وكيف يتم التعامل معه؟

للإجابة عن الإشكالية السابقة سيتم تقسيم الموضوع إلى محورين هما:

المحور الأول: التعامل مع النص التشريعي من حيث الشكل

المحور الثاني: التعامل مع النص التشريعي من حيث المضمون

المحور الأول: التعامل مع النص التشريعي من حيث الشكل

يتم التعامل مع النص التشريعي وفقا لمعيارين أو ضابطين أساسيين، التعامل مع النص التشريعي من حيث الشكل، والتعامل معه من حيث المضمون.

أما التعامل من حيث الشكل يقتضي من الباحث التعامل مع النص التشريعي من زاويتين، الأولى هو تحليل النص التشريعي من حيث الشكل، والثانية هو تعامل الباحث مع النص القانوني في البحث العلمي الأكاديمي اقتباسا وإحالة.

أولاً- تحليل النص التشريعي من حيث الشكل:

يتم التعامل مع النص التشريعي سواء كان تحليلاً أو تعليقا، حيث يتوجب على الباحث العلمي أن يقوم بدراسة النص شكلا فيبين صاحب النص التشريعي ويحدد موقعه من القانون ويحدد طبيعته وعلاقة النص بالنصوص القانونية الأخرى، ثم يتم تحديد عدد فقرات النص وبنائه اللغوي من حيث الأسلوب المعتمد ولغة النص ومدى اعتماده على المصطلحات القانونية، ثم بنائه المنطقي ومدى منطقية وتسلسل الأفكار فيه.

هي مرحلة تتصف بالشمولية¹ لكونها تشمل كل الشكليات المتعلقة بالنص القانوني والعمل على استخراجها بصورة مرتبة ومنفصلة عن بعضها البعض، وهي مرحلة مهمة تهيئ للمرحلة التي تليها فيما بعد، وتعطي للقارئ تصورا شاملا ورؤية دقيقة للنص القانوني، ويتم التطرق لعناصر أربعة أساسية تكون التحليل الشكلي له، تتمثل في تحديد موقع النص، البناء المطبعي، البناء اللغوي، وأخيرا البناء المنطقي.

1-تحديد موقع النص القانوني:

يقوم الباحث بتحديد طبيعة النص القانوني²، فإذا كان نصا قانونيا تشريعيًا وجب تبين مرتبته تبعاً لمبدأ تدرج القاعدة القانونية ومصدرها فإنشاء القواعد القانونية لا يقتصر على سلطة واحدة أو هيئة عامة فقط في الدولة، وتأسيساً على مقتضيات المشروعية ولكفالة احترام التدرج القانوني وجب ترتيب القواعد القانونية في مراتب متتالية يسمو بعضها على البعض الآخر.

1-1-التعريف بالنص القانوني:

يقوم الطالب بتصنيف النص القانوني وتحديد رقمه إن وجد ومرتبته وقوته الإلزامية، وتاريخ صدوره بصورة دقيقة، مع ذكر الجريدة الرسمية الصادرة فيه إن أمكن ذلك.

1-مثال:

هذا النص القانوني هو مادة قانونية من القانون المدني الجزائري الصادر وفقا للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان 1395 هـ، الموافق ل 26 /09/1975 م المعدل والمتمم بالقانون رقم 05/10 المؤرخ في 20 يونيو 2005م في الجريدة الرسمية رقم 44 لسنة 2005، وقد أتت سلسلة هذه التعديلات تماشيا وتغير الظروف الاقتصادية والتجارية والاجتماعية الداخلية والخارجية.

هذا النص هو مادة قانونية من قانون العقوبات الجزائري، المادة 44 منه؛ الصادر وفقا للأمر رقم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم في آخر تعديل له سنة 2016، المادة 44 من الجزء الأول من الكتاب الثاني الأفعال والأشخاص الخاضعون للعقوبة، الباب الثاني مرتكبو الجريمة، الفصل الأول منه المساهمون في الجريمة.

¹ عبدالمجيد لخذاري: منهجية البحث العلمي القانوني، دار الخلدونية للطباعة والنشر، الجزائر، 2020، ص135.

² المرجع نفسه، ص136.

1-2- صاحب النص: هو المشرع المدني الجزائري أو المشرع الجزائري .

1-3- موقع النص من القانون:

هو المادة 60 من القسم الثاني المسمى: شروط العقد، من الفصل الثاني: العقد، من الباب الأول: مصادر الالتزام من الكتاب الثاني: الالتزامات والعقود.

1-4- طبيعة النص :

يتم ذكر مضمون النص القانوني وتحديد طبيعة قواعده هل هي أمره أو مكملة، أو كلاهما.

مثال: تضمن النص القانوني قواعد أمره (الفقرة الأولى) وأخرى مكملة (الفقرة الثانية) .

1-5- ظروف إصدار النص:

تصدر النصوص القانونية طبقاً لمبدأ المشروعية، وهي تصدر في الظروف العادية كما تصدر في الظروف الاستثنائية، ولهذا يتوجب على الطالب تبيان ظروف صدور النص القانوني في الحالات العادية أو الاستثنائية، هل يعد تعديلاً جديداً أم أنه نص قديم فقط.

النص القانوني هو مادة من القانون المدني المعدل والمتمم بالقانون رقم 05/10 المؤرخ في 20 يونيو 2005م في الجريدة الرسمية رقم 44 لسنة 2005 .

2- البناء المطبعي:

يتم تحديد عدد الفقرات¹ التي يتكون منها النص القانوني، وفائدة ذلك هو تحديد عدد الأفكار التي يتضمنها لاستغلال ذلك في تحديد الأفكار الجزئية التي يحتويها خلال المرحلة الثانية المتمثلة في تحليل المضمون، وليساعد القارئ في الاستشهاد والاستدلال بالفقرة الواحدة مباشرة دون إحالة القارئ إلى النص الإجمالي للمادة.

يتم تحديد الفقرة الواحدة في النص القانوني بواسطة الجمل التي تتكون منها حيث تبدأ الفقرة من بداية الجملة إلى غاية نهايتها بنقطة في آخر السطر.

ويتم تحديد الفقرة شكلاً كما يلي:

الفقرة الأولى: تبدأ من: (.....) وتنتهي ب: (.....).

الفقرة الثانية: تبدأ من: (.....) وتنتهي ب: (.....).

الفقرة الثالثة: تبدأ من: (.....) وتنتهي ب: (.....).

وهكذا حتى يتم تحديد جميع الفقرات التي يتكون منها النص القانوني.

¹ عبد المجيد لخداري: المرجع السابق، ص 138.

3- البناء اللغوي:

يتم التطرق في البناء اللغوي للجزئيات التالية¹:

- لغة النص - أسلوب النص - المصطلحات القانونية.

3-1- لغة النص:

يتطلب قراءة النص القانوني جيدا، والحكم عليه من حيث الوضوح والدقة والبساطة والسهولة والتعقيد، وذلك من خلال الجمل والعبارات والألفاظ المستخدمة ومدى قدرتها على إيصال المعنى للقارئ بيسر وسهولة أو كون النص ركيبا، ألفاظه غير واضحة لا تؤدي المعنى المقصود وتقبل الفهم المزدوج والتأويل والجدل.

3-2- أسلوب النص القانوني:

كما يستوجب تحديد الأسلوب المعتمد فيه سواء كان أسلوبا خبريا تقريريا أو أسلوبا شرطيا يتضمن أداة الشرط وجوابها، ويتم وصف ذلك وتحديده بدقة.

3-3- المصطلحات القانونية:

تستخرج المصطلحات القانونية المستعملة في النص القانوني وتقييمها

ومدى تأثيرها في إضفاء الصبغة القانونية للنص، لتمييزه عن النصوص الأدبية والفلسفية والتاريخية والعلمية وغيرها.

4- البناء المنطقي:

يتحدد العرض المنطقي للمشروع في عرض الأفكار وتسلسلها المنطقي وترتيبها المنهجي السليم ويقدم الطالب التبرير المنطقي لعرض الأفكار في حالة تسلسلها السليم، وإذا كان البناء المنطقي غير سليم يتم نقد هذا البناء وتبيان ووصف القصور من حيث عدم الترتيب أو وجود الاستدراك من المشروع في عرض أفكار النص القانوني.

ثانيا- تعامل الباحث مع النص القانوني في البحث العلمي الأكاديمي اقتباسا وإحالة.

1- النص التشريعي هو من الوثائق الأساسية في البحث العلمي:

إن الوثائق الأساسية هي تلك الوثائق التي كتبت حول موضوع ما أو جزء منه، والتي لا يرقى الشك إلى معلوماتها، ولذا يجب الرجوع إليها والاعتماد عليها¹، وكلما زاد الباحث من المصادر في بحثه كلما تجلت قيمة البحث وزادت قيمته وجديته.

¹ عبد المجيد لخذاري: المرجع السابق، ص 138-139.

¹ مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1998، ط2، ص64.

ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1978، ط3، ص61.

الوثائق الأصلية هي تلك الوثائق التي تتضمن الحقائق والمعلومات المتعلقة بالموضوع والتي يجوز أن نطلق عليها اصطلاح المصادر، ونذكر منها المواثيق القانونية العامة والخاصة والدولية والتشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة والعقود والمعاهدات الدولية المصادق عليها من طرف الدولة والشهادات والمراسلات الرسمية، الأحكام القضائية والاجتهادات القضائية، والإحصائيات الرسمية والمخطوطات وغيرها.

2- طرق اقتباس النص التشريعي في متن البحث

يجب على الباحث الالتزام بقواعد المنهجية في توثيق المصادر والمراجع في الهامش ويقصد بالتوثيق إحالة المفاهيم والمعلومات إلى مصادر أصلية وهذه العملية تختلف باختلاف المرجع والمصدر المستعمل وباختلاف تكرار استعمال المرجع في الصفحة الواحدة أو في عدة صفحات البحث. ونشير هنا إلى أن الاقتباس من غير المصدر الأصلي غير محبذ وغير مستحسن في المنهجية ولا يعطي القيمة العلمية للبحث مما يستوجب تجنبه وتحاشيه وتلافيه.

1-2 وظائف التهميش:

- الاعتراف بجهد الآخر وتوثيقه والعمل على تبيانها في قائمة المراجع في نهاية البحث.
- نسب كل فكرة لصاحبها أثناء إعداد البحث وهو من باب الأمانة العلمية التي تستوجب الالتزام بها من كل باحث في أي مجال².
- تؤدي الهوامش وظيفية الشرح والتعليق والإضافة لما أورده الباحث في متن البحث، كالتعريف بشخصية ما أو شرح فكرة أو التعريف بقانون ما أو نص مادة قانونية أو معاهدة دولية تعد جزئية في الموضوع تستحق الذكر والإمام بها.

2-2- طرق تهميش وإحالة القواعد القانونية:

يتم اعتماد الاقتباس بنوعيه في المواد القانونية، سواء كان اقتباسا حرفيا أو اقتباسا معنويا حسب ما تقتضيه ضرورة البحث.

أ- الاقتباس الحرفي للنص الكامل للمادة:

وذلك من خلال ذكر رقم المادة وطبيعتها والقانون الذي يتضمنها ثم نضع نقطتان راسيتان مع كتابة نص المادة حرفيا بين قوسين، وعند اول استعمال للقانون يتم ذكر جميع المعلومات المرتبطة به الأمر رقم كذا الصادر بتاريخ كذا في الجريدة الرسمية رقم كذا بتاريخ كذا ويذكر آخر تعديل للقانون.

ب- الاقتباس الحرفي لفقرة أو أكثر من المادة:

يتم الاقتباس الحرفي لفقرة أو أكثر من النص القانوني كما سبق ذكره، وفي هذه الحالة في الهامش يتم الإشارة إلى نص المادة كليا إذا كان من المفيد الاطلاع على النص الكامل للمادة للمزيد من الفهم ومعرفة تموضع الفقرة المستدل بها منها وذلك بكتابة انظر في ذلك إلى نص المادة رقم: ... من القانون... مع وضع مضمون النص الكامل للمادة بين قوسين.

² المرجع نفسه، ص 117.

ج- الاقتباس المعنوي:

وفيه يتم الاستدلال بمضمون فكرة المادة القانونية دون ذكرها وكتابتها حرفيا أي كتابة نص المادة وفي هذه الحالة يتم الإشارة الى نص المادة أو فقرة منها سواء بذكر رقمها مع رقم الفقرة والقانون الذي تنتمي اليه الفقرة 2 من المادة 03 من قانون العقوبات الجزائري او كتابة مضمونها في الهامش او كتابة فقرة منها فقط التي تم الاستدلال بها

3- طريقة ترتيب النص التشريعي في قائمة المصادر والمراجع

هي قائمة بأسماء وأنواع المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في البحث¹، وتبدو أهمية المصادر والمراجع من حيث التنوع والثراء لكونها تعطي قيمة علمية جيدة وجادة وجديدة لموضوع البحث، وتنوع مصادر ومراجع البحث إلى أنواع عديدة؛ منها اعتماده على القرآن والحديث النبوي الشريف، والكتب القانونية المختلفة، والقوانين بأنواعها (سواء كانت معاهدات أو اتفاقيات دولية وبروتوكولاتها، ودساتير وقوانين عضوية أو عادية وأوامر، ومراسيم رئاسية، وتنفيذية، وقرارات وزارية مشتركة، وقرارات وزارية وتعليمات، ومذكرات)، ومعاجم لغوية، ورسائل أكاديمية (أطروحات دكتوراه، رسائل ماجستير، مذكرات ماستر)، ومقالات علمية منشورة في مجلات علمية دولية محكمة، ومدخلات في ملتقيات دولية ووطنية وندوات ومؤتمرات وغيرها، الكتب والمقالات باللغة الأجنبية، والمواقع الإلكترونية.

أولاً- معايير ترتيب المصادر والمراجع:

تختلف وتنوع معايير ترتيب المصادر والمراجع وتتداخل¹، أي أنه يمكن اعتماد أكثر من معيار واحد أثناء الترتيب ويمكن حصر المعايير كالاتي:

1- معيار القيمة العلمية المصدر والمرجع:

بناء على ذلك يتم ترتيب القرآن والحديث الشريف قبل القوانين ثم الكتب ثم الرسائل العلمية الأكاديمية، ثم المعاجم اللغوية، فالمقالات العلمية والمدخلات في الملتقيات، وأخيرا المواقع الإلكترونية.

2- معيار اللغة:

- يتم ترتيب المصادر والمراجع باللغة العربية قبل اللغة الأجنبية.

3- معيار مدى ارتباط المصدر بموضوع البحث:

- يتم ترتيب المصادر والمراجع الخاصة (المرتبطة ارتباطا وثيقا بالموضوع) قبل المصادر والمراجع العامة.

¹ مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1998، ط2، ص55.

¹ عبدالمجيد لخداري: المرجع السابق، ص 235 وما بعدها

4- معيار القوة:

- يتم ترتيب المصادر ثم المراجع لكون المصدر أول من تطرق لموضوع البحث.

- في ترتيب القوانين إذا كانت المعاهدات مصادق عليها من طرف الدولة الجزائرية، رتبت في المصادر قبل الدستور، ثم القوانين العضوية، ثم القوانين والأوامر، ثم النصوص التنظيمية (المراسيم الرئاسية-المراسيم التنفيذية- القرارات الوزارية المشتركة- القرارات الوزارية)

5- معيار الترتيب الزمني:

يتم ترتيب المصادر والمراجع، خاصة القوانين والرسائل العلمية على أساس صدورها بالنسبة للقوانين، وأما الرسائل الأكاديمية حسب تاريخ مناقشتها، والمواقع الإلكترونية حسب تاريخ الاطلاع عليها.

6- معيار الحروف:

أ- وفقا للترتيب الأبجائي:

-الترتيب الهجائي للحروف العربية أو الأبجائي:

أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، هـ، و، ي.

ب-وفقا للترتيب الأبجدي:

- الترتيب الأبجدي للحروف العربية:

أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط، ي، ك، ل، م، ن، س، ع، ف، ص، ق، ر، ش، ت، ث، خ، ذ، ض، ظ، غ.
وقد لخصها علماء اللغة إلى: أبجد - هوز - حطي - كلمن - سغفص - قرشت - ثخذ - ضظغ

وعلى هذا الأساس سواء كان الترتيب الأبجائي أو الترتيب الأبجدي يتم ترتيب الكتب التي تم اعتمادها في متن البحث.

ثانيا-ترتيب المصادر والمراجع¹:

جرى العرف أن يتم وضع القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف في البحوث القانونية قبل البدء في الترتيب، ومع مراعاة المعايير السابقة يقوم الباحث ويحرص على احترامها أثناء الترتيب

1-النصوص القانونية:

يتم ترتيب النصوص القانونية حسب القوة، وكما سبق الإشارة إليه يمكن تقديم الاتفاقية الدولية المصادق عليها من طرف الدولة قبل الدستور.

¹ عبد المجيد لخذاري: المرجع السابق، ص 237 وما بعدها

أ-الدساتير: تكتب جميع معلومات الدستور الصادر بموجب القانون وتاريخها وتذكر الجريدة الرسمية ورقمها، وفي حالة الاعتماد على عدة دساتير لذات الدولة ترتب حسب صدورها، وإذا كان عدة دساتير لعدة الدولة يتم ترتيب الدولة الجزائرية ثم باقي الدول الأخرى.

ب-المعاهدات والاتفاقيات الدولية وبروتوكولاتها: تكتب جميع بيانات المعاهدة، نوعها وموضوعها وتاريخ ومكان إبرامها.

مثال:اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ 31 أكتوبر 2003 المصادق عليها بتحفظ بالمرسوم الرئاسي رقم: 04-128 المؤرخ في 29 صفر 1425 الموافق 19 أبريل 2004 والصادر في الجريدة الرسمية رقم:14 المؤرخة في 08 مارس 2006

ج-القوانين العضوية: تكتب جميع المعلومات مع مراعاة الترتيب الزمني

د-القوانين والأوامر: يتم ترتيب القوانين حسب تاريخ صدورها، أي الترتيب حسب المعيار الزمنية.

ه-النصوص التنظيمية (المراسيم الرئاسية-المراسيم التنفيذية- القرارات الوزارية المشتركة- القرارات الوزارية- التعليمات-المذكرات) يتم الترتيب حسب معيار القوة ثم معيار الترتيب الزمني، أي أسبقية الصدور.

المحور الثاني: التعامل مع النص التشريعي من حيث المضمون

يتم التعامل مع مضمون النص التشريعي من خلال تحديد غايته التي يصبو إليها وكيفية فهمه والآليات المعتمدة في ذلك

1-تحديد مضمون النص التشريعي:

يستخرج الباحث في تحليل نص المادة القانونية¹ كلا من الفكرة الأساسية، والأفكار الجزئية ثم تحدد الإشكالية، وأخيرا يبين خطة الموضوع المتبعة للإجابة عن الإشكالية.

1-1 تحديد الفكرة الأساسية:

تتمثل في المضمون العام والشامل لموضوع النص القانون الذي تشمله أغلب فقراته ويتم صياغتها في جملة موجزة ودقيقة ودالة.

1-2 تحديد الأفكار الجزئية:

تستخرج من النص القانوني موضوع التحليل، وأحيانا تكون الأفكار الجزئية متطابقة مع عدد الفقرات من حيث العدد، فيكون عدد الأفكار الجزئية بعدد الفقرات المكونة للنص القانوني، وأحيانا تشمل بعض الأفكار الجزئية عددا من الفقرات، فيكون عدد الأفكار أقل من عدد الفقرات التي يتضمنها النص القانوني

¹ عبد المجيد لخداري: المرجع السابق، ص 140 وما بعدها

محل التعليق؛ وتكتب كل فكرة جزئية على حدة بصورة منفصلة، ويمكن أن تكون عنوانا تشملها خطة الموضوع.

3-1 تحديد الإشكالية

ترتبط إشكالية موضوع النص القانوني ارتباطا وثيقا بالفكرة الأساسية له، فيقوم الباحث بصياغة إشكالية النص القانوني، بطريقتين أساسيتين: إما في شكل سؤال رئيس، تتفرع عنه أسئلة جزئية، أو تصاغ في فقرة بأسلوب خبري إنشائي تقريرى يقر فيه الباحث بوجود مشكل قانوني يطرحه النص القانوني.

4-1 خطة الموضوع:

يعمل الباحث على رسم خطة منهجية يحاول من خلالها الإجابة عن الإشكالية المطروحة وذلك باقتراح تقسيم ثنائي، في صورة مطالب تتضمن فروعاً، أو في محورين أساسيين يتضمن كل محور منهما عناصر تفصيلية مستقلة عن بعضها البعض وفقاً للترقيم المنهجي المعروف (أولاً- ثانياً-ثالثاً...1-2-3...أ-ب-ج.....وهكذا).

بعد أن يتبع الباحث جميع الخطوات السابقة ويقوم بتحليل النص القانوني تحليلاً شاملاً ثم تحليلاً من حيث المضمون، وبعد تحديده لخطة منهجية يقوم بعملية التحرير في الموضوع اعتماداً على التقسيم المنهجي المعروف مقدمة وعرض وخاتمة.

أ- مقدمة

يعمل الطالب على التمهيد لموضوع النص القانوني من خلال الانتقال من العام إلى الخاص أو من الكل إلى الجزء، وذلك بالحديث عن الأفكار العامة لموضوع النص ثم يهتد ذهن القارئ ليطلع المضمون التفصيلي بطرح الإشكالية التي يدور حولها أفكاره ومضامينه، ثم يبين مسار الدراسة من خلال تبيان الخطة المتبعة سواء كان ذلك في شكل مطالب وفروع أو في شكل محاور أساسية تتضمن عناصر جزئية.

ب- العرض

يكون العرض في قالب أو خطة محددة، وتتم مناقشة المشكل القانوني مناقشة موضوعية، ثم شخصية؛ ويقصد بالمناقشة الموضوعية الاستعانة بالمعلومات والمعارف النظرية التي يمتلكها الطالب كالنصوص القانونية والاجتهادات القضائية والآراء الفقهية، التي ترتبط بموضوع النص القانوني والاستدلال بها وقت الحاجة، أما المناقشة الشخصية فهي تتعلق بإبداء الرأي في مضمون النص القانوني و تقيمه ومدى موافقته له أو معارضته مع تقديم الحجج القانونية والأسانيد التي تدعم ذلك، وتبيان مكامن القصور سواء من الناحية الشكلية إن كانت مرتبطة بالأسلوب أو اللغة أو سلامة المصطلحات القانونية، أو في المضمون إن كان فيه ثغرات يتوجب على المشرع استدراكها بتعديل النص القانوني.

ج- خاتمة

يخلص فيها الطالب إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة في النص ونقد وتقييم مضمون النص القانوني ومقارنته بباقي النصوص الأخرى في ذات التشريع أو في التشريعات الأخرى المشابهة، وإبداء الرأي الشخصي مدعماً ذلك بالأسانيد والحجج.

2- تفسير النص التشريعي وآلياته:

يهدف تفسير القاعدة القانونية¹ إلى الإحاطة بمضمونها لتباين حقيقتها وعدم وضوح مدلولها، ويقصد به أيضاً إزالة الغموض وما قد يوجد من لبس في حكم القاعدة القانونية، ويعتبر هذا التفسير كاشفاً ولا يمكن بأي حال أن يكون منشئاً لقاعدة قانونية أخرى، لأن دور المفسر هو التوضيح والشرح والكشف عن إرادة المشرع من وضع القاعدة، وتوضيح الغموض الذي يكتنفها أو تكملة النقص الموجود في أحكامها، أو بيان العلة من وجودها أو تأصيلها بالرجوع إلى المبدأ العام.

1-2 أنواع التفسير:

يتنوع التفسير حسب الجهة التي قامت بإعطاء التفسير، فالتفسير له أنواع ثلاثة²:

تفسير تشريعي إذا كانت جهات التشريع من قامت به، وتفسير قضائي إذا كانت الجهات القضائية هي المنوطة به، وآخر تفسير فقهي إذا كان فقهاء القانون هم من قاموا بتفسير القاعدة القانونية.

1- التفسير التشريعي:

تختص به السلطة التشريعية³ التي أصدرت التشريع ذاته أو سلطة أخرى يتم تفويضها من السلطة الأصلية، وتصدر السلطة التشريعية تفسيراً لتشريع ما يكتنفه الغموض، ويكون هذا التفسير معاصراً لإصدار التشريع أو لاحقاً عليه، ويتمتع التفسير بنفس القوة القانونية ونطاق تطبيقه، فلا يحق للجهة التي تفسر القانون أن تضيف فيه أو تعدله، لأن مراد التفسير هو إزالة الغموض فقط.

كأصل عام حكم التفسير التشريعي لا يتضمن حكماً جديداً، وإلا اعتبر بمثابة نص تشريعي جديد تطبق عليه الأحكام من حيث السريان والتطبيق.

¹ عبدالمجيد لخذاري: المرجع السابق، ص 187 وما بعدها

² همام محمود ومحمد منصور: مبادئ القانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص 113.

³ حفناوي فلياشي: تفسير القواعد القانونية الجزئية الشكلية، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، العدد الأول،

ص 199.

2- التفسير القضائي:

تختص به الجهة القضائية¹، سواء أمام المحاكم الابتدائية أو المجالس القضائية، أو المحكمة العليا في مرحلة الطعن بالنقض؛ إذ يقوم القاضي بتفسير القاعدة القانونية محل التطبيق في المنازعات القانونية المعروضة عليه، وما تصل إليه المحكمة² من تفسيرات ليست ملزمة لها حيث يمكن لذات المحكمة التي صدر عنها التفسير أن ترجع عنه في نزاع قانوني آخر، كما أنها ليست ملزمة بهذا التفسير للمحاكم الأخرى، وأثناء إصدارها للحكم القضائي لا تكون بصدد وضع قاعدة قانونية جديدة مجردة وعامة وملزمة، وإنما تضع حلا نسبيا بخصوص النزاع المعروض أمامها من حيث الوقائع والأشخاص.

3- التفسير الفقهي:

إن العمل الحقيقي للفقهاء هو الانتقاد، الفكرة، التفكير، الإبداع والخيال المجدد³، فالفقه يمثله الأشخاص الأحرار وسمة الفقه حريته، والتفسير الفقهي يختص به فقهاء القانون بالتحليل والتفسير والتعليق على نصوص المواد القانونية، ومما يتميز به التفسير الفقهي عدم إلزامية التفسير، وفيها يعطي كل فقيه قانوني رأيه في مضمون القاعدة القانونية يحاول فيها إعطاء مراد المشرع ونيته في صياغة القانون بالصورة التي هي عليها، وتوضيح ذلك للقارئ بمختلف أصنافه وفئاته .

وهذا التفسير الفقهي لا يلزم الأفراد⁴، ولا يلزم القضاة في إصدار أحكامهم، إلا الفائدة من ذلك هو إمكانية تنبيه المشرع لمختلف القراءات التي تفهم من نص المادة القانونية، الأمر الذي يجعل المشرع ينتبه لذلك بهدف تعديل القاعدة أو إلغائها وإصدار تشريع جديد لا يقبل التأويل والفهم المزدوج أو مختلف القراءات.

2-2 بعض آليات التفسير المعتمدة:

يقصد بالتفسير المعنى الذي يستفاد من روح النص ومفهومه، وطرق التفسير معناها السبل والمناهج التي يعتمد عليها القاضي أو الفقيه للوصول إلى تحديد المعنى وللتفسير طرق داخلية تركز على النصوص التشريعية المراد تفسيرها وطرق خارجية تركز على غير النصوص في تفسيرها، وتتعدد طرق استنتاج روح النص كالآتي:

1- الطرق الداخلية: تعتمد على استنتاج مدلول النص من خلال صيغته إما بتفسير ألفاظه أو العبارة

كاملة، فالتفسير يركز على البحث اللغوي من الناحية الشكلية أو فحوى النص من الناحية الموضوعية

¹ حفناوي فلياشي: المرجع نفسه، ص 197. وحمزة قتال: تفسير القضاء للقانون الأجنبي تأثرا وتأثيرا، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 27، العدد 2، ص 265.

² حفناوي فلياشي: المرجع نفسه، ص 198.

³ ميشال بونشير: مدخل للقانون، ترجمة محمد أرزقي نسيب، دار القصة، الجزائر، 2004، ص 56.

⁴ همام محمود ومحمد حسن منصور: مبادئ القانون- المدخل إلى القانون الالتزامات-، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ص 115.

و يرتكز التفسير على استنتاج معنى النص من فحواه عن طريق :

أ. الاستنتاج بطريق القياس :

هو إعطاء وضع غير منصوص عليه حكم وضع منصوص عليه لاتحاد العلة بالنسبة لهما فالقياس القانوني¹ يأخذ مدلولاً أوسع، لأن القاضي ينطلق غالباً من الحل الذي يبدو له عادلاً ولا يستعمل القياس إلا فيما بعد أي عندما ينبغي تسبيب حكمه، فهنا يبحث عن الأساس القانوني الواضح من خلال النظر في قضايا مشابهة لذات العلة، فاللجوء إلى حكم منسي أو اختصاص غير مستكشف أو إلى مبدأ لم نستفد من كل نتائجه يمكن إعطائه فرصة للحل لديه، ففي حالة وجود واقعة لم ينص القانون عليها ولكن نص القانون بنص ثابت على واقعة مشابهة لها و لاتحاد الواقعتين في السبب فانه يتم تطبيق حكم الواقعة المنصوص عليها في القانون على الواقعة الغير منصوص عليها لاشتراكهما في العلة.

مثال : في حالة أن "الموصى له" يقتل من أوصى له، و لدينا القاعدة الشرعية القائلة بان "قاتل مورثه لا يرث منه" فنقيس عليها و ذلك للاشتراك الحالتين في السبب الذي هو الاستعجال و بالتالي الموصى له لا يستحق الوصية من أوصى له.

ب. الاستنتاج من باب أولى :

هو إعطاء وضع غير منصوص عليه حكم وضع منصوص عليه² لأن العلة تكون أكثر توافراً في الوضع الذي لم يتناوله النص، الترخيص للوالد أن يوقف الحكم الصادر على ولده لسرقته مالا له، من باب أولى أن له أن يوقف إجراءات الدعوى ضد ولده قبل صدور الحكم.

إن طريقة الاستنتاج مستخدمة على نطاق واسع في القضاء، ولا يقتصر اعتمادها على القضاء الدستوري وحسب، غير أن البعض ينتقدها لجهة إعطاء القاضي المزيد من السلطة، خصوصاً وأن الحدود التي تفصل بين استنتاج القاعدة من النص وخلق القاعدة واهية جداً، ففي الحالتين يقوم القاضي بوضع إضافات على النص، ولكن على الصعيد النظري هناك فارق أساسي بين العمليتين، ففي عملية الاستنتاج، من يقوم بالتفسير يقتصر عمله على استخراج قاعدة كامنة ضمن مبدأ مدون في نص دستوري، بينما في العملية الثانية من يضع القاعدة له ملء الحرية في اعتماد ما يراه مناسباً.

ويتجلى الاستنتاج من باب أولى في حالة وجود واقعة نص عليها القانون لسبب معين ووجدت واقعة أخرى لم يرد نص بشأنها و ظهر سبب الواقعة الأولى في الواقعة الثانية بشكل جلي وواضح أكثر من الواقعة المنصوص عليها.

¹ ميشال بونشير: مدخل للقانون، المرجع السابق، ص 66-67.

² المرجع نفسه، ص 69.

ج،-الاستنتاج بمفهوم المخالفة أو الاستنتاج العكسي:

في حالة حدوث واقعة لم ينص عليها القانون، وتوجد واقعة نص عليها القانون معاكسة لها، فإنه يتم تطبيق حكم الواقعة الثانية على الأولى وذلك بمفهوم المخالفة¹.

مثال: في القانون المدني نص على حالة هلاك المبيع قبل تسليمه للمشتري

يؤدي إلى فسخ العقد و استرداد الثمن من قبل المشتري وبمفهوم المخالفة نستنتج أن هلاك المبيع بعد التسليم لا يفسخ العقد ولا يسترد الثمن.

يكون أيضا في قصر حكم القاعدة القانونية على ما وردت بشأنه وإعطاء الأوضاع الأخرى التي لم يرد عنها نص حكم مخالف.

د-التكييف القانوني:

إن عملية التكييف القانوني² تسمح بترجمة الوقائع والأشياء إلى اللغة القانونية، وإدخالها في شبكة الفئات القانونية، وهو انتقال من الخاص إلى العام ومن الحقيقي إلى المجرد وذلك بدمج الوقائع في القانون.

2- الطرق الخارجية: يمكن للقاضي الالتجاء في تفسير النص القانوني إلى طرق خارجية وهي الوثائق أو

الدلائل التي يستعين بها وتكون خارجية عن النص وهي:

أ- **حكمة التشريع:** إن المشرع حين وضع النصوص القانونية لم تكن عفوية ولكن وضعه لهذه النصوص حرصا لغاية يربوها أو تحقيقا لحكمة يراها وتحقيقا لمصلحة اجتماعية، لأن استخلاص المفسر للحكمة من وضع النص القانوني يسهل تفسيره وتطبيقه.

ب- **الأعمال التحضيرية:** تؤدي هذه الأعمال³ دور هام في تفسير وإيضاح معنى القانون المهم، وهي تعد غير ملزمة ولكن يرجع لها القاضي لبيان قصد المشرع، وهي تشمل مجموعة الأعمال التي تسبق صدور القانون من قبل المشرع وتتمثل في المذكرات التفسيرية، المناقشات ومحاضر جلسات المجلس التشريعي، أعمال اللجان التحضيرية، وهذه الوثائق توضح للمفسر القصد الحقيقي للمشرع عند وضع النص ويكون الأخذ بها على سبيل الاستئناس لأن الإلزام يخص فقط نصوص القانون وليس المناقشات.

ج- **المصادر التاريخية:** وهي المصادر التي أخذ منها القانون قواعده واستمد منها أحكامه، فعند الغموض يلجأ القاضي إلى القانون الأجنبي الذي يمثل المصدر الذي استقى منه النص الوطني حتى يتمكن من تفسير النص ولا يكون هذا إلزاما بل استئناسا فقط، فتفسير التشريعات الجزائرية الوضعية المستقاة من القوانين

¹ ميشال بونشير: المرجع سابق، ص 69.

² المرجع نفسه، ص 60.

³ المرجع نفسه، ص 70.

الفرنسية بالرجوع إلى نصوص القانون الفرنسي حيث يعتبر مصدرا تاريخيا لتلك التشريعات، وأحكام الشريعة الإسلامية والفقهاء الإسلامي لتفسير النصوص المستمدة من هذه الأحكام هذا فيما يتعلق قانون الأسرة.

د- النص الأجنبي للتشريع: نصت المادة 03 من الدستور الجزائري: "اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد"، لكل دولة لها لغة رسمية، وبما أن التشريعات الجزائرية بداية كانت محررة باللغة الفرنسية ثم ترجمت إلى اللغة الفرنسية، فإذا كان النص الرسمي غامضا وهو النص العربي يجوز للمفسر أن يرجع إلى النص الفرنسي كنص أولي وأصلي لتوخي قصد المشرع ومعنى النص ولكن دون إلزام.

هـ- تقريب النصوص: إذا كان النص غامضا ضمن مجموعة نصوص قانونية، يجوز للمفسر أن يقرب النصوص لتوضيح المعنى بمقارنة النصوص بعضها مع بعض الآخر لأن في تجميعها يحدد الإرادة الحقيقية للمشرع ضمن السياق العام للتشريع.

مثال: قد يحتاج تفسير قانون الجمعيات الرجوع إلى قانون الولاية أو قانون البلدية؛ وقد يحتاج القانون التجاري الرجوع إلى القانون المدني.

قائمة المراجع:

1. عبد المجيد لخداري: منهجية البحث العلمي القانوني، دار الخلدونية للطباعة والنشر، الجزائر، 2020.
2. مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1998، ط2.
3. ابراهيم أبو سليمان: كتابة البحث العلمي- صياغة جديدة- دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1978، ط3.
4. همام محمود ومحمد منصور: مبادئ القانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
5. حفناوي فلياشي: "تفسير القواعد القانونية الجزائرية الشكلية"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، العدد الأول.
6. حمزة قتال: "تفسير القضاء للقانون الأجنبي تأثيرا وتأثيرا"، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 27، العدد 2.
7. ميشال بونشير: مدخل للقانون، ترجمة محمد أرزقي نسيب، دار القصة، الجزائر، 2004.
8. همام محمود ومحمد حسن منصور: مبادئ القانون- المدخل إلى القانون الالتزامات، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر

منهجية التعليق على نص قانوني: بين الدراسة الأكاديمية والممارسة العملية

أ/ نمديلي رحيمة	د/ قنوفي وسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية	كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد مين دباغين سطيف 2	جامعة محمد مين دباغين سطيف 2

مقدمة:

منهجية التعليق على نص قانوني من أهم الوسائل القانونية لمساعدة الطالب والباحث لاستنباط المبادئ القانونية العامة والبحث في ثغرات المواد القانونية وتصحيحها من أجل إعادة تركيبها لتقديم الحلول المناسبة لمواجهة الوسائل القانونية المطروحة.¹

يتم هذا التعليق وفق منهجية علمية معينة مكونة من مرحلتي التحليل والنقد أو التعليق، حيث تقسم مرحلة التحليل إلى تحليل شكلي، يتناول الباحث من خلاله موقع النص ونوعه وترتيبه في الهرم القانوني وبيان بناءه اللغوي أو كيفية صياغته، وطرح إشكاليته وتساؤلاته، وشرح أهم مصطلحاته المساعدة على فهم غايته الأساسية.

وكذا إلى تحليل موضوعي يقوم على بحث أهم إشكالياته وتساؤلاته و مناقشتها وشرحها وفق خطة محكمة ثم الانتقال إلى مرحلة النقد و المناقشة لإبداء الآراء الشخصية حول النص، سواء من حيث صياغته وأسلوبه اللغوي وهذا ما يسمى بالنقد الشكلي، أو نقد الأفكار التي يطرحها ومدى تطابقها مع المبادئ القانونية، وكذا مدى فعاليتها وتطبيقها على أرض الواقع. أو ما يسمى بالنقد الموضوعي .

1- أهمية التعليق على نص قانوني:

يعتبر التعليق على نص قانوني أهم الطرق القانونية التي تساعد الباحث على إيجاد الثغرات في النصوص القانونية واستنباط المبادئ التي تقوم عليها.

وبناء عليه، تساعد منهجية التعليق على توضيح مدى احترام المشرع عند صياغته للمادة لضوابط الأمن القانوني سواء أكانت الشكلية والموضوعية والمتمثلة في مدى وضوح هذه القاعدة القانونية وسهولة الوصول

¹ لواتي نصيرة، "منهجية التعليق على نص قانوني مع نموذج تطبيقي"، 16 يناير 2020، منشور على الموقع: www.elmizane.com/2020/01/blog_post_71.html، تم الإطلاع عليه في: 05 ماي 2022.

إليها من طرف المخاطبين بها وكذا بيان أسباب إصدارها، وأهم المبادئ التي يراد تطبيقها على أرض الواقع، أي تحقيق ما يسمى بـ"فعلية القاعدة القانونية"¹.

2- أسباب دراسة منهجية التعليق على نص قانوني:

ترتبا على ما تقدم، تعتبر منهجية التعليق على نص قانوني من أهم الصعوبات التي تواجه الطالب والباحث في مجال القانون، لأنها تربط بين الدراسة الأكاديمية والممارسة العملية. فهي تدريب للطالب على مواجهة المسائل القانونية الصعبة ومواجهتها بالتحليل والنقد، ومع ذلك فهي تحتاج إلى ثقافة قانونية واسعة من جهة، وقدرة على استخراج فرضيات المادة وتحليلها ومناقشتها وإعادة صياغتها من جهة أخرى، لمساعدة المشرع على تحقيق ضوابط الأمن القانوني.

3- إشكالية دراسة التعليق على نص القانوني:

إن الهدف من دراسة التعليق على نص قانوني هو تحقيق التوازن بين المكتسبات المعرفية للطالب في مجال القانون، وقدرته على إيجاد صياغة جديدة للنص القانوني.

أو بمعنى آخر، تطرح هذه الدراسة إشكالية تحقيق التوازن بين جودة صياغة القاعدة القانونية وشروط الأمن القانوني أو بعبارة أخرى: هل استطاع المشرع الجزائي تحقيق المعادلة بين سهولة الوصول إلى القاعدة القانونية من خلال جودة صياغتها وتكريس مبادئها على أرض الواقع؟

وبناء عليه، يمكن شرح وتبسيط هذه الإشكالية بتقسيمها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

☞ أولاً: ما هو دور التحليل الشكلي للمادة؟

☞ ثانياً: كيف يتم مناقشة المبادئ العامة للقاعدة القانونية؟

☞ ثالثاً: ما مدى نجاعة نقد المادة ومراجعتها في إعادة صياغتها؟

للإجابة على هذه التساؤلات، نقسم دراستها إلى المحاور التالية:

☞ أولاً: التحليل الشكلي بيان لجودة صياغة القاعدة القانونية ووضوحها.

☞ ثانياً: التحليل الموضوعي آلية لفهم واستنباط المبادئ القانونية التي يكرسها النص القانوني.

☞ ثالثاً: المناقشة والنقد لإعادة صياغة المادة القانونية لتحقيق فعليتها على أرض الواقع.

¹ أحمد دودو، منهجية تحليل النصوص القانونية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2032، ص 69.

أولاً: التحليل الشكلي بيان لجودة صياغة القاعدة القانونية ووضوحها.

بيان مدى جودة صياغة القاعدة القانونية ووضوحها لسهولة فهمها من طرف المخاطبين بها

يقصد بالتحليل الشكلي: "تحديد العناصر التعريفية للقاعدة القانونية من خلال تحديد هوية النص أي بيان موقعه في الهرم التشريعي، أي فيما كان نصا من الدستور أو من معاهدة دولية أو قانون أو تشريع عادي أو لائحة أو قرار إداري". كما ينبغي بيان تاريخ صدور النص، وتاريخ سريانه وما لحقه من تعديلات، وتحديد رقم هذا النص ورقم القسم والفصل والكتاب التابع له.

ويتعين تنظير بنية النص المطبعية أو اللغوية، من خلال تحديد عدد الفقرات التي تتكون منها وتحديد كيفية صياغتها والأسلوب المعتمد، وتحديد المصطلحات المستعملة وشرحها وتبسيطها بأسلوب قانوني. وتحديد موقع النص يعني "وضعه في إطاره الزمني والمكاني من خلال تحديد تاريخه، وتاريخ المصدر الذي أخذ منه رقم القانون أو الأمر ورقم الجريدة الرسمية والعدد والصفحة، وكذا تحديد الباب والفصل الذي ينتهي إليه، وكل هذه المعلومات تساعد على فهمه أكثر، لأن هذه النصوص القانونية هي وليدة لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية أعلنت صدورها"¹.

كما أن البحث في بنية النص وتقسيم فقراته وبيان مصطلحاته وشرحها، يساعد على فهم المعنى العام للنص، وبيان أسباب إصداره من طرف المشرع بالنسبة للمخاطبين به.

كما أن تحديد فرضيات المادة، يساعد على فهمها واستنباط المسائل القانونية التي يطرحها. مما يؤكد مدى فعاليتها والحلول القانونية التي تقدمها للباحث القانوني.

وكمثال تطبيقي على التحليل الشكلي لنص قانوني، نقوم بتحليل المادة 50 من القانون المدني الجزائري، والتي تنص على ما يلي:

"يتمتع الشخص الاعتباري بجميع الحقوق إلا ما كان ملازما لصفة الإنسان، وذلك في الحدود التي تصورها القانون. يكون لها خصوصا:

- ذمة مالية.
- أهلية في الحدود التي يعنها عقد إنشائها أو التي يقررها القانون.
- موطن وهو المكان الذي يوجد فيه مركز إدارتها.
- الشركات التي يكون مركزها الرئيسي في الخارج ولها نشاط في الجزائر تعتبر مركزها في نظر القانون الداخلي في الجزائر.
- نائب يعبر عن إرادتها.
- حق التقاضي.
- 1- النص محل التعليق هو نص: ذو طبيعة تشريعية.

¹ أحمد دودو، المرجع السابق، ص 70.

2- موقع النص:

صدر هذا النص أي المادة 50 من القانون المدني الجزائري بموجب الأمر رقم 58-75 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق لـ 20 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني والمعدل والمتمم. وقد جاء في الكتاب الأول منه، والذي عنوانه أحكام عامة من الباب الثاني تحت عنوان الأشخاص الطبيعية والاعتبارية من الفصل الثاني وعنوانه الأشخاص الاعتبارية.

3- البناء المطبيعي:

تتكون المادة من فقرتين أساسيتين:

الفقرة الأولى: "تبدأ بـ" يتمتع الشخص الاعتباري ... وتنتهي من ... لها خصوصاً"
الفقرة الثانية: "تبدأ من ذمة مالية ... وتنتهي عند حق التقاضي".

4- البناء اللغوي:

استعمل المشرع الجزائري في المادة 50 من القانون المدني الجزائري مصطلحات قانونية بحتة كالشخص الاعتباري والحقوق، ذمة مالية، أهلية، نائب، موطن، حق التقاضي. وشرحها في الآتي:

- الشخص الاعتباري: هو مجموعة من الأشخاص أو مجموعة من الأموال ترصد لتحقيق غرض محدد، ويعطيها المشرع الشخصية القانونية.
- الأهلية: هناك أهلية وجوب وأهلية أداء أي القدرة على ممارسة الحقوق وتحمل الالتزامات.

- حق التقاضي: الحق في رفع الدعاوي أمام القضاء.
- ذمة مالية: هي مجموعة الحقوق والالتزامات المالية التي يتمتع بها الشخص القانوني.
- نائب: وهو المعبر عن إرادة الشخص الاعتباري، وهو الشخص الطبيعي الذي يمثل هذا الشخص المعنوي في التصرفات القانونية.

- المواطن : لغة هو المكان الذي يقيم فيه الشخص و يستوطنه إما من الناحية القانونية، فله عدة معاني و أقسام و طبقاً للمادة 36 من القانون المدني الجزائري، المواطن هو المكان الذي يوجد فيه سكناه الرئيسي و عند عدم وجود سكنى يقوم محل الإقامة العادي المادة 37 المواطن من ق م ج المواطن هو المكان الذي يمارس فيه الشخص التجارة أو الحرفة .

5- البناء المنطقي:

يطرح هذا النص القانوني، فرضية عامة وفرضيات خاصة، حيث يعتبر أن الشخص المعنوي أو الاعتباري يتمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها الإنسان أو الشخص الطبيعي. وعند ممارسته لهذه الحقوق، تكون له خصائص معينة، أوضحها المشرع في الفقرة الثانية وهي الأهلية والذمة المالية والموطن وحق التقاضي، والنائب.

ثانيا: التحليل الموضوعي للنص

آلية لاستنباط أهم المبادئ القانونية التي تركزها القاعدة القانونية.

التحليل الموضوعي للقاعدة القانونية هو "فهم وشرح وتفكيك للفرضيات التي تقوم عليها , أي تحليل محتوى النص ومضمونه والتوصل إلى روح النص نفسه أو ما يرمي إلى تحقيقه من خلال القراءة المتأنية للمادة".

ترتبا على ذلك، تحليل مضمون النص هو "معرفة الحكم الذي يقرره النص في حق وقائع معينة إذا توافرت شروط محددة"، كالحكم بالإبطال أو الفسخ بالنسبة للتصرفات المدنية أو الحبس والغرامة بالنسبة للأفعال ذات الطبيعة الجنائية، وقد يكون النص تعريف لفقد البيع مثلا أو عقد الشركة، فإذا توافرت شروط النص في تصرف قانوني يسمى بيعا أو شركة.¹

بعد قراءة متأنية للنص وفهم مصطلحاته المفتاحية، يقوم الطالب باستخراج الفكرة العامة والإشكالية الرئيسية للقاعدة القانونية وصياغتها، وهذه الإشكالية مرتبطة أساسا بالمعنى العام للنص وأسباب إصداره، وتتفرع بدورها إلى تساؤلات فرعية، حسب عدد فقرات النص وفرضياته.

وبطرح إشكاليات المادة وتساؤلاته، يمكن للباحث تقديم لخطة دراسة النص القانوني كمحاولة لمناقشة النص بطريقة تحليلية، حيث لا يكتفي الباحث بمجرد شرح النص، بل بدراسة أهم الأفكار والنظريات والمبادئ التي يقوم عليها .

بناء عليه، فالتحليل الموضوعي هو ربط بين أفكار النص القانوني وأهم النظريات القانونية التي يقوم عليها، وتحديد موقف الفقه والقضاء من ذلك، أو هو تعبير عن الخلفية القانونية أو المرجعية القانونية للنص وتفسيرها وتوضيحها وشرحها للمخاطبين بها.²

يتم هذا التحليل الموضوعي وفق منهجية قانونية مكونة من مقدمة وصلب للموضوع وخاتمة، حيث تتكون المقدمة من تمهيد للموضوع وبيان لأهميته، ثم طرح الإشكالية و التساؤلات الفرعية، وتقديم الخطة. أما صلب الموضوع فهو معالجة لفرضيات النص القانوني وربطها بالمبادئ العامة التي وضعها المشرع أو القضاء أو الفقه وتوضيحها وشرحها. في الخاتمة يتم تلخيص أهم النتائج القانونية المتوصل إليها في صلب الموضوع، أي بيان وذكر أهم المسائل القانونية التي تطرحها المادة مع عرض البديل أو الموقف المعارض أو المخالف إن وجد.

¹ عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث في العلوم القانونية، الطبعة الثانية، دار التمييز، سوريا، 2004، ص 138-

139.

² أحمد دودو، المرجع السابق، ص 73.

خلاصة:

إن التحليل الموضوعي هو إسقاط المبادئ التي وضعها المادة القانونية على النظريات الأكاديمية وشرحها وتفكيكها وتحديد موقف الفقه والقضاء منها لبيان في الأخير مدى جودة صياغتها ووضوحها للمخاطبين بها، ومدى واقعيها أو مدى سهولة تطبيقها على أرض الواقع. ولتوضيح مراحل التحليل الموضوعي، نقوم بتحليل المادة 50 من القانون المدني الجزائي وفقا لما يلي:

مقدمة:

يعترف القانون لمجموعة من الأشخاص أو مجموعة من الأموال بالشخصية القانونية لتحقيق غرض معين، أو ما يسميه الفقه بالشخصية المعنوية.

فما المقصود بهذه الشخصية الاعتبارية؟ وما هي عناصرها؟ وما التفرقة بينها وبين الشخصية الطبيعية؟ وما هي النتائج القانونية لاكتسابها خاصة في القانون الإداري؟

للإجابة على هذه الإشكاليات نقسم دراستنا إلى ما يلي :

(أ) تعريف و عناصرها و أنواعها و طبيعة الشخصية المعنوية .

(ب) النتائج القانونية لاكتساب الشخصية المعنوية .

(أ) مفهوم الشخصية المعنوية: سنتطرق إلى تعريف و عناصر و أنواع و طبيعة الشخصية المعنوية .

1 - تعريف الشخصية المعنوية

تعرف الشخصية المعنوية باعتبارها نوع من الشخصية القانونية بأنها "القدرة على اكتساب الحقوق و تحمل التزامات".

أما ماهيتها الضيقة: فهي "مجموعة من الأشخاص أو مجموعة من الأموال ترصد لتحقيق غرض معين باعتراف القانون بها".

2 – عناصر الشخصية الاعتبارية: وهي:

– مجموعة من الأشخاص أو مجموعة من الأموال :

و هي جماعات الأشخاص التي يجب ان يكون هناك تنظيم لهذه الجماعة لضمان حسن سير العمل فيها لتحقيق أهدافها مثل الجمعيات و شركات التضامن أما مجموعات الأموال فهي تخصيص للأموال لتحقيق غرض معين كالأوقاف و المؤسسات الخاصة.

أما بالنسبة للشخص الاعتباري العام فهو تنظيم قانوني لعناصر مادية و بشرية و قانونية لتحقيق غرض معين أي مجموعة من الاختصاصات القانونية لتحقيق المصلحة العامة أو تلبية حاجيات الجمهور .

- الغرض:

كما يجب أن ترصد هذه المجموعة من الأشخاص أو الأموال إلى تحقيق غرض معين و يجب أن يكون هذا الغرض ممكن أو مشروع، و إلا تخلف ركن من أركان الشخص الاعتباري

والغرض المقصود في الشخص الاعتباري العام هو تلبية حاجيات الجمهور أو تحقيق مصلحة عامة وفقا لاختصاصه الإقليمي بالنسبة للشخص المعنوي العام الإقليمي كالدولة و الولاية و البلدية، أو وفقا لاختصاصها المرفقي بالنسبة للأشخاص المعنوية المرفقية كالمؤسسات العامة.

- الاعتراف بالشخص المعنوي

أي اعتراف المشرع بالشخص المعنوي و اكتسابه النتائج القانونية لذلك من أهلية و ذمة مالية و حق التقاضي.

و الاعتراف نوعان:

اعتراف عام: أي وضع المشرع لشروط عامة إذا توافرت في مجموعة من الأشخاص أو مجموعة من الأموال اكتسبت الشخصية القانونية و هذا هو الأصل أي اعتراف غير مباشر.

الاعتراف الخاص: هو صدور ترخيص أو إذن خاص من المشرع للاعتراف بالشخص المعنوي و هو اعتراف مباشر و جزئي و هو الاستثناء.

وبالنسبة للمشرع الجزائري فقد اعترف بفكرة الشخصية المعنوية و أخذ بها من خلال المواد 49-50-51 من القانون المدني و هون اعتراف عام و استند في ذلك على نظرية المجاز القانوني و التي مفادها ان كل شخص معنوي لا ينشأ و لا يكون له وجود قانوني إلا باعتراف المشرع.

على عكس نظرية الحقيقة التي مفادها أن للشخص الاعتباري وجود واقعي حقيقي من خلال النشاطات و الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها و ما للمشرع إلا أن يكشف عن وجود هذا الكيان.

وبالنسبة للأشخاص المعنوية العامة، فإن الدولة تنشأ بأركانها الثلاث شعب، إقليم، سلطة و يأت المشرع للكشف عن وجودها، فهو اعتراف كاشف، بينما البلديات و الولايات و المؤسسات العامة اعتراف المشرع بها هو اعتراف منثني، حيث لا تنسأ هذه الأشخاص إلا بقانون.

3 – أنواع الأشخاص المعنوية:

تنقسم الأشخاص المعنوية إلى أشخاص معنوية عامة و هي الدولة، الولاية، المؤسسات العامة، ... و أشخاص معنوية خاصة كالشركات، الجمعيات، الأوقاف، الشركات المدنية.

و تقسم بدورها الأشخاص المعنوية العامة إلى أشخاص معنوية إقليمية، الدولة، الولاية، البلدية، و أشخاص معنوية مرفقية: المؤسسات العامة: و ذلك طبقا لمعيار الاختصاص.

- و بالنسبة للترقية بين الأشخاص المعنوية العامة و الأشخاص المعنوية الخاصة، فلقد وجدت عدة معايير لذلك، منها معيار المصلحة، معيار الانضمام، معيار القانون الواجب التطبيق...، إلا أن القضاء و الفقه أوجد معيار مركب يتكون من:

أولا نية المشرع في إحداث سواء شخص معنوي عام أو خاص.

و ثانيا: جمع المعايير السابقة للترقية بين شخص معنوي عام و شخص معنوي خاص.

4 – التفرقة بين الشخص المعنوي والشخص الطبيعي :

تنص المادة 1-50 على أن: " يتمتع الشخص الاعتباري بجميع الحقوق إلا ما كان ملازما لصفة الإنسان و ذلك في الحدود التي يقرها القانون".

نظرا لاختلاف أهلية الشخص الطبيعي عن الشخص الاعتباري، فمن الطبيعي أنه لا تثبت الحقوق و الالتزامات الملازمة لصفة الإنسان الطبيعية.

وبناء على ما تقدم، فإن طبيعة الشخص الاعتباري، لا تقبل أن يتصور أن تكون له أسرة، و ما تترتب عليها من حقوق كالزواج و الطلاق و النسب و الميراث و الحضانة، كما لا تسمح هذه الطبيعة بأن تثبت للشخص المعنوي حقوق الشخصية التي تهدف إلى حماية الكيان المادي للشخص كالحق في سلامة الجسم و سلامة الاسم.

(ب) النتائج القانونية المترتبة على اكتساب الشخصية المعنوية

طبقا للفقرة 2 من المادة 50 القانون المدني الجزائري، تكون لها خصوصا:

ذمة مالية، أهلية، موطن، نائب يعبر عن إرادتها وحق التقاضي.

وتطبيقا لهذه المادة، فإن من أهم النتائج القانونية لاكتساب الشخصية المعنوية:

1) ذمة الشخص المعنوي: يعتبر الشخص المعنوي ذو شخصية قانونية مستقلة عن شخصية أعضائه أو مؤسسيه أن تكون له ذمة مالية مستقلة عن ذمم هؤلاء الأعضاء المؤسسين. و بالنسبة للأشخاص المعنوية العامة، فإن لها ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للدولة للقيام باختصاصاتها و تلبية حاجيات مواطنيها.

2) أهلية الشخص المعنوي:

بالنسبة لأهلية وجوب الشخص المعنوي: هي القدرة على اكتساب الحقوق و تحمل التزامات و هي مقيدة بطبيعة الشخص الطبيعي مثل عدم تمتعه بحقوق الأسرة و الحقوق للصيقة بالشخصية و كذا مقيدة بمبدأ التخصص أي تقييد أهلية الشخص الاعتباري بالغرض الذي خصه له القانون لتحقيقه، و هذا ما عبرت عنه المادة 50 " أهلية في الحدود التي يعينها منذ إنشائه أو التي يقرّها القانون".

أما بالنسبة لأهلية الأداء للشخص المعنوي فيمارسها ممثله او نائبه الذي يعبر عن إرادته بالنسبة للأشخاص المعنوية العامة فان الوزير هو الذي يمثل الدولة او النائب الذي يعبر عن إرادته أو الوالي هو النائب الذي يعبر عن إرادة الولاية، و رئيس البلدية هو الذي يعبر عن إرادة البلدية و رئيس المؤسسة العمومية هو الذي يمثلها.

3) موطن الشخص الاعتباري :

هو المكان الذي يخاطب فيه الشخص المعنوي في علاقاته و نشاطه القانوني، و الموطن هو المكان الذي يوجد فيه مركز الإدارة الرئيسي، أما إذا كان المركز الرئيسي في الخارج فيأخذ بمركز النشاط القانوني و المالي و الإداري للشخص الاعتباري.

بالنسبة للأشخاص المعنوية العامة، فإن موطنها هو مقرها القانوني المحدد في سند انشائها لقانون البلدية و الولاية، و للموطن كذلك أهمية فيما يتعلق بتحديد الاختصاص القضائي من حيث الحدود الإقليمية و رسم المجال الجغرافي لممارسته حق التقاضي أمام الجهات القضائية .

خاتمة:

بعد تحليلنا لنص المادة 50 قانون مدني جزائري، التي تبين طبيعة الشخص الاعتباري و مدى اختلافه عن الشخص الطبيعي و كذا النتائج القانونية لاكتساب الشخص الاعتباري الذي يختلف من حيث الحقوق عن الشخص الطبيعي، خاصة حقوق الأسرة و حقوق الشخصية.

أما بالنسبة للنتائج القانونية، فإن أهلية و ذمة للشخص المعنوي العام محدّدة بمدى اختصاصه الإقليمي أو المرفقي أو النوعي أو محدّدة بنوع الغرض الذي وجد لتحقيقه.

ثالثاً: النقد ومراجعة النص

لإعادة صياغة القاعدة القانونية لتحقيق جودتها وفعاليتها القانونية

بعد أن نحدد هوية النص و مضمونه واشكالياته وتساؤلاته، يبقى علينا أن نقوم بتقييم النص أي معرفة المنطق القانوني الذي يقوم عليه.

وبناء عليه، يتم تقييم النص من الناحية الشكلية أولاً لمعرفة مدى صياغته وأسلوبه اللغوي والقانوني ومدى انطباق مصطلحاته المفتاحية مع معناه العام.

أما التقييم أو النقد الموضوعي فهو عملية تحديد علاقة المادة القانونية بموضوع التحليل والتعليق بغيرها من النصوص القانونية والمبادئ العامة للقانون المعمول بها في زمان ومكان محددين، وهل يعتبر هذا النص متوافقاً معها أم لا، وهل يجوز تطبيقه في الواقع، أي مدى توفر هذا النص على حلول واقعية وقانونية لمسائل قانونية مطروحة.¹

وعليه، فتقويم النص ونقده هو البحث في مدى ملائمة القواعد التي يقوم عليها النص مع الظروف الواقعية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية وانعكاساتها على المجتمع، فهو إسقاط للمادة مع ظروف نشأته ومدى جودته القانونية وكيفية جعله فعلياً و متلائماً مع الواقع.²

يتعين على الطالب أو الباحث البحث في الفائدة من إصدار النص للإجابة على الإشكالية المطروحة، إما أن يكون قد صدر تعديلاً لنص آخر أو نصاً جديداً لمسألة لم يتم تنظيمها من قبل، أي نبحت في أسباب وجود النص.⁽⁷⁾

وفيما يلي، مرحلة تقويم نص المادة 50 من «م ج ومناقشته.

من الناحية الشكلية نلاحظ إن الفقرة الأولى من المادة 50 من ق م ج أشارت إلى مصطلح الإنسان أو ما يعرف بالشخص الطبيعي، و لذا كان من المفروض القول بالشخص الطبيعي المقابل لمصطلح الشخص الاعتباري.

من الناحية الموضوعية لم تحدد المادة 50 من ق م ج في فقرتها الثانية، جميع النتائج القانونية لاكتساب الشخصية المعنوية، بل أشارت إلى أهمها دون ذكر الاسم والجنسية والحالة.

¹ عاصم خليل، منهجية البحث القانوني وأصوله، الطبعة الأولى، دار الشروق، فلسطين، 2012، ص 155.

² صالح طاليس، المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت - لبنان، 2012، ص 294-

كما أنها لم تبين أهم النتائج القانونية لاكتساب الشخصية المعنوية العامة و هي الاستقلال الإداري وهي القدرة على إنشاء أجهزة لها القدرة على إصدار قرارات مستقلة عن الإدارة المركزية، خاصة بالنسبة للأشخاص المعنوية العامة.

خاتمة:

تعد منهجية التعليق على نص قانوني وسيلة لتعويد الطالب على مواجهة المسائل القانونية مهما كانت صعوبتها وتدريبه باستخدامه التحليل والنقد، فهي إعادة لتركيب النص وبلورته لتقديم العلاج المناسب للمسألة القانونية المطروحة.

وعليه، فمنهجية التعليق على نص قانوني هي الانتقال من الدراسة الأكاديمية إلى الممارسة العملية القائمة على إيجاد الثغرات في النصوص القانونية لإعادة صياغتها من جهة وإيجاد الحلول للمسائل القانونية من جهة أخرى.

وترتيباً على ما تم دراسته، يمكن التوصل إلى النتائج القانونية التالية:

1- تتكون منهجية التعليق على نص قانوني من ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى وهي مرحلة التحليل الشكلي، أي مرحلة معرفة وبيان البناء اللغوي والمطبعي للنص، وتحديد موقعه في الهرم القانوني.

ومرحلة التحليل الموضوعي للنص أي شرحه وتحديد فرضياته وأشكالياته، وبيان أهم النظريات التي يقوم عليها هذا النص والمبادئ القانونية التي يكرسها.

وأخيراً مرحلة النقد والتقييم، أن بيان مدى سلامة أسلوب النص اللغوي ومصطلحاته أو تقييم البناء اللغوي والمطبعي للنص، وكذا تقييم الظروف القانونية والسياسية والاقتصادية التي صاحبت صدوره، ومدى انسجامه معها.

2- تعتبر مرحلة التحليل الشكلي أداة لفهم مصطلحات النص وأسلوبه اللغوي وبناءه المطبعي لتحديد اشكالياته ومعناه العام وتوضيح الغاية أو الهدف من إصداره للمخاطبين به.

3- تطرح مرحلة التحليل الموضوعي أهم النظريات والقواعد التي يقوم عليها النص، وتعتبر عن موقف الفقه والقضاء من المبادئ التي يقوم عليها، فهي دراسة أكاديمية لظروف نشأة النص.

4- أما مرحلة التقييم والنقد فهي مرحلة الانتقال من الدراسة الأكاديمية إلى الممارسة العملية، من خلال بيان أهم النقائص التي يفرزها النص سواء كانت اللغوية أو المطبعية، وهل هذا النص متلائم مع ظروف إصداره السياسية والاقتصادية والقانونية، أو بمعنى آخر معرفة مدى توفيق المشرع في تحقيق جودة صياغة هذا النص وبيان فعليته على أرض الواقع، وتقييم أهم الحلول التي يقدمها لفهم المسائل القانونية الصعبة. وترتيباً على ذلك، يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- 1- تمكين الطلبة و الباحثين من منهجية التعليق على نص قانوني منذ السنة الأولى حقوق، أي محاولة ربط الطلبة بالنصوص القانونية، وتلقيهم كيفية تحليلها وإيجاد ثغراتها القانونية.
- 2- تقديم دورات سواء لطلبة الماستر أو الدكتوراه في منهجية التعليق على نص قانوني أو قرار قضائي مع إعطاءهم الحرية في النقد والمناقشة بأسلوبهم الخاص وتحفيزهم على بناء شخصية قانونية.
- 3- تدريب الطلبة والباحثين على استيعاب المعلومات النظرية و تحليلها ومناقشتها خلال دراسة مقياس المنهجية القانونية , بإعطاء أهمية اكبر لهذا المقياس .

قائمة المراجع:

- 1-لواتي نصيرة، "منهجية التعليق على نص قانوني مع نموذج تطبيقي"، 16 يناير 2020، منشور على الموقع: www.elmizane.com/2020/01/blog_post_71.html، تم الإطلاع عليه في: 05 ماي 2022.
- 2- أحمد دودو، منهجية تحليل النصوص القانونية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2032.
- 3- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث في العلوم القانونية، الطبعة الثانية، دار التميز، سوريا، 2004.
- 4- عاصم خليل، منهجية البحث القانوني وأصوله، الطبعة الأولى، دار الشروق، فلسطين، 2012.
- 5- صالح طاليس، المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت – لبنان، 2012.

منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية

-التعليق على قرار مجلس الدولة الجزائري نموذجاً-

أ.د. وردة خلاف

كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة سطيف -2-

khallaf_ouarda@yahoo.fr

مقدمة:

يعرّف الحكم أو القرار القضائي من الناحية الموضوعية بأنه الحل الذي توصل إليه القاضي في نزاع معروض عليه، عن طريق تطبيق القانون على الوقائع المدعى بها، وبالتالي فهو النتيجة التطبيقية التي تنتهي إليها المنازعة التي تعرض على المحكمة¹. أما التعليق على الأحكام والقرارات القضائية فيعرّف بأنه الممارسة أو التمرين الذي يُبين الثراء العملي والنظري المتضمن في قرار العدالة. وهو بناء فكري حقيقي مؤسس على معارف وإدراك وتمييز، وعندما يتعلق الأمر بالمعارف وبالرؤى الشخصية، فإن التعليق يفترض دراسة جديّة للمادة القانونية، وبعمل عميق، لأن التعليق لا يتعلق بإعادة إنتاج الأفكار أو إعادة تجميعها، إنما هو التعبير عن الثقافة القانونية الحقيقية².

كما يُعرّف بأنه تفسير وتقييم للحل الذي جاء به الحكم (القرار) موضوع التعليق عند البحث في مسألة قانونية طُرحت على المحكمة التي أصدرت القرار، وهو ما يعني بأن النقاش يجب أن يتعلق خاصة بالجوانب القانونية للمسألة المطروحة. لقد أشار هذا التعريف إلى التفسير والتقييم وتحديد المسائل القانونية، وكلها أعمال فكرية تحتاج إلى المجهود الشخصي المبني على المعرفة القانونية للمُعلق والرصيد التكويني الذي اكتسبه خلال مساره الجامعي³.

لذلك يُمكن القول بأنه إذا كان التعليق على الحكم أو القرار القضائي يرتكز على مفاهيم عامة، فإنه يتناول مسائل قانونية محددة تحديداً واضحاً ودقيقاً، فليس هو بذلك البحث التقني البسيط، إنما هو مناقشة فكرية استدلالية، يُبين بواسطتها المُعلق كيفية فهمه للحكم أو للقرار⁴.

¹ - عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المنهجية القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط-1، 2005، 119.

² - Patrick Janin, méthodologie du droit administratif, Ellipses, 2007, p. 101 .

³ - فرحات حرشايوي، هيكل بن محفوظ، منهجية إعداد الامتحانات والمناظرات في القانون العام، مركز النشر الجامعي،

2008، ص. 37.

⁴ - Patrick Janin, Op. Cit., p. 101 .

وللتعليق على الحكم القضائي يقتضي الأمر قبل كل شيء قراءته عدة مرات¹، بجميع أجزائه وعناصره الواقعية والقانونية والحلول التي انتهى إليها، بالنسبة لجميع المسائل القانونية التي طرحت على المحكمة، كما يقتضي الأمر اكتساب ثقافة قانونية وغير قانونية شاملة، وللتعليق على الأحكام والقرارات القضائية تُتبع عدة طرق منهجية، إلا أنه يجب على المعلق أن يختار ويتبع منهجية واحدة وهي المنهجية التي يقتنع بها. ولتوضيح ذلك نتطرق في النقطة الأولى للمنهجية النظرية للتعليق على الأحكام والقرارات القضائية، وفي نقطة ثانية التعليق على قرار مجلس الدولة نموذجاً.

أولاً: المنهجية النظرية للتعليق على الأحكام القضائية

توجد عدة طرق منهجية للتعليق على الأحكام والقرارات القضائية، من ضمنها المنهجية التالية، التي تتضمن مرحلتين هما المرحلة التحضيرية والمرحلة التحليلية.

1- المرحلة التحضيرية

يستخرج المعلق في هذه المرحلة من الحكم أو القرار القضائي قائمة تحتوى بالترتيب على الوقائع ثم الإجراءات ثم الادعاءات ثم المشكل القانوني.

1- الوقائع

هي كل الأحداث التي نشأ بسببها النزاع من أفعال مادية كالضرب أو أقوال كالوعد، أو تصرفات قانونية كالعقد، على أن:

- لا يستخرج المعلق إلا الوقائع التي تهم النزاع.
- أن يستخرج الوقائع متسلسلة تسلسلاً زمنياً.
- أن يبتعد عن افتراض وقائع لم تذكر في القرار.

2- الإجراءات

هي مختلف المراحل القضائية التي مرَّ بها النزاع، عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور الحكم أو القرار محل التعليق، على أن يبيّن:

¹ - فايز محمد حسين، أحمد أبو الحسن، دروس في المنهج القانوني، منشورات الحلبي الحقوقية، ط-1، 2011، ص. 221.

☞ مستوى الجهة القضائية التي تم أمامها الإجراء (المحكمة، المجلس القضائي، المحكمة العليا، مجلس الدولة...الخ)، ويبيّن نوع العريضة (عريضة افتتاح دعوى، عريضة استئناف، مذكرة طعن بالنقض...الخ)، والحكم والقرار الفاصل في النزاع.

☞ أن يبيّن كل إجراء بدقة وبايجاز ويذكر كل النقاط المتعلقة به (عينت محكمة سطيف بتاريخ...خير في القضية وهو السيد.....ليقوم ب....ويودع تقرير خبرته بكتابة ضبط المحكمة في أجل أقصاه...).

☞ ألا يفترض إجراء جديدا لم يمر به النزاع. فإذا كانت الإجراءات ستنتهي بصدور هذا القرار من المجلس القضائي، فلا يمكن للطالب أن يفترض أن أحد الأطراف سيطعن فيه بالنقض أمام المحكمة العليا.

3- الإدعاءات

هي مزاعم وطلبات أطراف النزاع والأسس القانونية التي استندوا إليها للمطالبة بحقوقهم، وبما أن ادعاءات أحد الأطراف تكون متضاربة مع ادعاءات خصمه، فإن هذا التضارب سي طرح مشكلا قانونيا يلتزم القاضي بحله للفصل في النزاع، إذن يمكن القول بأن الادعاءات تساعد المعلق على استخراج المشكل القانوني، ولاستخراجها يجب على المعلق مراعاة ما يلي:

☞ أن يذكر الإدعاءات مع شرح كل الحجج والأسانيد القانونية التي استند عليها كل طرف، فلا يكتفي المعلق بالقول بأن (أ) يدعي مخالفة وسوء تطبيق القانون، بل يجب عليه أن يذكر النص القانوني الذي أساء القضاة تطبيقه، ثم يشرح بايجاز حجة المتقاضي ودليله على صحة ادعائه.

☞ أن يذكر الادعاءات مُرتبة، فيبدأ بذكر ادعاءات الطاعن أولا، ثم ادعاءات المطعون ضده، وعليه أن يذكرها في شكل نقاط، مع تجنب النقل الحرفي لحديثيات الحكم أو القرار، بل يجب على المعلق ذكرها بأسلوبه الخاص وبشكل مختصر.

☞ أن يكتفي بالادعاءات المذكورة في القرار دون افتراض، فإذا ذكرت ادعاءات طرف واحد، فعلى المعلق أن يكتفي بذكرها دون أن يفترض ادعاءات الطرف الآخر.

4- المشكل القانوني

يتمثل المشكل القانوني في السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند فصله في النزاع، وبعد سماعه إدعاءات الخصوم، فهذه الادعاءات تشكل بفضل تضاربها مشكلا قانونيا في ذهن القاضي، يقوم بحله بموجب

الحكم أو القرار الذي يصدره، وهكذا يتمكن المعلق من استخراج المشكل القانوني من الادعاءات ومن الحل الذي توصل إليه القاضي، وعلى المعلق أن يلتزم بما يلي:

➤ أن يطرح المشكل القانوني في شكل سؤال، وقد يصل المعلق إلى طرح سؤالين أو ثلاثة أسئلة.

➤ أن يطرح المشكل القانوني بصيغة قانونية، فالمعلق رجل قانون وعليه أن يستعمل الأسلوب القانوني في صياغة الأسئلة التي تتبادر إلى ذهنه.

➤ أن يطرح المشكل القانوني بدقة (تجنب الطرح العام).

➤ ألا يستشكل فيما لا مشكلة فيه، وعلى المعلق أن يبحث عن المشكل القانوني الذي يوصله إلى حل النزاع، ذلك أن طرح المشكل القانوني بطريقة صحيحة من الأهمية بمكان، إذ بقدر ما يوفق المعلق في طرح المشكل القانوني بقدر ما يوفق في دراسة المسألة القانونية.

2- المرحلة التحليلية

تقتضي هذه المرحلة وضع خطة لدراسة المسألة القانونية المعروضة من خلال الحكم أو القرار القضائي ثم مناقشتها.

أ) وضع الخطة: تتشكل الخطة من مقدمة وصلب موضوع وخاتمة، ويشترط فيها عدة شروط وتساعد على وضعها عدة عوامل:

- شروط وضع الخطة

- أن تكون تطبيقية: والخطة التطبيقية هي التي تتعلق بالقضية، بحيث تظهر وقائع القضية وأطراف النزاع من خلال العناوين.
- أن تكون دقيقة: وتكون كذلك عندما تكون عناوينها دقيقة، لذا يجب تجنب العناوين العامة.
- أن تكون متوازنة: وتكون كذلك باحترام التوازن في تقسيمها.
- أن تكون متسلسلة: وتكون كذلك بجعل كل العناوين متسلسلة تسلسلا منطقيًا، بحيث تكون العناوين من حيث مضمونها متتابعة وفقا لتتابع وقائع القضية، فتظهر بداية القضية وتنتهي القضية بنهاية الخطة.
- أن تجيب الخطة على المشكل القانوني المطروح.

- العوامل المساعدة على وضع الخطة:

لا توجد لا طريقة ولا مخطط نموذج، لأن كل قرار هو قرار خاص، وكل تعليق هو أيضا تعليق خاص، لكن بإمكاننا أن نعدّد بعض الوضعيات¹.

- يساهم القرار في كل الأحوال في وضع الخطة، فقد يظهر بناؤه الخاص وتحريره أو صياغته بوضوح مسألتين قانونيتين معالجتين بالتعاقب، في هذه الحالة نقول أن مخطط التعليق موجود في القرار ذاته، إنها الحالة المثالية.

- لا يُعالج القرار أحيانا إلا مسألة قانونية واحدة، فالمشكلة تتمثل في تفكيك هذه المسألة الوحيدة إلى اقتراحين متتابعين، فيمكن لبعض المسائل القانونية أن تتضمن عدة مظاهر (أوجه) وتحتمل تحاليل من عدة زوايا، إن منطق البحث والمنطق القانوني يقودنا إلى ضرورة تفكيك هذه المسألة.

- يتضمن القرار أحيانا ثلاثة أو أربعة أو خمسة مسائل قانونية أو أكثر، في هذه الحالة تتمثل الطريقة المتبناة في الخيار بين هذه المسائل، حتى يتم التمسك بمسألتين فقط، بل حتى بمسألة واحدة بحيث يتم تفكيكها إلى اقتراحين متتابعين، أو تجميع مختلف المسائل في مسألتين رئيسيتين²، على أن تكونا الأكثر أهمية من الناحية النظرية والتطبيقية في مضمونها أو في طابعها الجديد المبتكر، ورغم أن القرار لن يتم التعليق عليه كليا في هذه الحالة، فإن هذا العمل مقبول.

(ب) المناقشة

بعد وضع المعلق للخطة بكل عناوينها، يبدأ من خلالها في مناقشة المسألة القانونية أو المسائل القانونية التي يتعلق بها الحكم أو القرار القضائي، بدءا بالمقدمة مرورا بصلب الموضوع وصولا إلى الخاتمة.

- المقدمة: يجب أن تحرّر المقدمة بعناية، وأن تتجنب الألفاظ الغامضة والجمل المعقدة البعيدة عن الموضوع وكل أشكال الأخطاء، وأن تقدم للموضوع الذي يتناوله الحكم أو القرار، فإذا تعلق الأمر باختيار مسألتين قانونيتين في حين أن القرار يتضمن أكثر من ذلك، فإن هذا الخيار يجب أن يُعلن عنه صراحة، لأن المعلق ملزم بتبرير خياره. وبعد تقديم الموضوع الذي تفهم منه المادة القانونية، بمعنى يفهم منه مفاهيم القانون المعنية بالقضية، يتم الانتقال إلى طرح الإشكالية والإعلان عن الخطة.

¹ - Patrick Janin, Op. Cit., p. 104, 105.

² - فرحات حرشواوي، هيكل بن محفوظ، المرجع السابق، ص. 41.

باختصار يبدأ المعلق بتقديم الموضوع وعرض المسائل القانونية ثم يطرح الإشكالية وتنتهي المقدمة بالإعلان عن الخطة، ونعني بذلك الإعلان عن الجزئين الأول والثاني دون الإعلان عن العناوين الجزئية.

- **صلب الموضوع:** بعد المقدمة يدخل المعلق في صلب الموضوع، فيبدأ بتحرير ما جاء في عناوين الخطة بالترتيب، وفي كل جزء من الخطة يناقش جزء من المسألة القانونية المطلوب دراستها، مع اعطاء رأيه في الحل القانوني الملائم لفظ النزاع. وحتى يتمكن المعلق من هذه المناقشة، يجب عليه الاستعانة بالمعلومات النظرية المتعلقة بالمسألة القانونية، ثم الرجوع في كل مرة إلى حيثيات الحكم أو القرار القضائي محل التعليق، لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة، ومقارنة الحل القانوني الذي يتوصل إليه المعلق مع الحل الذي توصل إليه القاضي.

- **خاتمة:** يخرج المعلق بنتيجة مفادها أن المشكل القانوني في الحكم أو القرار محل التعليق يتعلق بمسألة قانونية معينة لها حل قانوني يذكره المعلق، معالجا بذلك الحل الذي توصل إليه القضاة إما بالموافقة أو بعدم الموافقة مع عرض البديل، وبهذا يختتم التعليق.

ثانيا: التعليق على قرار مجلس الدولة الجزائري نموذجاً

قرار مجلس الدولة رقم: 052342 المؤرخ في 21 أكتوبر 2009¹

أولاً: نص القرار

ملخص الوقائع والإجراءات

وعليه فإن مجلس الدولة

من حيث الشكل:

عن قبول الطعن:

حيث إن المدعي (ح، ط) مواطن جزائري مقيم بفرنسا، مُنع من الدخول إلى الإقليم الوطني من طرف السلطات المختصة، التي لم تبلغه إطلاقاً بمثل هذا القرار والذي يكون قد اتخذ خلال سنة 1980 دون أي توضيح آخر.

حيث إنه وطبقاً للمادة 819 الفقرة 2 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية تم تبليغ وزير الداخلية بضرورة إحضار القرار المتنازع فيه الذي يعترفُ باتخاذهِ والمتضمن منع (ح، ط) من الدخول إلى الإقليم الوطني.

¹ - قرار منشور بمجلة مجلس الدولة، العدد 10، سنة 2012، ص. 165-262.

وإنه على الرغم من منحه أجل شهر واحد (01) الكافي فإن المدعى عليه لم يقدم القرار.

حيث إنه يتعين التذكير من ثمة بأن أجل الطعن ضد قرار إداري يكون غير قابل للاحتجاج به إلا بشرط أن يكون القرار قد بُلغ من طرف السلطة المختصة التي ينبغي عليها التأكد بصفة كافية من أنه قد تم الإطلاع عليه واستلامه.

وإنه وجزاء عدم احترام الإدارة المقتضيات المذكورة أنفا هو الإعفاء من اللجوء إلى القضاء في الأجل المقرر.

حيث أنه لا يمكن للمدعى عليه التمسك بعدم قبول الطعن لاسيما وأنه من غير الثابت بأن قراره الذي يعترف باتخاذته دون أن يُدرجه في الملف، قد بُلغ للمدعي عن طريق تبليغ صحيح.

وأنه يتعين ملاحظة بالتالي أن المدعي وجه طعنا ولأثنا بتاريخ 13-07-2008 إلى وزير الداخلية وأنه بتاريخ 13-10-2008 لم يرد هذا الأخير على شكوى (ح، ط). وأن صمت المدعي عليه يعتبر بمثابة قرار بالرفض. وأن الطعن القضائي المرفوع من طرف المدعي بتاريخ 15-11-2008 من ثمة مقبول طبقا للمادة 281 من قانون الإجراءات المدنية (السابق).

- من حيث الموضوع:

حيث أن (ح، ط) المقيم بفرنسا، والذي يثبت بأنه جزائري الجنسية، يعيب على وزير الداخلية والجماعات المحلية رفض دخوله إلى الإقليم الوطني دون تبليغه بأي قرار مسبب، مع أن المدعي عليه يعترف باتخاذته خلال سنة 1980 دون إدراج القرار المذكور في الملف.

وأنه يُصرح أيضا بأن (ح، ط) كان حركي وكان عضو في الجيش الفرنسي أثناء حرب التحرير الوطني.

لكن حيث أنه عن هذه النقطة، يتمسك وزير الداخلية عن خطأ بأن (ح، ط) كان عسكري في الجيش الفرنسي من سنة 1959 إلى 1962 بما أنه ثابت من الملف أنه في الواقع قام هذا الأخير بتأدية الخدمة العسكرية بصفة جندي من الفئة الثانية بعين مليلة في الفترة ما بين 28-05-1958 و24-09-1960.

حيث أنه يجب القول بخصوص مقتضيات المادة 68 من القانون 07-99 المذكور سابقا بأن فقدان الحقوق المدنية والسياسية لا يمكن أن يكون فعليا إلا بموجب مرسوم كما هو الحال أيضا بالنسبة إلى التجريد من الجنسية الجزائرية.

لكن حيث أن (ح، ط) يثبت بأنه جزائري الجنسية بتقديم شهادة جنسية جزائرية مؤرخة في 02-06-2007.

وأنه بالنتيجة وطبقا للمادة 44 من الدستور التي تنص على أنه "يحق لكل مواطن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية، أن يختار بحرية موطن إقامته، وأن ينتقل عبر التراب الوطني، حق الدخول إلى التراب الوطني والخروج منه مضمون له"، يتعين القول أنه يحق للمدعي التمتع بهذه الحرية الأساسية التي تستند إلى أساس دستوري والتي تكون السلطات التنفيذية مُكلفة بوضعها قيد التطبيق.

حيث أن القرار الضار بالمدعي والمتخذ من طرف المدعى عليه على أساس متطلبات النظام العام لاسيما تهديد هذا النظام بسبب اعتبار المدعي حركي، دون إثبات ذلك بما أن المدعي لم يكن محل مرسوم يجرده من حقوقه المدنية والسياسية، يجب اعتباره قرارا خطيرا مشوبا بعدم القانونية.

حيث أنه إذا كان يحق فعلا من حيث المبدأ لكل دولة الاحتفاظ باختصاصها في اتخاذ التدابير الخاصة بحرية الدخول والخروج من إقليمها، فإنه مع ذلك لا يمكن تطبيق ذلك على مواطن جزائري معتبر كذلك ما لم يثبت العكس، والذي يتمتع بناء على الدستور بحرية الدخول إلى الإقليم الوطني والتنقل في أنحاءه إلا في حالة ما إذا كانت هذه الحرية محل تقييد محدد تحديدا دقيقا في القانون.

حيث أنه فضلا عن ذلك يتعين التذكير بأن الجزائر وبمقتضى القانون 89-08 المؤرخ في 25-04-1989 المتضمن الموافقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الموافق عليه من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 16 ديسمبر سنة 1966، وبمقتضى المرسوم الرئاسي 89-67 المؤرخ في 16-05-1989 المتضمن الانضمام إلى العهد الدولي المذكور أعلاه، انضمت إلى هذا العهد الدولي الذي تنص المادة 12-4 منه على أنه: "لا يجوز حرمان أحد تعسفا، من حق الدخول إلى بلده.

حيث أنه يتعيّن القول على ضوء كل ما سبق أن القرار المتنازع عليه مشوب بعدم القانونية ويستوجب الإبطال.

لهذه الأسباب:

- يقرر مجلس الدولة علانيا حضوريا ونهائيا
- في الشكل: قبول الطعن بالإلغاء
- في الموضوع: إلغاء القرار المطعون فيه.
- بدأ صدر القرار ووقع التصريح به في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ الواحد والعشرين من شهر أكتوبر سنة ألفين وتسعة من قبل الغرفة الخامسة.

ثانيا: التعليق على القرار

يتضمن التعليق على هذا القرار مرحلتين تسمى الأولى بالمرحلة التحضيرية وتسمى الثانية بالمرحلة التحليلية.

أ) المرحلة التحضيرية

تتضمن المرحلة التحضيرية الوقائع والإجراءات، الإدعاءات والمشكل القانوني.

1- الوقائع والإجراءات

- (ح، ط) مواطن جزائري الجنسية مُقيم في فرنسا.

2- الإجراءات

- مُنع (ح، ط) من الدخول إلى الإقليم الوطني بموجب قرار لم يُبلغ له صادر عن وزير الداخلية والجماعات المحلية خلال سنة 1980.
- رفع (ح، ط) طعنا قضائيا أمام مجلس الدولة بتاريخ 15-11-2008، يلتمس من خلاله إلغاء قرار الوزير.
- فصل مجلس الدولة في النزاع بموجب القرار رقم 052342 المؤرخ في 21-10-2009، وهو القرار محل التعليق.

3- الإدعاءات

- يعيب (ح، ط) على وزير الداخلية والجماعات المحلية رفض دخوله إلى الإقليم الوطني دون تبليغه بأي قرار مُسبب، مع أن الأخير يعترف باتخاذها سنة 1980، دون إدراجه في الملف.

- يدعي وزير الداخلية والجماعات المحلية بأن (ح، ط) كان حركي وكان عسكري في الجيش الفرنسي أثناء حرب التحرير الوطني من سنة 1959 إلى 1962، ويستند إلى المادة 68 من القانون المتعلق بالمجاهد والشهيد لتجريد المدعي من حقوقه المدنية والسياسية.

4- المشكل القانوني

إن المتأمل في وقائع النزاع والإدعاءات التي أُثرت بشأنه أمام الجهة القضائية المختصة، والسندات القانونية المعتمد عليها سواء لتبرير مشروعية قرار الوزير أو لتأسيس قرار مجلس الدولة، وفي منطوق القرار محل التعليق، يستنتج بأن الأخير يُثير مسألتين قانونيتين، تتعلق الأولى بمدى جواز بحث مشروعية قرار منع الدخول إلى الإقليم الوطني بالنظر إلى الدستور والمعاهدات الدولية وبمدى كفاءة القاضي الوطني لتطبيق أحكام المعاهدات الدولية على النزاعات التي تعرض عليه، وتتعلق الثانية بمدى صحة ترتيب وصف عدم قانونية قرار المنع على عدم ثبوت صفة الحركي في المدعي.

ب) المرحلة التحليلية

تتضمن المرحلة التحليلية المقدمة والمناقشة والخاتمة.

1- مقدمة

يرتبط القرار الإداري محل التعليق بموضوع الرقابة القضائية على المشروعية الداخلية لقرارات الضبط الإداري، والتي تتمثل في الرقابة الممارسة على الأركان الموضوعية لقرار الضبط، وهي المحل والسبب والغاية، ولأن غاية قرار المنع من الدخول إلى الإقليم الوطني لم تكن موضوع نزاع، فإن الموضوع يرتبط بأكثر دقة برقابة مجلس الدولة على محل وسبب القرار الأخير.

إذ يشترط القانون أن يكون محل القرار الإداري (قرار المنع) مشروعاً، ويكون كذلك إذا تطابق مضمونه مع القواعد القانونية التي تعلقه في سلم تدرج القواعد القانونية، كما يشترط أن يكون سببه مشروعاً، ويكون كذلك إذا استند إلى وقائع صحيحة حقيقية وواقعية وليست مجرد تخيل وتوهم.

وإذا كان مجلس الدولة يملك كأصل عام أن يُراقب مشروعية قرار وزير الداخلية والجماعات المحلية بمنع (ح، ط) من الدخول إلى الإقليم الوطني، تطبيقاً لنص المادة 9 من القانون العضوي 11-13¹، باعتبار أن النزاع يتعلق بقرار إداري مركزي، فهل يملك أن يبحث فيما مدى مشروعية هذا القرار بالنظر إلى الدستور والمعاهدات الدولية، أم أن دوره يتوقف عند مراقبة مشروعية هذا القرار بالنظر إلى القانون الداخلي العضوي والعادي والفرعي فحسب؟ هذا من جهة. ومن جهة أخرى هل وُفق مجلس الدولة عندما قرّر عدم قانونية قرار وزير الداخلية والجماعات المحلية بسبب عدم ثبوت صفة الحركي والسلوك غير المشرف في حق (ح، ط) أثناء ثورة التحرير الوطني؟

للإجابة على هذين السؤالين يقتضي الأمر تقسيم موضوع المناقشة إلى قسمين يتناول كل منهما مسألة قانونية من المسألتين المطروحتين.

2- المناقشة

نتناول فيما يلي المسألتين القانونيتين على التوالي:

- مدى اختصاص مجلس الدولة ببحث مشروعية قرار المنع بالنظر إلى الدستور والمعاهدات الدولية في الواقع يملك مجلس الدولة بصفة خاصة والقاضي الإداري بصفة عامة عند النظر في مدى مشروعية قرارات الضبط الإداري، أن يتحقق من مدى تطابق مضمونها مع مبدأ المشروعية، أي مع القواعد القانونية التي تعلوها في سُلّم القواعد القانونية كما سبق التوضيح، ولتحديد هذه القواعد يتفق فقهاء القانون والقضاء الإداريين على أنها تتعلق بالقانون بمفهومه الواسع، فهي لا تقتصر على القانون الداخلي العضوي والعادي والفرعي فحسب، بل تمتد لتشمل الدستور والمعاهدات الدولية والقوانين والمبادئ العامة للقانون وأحكام القضاء الحائزة على قوة الشيء المقضي فيه.

- لذلك فإن مجلس الدولة يملك مراقبة مدى مشروعية قرار منع (ح، ط) من الدخول إلى الإقليم الوطني بالنظر إلى الدستور والمعاهدات الدولية، ولعل استناد مجلس الدولة صراحة إلى المادة 44 من الدستور وإلى القانون 89-08 المؤرخ في 25-04-1989 المتضمن الموافقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الموافق عليه من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمرسوم الرئاسي 89-67 المؤرخ في 16-05-1989 المتضمن الانضمام إلى العهد الدولي المذكور أعلاه، لتبرير حق المدعي في الدخول إلى الإقليم الوطني لأقوى دليل على ذلك.

¹ - القانون العضوي رقم 11-13 المؤرخ في 26 يوليو سنة 2011، المعدل والمتمم للقانون 98-01 المؤرخ في 30 مايو سنة 1998، المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 43، 2011.

- ومع ذلك يُصر البعض على أنه لا يجوز للقاضي الإداري مراقبة مشروعية قرار الضبط الإداري بالنظر إلى الدستور والمعاهدات الدولية، ولا يجوز للطلبة الباحثين تناول هذه النقطة بالبحث والدراسة، وأن القيام بذلك يُدحرج الباحث إلى دائرة البحث خارج الموضوع ويضيع جهوده ووقته. بدليل أن بعض الباحثين عندما يدرسون موضوع مشروعية قرارات الضبط الإداري فإنهم يتناولوها بالنظر للقانون العادي والفرعي دون الدستور والمعاهدات الدولية¹، وحُجَّتهم في ذلك أن قرار الضبط الإداري ما هو إلا تدبير بسيط لا يرقى لأن يُقارن بالدستور والمعاهدات الدولية، مع أنه لا يُوجد ضمن أنواع القرارات الإدارية ما يُسمى بالقرارات البسيطة والقرارات المهمّة.

وهو رأي غير سديد لا يستند إلى أية مقومات قانونية، لذلك فقد وُفق مجلس الدولة عندما نظر في مشروعية قرار وزير الداخلية بالنظر إلى الدستور والعهود الدولية.

- ترتيب عدم قانونية قرار وزير الداخلية والجماعات المحلية على عدم ثبوت صفة الحركي والسلوك غير المشرف في حق (ح، ط) أثناء ثورة التحرير الوطني للوقوف على مدى صحة هذه النتيجة نحتاج إلى توضيح بعض المصطلحات المترتبة بالرقابة القضائية على أسباب تدابير الضبط الإداري، يتعلق الأمر بتوضيح مفهوم الرقابة على الوجود المادي للوقائع، والرقابة على التكييف القانوني للوقائع.

● الرقابة على الوجود المادي للوقائع

هي الرقابة التي يجب أن يخضع لها على الأقل كل قرار ضبط إداري، وبواسطتها يتحقق القاضي الإداري مما إذا كانت الوقائع التي استندت إليها الإدارة كسبب لقرارها صحيحة وموجودة فعلا وواقعا وليست مجرد تخيل وتوهم، فإذا تأكد من الوجود المادي الحقيقي للوقائع رفض دعوى إبطال القرار الإداري لعدم التأسيس إذا أُسست الدعوى على هذا الوجه فقط، لكن إذا تحقّق من أن القرار الإداري بُني على معطيات غير صحيحة بعيدة عن الواقع وجب عليه أن يُلغى قرارها.

● الرقابة على التكييف القانوني للوقائع

تُسمى أيضا بالرقابة على الوجود القانوني للوقائع، وهي لا تقف كما في الحالة السابقة عند مجرد التحقق من صحة الوجود المادي للوقائع التي تستخدم كأساس لقرار الضبط الإداري المطعون فيه، بل تتجاوز ذلك إلى فحص ما إذا كانت تلك الوقائع من شأنها أن تُبرر قانونا القرار المطعون فيه، بمعنى أن القاضي الإداري لا يكتفي بأن يتساءل عن الوجود المادي للوقائع، بل يتعين عليه في حالة الإيجاب أن يتحقق مما إذا كانت هذه

¹ - محمد عبد الحميد مسعود الصبّاح، إشكاليات الرقابة القضائية على مشروعية قرارات الضبط الإداري، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006.

الوقائع تُبرر قانونا القرار المتخذ، مما يدل على أن عملية التكييف القانوني تقتضي إجراء مقابلة بين الحالة الواقعية ونصوص القانون التي تنطبق عليها.

وفي قضية الحال ألغى مجلس الدولة القرار المطعون فيه لكونه مشوب بعدم القانونية، وهذا يعني بأن مجلس الدولة تحقق في البداية من الوجود المادي للوقائع وتأكد من ذلك، ثم انتقل في مرحلة ثانية إلى التحقق من قانونية القرار المتخذ بإجراء عملية التكييف القانوني للوقائع، بمقارنتها بالنصوص القانونية الواجبة التطبيق عليها، ووقف في الأخير على أن القواعد القانونية المطبقة في النزاع لا تتلاءم مع الوقائع، فهل مرّ فعلا مجلس الدولة على هاتين المرحلتين من أجل الوصول إلى القرار محل التعليق؟

لقد ادعى وزير الداخلية بأن (ح، ط) كان حركي وكان عضو في الجيش الفرنسي من سنة 1959 إلى 1962، والثابت كما ورد في القرار محل التعليق أن المدعي قام بتأدية الخدمة العسكرية بصفة جندي من الفئة الثانية بعين مليلة في الفترة الممتدة ما بين 28-05-1958 و24-09-1960، وأن معظم الشباب الجزائريين قد أدوا الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي جبرا، وإذا كان القاضي الإداري يُطبق في الإثبات قاعدة البيّنة على من ادعى، فقد كان لزاما على الوزارة أن تثبت ادعاءاتها، لكنها لم تقدم أي دليل يُثبت صحة أقوالها، فشهادة الجنسية المؤرخة في 02-06-2007 تثبت بأن (ح، ط) مواطن جزائري.

كما أنها ادعت بأنه حركي ولم تقدم الدليل على ذلك، بالإضافة إلى أنها استندت إلى المادة 68 من القانون المتعلق بالمجاهد والشهيد والتي تنص على أن يفقد كل من كانت له مواقف ضد المصلحة الوطنية أو سلك سلوكا غير مشرف أثناء ثورة التحرير، لكنها لم تثبت لا المواقف المعادية للثورة ولا السلوك غير المشرف، كما غاب عنها أيضا أن فقدان الحقوق المدنية والسياسية لا يتم بطريقة تلقائية أو لمجرد الادعاء كما في هذه القضية، بل يتم بموجب مرسوم صادر عن السلطة المختصة.

وأمام عدم ثبوت الوقائع التي تدعيها الوزارة نكون أمام حالة انعدام الوجود المادي للوقائع التي تلزم القاضي الإداري بإصدار قرار قضائي بإبطال قرار الإدارة لعدم صحة الوقائع، دون الحاجة إلى المرور إلى المرحلة الثانية من التحقيق وهي المتعلقة بمراقبة مدى صحة التكييف القانوني، وعند هذا الحد توقف تحقيق مجلس الدولة الجزائري، لذلك نقول بأنه أصاب عندما ألغى قرار الوزارة، لكنه أخطأ عندما قرر بأنه ألغاه لعدم القانونية، أو لعدم صحة التكييف القانوني، والحقيقة أنه ألغاه لانعدام الوجود المادي للوقائع.

3- خاتمة

كان بإمكان مجلس الدولة أن يكتفي بالاستناد فقط إلى المادة 68 من القانون رقم 99-07 المتعلق بالمجاهد والشهيد لتأسيس قراره بعدم مشروعية قرار وزير الداخلية والجماعات المحلية بمنع (ح، ط) من الدخول إلى الإقليم الوطني، ومع ذلك استرسل في التأسيس واستند بالإضافة إلى ذلك إلى الدستور الجزائري وإلى العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية

والسياسية والبروتوكول الاختياري المذكور أعلاه، وهو أمر يُحسب له، ويفصل في مسألة جواز النظر في مشروعية قرار الضبط الإداري بالنظر للدستور والمعاهدات الدولية.

ومن جهة أخرى فقط أصاب مجلس الدولة عندما ألغى القرار المطعون فيه لعدم المشروعية، لكنه أخطأ عندما أسس قراره عدم القانونية أي الخطأ في التكييف القانوني للوقائع، وكان عليه أن يؤسس على انعدام الوجود المادي للوقائع.

قائمة المراجع:

المصادر:

- القانون العضوي رقم 11-13 المؤرخ في 26 يوليو سنة 2011، المعدل والمتمم للقانون 98-01 المؤرخ في 30 مايو سنة 1998، المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 43، 2011.

المراجع

1. عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المنهجية القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط-1، 2005، 119.
2. فرحات حرشاوي، هيكل بن محفوظ، منهجية إعداد الامتحانات والمناظرات في القانون العام، مركز النشر الجامعي، 2008، ص. 37.
3. فايز محمد حسين، أحمد أبو الحسن، دروس في المنهج القانوني، منشورات الحلبي الحقوقية، ط-1، 2011، ص. 221.
4. محمد عبد الحميد مسعود الصبّاح، إشكاليات الرقابة القضائية على مشروعية قرارات الضبط الإداري، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2006.

5. Patrick Janin, *Méthodologie Du Droit Administratif*, Ellipses, 200

تقنيات التعليق على الأحكام والقرارات القضائية

د. فوزية هامل

كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة سطيف 2.

hamel.fouzia@yahoo.com

مقدمة:

تعتبر منهجية التعليق على القرارات القضائية من أهم الدراسات التطبيقية في القانون، ومن أنجع الطرق لتدريب الطالب والباحث على التحليل القانوني والمنهج العلمي السليم، كما تكسبه القدرة على التحليل والمناقشة، وتكسبه الأسلوب القانوني الذي يمكنه من فهم المسائل القانونية المطروحة عليه ووضعها في قالبها القانوني، معتمداً في ذلك على منهجية علمية دقيقة ومضبوطة، ولكي يكون التعليق سليماً يجب أن يكون الباحث: ملماً بالنصوص القانونية التي تحكم النزاع، وملماً بمنهجية التعليق على الأحكام أو القرارات.

لذلك، سنتطرق في هذه الورقة البحثية إلى المنهجية الدقيقة المتبعة في التعليق على الأحكام والقرارات القضائية، والسؤال المطروح هنا: ما هو التعليق على الأحكام والقرارات القضائية؟ ما هي مراحل وأهدافه وصعوباته؟

وتأصيلاً لهذه الإشكالية سيتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين: نتطرق في المحور الأول إلى ماهية الأحكام والقرارات، وأهم الفروق بينهما ومفهوم التعليق، كما سنتطرق للصعوبات التي تواجه الباحث في التعليق على الأحكام والقرارات، أما المحور الثاني فسندرس فيه مراحل التعليق على الأحكام والقرارات القضائية.

المحور الأول: التعليق على الأحكام والقرارات القضائية – إطار مفاهيمي-

تعد الأحكام والقرارات القضائية، من أعمال السلطة القضائية تصدرها مختلف الجهات القضائية بكل أنواعها، وللتعرف عليها بصفة جيدة سنعرج على تعريفها (أولاً) ثم ندرس مفهوم التعليق على الأحكام والقرارات القضائية والصعوبات التي تواجه الباحث في ذلك (ثانياً).

أولاً: تعريف الحكم والقرار القضائي.

1- تعريف الحكم:

الحكم هو "القرار الصادر من محكمة مشكلة تشكيلاً صحيحاً، ومختصة أو صارت مختصة بعدم الاعتراض على اختصاصها في الوقت المناسب، في خصومة رفعت إليها وفق قواعد المرافعات، سواء أكان صادراً في موضوع الخصومة أو شق منه أو في مسألة متفرعة عنه"، وعليه فالقرار الصادر من غير هيئة

قضائية لا يعد حكما ولو كان من بين أعضائها احد القضاة، والقرار صادر من محكمة لما لها من سلطة ولائية لا يعد حكما ما لم ينص القانون على خلاف ذلك¹.

كما يعرفه أبو الوفاء بأنه "كل قرار يصدر في إطار القوانين الإجرائية من طرف هيئة قضائية مشكلة تشكيلا في خصومة قضائية رفعت أمامها سواء كان صادرا في موضوع الخصومة أو في شق منها في مسألة تفرعت عنها"²

ويعرف كذلك الحكم الذي يصدره القاضي ويفصل فيه النزاع المعروف عليه، وهو الذي يطلق عليه عادة عمل الولاية القضائية، ويطلق عادة تعبير الحكم متى كان العمل صادرا عن محكمة الدرجة الأولى، ويعبير القرار متى كان العمل صادرا عن محكمة الاستئناف أو النقض³.

أما قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري، فقد عرفه في الفقرة الأخيرة من المادة 8 بأنه: "يقصد بالأحكام القضائية في هذا القانون الأوامر والأحكام والقرارات القضائية"⁴.

كما تطرقت المادة 255 من نفس القانون إلى طرق إصدار الأحكام، فبينت أنها تصدر بقاض فرد إذا لم ينص القانون على خلاف ذلك، أما قرارات جهة الاستئناف فتصدر بتشكيلة ثلاثية⁵.

والأحكام أنواع عديدة منها: الأحكام الحضورية، الأحكام الغيابية، والأحكام الحضورية الاعتبارية.

¹-ميلود بن حوجو، منهجية تحليل النصوص القانونية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية للنشر، برلين، ألمانيا، ط01، جوان 2021، ص 84.

²- أحمد أبو الوفاء، نظرية الأحكام القضائية في قانون المرافعات، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص35.

³- سعدي بتي، منهجية التعليق على حكم أو قرار

قضائي،، <https://www.juridika.ma/%D9%84%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A9%>.

⁴- المادة 8 من قانون رقم 09-08 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، جريدة الرسمية رقم 2008/21.

⁵- المادة 255 ق ا م ا "تصدر أحكام المحاكم بقاض فرد، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وتصدر قرارات جهة الاستئناف بتشكيلة مكونة بثلاث قضاة، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك".

2- صعوبات التعليق على القرارات القضائية

يجد الطالب في التعليق على الأحكام والقرارات القضائية صعوبات عدة، من هذه الصعوبات نجد:

- أول الصعوبات، تتمثل في كون الطالب قد يصعب عليه قراءة وفهم وتحديد مضمون عمل وضعه رجل قانون متمكن ومتمرس بعد مراحل إجرائية متعددة وعملية ذهنية طويلة، والقواعد التقنية الأصولية التي تظهر كلغز يصعب حله بالنسبة لمن لا يكتسب هذه القواعد.¹
- القرار في حد ذاته يخضع لقواعد تقنية في بنيته وصياغته، وعدم فهم القرار يؤدي بالنهاية إلى فهم تحليل خاطئ وغير موفق في التعليق .
- صعوبة إيجاد المنهجية السليمة للتعليق على القرار وخطواتها، فيصعب عليه تحديد الفقرات التي يتم فيها التعليق، هل يكتفي بفقرة واحدة مع مراعاة ما تضمنه القرار ؟ أم عليه اقتراح موضوع نظري مكمل له ارتبط بالمشاكل القانونية المثارة في القرار؟²
- عدم إلمام الباحث أو الطالب بالنصوص القانونية والقواعد التي تحكم النزاع والأساس التاريخي له والاجتهادات الفقهية حول النزاع المطروح يجعل التعليق غير سليم.

المحور الثاني: مراحل التعليق على الأحكام والقرارات القضائية

يتطلب تحليل القرار، المرور على مرحلتين أساسيتين، هما: المرحلة التحضيرية والمرحلة التحريرية، وسنوضح في الآتي ما يتم التطرق له في كل مرحلة.

أولاً: المرحلة التحضيرية

تعد المرحلة التحضيرية أهم مرحلة في التعليق على الحكم أو القرار ، وتقوم هذه المرحلة على ثلاث أسس متكاملة ومكاملة لبعضها البعض ، وهي:

👉 القراءة المتأنية والمركزة للحكم أو القرار القضائي،

👉 استخراج أهم المسائل القانونية المطروحة في الحكم أو القرار القضائي.

👉 وضع خطة محكمة وصحيحة للتعليق على القرار أو الحكم القضائي.

¹- سعدي بهي، منهجية التعليق على حكم او قرار قضائي على

الموقع: <https://www.juridika.ma/%D9%D8%B9%D9%84%D9%89>

²- المرجع نفسه.

1- قراءة القرار أو الحكم القضائي:

إن التعليق السليم على الحكم أو القرار لا يتأتى إلا من خلال القراءة المتأنية والدقيقة لمحتوى القرار عدة مرات، وعليه التركيز على المسائل القانونية التي يتضمنها ويثيرها ذلك القرار، كما عليه كذلك التركيز على الحل القانوني الذي أعطته المحكمة، لأن الباحث أو الطالب قد تواجهه في هذه المرحلة صعوبة فهم المفردات التي وردت في القرار، إضافة إلى غموض القرار في حد ذاته، وهذا لكون القرار تم وضعه من قبل رجل قانون متمرس مختص وبعد مرور القرار أو الحكم على مراحل إجرائية وتقنية لصياغته، مما يبدو للطالب كأنه لغز يصب حله¹.

في مرحلة القراءة الأولية، ينبغي على الطالب:

- تجنب تدوين أي معلومة أو ملاحظة،
- محاولة فهم فحوى هذا القرار جيدا.

ثم تأتي مرحلة ثانية للقراءة، يحاول من خلالها الطالب استخلاص بعض المؤشرات:

- التعرف على نوع الحكم أو القرار،
- معرفة طبيعة النزاع المعروض عليه،
- استخراج الطلبات والدفوع
- استخراج أوجه الطعن،
- تحديد أقسام الحكم أو القرار من: الديباجة، الوقائع، الأسباب، منطوق الحكم².

ولكي يتمكن الطالب من التعليق السليم على الحكم أو القرار القضائي، عليه أن يكون ملما:

- ☞ بالنصوص والقواعد القانونية التي تحكم النزاع،
- ☞ الاجتهادات القضائية،
- ☞ الفقه القديم والحديث الذي تعرض لهذه المسألة،
- ☞ يكون الطالب ذو ثقافة قانونية واسعة³.

¹- سعد بهيتي، المرجع السابق.

²- ميلود بن حوحو، المرجع السابق، ص 98-99.

³- أمينة محمدي بوزينة، منهجية التعليق على قضايا واستشارات وقرارات قضائية، جامعة حسيبة بن بوعلوي،

الشلف، 2015، 2016، على

2- استخراج المسائل القانونية:

بعد قراءة الحكم أو القرار القضائي عدة مرات قراءة أولية وقراءة معمقة، يقوم الطالب باستخراج المسائل القانونية التي يتضمنها الحكم أو القرار ، وتمثل أهمها فيما يلي:

أ- أطراف النزاع:

يجب ذكر أطراف النزاع حسب ذكرها في الحكم أو القرار ، المدعي والمدعى عليه أو المستأنف والمستأنف عليه أو الطاعن والمطعون ضده.

ب- الوقائع:

وهي عبارة عن الأحداث التي أدت إلى نشوب النزاع ، ويجب أن يتم سردها من يوم نشوب النزاع إلى غاية عرضه على القضاء، ويجب أن تكون بتسلسل منطقي تراعى فيه جملة من القواعد وهي:

- عرض العناصر الواقعية ويراعى فيه التسلسل الزمني في حدوثها؛ كما تراعى اللغة السليمة في العرض والابتعاد عن التكرار واجتزاء مقاطع من القرار¹.

- الاكتفاء بإيراد العناصر الواقعية المنتجة في إعطاء الحل القانوني للنزاع، أي العناصر المادية والواقعية التي يفترض توافرها لتطبيق القاعدة القانونية التي طبقتها المحكمة، أو التي يرى المعلق أنه كان من المفترض على المحكمة أن تطبقها. بحيث يكون التركيز في هذه المرحلة على الأحداث المؤدية لنشوب النزاع كالتصرفات القانونية من بيع ووعد بالبيع وإيجار...أو الأفعال المنتجة للآثار القانونية كالضرب والجرح مثلا.

- توخي الأمانة في عرض العناصر الواقعية للنزاع؛ وهذا يعني أنه لا يجوز التكهن أو التخمين أو إضافة عناصر واقعية من ذهن المعلق لم ترد في القرار، وذلك لأن الحل كما طرحته على المحكمة القانوني ينطلق فقط من العناصر الواقعية.²

ت- الإجراءات:

الإجراءات هي "مختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور القرار محل التعليق"، ويجب أن تتم الإشارة إلى القرار هل هو صادر من غرفة بالمجلس القضائي أو مجلس الدولة أو كان محل الطعن بالاستئناف أو الطعن بالنقض، كما يجب توضيحه ان كان ابتدائيا أو نهائيا³.

¹- منهجية التعليق على حكم او قرار قضائي،

[/https://www.droitentreprise.com/%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC%%D8%A9A](https://www.droitentreprise.com/%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC%%D8%A9A)

²- ميلود بن حوحو، المرجع السابق، ص 100 .

³-آمنة محمدي بوزينة، المرجع السابق.

ث- الادعاءات:

هي "ادعاءات ومزاعم الأطراف التي يتم الاستناد عليها للمطالبة بحقوقهم، سواء أسست هذه الادعاءات على أسس قانونية أم لا"، ويجب أن يتم ترتيب هذه الادعاءات، كما يجب. كذلك ذكر النص القانوني الذي تم الاعتماد عليه، ويتم استنباطه من القرار من خلال عبارة "عن الوجه الأول" أو "حيث يؤخذ على القرار" أو من خلال عبارة "حيث يعاب على القرار".

مثلا: عن الوجه الذي أثاره الطاعن تنقل حرفيا كما هو في القرار

- الأول: المأخوذ من طرف الشكليات الجوهرية للإجراءات ...

- الثاني: مأخوذ من خرق القانون وقصور الأسباب ...

3-المشكل القانوني:

يقصد بالمشكل القانوني "النقطة أو النقاط القانونية التي أثارها الخصوم والتي وجب على المحكمة حلها"، وهو بوجه آخر "السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند الفصل في النزاع"، ذلك أن تضارب ادعاءات الخصوم من شأنه أن يثير إشكالا قانونيا يقوم القاضي بحله .

غير أنه بالنسبة للمعلق فإن استخراج المشكل القانوني وصياغته تتطلب مراعاة جملة من الضوابط والشروط، وهي في الآتي:

- يتم طرح المشكل القانوني كتساؤل رئيسي، والبقية هي عبارة تساؤلات فرعية ،

- أن يتبع الطالب في طرحه أسلوب قانوني، ويتم طرحه طرحا علميا.

- تجنب طرح أي نقطة لم يدر حولها نزاع بين الأطراف.

وعندما يتحكم الباحث في طرح سؤال الإشكالية طرحا صحيحا، يتمكن الطالب المعلق من تحليل المسألة موضوع الحكم أو القرار تحليلا قانونيا سليما.

4-الحل القانوني:

يقصد بالحل القانوني "الحل الذي أعطاه القاضي في منطوق حكمه لا الحل الخاص بالطالب المعلق"، كما انه لا يصح للطالب إعطاء رأيه الشخصي في الحل القانوني¹.

¹- ميلود بن حوحو، المرجع السابق، ص 101.

5- التصريح بالخطة:

خلال هذه المرحلة، يقوم الباحث بوضع خطة محكمة للحكم أو القرار القضائي، قد يعتمد فيها الطالب على مباحث ومطالب أو على محاور .

وعليه فالمرحلة التحضيرية هي: "مرحلة يتحرى فيها الباحث أو الطالب الدقة لأن التحليلات اللاحقة ستكون مبنية على هذه المرحلة".

ثانياً: المرحلة التحريرية

تتطلب المرحلة التحريرية وضع خطة لدراسة المسألة القانونية التي تضمنها الحكم أو القرار، لتتم مناقشتها من خلال هذه الخطة مناقشة نظرية وتطبيقية، وعلى الباحث أو الطالب:

- تجنب الاعتماد على الخطة التي تجمع بين المبحث النظري والمبحث التطبيقي، وهذا من أجل تفادي تكرار المعلومات.

- يجب أن تخضع الخطة للتسلسل والترابط بين تكون الخطة متتابعة في مضمونها وفقاً لتتابع وقائع القضية ويجب أن تكون الخطة متوازنة في تقسيمها.

وبعد وضع الخطة بكل عناوينها، يبدأ الطالب في مناقشة المسألة القانونية التي يتعلق بها الحكم أو القرار القضائي محل التعليق، وتتضمن الخطة عناصر أهمها: مقدمة وصلب الموضوع وخاتمة.

1) مقدمة:

للمقدمة أهمية بالغة في التعليق القرار القضائي، وعلى الطالب أن يقوم بعرض المسألة القانونية محل التعليق وتحديد الجهة القضائية التي أصدرت الحكم أو القرار وهي معلومات يستنبطها الباحث أو الطالب من مقدمة القرار القضائي.

ويتضمن كذلك القرار القضائي ملخص حول القضية القانونية التي يتناولها الحكم أو القرار القضائي في فقرة موجزة فيها الوقائع والإجراءات والادعاءات، لي طرح بعده المشكل القانوني، هذا الأخير الذي يجب أن يصاغ صياغة قانونية مقتضبة وواضحة ودالة، ويكون في شكل سؤال رئيسي أو عدة تساؤلات فرعية.

2) صلب الموضوع:

تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل التي تواجه الباحث المعلق لأن الباحث يجد نفسه مضطراً لتقسيم التعليق إلى عدة عناصر وجزئيات، لأن الباحث في هذه المرحلة يقوم بمناقشة وتحليل أهم النقاط القانونية المثارة أمام المحكمة والتي طرحها الخصوم على شكل ادعاءات، وفي هذه المرحلة يمكن للطالب أن

يناقش كل مسألة نظرياً وتطبيقياً ، كما يمكنه إعطاء رأيه في الحل القانوني. وبالتالي تكون دراسته موضوعية وشخصية في آن واحد، وسنبين كيف تكون الدراسة شخصية وموضوعية على حد سواء.

أ) الدراسة الموضوعية : تتمثل في الإشارة إلى:

- ☞ موقف هذا الحل بالنسبة للنصوص القانونية وهل هي مستندة لنص قانوني أم لا؟ وهل هذا النص واضح أم غامض؟ وتوضيح طريقة تفسيره والاتجاه الذي أخذ به؟
- ☞ كذلك مناقشة الحل بالنسبة للفقهاء والآراء الفقهية لهذه المسألة. وتوضيح رأي الفقه بالنسبة للاجتهاد.
- ☞ لذلك على المعلق أن يرجع دائماً إلى حيثيات القرار ويقارنها ويطبّقها مع المسائل النظرية التي تم طرحها في المسألة القانونية محل التعليق.

ب) الدراسة الشخصية فتتمثل في:

- تقييم الحل للقرار أو الحكم محل التعليق ويبدى رأيه هل هذا الحل أفضل أم له حل آخر أحسن.
- بعد عرض النقاط والمسائل القانونية التي طرحها القرار يتم مناقشة الحل الذي أعطته المحكمة لمناقشته وتحليله.

الإ أنه ومن أجل التحليل السليم على الطالب أو الباحث الاستعانة بالمعلومات النظرية المتعلقة بالمسألة القانونية المطروحة ومدى موافقتها مع حيثيات الحكم وهذا من أجل مقارنة الحل الذي اختاره الباحث مع الحل الذي توصل إليه القضاء:

- يجب على الباحث صياغة الحل الذي أعطته المحكمة العليا (جهة الطعن) وليس الحل الذي أعطته محكمة الموضوع بشكل واضح مختصر .
- يجب أن يراعي الباحث في التحليل كذلك الأمانة والموضوعية في بيان الحل القانوني وإبراز موقف كل من الفقه والاجتهاد القضائي في الحل المعتمد من طرف المحكمة وبيان ماذا كان الحل يتوافق ومع اجتهادات سابقة أو يضيف شيئاً للاجتهادات القضائية.

3) خاتمة:

في الخاتمة يتوصل الباحث أو الطالب المعلق إلى نتيجة، وهي: الحل القانوني للمسألة أو المشكل القانوني المطروح في الحكم أو القرار القضائي محل التعليق، وعلى الطالب في هذه الحالة أن يعطي رأيه الشخصي و ذكر ما إذا كان الحل يوافق ما توصل إليه القضاة سواء بالإيجاب أو السلب أو الموافقة أو العكس، وهنا عليه عرض البديل وإبداء رأيه الشخصي في القرار بموافقه أو معارضته، كما يمكنه أن يعطي تصوره المستقبلي للقرار محل التعليق ومدى تماشيه مع القواعد القانونية الجاري العمل بها.

وعليه فالخاتمة يجب أن تتضمن ما يلي:

- استنتاجات الطالب المعلق والتي يرجى تحقيقها من خلال هذا التعليق.
- وضع بعض الاقتراحات
- طرح بعض التساؤلات التي تشكل آفاق جديدة في البحث.

خاتمة:

إن التعليق على الأحكام والقرارات القضائية هو عملية تطبيقية علمية دقيقة للقانون، تتطلب من الطالب أو الباحث مهارات منهجية عالية مثل: القراءة المركزة العميقة، التحليل، التفسير والتقييم، عبر مراحل هي: المرحلة التحضيرية والمرحلة التحريرية، بهدف الوصول للحل الذي وضعه القاضي وتقييمه وانتقاده مع إبراز شخصيته ورأيه، وحتى يكتسب الطالب أو الباحث مهارة تقييم الأحكام والقرارات القضائية يكون وفق الخطوات التالية:

- اختيار المسائل التي تكون محل تعليق، فلا يجب التعليق على كل الحكم، وإنما يكون التعليق على المسائل الهامة فقط، ويمكن استظهار أهمية بعض المشاكل من علاقتها بموضوع قرار محل التعليق.
- تقييم الحكم أو القرار من الناحية القانونية، والنظر فيما إذا كان الحكم طبق القاعدة القانونية على الوقائع بطريقة مناسبة استناداً إلى المعلومات السابقة، وكذا كيفية تفسير هذه القاعدة على وجهها الصحيح، والملائم لحل القضية المعروضة.
- استخراج قيمة الحكم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وهذا يتطلب ربط الحكم بالواقع وتقييم الحل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية، وتبيان أهمية الحكم في تطور القانون الوضعي الساري المفعول.

في الأخير، ننهي هذه المداخلة ببعض التوصيات المهمة في هذا المجال، وهي:

- على المعلق محاولة فهم الاتجاه الذي ذهب إليه القضاء، وليس إيجاد حل للمشكل القانوني باعتبار إن القضاء قد بث فيه وانتهى الأمر.
- الخاتمة جوازية، خاصة إذا كان المعلق لا يوافق الحل القانوني الذي أعطاه القاضي وعليه في هذه الحالة التركيز على إيجاد بديل .
- على المعلق في الخاتمة، التركيز على وضع اقتراحات وطرح بعض التساؤلات التي تشكل آفاق جديدة في البحث.

Méthodologie de préparation de la note de synthèse

أ.خضرة مخلوفي

أ.سميرة لرقط

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2 كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2

amina.makhloufi@yahoo.com

[.larguet_sam@yahoo.com](mailto:larguet_sam@yahoo.com)

ملخص:

تتمحور المداخلة حول منهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية، والتي عادة ما تكون موضوع امتحان في العديد من المسابقات، وتتمثل في إعداد ملخص أو حوصلة حول موضوع معين انطلاقاً من مجموعة من الوثائق والنصوص على اختلاف أنواعها، والتي تمنح للباحث أو الطالب أو المتسابق، وذلك بهدف عرض الأفكار والمفاهيم الرئيسية التي تضمنتها مختلف الوثائق، عن طريق الاعتماد على خطة تشمل جميع العناصر بحيث تعكس صورة واضحة عن ما تضمنته الوثائق من أفكار و معلومات.

تسمح المذكرة الاستخلاصية بتقييم قدرة المترشح ومدى سرعته على فهم الوثائق المعروضة أمامه بطريقة ممنهجة وواضحة، وهاته القدرات هي ما يجب أن يتمتع به القاضي أو المحامي لكي يكون بإمكانه تقديم استشارة قانونية، إعداد ملخص حول ملف معقد أو من أجل تحرير حكم قضائي .

كلمات مفتاحية: المذكرة الاستخلاصية، خطة، وثائق، حكم قضائي، التلخيص.

Résumé:

La note de synthèse est une épreuve qui consiste à établir une synthèse écrite portant sur un sujet déterminé. L'épreuve doit amener le candidat à exposer les idées et les notions essentielles contenues dans les documents fournis, à travers un plan dont la construction permet d'avoir une vision claire et synthétique de ces données.

Cette épreuve permet de juger les qualités de compréhension des textes, de synthèse, de rapidité et de clarté d'esprit qui présente les candidats. Ces qualités sont celles dont le magistrat ou l'avocat devra faire preuve pour établir une consultation ou des conclusions dans un dossier complexe, ou pour rédiger un jugement.

Mots-clés: Note De Synthèse, Plan, Documents, Décision De Justice, Résumé.

مقدمة:

المذكرة الاستخلاصية عادة ما تكون عبارة عن امتحان شامل لقدرات الطالب أو المترشح، بحيث يتم اختبار معلوماته وقدراته في التحكم في الوقت وتحليل الوثائق والأفكار وفق منهجية محددة، ووفق خطة للوصول إلى النتيجة المرجوة من إعداد المذكرة الاستخلاصية.

تعد منهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية من أهم المواضيع التي تدرس لطالب الحقوق، في كليات الحقوق بالجامعات الجزائرية، ولكن للأسف لا يخصص لها غالباً الوقت الكافي الذي يسمح للطالب بالتحكم في منهجيتها وتقنياتها على أكمل وجه.

وعليه سوف نتعرض في هذه المداخلة لمنهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية وفق مجموعة من النقاط المختصرة والمركزة عسى أن تكون عوناً للطالب ويستفيد منها في مشواره الدراسي والمهني، لكن تبقى الممارسة والتدريب هما مفتاح النجاح للتحكم في تقنيات إعداد المذكرة الاستخلاصية.

أهداف المداخلة: تهدف هذه المداخلة إلى تحقيق الأهداف التالية:

*- إبراز مدى أهمية التحكم في منهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية بالنسبة لطلبة الحقوق.

*- محاولة معرفة النقاط المهمة التي يجب التركيز عليها عند إعداد المذكرة الاستخلاصية.

*- محاولة النقاط التي يجب على المترشح أو الطالب تفاديها عند إعداد المذكرة الاستخلاصية.

وسنحاول من خلال هذه المداخلة التطرق إلى أهمية المذكرة الاستخلاصية وأهم النقاط التي يجب إتباعها من أجل التحكم في منهجيتها وتقنياتها.

وعليه فإننا نطرح الإشكالية التالية:

ما هي المنهجية الأنجع للتحكم في تقنيات إعداد المذكرة الاستخلاصية بشكل سليم ودقيق؟

للإجابة على هذه الإشكالية نقسم هذه المداخلة إلى ثلاث محاور رئيسية، هي:

- المحور الأول: مفهوم المذكرة الاستخلاصية والهدف منها.
- المحور الثاني: القواعد العامة لإعداد المذكرة الاستخلاصية.
- المحور الثالث: مرحلة تحرير المذكرة الاستخلاصية.

المحور الأول: مفهوم المذكرة الاستخلاصية والهدف منها

سنحاول في هذا المحور إلقاء نظرة على مفهوم المذكرة الاستخلاصية، والتعرف في نفس الوقت على الأهداف المرجوة من وراء تدريسها لطلبة الحقوق.

المطلب الأول: مفهوم المذكرة الاستخلاصية

المذكرة الاستخلاصية عادة ما تكون عبارة عن امتحان يطلب فيه من المترشح أو الطالب إعداد ملخص لمجموعة من الوثائق في مدة محددة، تكون المدة عموماً حوالي خمس ساعات، يتم خلالها إعداد ملخص مكتوب يتراوح ما بين أربع إلى خمس صفحات، انطلاقاً من مجموعة من الوثائق والنصوص على اختلاف أنواعها، تقدم في شكل ملف تصل عدد صفحاته من عشرون إلى ستون صفحة¹.

تتعلق هذه الصفحات بموضوع محدد، ولكن النصوص قد تختلف من حيث طبيعتها، حيث قد تشمل:

☞ النصوص التشريعية (دساتير، معاهدات، قوانين)،

☞ النصوص تنظيمية (مراسيم، قرارات إدارية، تعليمات...)،

☞ أحكام وقرارات قضائية أو نصوص فقهية،

لكن يشترط في هذه الوثائق المتنوعة، أن يجمع بينها وحدة الموضوع الذي تناوله، بحيث تشكل ملفاً واحداً، يتناول موضوعاً أو مسألة قانونية محددة وموحدة، عادة ما لا يتم التصريح بها وإنما يجب على الطالب أو المترشح استخلاصها من خلال قراءة الملف كاملاً.

وعليه، فالمذكرة الاستخلاصية هي "عمل منهجي يقوم فيه الطالب أو الباحث أو الموظف، بمعالجة مجموعة من الوثائق القانونية، الفقهية والقضائية بطريقة علمية، بهدف استخلاص ما تضمنته من أفكار أساسية وثانوية تتعلق بمسألة قانونية معينة وعرضها عرضاً مرتباً ومتسلسلاً"².

فالمطلوب من الطالب أو المترشح (المتسابق) هو "تلخيص" تلك الوثائق المقدمة أمامه، والتي عادة ما تكون طويلة، والتلخيص لا يكون لكل وثيقة على حدة، وإنما أخذها في سياق الملف الممنوح ككل، حيث يجب استخلاص الموضوع العام الذي تدور حوله الوثائق، والتمكن من وضع خطة واضحة وشاملة لجميع العناصر المهمة في الموضوع.

المطلب الثاني: الهدف من المذكرة الاستخلاصية

إن الهدف الأول من المذكرة الاستخلاصية في مجال الدراسات الأكاديمية القانونية هو:

¹ Méthodologie de la Note de Synthèse.

https://www.formationpatrimoinetroyes.fr/site/public/concours/NoteDeSynthese_Methode.pdf

² بخوش رزيق، تقنيات إعداد البحث العلمي، دروس ألقيت على طلبة السنة الثانية ليسانس حقوق، جامعة الحاج لخضر

باتنة 1، السنة الجامعية 2021/2020.

- 1) تدريب المترشح، في مرحلة التدرج وما بعد التدرج، على كيفية ممارسة العمليات الذهنية المتعلقة ب: الاستخلاص، الاستنتاج، الاستنباط والتلخيص.
- 2) تدريب المترشح على إعادة ترتيب الملف الموضوع أمامه المتكون من مختلف الوثائق وفق الطرق العلمية الصحيحة، من أجل تنمية التفكير العلمي لديه، ولكن دون إعطاء الرأي الشخصي أو إبراز ميوله في الموضوع، إذ عليه أن يبقى محايدا وأن يركز على الأهم وأن يكون دقيقا في اختيار المعلومات.
- 3) تكوين المترشحين والممارسين لبعض الوظائف المرتبطة بالعلوم القانونية كالقضاء أو المحاماة أو التوثيق وغيرها على كيفية التعامل مع الوثائق القانونية، واستخلاص ما فيها من مسائل وحلول وأحكام بطريقة منهجية سليمة، لأن وظائفهم تقتضي التعامل اليومي مع هذه الوثائق، فالتعامل الصحيح معها يمكنهم من أداء مهامهم على أكمل وجه.

بالمقابل تكمن صعوبة المذكرة الاستخلاصية في:

- 1) كثرة الوثائق المعروضة أمام المترشح،
- 2) ضيق الوقت المحدد لإعداد المذكرة، الذي عادة ما يكون خمس ساعات،
- 3) حصر الطالب في عدد معين من الصفحات، الذي ليس عليه أن يتعدها بأي شكل من الأشكال،
- 4) وحدة موضوع معين، قد يكون المترشح غير مطلع عليه مسبقا، ولا يتقنه بالضرورة.¹

¹ Pierre Beck, « La Note de Synthèse Pas à Pas », Dunod, 2021.

https://www.dunod.com/sites/default/files/atoms/files/Feuilletage_1136.pdf.

المحور الثاني : القواعد العامة لإعداد المذكرة الاستخلاصية

سنحاول في هذا المحور التعرض لأهم القواعد التي يجب إتباعها في إعداد المذكرة الاستخلاصية للوصول إلى النتيجة المرجوة منها، والتي لا تعتبر مجرد تلخيص للوثائق وإنما هي إعادة تركيبها وفق نسق معين.

المطلب الأول: قراءة الوثائق وطريقة تحليلها (المرحلة التحضيرية)

عندما يجد الطالب أو المتسابق نفسه أمام مجموعة كبيرة من الوثائق، لا بد أن يكون أول ما يقوم به هو قراءة هذه الوثائق، وذلك من أجل تحديد موضوع المذكرة الاستخلاصية، وفي سبيل ذلك يمكنه أن يتوجه مباشرة إلى فهرس الملف الذي يحتوي على مختلف الوثائق، وذلك للتعرف على طبيعتها، ومن خلال الفهرس يمكن أن يصنفها بحسب طبيعتها (مقالات صحفية، آراء فقهية، قرارات وأحكام قضائية، مناشير... الخ).

كما يمكن أن يصنفها حسب ترتيب زمني، حيث يبدأ بالنص القديم انتهاء عند النص الجديد، وفي هذه المرحلة يمكن للمرشح استعمال الألوان والتسطير من أجل التصنيف، كما يمكنه أن يدون هذا التصنيف في ورقة خارجية يعود إليها فيما بعد في مرحلة التحرير.

1- طريقة قراءة الوثائق: تبدأ مرحلة قراءة الوثائق وفق طريقتين:

(أ) الطريقة الأولى:

وفيها، يقوم الطالب أو المترشح بقراءة الملف من الصفحة الأولى إلى الصفحة الأخيرة، إذ عليه أن يقرأ جميع الوثائق مهما كانت طويلة، عديدة ومتشابهة دون إغفال أي وثيقة. والقراءة تكون بمستوياتها الثلاثة (سريعة، عادية، مركزة)، حسب ما تستدعيه أو ما تتطلبه كل وثيقة، ودرجة وضوحها بالنسبة للمرشح، فما يحتاج للقراءة السريعة لا ينبغي أن يقرأ قراءة متأنية حفاظا على الوقت من الضياع.

(ب) الطريقة الثانية:

يقوم فيها المترشح بقراءة الملف، ابتداء بالوثيقة الأكثر أهمية إلى الوثيقة الأقل أهمية، حسب التصنيف الذي كان قد قام به في مرحلة سابقة، أو حسب تاريخ صدورها. وعموما على المترشح أن يركز جيدا في هذه المرحلة كي لا تفوته أي معلومة قد تكون مهمة، وأصعب شيء في هذه المرحلة هو مدى التحكم في الوقت، إذ على المترشح أن يقرأ الملف قراءة سريعة وفي ذات الوقت دقيقة ومركزة، ومن المهم أن يقوم بتلوين أو التسطير تحت الأفكار المهمة والعبارات المفتاحية والمصطلحات القانونية

الهدف من مرحلة القراءة بصفة عامة، ليس استخراج أكبر عدد ممكن من الأفكار وإنما على العكس، يجب التركيز على الأهم منها فقط، لأنه كلما تم استخراج الأفكار المهمة وبشكل دقيق من كل وثيقة، كلما ساعد ذلك المترشح على القيام بمقارنة الأفكار المختلفة التي تضمنتها الوثائق، وهو ما من شأنه أن يسهل عملية إعادة تركيبها ودمجها عند مرحلة تحرير المذكرة الاستخلاصية.

كما أنه، لا يجب إغفال عامل الوقت، إذ يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في هذه المرحلة، وترك أكبر وقت ممكن للجزء الأكثر أهمية في إعداد المذكرة الاستخلاصية، ألا وهو الاستخلاص والاستنتاج من أجل إخراج المذكرة في شكلها النهائي.¹

2- طريقة تحليل الوثائق:

في هذه المرحلة، على المترشح فهم الوثيقة فهما دقيقا وعميقا من أجل استخراج ما تضمنته من مسائل قانونية وأفكار رئيسية وثانوية، وعليه أن يراعى في تحليل الوثائق مجموعة من الضوابط نذكر منها:

☞ وضع ملخص لكل وثيقة على حدا، بحيث يتضمن جميع المسائل والأفكار الواردة في الوثيقة، ولكن بشكل موجز ودقيق اعتمادا على الأسلوب الخاص بالباحث، وذلك من أجل تسهيل الرجوع إلى تلك الملخصات دون حاجة إلى إعادة قراءة الوثائق من جديد.

☞ بعد تلخيص الوثائق يتم ترتيبها وتصنيفها، إما حسب طبيعتها (نصوص قانونية، آراء فقهية، اجتهادات قضائية، معاهدات دولية... الخ)، أو حسب موضوعها، أي محاولة تحديد الفكرة العامة والأفكار الجزئية حسب تسلسلها المنطقي، أو حسب تسلسلها الزمني، وهذا قد يفيد في ترجيح النصوص المتعارضة أو تحديد مدى حصول التطور في الاجتهاد القضائي.²

المطلب الثاني: استخلاص الإشكالية وخطة المذكرة الاستخلاصية.

بعد قراءة جميع الوثائق التي تضمنها الملف واستخراج الفكرة العامة والأفكار الجزئية التي تضمنتها الوثائق المعروضة أمام المترشح في مرحلة سابقة، وبعد تدوينه لجميع الملاحظات حول الملف، تأتي مرحلة صياغة الإشكالية وإعداد خطة العمل، للوصول في مرحلة لاحقة إلى مرحلة التحرير، ولكل من الإشكالية والخطة ضوابط تحكمهما، سنحاول التعرض لهما فيما يلي:

1- ضوابط استخلاص الإشكالية:

عند صياغة الإشكالية، يجب أن تكون:

- عامة، أي تتوافق مع الملف ككل وليس مع جزء فقط من الوثائق التي تناولها الملف،
- دقيقة، بمعنى أنها يجب أن يعبر التساؤل أو أن يتوافق مع موضوع الملف ككل، فدراسة الملف ككل يجب أن تمكننا من تقديم إجابة عن الإشكالية،
- صياغة الإشكالية صياغة قانونية دقيقة و محددة.

¹ -comment faire une vraie note de synthèse.

<https://culture-expression.fr/methodologie-et-ressources>. Dernière modification le 19-05-2022

² - بخوش رزيق، تقنيات إعداد البحث العلمي، دروس أقيمت على طلبة السنة الثانية ليسانس حقوق، جامعة الحاج لخضر

باتنة 1، السنة الجامعية 2021/2020 .

وإذا تعذر على المترشح أن يحصر الإشكالية، فيمكنه أن يستعين بالطريقة التالية:

يقوم بمحاولة تلخيص كل وثيقة تضمنها الملف في جملة واحدة، ثم إعادة ترتيب هاته الملخصات المصغرة، لكي يتوصل إلى التساؤل الرئيسي المشترك بين جميع هاته الوثائق. وفي هذه النقطة، يجب أن ننوه إلى أن الإشكالية لا يشترط فيها بالضرورة أن تكون في شكل جملة استفهامية، ولكن يبقى الأمر محل خلاف.¹

2-ضوابط خطة العمل:

بعدما قراءة المترشح للملف مثلما سبق تناوله في مرحلة سابقة، يكون قد كون فكرة حول موضوع المذكرة الاستخلاصية، مما يسهل على المترشح إعداد خطة عمل، وقبل الإعلان على خطة العمل على المترشح أن يحرر مقدمة مقتضبة ينطلق فيها من اعتبارات عامة ليضع الموضوع في إطاره العام للوصول إلى اعتبارات خاصة.

يشترط في المقدمة أن تكون واضحة، وإذا كانت وثيقة من الوثائق مثلا تتضمن تعريف للموضوع يجب الاستعانة بها وذكرها في المقدمة، و عادة ما يذكر فيها أيضا الوثائق التي لا يمكن تناولها في متن المذكرة الاستخلاصية مثل: الإحصاءات، المقالات الصحفية²، وبعدها يتم التصريح بخطة العمل.

وعموما، تقسم الخطة إلى قسمين رئيسيين وقسمين فرعيين، أو ما يعرف بالخطة الثنائية، وهي الأكثر تداولاً، ولكن هذا لا ينفي أنه يوجد العديد من أنواع خطط العمل التي تتوافق مع موضوع المذكرة الاستخلاصية.³

يمكن تقسم الخطة الثنائية إلى تقسيم غير متزامن Diachronique (قبل و بعد)، أو (مبادئ واستثناءات) أو متزامن Synchronique (عبر نفس الفترة الزمنية و لكن بأوضاع مختلفة).⁴

تتكون خطة المذكرة الاستخلاصية بصفة عامة من: مقدمة وعرض وخاتمة. أما بقية عناصر العرض فليس لها قالب محدد، وإنما يخضع لما يختاره الطالب أو الباحث، حسبما يراه مناسباً لموضوع الوثائق، سواء كان في شكل مباحث أو مطالب أو محاور. ولكن، الأفضل في أن يتم الاكتفاء بالمحاور أو المطالب، أما المباحث فلا تتناسب مع الاختصار المطلوب في المذكرة.

¹ - Méthodologie de la Note de Synthèse en Droit : Guide Pratique Etape par Etape.

<https://www.doc.du.juriste.com/blog/conseils-juridiques/methodologie-note-synthese-droit-8-11-2017>

² Boris Bernabe -Michael Payet, La Note de Synthèse , Méthodes Appliquées et Expliquées Sujet et Corrigés d'Épreuves, Université Paris –Saclay, 9^{ème} édition, 2020.

. www.lgdj-éditions.fr

³ - Réussir la Note de Synthèse : Méthode. Juillet 2016.

. <https://www.lepetitjuriste.fr/reussir-note-de-synthese-methode>

- Méthodologie de la Note de Synthèse en Droit : Guide Pratique Etape par Etape, Op. Cit..⁴

<https://www.doc.du.juriste.com/blog/conseils-juridiques/methodologie-note-synthese-droit-8-11-2017>

الأمر المهم أن تعالج الخطة جميع الوثائق معالجة منطقية ومتسلسلة حسب الترتيب المحدد من قبل، وهذا لا يستلزم تخصيص مبحث أو مطلب لكل وثيقة، بل يمكن معالجة أكثر من وثيقة في مبحث أو مطلب واحد، حسب ما تقتضيه طبيعة الموضوع وعدد الأفكار الواردة في كل وثيقة.¹

أيضا، لا بد من وجود ترابط بين أجزاء الخطة وكذا توازن بين الأجزاء من حيث عدد الوثائق المستعملة في كل جزء، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن يكون نفس العدد بالضبط، وإنما يجب أن لا يكون الفرق صارخا، كأن يستعمل المترشح ثلاث وثائق في الجزء الأول واثنى عشر وثيقة في الجزء الثاني.

وعلى العموم لا يجب على المترشح أن يستغرق أكثر من 45 دقيقة في إعداد الخطة وإلا سيتجاوز الوقت المحدد لإعداد المذكرة الاستخلاصية.² فمن المتعارف عليه، أن يقوم المترشح بتحرير مقدمة مختصرة تكون كافتتاحية للمحور أو المبحث المراد دراسته (chapeau)، ولكن هاته المقدمة ليس معمول بها دائما وفي جميع الجامعات عند تحرير المذكرة الاستخلاصية، وذلك تفاديا لتجاوز عدد الصفحات المطلوب.

في مقابل ذلك يجب أن يكون هناك فصل واضح بين المحاور أو المباحث باستعمال عبارات بسيطة وواضحة وبعيدة عن التشخيص، مثل تفادي عبارة "رأينا في المحور الأول"، و "سنرى في المحور الثاني"، إذ يجب استعمال أسلوب غير شخصي ومباشر، كاستعمال عبارة "سيتم دراسة في المحور الأول"، "سيتم فحص في المحور الموالي".³

¹ - بخوش رزيق، المرجع السابق.

² - Réussir la Note de Synthèse : Méthode, Op. Cit..

³ - Boris Bernabe -Michael Payet, Op. Cit..

المحور الثالث: مرحلة تحرير المذكرة الاستخلاصية.

في هذه المرحلة، يبدأ المترشح في تنفيذ خطة العمل التي حددها مسبقا، وبناء على الأفكار والمعلومات التي استخلصها من الوثائق التي قدمت له وقد سبق له دراستها في المرحلة التحضيرية. عموما، هذه المرحلة لا تخرج عن الإطار العام المتعارف عليه، وهو: مقدمة، عرض وخاتمة.

المطلب الأول: المقدمة

تتضمن المقدمة التعريف العام بالموضوع الرئيسي، وهي تختلف عن مقدمة الاستشارة القانونية أو مقدمة التعليق على حكم أو قرار قضائي، لأن المقدمة في المذكرة الاستخلاصية هي "مقدمة ملف متكامل يتكون من عدة وثائق تختلف عن بعضها البعض من حيث طبيعتها".

والأمر المتفق عليه بشأن مقدمة المذكرة الاستخلاصية، هو أنه لا بد وأن تكون مقتضبة وقصيرة يتراوح عدد أسطرها بين خمسة (5) وثمانية (8) أسطر.

أما نقطة الخلاف في هذا السياق، فتكمن حول ما يجب أن تتناوله مقدمة المذكرة الاستخلاصية. حيث هناك من يرى أنه يجب أن تحتوي المقدمة على: تقديم للموضوع من خلال وضعه في الإطار العام الخاص به، ولتحقيق ذلك يمكن اختيار جمل وعبارات مستمدة من الوثائق التي يحتويها الملف في حد ذاته.

وهناك من يرى بأن محتوى المقدمة، لا بد وأن يشير إلى:

☞ أهمية الموضوع،

☞ جدة الموضوع،

☞ الهدف المرجو تحقيقه من وراء دراسة الموضوع، ويمكن استخلاصه من وثائق الملف.¹

☞ وجوب التعريف بالوثائق المقدمة في الملف وتصنيفها وترتيبها، على أن يتم ذلك بشكل مختصر جدا،

☞ طرح الإشكالية،

☞ التصريح بخطة العمل المقترحة لدراسة الإشكالية.

المطلب الثاني: العرض (صلب الموضوع)

أول ما يجب على المترشح احترامه في هذه المرحلة هو أبجديات الكتابة بصفة عامة، من حيث:

(1) اختيار الألفاظ والعبارات

¹ - Comment Rédiger l'Introduction de la Note de Synthèse en Droit.
<https://ultimatedroit.fr/introduction-note-synthese-droit-juridique.1191> .

2) والدقة في استعمال المصطلحات القانونية، مثل القول "صدر حكم المجلس"، فهنا يجب القول قرار المجلس لأن المجلس يصدر قرارات وليس أحكام.

ثانيا: يجب الرجوع إلى جميع الوثائق التي يتكون منها الملف، وكل فكرة يتم طرحها يتم ذكر مصدرها، بالإشارة إلى ذلك في آخر الفكرة من خلال ذكر الوثيقة بين قوسين.

ثالثا: يمكن ذكر نفس الوثيقة عدة مرات، إذا ما رأى المترشح أنها تحتوي على عدة أفكار مهمة، ولكن يجب عليه في كل مرة ذكر الوثيقة بالتفصيل بين قوسين في آخر الفكرة.

رابعا: من بين أهم الأشياء التي على المترشح مراعاتها عند تحرير المذكرة الاستخلاصية عدم ذكر رأيه الشخصي، وأن لا يظهر ميوله حول الموضوع الذي تناولته المذكرة، حتى وإن كان على اطلاع واسع بالموضوع، ولديه ما يمكن أن يدحض ما جاء في الوثائق المعروضة أمامه، بل عليه الالتزام بالحياد المطلق والالتزام فقط بما تناولته الوثائق من آراء وأفكار.

على العموم، تحرير العرض تحكمه مجموعة من الضوابط يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- أن يكون العرض مركزا ومختصرا دون إخلال، بحيث تكون المذكرة في حدود عدد الصفحات المطلوب.
- استعمال أسلوب قانوني دقيق، إعادة صياغة الأفكار بأسلوب المترشح والابتعاد قدر الإمكان عن الاقتباس والنقل الحرفي من الوثائق إلا بقدر الحاجة و الضرورة.
- الإشارة إلى الوثيقة المرجعية أثناء التحليل، وذلك بذكرها بشكل فيقال مثلا "وهذا ما جاء في نص المادة كذا من القانون كذا"، أو حسب ما قرره المحكمة كذا في حكمها كذا.
- ينبغي الاقتصار على المعلومات والأفكار الواردة في الوثائق المقدمة، دون إضافة أية معلومات أخرى، من المكتسبات القبلية للباحث أو المترشح.
- الابتعاد عن نقد أو تقييم ما جاء في الوثائق، من أفكار وآراء، وعدم إعطاء الرأي الشخصي في الموضوع، لأن الغرض من المذكرة الاستخلاصية هو استخلاص ما جاء في الوثائق القانونية المقدمة كما هي دون أية إضافة.

المطلب الثالث: الخاتمة

فيما يخص الخاتمة، نظريا ليست إلزامية في المذكرة الاستخلاصية، ولكن جل الباحثين والمترشحين يختمون مذكرتهم بخاتمة مقتضبة، يكتبون فيها بسطرين (2) أو ثلاثة أسطر (3)، وعادة ما يستهلونها بعبارة "وختاما.."، أو "نخلص في الأخير.."، وهذا للفت انتباه القارئ أو المصحح بأن المترشح سوف يقدم الأسانيد التي كان قد حللها في مرحلة العرض، وعرض ملخص للأفكار التي تم عرضها مسبقا.

هناك من يعتبر أن الجزء الأخير من العرض، يحل محل الخاتمة ولا داعي لتحريرها منفصلة،¹ لأن الغرض من المذكرة الاستخلاصية هو تحليل الوثائق المعروضة لا غير.

خاتمة:

تعرضنا في هذه المداخلة لمراحل منهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية في مجال القانون، محاولين إبراز أهم النقاط التي يجب على الباحث أو المترشح التركيز عليها والتقيد بها من أجل التحكم في تقنيات ومنهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية صحيحة، وكذا النقاط التي يجب عليه تفاديها لكي لا يقع في أخطاء تحسب ضده عند عملية التصحيح، وكما ذكرنا مسبقا يبقى التدريب هو مفتاح النجاح في إتقان منهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية بشكل سليم.

وعليه نوصي ب:

- إيلاء أهمية لمقياس المنهجية بجميع محاوره، وعلى وجه الخصوص منهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية من طرف الساهرين على إعداد برامج التدريس بكليات الحقوق،
- تطوير مهارات الطلبة في إعدادها من أجل تحضيرهم مسبقا لمختلف المسابقات التي سيخوضونها عند تخرجهم، لأنهم عادة ما يدرج امتحان إعداد المذكرة الاستخلاصية في العديد من المسابقات، وخاصة مسابقة الالتحاق بمهنة القضاء.

¹-Aurelie Bamde, La Note de Synthèse : Conseils Méthodologiques.
<https://aureliebamde.com/30/09/2020/la-note-de-synthese-conseils-metodologiques>

قائمة المراجع

باللغة العربية:

1- بخوش رزيق، تقنيات إعداد البحث العلمي، دروس أقيمت على طلبة السنة الثانية ليسانس حقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، السنة الجامعية 2021/2020.

باللغة الأجنبية:

1- Aurelie Bamde, La Note de Synthèse: Conseils Méthodologiques.

<https://aureliebamde.com/30/09/2020/la-note-de-synthese-conseils-metodologiques>.

2-Boris Bernabe -Michael Payet, La Note de synthèse, Méthodes Appliquées et Expliquées Sujet et Corrigés d'Épreuves, Université Paris –Saclay, 9^{ème} édition, 2020.

www.lgdj-éditions.fr.

3- Comment Rédiger l'Introduction de la Note de Synthèse en Droit.

<https://ultimatedroit.fr/introduction-note-synthese-droit-juridique.1191>

4- Méthodologie de la Note de Synthèse en Droit : Guide Pratique Etape par Etape.

<https://www.doc.du.juriste.com/blog/conseils-juridiques/methodologie-note-synthese-droit-8-11-2017>

⁵ - Réussir la Note de Synthèse : Méthode. Juillet 2016.

<https://www.lepetitjuriste.fr/reussir-note-de-synthese-methode>.

6- Comment faire une vraie note de synthèse. Dernière modification le 19-05022 .
<https://culture-expression.fr/methodologie-et-ressources> .:https

7-https://www.formationpatrimoinetroyes.fr/site/pubnthese_Methode.pdf

8- Pierre Beck, « **La Note de Synthèse Pas à Pas** », Dunod, 2021.

https://www.dunod.com/sites/default/files/atoms/files/Feuilletage_1136.pdf.

نتائج وتوصيات الدورة التكوينية الدكتورالية

مما لاشك فيه أن المنهجية أو المهارات والأدوات اللازمة لإعداد وانجاز البحوث العلمية قد تغيرت بشكل كبير عما كانت عليه، خاصة في ظل التحول الرقمي الراهن. طلابنا اليوم بحاجة إلى معرفة كيفية تقييم أكثر من مصدر وليس مجرد المصدر نفسه. هم اليوم في حاجة إلى فهم كيفية عمل محركات البحث وإعطاء نتائج جيدة. فالكثير من الأسماء المتميزة في المجال الأكاديمي يعيدون النظر في عمليات البحث، لان الأسئلة كثيرة والجدل أكثر حول المهارات والأدوات اللازمة لإعداد وكتابة البحوث والتي نرى أنها تغيرت بشكل كبير عما كانت عليه سابقا.

إن العلاقة بين التكنولوجيات الرقمية ومنهجية البحث العلمي هي علاقة تأثير وتأثر، ويظهر هذا في الآتي:

- ان معايير جودة البحث العلمي الموضوعية -التي تتعلق بنوعية مشتملات البحوث ومتضمناتها. والشكلية -التي تتعلق بنوعية إخراج البحوث في شكلها النهائي ولها عدة مؤشرات- أصبحت معيارا لقياس مدى استعمال التكنولوجيا الرقمية في البحث العلمي لان جودة ونوعية البحوث العلمية تعتمد على استخدام التكنولوجيات الحديثة وتقنياتها.

- استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال البحث العلمي هو سلاح ذو حدين، بقدر نفعه على قدر ضرره، يتحدد بطبيعة استخدام الباحث لهذه التقنيات التكنولوجية المتاحة. حيث غيرت التكنولوجيات الرقمية كثيرا في الممارسات المنهجية ومبادئ البحث العلمي واستحدثت تقنيات رقمية جديدة، كما تم رقمنة ممارسات أو تقنيات كانت موجودة سابقا، وأصبحت المنهجية الرقمية مرشد للباحث في العالم الرقمي السيبراني، مثل: التقنيات الرقمية في البحث عن المعلومة، تقنيات رقمية في الكتابة والتهميش والنشر. وهذا هو التأثير الايجابي. أما سقوط الباحث في الاستخدام السيئ للتكنولوجيا الرقمية لا يؤثر على جودة البحث العلمي، بل على مصداقيته. ما يعني أن الباحث الذي يسيء استخدام التكنولوجيا الرقمية لا نحكم على عمله بمقياس الجودة، بل بمقياس المصداقية، ما يجعل الحكم على العمل يمكن أن يصل حد رفض العمل، بل وشجبه. وهذا هو التأثير السلبي.

حيث يختصر استفحال ظاهرة السرقات العلمية كل المظاهر السلبية الناتجة عن سوء استخدام التكنولوجيا الرقمية على مصداقية البحث العلمي، وهي الرهان الأكبر الواجب على الأسرة الجامعية والبحثية التصدي له لتعديه على كل الأعراف والأخلاقيات العلمية والبحثية، الأدبية والقانونية.

-كانت منهجية البحث العلمي ولا تزال محل اختلاف بين الباحثين، وهذا الاختلاف لا يمثل عائقا لوضع أرضية مشتركة لتوحيد منهجية البحث في الدراسات القانونية خاصة في الجانب الاجرائي الشكلي، فالقاعدة تقول "ما لا يدرك كله لا يترك جله"، فهي تختلف في الجزئيات الشكلية ولكنها تتفق في إرشاد الباحث نحو بحث كامل جيد ذو قيمة علمية ومصداقية في الوقت المحدد وبأقل جهد.

- هناك اتجاه لنمذجة المنهجية عن طريق نمذجة تقنياتها الرقمية، ومواجهة تحدياتها في الفضاء السيبراني، كتحدي جودة المعلومة والدقة العلمية، تحدي الأمن السيبراني الذي يهدد عمل الباحث وبياناته وملكيته الفكرية، تحدي كثرة المراجع الذي يخلق فوضى المراجع.

ختاما يمكن استخلاص التوصيات التالية:

• يجب تعلم وإتقان "التقنيات الرقمية المنهجية" في البحث عن المعلومة والكتابة والنشر، لتصبح مهمة إعداد بحث علمي جيد وذو مصداقية سهلا، مثل: البحث الإلكتروني، قواعد البحث المنطقي البولوني، القراءة في عالم رقمي، تقنيات كتابة البحث واخراجه في شكله النهائي، تقنيات استعمال المكتبات الرقمية وقواعد البيانات، وتقنيات التواصل (انشاء بريد الكتروني واستعماله، فضائات التواصل مثل: zoom) والإلقاء عن بعد وتقنيات النشر الرقمي.



• ضرورة تمكين الطلبة والباحثين من آليات تعليم التكنولوجيا الرقمية لإعداد البحوث العلمية، بإقامة الورشات الدراسية، والدورات التدريبية للتحكم في مختلف أوجه هذه المجالات بصفة دورية، من هذه التقنيات ما توضحه الصورة التالية:



• التقنيات الرقمية تتطور بسرعة كبيرة جدا وهذا يفرض على الباحث مواكبة تطورها باستمرار.

• تعزيز التعاون المرقمن بين مختلف الجامعات والمراكز البحثية، بتبادل قواعد البيانات، وإقامة

صلات التعاون بين الباحثين.

• تشديد الرقابة والصرامة في التعامل مع مظاهر وحالات السرقة العلمية، على اعتبار أنها تمثل تهديدا جادا للبحث العلمي ومصداقيته. وهذا بالعمل على تطوير برمجيات مكافحة السرقات العلمية، وتبادل الخبرات والتجارب بين الجامعات ومراكز البحث.

• ان التزايد السريع لكميات البيانات التي توفرها التكنولوجيا الرقمية ومع توفر وسائل جديدة ومبتكرة لإيجاد وتحليل المعلومات ذات الصلة يزيد من فرص العمل المشترك بين الأكاديميين والخبراء كما يشرك الجمهور في أبحاثهم؛ وهذا يسمح للباحثين القيام بمشاريع على نطاق أوسع مع نتائج أكثر تأثيرا.

• تنظيم دورات تكوينية لاكتساب مهارات التحليل والتعليق على النصوص القانونية والاحكام والقرارات القضائية وصقلها.

...شكرا لكل من شارك في كتابة هذا المرجع القيم.....

....انتهى بعون الله وفضله.....

الفهرس

الصفحة	عنوان المداخلة	الاسم واللقب
31-18	في إصلاح البحث العلمي القانوني	د. بوكثير عبد الرحمن
43-32	دور الإشكالية في تحقيق جودة البحث العلمي	د. فاضل الهام
52-44	ضوابط إخراج البحث العلمي	د. أسامة جفالي
66-53	المنهج الوثائقي: إستراتيجية فعالة لإعداد بحث علمي	د. صلاح الدين معماش
80-67	تقنيات ترقية البحث العلمي الإلكتروني	د. مريم حسام
101-81	طرق الوصول إلى المصادر القانونية في البيئة الرقمية	د. كوثر بوحملة
.120-102	دور المكتبات الرقمية كأحد متطلبات التعليم الرقمي في تجويد البحث العلمي ودعم تكوين طلبة الدراسات العليا	د. وردة مهني
137-121	الضوابط الشكلية والموضوعية في الكتابة الأكاديمية	د. العليجة مناع د. وداد عطوي
150-138	مهارات اكتساب الأسلوب العلمي الجيد لطلبة الدكتوراه	د. وافية داهل د. هبة مهني
163-151	معايير كتابة الملخص في مجال الأبحاث القانونية	د. فاكية سقني
174-164	أساليب توثيق البحوث العلمية	د. فوزية بن عثمان
188-175	البحث القانوني الأصيل ذو الجودة العلمية.	د. عمار جبابلة
208-189	البحث العلمي في ظل التكنولوجيا الرقمية: الأخلاقية بين الفرص المتاحة والضوابط	د. مسيكة رمضاني د. نجاح غربي
223-209	الحماية القانونية للبحث العلمي ... قراءة في القرار	د. سهام بن دعاس

	الوزاري رقم 1082 لسنة 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها	
238-224	ضوابط إعداد مقال علمي في ظل التحول الرقمي	د. كاتية قرماش
252-239	دور المنصات العلمية الرقمية في تثمين المقال العلمي	د. فوزية زغموش
268-253	دور المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) في ترقية البحث العلمي	د. رقية سكيل
281-269	دور البوابات الإلكترونية للمجلات العلمية في جودة البحث العلمي البوابة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) أنموذج	د. زهية عيسى د. هجيرة بودر
307-282	واقع النشر العلمي في المجلات والدوريات المحكمة في الجزائر في ظل الرقمنة	د. صبرينة برارمة
317-308	المناهج وطرق البحث في مجال علم الإدارة العامة: أية خصوصية؟	أ. د. الهام خرشي
329-318	<i>Editing and Proofreading in Academic Writing: Hints for Doctoral Students</i>	Dr. Ikhlas Gherzouli
352-330	الباحث بين: الترجمة الآلية - كأحد أكبر تحدي للذكاء الاصطناعي والتمكن من اللغات	د. ريمة سرورتو ابتي د. زكية بلهول
391-353	استخدام الطلبة الانترنت في أعمالهم البحثية	د. سميحة حنان خوادجية
399-392	منهجية تحليل النصوص القانونية	د. مونة مقلاتي
413-400	منهجية تعامل الباحث مع النص التشريعي	أ. د. عبد المجيد لخداري
425-414	منهجية التعليق على نص قانوني: بين الدراسة الأكاديمية والممارسة العملية	أ. رحيمة نمديلي د. وسيلة قنوفي

439-426	منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية -التعليق على قرارمجلس الدولة الجزائري نموذجاً-	أ.د. وردة خلاف
450-440	تقنيات التعليق على الأحكام والقرارات القضائية	د. فوزية هامل
462-451	منهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية	أ. سميرة لرقط أ. خضرة مخلوفي
465-463	النتائج والتوصيات	
468-466	الفهرس	



دار قاضي للنشر و الترجمة

ISBN : 978-9931-867-23-4



9 789931 867234